مركز دراسات الوحدة العربية

الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي

علاقات التفاعل والصراع

الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله

الدولة والقوى الاجتماعية

في الوطن العربي

علاقات التفاعل والصراع

مركز دراسات الوحدة العربية

الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي

علاقات التفاعل والصراع

الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبد الله، ثناء فؤاد

الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع/ثناء فؤاد عبد الله.

٤٢٠ ص.

ببليوغرافية: ص ٣٨٥ - ٤١٠.

يشتمل على فهرس.

١. البلدان العربية - الظروف الاقتصادية. ٢. البلدان العربية - الظروف الاجتماعية. ٣. الطبقات الاجتماعية - البلدان العربية. ٤. الديمقراطية - البلدان العربية. ٥. البلدان العربية - الظروف السياسية. أ. العنوان.

320.9174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/يونيو ٢٠٠١

المحتويات

القسم الثاني
مؤشرات التحول السياسي والديمقراطي
في البلدان العربية

القسم الثالث
علاقات التفاعل والصراع
في المجتمع العربي

مقدمـــة

عندما شرعت في كتابة الأجزاء الأولى من هذا الكتاب كان في خاطري أن أتناول حالة المعارضة العنيفة والاضطراب والانفلات السياسي والأمني؛ هذه الحالة التي تجتاح معظم المجتمعات العربية ـ سواء بصورة صريحة أم بصورة كامنة تحت السطح ـ حتى قيل إن كل المجتمعات العربية مرشحة لدخول هذه الحالة التي تنطوي على تمزق كامل للبنى الاجتماعية والسياسية لكل دولة عربية. وبعد أن أعددت بعض الأوراق البحثية التمهيدية في معالجة ما أعطيته عنوان «المعارضة العنيفة في المجتمع العربي»، وجدت أنني لم أفعل أكثر من تناول مظاهر المشكلة وأعراضها الخارجية وتركت في الواقع أسبابها وجذورها التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها.

إن التعمق في أسباب حالة الاختلال العامة التي نراها في مجتمعاتنا العربية تجعلنا نستنتج أن حالة الاضطراب والقلق الجماعي والمعارضة العنيفة والمسلحة وحالات الانفلات الأمني والتمزقات التي تجتاح كل أو معظم المجتمعات العربية ليست بعيدة بأي حال من الأحوال عن ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وقطاعات أي مجتمع. انها الآن أزمات التوزيع والحرمان الاقتصادي وعدم العدالة التوزيعية، وبالجملة انها الشوائب التي تعيب عملية التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع العربي.

إن عدم العدالة التوزيعية تعني أن هناك خللاً في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، وهو ما يظهر في صورة الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب آخر.

وبناء على ذلك، فإن اختيارات النظام السياسي تتوقف عليها صورة الواقع الاقتصادي والاجتماعي التي يكون عليها المجتمع ويكتوي بنارها الناس في حياتهم اليومية، وهو الواقع الذي يعيشه اليوم المجتمع العربي. وإذا كانت هذه الفكرة هي محور الدراسة وعمودها الأساسي، فإنني آثرت أن أتناولها من كافة الزوايا والأبعاد، حيث إنني على ثقة كاملة بأن «أزمة المجتمع العربي» في هذه المرحلة على وجه

الخصوص هي نتاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخلياً بالقدر نفسه الذي تؤثر به العوامل الخارجية سواء أخذت هذه العوامل صورة مشاريع إقليمية يتم رسمها، أو بصورة أدق، تفصيلها للمنطقة، أو أخذت صورة الأوامر والفروض والشروط التي يتم فرضها كرهاً لتأخذ بها الدول العربية من دون اعتبار لظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

إن مشكلة المجتمع العربي حالياً هي أساساً ضياع الاستقلالية على المستويات كافة وضبابية الرؤية الداخلية، إضافة إلى العنصر الرئيسي وهو: الاستئثار من جانب النخب الحاكمة بعناصر السلطة والقوة وفرض رؤيتها التي لا تحقق إلا مصلحتها وتضمن استمرار الواقع الحالي على ما هو عليه.

في إطار هذه الرؤية فإن هذه الدراسة تطرح تساؤلات محددة وهي:

١ ـ ما هي مؤشرات التحول الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العربي في المرحلة الراهنة وعلاقة ذلك بالتشكيلات الاجتماعية والطبقية الحالية؟

٢ ـ ما هي حقيقة التحولات السياسية الجارية في الواقع العربي ومدلولاتها بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي في الدول العربية؟

٣ ـ هل تعد مؤشرات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالية هي النسق المجتمعي العام الذي يفرز علاقات التفاعل والصراع وحالات الانفلات الأمني والتمزقات الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات العربية؟

وأسارع إلى القول بأن هذه الدراسة في حقيقتها هي محاولة اجتهادية للرد على هذه التساؤلات مع الاعتراف بضخامتها واتساع نطاقها. فإذا استشعر قارىء هذا الكتاب أن بعض هذه التساؤلات قد تمت الاجابة عنها بصورة طيبة ومرضية، فإنني سأعتبر ذلك إنجازاً أتمناه وأسعى له... أما إذا كانت بعض جزئيات الدراسة قد عجزت عن تقديم إجابات شافية في مسألة ما مما أثير وطرح، فإن حسبي أنني طرحت التساؤل راجية أن يستمر البحث لتقصي الحقيقة لاستكناه كل الجوانب التي تضيء الطريق وصولاً إلى أقصى درجة ممكنة من الصدق العلمي.

وبداية، فإنني أتقدم بخالص الشكر إلى المفكر العربي الأستاذ جميل مطر على مساعداته ونصحه لإعانتي على إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لمركز دراسات الوحدة العربية مقدرة دوره الكبير في خدمة قضايا أمتنا العربية.

القسم الأول

مؤشرات التحول الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع العربي

الفصل الأول

بنية الاقتصاد العربي والقضايا المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي

أولاً: حول مفهوم التنمية

يظن أغلب المفكرين أن الإجابة عن سؤال: ما هي التنمية؟ سيكشف عن رفاهية الحياة[١]. ويقول ميردال (Myrdal) ان التنمية هي «حركة صعود إلى أعلى تشمل النظام الاجتماعي بأسره»[٢]، ويذكر ويبستر (Webster) أن الفقر يعني نقص أو افتقاد شيء، وأن التنمية بالنسبة لأغلب المنظرين هي معالجة هذا النقص. وتبدو فكرة التنمية من وجهة نظر فريدمان (Friedman) غامضة، كما تبدو كذلك بالنسبة لكثيرين، وينظر إليها عادة على أنها منفعة أو خير عام، ويختلف المهتمون بالتنمية في تعريفهم لهذا المفهوم، فكل واحد يحمل المصطلح أيديولوجيا ترتبط بحقل معرفته. ومهما تعددت الأفكار حول هذا المفهوم، فالجميع يعدها أمراً مقبولاً. إن الفكرة الحديثة القائلة بأن التنمية تنطوي على تغيير دائم وإيجابي، نشأت من التجربة الحضرية. وما دامت التنمية والتطور شيئين جيدين وأن الركود سيئ، واللامبالاة مرفوضة تماماً، على حد قول فريدمان، لذلك ينبغي أن يكون للمجتمعات الوطنية التزام بهذه الفكرة بشكل مستمر، وإن لم يتوفر لكل المجتمعات الوطنية بسبب تركز القوى الكابحة بيد السلطات غير الوطنية التي ترى في التنمية تهديداً لمصالحها وقوتها، وحتى هذه المجتمعات عليها مواجهة الرأي العالمي السائد الذي يعمل كما لو أن التزاماً أخلاقياً

---

(١) حسن حسن اليعقوبي، «التحليل المنهجي، الإدارة المنهجية، التطبيق العلمي كما تطبق على التنمية في العالم الثالث،» **العلم والمجتمع**، العدد ٢٥ (١٩٧٦)، ص ١٢٥.

(٢) Gunnar Myrdal, *Economic Theory and Under-developed Regions* (London: Methuen, 1964).

اقترن بالفكرة، وإن أصبح في الوقت الحاضر، وبخاصة بالنسبة إلى بعض الدول العربية الغنية، ميزة تنمية الجانب الاستهلاكي لدى الفرد من دون الأطر الهيكلية للمجتمع. وهذا الاتجاه يخدم الحكومات غير الوطنية وإن كان ظاهرها يحقق الرفاهية للمجتمع ككل، ولكن لمرحلة زمنية مفقود منها المنظور المستقبلي للأجيال اللاحقة.

لا يثار هذا الرأي ضد مجتمعات وأوصاف سياسية معينة، لأن ثمة اتفاقاً أساسياً سائداً يقر بأن الأمم تختلف في أوضاعها التاريخية، حيث يتجاهل الاقتصاديون العمق التاريخي للمكان الذي تستند إليه التنمية، في الوقت الذي يستأثره الجغرافيون[٣]، لأن النشاط الاقتصادي يتبلور في المكان الذي يتفاعل مع سكانه خلال مدة زمنية طويلة تجعله يتكيف في بيئته، وينجم عن هذا التكيف أنماط من الأنشطة البشرية تختلف من مكان إلى آخر[٤].

بهذا يمكن القول ان مفهوم الناس للتنمية يمثل الميل للجمع بين الرغبة في الحصول على الرفاه المادي، وعدم التغيير الجذري في نمط الحياة الاجتماعية، أي الموازنة أثناء التطور والنمو بين الموروث والمعاصرة، أي يحق لكل بلد أن يقرر مستقبله من دون التخلي عن الالتزام الأخلاقي الخاص بالتنمية، لكن يبقى التداخل قائماً بين الخصوصية التاريخية للمجتمع مع التوقعات العالمية.

١ ـ التنمية من المنظور الاقتصادي

إن أغلب بلدان العالم الثالث، ومنها الدول العربية، يعتمد في اقتصاداته على محصول معين أو ثروة طبيعية واحدة، وقد ثبت من خلال التجربة عدم تطور البلد الذي يخضع لهذا الوضع، مما ينعكس على واقع سكانه بوجه عام. لذلك يقال انه لا بد من توفر عدد من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن استثمارها بصورة تتلاءم ومتطلبات نمو وتطور عائدات الدولة كي توظف محلياً لصالح عملية النمو. ومن الطبيعي أن تتراجع التنمية إذا لم يتوفر التوازن الضروري بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يحقق هذا التوازن الزيادة المطردة في الإنتاج لخير المشتغلين به في ظل عدالة اقتصادية واجتماعية. فالثروات الطبيعية يجب العمل على استثمارها لتطوير بقية القطاعات التي تحتاج إلى التمويل لتؤدي دورها مع بقية العناصر الفعالة في خدمة

---

(٣) ماهر يعقوب موسى، «المدينة العربية والتنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٨)، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٤) محمد علي عمر الفرا، **التنمية الاقتصادية في دولة الكويت: دراسة تحليلية** (القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى للصحافة، ١٩٨٨)، ص ٥٦١.

الناتج القومي، أي أن توفير الحد الأدنى من رأس المال الناتج من عائدات تلك الثروات يكون ضرورياً للعمليات الإنتاجية التي تشكل مستوى النشاط الاقتصادي. لذلك ينبغي أن يكون لدى السلطة القائدة القدرة على التخلص من الهيمنة الخارجية، والنزعة الفردية، حتى يمكن أن تعزز الثقة مع باقي الفئات لتتمكن من إطلاق طاقاتها للقيام بمهمة التنمية الاقتصادية. إن تنمية الإطار الهيكلي (Infra Structure) لا تتم بمعزل عن تنمية الإطار الفكري الذي هو من أهم شروط التنمية الاقتصادية من حيث التزامن معها في الكم والكيف. هنا يصبح للمشاركة الشعبية دور في التنمية بما يتفق ومفهوم الشعب من دون هجر لمجتمعه، لأنه يهتم ويقوم بتنمية تربطه وقيمه الخاصة(٥).

إن التنمية بمنظورها الواسع ليست مجرد تكاثر في السلع والخدمات فحسب، بل هي تحسين مستمر في نمط الحياة والعلاقات الاجتماعية. وعلى حد قول ميردال: «ارتفاع مستوى معيشة السكان العاديين». والتنمية الاقتصادية لها وظيفة اجتماعية تستهدف تغيير الأفكار والمواقف والخبرات القديمة، ويكون عدم تحقق هذا الهدف إخلالاً جسيماً بواجبات هذه الوظيفة.

٢ ـ التنمية من المنظور الاجتماعي

إن الهدف من دراسة النظام الاجتماعي لمجتمع ما هو العثور على الطرق الهادفة والمخططة التي تناسب ظروف ومصالح هذا المجتمع، فالعلاقات الاجتماعية الخالية من التوترات المؤثرة في كيان المجتمع لها صلة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، ولذلك فإن السؤال الذي يطرح هو: هل يمكن الموازنة بين التغيرات الاجتماعية والتغيرات الاقتصادية؟ وتكون الإجابة هنا معتمدة على طبيعة النظرة التي تتبناها الدولة إزاء مواجهة هذه التغيرات، ذلك أنه إذا كانت التغيرات الاقتصادية أسرع وأكبر تأثيراً من التغيرات الاجتماعية، فإن ذلك يحدث درجة من الخلل وعدم التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بوجه عام. وكلما توافقت التنمية بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي، فإن مردود ذلك ينعكس إيجابياً، في زيادة نمو الثروة، وارتفاع مستويات الوعي (الصحي، التعليمي. . . إلخ)، وتتوافر المزيد من الفرص المتكافئة أمام المواطنين.

وعلى كل، فإن مستوى الرفاهية وضمان مستقبل الإنسان يعتمد على عوامل عديدة منها: التوصل إلى مستوى معقول لسد احتياجات الناس، وزيادة مستوى

---

(٥) Simon Kuznets, *Economic Growth and Structure: Selected Essays* (London: Heinemann, 1996), p. 38.

الرعاية الصحية (عدد الأطباء، المستشفيات، المراكز الصحية، الدواء) من أجل خلق جيل يتمتع بالقدرات الصحية بدنياً وعقلياً، لخدمة العملية الإنتاجية التي تصب محصلتها لصالح المجموع العام.

ويلاحظ أن نمو السكان وزيادة نسبة التحضر بدرجات متباينة من بلد إلى آخر أو من مدينة إلى أخرى، إذا تم بنسبة تفوق طاقة استثمار الموارد الاقتصادية، فإن ذلك يبرز قانون الغلة المتناقصة الذي يؤثر في مستوى المعيشة سلباً ويعرقل خطة التنمية. أما بالنسبة لعنصر التعليم، فهو من أهم جوانب التنمية الاجتماعية لمساعدة الإنسان على زيادة المعرفة بالعالم وتحديد اختياراته وتنشيط أفكاره، فالتعليم فضلاً عن أهميته لعملية التنمية، فإنه أيضاً يوجه نحو فهم أفضل للإنسان وعلاقته بالحياة والبيئة.

ثانياً: البنية الاقتصادية العربية: نظرة عامة

إن الاقتصادات العربية ذات طابع استيرادي، وهي مصدرة للمواد الخام وبعض الحاصلات الزراعية مع تضاؤل ما يمكن تصديره من المنتجات الصناعية. وتعاني هذه البنى الاقتصادية خللين أساسيين يعكسان حقيقة اللاتكافؤ في ما بينها: **الأول** هو الغياب المتعمد لأي خطط تكاملية على الصعيد القومي. **والثاني** هو اعتماد سياسات إقليمية متناقضة. ففي بلدان مثل السعودية والكويت والأردن والجزائر مثلاً، جرى تنمية صناعات بتروكيمائية، إلا أنها كانت متنافسة وليست متكاملة، وجرى تكرار الشيء نفسه في صناعات الأسمدة والحديد والصلب والألومينيوم، مع أن الأسواق القطرية لا تستوعب الناتج المستهدف. وفي قطاع التشييد، أدى الركود إلى تشغيل مصانع الاسمنت العربية البالغ عددها ١٠٥ مصانع بنسبة ٧٠ بالمئة من طاقتها عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣[٦].

ويتركز العمل الصناعي في الدول العربية في الصناعات الخفيفة، وغالباً في صناعات لا تشغل أكثر من ١٠٠ عامل. وتبلغ نسبة العمال الصناعيين إلى المجموع الكلي لقوة العمل من ٢٠ بالمئة إلى ٢١ بالمئة، في حين تصل هذه النسبة إلى ٤٠ بالمئة في الدول المتقدمة. وتصل في الدول التي يوازي معدل دخل الفرد فيها المعدل العالمي

(٦) عادل سمارة، «مقالة في «تطوير» اللاتكافؤ في الوطن العربي: المواجهة مستمرة بين القومية الحاكمة والقومية الكامنة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٧ (تموز/يوليو ١٩٩٥)، ص ٢٢ ـ ٢٣، وحمدي أبو النجا، «التقانة المناسبة في مواجهة إخفاقات التنمية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ٥٥.

إلى ٢٨ بالمئة. ويلاحظ أن عدداً من المؤشرات المهمة قد صاحبت تطور الاقتصادات العربية، منها: التحول النسبي من اقتصاد زراعي خدمي إلى اقتصاد صناعي خدمي، بسبب التدهور النسبي في القطاع الزراعي، وذلك على الرغم من خطورة مشكلة الأمن الغذائي التي يواجهها الوطن العربي والارتفاع الكبير في نصيب الصناعات الاستراتيجية، وقطاع الخدمات، فقد اتجهت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي إلى الانخفاض من ١٦,٦ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى النصف في عام ١٩٧٧، ونصيب الصناعة التحويلية من ١١,٩ بالمئة إلى ٨,٦ بالمئة، في حين ارتفع نصيب الصناعة الاستراتيجية من ٢٣,٧ بالمئة إلى ٤٣,٧ بالمئة في الفترة نفسها.

وكان هيكل الصناعة التحويلية في الوطن العربي على النحو التالي: حصة الصناعات الاستهلاكية ٤٨,٤ بالمئة والوسيطة ٣٨,٧ بالمئة والرأسمالية ١١,٠٠ بالمئة. وتجدر الإشارة إلى أن التنمية تقاس بأهمية القطاع الثانوي (الصناعة التحويلية)، وهو القطاع الذي تدنت مساهمته كما رأينا. ولم يتغير الحال في السنوات اللاحقة، فقد بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي ٦,٤، و٦,٩ و٧,٢ و٨,٢ و٩,٠ و٩,٤ بالمئة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[٧].

ونظراً إلى ضعف استيعاب الزراعة والصناعة لقوة العمل في الوطن العربي، فقد لجأت الأنظمة إلى توسيع جهاز الخدمات، ولا سيما البيروقراطي. وهذا الجهاز يلحق القوة العاملة بالنظام كمستفيدة لا كمنتجة، حيث يقود تهميشها الإنتاجي، إلى تهميشها سياسياً وديمقراطياً، فقد تم تمويل هذا القطاع من النفط في العقود الثلاثة الأخيرة، وموّلت دول الريع النفطي نفسها، كما موّلت دول العجز من أجل خلق حزام بيروقراطي واسع وموالٍ للنظام، وكان هذا بديلاً من تقديم مساعدات من أجل التنمية، وبالتالي تجاوز اللاتكافؤ[٨].

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الوطن العربي بـ ١٣٣ مليون هكتار، أي قرابة ٩,٤ بالمئة من المساحة الكلية، لكن المساحة المزروعة هي ٤٢ مليون هكتار فقط. كما هبطت نسبة العاملين في الزراعة من ٤٦ بالمئة و٤٢ بالمئة في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ إلى ٣٨ بالمئة عام ١٩٩٠. وشهد نصيب الاستثمار في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية تراجعاً شديداً خلال عام ١٩٩١ مقارنة بعام ١٩٩٠[٩].

---

(٧) عبد الله حمد المعجل، «الصناعة في الوطن العربي: الإنجاز والتحديات،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)، ص ١٤٣ ـ ١٤٧.

(٨) سمارة، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٩) نزيرة الأفندي، «تلخيص للتقرير الاقتصادي العربي الموحد،» **الأهرام الاقتصادي** (٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣)، ص ١٢.

وبعد أن كانت الدول العربية مكتفية غذائياً حتى مطلع السبعينيات، انتقلت إلى فجوة غذائية مقدارها ١٤,١ مليار دولار عام ١٩٨٠، ثم إلى ١٦,٦ مليار دولار عام ١٩٨٩، كما ارتفعت القيمة النقدية للفجوة الغذائية العربية من ١١,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٣ مليار دولار عام ١٩٨٥، ثم إلى ١٤,٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٠.

إن السبب المباشر لأزمة الغذاء العربي هو تفوق وتائر نمو الطلب على نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وخصوصاً منذ النصف الأول من عقد السبعينيات. وبينما لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج الزراعي السنوي في الوطن العربي ٢,٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥)، كان معدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية نحو ٦ بالمئة سنوياً. وهذا قاد إلى فجوة غذائية ازدادت قيمتها من ١,٢ مليار دولار في المتوسط للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) إلى ٢١ ملياراً عام ١٩٨٥[(١٠)].

وكانت نسبة واردات العربية السعودية ما بين عامي ١٩٩٦ و١٩٧١ ٦٣,٦ بالمئة من مستلزماتها الغذائية، وسوريا ٣٢ بالمئة، والأردن ٦,٨ بالمئة، وتونس ٤٠,٧ بالمئة، والجزائر ٣٢,١ بالمئة، والمغرب ١٨,٢ بالمئة، ومصر ١٨,٦ بالمئة، واليمن ٢٨,٧ بالمئة، والسودان ٩,٨ بالمئة، والصومال ١٣,١ بالمئة. وقد أصبح الوضع في الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩) على النحو التالي:

السعودية ٨١,٨ بالمئة	**الأردن ٨٥,٢ بالمئة**	**الجزائر ٧٠,٧ بالمئة**
سوريا ٢٩,١ بالمئة	**تونس ٥٩,٣ بالمئة**	**المغرب ٢٨,١ بالمئة**
مصر ٤٥,٢ بالمئة	**السودان ١٤,٥ بالمئة**	**اليمن ٦٢,١ بالمئة**
	الصومال ٢٣,٧ بالمئة[(١١)]	

وهذه النتائج تعد مفاجئة بالطبع إذا نظرنا إلى الجزء الآخر من المعادلة المفارقة، وهو: توفر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الصالحة، ووجود قوة عمل عاطلة تعد بالملايين وتهاجر للعمل في الخارج مقابل استجلاب بلدان الخليج أعداداً أكبر من العمال الأجانب ووجود ثروات عربية هائلة مرصودة من دون أن تستثمر في البنوك العربية إلى درجة أنه ما إن تدهورت أسعار النفط حتى أصبحت بلدان النفط نفسها ضمن الدول المدينة[(١٢)].

---

(١٠) سمارة، المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥، وعبد الصاحب العلوان، «أزمة التنمية الزراعية العربية ومأزق الأمن الغذائي،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)، ص ٩٢.

(١١) سمارة، المصدر نفسه، و United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1992* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1992), pp. 152-153.

(١٢) سمارة، المصدر نفسه، وبكور يحيى، «يمكن للعرب تحقيق الأمن الغذائي إذا استخدموا إمكانياتهم بشكل عقلاني،» **القدس**، ٢٥/١٠/١٩٩٤.

لعل السبب وراء ضعف الاتفاقات التجارية العربية وفشلها كامن في التباين البنيوي بين هذه الاقتصادات في فترة ما بعد الاستعمار، الأمر الذي يفقد الاتفاقات التجارية أي معنى، ففي عام ١٩٥٣، اتفقت مجموعة من البلدان العربية على خفض التعرفة الجمركية بينها، وفي عام ١٩٥٧ اتفقت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على وحدة اقتصادية عام ١٩٦٥، كما تكونت بعد ذلك منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابك)، إلا أن هذه لم تثمر خطى عملية.

وقد ارتفعت الصادرات العربية البينية من ٥ بالمئة عام ١٩٨١ إلى ٧,٣ بالمئة عام ١٩٨٢. أما الواردات العربية البينية، فقد ارتفعت من ٧,٣ بالمئة إلى ٩,١ بالمئة عام ١٩٨٢، وبلغ نصيب الصادرات العربية البينية من صادراتها الكلية ٨ بالمئة عام ١٩٨٨، ثم تقلص إلى ٧,٣ بالمئة عام ١٩٩٠. أما الواردات البينية إلى الواردات الكلية فوصلت إلى ٩ بالمئة عام ١٩٩٠.

وبالمقابل، فإن الصادرات البينية بين دول المجموعة الأوروبية تصل إلى ٥٦ بالمئة - ٦٠ بالمئة من إجمالي صادراتها خلال العقد الماضي وبداية التسعينيات، وبين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا ٣٤ بالمئة، وبين دول الأفتا (EFTA) ١٤ بالمئة، وبين رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ١ بالمئة في بداية التسعينيات[١٣].

النشوء الديمغرافي

كانت نسبة السكان العرب إلى مجموعة سكان العالم ٣,٩ بالمئة عام ١٩٦٠، وارتفعت إلى ٥٠ بالمئة عام ١٩٨٩، كما ازدادت حصة العرب من الإنتاج القومي الإجمالي العالمي من ١,٥ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٢,٥ بالمئة عام ١٩٨٩، أي زيادة تفوق توليد السكان فيه، إلا أن هذا يرتد بالطبع إلى ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات. أما حصة الوطن العربي من التجارة الدولية، وهي ٣,٣ بالمئة عام ١٩٧٠، ثم ٤,١ بالمئة عام ١٩٨٩، فهي أقل من نسبة عدد سكانه إلى سكان العالم على الرغم من تدفق صادراته النفطية. والشيء نفسه عن حصته في الإقراض البنكي التجاري الدولي، حيث كانت حصته ١,٥ بالمئة عام ١٩٧٠، ووصلت إلى ٢,٤ بالمئة عام ١٩٨٩، كما كانت حصته من جذب الاستثمارات الدولية ٩,٨ بالمئة عام ١٩٧٠، ووصلت إلى ١٣,٢ بالمئة عام ١٩٨٩، إلا أن حصته في تقديم الهبات كانت أعلى.

وبناء على تفاوت «الموهوبية الثرواتية»، فإن هناك تفاوتات حادة في معدلات

(١٣) سمارة، المصدر نفسه، ص ٢٥، والأفندي، «تلخيص للتقرير الاقتصادي العربي الموحد،» ص ٢٢.

المداخيل بين البلدان العربية، فقد بلغ معدل دخل الفرد من الناتج الأهلي الإجمالي عام ١٩٨٩ ما قيمته في الكويت ١٥٩٨٤ دولاراً، وفي قطر ١١٨٠٠ دولار، والبحرين ١٠٨٤ دولارات، والسعودية ١٠٤٤٠ دولاراً، وليبيا ٧٢٥٠ دولاراً، ومصر ١٩٣٤ دولاراً، واليمن ١٥٦٠ دولاراً، والسودان ١٠٤٢ دولاراً، والصومال ٨٦١ دولاراً، وجيبوتي ٧٣٠ دولاراً.

وتنعكس التشويهات في القطاعات الاقتصادية على البنية المجتمعية العامة في الدول العربية، وبمقدار وجود أقطار ذات فائض سكاني، هناك كيانات شديدة الفقر سكانياً إلى درجة أصبحت تحوي جاليات عمالية أجنبية قد تتحول إلى «مستوطنات قومية»، فهناك في الإجمالي ٨,٦ مليون أجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي، أي ٣٧ بالمئة من السكان المحليين[١٤].

ثالثاً: المجتمع العربي: مؤشرات أساسية

١ ـ خصائص السكان

يتكون الوطن العربي من اثنين وعشرين قطراً، وبلغ عدد سكانه عام ١٩٩٠ ٢٢١ مليون نسمة، وقد ارتفع إلى ٢٢٩ مليون نسمة عام ١٩٩١. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المنطقة العربية إلى ٢٩٩ مليوناً عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو متوسطه ٣ بالمئة سنوياً. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً بالمقارنة مع متوسط معدل النمو الطبيعي في العالم، والذي يبلغ ١,٧ بالمئة. ويقدر معدل المواليد بنحو ٤٠ في الألف، مع توقع ارتفاعه ليصل إلى نحو ٤٤ في الألف. وقد سجل معدل الوفيات انخفاضاً ملحوظاً في جميع الأقطار العربية، وبلغ المعدل الإجمالي للوفيات في أغلبية الأقطار العربية ١٠ في الألف.

وهناك تباين بين الأقطار العربية في حجم السكان، فالبعض منها لا يزيد عدد سكانه على نصف مليون نسمة (قطر ـ البحرين ـ جيبوتي)، بينما يصل عدد سكان مصر إلى نحو ٦٠ مليون نسمة (١٩٩٥). وتتوزع باقي الأقطار العربية ما بين هذا الحد الأدنى والحد الأقصى. وفي الوقت نفسه، فإن معدلات النمو السكاني تختلف من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، فهي مرتفعة على وجه العموم في منطقة الخليج العربي باعتبارها منطقة جذب للعمالة المهاجرة (العربية ـ والآسيوية بخاصة)،

---

(١٤) سمارة، المصدر نفسه، ص ٢٦، و«دول الخليج تكتشف البطالة،» **القدس**، ٥/ ٢/ ١٩٩٥.

كما أنها لا تنتهج سياسة سكانية معينة لتخفيض معدل المواليد فيها، بل ان بعضها يشجع على زيادة النسل. وفي أقطار عربية أخرى اتجه معدل النمو السكاني نحو التزايد الملحوظ، فارتفع إلى أكثر من ٣ بالمئة، مثل الأردن وسوريا وفلسطين واليمن والصومال وجيبوتي. وهناك أقطار أخرى يقل معدل النمو السكاني فيها عن ٣ بالمئة مثل مصر وتونس، وهما تتبعان سياسات سكانية قوية لتخفيض معدل النمو(١٥).

٢ ـ العمالة وتوزيعها على قطاعات الاقتصاد القومي

يقدر حجم القوة العاملة العربية عام ١٩٩١ بحوالى ٦٧ مليون نسمة، بزيادة قدرها ١٦ مليوناً عما كانت عليه عام ١٩٨٥. ويتوقع أن يصل العدد عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٨٧ مليون نسمة بمعدل زيادة ٣ بالمئة في المتوسط سنوياً، بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني وزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وارتفاع نسبة التسرب من مراحل التعليم المتوسط والثانوي. وتغلب العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة على قوة العمل العربية، ويرتبط ذلك إلى حد كبير بتزايد خريجي الجامعات الذين لا يحصلون على مواقع عمل مناسبة، فيكونون عرضة للبطالة أو ينخرطون في أعمال لا تناسب مؤهلاتهم. وقد أدت أزمة الخليج عام ١٩٩٠، وكذلك السياسات المتشددة للهجرة في الدول الأوروبية، إلى عودة أعداد كبيرة من العمالة العربية المغتربة إلى بلادهم التي لم تتمكن فرص العمل فيها من استيعابهم، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها. ويستقطب قطاع الصناعة نسبة منخفضة من قوة العمل، وتختلف الأقطار العربية في ما بينها في هذا الصدد. ففي تونس تبلغ نسبة العاملين في الصناعة حوالى ١٨ بالمئة، وفي سوريا ومصر ١٥ بالمئة، بينما تنخفض إلى ٧ بالمئة في الإمارات، و٥ بالمئة في البحرين واليمن، و٣ بالمئة في موريتانيا. وترتفع نسبة العاملين في قطاع الزراعة باعتباره القطاع الغالب في الاقتصاد العربي، مع تباين ملحوظ بين الدول العربية. ففي حين تبلغ نسبة العمالة الزراعية في الصومال والسودان ٦٥ بالمئة، وفي اليمن ٦١ بالمئة، وفي موريتانيا ٥٠ بالمئة، وفي مصر ٣٣ بالمئة، فإن هذه النسبة لا تكاد تصل إلى ٥ بالمئة في أقطار الخليج العربي، باستثناء السعودية(١٦).

---

(١٥) أماني قنديل، **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية** ([د. م.]: منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، [د. ت.])، ص ١٢.

(١٦) حول هذه المعلومات، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢**، تحرير صندوق النقد العربي؛ **التقرير الإحصائي السنوي عن واقع الطفل العربي** (القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩٢)، و**مؤشرات الرعاية الاجتماعية في مصر** (القاهرة: وزارة الشئون الاجتماعية، ١٩٩٣).

٣ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

من المعروف أن الناتج القومي لا يعبّر عن مستوى المعيشة السائد للمواطنين، بل يجب الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، باعتباره مؤشراً دقيقاً لدراسة المستوى الاقتصادي ومقدار التغير الذي يحدث فيه عبر الزمن. وهناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بين أقطار المنطقة، فهو يصل إلى أعلاه في المجموعة المنتجة للبترول بصفة عامة (الكويت، وليبيا، والبحرين، وقطر، والسعودية، والإمارات، وعُمان) تليه أقطار المجموعة الثانية، وهي تضم العراق والجزائر، ثم أقطار المجموعة الثالثة التي تمثل الاقتصاد المتنوع، وتشمل: تونس، والأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والمغرب، وفلسطين، ويتجه نصيب الفرد نحو الانخفاض الشديد في أقطار المجموعة الرابعة الضعيفة اقتصادياً، وهي الصومال، والسودان، وجيبوتي، واليمن، وموريتانيا، حيث تنتشر في البعض منها مشكلات سوء التغذية والمجاعات وانتشار الأوبئة والأمراض.

ومن الملاحظ انخفاض معدلات الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، حتى بين دول المجموعة الأولى الغنية المنتجة للبترول. كما أن أقطاراً عربية أخرى من دول المجموعات الثانية والثالثة والرابعة تشهد معدلات زيادة متناقصة أيضاً مثل العراق، والجزائر، والمغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، وسوريا. والجدير بالذكر أن معظم الأقطار العربية غير النفطية قد قامت بزيادة الأسعار المحلية لأغلب السلع والخدمات بنسب أعلى بكثير من الزيادة المتوسطة في نصيب الفرد من الدخل القومي، مما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات التضخم. وكل هذه المشكلات الاقتصادية تؤثر في الأوضاع الاجتماعية للسكان بعامة،والشرائح الدنيا والطبقة المتوسطة وبعض الفئات الخاصة (المرأة والطفل) على وجه الخصوص.

٤ ـ التنمية البشرية

إذا نظرنا إلى الأوضاع الاجتماعية في الأقطار العربية بالقياس إلى المستويات العالمية من منظور الترتيب الدولي للتنمية البشرية، نجد أن قطرين عربيين فقط هما اللذان حققا تنمية بشرية عالية، وهما الكويت وقطر، بينما تصنف معظم الأقطار العربية ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسطة، وهي: البحرين، والإمارات، والسعودية، وسوريا، وليبيا، وعُمان، والعراق، والأردن، وتونس، ولبنان، والجزائر، وأخيراً توجد خمسة أقطار عربية مصنفة ضمن التنمية البشرية المنخفضة، وهي: المغرب، ومصر، واليمن، والسودان، والصومال.

ومن المعروف أنه من أهم مؤشرات التنمية البشرية: العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل القراءة والكتابة بين الكبار، ومتوسط عدد سنوات الدراسة، ونسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية، ونسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية... الخ[١٧].

٥ ـ نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي

يمثل مؤشر نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي دلالة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للنساء اللاتي «يشكلن نصف المجتمع». وعلى وجه العموم، فهناك انخفاض شديد في هذه النسبة، وإن اختلفت بين الأقطار العربية. فهي تبلغ ٥٥ بالمئة في المتوسط في الكويت، والإمارات، وليبيا، والسعودية، وقطر، وعمان عام ١٩٩٠. ولكن ترتفع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر (٢٧,٨ بالمئة)، وتونس (٢٠,٩ بالمئة)، وتنخفض في اليمن (٧ بالمئة من إجمالي القوى العاملة)، وفي السودان وموريتانيا (١٤ بالمئة)، إلا أنه يلاحظ أن هناك بعض القصور في الإحصاءات الخاصة بنسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، لأن الأقطار العربية وأغلبها دول زراعية لا تعتبر مشاركة المرأة لأفراد أسرتها في الأعمال الزراعية نشاطاً اقتصادياً، وبالتالي يرجع جانب من قصور الإحصاءات إلى اختلاف التعريفات المستخدمة للنشاط الاقتصادي، وبخاصة بالنسبة لعمالة الإناث[١٨].

٦ ـ نسبة السكان تحت خط الفقر

هذا المؤشر له أهمية خاصة لقياس الحالة الاقتصادية والاجتماعية معاً، وبهذا الخصوص فإن الدول العربية بصفة عامة تعاني قصوراً في توافر هذا البيان الذي يتطلب إجراء المسوح الميدانية. ويلزم لتحديد خط الفقر توزيع السكان بحسب فئات الدخول المختلفة، كما يلزم أيضاً تحديد مستوى الدخل الذي يمكن أن نعتبره خطاً للفقر، وهو ذلك المستوى الذي يوفر الحد الأدنى من الوجبات الغذائية الواجب توافرها للفرد من البروتينات والنشويات والدهون وخلافه من متطلبات الغذاء الكافية، وأيضاً بالنسبة لاحتياجات الفرد من السلع والخدمات الأساسية الأخرى، مثل الكساء والسكن والتعليم... الخ التي تضمن حداً أدنى لمستوى معيشي لائق.

ويلاحظ بهذا الخصوص أن دول المجموعة الأولى ـ المنتجة للبترول ـ لا يوجد

(١٧) قنديل، المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

فيها سكان تحت خط الفقر، بينما تتركز أعلى نسبة للسكان تحت خط الفقر بين دول المجموعة الرابعة، حيث تصل نسبة هؤلاء السكان في ريف السودان إلى حوالى ٨٥ بالمئة، وحضر الصومال إلى ٤٠ بالمئة، وريف الصومال ٧٠ بالمئة، ثم تقل نسبة السكان تحت خط الفقر قليلاً بالنسبة لدول المجموعة الثالثة، لكنها تصل إلى أعلاها في المغرب (٤٥ بالمئة)، وريف مصر (٢٥ بالمئة)، ثم الأردن (١٧ بالمئة)، ثم كل من لبنان وتونس (١٥ بالمئة).

ويهمنا الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر تعني تدني الظروف المعيشية، وبالتالي احتياج السكان إلى الصحة والتعليم والمسكن، مع الأخذ في الاعتبار اتجاه نسبة هؤلاء السكان تحت خط الفقر إلى الارتفاع في الريف عن الحضر.

رابعاً: الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي وإشكاليات الإصلاح

تنشأ الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، عندما يتعرض اقتصاد أي بلد لأزمة خانقة تتجسد في اختلالات داخلية تستدعي إجراء تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح المسار الاقتصادي وإزالة الاختلالات التي تعوق عملية التقدم[١٩].

وقد تعرضت غالبية الدول العربية لأزمات اقتصادية متعددة وخانقة منذ بداية الثمانينيات، شأنها في ذلك شأن غالبية الدول النامية، باستثناء دول الشرق الأقصى (علماً بأن هذه الدول تعرضت أيضاً لأزمات خانقة بدءاً من منتصف عام ١٩٩٧ ولكن لأسباب أخرى)، وكانت الأزمة الاقتصادية الأكثر عنفاً التي ضربت اقتصادات غالبية الدول النامية، بما فيها الدول العربية، هي أزمة الديون الخارجية، كما يشير رمزي زكي إلى تحول الديون الخارجية إلى «جبل شاهق» تئن تحته الدول النامية بعد أن بلغت مديونيتها نحو ٦٣٢ مليار دولار عام ١٩٨٠، بما نجم عنه من مشاكل معقدة لهذه البلدان ولنظام الائتمان الدولي، أدت إلى تدخل صندوق النقد الدولي، وسعيه بدأب شديد لتطبيق إجراءات التكيف على البلاد المدينة[٢٠].

وإذا كان هذا هو الوضع العام في غالبية الدول النامية، فإن العديد من الأقطار

---

(١٩) أحمد السيد النجار، «الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية: حالة مصر ـ المغرب ـ اليمن،» **قضايا استراتيجية**، العدد ٣ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ١٣.

(٢٠) رمزي زكي، **محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث** (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩١)، ص ٢٤٠.

العربية، وتحديداً مصر، والمغرب، والسودان، وتونس، واليمن، والجزائر، دخلت مرحلة المديونية الثقيلة منذ الثمانينيات، وأخذت مديونياتها تتفاقم حتى بلغت في الدول المذكورة بالترتيب في عام ١٩٨٨ نحو ٤٣,٣، ١٨,٨، ٨,٤، ٦,١، ٤,٣، ٢,٢٣ مليار دولار، وبلغت نسبة مديونية كل دولة من الدول المذكورة بالترتيب إلى ناتجها المحلي الإجمالي نحو ١٢٦ بالمئة، ٥٨,٣ بالمئة، ٧٤,٩ بالمئة، ٤,٧٠ بالمئة، ٧٠ بالمئة، ٦٤,٤ بالمئة... في العام نفسه(٢١).

ثم بدأت خدمة هذه الديون تستنزف جانباً كبيراً من حصيلة الصادرات، مما أدخل الدول العربية المدينة في حلقة مفرغة من الاحتياج للتمويل الخارجي الذي كانت شروطه باهظة في النصف الأول من الثمانينيات بصفة خاصة عندما بلغت أسعار الفائدة (فائدة الإقراض) في الدول المانحة الرئيسية مستويات مذهلة، حيث بلغ سعر الفائدة القصيرة الأجل على الدولار في بداية الثمانينيات قرابة ٢٠ بالمئة في ظل سياسة الدولار القوي التي اتبعها ريغان لتعزيز العملة الأمريكية.

ومع ذلك، فإن أزمة الديون لم تكن هي الأزمة الاقتصادية الوحيدة التي تفاقمت في «الدول العربية»، إذ تعرضت غالبية اقتصاداتها لحالة من الركود العميق تحت تأثير الركود الذي ضرب اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، والذي انتقل إلى الأقطار العربية عن طريق التجارة والسياحة وحركة رؤوس الأموال، وأيضاً تحت تأثير انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، وتراجع طلب الأقطار العربية النفطية على خدمات العمالة من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل(٢٢).

في الوقت نفسه، أدت حركة تجديد البنى الأساسية المتهالكة إلى حدوث طفرات في الإنفاق العام ساهمت في تفاقم عجز الموازنات العامة في العديد من الأقطار العربية. وهذا العجز ساهم بالإضافة إلى عوامل أخرى داخلية وخارجية في تغذية معدلات التضخم في العديد من الأقطار بصورة أصبح معها هذا التضخم معوقاً للاستثمارات العديدة وعاملاً يساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب حقوق الملكية على حساب أصحاب الرواتب والأجور والمعاشات.

وبالطبع، فقد أدى الركود الاقتصادي في العديد من الأقطار العربية إلى زيادة معدلات البطالة، وبخاصة أن الأقطار العربية النفطية الغنية كانت تمر بدورها بلحظات ركود وانخفاض الطلب على عمالة الأقطار العربية الأخرى.

---

(٢١) تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٠.

(٢٢) السيد النجار، «الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية: حالة مصر ـ المغرب ـ اليمن،» ص ١٤.

وقد عانت الأقطار العربية غير النفطية من تفاقم عجز موازينها التجارية، وبلغ العجز التجاري في مصر، وتونس، والمغرب، واليمن، وسوريا، والسودان على الترتيب نحو ٦٢٧٢، و١٢٩٥، و١١٩٤، و٩٧٥، و٨٧٨، و٧٣٧ مليون دولار في عام ١٩٨٨[٢٣].

هذا العجز التجاري تفاقم بعد ذلك إلى مستويات أسوأ بكثير، كما عانت الأقطار العربية أزمات اقتصادية حادة بسبب تدهور كفاءة إدارة القطاع العام وتحقيق الكثير من شركاته لخسائر كبيرة، بسبب فساد الإدارة غير المراقبة اقتصادياً ومحاسبياً وشعبياً بصورة دقيقة، وبسبب ضعف الحوافز المادية للإنتاج والتميز، وضعف مساحة حرية الحركة والإبداع في ظل القواعد التي يدار القطاع العام على أساسها في غالبية الدول العربية.

من ناحية أخرى، فإن السياسات العامة المشوهة للأسعار، وعلى رأسها سياسة الدعم السلعي، قد أدت إلى تدهور كفاءة تخصيص الموارد. وكل ذلك أدى إلى المزيد من المشاكل الاقتصادية للأقطار العربية التي يسيطر القطاع العام فيها على الاقتصاد وتأخذ بسياسة الدعم السلعي، وليس التحويلات المباشرة لمن يراد دعمهم.

بالنسبة للأقطار النفطية الغنية، فقد بدأت بدورها تعاني مشاكل واختلالات اقتصادية داخلية، ولكنها كانت قادرة على تغطية مشاكلها الاقتصادية من دون حاجة إلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية في البداية، ولكن مع تفاقم تلك المشاكل أصبحت تلك البلدان مضطرة هي الأخرى لإجراء الإصلاحات الاقتصادية التي تمثلت في إحداث تغييرات كبيرة في سياساتها الاقتصادية على الصعيد المالي على وجه الخصوص لمواجهة المشاكل التي تعرضت لها، وبخاصة في ضوء آثار أزمة حرب الخليج الثانية وتكاليفها الباهظة وتداعياتها الاقتصادية على مجموعة الأقطار النفطية.

أما الأقطار العربية غير النفطية التي رزحت تحت وطأة أزماتها الاقتصادية، فإنها في ظل حاجتها إلى معالجة هذه المشاكل ورفع كفاءة اقتصاداتها وتدفقات رؤوس الأموال عليها في صورة قروض أو منح أو استثمارات مباشرة، وفي ظل حاجتها إلى التفاهم مع الدول الدائنة لها؛ لجأت إلى صندوق النقد الدولي لتسهيل مهمتها في جدولة ديونها وفي الحصول على قروض جديدة، ونظراً لأن الصندوق قد تحول، منذ انفجار أزمة ديون البرازيل والدول الثقيلة المديونية في بداية الثمانينيات، إلى وكيل للدول والمؤسسات المالية الدائنة، فإنه طالب الدول المدينة التي لجأت إليه وضمنها

(٢٣) المصدر نفسه.

الأقطار العربية بإجراء تغييرات جذرية في سياستها الاقتصادية، في ما أطلق عليه الإصلاح الاقتصادي كشرط لجدولة ديونها ولحصولها على تدفقات جديدة لرؤوس الأموال من صندوق النقد والبنك الدوليين ومن الدول المانحة[٢٤]. ومن البديهي أن معاناة أي دولة لفترة طويلة من أزمات اقتصادية خانقة تعني فشل أو ضعف سياستها الاقتصادية وحاجتها الماسة لإجراء تغيرات جذرية في سياساتها الاقتصادية، أو بمعنى آخر لتبني برنامج لإصلاح أو تصحيح اقتصادها يتوافق مع إمكانياتها وظروفها وضرورات تصحيح مسار اقتصادها ودفعه للتقدم.

«ولكن بما أن المنتصر يفرض شروطه في الاقتصاد كما في السياسة والحرب»[٢٥]، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قدمه صندوق النقد الدولي للدول النامية المدينة، ومنها الأقطار العربية، كان متطابقاً ومعبراً عن رغبات ومصالح الدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس، أو كان يعكس مصالح المؤسسات المالية الدائنة الأعضاء في نادي لندن. كما كان ذلك البرنامج موحداً من حيث معالمه الرئيسية، بحيث تحول إلى «وصفة» أو «روشته» تقدم لكل الدول النامية التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي لمعاونتها على إعادة جدولة ديونها وتسهيل حصولها على تدفقات رأسمالية جديدة من دون النظر إلى مدى ملاءمة البرنامج لهذه الدولة أو تلك.

وهذا لا يعني أن ذلك البرنامج غير مقبول وغير مجد على إطلاقه، بل إنه قد يكون مناسباً لبعض الدول، ولكن من غير المقبول أن يجري تعميمه على كل دول العالم من دون تمييز ومن دون مرونة مع تغير ظروف الدول وأوضاعها الداخلية[٢٦]. ويتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد والبنك الدوليان على الدول التي تلجأ إليهما تخفيض سعر العملة الوطنية، ثم تحريرها وتحرير التجارة الخارجية وتحرير أسعار السلع والخدمات، وإلغاء الدعم السلعي، ونقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أقل حد ممكن، بحيث يقترب هذا الدور من «دور الدولة الحارسة» التي تعنى بأمور الدفاع والأمن، وتفعيل آليات السوق كموجه للإنتاج، وتوزيع الدخل، وتحرير العلاقات

---

(٢٤) عبد الشكور شعلان، «تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية على ضوء التجربة قريبة العهد والمبادرات الجديدة،» ورقة قدمت إلى: **التصحيح والتنمية في البلدان العربية**، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ١٦ ـ ١٨ شباط (فبراير) ١٩٨٧، تحرير سعيد النجار (القاهرة: صندوق النقد العربي، ١٩٨٧)، وزكي، **محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث**.

(٢٥) السيد النجار، المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢٦) المصدر نفسه.

الاقتصادية الداخلية والخارجية بصفة عامة. وهذا النمط من أنماط الإصلاح الاقتصادي الليبرالي هو الذي يتم تطبيقه في الأقطار العربية، ولذلك يكون من المناسب أن نحاول إلقاء الضوء على الإشكاليات المتعددة التي تقترن بهذه العملية.

خامساً: إشكاليات الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية

هناك عدد من الإشكاليات الحاكمة التي تواجه تجارب الإصلاح الاقتصادي الراهنة في العديد من الأقطار العربية، وهي نفسها الإشكاليات التي تواجه الدول التي كان القطاع العام يهيمن على الاقتصاد المخطط مركزياً فيها، والتي تتجه إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتفعيل آليات السوق وتحرير الاقتصاد، وتتركز هذه الإشكاليات في ما يلي[٢٧]:

١ ـ إشكالية القطاع العام

المعروف أن القطاع العام هو حجر الزاوية والأساس الاقتصادي لممارسة النفوذ السياسي للبيروقراطية المدنية والعسكرية، أو للجماعة القبلية المسيطرة أو الحاكمة، في الأقطار العربية، وبما أن النخبة الحاكمة سواء كانت مصنفة على أنها بيروقراطية مدنية أو عسكرية أو جماعة قبلية، هي التي ستقوم برسم وتصميم وتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي، لذلك فإنها هي المنوط بها بيع القطاع العام للقطاع الخاص وفقاً للخط الليبرالي للإصلاح الاقتصادي الجاري، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

إذا تدبرنا في هذا الإجراء الذي يجب أن تقوم به «النخبة» أو «الدولة» في إطار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، فإننا نصل إلى النتيجة التالية: ان الدولة تقوم بعمل من شأنه إفقادها المرتكز الاقتصادي لقوتها السياسية، ولذلك نرى الدولة العربية تقوم بإنجاز الكثير من خطوات الإصلاح الاقتصادي «الليبرالي»، وتتحمل في سبيل ذلك النتائج السلبية التي تنجم عنها، ولكنها تتباطأ في ما يتعلق بجزئية خصخصة القطاع العام، إلى أن تصبح القضية معقدة للغاية[٢٨].

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢٨) M. Bishop and D. Thompson, «Privatization in the UK: Regulatory Reform and Public Enterprise Performance,» in: V.V. Ramanadham, ed., *Privatization: A Global Perspective* (London; New York: Routledge, 1993), and Matthew Bishop, John Kay and Colin Mayer, eds., *Privatization and Economic Performance* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1995).

وفي هذا الإطار ينبغي أن نذكر أن صندوق النقد الدولي، وهو يرسم ويحدد خطة الإصلاح الاقتصادي، فإنه لا يضع في اعتباره:

أ ـ الدور المهم الذي يجب أن تقوم به الدولة في المرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد في الأقطار العربية.

ب ـ الحدود الواسعة للمسؤولية الاجتماعية للدولة العربية كحقيقة واقعة حتى إذا لم يكن من الممكن قبول ذلك كميراث ثقافي واجتماعي. ونتيجة لذلك فإن الصندوق يبلور نظرته لمدى التقدم في إحراز الإصلاح الاقتصادي في الدولة العربية، وتحديد مدى جدارتها الائتمانية، ويعلق الميزات التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من المجتمع الدولي؛ يعلق كل ذلك على بيع القطاع العام للقطاع الخاص في إطار سياسة شاملة ترتكز على تضييق دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفي المجتمع إلى أقل حد ممكن(٢٩).

وفي مواجهة هذه الإشكالية، فإنه من المتصور أن يتم تفعيل الدور الاقتصادي للدولة في المجالات التي تعزز دفع التطور الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي من دون أن تعرقل إطلاق طاقات القطاع الخاص في الاستثمار، ويمكن أن يكون تفعيل الدور الاقتصادي للدولة في بعض المجالات المفيدة للقطاع الخاص. ويمكن أن نحدد هذه المجالات التي تلعب فيها الدولة دوراً اقتصادياً فعالاً من دون الإضرار بآليات السوق كما يلي:

(١) مجال البحث والتطوير العلمي، حيث إن الدولة لديها القدرات الفائقة لتجميع الطاقات العلمية وتنظيمها، وخلق المناخ المناسب للبحث والتطوير، كما أن لديها القدرة على تنظيم عملية تحويل إنجازات التطور العلمي إلى مجالات الإنتاج بأحدث وأحسن الوسائل الممكنة.

(٢) التوسع في خلق المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وبيعها للقطاع الخاص بشكل يحقق ربحاً للدولة وللموازنة العامة. وقيام الدولة بإنشاء مشروعات جديدة على درجة عالية من الكفاءة، وبخاصة أنها قادرة على تحديد مجالات الاستثمار التي يكون السوق في حاجة إليها، كما أنها قادرة على الحصول على أحدث التكنولوجيا المتاحة، والعلم الشامل بمدى توفر عناصر الإنتاج محلياً أو كيفية الحصول عليها من الخارج. وهذا الدور يتيح للدولة التأثير بصورة إيجابية في معدلات

---

(٢٩) السيد النجار، المصدر نفسه، ص ١٦؛ محمد ابراهيم طه السقا، «تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٢٥، العدد ٢ (صيف ١٩٩٧)، ص ٥٣ ـ ٨٧، و

John Vickers and George Yarrow, *Privatization: An Economic Analysis*, MIT Press Series on the Regulation of Economic Activity; 18 (Cambridge, MA: MIT Press, 1988).

الاستثمار، كما يسمح لها بتوجيه الاستثمارات إلى المجالات الأكثر أهمية وحيوية للمجتمع، والتي قد لا يقبل عليها القطاع الخاص، ولكنه يقبلها بعد أن تكتمل ويثبت نجاحها[٣٠].

(٣) يمكن أن تقوم الدولة بتطوير وإصلاح البنية الأساسية وتجعلها في المستوى الذي يحفز النمو الصناعي والزراعي في المناطق الجديدة، ويدفع بتكثيف الاستثمارات في المناطق القديمة طالما أن البنية الأساسية الموجودة فيها قادرة على تحمل إنشاء مشروعات جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة ينبغي عليها أن تستمر وبدرجة من القوة والكفاءة في القيام بدورها التقليدي في الدفاع والأمن لضمان استقرار المجتمع كضرورة أولى لتحقيق النمو الاقتصادي وإنعاش الاستثمارات المحلية والأجنبية بالشروط التي تحقق مصلحة المجتمع. كذلك ينبغي أن تقوم الدولة بدورها في الرعاية الصحية والاجتماعية وفي التعليم لضمان رفع المستوى العام لسكانها وضمان مستويات معيشة متوازية، ولرفع المستوى العلمي، باعتبار أن العلم وما ينتجه من تقنيات إنتاجية جديدة، وما يوفره من قدرة على التعامل مع هذه التقنيات وصيانتها هو القوة الحاسمة في تحديد مدى تقدم أي اقتصاد.

٢ ـ إشكالية التقييم

إن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي على الدول المدينة، ومنها الأقطار العربية التي تقبل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع الصندوق أو تحت إشرافه، تتضمن خصخصة القطاع العام بصورة سريعة، هذا في حين أن هناك تناقضاً بين الإسراع بخصخصة المشروعات العامة، كما يطلب الصندوق والدول الدائنة، وبين ضرورة تحقيق تقييم عادل لأصول تلك المشروعات من وجهة نظر الشعب والحكومة في الدول المدينة، لأنه في حالة الإسراع ببيع عدد كبير من المشروعات العامة إلى القطاع الخاص يعني عرض عدد كبير من المشروعات للبيع في وقت ضيق، حيث يصبح هناك عرض هائل من المعروض للبيع، ومع قلة الطلب المقابل له، فإن التقييم السعري للمشروعات ينخفض بصورة غير عادلة تقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية. وهذه الحالة لا تشجع الحكومة على البيع، مما يتسبب في مشاكل للدول المدينة التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي[٣١].

---

(٣٠) السيد النجار، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣١) السقا، المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٦٠.

وفي حالة انتهاج الدول التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي لسياسة الخصخصة التدريجية البطيئة، فإنه على رغم أن عرض الأصول العامة يكون في صورة تدفق تدريجي إلا أن المستثمرين قد لا يعرضون أسعاراً مناسبة لشراء تلك الأصول، وقد تتعرض عملية الخصخصة برمتها لما يمكن تسميته بحالة امتناع أو جمود الطلب، وهي حالة تتولد من رغبة أوساط المستثمرين المحليين والأجانب في تحول الخصخصة إلى موجة عامة وسريعة حتى يكون لديهم ثقة في صدقية سياسة الخصخصة. أما سياسة الخصخصة البطيئة والتدريجية القائمة على أساس تحقيق أسعار عادلة للأصول العامة المطروحة للبيع للقطاع الخاص، فإنهم قد لا يتحمسون للمشاركة فيها[٣٢].

ولمواجهة هذه الإشكالية بوجه عام، فإن الدولة يمكنها محاولة إقناع المستثمرين المحليين والأجانب بجدية تنفيذها للإصلاح الاقتصادي، والتطور الكبير في مناخ الاستثمار الملائم، مما يشجعهم على التفاعل الإيجابي مع برنامج الخصخصة التدريجي ولو جزئياً.

كذلك يمكن أن تشجع الدولة القطاع الخاص المحلي على المشاركة في برنامج الخصخصة بصورة تدريجية إذا نجحت بتحقيق تحسن ملحوظ في مؤشرات النمو الاقتصادي. أما بالنسبة لمشاركة القطاع الخاص الأجنبي في الاستثمارات الداخلية، فإن صندوق النقد الدولي سعى جاهداً لوضع شروط عادلة لشرائه المشروعات العامة، ويدخل ضمن هذه الشروط العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية.

٣ ـ إشكالية ثمار الإصلاح الاقتصادي

عند بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي، وتنفيذ البرنامج الذي يقترحه صندوق النقد الدولي، وإعلان الدولة عن ذلك، فإن الجماهير يزداد لديها التوقع بتحسن الظروف الاقتصادية وتبدأ بتلمس النتائج الإيجابية التي من المفترض أن تؤدي إليها عملية الإصلاح الاقتصادي، إلا أن ما يحدث في أرض الواقع غير ذلك، فعملية الإصلاح الاقتصادي في مراحلها الأولى تتضمن تكاليف باهظة، تتحملها فئات المجتمع، وبخاصة الطبقات الدنيا والمتوسطة. وبالتالي فإن الذي يحدث هو مزيد من المعاناة الاقتصادية والاجتماعية؛ هذا في الوقت الذي يتطلب فيه القيام بالإصلاح الاقتصادي حشد الجماهير ودفعها لتأييد هذه السياسات، وبالتالي فإنه بين ضرورة الحشد الواجب لإنجاح الإصلاح عبر حفزه بالنتائج الإيجابية المتوقعة للإصلاح

---

(٣٢) السيد النجار، المصدر نفسه، ص ١٩، و J. Mitchell, «Britain: Privatisation as Myth?,» paper presented at: *Privatisation and Deregulation in Canada and Britain*, edited by J. J. Richardson (Aldershot [England]; Brookfield: Dartmouth, 1990).

الاقتصادي على المدى الطويل، وبين المعاناة التي سيتحملها الشعب في المراحل الأولى للإصلاح، تكمن إشكالية معقدة[٣٣].

ويكمن حل هذه الإشكالية في الأساس في توزيع الأعباء التي تصاحب عملية الإصلاح الاقتصادي في المراحل الأولى بشكل عادل، وهذا العدل لا يعني توزيع الأعباء على المواطنين، بل يعني توزيع الأعباء على الدخول بحيث ترتفع على أصحاب الدخل المرتفع وتنخفض على أصحاب الدخول المحدودة. وهذا النمط من توزيع الأعباء له مبرراته التي تتمشى مع العدل والمنطق، لأن أصحاب الدخول الأعلى سيكونون أكثر قدرة على الاستفادة من النتائج الإيجابية للإصلاح الاقتصادي الليبرالي بما يبرر تحميلهم الجانب الأكبر من تكاليفه[٣٤]. وفي هذه الحالة، فإنه يمكن أن يتمتع برنامج الإصلاح الاقتصادي في مراحله الأولى بتأييد شعبي، بعكس الوضع لو تحمل الفقراء ومتوسطو الدخل الجانب الأعظم من أعباء الإصلاح، حيث تتولد لدى الغالبية معارضة قوية تتجسد في انفجارات شعبية تعكس الرفض السياسي والاجتماعي لسياسات الإصلاح التي يتحمل ثمنها الفقراء فقط.

ونذكر هنا المعارضات الشعبية التي صاحبت الكثير من برامج الإصلاح في الدول النامية، ومنها «انتفاضات الخبز» التي وقعت في العديد من الأقطار العربية؛ حدث هذا في مصر عام ١٩٩٧، وفي تونس والمغرب في الثمانينيات. على صعيد آخر، فإن آثار سياسات التحرير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل، وفي معدل البطالة، وفي معدل نمو الاستثمار، وفي تنوع هيكلها وعائدها؛ هذه الآثار تميل إلى الظهور بشكل تدريجي وبطيء، في حين أن الأزمة الاقتصادية التي توضع برامج الإصلاح الاقتصادي لمواجهتها تكون في الغالب ملحة وتتطلب سرعة تحسن معدل نمو الناتج والاستثمارات والإنتاجية حتى يتم تخطي هذه الأزمة. ولمواجهة هذه الحالة التي تصاحب تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، فإنه يمكن صياغة سياسات الإصلاح كي تلائم الظروف بقدر الإمكان، بمعنى أنه يمكن خلق المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يشجع على نمو الاستثمارات، وإعادة تشكيل هيكل الاستثمار ورفع الإنتاجية بصورة تؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي والتخفيف من حدة الآثار السلبية التي تصاحب إعادة الهيكلة[٣٥].

---

(٣٣) ابراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي: **التحدي الأعظم ـ السكان ـ التعليم ـ انطلاق القطاع الخاص** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥)، ص ١١١.

(٣٤) السيد النجار، المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

وفي هذا الإطار، فإنه يمكن للسياسات الحكومية أن تعزز الاستثمار في مجالين رئيسيين: **الأول** هو حماية الاستثمارات العامة في البنية الأساسية المادية ورأس المال البشري خلال عملية الإصلاح، وهو أمر مطلوب من وجهة نظر تعزيز الاستثمارات الخاصة التكميلية وللمساهمة في نمو هذه الاستثمارات في الأجل الطويل. **والثاني** هو إعطاء الأولوية عند تصميم برامج الإصلاح لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي[٣٦].

نخلص من ذلك كله إلى أن الدول المدينة التي تتجه إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بتوصية من صندوق النقد الدولي والدول الدائنة، كشرط لإعادة جدولة مديونيتها والإعلان عن جدارتها الائتمانية؛ هذه الدول تكون في الغالب واقعة تحت ضغوط قوية من جانب الصندوق والدول الدائنة لقبول برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يقترحه الصندوق وتلك الدول. وهذا البرنامج قد لا يكون ملائماً في العديد من نقاطه الأساسية لظروف هذه الدول، وهو ما يعني أن تطبيقه قد يسبب لها مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة، كما يعني إعاقة عملية جدولة الديون. ولحل هذه المشكلة، هناك آراء ترى ضرورة انتهاج سياسة النفس الطويل في التعامل مع صندوق النقد الدولي والدول الدائنة، فضلاً عن تقديم مبررات قوية ومنطقية لرفض بعض الجوانب في برنامج الإصلاح المقترح. ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن أن تركز الدول المدينة على سياسات حفز الادخار والاستثمار المحلي لتقليل الاعتماد على الحاجة إلى التمويل الخارجي، حيث ان ذلك يحرر الدول المدينة من جزء كبير من الضغوط الخارجية التي يمكن التعرض لها[٣٧].

---

(٣٦) لويز سيرفين وأندريه سوليمانو، «التصحيح الاقتصادي واستجابة الاستثمارات الخاصة،» **التمويل والتنمية** (صندوق النقد الدولي، واشنطن)، السنة ٢٩، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٤٥.

(٣٧) بشير حدوش، «مشكلات التصحيح والتنمية في المغرب،» ورقة قدمت إلى: **التصحيح والتنمية في البلدان العربية**؛ World Bank, *Private Sector Development in Low-income Countries*, Development in Practice (Washington, DC: The Bank, 1995), figure 2.1, and Ibrahim F.I. Shihata: *MIGA and Foreign Investment: Origins, Operations, Policies, and Basic Documents of the Multilateral Investment Guarantee Agency* (Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1988), and *The World Bank in a Changing World*, 3 vols. (Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1991-2000), vol. 1: *Selected Essays*, compiled and edited by Franziska Tschofen and Antonio R. Parra, chap. 6.

الفصل الثاني

تحليل بعض نماذج التكيف الاقتصادي في البلدان العربية

نورد في ما يلي نماذج لآليات التكيف الاقتصادي مع متطلبات التقسيم الدولي الجديد للعمل، والآثار الناجمة عن تطبيق التكيف وبعض البدائل المطروحة:

أولاً: النموذج الأول: الاقتصاد الأردني

يعكس الاقتصاد الأردني النمط المثالي لاقتصاد صغير ومفتوح. وقد انطبع الاقتصاد الأردني دوماً بسمتين أساسيتين انعكستا على الوضع الاقتصادي بصفة عامة: **أولاً** شح الموارد ومحدودية حجم الاقتصاد، وانبثق عن السمة الأولى أن توجهت جهود التنمية نحو استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد وتعظيم منفعتها (مشروعات الفوسفات والأسمدة والبوتاس). **وثانياً**: الاهتمام بتنمية واستغلال القوى البشرية، وبالتالي تطوير قطاعات أساسية في مجالات المصارف والإنشاءات والنقل والتجارة. وقد كان المورد البشري الأردني موضع طلب تنافسي إبان الفورة النفطية في الخليج[1].

ورأى هاني حوراني أن صغر حجم الاقتصاد الأردني قد تبلور عملياً في عدة حقائق جغرافية وديمغرافية واقتصادية. فالأردن بلد صغير مساحةً وسكاناً، وبالتالي فهو اقتصاد صغير يتعامل مع العالم الخارجي في إطار العولمة، مما يؤصل حتمية وضع التبعية والارتباط بالخارج أو «التغذية باتجاه واحد»، كما يجعل من تبني آليات التكيف

(١) هاني حوراني، «الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي،» في: حسين أبو رمان [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي**، إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ص ٢١.

وفقاً لمقتضيات التقسيم الدولي مساراً باتجاه واحد ليس للاقتصاد حرية في تغييره.

إذا اعتبرنا أن للاقتصاد الأردني خصوصية ما، فإن ذلك سيتأتى من كونه اقتصاداً يرتبط بالنسقين الإقليمي والدولي بصورة جعلته «مرآة عكست كل التقلبات التي شهدتها أو تشهدها هذه الأسواق»، وبالتالي التعرض للعديد من الصدمات السياسية والعسكرية التي انعكست على هيكل الاقتصاد الأردني.

يقسم حوراني مسيرة الاقتصاد الأردني إلى عدة مراحل:

١ ـ مرحلة الاضطرابات وعدم الاستقرار (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣).

٢ ـ مرحلة الازدهار والانتعاش (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨).

٣ ـ مرحلة التراجع والانحسار (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨).

٤ ـ مرحلة التكيف والإصلاح منذ عام ١٩٨٩.

ونحن هنا نهتم بالطبع بالمرحلة الأخيرة نظراً لأن الهدف في هذا الجزء من الدراسة هو تناول الثمن الاجتماعي والاقتصادي لبرامج التكيف التي تم الالتزام بها، ولكن لا بد من عرض مقدمات هذه المرحلة وما حفلت به المراحل السابقة وصولاً إلى هذه النتائج.

فقد تعرض الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) إلى العديد من الصدمات داخلياً والناجمة عن أحداث خارجية، ألقت بظلالها على الهيكل الاقتصادي، ومن هذه المؤثرات: حرب عام ١٩٦٧، حرب الكرامة (عام ١٩٦٨)، الصراع الداخلي المسلح (عام ١٩٧٠)، وهو ما أدى إلى إفقاد البلاد الكثير من الموارد في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، وتراجع معدلات النمو، حيث لم يتجاوز الناتج القومي الإجمالي ٣,١ بالمئة سنوياً، الأمر الذي أدى إلى تراجع متوسط دخل الفرد بنحو ١ بالمئة سنوياً[٢]، بل ان حرب ١٩٦٧، أدت إلى توقف العمل بخطة التنمية ذات السبع سنوات (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠)، واضطرت الحكومة إلى توجيه القسم الأكبر من مواردها إلى الإنفاق على الخدمات واستيعاب النازحين. ووصل عجز الميزان التجاري إلى ٣٤ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي.

أما أهم أحداث الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٢، فقد تمثلت في حرب ١٩٧٣ واندلاع الحرب الأهلية في لبنان، ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية. أما انعكاساتها

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

على الاقتصاد الأردني فتمثلت في: تدفق المساعدات الخارجية وحوالات العاملين في الخارج، وتوفر السوق الرحبة للمنتجات الأردنية في الدول المجاورة. والمحصلة لذلك كانت الزيادة في التدفقات الخارجية من القنوات الثلاث، وتولد دخل قدري (Wind Fall) ترك آثاره في هيكل ومسيرة النمو العام. وقد نما الناتج القومي الحقيقي بنحو ١١,٦ بالمئة سنوياً، وتم إنجاز خطة تنمية متكاملة، وشرعت الدولة في تنفيذ الخطة الخمسية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠).

وابان ذلك كانت الأهداف تتمثل في:

١ ـ توجيه الحجم الأكبر من الاستثمارات نحو قطاعات سلع التجارة لتنشيطها بهدف توليد الدخل وتقليل الاعتماد على الخارج.

٢ ـ رفع مستوى الدخل الفردي، وتحقيق العدالة التوزيعية في تقسيم الدخل القومي ومعالجة مشكلة البطالة.

إلا أن الانحسار بدأ في مرحلة الانكماش (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨) والدخول في مرحلة الركود تأثراً بحالة الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول المجاورة، مما جعل الأردن يعاني حالة انكماشية واضحة، حيث تأثرت عوائد الصادرات الرئيسية للبلاد بانخفاض أسعارها في السوق الدولي للمواد الخام (الفوسفات، والبوتاس)، وتراجعت التدفقات والحوالات إلى نحو ٢٣ بالمئة من الناتج القومي مقابل ٣٤ بالمئة في الفترة السابقة، أي بنسبة ٣٢,٤ بالمئة، وتراجعت وتيرة النمو الكلي من ١٢ بالمئة سنوياً إلى نحو ٢ بالمئة، الأمر الذي أدى إلى تراجع مستوى الدخل الحقيقي للفرد بما يزيد على ١,٥ بالمئة سنوياً[٣].

في هذا السياق يثور التساؤل: من أين أتت الدولة بمواردها لتغطية نفقاتها؟ والجواب هو أن الدولة اتجهت إلى احتواء العجز الداخلي والخارجي بالاقتراض محلياً ودولياً، الأمر الذي جعلها تستنفد المتاح من فرص القروض الميسرة، ثم وصلت الاحتياطيات الأجنبية إلى مستويات متدنية إلى أن بلغت مرحلة العجز عن السداد لمستحقات الديون الخارجية في نهاية عام ١٩٨٨.

وبالطبع فإن الخطأ الذي حدث تمثل في:

١ ـ عدم اللجوء إلى أي إجراءات تصحيحية وطنية في مجال الاختلالات المالية في الموازنة أو الميزان التجاري.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٢ ـ التصور الوهمي بأن الظروف لن تستمر على ما هي عليه، وأن المساعدات ستعود إلى التدفق مرة أخرى.

٣ ـ عدم الالتفات إلى أهمية إيجاد السبل البديلة بإيجاد موارد جديدة أو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتقليل التبعية والانكشاف أمام العالم الخارجي، الأمر الذي يعني «ضرورة إيجاد سبل التنمية المستقلة الحقيقية لهذا الاقتصاد بتعبئة المدخرات الوطنية»(٤).

وفي مجال التخطيط التنموي، فعلى الرغم من أن الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) قد وضعت في جو متفائل باستمرار تدفق المساعدات الخارجية، إلا أنها شهدت انتكاسة حقيقية لظروف الحرب بين العراق وإيران، ثم تراجع أسعار الفوسفات وتراجع المساعدات العربية وظروف الاستغناء عن العمالة الأردنية في الخليج. أما الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، فقد صيغت بصورة أكثر واقعية، حيث ارتكزت على ضرورة الاعتماد على المدخرات المحلية وتعبئتها، وتوقع معدلات معقولة لنمو الصادرات. وعلى رغم ذلك فقد تعطل استكمال الخطة، مما أدى إلى لجوء الحكومة إلى برنامج التكيف الهيكلي في نهاية عام ١٩٨٨.

صعوبات الفترة الأخيرة

مع بداية عام ١٩٨٩، وصلت الأزمة الاقتصادية إلى مرحلة الاختناق مع ظهور الآثار السلبية لحلقة الاقتراض الخارجي والادخار السالب، وعجز الحكومة عن تسديد التزاماتها نحو خدمة الديون الخارجية، وتوقف الدول والمؤسسات المانحة عن تقديم أية قروض جديدة، وتفاقم الموقف مع انتشار أفكار عن نضوب الاحتياطيات الأجنبية، وتوقعات خفض سعر الصرف، مما أشاع موجة من التخلص من أرصدة الدينار الأردني، علاوة على ظهور «حركة محمومة لنزوع رأس المال إلى الخارج»(٥).

وفي منتصف عام ١٩٨٩، فقد الدينار الأردني نحو ٥٠ بالمئة من قيمته. وقد دفعت هذه الظروف الحكومة لاتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية لتغطية هذه التداعيات وما أدت إليه من تشوهات في البيئة الاقتصادية، فمنعت استيراد عدد من السلع الكمالية، واتخذت عدة إجراءات مالية، إلا أن تفاقم مشكلة المديونية، والحاجة إلى إعادة جدولة الديون أسلم البلاد إلى نادي لندن ونادي باريس بمباركة أو بـ «تعليمات» صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والخضوع لبرنامج تثبيت وتكيف هيكلي، وتتابع

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٨.

الأحداث برفع الأسعار والمزيد من التقشف بآثارها الاجتماعية (هبة نيسان/ ابريل ١٩٨٩) عندما اندفعت الجماهير في الجنوب «تعصف بكل شيء» معبرة عن سخطها واعتراضها، واتجاه الحكومة للإعلان عن إجراء انتخابات جديدة وتركيز خطابها للشعب الأردني على أنه «لا مفر[٦] من التكيف وفقاً لما جاء في اتفاقية التصحيح الاقتصادي». وقد أبرم الأردن الاتفاق الأول في الربع الأول من عام ١٩٨٩ ليغطي الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣)، ولكن مع مجيء أحداث أزمة الخليج والحرب وتوابعها، فقد كان الأردن أكبر المتضررين بعد طرفيها الكويت والعراق.

ولكن السؤال الذي يجب طرحه قبل الولوج إلى آليات التكيف وتفاصيلها هو: ما هي حقيقة الاختلالات الهيكلية التي عاناها اقتصاد الأردن. وقد حددها جردانة في:

أ ـ التراجع الحقيقي والمستمر في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ منتصف الثمانينيات.

ب ـ تزايد عجز الموازنة العامة حتى وصل عام ١٩٨٨ وقبل تطبيق البرنامج الأول إلى نحو ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ج ـ تراجع نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي من ٢٢,٤ بالمئة عام ١٩٨٨ إلى ١٨,٢ بالمئة عام ١٩٨٩.

د ـ زيادة متوسط الميل إلى الاستهلاك إلى نسب تزيد على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي ولد متوسط مدخرات محلية سالبة وصلت إلى نحو ٤ بالمئة كنسبة من الناتج المحلي.

هـ ـ تأزم وضع ميزان المدفوعات الأردني بحيث وصل العجز الجاري عام ١٩٨٨ إلى ما يقرب من ٥ بالمئة من الناتج المحلي، مقابل ٠,٨ بالمئة عام ١٩٨٦.

و ـ تآكل الاحتياطيات من العملات والأرصدة الأجنبية لدى البنك المركزي وتراجع فرص الاقتراض من الخارج.

ز ـ تفاقم وضع المديونية الخارجية حتى وصلت مع نهاية عام ١٩٨٩ إلى نحو ضعفي الناتج المحلي الإجمالي.

في ضوء ذلك أبرم الأردن أول اتفاق تكيف مع مؤسستي بريتون وودز مع

---

(٦) خالد واصف الوزني، «الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٢٥، العدد ٣ (خريف ١٩٩٧)، ص ١١ ـ ١٦.

بداية عام ١٩٨٩، ثم تبعه اتفاق ١٩٩٢ الذي حل محل الاتفاق الأول بسبب تعثر استكماله بفعل أحداث وتداعيات أزمة الخليج الأخيرة، ولم تختلف الأهداف العامة لكلا البرنامجين[٧].

ثم استهدفت السياسات الاقتصادية لبرنامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي الذي أعد للأردن للسنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨ الوصول إلى:

أ ـ تحقيق نمو مطرد في الناتج المحلي يصل إلى نحو ٦ بالمئة سنوياً مع الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

ب ـ تعزيز الاستقرار المطلوب بسياسات ضبط مستوى الطلب الكلي عن طريق اتباع سياسات تكفل خفض العجز المالي، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وتعبئة المدخرات المحلية.

ج ـ تحسين وضع القطاع الخارجي باتباع الحساب الجاري، وبناء رصيد الاحتياطيات الأجنبية، وسد الفجوة بين تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة، والحصول على الدعم الدولي وإعادة جدولة الديون[٨].

ولا شك في أن تحقيق هذه الأهداف استوجب العديد من السياسات والإجراءات النقدية والمالية والاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ولنتعرض لهذه السياسات لمعرفة آثارها وجوانبها سلبياً وإيجابياً:

ففي مجال السياسة النقدية، فقد فرض برنامج التثبيت سقوفاً ائتمانية حازمة على إقراض كل من الحكومة والقطاع الخاص، للسيطرة على مستوى الطلب الكلي وكبح جماح التضخم. وتطرح مسألة الحد من التوسع الائتماني عدة تساؤلات بشأن مستوى أداء القطاع الخاص والحكومي. فعلى المستوى الخاص، تتعارض فكرة اتباع سياسة انكماشية على إطلاقها مع التوجه الذي يتبناه البنك في الأردن لتحفيز القطاع الخاص للدخول في سياق العملية التنموية. فإذا أضيف ذلك إلى الآثار السلبية لارتفاع أسعار الفائدة الدائنة بسبب سياسات التعويم التي تتطلبها برامج التثبيت، فإن المحصلة هي وجود ضغوط كبيرة على مستوى الاستثمار الخاص المستهدف في البلاد. وبالتالي فإن أهداف الصندوق تتعارض مع أهداف البنك، ويقع الاقتصاد في ما يسمى بـ «مصيدة

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(٨) باسل جردانة، «الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني: نحو سياسات تكيف وتثبيت توجهه لنمو مطرد،» ورقة قدمت إلى: **الاقتصاد الأردني: استقراء الماضي والانطلاق نحو المستقبل** (عمان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦).

المشروطية المتبادلة» (Cross Conditionality).

من ناحية أخرى، يطرح شرط تخفيض الائتمان الممنوح للحكومة لتحقيق أهداف ضبط مستوى الطلب الكلي ومكافحة التضخم أكثر من تساؤل: **أولاً** إلى أي حد يمكن اعتبار التضخم في بلد مثل الأردن يستورد معظم موارده من الخارج، ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى؟ **وثانياً** كيف يفسر الصندوق طلب تقليص دور الحكومة في الاقتصاد الوطني في الوقت الذي ينادي فيه البنك الدولي بضرورة استمرار الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ومواصلات وغيرها بما لا يضر أساساً بذوي الدخل المحدود؟

ويفسر الصندوق التمايز بين سياسة السقوف الائتمانية للحكومة والقطاع الخاص بأنها موجهة لمنع مزاحمة الأولى للأخير في مجال الاستثمار المتاح. بيد أن هيكل الاقتصاد الأردني وسيطرة القطاع الخاص على جل النشاطات التجارية والصناعية والزراعية في البلد يجعلان من المشكوك فيه التسليم بوجود مثل ذلك التزاحم. وعلى العكس من ذلك، فيبدو الدور الحكومي مكملاً رئيسياً في السياسة الاستثمارية للبلاد[٩]. وفي مجال السياسة المالية يطلب برنامج التكيف اتخاذ إجراءات انكماشية لخفض العجز المالي، وضبط الإنفاق الحكومي، ورفع مستوى الإيراد العام، ويتركز بذلك عبء التصحيح على جانب الطلب. ولا شك في أن كلاً من تجميد الأجور وتخفيض الدعم أو إلغائه كركيزتين لهذا التوجه يترك آثاراً سلبية في محدودي الدخل الذين تأثرت دخولهم الحقيقية أصلاً بفعل الآثار التضخمية التي يتركها تخفيض الدينار بنحو ٥٠ بالمئة منذ نهاية عام ١٩٨٨، ويعد تناقضاً جديداً مع أحد أهداف البرنامج الساعية لرفع عبء الإصلاح عن كاهل محدودي الدخل.

وفي مجال ميزان المدفوعات يعتبر برنامج التكيف أن دخل السياحة وحوالات العاملين من العناصر المحورية في تحقيق الاستقرار لميزان المدفوعات، وتوقع البرنامج أن يساهم الدخل المتولد في تغطية ما يقرب من ٩٧ بالمئة من العجز التجاري للبلاد مع نهاية فترة ذلك البرنامج مقابل ما نسبته ٢٤ بالمئة فقط عام ١٩٩١. إضافة إلى كل ما سبق، فإن الصندوق والبنك يطالبان صراحة بضرورة الحصول على مساعدات مالية لازمة لتمويل فجوة الموارد. ولا بد من التذكر هنا أن البنود السابقة كلها تدخل في دائرة غير المأمون أو غير المؤكد من استمرارها، فضلاً عن اعتمادها على عوامل

---

(٩) الوزني، المصدر نفسه، ص ١٨، و F. Khatib, «Foreign Aid and Economic Development in Jordan: An Empirical Investigation,» in: Rodney Wilson, ed., *Politics and the Economy in Jordan*, Routledge/SOAS Politics and Culture in the Middle East Series (London; New York: Routledge, 1991).

سياسية أكثر منها اقتصادية، ومثال ذلك الآثار السلبية التي أفرزتها أزمة الخليج. كذلك أثبتت التجارب العملية أن الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية يحول دون تحقيق تنمية حقيقية ويترك أثراً سلبياً في مستوى الادخار، ناهيك عما يتركه من آثار في زيادة التبعية الاقتصادية للخارج والانكشاف أمام العالم الخارجي. وبناء على ذلك، فإن الاعتماد على البنود السابقة بالصورة التي أقرها برنامج الصندوق انطوى على مخاطر بالغة يتعرض لها الاقتصاد الأردني، كما أن الاعتماد على بنود تفتقر إلى الثبات والاستمرارية لا يحقق الأهداف المعلنة بشأن ضمان النمو المطرد في جانبي الاحتياطيات الأجنبية، وسد فجوة الموارد.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن إعادة جدولة الديون والمعالجة المؤقتة لمشاكل موازنة الدولة وميزان المدفوعات تؤديان في التحليل الأخير إلى تأجيل المشاكل، ومن ثم تراكمها في الأجلين المتوسط والبعيد، فإنه يمكن التوصل إلى الأثر السلبي الإجمالي لروشتة العلاج الموصوفة من قبل الصندوق.

ومن أهم النتائج التي تترتب على ذلك ما يلي:

تراجع حجم الاستثمار الحكومي بفعل سياسات ضغط الإنفاق.

تراجع مستوى الاستثمار الخاص بفعل رفع أسعار الفائدة وتعويمها من دون ضوابط. ويشير الاقتصادي الهندي ساركار (Sarkar) إلى دراسة لـ «مولي وتايلو» يشيران فيها إلى أن برامج الصندوق والبنك اقترنت في كثير من الدول النامية بتراجع نصيب الاستثمار من الناتج المحلي، وهو ما يعارض دعوى المؤسستين باستهداف «التكيف مع النمو» (Adjustment with Growth)[(١٠)].

والبديل هنا يتمثل في ضرورة تشجيع توجيه الائتمان نحو الصناعة الوطنية وحفز المؤسسات المالية الوطنية على الاستثمار الوطني، مما يقلل التبعية الاقتصادية للخارج وتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار المحلي الكلي، دعماً للنمو العام في البلاد وتحقيق «التكيف المقرون بالنمو». كما تشير الدراسات إلى أنه من الضروري توجيه الاستثمار نحو المشروعات التنموية المحلية، مما يساعد على رفع مستوى الطلب الفعال في البلاد ويساهم في رفع مستويات النمو الحقيقي، وبالتالي

---

(١٠) نبيل عماري، «الأردن والخليج وآفاق المستقبل،» ورقة قدمت إلى: **الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق،** تحرير مصطفى الحمارنة (عمان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، [١٩٩٤])، وريما خلف هنيدي، «مستقبل التخطيط الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية في ضوء التغيرات المحلية والإقليمية والدولية،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل التخطيط في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس، ٢٠ ـ ٢٢ ابريل ١٩٩٣**، تحرير جميل طاهر وصالح العصفور (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، [د. ت.]).

الدخل الحقيقي. ولعل حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار بمعدل ما، انما هو ضريبة بسيطة ومقبولة، طالما أن المحصلة هي رفد مستوى الاستثمار ودعم مستويات النمو الحقيقي في البلاد.

واعتماداً على ما سبق، «تظل السمة الرئيسية للبرامج محل البحث أنها انكماشية إلى حد بعيد، إذ ترتكز على سياسات تقييد جانب الطلب وتستعين بالمنهج النقدي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة والمستوى العام للأسعار، الأمر الذي يتعارض وتوجه مؤسستي بريتون وودز منذ زمن نحو ما يسمى «التكيف مع النمو». ولعل البدائل المطروحة هي نواة للتفكير الجدي في انتهاج برنامج وطني للتكيف، وبخاصة أن الأردن شارف على الانتهاء من برنامج التكيف الأخير (١٩٩٢ ـ ١٩٩٨)(١١).

ثانياً: النموذج الثاني: الاقتصاد المصري

لم يأت برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في مصر خلال التسعينيات خارج سياق التطورات الاقتصادية، وإنما جاء متسقاً مع التغيرات الكبيرة في السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية لمصر منذ عام ١٩٧٤، وتحديداً منذ صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي يحدد نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة(١٢).

وعلى الرغم من هذا الارتباط، إلا أن الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في مصر خلال التسعينيات له خصوصيته، حيث مثّل درجة نوعية أعلى بما لا يقاس بما قبلها في التوجه نحو تحرير الاقتصاد المصري. كما أنه جاء مرتبطاً بالأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها مصر منذ عام ١٩٨٨، والتي تجسدت في تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع معدل البطالة، وتزايد عجز الميزان التجاري، وتفاقم آثار مشكلة الديون، وما تستنزفه خدمتها من إيرادات مصر من العملات الحرة وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وتواضع أداء القطاع العام وتزايد مديونيته.

وكانت تلك الأزمة واحتياج الحكومة المصرية إلى الاتفاق مع صندوق النقد

---

(١١) الوزني، المصدر نفسه، ص ٢١؛ هاني الحوراني، «الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية: نظرة إلى المستقبل،» ورقة قدمت إلى: **الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق**، و

Bichara Khader, *Jordan's Economy, 1952-1989: Past Achievements and Future Challenges* (Belgium: Arab Study and Research Centre, [199-?]).

(١٢) أحمد السيد النجار، «الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية: حالة مصر ـ المغرب ـ اليمن،» **قضايا استراتيجية**، العدد ٣ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٢٠.

الدولي من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية لمصر وتأكيد جدارتها الائتمانية لتمكينها من الحصول على قروض جديدة، عوامل حاسمة في خلق الاقتناع داخل الحكومة المصرية بالحاجة إلى إجراء تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية المصرية لحل الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها مصر منذ منتصف الثمانينيات، وبخاصة منذ عام ١٩٨٨، كما كان لموقف صندوق النقد الدولي والدول الدائنة وضغوطها من خلال عملية إعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة أثر كبير في قبول مصر للانعطافة في سياساتها الاقتصادية باتجاه التحرير الشامل للاقتصاد المصري.

ونظرة سريعة على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي الأخير في منتصف عام ١٩٩١، سنجد أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري قد انخفض من ٨,٧ بالمئة عام ١٩٨٧ إلى ٣,٥ بالمئة عام ١٩٩٨، ثم واصل انخفاضه ليسجل ٢,٧ بالمئة و٢,٣ بالمئة و١,٢ بالمئة في أعوام ١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١.

أما معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم)، فإنه قد بلغ ١٨ بالمئة و١٩,٣ بالمئة و١٦,٧ بالمئة و١٩,٨ بالمئة في أعوام ١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١. وهذا يعني أن الاقتصاد المصري كان يمر بحالة ركود تضخمي، حيث ترافق تباطؤ وركود الاقتصاد مع ارتفاع معدل التضخم(١٣).

أما بالنسبة لمعدل البطالة، فإنه بلغ نحو ١٤,٧ بالمئة في عام ١٩٨٦، واستمر الارتفاع بعد ذلك في ظل قصور الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، بحيث إن أعداداً كبيرة منهم كانت تضاف إلى العدد الكبير من المتعطلين عن العمل.

أما بالنسبة للعجز التجاري المصري، فإنه ارتفع في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٦٦٣١ مليون دولار، مقارنة بنحو ٤٩١٨ مليون دولار عام ١٩٨٩، كما أنه بلغ نحو ٥,٦ و٦,٥ مليار دولار في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ على التوالي، أي أنه كان يدور بصفة عامة عند مستويات مرتفعة تقترب من خمس قيمة الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس أسعار الصرف، وليس الناتج الحقيقي المحسوب بالدولار وفقاً للقدرة الشرائية للدولار في السوق الأمريكية مقارنة بالقدرة الشرائية للجنيه المصري في السوق المصرية.

أما بالنسبة للديون الخارجية المصرية، فقد بلغت نحو ٤٩,٩٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٨، بما يوازي نحو ١٤٥,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري طبقاً

(١٣) International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook, 1995*, p. 12g.

للبنك الدولي، علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي لمصر يزيد عدة أضعاف على ذلك المحسوب في إصدارات البنك الدولي. فقد بلغت ديون مصر ذروتها في بداية التسعينيات، وأصبحت خدمتها تمثل عبئاً كبيراً على مصر، وتستنزف جانباً كبيراً من إيرادات مصر من العملات الحرة.

أما بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة، والذي لعب دوراً كبيراً في تغذية التضخم منذ النصف الثاني من السبعينيات وحتى بداية الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات، فإنه بلغ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٣,٥ بالمئة عام ١٩٨٧/ ١٩٨٨، ثم انخفض حتى بلغ ٢٠ بالمئة عام ١٩٩٠/١٩٩١، لكنه مع ذلك يبقى مرتفعاً بشكل كبير.

على أي الأحوال، فإن الأزمة الاقتصادية التي كانت تمسك بخناق مصر منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وحاجة الحكومة المصرية إلى التفاهم مع صندوق النقد الدولي والدول الدائنة من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية المصرية، وتأكيد الجدارة الائتمانية لمصر، قد دفعت الحكومة المصرية لتغيير سياساتها الاقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي(١٤).

وقد بدأت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي في آذار/مارس ١٩٩٠، لكن الخطوات الفعلية لعملية الإصلاح الاقتصادي بدأت مع برنامج تثبيت الاقتصاد الذي تم الاتفاق عليه بين مصر والصندوق في منتصف عام ١٩٩١. وقد استهدف البرنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصورة رئيسية. وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي، فإن مصر قد قامت بجهود كبيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وركزت على خفض عجز الموازنة، ودعمت تلك الجهود بسياسة ائتمانية حذرة. وكنتيجة لذلك تم تخفيض عجز الموازنة بحدة، وتم تخفيض ضغوط النظام المالي، كما حدث تقدم في استقرار الاقتصاد الكلي، وفي الإصلاح الهيكلي في ظل برنامج التثبيت(١٥).

وعلى أي الأحوال، فإن برنامج التثبيت نجح بالفعل بإنهاء حالة «الحمى» التي كان يعانيها الاقتصاد المصري، وأحدث بالفعل حالة من التثبيت الاقتصادي، لكن تكلفة هذا النجاح كانت باهظة، حيث تزايد تباطؤ الاقتصاد المصري وركوده، كما ارتفع معدل البطالة كنتيجة منطقية لهذا التباطؤ(١٦).

---

(١٤) السيد النجار، المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٥) International Monetary Fund [IMF], *Annual Report, 1994*, pp. 82-83.

(١٦) أحمد السيد النجار، «الآثار السياسية لمشكلة البطالة في الوطن العربي،» في: محمد صفي الدين أبو العز، مشرف، **مشكلة البطالة في الوطن العربي: دراسة استطلاعية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٢)، ص ١٩١.

وفي ما يتعلق بالمؤشرات الإيجابية المعبرة عن حالة الاستقرار والتحسن في بعض الجوانب التي حققها الاقتصاد المصري في ظل التثبيت، يمكن رصد انخفاض معدل التضخم من ١٩,٨ بالمئة عام ١٩٩١ إلى ١٣,٦ بالمئة عام ١٩٩٢، ثم ١٢ بالمئة عام ١٩٩٣.

كذلك انخفض عجز الموازنة العامة كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. فقد انخفض ذلك العجز من ١٤٤٤٠ مليون جنيه مصري عام ١٩٨٧/ ١٩٨٨ بشكل متواصل حتى بلغ ٥٥٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٢/١٩٩٣. أما عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه انخفض من ٢٠ بالمئة عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى ١١,٦ بالمئة عام ١٩٩١/ ١٩٩٢، ثم إلى ٤,١ بالمئة عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣.

كذلك بعد التخفيض الكبير للسعر الرسمي للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى يتوازى مع السعر السائد آنذاك في السوق السوداء للنقد الأجنبي، فإنه ـ أي الجنيه المصري ـ استقر وأصبحت معدلات انخفاضه أمام الدولار محدودة للغاية. وقد جاء ذلك الاستقرار كنتيجة لتوحيد سعر صرف الجنيه والقضاء على السوق السوداء للنقد الأجنبي التي انتفت مبررات وجودها عملياً بعد توفير العملات الحرة لمن يطلبها من خلال الجهاز المصرفي وشركات الصرافة بعد التحرير شبه الكامل للجنيه المصري وسوق الصرف، وبعد التحرير النسبي لسعر الفائدة. وقد ساهمت سياسة سعر الفائدة المرنة في دعم الجنيه المصري، حيث ارتفع سعر الفائدة بقوة في بداية التحرير شبه الكامل للجنيه المصري، وكان في النصف الثاني من عام ١٩٩١ والنصف الأول من عام ١٩٩٢ أكثر من ثلاثة أضعاف سعر الفائدة على الدولار، وأعلى من أسعار الفائدة على العملات الحرة الرئيسية.

وهذا الفارق بين أسعار الفائدة على الجنيه وأسعار الفائدة على الدولار والعملات الرئيسية ساهم في دعم الجنيه في بداية فترة التحرير. وقد انخفضت أسعار الفائدة الحقيقية على الجنيه بعد ذلك، ولكن بالتوازي مع انخفاض معدل التضخم في مصر، مما أبقى سعر الفائدة الحقيقي إيجابياً وأعلى من أسعار الفائدة على الدولار والعملات الرئيسية الأخرى. وقد ساهم ذلك في استمرار استقرار الجنيه المصري.

أما بالنسبة للديون الخارجية لمصر، فقد تراجعت من نحو ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ إلى نحو ٤٠,٦ مليار دولار عام ١٩٩١، ثم بقيت عند هذا المستوى حتى عام ١٩٩٣ بحسب بيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم في أعداد مختلفة. وبالنسبة للدين العام المدني الخارجي، فإنه انخفض من ٣٢,٨ مليار دولار عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠ إلى ٢٧,١ مليار دولار عام ١٩٩٠/١٩٩١ قبل أن يرتفع قليلاً إلى

٢٨,٣ مليار دولار عام ١٩٩٢/١٩٩١ ليعاود الانخفاض مرة أخرى إلى ٢٧,٢ مليار دولار عام ١٩٩٣/١٩٩٢[١٧].

لكن هذه النتائج الإيجابية لبرنامج التثبيت الذي يعد المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي لم تكن بلا تكلفة، إذ قابلتها آثار شديدة السلبية في معدل نمو الاقتصاد المصري وآثار قاسية ومرة في مجال البطالة[١٨]، وذلك لأن إجراءات برنامج تثبيت الاقتصاد المصري كانت بطبيعتها إجراءات انكماشية. وكان رفع أسعار الفائدة، وبالتالي أسعار الإقراض، كإجراء نقدي أساسي لتثبيت الاقتصاد، قد أدى إلى تشجيع الادخار على حساب الاستهلاك، مما أدى إلى ركود الطلب الفعال القادر على حفز الاستثمارات. كذلك فإن ارتفاع أسعار الإقراض وتخفيض السقوف الائتمانية قد أديا إلى الضغط على حركة اقتراض رجال الأعمال لتمويل استثمارات جديدة، بما أثر سلبياً في حركة تلك الاستثمارات.

على أي الأحوال، فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري انخفض من ٢,٣ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ١,٢ بالمئة عام ١٩٩١، ثم واصل الانخفاض وبحدة عام ١٩٩٢ مسجلاً ٠,٤ بالمئة، ثم عاد عام ١٩٩٣ ليرتفع، ولكن في حدود قريبة من مستواه عام ١٩٩١، حيث سجل ١,٥ بالمئة وهو مستوى منخفض لا يعكس خروجاً حقيقياً للاقتصاد المصري من حالة التباطؤ والركود التي تعرض لها من جراء تنفيذ إجراءات تثبيت الاقتصاد المصري.

وكنتيجة طبيعية لتفاقم تباطؤ وركود الاقتصاد المصري خلال فترة برنامج التثبيت، فإن فرص العمل الجديدة كانت أقل من الداخلين الجدد لسوق العمل في مصر، بما أدى منطقياً إلى تزايد معدل البطالة في مصر.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، تمكنت الحكومة المصرية من تخفيض العجز التجاري في عام ١٩٩١ إلى ٤,٢ مليار دولار، ولكن ذلك العجز عاد إلى التزايد عام ١٩٩٢ ليصل إلى ٥,٢ مليار دولار، وهو أمر نجم في الأساس عن تخفيض الواردات بالاتساق مع الاتجاه الانكماشي للاقتصاد المصري في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢. أما بعد ذلك، فإن الواردات المصرية تزايدت بشكل سريع، وأدت إلى حدوث مستوى غير مسبوق للعجز التجاري المصري الذي بلغ نحو ٩,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣، وارتفع إلى ٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩٤[١٩].

---

(١٧) **النشرة الاقتصادية** (البنك الأهلي المصري، القاهرة)، السنة ٤٨، العدد ٢، ص ٢٠٦.

(١٨) السيد النجار، «الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية: حالة مصر ـ المغرب ـ اليمن،» ص ٢٢.

(١٩) International Monetary Fund [IMF], *Direction of Trade Statistics Yearbook, 1995*.

وفي أعقاب انتهاء فترة العامين لبرنامج تثبيت الاقتصاد المصري دخلت الحكومة المصرية المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي مستهدفة تحقيق الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، لكن تلك المرحلة شهدت احتدام الخلافات بين مصر وصندوق النقد الدولي، مما عطل إسقاط ٤ مليارات دولار من الديون الخارجية لمصر. وتلك المليارات الأربعة هي الشريحة الأخيرة من الديون الخارجية المصرية التي من المفترض أن يتم إسقاطها عندما يتم الاتفاق بين مصر والصندوق على العديد من القضايا محل الخلاف.

وقد حاولت الحكومة المصرية أن تحافظ على مكاسبها في فترة التثبيت، وبالذات انخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف وانخفاض عجز الموازنة، ونجحت بذلك إلى حد كبير. فمعدل التضخم الذي بلغ ١٢ بالمئة عام ١٩٩٣، انخفض إلى ٨,١ بالمئة عام ١٩٩٤، ثم واصل الانخفاض إلى ٧,٥ بالمئة عام ١٩٩٥[٢٠].

أما سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، فإنه انخفض بشكل محدود للغاية، كما انخفض عجز الموازنة ليصل إلى ٣٦١٤ مليون جنيه مصري عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤، بما يوازي ٢,٦ بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمصر في العام المذكور. ولكن هذا العجز عاد ليرتفع إلى ٨٥٦٤ مليون جنيه عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥، بما شكل نحو ٥,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي المذكور، وكان ارتفاع العجز مرتبطاً بحدوث زيادة كبيرة في الإنفاق العام بلغت نسبتها ٢٧,٥ بالمئة بسبب بعض الأعمال الكبرى في مجال البنية الأساسية، والتي ليس لها طابع تكراري سنوي، بما يرجح أن عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر سيعود إلى الانخفاض مرة أخرى.

وعلى صعيد آخر، فقد قطعت الحكومة المصرية شوطاً كبيراً في تحرير العلاقات الداخلية في الاقتصاد المصري، فحدث تحرير شبه كامل في قطاع الزراعة سواء في مجال الإنتاج أو تجارة المحاصيل. كما صدر قانون شركات قطاع الأعمال العام وهو القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ الذي يستهدف قصر نشاط القطاع العام على الأنشطة الاستراتيجية، ويقضي ببيع المشروعات العامة غير الاستراتيجية والمشتركة للقطاع الخاص، وتصفية الوحدات التي يتعذر إصلاحها، كما يستهدف رفع كفاءة إدارة القطاع العام من خلال الفصل بين ملكيته وإداراته لتحريره من سيطرة البيروقراطية الحكومية وتطويره وفقاً لمعايير الكفاءة الاقتصادية البحتة[٢١]، كما تم تعديل النظام

---

(٢٠) السيد النجار، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢١) محمود فهمي، «الوضع التشريعي وتشجيع الاستثمار في مصر،» **رسائل النداء الجديد** (القاهرة)، العدد ٧، ص ٨.

الضريبي وصدر قانون الضريبة الموحدة، وتحولت الدولة إلى التخطيط التأشيري من خلال تحديد أهداف تنموية يترك للقطاع الخاص إنجازها، على أن تستخدم الدولة السياسات المالية والنقدية لحفز القطاع الخاص على تحقيق تلك الأهداف.

١ ـ الخلافات بين مصر والصندوق(٢٢)

تركزت الخلافات بين مصر وصندوق النقد الدولي حول أربع قضايا رئيسية هي: الخصخصة، وسعر الصرف، وسعر الفائدة وتحرير التجارة الخارجية.

وبالنسبة للخلاف حول سعر الصرف، فإن الصندوق أصر منذ عام ١٩٩٣ على أن تخفض الحكومة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، وبالمقابل أصرت مصر على رفض هذا الطلب. والحقيقة أن سعر الصرف المثالي لأي عملة هو سعر الصرف الذي يعكس توازن القدرات الشرائية بينها وبين العملات الأخرى. وإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر قد بلغ نحو ٢٤١٦ جنيهاً مصرياً في عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤، فإنه بلغ في عام ١٩٩٣ نحو ٣٧٨٠ دولاراً طبقاً للقدرة الشرائية للدولار. وهذا يعني أن القدرة الشرائية لـ ٢٤١٦ جنيهاً تساوي القدرة الشرائية لـ ٣٣٨٠ دولاراً. وترتيباً على ذلك يصبح سعر الصرف المثالي هو جنيه واحد = ١,٥٦ دولار، في حين أن سعر الصرف الذي ساد في ذلك العام هو جنيه واحد = ٢٩ دولاراً، أي أن الجنيه مقدر في عام ١٩٩٣ مقابل الدولار بنحو ١٨,٦ بالمئة من قيمته الحقيقية، ولا يعقل الأمر كذلك أن تكون هناك أي مشروعية لطلب الصندوق بتخفيض سعر الجنيه مقابل الدولار مجدداً(٢٣).

وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الجنيه مقابل الدولار تراجع بشكل درامي وغير مبرر خلال الثمانينيات، وبسبب عمليات المضاربة التي شكلت الطريقة الأساسية لجذب تحويلات المصريين العاملين في الخارج إلى السوق السوداء للنقد الأجنبي التي كانت مزدهرة في العقد الماضي، والتي كانت حصيلتها تستخدم في تهريب الأموال من مصر، وفي تمويل تجارة المخدرات وتجارة السلاح(٢٤).

كذلك فإن طلب الصندوق من مصر تخفيض الجنيه كان طلباً غريباً ويتنافى مع فلسفة الحرية الاقتصادية التي ينادي بها الصندوق، لأن تخفيض سعر الجنيه بقرار

---

(٢٢) السيد النجار، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٣) **النشرة الاقتصادية**، السنة ٤٨، العدد ٣، ص ٣٠٩.

(٢٤) السيد النجار، المصدر نفسه، ص ٢٤.

حكومي هو إجراء تحكمي يتجاوز ما تم تحقيقه من تعويم الجنيه وتحريره بصورة شبه كاملة.

بالنسبة لتخفيض سعر الفائدة الذي طالب به الصندوق، فإن إنعاش الاقتصاد المصري البطيء فعلاً قد يقتضي خفض سعر الفائدة حتى عن مستواه الراهن الذي يدور حول ١٠ بالمئة، ولكن بشرط أن يظل سعر الفائدة على الجنيه أعلى من معدل التضخم بنحو ٢ بالمئة على الأقل حتى تكون هناك فائدة إيجابية، وأن يظل أعلى من سعر الفائدة على الدولار حتى يظل الادخار بالجنيه أكثر جاذبية من الادخار بالدولار.

أما بالنسبة لتحرير التجارة الخارجية، فإن الصندوق وعلى رغم مطالبته للحكومة المصرية بالمزيد من تخفيض الحواجز الجمركية وبتحرير التجارة الخارجية بشكل شامل، إلا أن عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية والتزامها باتفاقية الغات لتحرير التجارة الدولية يجعل مصر ملتزمة بالأساس بتنفيذ هذا الاتفاق، ويقلل من فرض الصندوق في فرض ضغوط أخرى عليها في هذا الصدد.

وبالنسبة لقضية الخصخصة، فإنها أصبحت قضية الخلاف الرئيسية بين مصر والصندوق، حيث رأى الأخير أن الحكومة المصرية تسير سيراً بطيئاً في خصخصة القطاع العام، بينما رأت مصر أنها تسير بمعدل معقول(٢٥).

٢ ـ تقييم الإصلاح الاقتصادي في مصر

لدى أي محاولة لتقييم الإصلاح الاقتصادي في مصر لا بد من الاحتكام إلى النتائج الفعلية التي ترتبت عليه، كما رأى أحمد السيد النجار، فقد نجح البرنامج الإصلاحي بفاعلية بخفض معدل التضخم بشكل كبير، وتخلص الاقتصاد المصري من مظاهر «الأزمة الطاحنة» التي كان يعانيها، كما نجح بتخفيض عجز الميزانية، وتحقيق

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٦؛ ابراهيم شحاتة: **وصيتي لبلادي: التحدي الأعظم ـ السكان ـ التعليم ـ انطلاق القطاع الخاص** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥)، ج ١ ـ ٢، **ونحو الإصلاح الشامل** (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣)؛ Ibrahim F.I. Shihata: *MIGA and Foreign Investment: Origins, Operations, Policies, and Basic Documents of the Multilateral Investment Guarantee Agency* (Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1988); *The World Bank in a Changing World,* 3 vols. (Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1991-2000), vol. 1: *Selected Essays,* compiled and edited by Franziska Tschofen and Antonio R. Parra, chap. 6, and *Legal Treatment of Foreign Investment: «The World Bank Guidelines»* (Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1993).

وحدة سعر الصرف واستقرار سوق الصرف.

إلا أنه أمام هذه النتائج الإيجابية، كانت هناك آثار سلبية في مقدمتها أن الاستثمارات الخاصة لم تستجب بالسرعة التي كانت متوقعة، فحدث تباطؤ وركود في الاقتصاد، وبخاصة أن السياسات المالية والنقدية المتبعة في فترة برنامج التثبيت كانت ذات طابع انكماشي. وقد أدى الركود إلى رفع معدل البطالة المرتفعة أصلاً، وبكل الآثار السلبية سياسياً واجتماعياً التي ترتبت على ذلك، وكنتيجة لانخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي عن نصف معدل نمو السكان عام ١٩٩١، وعن سدس معدل نمو السكان عام ١٩٩٢، وعن ثلثي معدل نمو السكان عام ١٩٩٣، وعن ٤٠ بالمئة من معدل نمو السكان عام ١٩٩٤، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من نحو ١٢١٣ دولاراً في العام المالي ١٩٨٦/١٩٨٧ إلى ٧١٤ دولاراً في العام المالي ١٩٩٢/١٩٩٣، ثم واصل الانخفاض إلى ٧٠٠ دولار عام ١٩٩٣/١٩٩٤[٢٦]، على أن أكثر النتائج سلبية في هذا الإطار تمثلت في التفاوت الكبير في الدخول، وزيادة الفجوة بين الفقراء والطبقة العليا التي ازدادت ثراء وما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية وسياسية، مما استلزم قيام الدولة ببعض الإجراءات والسياسات الاجتماعية الرامية إلى رفع مستوى معيشة المواطنين وتقليل حدود التوتر الاجتماعي في مثل هذه الظروف.

ومما يجدر ذكره أن الصندوق في ما يخطه من برامج ويقدره من «تعليمات» لا يرحب بقيام الدولة بدور حضانة لتفرخ المشروعات ثم تبيعها للقطاع الخاص، فضلاً عن أنه غير معني بقيام الدولة بدورها في مجالات البحث والتطوير العلمي والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية، لكنه معني بالأساس بقيام الدولة بتطوير البيئة الأساسية لتهيئة الظروف لقيام ونمو ونجاح مشروعات القطاع الخاص. وعلى العموم فإن هناك البعض ممن يرون أن صندوق النقد الدولي ليس هو «اللاعب» الحاسم الذي يحدد في نهاية الأمر ما يجري في إطار الإصلاح الاقتصادي، وأن الحكومة المصرية تحديداً، استطاعت مثلاً عبر قضية سعر الصرف أن ترفض بعض أوامر الصندوق، وأمكنها عبر الحقائق والإقناع أن تتفاهم معه وتتفادى ما يصعب عليها تحمله[٢٧]. وبالنسبة لمسألة بيع القطاع العام، فإن الحكومة المصرية، وإن كانت قد سارت في هذا الطريق بحذر، إلا أنها قلصت دورها إلى حد كبير، وانخفض الانفاق العام للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٦٠ بالمئة عام ١٩٨٦/١٩٨٧ إلى نحو ٣٨,٩

---

(٢٦) **النشرة الاقتصادية**، السنة ٤٨، العدد ٣، ص ٣١١.

(٢٧) السيد النجار، «الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية: حالة مصر ـ المغرب ـ اليمن،» ص ٢٧.

بالمئة عام ١٩٩٢/١٩٩٣، إلى نحو ٣٩,٨ بالمئة عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤. وعلى كل، فإن هناك ملاحظات استنتاجية يمكن طرحها بالنسبة للإصلاح الاقتصادي في مصر، وهي كالتالي:

أ ـ ان أهم المشاكل التي صاحبت عملية الإصلاح الاقتصادي تمثلت في التناقض بين ما تنتظره الجماهير من الإصلاح لحل الأزمة الاقتصادية، وما تحقق بالفعل، وبخاصة مع ضخامة العبء الذي تحملته الجماهير وانخفاض مستوى المعيشة لدى العديد من الفئات، بعد تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه المشكلة لم يتم حلها وتتفاقم نتائجها، وبخاصة أن برنامج الإصلاح نفسه متحيز لأصحاب رؤوس الأموال والطبقات العليا. وإذا كانت الطبقة المتوسطة والفئات الدنيا قد أبدت تفهماً أو أن موقفها اتسم بـ «الرفض الصامت» لما نالها من آثار سلبية حتى الآن، فإنه ما لم يحدث نمو سريع، يساهم في حل المشاكل الملحة اجتماعياً واقتصادياً، وبخاصة للفئات الدنيا، والتي تتفاقم لديها مشكلة البطالة بصورة سيئة، فإنه من المنتظر أن تؤدي هذه التطورات إلى المزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية التي تطال المجتمع بأسره.

ب ـ هناك آراء ذهبت إلى أن الحكومة المصرية على رغم تنفيذها لبرنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، إلا أن مستوى كفاءة الإدارة في توظيف آليات السوق والتعامل معها لم يكن موفقاً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في بورصة القاهرة للأوراق المالية في صيف وخريف ١٩٩٤، حيث ارتفعت أسعار العديد من الأسهم بصورة مبالغ فيها نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب عليها مع جمود عرضها. فإزاء ذلك الموقف لم تقم الإدارة الاقتصادية باستثمار الفرصة في طرح أسهم جديدة من أسهم الشركات العامة المطروحة للخصخصة لإجابة الطلب الكبير على الأسهم، وإنما تركت الطلب يتزايد ويرفع أسعار الأسهم بصورة مبالغ فيها، ثم اتجهت إدارة البورصة لإيقاف ارتفاع الأسعار للعديد من الأسهم التي ارتأت أنها ارتفعت بصورة عالية بالمقارنة مع قيمتها الحقيقية والأوضاع المالية لشركاتها. وقد أدى ذلك إلى حدوث أزمة حقيقية أدت إلى تراجع أسعار الأسهم وإضعاف ثقة المستثمرين في البورصة. وعلى رغم أن تلك الأزمة قد عكست في جانب منها غياب الشركات صانعة الأسواق التي تحقق التوازن في أسعار الأسهم عبر تدخلاتها بائعة ومشترية لها، إلا أنها عكست خللاً حقيقياً في أسلوب إدارة البورصة، حيث أديرت، وهي من أهم مؤسسات الاقتصاد الحر، بعقلية بيروقراطية تحكمية[٢٨].

---

(٢٨) «تطوير البورصة المصرية،» **ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥).

ج ـ ان مصر على رغم أنها حاولت التعامل مع صندوق النقد الدولي بصورة تتفق وظروفها الاجتماعية والسياسية، وعبر سياسة النفس الطويل، إلا أن أهم المشاكل التي ترتبت على برنامج الإصلاح الاقتصادي بصورة عامة تمثلت في بطء النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة والآثار السلبية في مستوى معيشة العديد من الفئات المتوسطة والدنيا.

ثالثاً: سوريا والتحول إلى القطاع الخاص

اتخذت الحكومة السورية منذ أواخر الثمانينيات عدداً من الإجراءات الهادفة إلى تنشيط الاقتصاد السوري، وتتجلى هذه الإجراءات في التخفيف من الرقابة على تجارة الاستيراد والتصدير، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لاستيراد مواد كان استيرادها مقتصراً على مؤسسات القطاع العام، والإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على الصناعة، والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في فروع صناعية كانت مقتصرة على القطاع العام، وتشجيع الاستثمار الخاص السوري والعربي والأجنبي، وتبسيط عملية الترخيص لإقامة مشاريع صناعية إلى حد ما، والتقليل من القيود الإدارية والاستعاضة عنها بالحوافز، وتخفيف الرقابة على القطع، وتعديل هيكلية ضريبة الدخل باتجاه الانخفاض[(٢٩)].

وقد ساهمت هذه الإجراءات الإصلاحية في تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، وزادت مساهمته في مجمل تكوين رأس المال الثابت من ٣٤ بالمئة عام ١٩٨٥ إلى ٥٦ بالمئة في عام ١٩٩٥. كذلك أدى إصدار القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ إلى الترخيص لـ ٦٣١ مشروعاً صناعياً بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت ٢٥٦,٤٧٧ مليون ليرة سورية، منها نحو ١٩٦,٩٧١ مليون ليرة سورية بالقطع الأجنبي[(٣٠)]. وفي هذا السياق، فقد أشارت بعض التقارير إلى أن ٦٠ بالمئة من المشاريع الاستثمارية المرخصة خلال الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٤) تعتمد على مواد أولية ومستلزمات إنتاج مستوردة، الأمر الذي ساهم في انخفاض القيمة المضافة إليها، والذي سيؤدي إلى مزيد من الانخفاض في القيمة المضافة للصناعات التحويلية. واستناداً إلى هذه التقارير فإن القيمة المضافة للإنتاج لمجموع الصناعات التحويلية قد انخفض من ٣٧,٣ بالمئة في عام ١٩٨٠ إلى ١٩,٨ بالمئة عام ١٩٩١، في حين أن

---

(٢٩) عبد القادر النيال، «القطاع الخاص بين تدخل الدولة وآليات السوق: دراسة حالة سوريا،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٥٥.

(٣٠) سوريا، المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٦** (دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، مكتب الاستثمار).

متوسط القيمة المضافة للصناعة في الدول الأوروبية هو بحدود ٣٤ بالمئة. كذلك تتأثر القيمة المضافة بعوامل أخرى، لعل من أبرزها نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة وانخفاض مستوى التقانات المستخدمة. ويستفاد من بعض الدراسات أن مستوى الانتفاع من الطاقة الإنتاجية منخفض إلى حد ما في القطاع الخاص، ويعود ذلك جزئياً إلى غياب الصيانة المبرمجة التي لو توفرت لأمكن زيادة إنتاجية المنشأة بمعدل يتراوح بين ٥ إلى ١٥ بالمئة. من ناحية أخرى يلاحظ من مراجعة المشاريع الصناعية المشمولة بالقانون رقم (١٠) أن عدداً مهماً منها يعتمد على تقانات مستوردة بموجب عقود ترخيص مع شركات أجنبية لقاء عوائد ونسبة من الأرباح، بالإضافة إلى مزايا أخرى. وتشير بعض التجارب في القطر السوري إلى أن معظم هذه العقود لا تنطوي على نقل للتقانات الأساسية، وأن بعض الشركات الأجنبية لا تمارس أية جهود معينة في متابعة عقود الترخيص من أجل تقديم الإرشادات لرجال الأعمال السوريين لتجنب مواطن القصور في العقود التي يبرمونها مع الشركات الأجنبية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المنتج النهائي، فإننا نجد أن عدداً مهماً من هذه المشاريع ينتج سلعاً لا تلبي حاجات ضرورية للمستهلك السوري، وكان من الأجدى أن تتوجه هذه الاستثمارات إلى مجالات أكثر إلحاحاً وفائدة للمستهلك وللاقتصاد السوري. ولعل في ذلك ما يؤكد أن الاعتماد كلياً على عامل الربحية في الأجل القصير والركون إلى آلية السوق من دون تدخل مباشر من الدولة، حيثما تدعو الحاجة لتصحيح انحرافها، هو أمر لا يساعد على توزيع الموارد الاقتصادية على نحو رشيد في الأجل القصير. كما أن عدداً من المشاريع المرخصة بموجب القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ تطرح في السوق منتجات مخالفة للمواصفات المطلوبة، وتفتقر إلى أدنى الشروط الواجب توافرها. كذلك أدى عدم تدقيق الدراسات المعدة على عجل للمشاريع المقترحة إلى قيام عدد كبير من المشاريع المماثلة في النشاط الواحد بطاقات إنتاجية تفوق قدرة السوق الداخلية على الاستيعاب، وبمواصفات فنية غير مقبولة لسلعها في الأسواق الخارجية. وقد ترتب على ذلك تراكم مخزون هائل من السلع لدى هذه المشاريع، الأمر الذي دفع ببعض أصحابها إلى التفكير بإغلاق مصانعهم.

ومع ذلك فقد سجل الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)، فارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي من ٣٩,٨١٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٠ إلى ٧٩,٧٦٩ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٤، وتركزت الزيادة في أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤[٣١].

(٣١) النيال، المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٥٨.

على أن الأرقام التي تبنى عادة على المتوسطات الحسابية تخفي في طياتها جوانب مهمة من الواقع، إذ انها لا تكشف بعض الحقائق التي يجب عدم إغفالها. وعلى رغم الإصلاحات التي تمت والزيادات الإنتاجية، فالملاحظ أن هناك تفاوتاً في توزيع الدخل بين فئات الشعب. صحيح أن نمط التنمية الذي نفذ في سوريا قد ساهم في إعادة توزيع الثروة والدخل القومي، إلا أن هذه العملية تمت بدرجة أكبر لصالح فئة قليلة على حساب غالبية الشعب. وأدى ذلك بدوره إلى تدهور الأوضاع المعيشية للطبقة الوسطى بشكل ملحوظ، وإلى تضاؤل حجمها إلى حد بعيد. كما أفرزت هذه التنمية طبقة طفيلية من الوسطاء والمضاربين ومغامري الأموال ترتبط مصالحها بالخارج، حيث أودعت أموالها بدلاً من استثمارها في الاقتصاد السوري. واستناداً إلى دراسة أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والتي قدمت إلى اجتماع الخبراء الذي عقد في دمشق في أواخر شهر شباط/ فبراير ١٩٩٦ لدراسة استراتيجية القضاء على الفقر في الوطن العربي، فإن نحو أكثر من ٣٥ بالمئة من سكان الريف و١٨ بالمئة من سكان المدن في سوريا يعيشون تحت خط الفقر. وكان لسوء توزيع الدخل أثر سيئ في حجم الطلب الداخلي، إذ ان انخفاض دخل غالبية فئات الشعب قد أضعف قوتها الشرائية، في حين أن ارتفاع دخول الفئة القليلة لم ينعكس إيجاباً على حجم الطلب الداخلي، نظراً لأن المنتجات الوطنية، ولا سيما الصناعية منها، لا تتوافق ونمط استهلاك تلك الفئة[٣٢].

رابعاً: تقييم عام: مدى ملاءمة التكيف الهيكلي لطبيعة الاقتصادات العربية

يرتبط مصطلح التكيف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان المنخفضة الدخل بصفة أساسية بفرض إجراء جملة من التعديلات في الهياكل الاقتصادية يكون من شأنها تحقيق «الاستقرار الاقتصادي»، أو ما يسمى بالتثبيت كهدف أمثل، يعبّر عنه في المرحلة الانتقالية بشعار «الإصلاح الاقتصادي» سعياً إلى النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية الإجمالية[٣٣]. ربما يكون المنطلق الحقيقي لسياسات التكيف والتثبيت والإصلاح هو ضرورة «تعويم» الاقتصادات ذات الدخل المنخفض للبلدان المتأخرة والمتخلفة اقتصادياً ضمن ما كان يسمى بالعالم الثالث، وبعبارة أخرى: إنقاذها من الغرق الكامل، ولا سيما في بحر

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٣٣) محمد عبد الشفيع عيسى، «التكيف الهيكلي.. والنظام التعليمي: رؤية اقتصادية ـ اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر،» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، السنة ٥، العدد ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٩٠.

الاستدانة والأخذ بيدها، كما يقال، لتطفو على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية شريكاً ـ وإن يكن غير متكافئ ـ للعالم الصناعي المتقدم، ومن ثم تخفيف عبء المسؤولية الواجبة على العالم الصناعي تجاه البلدان الفقيرة، كمسؤولية تاريخية تمتد أصولها إلى المرحلة الاستعمارية الطويلة. وقد تم تدشين اقتصادات التكيف نظرياً ـ وتطبيقياً ـ غداة انفجار أزمة ديون العالم الثالث في أوائل الثمانينيات، وبخاصة مع أزمة المكسيك عام ١٩٨١، ومن ثم بروز صندوق النقد الدولي باعتباره «ضابط الإيقاع»، أو ما هو أكثر من ذلك في «معزوفة أداء وسياسات الدولة الصناعية الغنية في علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف» إزاء بلدان الدخل المنخفض، بما في ذلك العلاقات المتضمنة في نشاط المنظمات الدولية، وبخاصة البنك الدولي[٣٤].

ويقوم الأساس النظري لمصطلح التكيف الهيكلي، والذي تم تصميمه أساساً للتعامل مع البلدان الفقيرة والمدينة، على المركب الكلاسيكي الجديد القائم على أولوية قضايا «التوازن العام» في مواجهة قضايا استحداث أو الحث على النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي (كما طالب بذلك الكلاسيكيون القدامى، وبخاصة آدم سميث) والطلب الكلي الفعال. ويتخذ هذا المركب الكلاسيكي الجديد ثوباً من نسيج تقليدي: فمن التقديس الكلاسيكي لجهاز الثمن أو الآلية السعرية الحرة كمحرك لتشغيل النظام الاقتصادي، ومن نظرية «كمية النقود» التي تعطى الأولوية في تحقيق التوازن وكبح التضخم لامتصاص فائض السيولة والتحكم في كمية النقود المتداولة (أي امتصاص فائض الطلب على العرض). من هذا وذاك أخذ المركب الكلاسيكي هيئة جديدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة في عقدي السبعينيات والثمانينيات، هي هيئة المزيج من «اقتصادات العرض» ولأفكار النقديين، ولا سيما ميلتون فريدمان رائد «مدرسة جامعة شيكاغو». وحرك هذا المزيج بدرجات متفاوتة سياسات «المحافظين الجدد» الذين سادوا المسرح السياسي الغربي، وبخاصة في الولايات المتحدة (من خلال الإدارة الجمهورية لريغان وبوش) وبريطانيا وألمانيا الاتحادية، كما حرك فكر هيئة العاملين في صندوق النقد الدولي بصفة خاصة.

في هذا الإطار جاءت الأفكار الاقتصادية التي خاطب بها الصندوق الدول الفقيرة، والتي قصد بها ضبط مستوى الطلب الإجمالي ليتوافق مع مستوى العرض القائم، أي تحديد مستوى إشباع الحاجات الاجتماعية عند سقف معين هو ذلك الذي تسمح به قاعدة الموارد المتاحة، داخلياً ودولياً وفي لحظة معينة. وبعبارة أخرى، فإن

---

(٣٤) سعيد النجار، «التطورات الأخيرة في النظام المالي الدولي،» **مصر المعاصرة** (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة) (أيار/مايو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٢١٧ ـ ٢٤٣.

اقتصادات العرض تتحول في التطبيق إلى اقتصادات لإدارة الطلب، بينما تغدو اقتصادات الطلب الكينزية موجهة نحو تحفيز العرض. فالأولى تضبط مستوى الإنفاق، سواء الحكومي أو العائلي عند مستوى محدد لا يتجاوزه، أي تنتج سياسة تقييدية ينتج منها بالضرورة تقييد إمكانية النمو على مستوى التشغيل والناتج، بدعوى كبح جماح الأسعار، أي أنها تسمح بارتفاع معدل البطالة في سياق خفض معدل التضخم، بينما تدعو الثانية إلى مواجهة نقص مستوى التشغيل والإنتاج (على جانب العرض) برفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري معاً. وبينما تستدعي السياسة ذات الطابع الكينزي تدخل الدولة من أجل تنشيط الطلب الفعال ولو بزيادة النفقات عن الإيرادات الضريبية وغيرها، فإن السياسة ذات الطابع النيوكلاسيكي تستدعي كف الدولة عن أداء وظيفتها الاقتصادية المباشرة ذات المنحى الاجتماعي السياسي، أي تحديد مسؤوليتها تجاه المجتمع، وبصفة خاصة الشرائح ذات النصيب الأدنى من الدخل، لصالح إطلاق الآلية السعرية والمشروع الخاص بدعوى إعادة تخصيص الموارد تحقيقاً للتوازن العام على أساس من العقلانية والرشد(٣٥).

إن التفكير الكلاسيكي الجديد الموجه للعالم الفقير، يؤكد درجة مسموحاً بها من الركود والبطالة كثمن مؤقت يتعين دفعه لإفساح الطريق أمام تحقيق التوازنات الاقتصادية النقدية، تمهيداً لأهداف معينة هي: رفع مستوى الإنتاج والتشغيل والتصدير بعد المرحلة الانتقالية. غير أن النظرة النقدية على المستوى الفكري، وكذلك بالنسبة إلى حصيلة ممارسات تجارب التكيف في البلدان المدينة، حتى ذات السجل الأعلى نسبياً في مضمار النمو كالأرجنتين والبرازيل، تؤكد أن الركود والبطالة ليستا ظاهرتين عارضتين، ولكنهما جزء لا يتجزأ من عملية تطبيق اقتصادات التكيف ذات الطابع الركودي بالضرورة لأسباب متعددة(٣٦).

في مقدمة هذه الأسباب أن برامج التكيف التي يوصي بها الصندوق تركز على أولوية التوازنات ذات الطابع النقدي سواء على الصعيد الداخلي (توازن الميزانية العامة) أو الخارجي (توازن ميزان المدفوعات وميزان الاستدانة وميزانية النقد الأجنبي)، بما يعطي الأولوية لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وتقليل حجم الديون والمستحقات من النقد الأجنبي. ويتحقق كل ذلك بخفض النفقات العامة للدولة، وبصفة خاصة النفقات الموجهة لأغراض مساعدة الفقراء، كالدعم السلعي والاستثمار الاجتماعي في التعليم والصحة والتأمينات والمعاشات وزيادة إيرادات

---

(٣٥) عيسى، المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٣٦) سهير محمود معتوق، «سياسات التثبيت الاقتصادي،» **مصر المعاصرة** (كانون الثاني/يناير - نيسان/ابريل ١٩٩٠)، ص ٧٩ - ١٣٠.

الدولة (بخاصة الضرائب) وخفض مستوى الواردات (على رغم أنها واردات غير قابلة إلى حد كبير للتقييد سواء منها واردات السلع الاستثمارية أو الوسيطة أو الغذائية) مع سعي نظري غالباً لزيادة الصادرات.

ويقول محمد عبد الشفيع عيسى: «ثمة زعم بأن إطلاق حرية قوى السوق في الداخل، في ما يسمى بالتخصيصية، ومن خلال حرية الآلية السعرية، جنباً إلى جنب مع تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، إزاء العملات القوية في الخارج، من شأنها مجتمعة أن تحث على نمو الناتج مستقبلاً عن طريق السماح بهامش أعلى للربح من خلال حرية اتخاذ القرارات على مستوى المشروع بعيداً عن الهدر غير المبرر المتضمن في تدخلات الدولة والسماح بزيادة الصادرات بفعل انخفاض الأسعار من جراء خفض قيمة العملة الوطنية[٣٧].

الواقع أن هذه «الروشته» الاقتصادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي تتجاهل أن المشكلة الاقتصادية الأساسية للبلدان الفقيرة ليست في اختلالات الموازين الاقتصادية النقدية بالدرجة الأولى بقدر ما هي تكمن في الأساس في طبيعة الهيكل الاقتصادي المحلي والعلاقات الاقتصادية الخارجية. فعلى الصعيد المحلي نلاحظ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالنسبة لتغيرات الأسعار، ومن ثم عدم استجابة جهاز العرض لمؤشرات جهاز الثمن. وفي حالة الطاقات العاطلة أو الفائضة، فإن إمكان الاستفادة منها في رفع مستوى التشغيل محدود بقيود لا ترجع كلها إلى مستوى الطلب والأسعار، أي قيود هيكلية. وعلى الصعيد الخارجي نلاحظ عدم مرونة الصادرات الدولية أيضاً بالنسبة لتغيرات سعر الصرف لأسباب عديدة. وتكون محصلة هذا وذاك نجاحاً نسبياً ظاهراً بخفض عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وعبء الاستدانة. ولكن مع إبطاء مسيرة النمو الاقتصادي في أحوال معينة بفعل السياسة التقييدية للإنفاق الكلي والإنفاق الاستثماري، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة. والأهم من ذلك أن التوازنات النقدية المذكورة لا تتم فقط في إطار التقييد والركود والبطالة، ولكن قد يحدث أيضاً تضخم مرتفع نسبياً لأن التضخم في الحقيقة لا يستمد جذوره من مستوى النقود فقط، كما تدعي نظرية كمية النقود التقليدية، أي أنه ليس تضخماً نقدياً وحسب، ولكنه أيضاً تضخم تكاليفي، وتضخم هيكلي، وتضخم يغذي نفسه بنفسه أخيراً من خلال «السباق الماراثوني للأسعار والأجور»[٣٨] إذن، فلب المشكلة الاقتصادية في البلدان الفقيرة المدعوة إلى التكيف وفق مفهوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليس هو الاختلال في التوازنات ذات الطابع الاسمي أو النقدي،

---

(٣٧) عيسى، المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩٣.

ولكنه الاختلال في التوازن الحقيقي بين الموارد المتاحة والاحتياجات الاجتماعية لغالبية السكان، أي أنها مشكلة نمو وتنمية في المحل الأول.

خامساً: التكيف الهيكلي من منظور التطور الاجتماعي

تتمثل أهم الدلالات الاجتماعية لمفهوم التكيف الهيكلي في:

١ ـ إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة

لم تعد «دالة الهدف» المعلنة لديها: التنمية وعدالة التوزيع وإنما «الإصلاح الاقتصادي». أما وسائل العمل، فتنطلق من التخفف من المسؤوليات والواجبات الاجتماعية التي كانت تسعى إلى ممارستها عبر ملكيتها للمشروعات أو عبر الإنفاق العام بما فيه مخصصات الدعم السلعي والخدمي. وفي المقابل يتم التركيز على الضريبة كأداة رئيسية للحصول على الإيرادات العامة.

وإذا شئنا أن نحدد أهم علامات النمط الجديد للممارسة الوظيفية الاقتصادية للدولة، لقلنا إنها تتحصل في أمرين هما:

أ ـ زيادة وزن القطاع الخاص بالقياس إلى قطاع الدولة، وذلك في مجالات الاستثمار والإنتاج والتشغيل.

ب ـ إطلاق الآلية السعرية كأداة أساسية لتسيير الحياة الاقتصادية بديلاً لآلية التخطيط المركزي.

٢ ـ الاصطفاف الاجتماعي على سلم الثروة والدخل[٣٩]

ونقصد هنا اتساع الهوة بين القوى الاجتماعية المختلفة في النصيب النسبي من الثروة والدخل عند مستوى منخفض من الناتج القومي الإجمالي ومعدلات نموه.

ويتجلى المستوى المنخفض للناتج القومي الإجمالي ولمعدل النمو الصافي (معدل النمو الاقتصادي ناقصاً معدل النمو الديمغرافي) واختلال توزيع الناتج في اتساع نطاق انتشار «ظاهرة الفقر».

وطبقاً لحساب تقديري مستقى من التقديرات المختلفة بنسبة الفقراء في مصر على وجه التحديد، يتضح ما يلي:

أ ـ كانت نسبة الفقراء في الريف المصري قد هبطت من ٤٣ بالمئة في عام

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٩٨.

١٩٧٤/ ١٩٧٥ إلى حوالى ٣٠ بالمئة وربما إلى أقل من ذلك في عام ١٩٨١/ ١٩٨٢، ولكنها عادت إلى الارتفاع إلى ما بين ٤٢ بالمئة و٤٦ بالمئة في عام ١٩٩٠/ ١٩٩٢، أي إلى مستوى مقارب لما كان ملاحظاً في ١٩٧٤/ ١٩٧٥ أو أعلى منه قليلاً.

ب ـ كانت نسبة الفقراء في الحضر قد انخفضت من ٣٣ بالمئة في عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ إلى حوالى ٣٠ بالمئة، وربما أقل من ذلك في عام ١٩٨١/ ١٩٨٢، ثم عادت إلى الارتفاع إلى ما بين ٣٨ بالمئة و٤٥ بالمئة في عام ١٩٩٠/ ١٩٩١، أي إلى مستوى أعلى بشكل محسوس مما كان ملاحظاً في عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥.

وتدل البيانات المذكورة في **تقرير التنمية البشرية ـ مصر ١٩٩٥** على أن نصيب أفقر ٢٠ بالمئة من السكان من الدخل القومي قد انخفض من ٧,٤ بالمئة في عام ١٩٩١ إلى ٥,٩ بالمئة في عام ١٩٩٣، في مقابل ارتفاع نصيب أغنى ٢٠ بالمئة من السكان من ٤٢,٣ بالمئة إلى ٤٥,١ بالمئة في سنتي المقارنة على التوالي.

ويمكن أن نستنتج من البيانات السابقة احتدام ظاهرة الانقسام الطبقي في المجتمع المصري ممثلة في ارتفاع نسبة الفقراء، مما يؤدي إلى بروز ظاهرة «الاصطفاف الاجتماعي»، بمعنى «التحدد الجامد والصارم نسبياً للمواقع الاجتماعية» على سلم الثروة والدخل لمختلف الفئات الاجتماعية، وبالتالي تصادم أقدارها ومصائرها بفعل السعي المتضارب إلى اكتساب طريق محدد لممارسة الحياة.

وتتم ممارسة الحياة ـ في عصرنا ـ على عدة محاور نذكر منها بصفة خاصة:

أ ـ وسائل العيش التي يعبر عنها بالمصطلح الاقتصادي بأنماط الاستهلاك، التي تتحصل في طرق المأكل والمشرب والملبس والمسكن والانتقال.

ب ـ وسائل التكسب التي يعبر عنها بالموقع من عملية الإنتاج، حيث يتمتع البعض بتملك رأس المال، بينما يقوم آخرون بوظيفة الهيمنة على طرق استعمال رأس المال بواسطة السلطة على اختلاف مدارجها، وفي المقابل تقوم غالبية المجتمع بكسب عيشها من عملها يدوياً أو ذهنياً، وفي هذا المجال أو ذاك.

ج ـ التحسن البشري، أي الترقي في مضمار التكوين البدني والعقلي لبني البشر، ويتحقق هذا في عصرنا من خلال خدمتي التعليم والصحة.

د ـ طرق التفتح الحيوي للطاقات بالمعنى الشامل، أي قضاء وقت الفراغ من العمل بما في ذلك الترفيه والتثقيف الذاتي. وعلى هذه المحاور الأربعة تتفاوت فرص أبناء المجتمع، وبعبارة أخرى يسود عدم التكافؤ بالتعبير الثقافي الدارج، حيث تهيأ الفئة القليلة عددياً، والثقيلة كيفياً، لتتصدر مسرح الحياة الاجتماعية في أدوار الثروة والسلطة والمعرفة، أي لتكون الجيل القائد في المستقبل لهذا المجتمع بحكم ما تحصله من دخل ومكانة وعلم وصحة جسدية وفق أفضل الفرص نسبياً، بينما يفرض على

الفئة الكثيرة أن تقنع بالفتات، وأن تبقى على هامش الحياة من دون سلطة فعالة ومن دون ثروة مادية حقيقية، وبحدود دنيا معينة من القدرات العلمية والصحية. وهذه القسمة الثنائية وفق التحليل السوسيولوجي هي ما ندعوه بالاصطفاف الاجتماعي المزدوج، والذي تزيده سياسات التكيف وضوحاً عبر الزمن(٤٠).

٣ ـ الكتلة الاجتماعية المندمجة

لئن كانت مقولة الاصطفاف المزدوج تنطبق على المستوى الاجتماعي الموضوعي، فإن مقولة **«الكتلة الاجتماعية المندمجة»** تنطبق على المستوى الثقافي الذاتي، أي على مستوى وعي الإنسان في المجتمع ذاته. والمقصود هنا أن الواقع الاجتماعي القائم على الانقسام أو الاصطفاف يتحول في التصور الواعي للذات المدركة إلى عدم الانقسام أو إلى وحدة هي ما نطلق عليه الكتلة المندمجة. وبعبارة أخرى، فإن القوى الجمعية التي تتنازع على «الكعكة الواحدة» تتحول في الفكر والسلوك المترجم له إلى «ذرات مفردة» لا تعود تمارس علاقاتها المتبادلة كمجموعات، ولكن كأشخاص طبيعيين. وهذا التفتت الشامل، أو التشظي إذا صح هذا التعبير، ينسحب على كافة ميادين التفاعل الاجتماعي سواء في ذلك النشاط الاقتصادي المهني أو العمل الاجتماعي أو الممارسة السياسية.

ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، إذ تتقدم الدولة فتتصدى لمهمة «إعادة اللحمة» للكيان المفتت من خلال إعادة صهر الذرات المفتتة في وحدة منظومية للحركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث تخلق في الوعي، «الوهم» بوحدة القوى الاجتماعية المنقسمة من أجل أن تسمح للكيان المجتمعي القائم بالاستمرار كما هو، وذلك سواء من خلال الخدمات العامة للدولة كالتعليم أو من خلال الممارسة السياسية كالنشاط الحزبي والبرلماني.

ولقد شرح المفكر الفرنسي نيكوس بولانتزاس هذه الحركة اللولبية من الوحدة إلى الانقسام إلى الوحدة بالتطبيق على المجتمع الصناعي الغربي. ولكنها في رأينا أكثر انطباقاً على المجتمعات المتخلفة اقتصادياً والفقيرة التي تبنت دولها سياسات الليبرالية الاقتصادية والانفتاح وسياسات التكيف، إذ يسمح اقتصاد الانفتاح والتكيف، وبدرجة

---

(٤٠) حول هذه الموضوعات، انظر: المصدر نفسه، و Moustafa Kamel El-Sayed, «Social Inequality, Collective Protest and Political Violence in Some Formation of the Periphery, 1960-1973,» (Ph. D. Dissertation, Université de Genève, 1980).

وحول التهميش وعدم التجانس البنيوي، انظر: يسرى مصطفى، «المجتمع المدني في ظل التكيف الهيكلي،» في: محمود عبد الفضيل [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: مصر**، إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ١٣٩ و١٦٦.

أعلى مما يسمح به الاقتصاد الصناعي المتقدم بالتفتت الثقافي ـ السلوكي، ثم بالتوحيد على هيئة كتلة مندمجة، ويتضح هذا بصورة جلية في الحالة المصرية. . ولكن كيف؟ لقد كان الانفتاح هو المدخل الذي سمح بالتعامل الموسع مع المتغيرات على مستوى العلاقة مع البلدان العربية الأخرى، وبخاصة من خلال تحويلات العاملين في البلاد المصدرة للنفط ومع الدول الأجنبية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وبخاصة من خلال القروض والمعونات. ومثلت الفئات الاجتماعية المستفيدة بالدرجة الأولى من الانفتاح القطاع الاجتماعي القائد لعملية التحول في وظيفة الدولة، بحيث تصدرت وفق سماتها الاجتماعية المحددة تاريخياً، عملية إقامة قاعدة للنشاط الاقتصادي في المجتمع ذات الطابع النوعي الجديد.

ويتمثل هذا الطابع الجديد في النشر الموسع للأنشطة غير المنتجة في كافة أرجاء المجتمع، ومن ثم امتداد العمل غير المنتج إلى كافة القطاعات بما فيها الخدمات. ومن هنا تسللت واستشرت ظاهرة الفساد الاجتماعي والإداري(٤١).

وما بين الأنشطة غير المنتجة وظاهرة الفساد، اتسعت قاعدة المستفيدين من الأوضاع الاجتماعية القائمة إلى حد كبير، وتزايدت جموع الفئات الوسطى والفئات المنخفضة الدخل التي تجد لها فرصاً هنا أو هناك للتكسب من خلال أنشطة غير قابلة للتسجيل في الحسابات القومية في ما يسمى بالاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل، وأصبحت الروابط الأمامية والخلفية بين الشريحة الداخلية الأعلى والشرائح الأخرى أكثر كثافة وأشد تنوعاً بما يسمح بتمييع صورة الانقسام المزدوج ذي الطابع الاستقطابي، وبتحويل أعضاء الجماعات الكبرى المصطفة إلى مجرد أفراد ساعين إلى رفع مستوى دخولهم الفردية ومندمجين في إطار كتلة اجتماعية تبدو صماء لا فرق بين مكوناتها العضوية الفردية سواء في طبيعة الوعي أو نوعية السلوك. وهكذا يسمح اقتصاد الانفتاح والتكيف بالتفتت على مستوى الوعي والسلوك الذي يتمظهر ككتلة مندمجة، وبعد ذلك تأتي الدولة مرة أخرى، فتقوم عن طريق أجهزتها الأيديولوجية على حد تعبير الفيلسوف الفرنسي ألتوسير لتؤكد صيغة الوحدة والكتلة من جديد، وهو ما يتمثل بصفة خاصة في الوظائف التي يقوم بها النظام التعليمي(٤٢).

---

(٤١) حول هذه الموضوعات، انظر: إكرام بدر الدين، «ظاهرة الفساد السياسي،» في: إكرام بدر الدين [وآخرون]، **الفساد السياسي: النظرية والتطبيق**، تحرير إكرام عبد الرحمن، دراسات في نظم الحكم؛ ٣ (القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٩٢)، و Joseph Nye, «Corruption and Political Development: A Cost-benefit Analysis,» *American Political Science Review,* vol. 61 (1967).

(٤٢) عيسى، «التكيف الهيكلي. . والنظام التعليمي: رؤية اقتصادية ـ اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر،» ص ١٠٠ ـ ١٠١.

الفصل الثالث

التشكيلات الاجتماعية والطبقية في الوطن العربي

مقدمة: تشوهات الواقع الاجتماعي في المجتمع العربي

شهدت السنوات العشر الماضية تطورات اقتصادية واجتماعية تركت آثارها في العدالة الاجتماعية، كما كشفت عنها محصلة عام ١٩٩٦، ومن أهم هذه التطورات:

● **تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول:** ولقد نجم هذا الوضع إلى درجة كبيرة عن التوسع في دور القطاع الخاص في العديد من الأقطار العربية وتحريره من الكثير من القيود الاقتصادية، والذي تم تحت شعار «الخصخصة» والتحول إلى اقتصاد السوق. فالانتقال إلى نمط غالب من النمو الرأسمالي يؤدي (في ظل ظروف معينة) إلى سوء التوزيع المشار إليه. وكأحد المؤشرات الإحصائية عن سوء التوزيع في الوطن العربي، يلاحظ أنه في الوقت الذي توجد فيه شريحة قليلة من السكان تتمتع بثروات ودخول ضخمة، وعلى الرغم من نمو متوسط الدخل الفردي بحوالى ٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٣، إلا أنه وجد في السنة الأخيرة، ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية في عام ١٩٩٦، أن حوالى ٧٣ مليون مواطن عربي يعيشون تحت خط الفقر ويعاني أكثر من عشرة ملايين نقص التغذية[١].

ولقد ساهم أيضاً في تفاقم سوء التوزيع كون جزء كبير من الرأسمالية العربية ذا طابع طفيلي غير منتج، وانتشار ظاهرة التهرب من دفع الضريبة في الأقطار العربية

---

(١) خالد تحسين علي: «أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٣ (أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ٩٩، و«الأمن الغذائي العربي.. هل أصبح أسطورة؟،» **العربي**، العدد ٣٠٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤).

التي تفرض ضرائب على مواطنيها، والإعفاءات الكبيرة الممنوحة للقطاع الخاص من دفع الضرائب على الكثير من استثماراته، وضعف مراقبة الأجهزة الحكومية على فعاليات القطاع الخاص، وانتشار الفساد.

● **استفحال البطالة**: على الرغم من عدم وجود إحصاءات على مستوى الوطن العربي تدل على نسبة البطالة، إلا أن تزايد هجرة العاملين العرب إلى خارج الوطن العربي ومؤشرات أخرى تشير إلى استفحالها، ونجم ذلك عن:

ـ المستوى المتدني لنسبة النمو الاقتصادي الحقيقي في الوطن العربي: فخلال الأعوام الستة (١٩٩١ ـ ١٩٩٦) بقيت نسبة متوسط النمو السنوي ٢,٨ بالمئة، وهذه النسبة ضئيلة وغير قادرة على امتصاص جزء معتبر من قوة العمل العربي الراغب في العمل.

ـ تراجع دور الدولة والقطاع العام والتخطيط في أغلب الأقطار العربية نتيجة الاتجاه نحو الخصخصة وحرية الأسواق.

ـ ان جزءاً كبيراً من البطالة العربية ذو طبيعة هيكلية أو بنيوية، فبطالة كهذه لا يمكن معالجتها عبر الإجراءات العامة في تأثيرها كالسياسة المالية والنقدية، وانما تتطلب تدخلاً وتخطيطاً مباشرين من قبل الدولة، وبخاصة في ما يتعلق بالأقاليم أو المناطق المحرومة[٢].

ـ تسرب جزء كبير من الإنفاق العربي على استيراد مقومات البذخ الاستهلاكي، والفشل في تحقيق تنمية تكاملية تؤدي إلى رفع نسبة النمو، وبالتالي زيادة إمكانات استخدام قوة العمل العربي.

ـ ضعف أو انعدام مساهمة الفعاليات الطفيلية في خلق فرص العمل.

● **الفشل في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس**: وهذا يبدو واضحاً من ارتفاع نسبة الفقر في الوطن العربي، ومن استفحال البطالة التي هي من أسباب الفقر، ومن نتائجه وكمثال آخر على هذا الفشل يمكن ذكر ارتفاع أسعار المساكن وأجرتها السنوية في العديد من الأقطار العربية، والتي تتجاوز بكثير إمكانات غالبية الناس، إذ توجد باختصار أزمة سكن في معظم الأقطار العربية، كما أن هناك نقصاً

---

(٢) أحمد السيد النجار، «الآثار السياسية لمشكلة البطالة في الوطن العربي،» في: محمد صفي الدين أبو العز، مشرف، **مشكلة البطالة في الوطن العربي: دراسة استطلاعية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٢).

كبيراً في تأمين الرعاية الصحية في العديد من الأقطار العربية.

● **التبعية**: هناك إشكالية إضافية مهمة يعانيها الوطن العربي وناجمة إلى درجة كبيرة عن بنية الاقتصاد العربي وعن نظامه، وتتمثل في عدة أنماط من التبعية: فهناك **أولاً** تبعية في مجال الاقتصاد بشكل عام تمثلت في مديونية رسمية للخارج، وبخاصة للغرب ومؤسساته المالية. وبلغت هذه المديونية عام ١٩٩٥ حوالى ٢٢٠ مليار دولار بما فيها ديون العراق، بينما تقدر رؤوس الأموال العربية الخاصة الموظفة والمستثمرة في الخارج بحدود ٧٥٠ مليار دولار. وهناك **ثانياً** تبعية غذائية تمثلت في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء، وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج في هذا الشأن، فخلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء ٧٠,٩ بالمائة، ولقد انخفضت النسبة إلى ٥٢ بالمائة خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٠). ثم هناك **ثالثاً** تبعية أمنية ناجمة عن حالة التمزق العربي والاعتماد على «استيراد الأمن»، وبخاصة من الولايات المتحدة، والثمن الفادح الذي يدفع نظير ذلك. وهناك **رابعاً** تبعية المياه والتي تهدد الأمن المائي العربي.

إن هذه الأنماط من التبعية متشابكة ويؤثر بعضها في بعضها الآخر، وتنعكس سلبياً على استقلالية القرار العربي، كما أنها تؤدي إلى إضعاف العرب في مواجهة الطرف الإسرائيلي.

أولاً: التشكيلات الاجتماعية والطبقية

إن التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية هي بنية محددة وملموسة تحتوي على نمط حياة شعب معين وتمثله أيضاً، وعلى مستوى تطوره خلال فترة محددة من الزمن تكون مقودة أو محكومة بالطبع من بنية سياسية قيادية محددة متناسبة معها. وبسبب هذه السمات يمكننا القول إن هذه التشكيلة رأسمالية إقطاعية أو اشتراكية... الخ.

إن ما يشكل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية هو العامل المادي كأساس لها أو ما يسمى البنية التحتية، وهو الذي يعبر عن نفسه أخيراً في نمط الإنتاج السائد: «نمط إنتاج رأسمالي» أو «نمط إنتاج اشتراكي»، والنمط يتكون من قوى وعلاقات إنتاج[٣].

---

(٣) حول هذا الموضوع، انظر: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)؛ عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، و Elias H. Tuma, «The Rich and the Poor in the Middle East,» *Middle East Journal*, vol. 34, no. 4 (Autumn 1980).

ويتطلب الوضع الطبيعي في أية تشكيلة اجتماعية اقتصادية أن تكون متوازنة ومتفاعلة ذاتياً وداخلياً وقادرة على الحياة اعتماداً على نفسها، أي مقوماتها ومواردها ومصادرها. وبغير هذا، فإنها تعتبر تشكيلة مشوهة وتابعة.

لذلك يقال ان هناك تشكيلة رأسمالية مكتملة في المركز، وأخرى مشوهة أو رأسمالية تابعة في المحيط، وفي التشكيلات الاجتماعية المكتملة، يأخذ التطور شكلاً مستقلاً معتمداً على الذات. في هذه التشكيلات تلعب قوى الإنتاج دوراً قائداً ومحدداً لمسار الاقتصاد، وبالتالي المجتمع، وربما الأصح أن هذه العملية تتم عبر تفاعل قوى وعلاقات الإنتاج تبادلياً من حيث القيادة، حيث تصبح أو تتخذ القوى حالة أو شكل علاقات الإنتاج(٤).

وتستند أدبيات علم الاجتماع في تعريفها للطبقة على أحد ثلاثة محددات، وهي الثروة والمركز والقوة. وعلى هذا الأساس، فإن الطبقة يتم تعريفها بأنها مجموعة من الأفراد يحتلون مواقع متشابهة في ما يتعلق بحيازة واستحواذ بعض القيم مثل القوة أو الثروة أو السلطة، والخضوع. وتشير الدراسات المختلفة إلى أن حالات الصراع الناتجة من هذه العلاقات الهيراركية غير المتكافئة هي من أهم العوامل المؤدية إلى خلق ديناميات التغير الاجتماعي والسياسي(٥). وعلى رغم أهمية ومركزية التحليل الطبقي والصراع الطبقي في الفكر الاجتماعي والسياسي، فإن ظاهرة الصراع الطبقي تكاد تكون معدومة في معظم الأقطار العربية بصفة عامة. ويرجع ذلك إلى أن العلاقات الرأسية والتقسيمات الرأسية للمجتمع العربي (العائلة، القبيلة، الجماعات العرقية... الخ) تمثل نمط التفاعلات والعلاقات السائدة في هذه المجتمعات. ويمكن طرح بعض العوامل التي تعتبر من أسباب غياب ظاهرة الصراع الطبقي في البلدان العربية:

١ ـ وجود أنواع متعددة من الجماعات المتداخلة التي تعمل على التقليل من أهمية ووحدة الطبقات المختلفة. كذلك فإن الصراعات والاختلافات داخل كل طبقة من الكثرة والعمق، بحيث تؤدي إلى إضعاف التماسك الطبقي وتعرقل الوعي الطبقي. فالولاء للجماعات الأولية والإرثية مثل العائلة، لها الأولوية على الولاء الطبقي.

٢ ـ ان العدد الكبير من الجماعات التي تجمع في عضويتها طبقات متعددة

(٤) عادل سمارة، «الحكم الذاتي الفلسطيني: نموذج على السيادة المحتجزة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

(٥) James A. Bill and Robert L. Hardgrave (Jr.), *Comparative Politics: The Quest for Theory*, Merrill Political Science Series (Columbus, OH: Merrill, [1973]).

يشجع على الاتصال بين الطبقات، ويجمع معاً أفراداً من طبقات مختلفة على أساس مجموعة من القيم الجماعية المشتركة. وكما أشرنا، فإن ذلك يساعد على دمج البنية الطبقية، ويؤدي بالتالي إلى التخفيف من الصراع الطبقي.

٣ ـ ان بنية الجماعة توفر نظاماً ما من القنوات التي يستطيع الأفراد من خلالها الصعود أو الهبوط في الهيراركية الطبقية(٦).

إن فجوة عميقة واسعة تفصل بين الأغنياء والفقراء في المجتمع العربي ولا تتوسطها سوى طبقة تنمو أو تتقلص ببطء بحسب الأوضاع العامة السائدة في حينه. وتظهر هذه الفجوة إن اعتمدنا أنساق توزيع ملكية الأراضي أو توزيع الثروة أو احتلال مواقع النفوذ والمكانة الاجتماعية. حين نستعرض هذه الأنساق سنجد أن فئة قليلة كانت وما تزال تحتكر ملكية الأراضي والثروة والنفوذ والمكانة المرموقة، بينما تعاني غالبية الشعب الفقر في جميع أوجه الحياة العامة والخاصة. بذلك تكون البنية الطبقية بنية هرمية غالبية الشعب فيها من الفقراء، وليس من الطبقة المتوسطة.

وفي مجتمعنا العربي هناك عناصر يمكن أن تعد من أسس التمايز الطبقي. إن الأفراد والجماعات يرثون انتماءهم الطبقي في العائلة، وفيها يتعلمون القيم والأصول الطبقية، وبسبب هذه العلاقة (وبخاصة الإرث) يصبح الحراك الاجتماعي العمودي أمراً غاية في الصعوبة. ولما كان نظام الإرث يؤمن انتقال الثروة ضمن العائلة، ولما كانت العائلات الثرية أكثر قدرة من غيرها على الاستفادة من الظروف المستجدة والتحولات الاقتصادية، وعلى تنمية إمكانيات أفرادها وتهيئتهم على خوض معارك الحياة مجهزين بجميع أنواع الأسلحة الضرورية، فإنها نادراً ما تخسر مواقعها ومكانتها في ظل النظام القائم. وبذلك تكونت تقليدياً فكرة النسب، وانتقلت الوجاهة من جيل إلى آخر تماماً كالمورثات المادية والمعنوية الأخرى. وقد يعود السبب إلى أصول مادية (ملكية الأراضي أو رأس المال أو كليهما) أو إلى نفوذ العائلة في المجتمع، كما أن النسب بدوره قد يصبح سبباً في حصول العائلة على الثروة والنفوذ(٧).

لا بد من الاعتراف بأن اللامساواة ما زالت قائمة في المجتمع العربي بصورة سافرة، وأن البنية الطبقية ما تزال بنية هرمية، وأن الحراك الاجتماعي العمودي إلى فوق أو إلى تحت لا يتم في أغلب الحالات بالقفز من طبقة إلى طبقة بقدر ما يتم من

---

(٦) محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، تقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع؛ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٧) بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ١٤٦.

شريحة إلى شريحة أعلى أو أدنى منها مباشرة ضمن الطبقة الواحدة. وأهم ما توصف به العلاقة بين الطبقات، أنها علاقة تناقض، وبسبب التفاوت في مواقع الطبقات داخل المجتمع وداخل البنية الاقتصادية وعدم المساواة يكون التنافس غير متكافىء. ومن هنا محدودية الحراك الاجتماعي العمودي. كما أن التفاوت في المواقع الطبقية يمنح البعض قوة اجتماعية ونفسية وسياسية، لتكتسب المزيد من القوة الاقتصادية من جديد. وهكذا تؤدي هذه الدورة التفاعلية التكاملية إلى إصرار الطبقات على الاحتفاظ بامتيازاتها لتستمر بدورها دورة الاستغلال في المجتمع.

وبينما الطبقة العليا تنشغل وتستغرق في موجة عارمة من الاستهلاك الاستفزازي ومظاهر الوجاهة والتنافس السقيم على الاقتناء والمكاسب والرموز والأزياء المتعلقة بالمكانة الاجتماعية والتعالي الطبقي والتفاخر الفادح وعرض رموز الغنى، فإن باقي الشرائح الطبقية الكادحة تغرق في دوامة تأمين حاجاتها المعيشية وتكافح جاهدة في سبيل البقاء، فلا تسمح لها أوضاعها بالانضمام للأحزاب والنقابات، وهي في ذلك تتمسك بالصبر طالما أنها تدرك أن الاعتراض سيجلب عليها المزيد من القهر والاستغلال.

ثانياً: التكوينات الاجتماعية في مصر

على الرغم من أهمية العوامل الاقتصادية التي أدت إلى التغيرات الطبقية، وبروز جماعات وشرائح اجتماعية جديدة ذات مصالح معينة، كما سبق ذكره، فإن الكثير من الدراسات ترى أن هناك صعوبة في تقسيم المجتمع المصري إلى طبقات أو تكوينات اجتماعية واقتصادية رئيسية، حيث يتسم هذا التكوين بنوع من السيولة أو الميوعة الطبقية، وأنه ليس من السهل الحديث عن فئات أو شرائح مميزة أو متبلورة طبقياً بكل ما ينطوي عليه هذا الأمر من تداعيات في الوعي والقيم والسلوك. وقد أبرزت الدراسات في هذا المجال حالة الاختلاط في الوعي الطبقي نتيجة لتغيرات اجتماعية واقتصادية حديثة[٨].

إلا أنه على رغم ذلك، فإن الدراسات التي تعرضت للتكوينات الاجتماعية في المجتمع المصري، تمكنت لدواعي وضروريات الدراسة من تقسيم هذه التكوينات إلى

(٨) أماني قنديل، **عملية التحول الديمقراطي في مصر، ١٩٨١ ـ ١٩٩٣**، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ونادر فرجاني، **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

أربع «شرائح»، وأمكن التمييز في ما بينها تبعاً لعدة معايير، ويمكن إيجاز عرض خصائص هذه الشرائح كما يلي:

١ ـ **الشريحة العليا**: وتضم مالكي أدوات الإنتاج في الريف أو المدينة، ومنهم أصحاب الأعمال الذين يعمل لديهم جزء من قوة العمل، وقدرت إحدى الدراسات حجم هذه الشريحة عام ١٩٨٦ بحوالى ١,١١٠ مليون اعتماداً على ملكية أدوات الإنتاج، وليس حجم الثروة. هذه الشريحة تتميز بخصوصية مصالحها من ناحية، واتفاقها سياسياً وأيديولوجياً مع اتجاهات ومصالح وسياسات النظام السياسي القائم(٩). وهذه الشريحة تعمل في مجالات الصناعة والتجارة والمال، وترتبط مع النظام بروابط قوية، وتتداخل مع النخبة السياسية الحاكمة. فهناك علاقة تفاعل بين الثروة والسلطة، وقد تكون لها روابط(١٠) بقوى خارجية تقوي من نفوذها السياسي والاقتصادي (الولايات المتحدة)، ويتم تمثيل مصالح هذه الشريحة من خلال المشاركة في لجان حكومية وتشريعية مشتركة يعطي لها وزناً في عملية صنع السياسات والقرارات المهمة التي تمسها. مثال ذلك: اللجان المشتركة بين رجال الأعمال والحكومة، واللجان النوعية بمجلس الشعب أثناء النظر في القوانين، واللجان المشتركة بين رجال الأعمال وبعض أعضاء الحكومة.

٢ ـ **شريحة الطبقة الوسطى**: تتسم شريحة الطبقة الوسطى بغلبة الموظفين عليها، فهي شريحة التكنوقراط والفنيين وكبار الإداريين والمديرين والبرجوازية الصغيرة (أصحاب عمل لا يعملون عملاً مأجوراً)، وينشط هؤلاء في الزراعة والحرف والورش والتجارة والخدمات، أي في القطاع الخاص، وهي تتسم بسمات معينة: سيادة العقلية البيروقراطية والفردية والسلبية؛ وبخاصة من المنظور السياسي، وضعف التنظيمات المعبر عنها وقصور أدوارها وفاعليتها. أما العناصر التي لها توجهات سياسية واضحة ضمن الطبقة المتوسطة، فهي تنتمي إلى التيار الإسلامي وتنشط في اتجاهات مضادة للدولة. وترى بعض الدراسات أن الغالبية العظمى من هذه الشرائح المتوسطة تتخذ موقفاً سلبياً من عملية التحول الديمقراطي، ولا تشارك في الحياة السياسية (أحزاب) وتركز اهتمامها على ضمان لقمة العيش(١١).

---

(٩) قنديل، المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

(١٠) أماني قنديل، «جماعات رجال الأعمال والسياسة الخارجية،» ورقة قدمت إلى: **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**، تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٧٣٢ ـ ٧٤٣.

(١١) قنديل، **عملية التحول الديمقراطي في مصر، ١٩٨١ ـ ١٩٩٣**، ص ٩٦.

٣ ـ **الطبقة العاملة**: يقدر حجم الطبقة العاملة (التي تتقاضى أجراً نظير خدمات أو نظير عملها في وحدات إنتاجية مملوكة للغير) بحوالى ٥,٥٢ مليون عامل. وهذا التقدير يستبعد من إجمالي قوة العمل الشرائح البرجوازية من المهنيين والتكنوقراط وموظفي الدولة من المنتمين إلى الطبقة المتوسطة، إلا أن تقدير الطبقة العاملة ينبغي ألا يتجه إلى العمال الأجراء فقط في المدن والقرى، وإنما ينبغي أن يضم أسرهم، مما يؤدي إلى اتساع حجم هذه الطبقة إلى ما يقرب من ١٦ مليوناً، وهو ما يعادل ثلث السكان كلياً.

هناك سمات اجتماعية تحدد ملامح الطبقة العاملة في مصر، وتنعكس على وعيها الطبقي وسلوكها السياسي وموقفها من عملية التحول الديمقراطي، ومن هذه السمات تقارب نسبة عمال الزراعة إلى عمال الصناعة (٣٠,٦ بالمئة و٣١,٢ بالمئة)، مع تركز نسبة كبيرة في قطاع الخدمات (٣٠,٤ بالمئة)، ومع اتجاه نسبة محدودة للعمل في مجال التشييد والبناء (٨,١ بالمئة)، ومن ثم فهناك صعوبة التنظيم النقابي للعمال مع صعوبة استيعابهم في تنظيمات متجانسة، وبخاصة العمال الزراعيون.

من ناحية أخرى، فإنه من سمات الطبقة العاملة أنها تعود إلى جذور ريفية، لعبت الهجرات المتوالية من الريف إلى المدينة دوراً مهماً في تشكيل خصائصها الاجتماعية والثقافية، وهذه الفئات على رغم الهجرة لا تنفصل كلياً عن ثقافتها و«عقائدها الفلاحية»، مما يؤثر فيها وفي حجم انخراطها في العمل السياسي. هذا فضلاً عن ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم في القوة العاملة، مما يؤدي إلى انخفاض وعيها السياسي عموماً.

٤ ـ **البروليتاريا الرثة أو العمالة الهامشية**: هي ما يطلق عليها «Lumpen Proletariat»، ويمكن التمييز بينها وبين الطبقة العاملة على أساس الموقع من علاقات الإنتاج وغياب عنصر التنظيم وإمكاناته. وتعيش هذه الفئات على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنظم، وتعمل في مجالات غير إنتاجية، ولا تسفر عن أي قيمة في هذا المجال، ومنها: الباعة الجوالون، والحمالون، وماسحو الأحذية، ومنادو السيارات، إلى غير ذلك من أعمال تدر دخلاً، لكنها في حقيقتها حالة من حالات البطالة.

ووفقاً لبيانات ١٩٨٦ يقدر عدد هذه الفئة بحوالى ١,٤٢٨ مليون، وهم ينتشرون في المدن المصرية وفي أطرافها، حيث تعيش البطالة المقنعة ومشكلات الإسكان (العشوائيات). وتلعب هذه الفئات دوراً مهماً في إثارة أعمال العنف والشغب والتخريب. ويكمن مصدر الخطر هنا أن هذه الفئات يمكن استغلالها أو تجنيدها في حركات سياسية أو اجتماعية، مما يؤدي إلى تشويه (المظاهر الشعبية الحقيقية)، كما أنه يصعب استيعابها في تنظيمات سياسية أو نقابية نتيجة عدم وجود

انتماء طبقي أو أي نوع من أنواع الإدراك والوعي لديها بصفة عامة[١٢].

ثالثاً: أزمة الطبقة الوسطى في مصر

مع حلول عقد التسعينيات وتقلص تأثير عامل الهجرة للخارج، وتفعيل الدولة الجدي لما يسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، أدى كل ذلك إلى تآكل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعديد من فئات الطبقة الوسطى، حيث أدى تحلل الدولة من التزامها بالتوظيف، وهو الأمر الذي تبلور رسمياً وقانونياً مع بداية عام ١٩٩٠، وخفض التزاماتها الاجتماعية (الدعم على سبيل المثال)، إلى زيادة الأعباء على الكثير من شرائح الطبقة الوسطى، وبخاصة الشرائح العاملة بأجر[١٣].

مؤشرات أساسية

تتلخص احتياجات المواطن من الطبقة الوسطى وغيرها من الطبقات في ثلاثة أشياء: وظيفة مستقرة، ودخل معقول، ومسكن مناسب. كذلك فإنه يمكن اعتماد هذه الاحتياجات الثلاثة كقياس التغير الذي لحق بأوضاع الطبقة الوسطى. بعبارة أخرى، فإن المؤشرات التي نعتمد عليها هنا هي: معدلات التوظف والبطالة، تطور الأجور الحقيقية، وتطور أسعار المساكن. هذا بالإضافة إلى وزن الطبقة الوسطى ككل في إجمالي قوة العمل وتطور نصيبها من الدخل القومي.

أ ـ التوظف والبطالة

زاد معدل البطالة في السنوات الأخيرة، فبينما كان معدل البطالة لإجمالي قوة العمل لا يزيد على ٢,٢ بالمئة عام ١٩٦٠، تضاعفت هذه النسبة إلى قرابة ١٥ بالمئة عام ١٩٩٠، وإذا كانت الأرقام الإجمالية مهمة في ما يتعلق برصد التغيرات السلبية التي لحقت بشرائح الطبقة الوسطى الحضرية عبر العقود السابقة، فإن رصد معدل تطور البطالة طبقاً للمستوى التعليمي يمكن أن يعطينا صورة لا بأس بها عن هذه التغيرات. فبينما كان متوسط البطالة بين ذوي التعليم المتوسط ١٧,٤ بالمئة عام ١٩٦٠، تضاعف هذا الرقم خلال عقد ونصف ليبلغ نحو ٣٥ بالمئة عام ١٩٧٦، ثم هبط بشكل ملحوظ، حيث بلغ قرابة ٢٠,٦ بالمئة عام ١٩٨٦، وعلى الرغم من التشوهات التي تحوط الإحصاءات المتوفرة خلال عقد التسعينيات، وبخاصة تباين فئة

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٤٠.

(١٣) باهر شوقي وسامر سليمان، «تشريح اقتصادي اجتماعي للطبقة الوسطى،» **أحوال مصرية**، السنة ١، العدد ١ (صيف ١٩٩٨)، ص ٦٢ ـ ٦٥.

التصنيف، إلا أنه يمكن المجازفة بالقول بتنامي معدل البطالة في أوساط ذوي التعليم المتوسط، حيث تشير الأرقام المتوفرة إلى ارتفاع نسبة المتعطلين في هذه الفئة إلى ٣١,٥ بالمئة عام ١٩٩٥. وتبلغ هذه النسبة في الحضر ٢٥,٧ بالمئة. أما في ما يتعلق بنسبة المتعطلين من ذوي التعليم الجامعي، فقد تضاعفت بشكل ملحوظ من ٣,٢ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٩,٦ بالمئة عام ١٩٧٦، ثم ارتفعت إلى ١١,٣ بالمئة عام ١٩٨٦، ثم وصلت إلى ١١,٨ بالمئة عام ١٩٩٥ كمتوسط إجمالي، بينما تبلغ نسبة متعطلي الحضر ١٠ بالمئة. وتشير البيانات السالفة الذكر إلى تنامي معدلات البطالة في أوساط فئات التعليم المتوسط والجامعي، والتي تنتمي بديهياً إلى الطبقة الوسطى. تعكس هذه التطورات بشكل أولي التغيرات التي لحقت بالاقتصاد المصري خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، والتي تمثلت بالأساس في تقلص الدور الاستيعابي للدولة لفائض العمالة، وهو الأمر الذي صاحب بالضرورة عملية التحرير الاقتصادي، هذا في الوقت الذي تقلصت فيه فرص العمالة في الأقطار العربية، وأيضاً عجز القطاع الخاص ـ على رغم التطور الذي شهده في السنوات الأخيرة ـ عن تعويض انسحاب الدولة.

ب ـ تطور الأجور الحقيقية

ليس هناك من شك في أن الدخل يشكل مؤشراً حاسماً على تطور أوضاع الطبقة الوسطى، حيث إن هذا الدخل يحدد المكانة (Prestige) التي يتمتع بها الفرد في المجتمع، وما يحدد نصيبه من السلع والخدمات المتوفرة في السوق، بينما في المقابل ليس بوسع انخفاض مستويات الدخول الحقيقية سوى أن يخلق حالة من تدهور المكانة (Degradation)(١٤).

ينقسم أصحاب الأجور إلى فئتين أساسيتين:

الفئة الأولى: شهدت تدهوراً في دخلها الحقيقي في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٨٥. ومن هذه الفئة: المهندسون، والأطباء، والمدرسون، والمحاسبون، والكتّاب، والصحفيون.

الفئة الثانية: حافظت على مستوى دخلها في عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع عام ١٩٨٥، وإن كانت عرفت بعض التذبذب في بعض السنوات. ومن هذه الفئة مديرو الأعمال في القطاع الخاص والمترجمون وبعض الفئات الفرعية، مثل مهندسي التعدين.

---

(١٤) المصدر نفسه.

ويلاحظ بصفة عامة أن فترة الانخفاض الحاد التي شهدتها الأجور الحقيقية لفئات الطبقة الوسطى كانت في منتصف الثمانينيات. وتفسير ذلك أن هذه الفترة شهدت معدلات تضخم مرتفعة تعدت في بعض الأحيان وفقاً لبعض التقديرات حاجز الثلاثين بالمئة. وعلى العكس من ذلك، شهدت الفئات الوسطى منذ أوائل التسعينيات تباطؤاً أو توقف معدل تدهور دخولها الحقيقية، الأمر الذي يرجع إلى الانخفاض الملحوظ في معدل التضخم الذي شهدته هذه الفترة، والذي تؤكده تقارير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦. بعبارة أخرى، حدث ارتفاع طفيف في أجور بعض الفئات، ولكن من دون أن يكون لذلك تأثير حقيقي في مستويات معيشتهم التي كانت قد وصلت بالفعل إلى مستويات متدنية للغاية.

ج - إسكان الطبقة الوسطى

ليس هناك من شك في أن مسألة الإسكان في مصر تلخص إلى حد كبير أزمة الطبقة الوسطى، حيث ان معظم أبناء هذه الطبقة يفتقرون إلى الإمكانيات المادية الضرورية للحصول على مسكن مناسب، كما أنهم يفتقرون إلى المرونة الكافية التي تتوافر لأبناء الطبقات الشعبية، والتي تدفعهم لقبول السكن بشروط سيئة، وفي بعض الأحيان غير آدمية.

لقد كان الانتقال من نظام الإيجار إلى نظام التمليك منذ السبعينيات بمثابة ضربة قاصمة لآمال شباب الطبقة الوسطى في الزواج والاستقلال عن العائلة[١٥]. وشهد عام ١٩٩٦ صدور قانون جديد يعطي المالك حق تحديد مدة زمنية لعقد الإيجار ينتهي بعدها العقد وتعود إلى المالك. وكان الخطاب الحكومي يركز على أن هذا القانون كفيل بحل مشكلة الإسكان لأنه قادر على دفع الملاك إلى عرض المساكن المغلقة في السوق، مما يزيد العرض، وبالتالي يخفض من إيجارات المساكن. ومع ذلك فقد كان المعروض من المساكن أقل بكثير من عدد المساكن المغلقة، وأقل من عدد شباب الطبقة الوسطى الذين لا تتوفر لهم المساكن. ولم يحقق القانون الجديد فائدة حقيقية إلا بالنسبة للفئات الميسورة من الطبقة الوسطى، والتي استطاعت دفع مقدم كبير في شقق التمليك.

نصيب العاملين بأجر من الناتج المحلي الإجمالي: لا شك في أن أهم المؤشرات الدالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى هو نصيب العاملين بأجر من الدخل الإجمالي. وبتحليل معلومات توزيع الدخل ما بين عوائد العمل وعوائد الملكية نجدها تشير إلى علاقة سببية واضحة بين سياسات الدولة الاقتصادية ونصيب

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٨.

الفئات الاجتماعية المختلفة. فلقد أدت المرحلة الناصرية بما صاحبها من سياسات توزيعية إلى زيادة عام ١٩٧٠/ ١٩٧١، ثم تدنى خلال حقبة السبعينيات بشكل ملحوظ، فوصل إلى ٣٤,٣ بالمئة عام ١٩٨١/ ١٩٨٢، ثم انهار خلال الثمانينيات والتسعينيات بشكل مروع، فوصل إلى ٢٧,٣ بالمئة عام ٩٩١/ ١٩٩٢، أي أقل من مستواه قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، وفي المقابل ازداد نصيب عوائد الملكية من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٥٥,٤ بالمئة في عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ إلى نحو ٧٢,٧ بالمئة في عام ١٩٩١/ ١٩٩٢، أي أن هذه الفترة شهدت انحيازاً واضحاً في توزيع الناتج المحلي الإجمالي لصالح الملاك على حساب الفئات المأجورة. ويمكن توضيح حجم هذه الانحياز إذا اعتبرنا أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد خلال الفترة من ١٩٧٠/ ١٩٧١ إلى ١٩٩١/ ١٩٩٢ بنحو ٤٠٨٢ بالمئة بالأسعار الجارية، بينما زاد إجمالي الأجور في الفترة نفسها بنحو ٢٤٦٠,٣ بالمئة فقط.

د ـ الحراك الاجتماعي للطبقة الوسطى

لا شك في أن التعليم يشكل الآلية الأساسية للحراك الاجتماعي داخل الطبقة الوسطى الحديثة[١٦]. ان أبناء الطبقة الوسطى لا يملكون إلا الخبرات التي يمكن بيعها في سوق العمل مقابل أجر، وهذا يعني أن الاستراتيجية الأساسية لأي فرد في الطبقة الوسطى لإعادة إنتاج ذاته داخل هذه الطبقة، لن تكون إلا بتحصيل المهارات التي تجد لها طلباً في السوق (سوق العمل)، وبذلك فإن التعليم هو القناة الأساسية للحصول على رخصة تؤهل صاحبها لبلوغ الهدف.

وقد مثلت مجانية التعليم إحدى الآليات الأساسية للحراك مع مطلع الخمسينيات، كما كانت إحدى آليات النظام لدعم ركيزته الطبقية. وقد امتدت مظلة التعليم المجاني لتشمل كل مراحل التعليم. وفي هذا السياق احتل الإنفاق العام على التعليم نسبة مهمة من الموازنات العامة للدولة بدءاً من الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات، حيث ارتفع نصيب التعليم من الإنفاق العام من ١٢,٢ بالمئة عام ١٩٥٢/ ١٩٥٣ إلى ١٦ بالمئة عام ١٩٦٠/ ١٩٦١ ليقفز إلى ٢٥ بالمئة عام ١٩٧٧/ ١٩٧٨، والتي مثلت ذروة التطور وبدء منحنى التدهور، إذ انخفض نصيب التعليم إلى ١٧,٨ بالمئة عام ١٩٨٢، ثم إلى ٩,٨ بالمئة عام ١٩٨٥/ ١٩٨٦، وهو المنحنى الذي تجذر مع تبني برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث وصل نصيب التعليم في الإنفاق العام إلى أدنى حدوده مع بداية عقد التسعينيات، فبلغ قرابة ٩,٢ بالمئة عام ١٩٩٠/ ١٩٩١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.

وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في حجم الإنفاق على التعليم في موازنة عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤ إلى حوالى ١٠,٨ بالمئة، ثم إلى قرابة ١٥ بالمئة في عام ١٩٩٦، إلا أن ذلك لا يمثل مراجعة للمنحى العام أو لسياسات الدولة الرامية إلى خفض الإنفاق العام وتسعير الخدمات الأساسية، فهذا الارتفاع النسبي في الإنفاق يرجع بالأساس إلى التكاليف التي تحملتها الدولة في ترميم الأبنية والمؤسسات التعليمية التي تصدعت من جراء زلزال تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، فضلاً عن أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة قد تم تخصيصه لتحسين الأوضاع الاجتماعية لفئة المدرسين كتعويض من سياسة الدولة المعلنة لمحاربة ظاهرة الدروس الخصوصية، حيث توجه الجزء الأساسي للموازنة للإنفاق على أجور ورواتب المدرسين الذي وصلت نسبته إلى ٧١ بالمئة من إجمالي الإنفاق.

وإضافة إلى ما سبق، فقد شهدت السنوات الأخيرة بداية التعليم الجامعي الخاص، وهو ما يتفق مع سياسات التكيف الهيكلي الرامية إلى تقليص الدور الاجتماعي للدولة وتسعير الخدمات الأولية. وهذه الجامعات الخاصة تفرض مصروفات باهظة، الأمر الذي يعني أنها تفتح الباب أمام الشرائح الميسورة وتغلقه أمام الشرائح المنخفضة أو المتوسطة الدخل[١٧].

هـ ـ الوزن النسبي للطبقة الوسطى

إذا كانت الأوضاع الاقتصادية معيار الحكم على التطور بشقيه إيجاباً وسلباً في وضعية الطبقة الوسطى، فإن معامل الوزن النسبي لا يقل أهمية، إذ يبرهن على درجة واتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع المصري عبر مرحلة بأكملها. وبالاستناد إلى هذا المعيار يمكننا القول ان الطبقة الوسطى قد شهدت ازدهاراً ملحوظاً من حيث حجمها في التشكيلة الاجتماعية المصرية قياساً على التغيرات المماثلة في الطبقتين الرأسمالية والعاملة، حيث شهدت نمواً هائلاً في الخمسينيات والستينيات حتى أصبحت تشكل نحو ٤٩,١ بالمئة من إجمالي قوة العمل الحضرية في منتصف السبعينيات، مما يعد دلالة قاطعة على الحراك الاجتماعي خلال هذه الفترة، وبخاصة أن هذا السحب قد تأتي من صفوف الفئات الدنيا. ومع ذلك لم يستمر الوزن النسبي للطبقة الوسطى في التنامي خلال العقود اللاحقة، إذ سرعان ما شهد منحنى النمو تغيراً في الاتجاه المعاكس. وعلى الرغم من أن هذا التغير لم يكن بالحدة نفسها، حيث لم يتراجع وزن الفئات والشرائح المكونة للطبقة الوسطى إلا بمقدار بسيط، إذ أصبحت تشكل ٤٥,١ بالمئة في

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٣.

عام ١٩٨٦، أي بانخفاض يبلغ ٨,١ بالمئة من حجم الفئة نفسها، وهو المنحنى الذي تغير مجدداً، حيث تشير البيانات الأخيرة للجهاز المركزي إلى أن هذه النسبة قد ارتفعت لتصل إلى نحو ٥٤ بالمئة في عام ١٩٩٥ (وهو موضع شك)، فالمرحلة السابقة قد شهدت تقلص الدور الاقتصادي للدولة، ومن ثم قدرتها الاستيعابية، فالدولة كانت هي التي توفر المجال الحقيقي لوظائف الطبقة الوسطى. وربما يرجع هذا الارتفاع غير المبرر إلى خطأ في الحسابات أو إلى تغيير في طريقة التصنيف، الأمر الذي أدخل في الطبقة الوسطى فئات لم تكن فيها. وفي مقابل ذلك، شهدت فئة أخرى للطبقة الوسطى، أي فئة العاملين لحسابهم تغيراً عميق الدلالة، حيث انخفض وزنها من ١٦,٩ بالمئة من جملة النشطين اقتصادياً عام ١٩٦٦ إلى حوالى ١٥ بالمئة عام ١٩٧٦، إلا أنها استعادت وضعها السابق مع منتصف الثمانينيات، حيث أصبحت تمثل نحو ١٦,٧ بالمئة، لكنها انخفضت بشدة في التسعينيات حتى وصلت إلى ١١,٢٩ بالمئة عام ١٩٩٥.

أما بالنسبة لشرائح الأطباء والصيادلة والمهندسين والصحفيين، فيلاحظ زيادة حجمها في النقابات بدرجة كبيرة. وقد ارتفع حجم هذه الفئات بالنسبة لإجمالي قوة العمل الحضرية من ٧,٤ بالمئة عام ١٩٦٢ إلى ١٣,٦ بالمئة عام ١٩٧٨، ثم إلى ١٦,٦ بالمئة عام ١٩٩١، ثم أخيراً إلى ٢٠,٣ بالمئة عام ١٩٩٥.

إن تطور بنية الطبقة الوسطى الحديثة يشير إلى زيادة وزن الشرائح العليا منها. والمقصود بالشرائح العليا هنا ليس معيار الدخل وإنما معيار التعليم والمكانة. فالكثير من المنتمين إلى هذه الشريحة قد أصابهم تدهور شديد في أجورهم الحقيقية، ولكن هذا التدهور لا يلحقهم بصفوف الطبقات العاملة والدنيا إلا بالمعنى المجازي، لأن التعليم والمكانة اللذين يتمتعون بهما يمنعانهم من التماهي مع تلك الطبقات الدنيا. وهذه الحقيقة بالغة الأهمية من حيث الدلالة السياسية، لأنه إذا كنا قد تحدثنا عن عملية تدهور لفئات واسعة من الطبقة الوسطى تسقط بمقتضاها في صفوف الطبقات الدنيا، فإن زيادة وزن الشرائح العليا من الطبقة الوسطى يعمل ككابح (Counter - tendency) لعملية تحويل الطبقة الوسطى إلى طبقة كاملة. والكابح بالتعريف لا يقضي على الاتجاه الأساسي وإنما يقلل فقط من سرعته[(١٨)].

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥، ومحمد عبد الحميد ابراهيم، «أثر التحولات الاجتماعية في بنية الطبقة الوسطى في المدن المصرية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٧).

و ـ صورة الدولة لدى المواطن المصري في الطبقة الوسطى

في دراسة مهمة أجرتها الباحثتان منال لطفي ودينا شحاتة بعنوان «الطبقة الوسطى والدولة في مصر»، تم توجيه أسئلة إلى عينة مختارة حول مفهوم الدولة واتجاهاتهم ناحيتها. وضمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن كلمة «دولة» كلمة غامضة وملتبسة إلى حد بعيد في أذهان الناس، فهي تارة نظام الحكم القائم، وتارة السلطة التنفيذية أو الحكومة عموماً، وتارة أخرى الوطن بأكمله[١٩].

وجاء في الدراسة أن الناس تخاف كثيراً عند ذكر كلمة دولة، وتبدأ في التهرب من الإجابة عن أي سؤال بهذا الشأن أو تعطي ردوداً خيالية لا علاقة لها بالتجربة المباشرة واليومية لهم. وقد تعني الدولة في أذهان الناس أجهزة الشرطة والجيش والمخابرات.

وضمن صعوبات البحث في هذا الموضوع، أن الخلل الهائل في بنية الحقوق والواجبات في مصر يجعل أي مراقب عاجزاً عن التقاط رؤية المواطن للدولة في مصر، فكثير من الحقوق الأولية التي تترتب على حق المواطنة لا يحصل عليها كثير من المصريين، وبخاصة الفقراء ومحدودو الدخل، وهم لا يطالبون بها، ولا يعتقدون أن لهم الحق في ذلك لأنهم مشغولون بالسعي وراء لقمة العيش. ومن السمات التي أوضحتها الدراسة حول رؤية مواطن الطبقة الوسطى للدولة، أن هناك خوفاً شديداً من الجهر بالآراء والأفكار الحقيقية. فكلمة الدولة بدت لأغلبية العينة مثيرة للإزعاج ومخيفة وتدعو إلى التوجس، وبالتالي كانت الردود خادعة واحتيالية وخالية من المعنى: «في مصر خير كثير»، «الأمان الشامل»، وعبارات أخرى تعبّر عن خوف غامض ومتأصل من جهاز الدولة، وبعض الشباب في العينة رفضوا توجيه أي انتقاد إلى الدولة.

ومن النتائج المهمة التي أوضحتها الدراسة أنه مهما اتسم أداء السلطة بالعنف والقهر والفساد وتردي مستوى الخدمة، فإن هناك أولوية لعنصر الاستقرار السياسي وضرورة لوجود السلطة السياسية. إن أحداً لن يطالب بإقالة الحكومة أو السلطة القائمة «لأن هذا معناه فناء الدولة، والعودة إلى حالة الفوضى البدائية». وربما يمكن ربط هذا الاتجاه بعامل الخوف الشديد من الدولة وعدم التوحد معها. في الوقت نفسه، فأدوات القمع في الدولة المصرية لا تقتصر على الشرطة والسجون، ولكن هناك أيضاً القمع الاقتصادي والاجتماعي عبر تضييق سبل التطور والصعود والحراك بسبب هيمنة النخبة على كل الموارد، والفساد، واستغلال النفوذ.

---

(١٩) منال لطفي ودينا شحاتة، «الطبقة الوسطى والدولة في مصر،» **أحوال مصرية**، السنة ١، العدد ١ (صيف ١٩٩٨)، ص ٧٧ ـ ٩٤.

وعلى رغم ذلك، فإن قدراً من الآراء التي طرحت حول الدولة تضمن رأياً سلبياً بشأن مدى قدرتها على حلّ المشاكل الجوهرية، وفاعلية القوانين والتشريعات والقرارات التي تصدر، وظهر اتجاه معتبر يرى أن الدولة عاجزة ومفتقرة للكفاءة. وتضمنت الدراسة مثلين مهمين تمثيلاً لهذا الاتجاه، وهما قانون المعاش المبكر، وقرار هيئة التأمين الصحي بإنشاء صيدليات تابعة للهيئة.

فقانون المعاش المبكر هدفه تقليص أعداد العمالة في شركات القطاع العام لأن الأعداد الهائلة لهذه العمالة تحول دون إصلاح أوضاع هذه الشركات. وبموجب هذا القانون الاختياري تمنح الدولة الموظف ما بين ٣٠ ألف جنيه إلى ٤٠ ألف جنيه. وحتى الآن فإن هناك ٤٨ ألف عامل خرجوا من الخدمة بموجب برنامج المعاش المبكر سيعقبهم خروج ٥٥ ألف عامل خلال الفترة القادمة بتكلفة ١,٢ مليار جنيه، وبذلك يصل إجمالي العاملين الذي يطبق عليهم برنامج المعاش المبكر ١٠٣ آلاف عامل بتكلفة إجمالية تبلغ ٢,٤ مليار جنيه سيتم اقتطاعها من أموال بيع شركات القطاع. وقد أوضح الكثيرون أن قانون المعاش المبكر افتقد إلى المنطق الاقتصادي السليم. فالتكلفة الإجمالية للمكافأة التي صرفت لأصحاب المعاش المبكر بلغت ٢,٤ مليار جنيه، وهو مبلغ كان يمكن استغلاله في إصلاح حال الشركات المتعثرة، وبالتالي تشغيل العمالة بها.

كما أن الافتراض بأن العمال سيستغلون مكافأة المعاش المبكر في مشروعات استثمارية صغيرة افتراض لا يؤكده أي دليل، فأغلب الظن أن العمال الذين لم يشتغلوا يوماً بالمشروعات الحرة سيفضلون إيداع هذا المبلغ في أحد البنوك والعيش على فوائده.

أما بالنسبة لقرار التأمين الصحي بإنشاء صيدليات تابعة لها تحل محل الصيدليات الخاصة، فالهيئة تعتقد أن أزمة التأمين الصحي في مصر تقتصر على تحايل المواطنين على الخدمة الصحية وإساءة استغلالها بتواطؤ مع الصيدليات الخاصة، الأمر الذي أدى إلى أن تبلغ مديونية الهيئة للصيدليات الخاصة المتعاقدة معها عام ١٩٩٧ نحو ٤٠٠ مليون جنيه.

والحقيقة أن السلوك التحايلي للمستفيدين من خدمة التأمين الصحي معناه المباشر هو أن الخدمة سيئة وغير مفيدة فعلاً، الأمر الذي يبرر التحايل عليها، أي أن هذا السلوك التحايلي هو شكل للأزمة، وليس سبباً لها. على هذا فإن الحل الأوفق هو تطوير خدمة التأمين الصحي لكي تؤدي الوظيفة التي جاءت من أجلها، والتطوير يعني تحسين إدارة مستشفيات التأمين الصحي، وأداء الأطباء وعمل الرقابة المتوازنة على سلوك المستفيدين من الخدمة، وعندئذ لن تكون هناك حاجة لعمل صيدليات تابعة للتأمين الصحي.

فهذا الحل لم يحل المشكلة، حيث لم تكن صيدليات الهيئة بمنأى عن الفساد والتواطؤ مع المستفيدين من الخدمة الذين أرادوا التحايل عليها.

أما في مجال التعليم، فقد رؤي أنه نموذج كامل للفشل والعجز في معالجة مشكلاته وتطوير أدائه بسبب التضارب المذهل في القوانين المنظمة للتعليم وإصدار القرارات الخاصة بالعملية التعليمية.

وعلى الرغم من إبداء هذه الآراء حول عجز الدولة في بعض النواحي وعدم قدرتها على حل المشاكل، إلا أن إجابات الجماعة الممثلة للطبقة الوسطى لا تعبّر عن سخط وتذمر بشكل مباشر ومنظم وهادف إلا في ما ندر. يلاحظ أيضاً أن الاتجاه إلى الانضمام للأحزاب السياسية أو الجمعيات المدنية ضعيف، فأغلبية المواطنين ليس لديها النية لممارسة أي ضغط على النظام السياسي لتطوير أدائه، وهي لا تفكر في إنشاء أحزاب لهذا الهدف، وربما لذلك فقد أطلقت الدراسة المشار إليها على الطبقة الوسطى اسم «صنيعة الدولة». فالنظام الحاكم في مصر هو الذي صنع ما يمكن تسميته مجازاً «الطبقة الوسطى الحديثة»، وذلك عبر آليات التوسع في التعليم المجاني والتوظيف وإعادة توزيع الملكية (ملكية الأراضي الزراعية) والتنمية الصناعية والزراعية وسياسات الرفاه الاجتماعي. ومن هنا كانت هذه الطبقة تابعة للدولة سواء الشرائح التي تمولها الدولة بشكل مباشر أو الشرائح المستقلة اقتصادياً عن الدولة.

غير أن هذا وحده لا يفسر سلبية الطبقة الوسطى وعدم انخراطها في أي نشاط مدني أو سياسي مواز للدولة، بل إن القيم التي أفرزتها آليات صعود الطبقة الوسطى لعبت دوراً كذلك في تكوين هذه الطبيعة السلبية. فالتعليم كآلية للحراك والصعود الاجتماعي لم يؤد إلى تغيرات جوهرية في نسق القيم لأن مستواه كان تقليدياً وسلفياً في عنفه، ولم يقم على الحوار والتعدد بقدر ما قام على التقليد والحفظ والاستسلام للأمر الواقع. من ناحية أخرى، فإن آلية التوظيف في الجهاز البيروقراطي لم تؤد إلى تغير قيم العاملين في هذا الجهاز، فالعمل في الجهاز يعني حتمية توافر قيم معينة مثل تحمل المسؤولية والإنجاز والكفاءة والفاعلية والمحاسبية وروح الجماعة والتقسيم الدقيق للعمل والعقلانية والموضوعية واحترام القوانين، إلا أن الحاصل هو وجود قيم أخرى مغايرة مثل شيوع التهرب من المسؤولية والوصولية والفساد والرشوة والمحسوبية وانعدام الكفاءة وسوء المستوى وغياب الرقابة. ولم يتم تطوير أداء العاملين، فظل دوماً رمزاً للفشل على المستويات كافة[٢٠].

ومن ثم، وفي التحليل الأخير، فقد ظلت قيم الطبقة الوسطى هي القيم

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٩٨.

التقليدية التي تقوم على الإذعان والرضوخ والتعبير التحايلي غير المباشر، حتى في حالة وجود إحساس بالسخط أو عدم الرضا، وبالتالي لم تبلور هذه الطبقة أية أدوات مدنية أو سياسية مباشرة للتعبير عن توجهاتها كطبقة. ولقد استمر تعثر هذه الطبقة في العقود الثلاثة الماضية، ولم تنجح ببناء مؤسساتها الحزبية والسياسية، ومن ثم يبدو حالياً شكلانية التعددية الواقعة ومؤسساتها على رغم «الانفتاح السياسي والاقتصادي الحالي».

وإجمالاً، إن الناس في مصر على شاكلة الدولة، لا يعتقدون أنه يوجد شيء خارج السلطة، فهذا الفضاء الحر الذي يفصل السلطة عن المجتمع ليس فضاءً حراً، بل هو فضاء مهجور لأن الدولة لم تعطه صك الشرعية، ولذلك فإن فائدته محدودة.

رابعاً: نموذج تطبيقي لقوانين التحول في مصر: قانون الإيجارات الزراعية الجديد ومؤشرات التحول في المجتمع المصري

لا شك في أن كل قانون له فلسفته وأهدافه ومبرراته، وله أيضاً سلبياته وإيجابياته عندما يدخل في حيز التنفيذ. ومن المسلم به أن التشريعات التي تحكم وتنظم العلاقات بين أفراد المجتمع إذا ارتبطت بتحقيق العدالة، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وهو الهدف الأصيل الذي يجب أن تتغياه هذه التشريعات، فإن سلبياتها تصبح في أقل نطاق ممكن عند التطبيق.

في سياق هذا المنطق، إذا تكلمنا عن الهدف النهائي لأي نظام اقتصادي، فإننا نجده «تحقيق أعلى رفاه ممكن للناس عامة». ويعني هذا الهدف أن يتوافر للناس حد أدنى من الحاجات الأساسية التي تحمي الكرامة الإنسانية، وهو مفهوم «حد الفقر المطلق». ويلي هذا الحق الإنساني، أن تتوافر للناس القدرة على العيش حياة صحية، واكتساب المهارات الممكنة من العمل المنتج والمكسب. وتمثل هذه القدرة سبيل الناس إلى تحسين مستوى معيشتهم، وهي أيضاً وسيلة زيادة الناتج الكلي، ورفع الإنتاجية، وهذان الشرطان جوهريان لرقي المجتمع كله.

وبالطبع، فإنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، ولذلك فإن التنعم بالحياة في نهايات القرن العشرين، يعني الاستمتاع أيضاً بحقوق معنوية تبدأ من المشاركة السياسية الفاعلة، مروراً بالعدالة والمساواة، ووصولاً إلى الاستمتاع بالجمال. وهذه هي الأبعاد الأرقى لمفهوم القدرة الإنسانية، في تعريف مستوى المعيشة.

بهذه المقدمة نكون قد ربطنا بين الأبعاد الثلاثة التي تكتنف قانون الإيجارات الزراعية الجديد الذي صدر في مصر في عام ١٩٩٢، وهذه الأبعاد هي: القانون ـ

النظام الاقتصادي ـ البعد الاجتماعي.

وفي إطار علاقات التفاعل والتقاطع بين هذه الأبعاد، فإنه من المعروف أن الأرض الزراعية تحتل موقع الصميم في الاقتصاد والسياسة في مصر، وليس ثمة شك في أهمية وجدوى وضوح شكل ومضمون ونمط العلاقة بين الملاك والمستأجرين بصفة عامة، وفي الأراضي الزراعية بصفة خاصة، وذلك من خلال تنظيم أو بناء قانون محدد وشامل ومتوازن وموضوعي وعادل بهدف تحقيق التوازن والعدالة بين طرفي العلاقة «المالك والمستأجر»، وبالتالي تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعيين واللازمين لدعم وتكريس الأمن والنظام العام. وهذه هي القضايا الأساسية التي مسها قانون الإيجارات الجديد. والقصة تبدأ حينما صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢، والذي أعاد أوضاع العلاقة الإيجارية في الأرض الزراعية إلى ما كانت عليه قبل أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢[٢١]، إذ ينص على سريان أحكام القانون المدني على عقود الإيجار بين ملاك هذه الأرض ومستأجريها. وهذه الأحكام هي التي كانت سارية حتى أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢، وفي ظلها شاعت «ازدواجية القيمة الإيجارية» بما تنطوي عليه من استغلال للمستأجرين، ومن تهرب ضريبي يضر بمصالح المجتمع. ففي ظل سريان أحكام القانون المدني على العلاقات الإيجارية في الأرض الزراعية، لم يكن هناك ما يلزم ملاك الأرض المؤجرين، أو يضمن التزامهم، بعدم اقتضاء قيمة إيجارية من المستأجرين تزيد على القيم الإيجارية المقدرة لأرضهم تطبيقاً للمرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥، ومن ثم لم يكن هناك ما يمنعهم من استغلال المستأجرين باقتضاء قيم إيجارية لأرضهم تزيد على ما تستحقه وفقاً لجدارتها الإنتاجية ومساهمتها في الإنتاج، ولا ما يمنعهم من الإضرار بمصالح المجتمع من خلال عدم سدادهم للضريبة المستحقة على الدخل الذي يحصلون عليه، بما يعادل الفرق بين القيمة الايجارية المقدرة قانوناً والقيمة الايجارية الفعلية التي يحصلون عليها[٢٢].

ولا نبالغ إذا قلنا إن صدور القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ واكبته ظروف جعلته سبباً في تفجر الخلافات التي أخذت شكل الصراع بين «القوى الاجتماعية». ولم تكن المسألة التي دار حولها القانون هي مجرد مستأجر ومالك، وإنما انطوى القانون والوقائع التي صاحبته على كثير من القضايا الملحة التي تواجه المجتمع المصري في المرحلة الراهنة.

---

(٢١) أماني قنديل، **استطلاع رأي عينة من الملاك والمستأجرين حول مشروع قانون تعديل العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، [تحت الطبع]).

(٢٢) أحمد حسن ابراهيم، **العلاقة بين المالك والمستأجر: العدالة والتنمية في الريف** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧)، ص ٢٠.

ويمكننا إلقاء الضوء على جوانب هذا الموضوع بتناول النقاط التالية:

١ ـ الإنسان... الأرض... ظاهرة التأجير.

٢ ـ الإصلاح الزراعي والعدالة الاجتماعية.

٣ ـ قضية القيمة الإيجارية... المسار التاريخي.

٤ ـ قانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢... الأسس والمبررات.

٥ ـ القانون على أرض الواقع.

٦ ـ القانون ومؤشرات التحول.

٧ ـ المجتمع المدني وإدارة الأزمة.

١ ـ الإنسان... الأرض... ظاهرة التأجير

مع إقرار حق الملكية الفردية للأرض الزراعية في عام ١٨٩١ برز العديد من الظواهر في مجال علاقة الانسان بالأرض، منها: تركيز ملكية الأرض الزراعية، هجرة كبار ملاك الأراضي الزراعية إلى المدن، امتلاك الأراضي الزراعية بواسطة من لا يعمل في مهنة الزراعة، قيام كبار الملاك باستئجار مساحات إضافية من الأراضي، ثم اتساع نطاق الملكيات الزراعية الصغيرة، وقد أدت هذه العوامل في مجموعها إلى اتساع ظاهرة «تأجير الأراضي الزراعية» على نحو أصبحت معه العلاقة الايجارية ظاهرة تحتل اهتماماً واسعاً من جانب رجال الاقتصاد والتشريع، كما تولاها دعاة الإصلاح الاجتماعي بسبب ما تفرع عنها من قضايا، حيث مالت هذه العلاقة إلى تأكيد مصالح الملاك على حساب مصلحة المستأجرين، مما أصبح معه هذا الميل خطراً يحمل في طياته تهديداً لمصالح المجتمع. وتعددت مظاهر انتقاد هذا الوضع، فدعا محمد فريد في أوائل القرن الحالي إلى إنشاء نقابات زراعية لتقوم بالدفاع عن حقوق الفلاحين في مواجهة الملاك، وفي عام ١٩٢٩ كتب السنهوري في مؤلف له عنوانه **الإيجار** يصف حال المستأجرين بسبب أوضاع العلاقات الإيجارية قائلاً: «هذه الحالة السيئة التي وجد فيها صغار مستأجري الأرض الزراعية في مصر قضت عليهم أن يبقوا في شظف من العيش، وأن يكدوا وينصبوا فلا يجزوا بعد هذا إلا الكفاف، وليس من العدل أن يقف المشرع أمام ذلك مكتوف اليد، يرى طبقة الفلاحين في هذا الضنك مسلوبين من ثمرة عملهم»[٢٣]. واعتبر السنهوري أن هذه الظروف هي السبب في هجرة عمال

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

الزراعة إلى المدن، وجعل العلاج في أيدي كل من الاقتصادي والمشرع، فالاقتصادي يجب أن يعمل لتنمية روح التعاون بين الفلاحين وإنشاء النقابات التي تعمل من أجل حماية مصالحهم. أما المشرع فيجب أن يعنى بوضع القواعد لتحديد أجرة الأرض الزراعية، بحيث «لا يغبن المؤجر ولا يضار المستأجر».

أما عندما تقدم العضو محمد خطاب في عام ١٩٤٥ باقتراح إلى البرلمان بمشروع قانون لوضع حد للملكيات الزراعية، فإن تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل في مجلس الشيوخ جاء فيه تعليق له مغزاه، وهو «أن المالك الكبير يرفع قيمة الإيجار حاسباً حساب الضريبة التصاعدية، وصغار الزراع يضطرون إلى قبول التأجير بالقيمة المرتفعة لأنهم إما أن يستأجروا الأرض بأي إيجار أو يتعرضوا للموت جوعاً»[٢٤]. وتعكس هذه المقولة بوضوح غياب الحماية القانونية للمستأجرين، والزيادة في الطلب على تأجير الأراضي، وضعف مركز المستأجر في مواجهة المالك في عملية المساومة[٢٥].

على أن أبرز ما يمكن ذكره في هذا السياق ما قدمه مريت غالي بتكليف من جماعة النهضة القومية، ونشر عام ١٩٤٥، وتضمن الاقتراح بقانون تنظيم الملكية والإيجار والعمل في الزراعة، وتقدم به إلى مجلس النواب في عام ١٩٥٠. ومن أهم أفكاره: تحديد القيمة الايجارية عند مستوى يتيح للمستأجر الحصول على قدر معقول من الربح، علاوة على ثمن عمله، بعد تسديد قيمة الإيجار وثمن البذور والسماد وغير ذلك من تكاليف الإنتاج، ومنع الوساطة في تأجير الأراضي الزراعية، وتحقيق الاستقرار لصغار المستأجرين وتقوية صلتهم بالزراعة والأرض.

والمعروف أنه بدأ منذ عام ١٨٩٥ ولأول مرة تقدير القيم الايجارية لجميع الأراضي الزراعية في مصر، حيث شكلت الحكومة لجاناً للقيام بهذا العمل الذي انتهت منه بعد عام، واستمرت التقديرات التي توصلت إليها هذه اللجان إلى حين بدأ العمل بنتائج تعديل ضرائب الأطيان في إطار المرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٣٥ والخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذه أساساً لتعديل ضرائب الأطيان، والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان.

---

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: قنديل، المصدر نفسه، ومحمود عبد الفضيل، «نظرة جديدة على مستقبل الزراعة والمسألة الزراعية في مصر،» **المحاماة** (القاهرة)، السنة ٦٣، العددان ٩ ـ ١٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣) (عدد خاص عن مؤتمر بناء مصر الاقتصادي، ١٧ ـ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).

وبمقتضى نص المادة (٢) من القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٣٩ «يقدر الإيجار السنوي طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٣٥ لمدة عشر سنوات، ويعاد تقدير الإيجار السنوي إعادة عامة كل عشر سنوات، ويجب الشروع في إجراءات إعادة التقدير قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الأقل». أما المرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذه أساساً لتعديل ضرائب الأطيان، فينص في مادته الأولى على أن «يقدر الإيجار السنوي للأراضي الزراعية» كل ١٠ سنوات توطئة لتعديل ضرائب الأطيان.

ومن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا السياق أن القيمة الإيجارية للأرض هي التي تقدر أولاً لتتخذ أساساً لربط الضريبة عليها.

ومع ذلك، فلقد كان من الشائع أن يلجأ الملاك إلى ما يطلق عليه «ازدواجية القيمة الإيجارية» إذ كان المالك يلتزم بالقيمة الايجارية المقدرة تطبيقاً للمرسوم كممول للضريبة، ولكنه كان يضاعفها أضعافاً عندما يؤجر الأرض لمستأجر، بما ينطوي عليه ذلك من تهرب ضريبي عما يقتضيه من المستأجر زيادة عن هذه القيمة المقدرة[٢٦]، ثم جاءت قوانين الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ لتواجه هذه الأوضاع ولتسعى لإصلاحها.

٢ ـ الإصلاح الزراعي والعدالة الاجتماعية ـ تقييم عام

أثرت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة بعد عام ١٩٥٢ في التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري[٢٧]، وعندما صدرت قوانين الإصلاح الزراعي لم يكن بين أهدافها تغيير أنواع حيازة الأرض: الملك الصرف، الإيجار الصرف، المزارعة وأشكال الملكية الاستغلالية الأخرى، بمعنى تغليب واحد منها على الآخر، وإنما استهدفت تخفيض «حجم الملكية» إلى ما دون سقف نظري يمثل الحد الأقصى الذي بإمكان أي فرد أن يمتلكه.

ولو طرحنا سؤالين في هذا المجال، فإنه يمكن أن نتبين من الإجابة عنهما المرمى الحقيقي الذي سعت إليه هذه القوانين. فهل كان المطلوب القضاء على الملكيات الكبيرة؟ أم المطلوب هو تمليك أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لأكبر عدد ممكن من الفلاحين؟ وبالنظر إلى أن هدف «القضاء على الإقطاع وأعوانه» كان من بين أهداف ثورة ١٩٥٢، فإننا نعتبر أن تحقيق الجانبين معاً كان هدفاً مقصوداً على رغم أن عملية

(٢٦) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢٧) قنديل، **عملية التحول الديمقراطي في مصر، ١٩٨١ ـ ١٩٩٣.**

التطبيق ذاتها أهملت العديد من العناصر المهمة مثل: الاعتبارات المتعلقة بنوعية الأرض من حيث الجودة، وموقع الأرض من حيث القرب أو البعد عن مراكز المواصلات والمدن وأسلوب الري ـ المروية بالأمطار والمسقية، ونوعية المحاصيل: حقلية ـ بساتين. وعلى رغم التعديلات التي تمت في سنوات تالية، فإن نسبة كبيرة من الأراضي التي استولت عليها الدولة بموجب تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بقيت في حوزة هيئات الإصلاح تؤجر للفلاحين بمساحات صغيرة بحسب قدرة الفلاحين والملاك الصغار. وعلى كل فإن هناك إحصاءات ترى أن سياسات الإصلاح الزراعي لم تؤثر في توزيع أنواع حيازة الأراضي في الريف. فبعد عشر سنوات من تطبيق الإصلاح الزراعي في مصر اتجهت أنواع الحيازات إلى التساوي: ٣٨ بالمئة من الحيازات ملك صرف، ٣٢ بالمئة إيجار صرف، ٣٠ بالمئة نوع مختلط، كالإيجار بالحصة (Share Tenancy). ووصلت نسبة الإيجار الصرف إلى ٤٠ بالمئة في أواخر السبعينيات، والأمر الذي اختلف هو أن الدولة أصبحت أحد الملاك الكبار، وهو الوضع الذي كانت تتمتع به الطبقة المالكة القديمة[٢٨].

في هذا السياق، فقد تأثرت العلاقة بين «الملاك والمستأجرين»[٢٩]، بثلاثة قوانين مهمة نركز عليها بدءاً من عام ١٩٥٢، ثم السنوات التالية:

ـ المرسوم بقانون رقم (١٧٨) لعام ١٩٥٢، والذي حدد الملكية الزراعية بـ ٢٠٠ فدان، ونص على نزع ملكية الأراضي التي تزيد على هذا القدر، وتوزيعها على الفلاحين المعدمين. وفي هذا الصدد تم إنشاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي التي تولت عمليات الاستيلاء والتوزيع للأراضي المصادرة.

ـ القانون رقم (١٢٧) لعام ١٩٦١ الذي حدّد الملكية الزراعية بحد أقصى قدره مائة فدان.

ـ ثم القانون رقم (٥٠) لعام ١٩٦٩ الذي نص على تحديد الملكية الزراعية بحد أقصى ٥٠ فداناً للشخص الواحد.

وبناء على ذلك، ازدادت حصة الملكيات الصغيرة إلى ٥٧,١ بالمئة، وانخفضت نسبة الملاك الذين يملكون أراضي أكثر من الحد الأقصى للملكية، وانخفضت كذلك

---

(٢٨) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٢٢٠.

(٢٩) Mahmoud Abdel-Fadil, *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952-72*, Occasional Paper; 52 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1980).

مساحة الأراضي التي يملكونها إلى ١٢,٦ بالمئة. فقوانين الإصلاح الزراعي خفضت الملكيات الكبيرة ولم تقض عليها، وأصبح عدد أكبر من الفلاحين يملكون مساحات أكبر من الأراضي[٣٠].

أما على صعيد السلبيات، فإن التفتت الشديد في الملكية الزراعية أدى إلى تقليل الإنتاجية في القطاع الزراعي، كما أن صغر حجم الملكيات، وارتفاع أسعار الأراضي الزراعية أدى إلى دفع كثير من الفلاحين والملاك الصغار للعودة إلى الزراعة عن طريق الإيجار. ولقد مثلت قضية تفتت الملكية والعودة إلى غلبة نظام الإيجار للتعويض من صغر الحجم وضعف الإنتاجية دوراً مهماً في إعاقة عملية التنمية في القطاع الزراعي وترسيخ ما يسمى بـ «الطابع العائلي للإنتاج» (House-Hold Production) والذي يجعل قرارات الإنتاج في داخل العائلة بعيداً عن متطلبات السوق. وفي دراسة نيكولاس هوبكنز لقرية على صعيد مصر بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١ توصل الباحث إلى أن علاقات الإنتاج اتخذت الطابع الرأسمالي. ومع ذلك فإن العامل الأجير في الزراعة لم يحل كلية محل الفلاح بمعناه التقليدي، بل الذي حل محله هو المزارع من حيث هو منتج صغير على مستوى الإنتاج المنزلي[٣١] (Petty Commodity Small Farmer Household). وفي الوقت نفسه ليس من السهل إغفال حقيقة أن احتكار الدولة لعملية تسعير المنتجات الزراعية أدى إلى استغلال الفلاحين وإعاقة التنمية في الزراعة وإفقار الريف. ويجمل سمير أمين هذه المساوىء بوجه عام معتبراً أن الأغلبية الكبرى من الفلاحين ـ وهم الفقراء ـ لم تستفد كثيراً من الإصلاح الزراعي، أو أن الإفادة كانت في «حدود ضيقة» من بعض القوانين التي كانت في صالح المستأجرين، حيث فرضت الدولة أسعاراً مخفضة على ذلك الجزء من المحصول الذي كانت الجمعيات التعاونية ملزمة بتسليمه إلى الدولة، فاستمرت شروط التبادل الداخلية بين الريف والمدينة في غير صالح الفلاحين. أما الطبقة التي استفادت بالفعل، فقد كانت هي طبقة أغنياء الفلاحين[٣٢]، ومع ذلك فليس من السهل إنكار المزايا التي تحققت من الإصلاح الزراعي لصغار الفلاحين.

---

(٣٠) Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq* (London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1957]).

(٣١) Saad Eddin Ibrahim and Nicholas S. Hopkins, eds., *Arab Society: Social Science Perspectives* (Cairo: American University in Cairo Press, 1985).

(٣٢) سمير أمين، «الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢)، ص ١٠؛ نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، وأحمد صادق حسن، **تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٧).

٣ ـ قضية القيمة الإيجارية . . . المسار التاريخي

كانت القيمة الايجارية التي تم تقديرها وفقاً للمرسوم بقانون رقم (٥٣) لعام ١٩٣٥ تتمتع بقدر كبير من المرونة نتيجة النص على مراجعتها الدورية كل عشر سنوات حتى تتماشى مع مستوى الأسعار. وحينما تمت مراجعة هذه القيمة للمرة الأولى عام ١٩٤٥، كان مستوى الأسعار مرتفعاً بفعل النتائج التي ترتبت على الحرب العالمية الثانية. فجاءت هذه القيمة شديدة الارتفاع إلى درجة أن الحكومة قررت الاكتفاء بربط الضريبة على أساس نصف هذه القيمة فقط، وهو ما تم العمل به عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠، ثم عدل عنه في عام ١٩٥١، حيث أعيد احتساب هذه الضريبة على كامل القيمة الايجارية وليس على نصفها. وقد ظلت القيمة الإيجارية الشديدة الارتفاع سارية بعد ثورة ١٩٥٢، الأمر الذي كان يعني ظلماً كبيراً للمستأجر، ولم يتوافق ذلك مع أهداف ومبادىء الثورة. ولذلك تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم (١٧٨) لعام ١٩٥٢ الذي حدد القيمة الايجارية للأراضي الزراعية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية، وهو ما يتفق مع نص القانون (١١٣) لعام ١٩٣٩ الخاص بتقدير ضريبة ١٩٤٩، والذي نص كما سلف على أن تكون الضريبة بنسبة ١٤ بالمئة من الإيجار السنوي للأراضي وهو ما يوازي سبع هذا الايجار[٣٣].

إذن فالمرسوم بقانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ لم يثبت القيمة الايجارية للأرض. ولم ينص القانون على إلغاء أو تجميد العمل بالمرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٣ أو بالقانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٣٩، وتعديلاته، أي أن القيمة الايجارية للأرض الزراعية لم تظل ثابتة على حالها بعد تطبيق المرسوم بقانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢. وعلى سبيل المثال ترتب على إعادة تقدير القيمة الايجارية للأرض الزراعية في عام ١٩٧٥ ارتفاع هذه القيمة المعروفة بالايجار الرسمي من نحو ٢٣,٣ جنيه إلى ٧٣,٧ جنيه بزيادة مقدارها ١٧٣,٤ بالمئة. وبالمثل ترتب على الإعادة الدورية لتقدير هذه القيمة الايجارية في السنة الزراعية ١٩٨٥/١٩٨٦ ارتفاع متوسطها إلى نحو ٢٥٠ جنيهاً تسري ابتداء من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وهي القيمة التي كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢، وتتجاوز عشرة أمثال القيمة التي كانت سارية في الخمسينيات والستينيات، والتي رفعها القانون الأخير إلى أكثر من ثلاثة أمثالها، وعلى نحو يتجاهل الإطار التشريعي المرن الذي تحدد لتقدير القيمة الايجارية للأرض

---

(٣٣) «حول تطبيق قانون العلاقات الإيجارية في الأراضي الزراعية،» **قضايا برلمانية**، السنة ١، العدد ٧ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧)، وأعمال ندوة «العلاقات الإيجارية في الأراضي الزراعية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٧.

الزراعية في عهد حكومات كبار ملاك هذه الأرض. وكانت لجنة الزراعة والري والأمن الغذائي في الحزب الوطني الديمقراطي قد اقترحت في عام ١٩٨٥ مشروع قانون لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية ينص على رفع القيمة الايجارية إلى ١٥ مثل الضريبة السارية في عام ١٩٨٣. ويتكون هذا الإطار من المرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٣، والقانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٣٩، والقانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٤٩، والقرارات المنفذة لها، وهو إطار قادر على أن يستوعب كافة التغيرات التي تطرأ على العوامل الداخلة في تقدير الإيجار الرسمي وتعكس آثارها. أما العيب الأساسي في هذا الإطار فكان طول الفترة التي تفصل بين بدء العمل بنتائج عملية إعادة تقدير للقيمة الايجارية وعملية إعادة تقدير أخرى لها، وهي عشر سنوات، وذلك بسبب التغيرات السريعة في العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار مثل: أسعار الحاصلات الزراعية وغيرها منذ منتصف السبعينيات، وهو ما يترتب عليه تحول القيمة الايجارية المقبولة والمرضية للمالك في بداية هذه السنوات العشر إلى قيمة ضئيلة[٣٤]. وللعلم.. فإنه كان يمكن علاج هذا العيب بإجراء عملية مراجعة مكتبية للايجار الرسمي في منتصف فترة السنوات العشر ومراعاة العوامل نفسها التي تراعى في عملية تقدير القيمة ميدانياً، وعلى أن تتخذ القيمة المقدرة في هذه العملية أساساً لربط ضريبة جديدة على الأرض.

والخلاصة... التي نود التركيز عليها في هذا السياق أن المادة (٣٣) من المرسوم بقانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ حددت القيمة الإيجارية السنوية للأرض الزراعية بما لا يزيد على سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية، وأن هذه المادة استهدفت ضمان التزام المالك المؤجر بالقيمة الإيجارية المقدرة وفقاً للمرسوم بقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٣٥ كممول للضريبة، وعندما يؤجر الأرض للغير. كما أنه ليس صحيحاً، كما أوضحنا مسبقاً أن القانون المشار إليه ثبت القيمة الإيجارية، وأن إعادة تقدير القيمة الايجارية استمرت وفقاً لما نص عليه القانون مرة كل عشر سنوات. ولكن مع تغير الظروف السياسية والاقتصادية في مصر، بدءاً من السبعينيات وصولاً للتسعينيات، فقد تغير الكثير من التشريعات وصولاً إلى القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢.

٤ ـ قانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ «الأسس والمبررات»

قبل الشروع في معالجة كافة الملابسات التي أحاطت بقانون الإيجارات الزراعية الجديد والمعروف بقانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ يحسن معرفة الإطار العام الذي يتم

(٣٤) ابراهيم، **العلاقة بين المالك والمستأجر: العدالة والتنمية في الريف**، ص ١٨ ـ ١٩.

في ظله تقدير الإيجار الاقتصادي المنصف للأراضي الزراعية، ولتنظيم العلاقة الايجارية بصفة عامة، حيث ان هناك مرتكزات أساسية يجب أخذها في الاعتبار، وهي:

أ ـ الوظيفة الاجتماعية للملكية.

ب ـ حق مالك الأرض الزراعية في الحصول على العائد المادي الذي يتناسب مع ما تساهم به الأرض في العملية الإنتاجية.

ج ـ عدم تحميل الأرض ما لا تطيق.

فعندما تضمن المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري مادة تنص على أن لمالك الشيء، ما دام ملتزماً حدود القانون، أن يستعمله، وأن ينتفع به، وأن يتصرف فيه دون أي تدخل من جانب الغير، فإنه اشترط لذلك كله أن يكون متفقاً مع ما لحق الملكية من وظيفة اجتماعية، ويترتب على ذلك حسبما ورد في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي للقانون المدني المصري أنه في حالة التعارض بين حق الملكية والمصلحة العامة، فإن الواجب تقديم اعتبار المصلحة العامة، حيث لا يجب أن تقف الملكية حجر عثرة أمام ما للملكية من وظيفة اجتماعية، كما يترتب عليه أيضاً، إذا ما تعارض حق الملكية مع مصلحة خاصة، هي أولى بالرعاية من حق المالك، تقديم هذه المصلحة الخاصة، مع تعويض المالك تعويضاً عادلاً. وكما «نرى فإن القيود التي تفرض على حق الملكية هي أبلغ تعبير عن حماية مبدأ التضامن الاجتماعي، ولكون الملكية لها وظيفة اجتماعية يجب أن تؤديها»[٣٥].

هذه الوظيفة الاجتماعية تقتضي الموازنة بين مصلحة المالك ومصلحة الغير، فإذا كانت الأخيرة أولى بالرعاية من الأولى، فإنه وجب تقديمها، وبذلك تؤدي الملكية وظيفتها الاجتماعية.

أما حق الملكية نفسه، فهو كما نعلم حق ذاتي واجتماعي، ولمالك الشيء وحده حق استعماله والتصرف فيه، ويعوض تعويضاً عادلاً في حالة تنازله للغير بهذا الشأن. ومعنى ذلك أن من حق المالك للأرض الزراعية عندما يؤجرها أن يحصل على الايجار العادل بما يتناسب مع عائد العملية الانتاجية، وبالتالي فقد يتغير حجم عائده مع تغير نسبة مساهمة الأرض في الإنتاجية.

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢؛ محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، وأعمال ندوة «العلاقات الإيجارية في الأراضي الزراعية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٧.

أما عدم تحميل الأرض فوق ما تطيق، فمعناه أن تحصل الأرض الزراعية مثلما في حالة باقي عوامل الإنتاج الأخرى على نصيبها من عائد العملية الإنتاجية الممارسة عليها بما يتناسب مع مساهمتها في تحقيقه، وهو ما يعني أيضاً إيجارها الاقتصادي.

ونأتي الآن إلى مضمون القانون (٩٦) لعام ١٩٩٢، فنجده قد قام على «أسس» معينة في مقدمتها:

أ ـ زيادة الحد الأقصى لقيمة الأجرة السنوية للأراضي الزراعية من سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية إلى اثنين وعشرين مثلاً لها، مع سريان هذه الزيادة اعتباراً من أول السنة الزراعية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون ولمدة خمس سنوات.

ب ـ استحداث حالة جديدة يجوز فيها للمحكمة المختصة إنهاء عقد الايجار وإخلاء المستأجر من الأرض الزراعية، وذلك عند رفض المستأجر دفع الايجار أو شراء الأرض بالثمن الذي أعلنه به المالك على يد محضر خلال ثلاثين يوماً من إعلانه.

ج ـ سريان الأحكام الواردة في القانون المدني على عقود إيجار الأراضي الزراعية التي تبرم اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون[٣٦].

وقامت «المبررات» لإصدار القانون على أساس:

ـ أن نزع ملكية كبار الملاك بعد عام ١٩٥٢ وتوزيعها على المصريين استهدف إعادة توزيع الثروة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن تعديل العلاقات الايجارية بالصورة التي تم بها أحدثت خللاً اجتماعياً وجب إصلاحه.

ـ أن تعديل العلاقة الايجارية في أعقاب الثورة لم يفرق بين من يملكون آلاف الأفدنة ومن يملكون كسور الفدان، وهم يشكلون الغالبية العظمى من الملاك. وقد استفاد كثير من المستأجرين من المزايا الاجتماعية التي ترتبت على الاصلاحات التي نفذتها الحكومة بعد عام ١٩٥٢ (تعليم وصحة... الخ)، ومع ارتفاع أسعار المحاصيل، وارتفاع القيمة الايجارية غير الرسمية اتجه هؤلاء لتأجير الأرض من الباطن بعشرة أضعاف ما يتم منحه لصاحب الأرض أو ورثته.

ـ انه في إطار سياسات التحرير الاقتصادي وتطبيق آليات السوق، وإطلاق المبادرة الفردية، وتأمين رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، وجب تصحيح الخلل في ما يخص العلاقة بين الملاك والمستأجرين[٣٧].

---

(٣٦) «حول تطبيق قانون العلاقات الإيجارية في الأراضي الزراعية».

(٣٧) محمد السيد سعيد: «مسئولية الحكومة عن الفلاح،» **الأهرام**، ١٩٩٧/٦/٢٧، و«الريفية: مفارقة العدالة في السياسة الريفية،» **الأهرام**، ١٩٩٧/٦/١١.

وارتكزت الآراء التي دافعت عن القانون (٩٦) لسنة ١٩٩٢ على ما حققه من «مزايا» أهمها[٣٨]:

ـ التدرج، حيث منح القانون مهلة مدتها خمس سنوات، وذلك من أجل العمل على «توفيق» الأوضاع بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية، وعالجت أحكام القانون مسألة توريث عقد الايجار ومشكلات سداد القيمة الايجارية للمالك.

ـ التوازن وتحقيق العدالة، من خلال إعادة حق التصرف في الأرض الزراعية المؤجرة إلى مالكها، مع زيادة الحد الأقصى لأجرة الأرض الزراعية إلى اثنين وعشرين مثلاً للضريبة العقارية السارية بعد أن أصبح الحد الأقصى السابق للأجرة لا يتناسب مع عائد الأرض الزراعية في ظل سياسات التحرر الاقتصادي.

أما الاقتراحات التي عرضت لاستيعاب الآثار الناجمة عن هذه الظروف، فتمحورت حول:

أ ـ إنشاء صندوق للأراضي مهمته توفير تمويل ميسر للمستأجرين الذين يريدون شراء الأراضي التي يستأجرونها. ويجيء هذا القرار من جانب الحكومة استجابة لما نادت به اتجاهات سياسية كثيرة بهذا الشأن.

ب ـ تمليك أراضٍ مستصلحة للمستأجرين الذين سيتركون الأرض التي يستأجرونها.

ج ـ تأجيل استكمال تطبيق القانون في ما يتعلق بالأراضي المملوكة للدولة، وأراضي الأوقاف مع عدم رفع القيمة الإيجارية لهذه الأراضي.

أما «الشروط» التي وضعها مجلس إدارة «بنك التنمية والائتمان» الزراعي، والخاصة بتمويل طويل الأجل حتى سبع سنوات لإقراض المستأجرين الراغبين في شراء الأراضي الزراعية التي كانوا يستأجرونها، فإنها تأتي كما يلي:

ـ تمنح القروض للمستأجرين بغرض شراء الأراضي الزراعية المملوكة والمسجلة، وذلك لضمان حفظ حق البنك في ملكية هذه الأراضي إلى حين سداد القرض وملحقاته، ومعنى ذلك أن ملكية الأرض لا تنتقل إلى المستأجر وإنما تنتقل إلى البنك.

ـ أن تتم معاينة الأراضي المزمع شراؤها بمعرفة اللجنة المختصة ببنك المحافظة لتقييمها، وبحيث يراعى عند التقدير أسعار المثل للأراضي الزراعية في المنطقة أو ثمن البيع في العقود المسجلة بالشهر العقاري. ويترك للجنة تقدير الأراضي بأية وسيلة

---

(٣٨) راغب السعيد، «فلسفة التشريع،» **الأهرام**، ١٩/٩/١٩٩٧.

تتأكد من سلامتها وتيسيراً وتبسيطاً للإجراءات التي تقوم بها في هذا الخصوص، أي أن هذا هو أساس تقدير قيمة الأرض.

ـ في حالة عدم صلاحية الأرض المطلوب تمويل البنك لشرائها تكون ضامنة للقرض، ويقوم المقترض بتقديم أية ضمانات أخرى مناسبة يقبلها البنك المانح.

ـ مراعاة التدرج في نسبة التمويل، وذلك طبقاً لطبيعة الأرض وتصنيفها، وعلى أن يكون الحد الأقصى للإقراض ٧٠ بالمئة من قيمة الأرض المزمع شراؤها.

ـ أن يتم إبرام عقد ثلاثي بين البنك والمشتري والمالك البائع على أن يحدد به ملكية الأرض باسم البنك إلى حين سداد القرض نظراً لأن هذه الأراضي ستكون ضامنة للقرض.

ـ قيام البنك بإبرام عقد مع المقترض لزراعة الأرض موسمياً وحتى سداد كامل القرض وأعبائه.

ـ يعامل القرض بالفائدة المصرفية السارية وقت التعاقد للقروض الطويلة الأجل، وهذه الفائدة تبلغ (وقت القانون) ١٣ بالمئة[٣٩].

٥ ـ القانون.. على أرض الواقع: عمليات التوفيق

بعد أن تناولنا القانون «نظرياً»، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: كيف طبق القانون، أو بعبارة أصح كيف طبق القانون على «أرض الواقع»، أي كيف تمت عملية التفاعل بين الأطراف الثلاثة: المالك، والمستأجر، والقانون؟

بعد نحو شهرين من بدء سريان القانون في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، كانت الأوضاع تجري على نحو مختلط بين العنف تارة، وتوفيق الأوضاع تارة أخرى، ويحسن الآن أن نبدأ بما سمي بتوفيق الأوضاع:

ـ ففي قرى الجيزة والمنوفية والشرقية تم اتفاق الملاك والمستأجرين على نحو ما بين ١٥٠٠ الى ١٨٠٠ جنيه للفدان. وفي قرية كفر حكيم شمال أمبابة اتفق الملاك والمستأجرون على الإيجارات الجديدة بصورة ودية، وهو ما تم في قرى الزيدية والمنصورية وأوسيم والبراجيل. وفي الجيزة أيضاً بلغت حالات التوفيق ٣٣ ألف حالة لمساحة ٣٢ ألف فدان، وأرجعت بعض الآراء ذلك الى أن غالبية الملاك لا يمتهنون

(٣٩) ابراهيم، **العلاقة بين المالك والمستأجر: العدالة والتنمية في الريف**، ص ٣٤ ـ ٣٥؛ السيد سعيد، «مسئولية الحكومة عن الفلاح،»؛ **الحياة** (لندن): ٤/٦/١٩٩٧؛ ٦/٦/١٩٩٧، و١٤/٧/١٩٩٧، و**الأهرام**، ٢٨/٦/١٩٩٢.

الزراعة وأن علاقات القرابة والجيرة ساهمت بدور كبير في تحقيق ذلك. كما قام ١٣٠٢ مستأجر بشراء ١٣١٠ فدادين من الملاك، ومعنى ذلك أن الجيزة تمكنت من توفيق أوضاع ٣٥ ألف حالة.

وفي قرية البرانية التابعة لمركز أشمون في محافظة المنوفية هدأت الأحوال بعد أحداث عنف استمرت ثلاثة أشهر في القرية الصغيرة وزمامها لا يتعدى ١٢٠٠ فدان. ولذلك فالملكيات مفتتة وتتراوح ما بين بضعة قراريط وفدانين، والإيجار في هذه المنطقة بالقيراط ولا يتعدى ٣٢ جنيهاً. واتفق على بقاء غالبية المستأجرين بعد رفع الإيجار الى ٥٥ جنيهاً للقيراط.

وفي قرية كمشيش مركز تلا تم توفيق أوضاع ١٢٠ حالة لمساحة ١٥٠ فداناً من جملة ١٨٥ فداناً مؤجرة بالإيجار النقدي، أي بنسبة ٨٦ بالمئة. أما في قرية دراجيل مركز الشهداء بلغت نسبة توفيق الأوضاع ٧٧ بالمئة، حيث تم توفيق ٧٨٠ حالة على مساحة ٧٥٠ فداناً. وبالنسبة للأراضي المزروعة بنظام المشاركة فتبلغ ٣٨ فداناً، انتهت لجان التوفيق من عشر حالات لمساحة ٢٢ فداناً[٤٠].

أما في المنوفية، فقد قام خلاف بين مستأجري أراضي الإصلاح الزراعي التي تم بيع بعضها للمستأجرين، ثم قام الملاك الأصليون برفع دعاوى أمام القضاء لاستردادها. وكانت المشكلة أن هؤلاء المستأجرين معهم أحكام ملكية، وبعضهم يدعون أن ما دفعوه من أموال خلال السنوات السابقة هو جزء من ثمن الأرض التي يستأجرونها. وفي المقابل تعتبر هيئة الإصلاح الزراعي أن ما دفعه المستأجرون هو مقابل الانتفاع بالأرض. . . والمشكلة منظورة أمام القضاء.

وعموماً، فإن نسبة توفيق الأوضاع في المنوفية اختلفت. ففي أشمون بلغت ٩٠ بالمئة، وفي الباجور وصلت إلى ٨٩ بالمئة، ومركز السادات والشهداء ٨٨ بالمئة، وقويسنا ٨٧ بالمئة، وفي تلاومنوف ٨٥ بالمئة، وفي بركة السبع ٨٤ بالمئة وشبين الكوم ٨٣ بالمئة.

وفي الشرقية تبلغ المساحة المنزرعة أكثر من ٥٦٠ ألف فدان يزرع الملاك لحسابهم الخاص مساحة تصل إلى ٧٨ بالمئة. وتبلغ مساحة المؤجر حوالى ٩٢ ألف فدان بنسبة ١٤ بالمئة وقد تم توفيق أوضاع ١٠ آلاف حالة في الزقازيق، و١٤ ألفاً في الحسينية،

---

(٤٠) الوفد: ٢٠/١٠/١٩٩٧؛ ٢١/١٠/١٩٩٧؛ ٢٥/١٠/١٩٩٧، و٢٧/١٠/١٩٩٧؛ المصور (١٠ ـ ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧)، والأخبار: ٥/١١/١٩٩٧؛ ١١/١١/١٩٩٧، و١٨/١١/١٩٩٧.

و١١ ألفاً في بلبيس و٩ آلاف في فاقوس، و٥ آلاف في ديرب نجم، و٩ آلاف في مينا القمح، و٣ آلاف في الابراهيمية. وتم تخصيص ٢٥ بالمئة من الأراضي في الصالحية بشمال المحافظة للمستأجرين الذين لم يوفقوا أوضاعهم[٤١].

أما في الصعيد، فقد طلبت بعض المحافظات مهلة أخيرة لتوفيق الأوضاع بين الملاك والمستأجرين، وأبدى البعض مخاوف من اندلاع خلافات ثأرية بين العائلات بسبب تطبيق القانون، وفي بعض المناطق لم يتم التوصل إلى توفيق الأوضاع. ففي قنا وصلت نسبة التوفيق إلى ٦٠ بالمئة، وفي سوهاج ٧٩ بالمئة، وفي أسيوط تضاربت الأقوال. ففي بعض المراكز وصلت إلى ٩٠ بالمئة، وانخفضت في مراكز أخرى إلى ١٠ بالمئة. وفي بعض المناطق انتظر نحو ٣٥ بالمئة من المستأجرين اللحظة الأخيرة لتنفيذ القانون وجني المحاصيل، وطلب البعض مهلة أخرى.

وفي سوهاج وصلت نسبة توفيق الأوضاع إلى ٧٥ بالمئة، ويبلغ زمام المحافظة ٢٩٥ ألف فدان. وهناك حيازات بالملك والإيجار مشاركة عددها ٥٢,٦٨٥ حائزة على مساحة ٨٤,٩٧٢ فداناً. وهناك حائزون للأراضي بنظام الإيجار النقدي، وهم أصحاب المشكلة، وعددهم حوالى ٣٤ ألف مستأجر على مساحة ٤١,٥ ألف فدان. وتلقت وزارة الزراعة طلبات من ٢٥ شخصاً للحصول على أراض بديلة. وأمكن تسوية ٤,٣٧٨ حالة تستأجر ٣,٩٣٠ فداناً. وهناك حالات تمت توفيقها رسمياً من خلال عقود إيجار جريدة الملاك والمستأجرين، وهناك حالات تمت من دون أوراق رسمية. ومجموع الحالات الرسمية والودية لتوفيق الأوضاع مع إضافة أراضي الأوقاف والحكومة والإصلاح الزراعي ٤٧,٤٦٤ مستأجراً بنسبة تصل إلى ٧٩,٢ بالمئة. وبالنسبة للمساحة تشكل ٤٠,٥٥٥ ألف فدان تساوي ٧٦ بالمئة من إجمالي المساحة الكلية في سوهاج[٤٢].

---

(٤١) أغلب هذه الإحصائيات من ملفات أعلنها المحافظون بأنفسهم. **الأهرام**: ١٩٩٧/١١/١٥؛ ١٩٩٧/١١/١٧؛ ١٩٩٧/١١/٢٠؛ ١٩٩٧/١١/٢٥، و١٩٩٧/١١/٢٦.

(٤٢) هذه كانت نماذج مما تم فيما يتعلق بتنفيذ القانون على أرض الواقع وفي ١٩٩٧/٩/٢٤ نشرت جريدة **الدستور** أن ما يزيد على خمسة عشر مستأجراً سحبوا طلبات الحصول على أراض بديلة كانوا قد تقدموا بها إلى وزارة الزراعة بعد عجزهم عن تسوية أوضاعهم مع الملاك، وذلك بعد أن تبين لهم أن الأراضي المزمع توزيعها عليهم صحراوية وغير مزروعة وليس بها أي بنية أساسية والمعروف أن هذه الأراضي لم تعد في حوزة وزارة الزراعة (أي أراضي النوبارية ومديرية التحرير والصالحية ووادي النطرون) لأنه قد تم بيعها لشركات استثمارية كبيرة ولم يعد للوزارة حق التصرف في هذه الأراضي. كانت الدولة قد أعلنت أنها ستمنح الأراضي للذين يعجزون عن تسوية أوضاعهم مع الملاك.

٦ ـ القانون ومؤشرات التحول

قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم العلاقات بين المالك والمستأجر في ميزان النقد: بعد أن تناولنا لمحة عن بدايات تطبيق قانون الإيجارات الزراعية الجديد على أرض الواقع، هل يمكن القول إن المسألة مرت بسلام؟ وان المياه سارت في مجاريها العادية من دون مضاعفات؟

في الحقيقة أننا لا يمكن أن نرد على ذلك بالإيجاب أو النفي إلا بعد معالجة عدة اعتبارات لا يسهل إغفالها في هذا المجال، وهي:

أ ـ ان السياق التشريعي الذي صدر في ظله القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ يسير في اتجاه واحد يخدم سياسات «الاصلاح الاقتصادي» التي تنتهجها الحكومة. فالأولوية تعطى دائماً للجانب الاقتصادي والسير نحو اقتصاد السوق والعمل وفق آلياته واستمرار عمليات الخصخصة. لذلك فالمشروعات القانونية، والقوانين ذات الطابع الاقتصادي تستأثر بمساحة كبيرة من نشاط مجلس الشعب، وعلى سبيل المثال فلقد بلغت مشروعات القوانين الاقتصادية في مجلس الشعب ٦٢,٨ بالمئة من اجمالي مشروعات القوانين التي أقرها المجلس، وغالبيتها تسير في اتجاه واحد هو خدمة آليات التحول «الاقتصادي» الجارية حالياً في مصر نحو اقتصاد السوق[٤٣].

وهذه العملية في واقع الأمر، جاءت استجابة لدعوات ملحة طالبت بمراجعة كل القوانين واللوائح والقرارات العامة المعمول بها في مصر، لتحديثها من ناحية، ولتتماشى مع الاقتصاد المصري في تطوراته الحالية من ناحية أخرى، ويتم ذلك منذ فترة طويلة تحت اسم «تطهير النظام القانوني» من القواعد التي تعوق الاستثمار والعمل على إقامة «بناء تشريعي جديد» يواكب التطور[٤٤]. وسارت هذه العملية سيراً حثيثاً،

---

(٤٣) سامح غالي، «مشروعات القوانين خلال دور الانعقاد الثاني (٩٦، ١٩٩٧): تحليل عام،» **قضايا برلمانية**، السنة ١، العدد ٧ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧)، ص ٢٨.

(٤٤) ابراهيم شحاتة، **وصيتي لبلادي: التحدي الأعظم ـ السكان ـ التعليم ـ انطلاق القطاع الخاص** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥)، ص ١٥٥ ـ ١٥٦، Ibrahim F. I. Shihata: *MIGA and Foreign Investment: Origins, Operations, Policies, and Basic Documents of the Multilateral Investment Guarantee Agency* (Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1988); *The World Bank in a Changing World,* 3 vols. (Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1991-2000), vol. 1: *Selected Essays*, compiled and edited by Franziska Tschofen and Antonio R. Parra, chap. 6, and vol. 2: *Selected Essays and Lectures,* compiled and edited by Margrete Stevens and Sabine Schlemmer-Schulte, chap. 14, and *Legal Treatment of Foreign Investment: «The World Bank Guidelines»* (Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1993).

حيث اتجهت الدولة إلى سن التشريعات لصالح نمو المشروع الخاص في التجارة والصناعة، وأيضاً في الجانب الزراعي، واستطاعت من خلالها تغيير فلسفة النظام الاقتصادي من جذوره.

وفي المجال الزراعي على وجه الخصوص نجد أن التشريعات سارت نحو هدف محدد هو «تصفية جوهر الإصلاح الزراعي» ومنجزاته وتقليص دور آليات رأسمالية الدولة في الزراعة لتحل محلها آليات السوق الرأسمالية، فكان في البداية إلغاء الحراسات كأول وأهم إجراء اتخذته السلطة، بعد انقلاب أيار/مايو ١٩٧١، لصالح كبار ملاك الأراضي والرأسمالية. وكان ذلك إيذاناً باستعادة مواقعهم الطبقية ورداً لـ «اعتبارهم» ليشكلوا قاعدة النظام الطبقية. وأدى هذا إلى إخراج عدد من صغار الحائزين من البنيان الحيازي وتزايد تركز ملكية الأراضي في أيدي كبار الملاك. كما أصدرت القوانين الزراعية التي مهدت الطريق أمام الرأسمالية الزراعية للنمو كمياً من خلال ما تحوزه من أراض زراعية، وكيفياً من حيث فتح آفاق لاستغلال أصولها الرأسمالية في مجالات عديدة. وصدرت التشريعات العديدة التي كانت في صالح ملاك الأراضي على طول الخط، وتم تقنين ذلك من خلال القانون رقم (٩٦٧) لعام ١٩٧٥ الذي سعى إلى حماية مالك الأرض الزراعية من تحمل آثار التضخم التي كثفتها التبعية الاقتصادية، فضلاً عن إعطائه فرصاً أفضل للمالك، فأدخل القانون تعديلاً يقضي بجواز الاتفاق بين المالك والمستأجر على تحويل الإيجار النقدي إلى إيجار بالمزارعة بعد أن كان القانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ لا يجيز ذلك ولو بموافقة المستأجر.

ثم صدرت القوانين العديدة التي هدفت إلى رفع القيمة الايجارية (القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٧٨) الذي ترتب عليه زيادة القيمة الإيجارية بنسبة تتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ بالمئة، الى أن جاء صدور القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ ليبطل أو يغير الأوضاع التي أقرتها قوانين الاصلاح الزراعي العديدة منذ عام ١٩٥٢، وبموجب هذا القانون الجديد تكون قد تمت تصفية ما تبقى من المكاسب التي حصل عليها صغار ومتوسطو الفلاحين من مستأجري الأراضي بناء على قوانين الإصلاح الزراعي[(٤٥)]. والسؤال

---

(٤٥) حول هذه الموضوعات، انظر: عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢**، المستقبلات العربية البديلة. البنى الاجتماعية السياسية والتنمية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٠ ـ ٢٥؛ أحمد زايد، **البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، و

Robert Springborg, «Approaches to Understanding Egypt,» in: Peter J. Chelkowski and Robert J. Pranger, eds., *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski* (Durham, NC: Duke University Press, 1988).

الآن: ماذا عن البعد الاجتماعي في عملية التغيير الجارية؟

وفي الحقيقة، فإن القدر المحدود من الاهتمام بهذا البعد الاجتماعي لا تتم مراعاته ـ في خضم التطورات الجارية ـ إلا بهدف منع نشوب «ثورة اجتماعية» من جراء الآثار الناجمة عن عمليات التغيير.

فقد سارت عملية التغيير في البداية بطريقة بطيئة «نسبياً»[٤٦]، ثم تم اتخاذ بعض الخطوات التي يمكن أن تخفف من «صدمة الفقر» على محدودي الدخل، ومنها: لوائح التقاعد المبكر، وبرامج تملك الأسهم الجديدة، وصندوق التنمية الاجتماعية لخلق وظائف جديدة وتشجيع الصناعات الصغيرة. والمعروف طبعاً أن الأسواق الحرة لا تأبه بالبعد الاجتماعي، وإذا نجح نظام السوق بتحقيق نمو اقتصادي، ولو كان كبيراً، فإن عوائد هذا النمو لا تتقاطر بالضرورة لعموم الناس، فالأسواق الحرة تحابي دائماً الأقوياء (مادياً) ولا تكترث بالفقراء. بعبارة أخرى قد يزيد الناتج الكلي، ولكن يسوء توزيع الدخل والثروة في المجتمع. ولذلك لا بد من أن تتولى الدولة مسؤولية توزيع عوائد النشاط الاقتصادي، بحيث تحمي المستضعفين من ناحية، وتضمن إمكان تنامي النشاط الاقتصادي ذاته من ناحية أخرى.

ب ـ بالنسبة للقانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢، فإنه يجب الاعتراف بأن القضية ليست قضية مستأجرين ومؤجرين لأن الأمر أبعد من ذلك. إنها قضية موارد محدودة في مواجهة زيادة في عدد السكان، ومن ثم ينشأ تنافس شديد على الكمية المحدودة من الموارد، مما يخلق في نهاية الأمر وضعاً احتكارياً للمالكين تجاه المستأجرين. وإذا تركت الأمور لعمل آليات السوق (العرض والطلب) فسوف تكون هناك عقود إذعان يملي فيها «الملاك» شروطهم على «المستأجرين» ويتحكمون في ما تتضمنه من قيم إيجارية. وهذا هو الوضع الذي كان سائداً قبل عام ١٩٥٢.

---

(٤٦) هناك دراسات كثيرة عن حالة الفقر في مصر منها دراسة البنك الدولي. وبغض النظر عن التفاوت في الأرقام والإحصاءات فالمؤكد أن حالة الفقر في مصر تتزايد والدليل على ذلك دراسة الجهاز المركزي للإحصاء والتي تصدر كل ١٠ سنوات عن حجم وأعداد الفقراء. وأكدت الدراسة الأخيرة زيادة عدد الفقراء عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨١/ ١٩٨٢ ـ ومع ازدياد صعوبة الأوضاع بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، ازداد الفقر، ويتمثل السبب في نسبة التضخم والذي يبلغ الآن ٨ بالمئة، فضلاً عن ارتفاع الأسعار الذي يساهم في إعادة توزيع الدخول لصالح الأغنياء، وبخاصة أسعار المواد الغذائية والدواء والنقل، وتزداد المعاناة إذا لم يتم خفض التضخم إلى ٢ بالمئة. انظر: محمود عبد الفضيل، «الفساد ومضاعفاته في المجتمع الاقتصادي المصري،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٧٤٣ (نيسان/ابريل ١٩٨٣)؛ نادر فرجاني، «الحكومة تحابي الأغنياء ولا تكترث بالفقراء،» **روز اليوسف** (١١ آب/أغسطس ١٩٩٧)، وفتحي عبد الفتاح، **القرية المصرية: دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٣).

ويصل عدد المستأجرين في بعض المصادر الى نحو مليون مستأجر يستأجرون نحو مليون فدان. وإذا أخذنا بأرقام التعداد الزراعي، فقد انخفضت نسبة عدد المستأجرين لحيازتهم «نقداً» بالكامل الى إجمالي عدد الحائزين من نحو ١٨ بالمئة في عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ الى نحو ١٣,٣ بالمئة في عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠، وانخفضت نسبة المساحات التي يستأجرونها من نحو ١١,٩ بالمئة إلى نحو ٨,٦ بالمئة من إجمالي مساحة الحيازات في العامين ذاتهما. ووفقاً لهذه البيانات، يمثل فقراء وصغار المستأجرين، أي الأقل من خمسة أفدنة نقداً لحيازتهم بالكامل نحو ٩٥,٦ بالمئة في عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ ونحو ٩٦,٦ بالمئة في عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠ من مجموع المستأجرين نقداً لحيازتهم بالكامل وانخفضت المساحات التي يستأجرونها في ما بين العامين المشار إليهما من نحو ٧٥,١ بالمئة إلى نحو ٦٩,٤ بالمئة من مجموع مساحات الحيازة. ونتبين أن القسم الأكبر من فقراء المستأجرين وصغارهم هم الذين يستأجرون من أقل من فدان إلى أقل من ثلاثة أفدنة، بمتوسط يتراوح بين نصف فدان، و٢,٢ فدان. ولسنا بحاجة للقول بأن هؤلاء المستأجرين هم الأولى بالرعاية، وربما لا تقل حاجة المستأجرين في الفئتين الأعلى (أقل من ٤ أفدنة وأقل من خمسة أفدنة) الى الرعاية كثيراً عنهم في الفئات الأولى (أقل من ثلاثة أفدنة). وهذا أمر مهم لا بد من أن يؤخذ في الاعتبار عند مناقشة الإجراءات التي ستصاحب القانون رقم (٩٦) لعام ١٩٩٢[٤٧].

ولا يخفى بالطبع أن القسم الأعظم من هؤلاء المستأجرين الفقراء يلجأون إلى استئجار الأرض الزراعية للحصول على فرص العمل المستقرة، ولمحاولة العمل لـ «حسابهم» بدلاً من العمل أجراء لدى الغير، لما في ذلك من آثار اجتماعية ونفسية نراها موجودة في القرية المصرية. وإذا ما عجز هؤلاء أو غالبيتهم عن الاحتفاظ بما يستأجرونه من أراض، فإنهم سينتقلون بالضرورة إلى صفوف «عمال الزراعة الأجراء»، كما أن مساحات واسعة من الأراضي التي كانت مستأجرة ستضاف إلى حيازة كبار متوسطي الحائزين لتتركز الملكية في أيدي عدد قليل من الملاك، مما يشجعهم على التوسع في استخدام الآلات محل العمل البشري، فيتحول المستأجرون السابقون وأفراد أسرهم إلى «عاطلين»، وتضيق بهم سبل العيش في قراهم، فيهجرونها الى المدينة بحثاً عن آفاق أخرى لـ «الرزق»، ثم يبدأ انضمامهم الى عشوائيات المدن بكل تداعياتها الاجتماعية وآثارها الضارة في المجتمع.

وبالنظر إلى هذه الجوانب المهمة، نتبين أن القانون رقم (٩٦) لم يأخذ في الاعتبار قيمة الأرض الحقيقية للفلاح المصري. إنها ليست فقط مصدراً للرزق،

---

(٤٧) ابراهيم، **العلاقة بين المالك والمستأجر: العدالة والتنمية في الريف،** ص ٢٣ - ٢٥.

فالعلاقة بين الفلاح والأرض علاقة ارتباط بحياة كاملة يترتب عليها مجموعة من القيم الاقتصادية التي تنتج ما يسمى بالقيم الاستعمالية (الأرض ـ المنزل ـ اقتناء الحيوانات)، إذن فهي حياة اجتماعية كاملة، ولا نغفل أن قيمة الناس في القرية ترتبط بقيمة ما يمتلكون من الأرض.

أيضاً هناك نقطة أخرى يجب الالتفات إليها، ففي السنوات العشر الأخيرة على وجه التحديد شهدت القرية المصرية تغيرات كثيرة محصلتها اتساع «فجوة الحرمان» بين القرية والمدينة، مع ملاحظة وجود الفجوة نفسها في المدينة مع نسبية الأمر بهذا الشأن. ووفقاً لبحث الدخل الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن ٥٢ بالمئة من إنفاق السكان في الريف يذهب إلى المأكل والمشرب، ويترتب على ذلك انحسار فرص إشباع الحاجات الأخرى، مما ينعكس على مستويات التعليم والصحة والتثقيف وغيرها من مفردات التنمية البشرية(٤٨).

وبناء على ذلك كله، فإن اتجاه القانون لإصلاح الخلل في العلاقة الإيجارية في الأرض الزراعية، كان لا بد من أن يتم في إطار «نظرة شاملة لكافة الجوانب»، وفي سياق عملية تصحيح تتناول الاقتصاد الكلي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات فاعلة في مجال استصلاح أراض صحراوية جديدة، والاهتمام بتنمية القرية، وتكثيف وتطوير الإنتاج الزراعي، والاستمرار في تحرير الأسعار، ومحاربة تجريف وتبوير الأراضي الزراعية، أي أنه من الأهمية بمكان اتخاذ الخطوات التي من شأنها تحقيق تنمية شاملة في القرية المصرية. ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال إقامة صناعات ريفية تستوعب الزيادة في السكان وتستوعب أبناء المستأجرين من المتعلمين وحملة المؤهلات المتوسطة أو العليا العاطلين والذين ما يزالون في القرية ولم ينتقلوا إلى المدينة، كما تستوعب أبناء صغار الملاك المؤجرين الذي يعانون المشكلة نفسها.

وترتيباً على ذلك، فإنه وإن كانت هناك ضرورة لاتخاذ الإجراءات لتحرير الاقتصاد المصري، وإتمام سياسات الإصلاح الاقتصادي وما يستوجبه ذلك من تغيير في القوانين والتشريعات، فإن هذه العملية يجب أن تتم في إطار مبادىء العدالة

---

(٤٨) عبد الباسط عبد المعطي وحسنين كشك، «أهم التغيرات الاجتماعية في القرية المصرية ذات الصلة بمسائل السكان،» ورقة قدمت إلى: **المسألة الفلاحية والزراعية في مصر: أبحاث ومناقشات الندوة التي عقدت بالقاهرة، ٢٨ ـ ٢٩ ابريل ١٩٩١** (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٠١ ـ ٢٢٩؛ حسين طه الفقير، «العمالة الزراعية ومشكلة التحديث والتشييخ في المقتصد الزراعي المصري،» **قضايا فكرية** (القاهرة)، الكتاب ٥ (أيار/مايو ١٩٨٧)، وكمال المنوفي وحمدي عبد الرحمن، «المشاركة السياسية للفلاحين: دراسة ميدانية في قريتين مصريتين،» في: مصطفى كامل السيد، محرر، **حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية** ([القاهرة]: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦).

والتوازن. فالتحرير الاقتصادي له تبعاته السياسية والاجتماعية، ولا بد من حماية أكثر السكان فقراً، كما لا بد من توفير العدالة في الفرص التي يتيحها التغيير، بحيث يعود المكسب على المجتمع ككل، وليس على فئة قليلة تستفيد من التحرير، كما استفادت من القيود السابقة عليه. ولا بد من أن يراعى التوازن بين احتياجات المدن واحتياجات الريف، وتشجيع التوسع الصناعي في الأخيرة بكل الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية واستيعاب العمالة الفائضة حتى لا تذهب الى المدن وتضيف إلى أعبائها الكثير، كما لا بد من مراعاة التوازن بين مصالح الفئات المختلفة في ما بينها وفي علاقاتها مع المصالح الوطنية العليا للمجتمع ككل.

٧ ـ المجتمع المدني وإدارة الأزمة

ذكرنا في ما سبق أنه مع تطبيق القانون في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، فقد قام عشرات من الملاك والمستأجرين بتوفيق الأوضاع والتوصل إلى حلول وفقاً للبدائل التي أتاحها القانون الجديد، ولا شك في أن عمليات التوفيق التي تمت استندت إلى مساهمات المجتمع الأهلي الريفي اعتماداً على الروابط الأسرية، والعلاقات الاجتماعية والمجالس العرفية، وهو ما عولت عليه جزئياً الأجهزة الرسمية كوزارة الزراعة وهيئاتها لضمان تطبيق القانون. وقيل في ذلك ان المجتمع الأهلي الريفي نجح بإدارة حوار عجز عنه أهل السياسة في القاهرة[٤٩].

إلا أن عمليات التوفيق التي تمت نتشكك في قدرتها على أنها بمثابة حلول نهائية وعملية للأزمة التي ثارت، كما أنها بالظروف التي صاحبتها، لم تؤد إلى خلق أوضاع مستقرة وعلاقات متوازنة بين الملاك والمستأجرين، ذلك أن عمليات التوفيق تمت في ظروف اتسمت بالإكراه والضغط، بل يمكن أن يقال «القهر». فالجو النفسي الذي ساد، كان ينبىء بكل وضَوح أن الدولة والحكومة تسيران في طريق الإصرار على تنفيذ القانون، وربما ارتبط ذلك، بموضوع هيبة الدولة نفسها. وفي ظل هذه الظروف، فإن المستأجر الذي لا مجال أمامه للعمل ولا مصدر لرزقه ورزق أسرته سوى زراعة الأرض التي يستأجرها، لا بد من أنه لم يجد أمامه إلا الإذعان والقبول بشروط المالك في إطار ما يسمى بـ «عملية التوفيق»، وبناء على ذلك فإن الأوضاع التي تترتب على هذه التسويات، وما يمكن أن يكون شابها من إجحاف، قد تؤدي مستقبلاً إلى التوتر وعدم الاستقرار بما في ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ضارة بالمجتمع.

---

(٤٩) وحيد عبد المجيد، «قانون الإيجارات الزراعية بين المجتمع الأهلي والجماعة السياسية،» **الأهرام**، ١٩٩٧/١٠/٢٧.

من ناحية أخرى، فإن عمليات تطبيق القانون ذاتها، عبر مراحلها المختلفة، شهدت العديد من الإجراءات الإدارية والأمنية التي أضرت كثيراً بالسلام الاجتماعي في الريف، فمثلاً، قامت بنوك التنمية والائتمان الزراعي، في وقت سابق على تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ بتوقيع الحجز على محصول السنة الزراعية ١٩٩٦/١٩٩٧ وفاء لديون سابقة على بعض المستأجرين الذين كانوا قد حصلوا على قروض بضمان المحصول تحسباً لاحتمال مغادرة هؤلاء للأراضي من دون سداد هذه الديون[٥٠].

إضافة إلى ذلك، قام بعض الملاك ببيع أراضيهم المؤجرة قبل شهور من حلول موعد تنفيذ المرحلة الأخيرة للقانون ومن دون التفاهم مع مستأجري هذه الأراضي، كما حاول بعض الملاك قطع المياه عن أراضيهم المؤجرة، مما أدى إلى العديد من الاستفزازات.

أما إذا انتقلنا الى ممارسات الأجهزة الرسمية الأمنية، فسوف نتبين بوضوح مدى الإصرار على تطبيق القانون بأي ثمن. ومن ذلك:

- منع عقد بعض المؤتمرات التي سعى معارضو القانون إلى تنظيمها، حتى وإن كانت هذه المؤتمرات لا تمثل أي خطر على الأمن.

- إلقاء القبض على عدد من المثقفين والسياسيين المعارضين للقانون بتهمة تحريض الفلاحين وحضهم على الثورة.

- توجيه اتهامات مماثلة للأحزاب المعارضة للقانون.

ويمكننا الآن رصد بعض من يوميات الأزمة، لنتبين الجو العام الذي صاحبها، والجهود التي بذلت من جانب المجتمع المدني:

- في ٤/٣٠ نظم حزب التجمع مؤتمراً شعبياً للدفاع عن حقوق الفلاحين ولإعلان المعارضة لقانون الإيجارات الزراعية.

في ٥/٢ طالب مركز المساعدة القانونية بمنظمة حقوق الإنسان بالإفراج الفوري عن أستاذ في قسم الهندسة النووية، والذي اتهم بحيازة منشورات تحث على معارضة القانون.

- في ٥/٧ نظم حزبا التجمع والناصري مؤتمراً شعبياً لمعارضة القانون.

- في ٦/٢٠ اعتقلت قوات الأمن ٣ أشخاص من حزب العمل بتهمة التحريض

---

(٥٠) وكان هذا الإجراء هو الذي فجر الاضطرابات في محافظة بني سويف في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. انظر: المصدر نفسه.

على معارضة قانون الإيجارات الزراعية.

- في ٦/٢١ طالبت أحزاب المعارضة بلقاء الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء لبحث أزمة قانون الايجارات الزراعية.

- في ٦/٢٦ طالبت المعارضة بتدخل الرئيس مبارك للبحث في الأزمة الناشبة بسبب القانون الجديد.

- في ٧/٩ طالبت المنظمات الحقوقية بلجنة قومية لاحتواء الأزمة.

- في ٧/١٣ رفع مركز حقوق الإنسان دعاوى قضائية بعدم دستورية قانون الإيجارات الزراعية الجديد.

- في ٨/١٨ واصل أمين حزب العمل اضراباً عن الطعام لمعارضة القانون.

- في ٨/٢٣ قررت نقابة الصحفيين تقديم مذكرة إلى النائب العام للمطالبة بإطلاق سراح القيادي حمدين صباحي الموقوف لاتهامه بتحريض الفلاحين ضد قانون الإيجارات الزراعية(٥١).

مما سبق كله يتضح لنا جانب مهم من جوانب الخلل والضعف في المجتمع المدني في مصر، والذي بدا واضحاً إبان أزمة القانون رقم (٩٦) لعام ١٩٩٢ والخاص بالعلاقات الإيجارية في الأراضي الزراعية.

ولقد كان من أبرز مظاهر الضعف في فاعلية المجتمع المدني خلال الأزمة هو العجز عن إدارة حوار بناء يتناول القانون من كل زواياه وآثاره في المجتمع.

لقد صدر القانون في عام ١٩٩٢ بعد دراسته ومناقشته في مجلس الشعب، وأعطى القانون مهلة خمس سنوات كفترة انتقالية يقوم المستأجرون خلالها بتوفيق أوضاعهم تمهيداً لما أطلق عليه «تحرير العلاقات الإيجارية» عام ١٩٩٧، وربما كان من الأفضل خلال هذه الفترة الطويلة أن يجري حوار مجتمع موسع بشأن كافة الجوانب المتعلقة بالقانون، حتى إذا ما تبين خلال هذا الحوار أن هناك آثاراً سلبية، فإنه كان يمكن مراجعة القانون أو إعداد العدة لمعالجة واستيعاب هذه السلبيات. وإنما الذي حدث هو أن جميع الأطراف انتظرت حتى آخر وقت لتفجير الموقف.

---

(٥١) هذه اليوميات تجميعاً من: **الوفد** المصرية، **الحياة** اللندنية، والجرائد القومية: **الأخبار**، **الأهرام**، **الجمهورية**، وفي ١٩٩٧/٩/٢٤ سجلت جريدة **الأهالي** (حزب التجمع) ١٥ قتيلاً و١٨٣ محبوساً حتى تاريخه في أحداث الاحتجاج ضد طرد الفلاحين من الأراضي الزراعية.

فالدولة من ناحيتها، تصورت أن الفترة الانتقالية وما تتيحه من فرصة لتوفيق أوضاع الملاك والمستأجرين أمر من اختصاص الملاك والمستأجرين وحدهم، وأن عليهم أن يغتنموا الفرصة للتصرف، وتناست الدولة أنه كان عليها هي أيضاً أن تغتنم الفرصة لتعد العدة. وعندما تقوم الدولة بذلك فإنها لا تفعل شيئاً أكثر من تكرار الخطأ السابق، فعندما أنصفت الدولة المستأجر تم ذلك على حساب المالك، ولم تقم الدولة بدور في ذلك. وعندما أرادت لاعتبارات معينة تصحيح هذا الوضع أنصفت المالك على حساب المستأجر من دون أن تتحمل شيئاً، وهي في الحالتين تركت الجانبين في المواجهة.

وإبان فترة السنوات الخمس الانتقالية كان يمكن:

- أن تجري دراسات جادة للحلول المطروحة، وأن تسفر هذه الدراسات عن اتخاذ إجراءات تنفيذية لها.

- التوسع بصورة أساسية في مجال استصلاح الأراضي وتشجيع الخطوات التي من شأنها إعادة نشر وتوطين السكان على رقعة أوسع، وتوفير البنية الأساسية والمرافق والخدمات اللازمة لممارسة الإنتاج وبدء حياة جديدة في هذه الأراضي.

- طرح برنامج شعبي حول مختلف الحلول المطروحة، وإمكانيات تنفيذها، وأن تجري مناقشة ذلك في وسائل الإعلام، مما كان يمكن أن يسهم في إقناع المستأجرين بتطبيق القانون طالما أن هناك بدائل متاحة تحظى بقبولهم.

أما إذا انتقلنا الى تقييم دور الأحزاب السياسية في الأزمة، فسنجد أنها افتقدت إلى الفاعلية الحقيقية على أرض الواقع بسبب عدم تمكنها من إجراء أي حوار منظم وإيجابي وإخفاقها في توحيد مواقفها وتنسيق حركتها. فالأحزاب التي عارضت القانون، وهي التجمع والناصري والعمل لم تتوصل إلى موقف موحد في هذا الشأن، فحزب التجمع طالب بوقف تنفيذ المادة (٣٣) مكرر، والتي تجيز للمالك استرداد أرضه من المستأجر إذا لم يتفقا على استمرار أو تجديد العلاقة الايجارية لمدة خمس سنوات أخرى، أي حتى عام ٢٠٠٢. أما حزب العمل فقد وافق على ذلك، ودعا إلى تعميم نظام المشاركة في الربح (المزارعة) بدل نظام الإيجار النقدي[٥٢].

أما الحزب الناصري، فقد كان الأكثر معارضة للقانون لأنه اعتبره رجوعاً عن كل المكاسب التي حققتها ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، ومن ثم فقد نادى بإلغاء القانون بالكامل ولم تستطع الأحزاب الثلاثة التوصل إلى موقف موحد، وأن تنسق

---

(٥٢) عبد المجيد، المصدر نفسه.

حركتها واتصالها مع الحكومة بهذا الشأن. ويبدو أن عدم توافر المعلومات الكافية عن التقدم الذي حدث على صعيد توفيق الأوضاع بين كثير من الملاك والمستأجرين، أدى إلى مبالغة معارضي القانون في تقدير الموقف اعتماداً على اضطرابات وصدامات وقعت في بعض المناطق اعتباراً من نهاية العام الماضي، فقد أعطوها حجماً أكبر من حجمها الحقيقي وتصوروها مقدمة لأحداث أخرى أوسع نطاقاً(٥٣).

أما الأحزاب التي أيدت القانون، فهي الوفد والأحرار، ولكنها هي الأخرى فشلت في إجراء الحوار البناء في ما بينها لدعم موقفها، أو للتفاعل الإيجابي مع القاعدة الشعبية لتبادل الرأي معها، واتخاذ مواقف فعلية مؤثرة. فضلاً عن ذلك، فلقد تبادل المؤيدون والمعارضون الاتهامات وكأنهم وجدوها فرصة لتصفية حساباتهم. وقد اتسعت دائرة الخلافات بين الجانبين واتخذت بعداً جديداً، خصوصاً بعد أن دخلت هيئات وقوى دينية إسلامية على خط تأييد الحكومة في قرارها بمساندة الملاك استناداً إلى نصوص دينية خلصت منها إلى «رفض الشريعة الإسلامية فرض قيود على الملكية الخاصة»، مما اعتبرته المعارضة العلمانية «إقحاماً للدين في مواضيع متنازع عليها في الشريعة الإسلامية نفسها».

ثم جاء التطور الجديد بعد إصدار «جبهة علماء الأزهر» بياناً دعت فيه مستأجري الأرض الزراعية الى عدم المماطلة أو التلاعب، ووجوب تسليم الأراضي الزراعية الى الملاك، بدعوى أنه لا يحق لمستأجر الإقامة بغير موافقة صاحب المال في أرضه، وأن الرسول ﷺ حرم استحلال مال المسلم بغير رضاه، وذلك في إشارة الى تعارض القوانين السابقة في هذا الشأن مع الشريعة الإسلامية. وقد أثار هذا الموقف من جانب «جبهة علماء الأزهر» اعتراضات أطراف عديدة، حتى ان «مركز الأرض لحقوق الإنسان» وصف موقف الجبهة بأنه منحاز إلى الملاك ضد المستأجرين، وأنه يحاول إثارة الصراع بينهم، ولفت في بيان أصدره إلى أنه بعيداً عن الخلافات الموضوعية الكثيرة في موقف الفقهاء من تلك المسألة، إلا أن أصحاب وجهات النظر المختلفة لم تستعد فئة على أخرى بالباطل، واعتبر أن الاستناد إلى الدين في مواضيع خلافية يمثل إرهاباً فكرياً تمارسه الجبهة ضد أحقية كل شخص في طرح وجهة نظره والدفاع عنها في هذه القضية الخطيرة والحساسة(٥٤).

المهم أن دخول اتجاهات إسلامية في الخلافات بين الحكومة ومعارضي القانون

---

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) **الوسط** (٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧).

لمصلحة الأولى، أدى إلى اختلال في الموازين بسبب الاستناد إلى آيات قرآنية وأحاديث نبوية وتفسيرات فقهية لمصلحة القانون الذي وصف بأنه يتطابق مع الشريعة ويصحح أوضاعاً خاطئة نشأت عن قانون الإصلاح الزراعي. إضافة إلى ذلك، فلقد انضم الإخوان المسلمون إلى جبهة علماء الأزهر وأيدوا القانون استناداً إلى فتوى أطلقها شيخ الأزهر السابق بأن القوانين السابقة لم تحقق العدل. إزاء ذلك كله اعتبرت المعارضة العلمانية أن الاتجاهات الإسلامية تجري عملية تطويع للشريعة تحقيقاً لمصالح خاصة، ولا تعبر عن الإسلام الحقيقي، حيث ان جوهر الدين الحقيقي ينحاز إلى المستضعفين. ولفت هذا الاتجاه إلى التفسيرات السابقة التي أطلقتها الأصوات الإسلامية في فترات تاريخية لدعم السلام من أجل تسويغ اتفاقات كامب ديفيد وجعلها مواكبة لأحكام الشريعة.

ولا نغفل هنا أن الخلافات امتدت داخل صفوف الجماعة الإسلامية نفسها، حيث أعلن الإخواني البارز أحمد سيف الإسلام حسن البنا الأمين العام السابق لنقابة المحامين، رفضه القانون في مؤتمر شعبي كان قد عقده حزب العمل المتحالف مع الجماعة. واستند البنا في ذلك إلى قوله بأن «القانون» لا يحقق العدل بين المسلمين، وهو ينصر فئة ضد أخرى، مما اعتبر خلافاً واضحاً بين صفوف الإخوان. أما الاتجاه المعارض لذلك، فقد رأى أن «الأرض الزراعية لا تورث» ولا يتعلق بها حق من حقوق الملكية الخاصة، بمعنى أن الملكية الخاصة للأرض الزراعية ليست مشروعة، وذلك استناداً إلى موقف عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من تقسيم أرض مصر عقب الفتح الاسلامي لها، ورفضه ذلك وجعله لها أرض وقف يصرف خراجها في مصالح المسلمين. وأضاف أن الملكية الخاصة للأرض ظهرت في مصر متواكبة مع مرحلة الاستعمار وقيامه بإدخال نظام الإقطاع من أجل خلق جماعات مصالح مرتبطة به.

والمحصلة النهائية لهذه المساحة الشاسعة من الخلافات بين تكوينات المجتمع المدني المصري أنها لم تقم بدور إيجابي فعال إبان أزمة قانون الإيجارات الزراعية، وغلبت عليها سمة التشتت والتمزق وعدم وجود أي جو للحوار في ما بينها.

لقد تضافرت ظروف عديدة لتمنع المجتمع المدني من القيام بدور مؤثر خلال الأزمة، وهو ما كان يجب أن يتحقق من خلال «المشاركة» بمعناها الواسع في المراحل كافة، إذ كان من شأن هذه «المشاركة» أن تضبط وتصحح وتراقب تصرفات السلطة إعمالاً للوظيفة العامة للمجتمع المدني، وهي وظيفة تسييرية شاملة للمجتمع برمته بما فيه الدولة نفسها.

خامساً: التشكيلات الاجتماعية والطبقية في بعض البلدان العربية

١ ـ التكوينات الاجتماعية والطبقية في ليبيا

لا يتم التمييز بين الأفراد في المجتمع الليبي على أساس اختلافهم في الدخل أو المهنة أو المركز الاجتماعي. على العكس من ذلك، فإن التصنيف الاجتماعي في ليبيا يستند إلى معايير العائلة والقبيلة والإقليم. وعلى الرغم من أن بعض العائلات قد احتكرت الثروة والمركز والتعليم والقوة السياسية، فإن هذه المزايا لم تضعها في صراع وتناقض مع الأفراد الأقل حظاً في مجتمعهم المحلي، ولكن بدلاً من ذلك، جعلتها تهتم بطريقة أبوية برفاهية الآخرين.

فالبنية الاجتماعية والسياسية في ليبيا تتطابق إلى حد كبير مع النظام الأبوي الجديد (Neopatriarchal)، حيث تمثل العائلة والعشيرة والدين والجماعة العرقية، وليس الأمة أو المجتمع المدني، أساس العلاقات الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية التي تستند إليها.

إن الانتماءات الأسرية والقبلية والإقليمية أكثر أهمية من البنية الطبقية في التأثير في التفاعل الاجتماعي والسياسي في المجتمع الليبي، ومع ذلك، فإنه من الضروري تحليل التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية وتحديد بنيتها، إلا أن القيام بذلك ليس بالأمر الهين أو السهل، وذلك لندرة، أو على الأصح غياب، أية معلومات أو بيانات حول البنية الطبقية في ليبيا. فلا توجد إحصاءات حول توزيع الدخل بين السكان يمكن استخدامها كمؤشر في تحديد الانتماء الطبقي. وعليه يصبح من الضروري استخدام مؤشرات غير مباشرة وبديلة لتحديد البنية الطبقية في ليبيا[٥٥].

ومن أجل فهم وتحديد التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، فسيتم تحليل الإحصاءات السكانية واتجاهات النمو السكاني وتطور الموارد البشرية، وبخاصة في ما يتعلق بتطور نمو القوى العاملة، وذلك لتحديد أثرها في البنية الطبقية في المجتمع.

يبلغ سكان ليبيا (بحسب تقدير ١٩٩٠) حوالى ٤,٣٧٠,٠٠٠ نسمة، وتبلغ المساحة الإجمالية للبلاد حوالى ١,٧٦٠,٠٠٠ كم^{2} معظمها صحراء. ومما يزيد من صعوبة وضع تقديرات دقيقة لمعدلات النمو السكاني في ليبيا، تذبذب حجم القوى العاملة غير الوطنية بسبب الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية. ويقدر المصرف

(٥٥) المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، ص ٩ ـ ٩١.

المركزي الليبي معدل النمو بين السكان الوطنيين بـ ٣,٩ بالمئة سنوياً في الوقت الذي يقدر فيه المصرف الدولي المعدل العام للنمو بحوالى ٣,٦ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٠، وهو يعتبر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. من ناحية أخرى، فإن الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً يمثلون حوالى ٥٠ بالمئة من مجموع السكان. وطبقاً لتقديرات ١٩٩٠، فإن حوالى ٨٠ بالمئة من السكان يتركزون في المناطق الشمالية في إقليمي طرابلس وبرقة، حيث تبلغ الكثافة السكانية أكثر من خمسين فرداً في الكيلومتر المربع الواحد، بينما تنخفض الكثافة السكانية إلى أقل من فرد واحد في الكيلومتر المربع الواحد في بقية المناطق. وطبقاً لتقديرات صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف)، فإن ٧٠ بالمئة من السكان في عام ١٩٩٠ يقطنون في المناطق الحضرية، ويتركز معظمهم في المدن الرئيسية التالية: طرابلس، بنغازي، مصراتة، سبها، الزاوية، الخمس. ويقدر معدل نمو السكان في المراكز الحضرية بحوالى ٦,٣ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٩، أما معدل الأمية الذي كان بحسب تقديرات عام ١٩٧٥ حوالى ٦٠ بالمئة بصفة عامة ويصل إلى ٩٠ بالمئة بين الإناث، فقد تم تخفيضه بدرجة كبيرة، حيث تقدر نسبة الأمية بين الذكور بحوالى ٥ بالمئة فقط، وبين الإناث بحوالى ١٠ بالمئة، وذلك عام ١٩٨٨.

إن التغيرات الراديكالية والجذرية التي شهدها الاقتصاد الليبي، والمتمثلة في إلغاء معظم أشكال الملكية والأنشطة الخاصة، أدت طيلة الثمانينيات إلى أن أصبحت الدولة والقطاع العام تقوم بتوظيف أكثر من ٧٥ بالمئة من قوة العمل الليبية. وعلى هذا الأساس، من خلال معرفة سلم المرتبات والأجور في الإدارات الحكومية والقطاع العام، ومن خلال معرفة توزيع القوة العاملة بين مختلف المهن، قد يصبح من الممكن استخدام هذه البيانات كمؤشرات غير مباشرة عن البنية الطبقية في ليبيا. وفي هذا السياق، نذكر أولاً أن قطاع النفط، يليه قطاع الخدمات، يستأثران بمعظم قوة العمل. ولقد أدت التغيرات البنيوية التي تعرض لها الاقتصاد الليبي، والتي بدأت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، إلى تقليص دور القطاع الخاص بصورة كبيرة في مجال توظيف وتشغيل قوة العمل. ومن أهم هذه التغيرات صدور القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ الذي نظم ملكية العقارات، بحيث أصبح لا يجوز لكل أسرة ملكية أكثر من بيت واحد فقط للسكن، وكذلك ألغى هذا القانون تأجير العقارات. وأصبحت كل العقارات ما عدا البيوت السكنية الخاصة ملكاً للدولة. وفي عام ١٩٨٠ تم إلغاء التجارة الخاصة، وسيطرت الدولة على التجارة الداخلية والخارجية. ولم يسمح القانون بالملكية الخاصة إلا في مجال الزراعة. وكنتيجة لهذا كله، أصبحت الدولة هي المصدر الرئيسي للتوظيف في الاقتصاد الليبي، حيث استوعبت أكثر من ٧٥ بالمئة من قوة العمل.

وفي عام ١٩٨١ صدر القانون رقم (١٥) الذي وضع سلماً جديداً للمرتبات والأجور، بحيث يبدأ المرتب الأساسي في أدنى السلم (الدرجة الأولى) بحوالى ٨٥ ديناراً ليبياً، ويصل إلى ٥٩٠ ديناراً ليبياً في أعلى السلم (الدرجة السادسة عشرة)، مع ملاحظة أن ذلك لا يشمل علاوة السكن وبقية العلاوات والمزايا. ولكن من الناحية التطبيقية، فإن أعلى درجة في مجال الخدمة المدنية هي الدرجة الرابعة عشرة (وهي الشرائح العليا من القضاة والمستشارين). وعند إضافة العلاوات المقررة، فإن المرتب الفعلي يتراوح بين ١٢٠ ديناراً ليبياً في الشهر (الدرجة الأولى) و٧٠٠ دينار ليبي (الدرجة الرابعة عشرة). وكما سبقت الإشارة، فإنه لا توجد أية معلومات أو بيانات حول توزيع الدخل في ليبيا، ولكن إحدى الدراسات حاولت أن تربط بين مستويات الدخل وأنماط الاستهلاك بين الليبيين، وذلك عن طريق إجراء دراسة على عينة مكونة من ١٢٥٤ فرداً من العاملين في الحكومة وشركات القطاع العام في أجزاء مختلفة من ليبيا. ومن خلال استخدام أربع فئات أو شرائح للدخل قامت الدراسة بتحديد توزيع أفراد العينة على فئات وشرائح الدخل المختلفة.

فئات الدخل	النسبة المئوية من قوة العمل
أقل من ١٢٠	١٠,١
١٢١ ـ ٢٠٠	٤٧,٧
٢٠١ ـ ٣٠٠	٣٤,١
أكثر من ٣٠٠	٨,١

المصدر: محمد أبو سنينة [وآخرون]، **أنماط الاستهلاك في ليبيا** (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ١٩٨٧)، ص ٣٧٩.

أ ـ الطبقة المتوسطة والطبقة المتوسطة العليا

من خلال استخدام التعريف الإجرائي الذي يحدد هذه الطبقة في إطار درجة تعليمها العالي الحديث ووضعها المهني في القطاع الحكومي أو العام أو الخاص واعتمادها على المرتب بصورة أساسية كمصدر لدخلها، ومن خلال الإشارة إلى أن هذه الطبقة تمثل حوالى ٣١,٣ بالمئة، يحتل حوالى ٥,١ بالمئة منها أعلى مستويات هذه الطبقة (الطبقة المتوسطة العليا)، وتحتل حوالى ٧,٧ بالمئة منها أدنى مستوياتها (الطبقة المتوسطة الدنيا). هذه الطبقة تمثل حوالى ٤٢,٢ بالمئة من العينة (الأفراد الذين يزيد دخلهم الشهري على ٢٠٠ دينار ليبي)، ويمكن تفسير الفرق بين النسبتين بأن معظم أفراد العينة التي استخدمت في دراسة أنماط الاستهلاك في ليبيا كانت من المناطق الحضرية، إذ كان حوالى ٥٥ بالمئة من العينة من بلدتي طرابلس وبنغازي، حيث إن معظم أفراد الطبقة المتوسطة يقطنون في المراكز الحضرية الكبيرة، فإن العينة كانت

متميزة لصالح هذه الطبقة. ومن ثم، فإنه من خلال هذه المعلومات يمكن الاستنتاج بأن حجم الطبقة المتوسطة في ليبيا تتراوح بين ٣١,٣ بالمئة و٤٢,٢ بالمئة.

ب ـ الطبقة العاملة

يمكن تعريف هذه الطبقة إجرائياً من خلال وضعها القائم على الأجر في المؤسسات الخدمية والإنتاجية الحديثة. وفي ما يتعلق بليبيا، فإن هذه الطبقة تشمل العمالة الماهرة وشبه الماهرة التي تضم حوالى ٤٣,٤ بالمئة من قوة العمل، ولكن بالاستناد إلى مستوى الدخل فإننا نتبين أن الطبقة العاملة تمثل ٤٧,٧ بالمئة (الأفراد الذين تتراوح دخولهم الشهرية ما بين ١٢١ و٢٠٠ دينار ليبي). ونظراً لأن معظم أفراد هذه الطبقة العاملة يعيشون في المراكز الحضرية، فإن الاختلاف بين التقديرين يمكن تفسيره بالطريقة نفسها التي تم بها تفسير اختلاف تقديرات حجم الطبقة المتوسطة. وعلى هذا الأساس، فإن حجم الطبقة العاملة في ليبيا يتراوح ما بين ٤٣,٤ بالمئة و٤٧,٧ بالمئة[(٥٦)].

ج ـ الطبقة الدنيا

إجرائياً، تشمل هذه الطبقة جماهير الفلاحين غير المنظمين وعمال الزراعة وأفراد البروليتاريا الرثة في المناطق الحضرية. ومن خلال استعمال هذا التعريف، فإن هذه الطبقة في ليبيا تشمل العمالة غير الماهرة التي تمثل حوالى ٢٥,٣ بالمئة من قوة العمل الليبية. ولكن من خلال استعمال فئات الدخل، فإن هذه الطبقة تشكل حوالى ١٠,١ بالمئة من العينة (الأفراد الذين يقل دخلهم الشهري عن ١٢٠ ديناراً ليبياً).

إن نسبة هذه الطبقة (على أساس مستوى الدخل) في المناطق الريفية أكبر بكثير من نسبتها في المراكز الحضرية. ففي المرج في برقة وزلتين في طرابلس، وهما من البلديات الزراعية، يوجد بها ٤٥,٢ بالمئة و٤١,٧ بالمئة من الأفراد الذين يقل دخلهم عن ١٢٠ ديناراً ليبياً، بينما تبلغ نسبة هذه الفئة ٦,٢١ بالمئة و٩٩ بالمئة فقط في كل من طرابلس وبنغازي.

ويعزز من صدقية هذا التفسير البيانات المتعلقة بتوزيع قوة العمل بحسب نوع

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٣؛ Natasha Beschorner and Andrew Smith, *Libya in the 1990's: Can Its Resources Be Salvaged?*, Special Report; no. 2134. EIU Economic Prospects Series (London; New York: Economist Intelligence Unit, 1991), and E. G. H. Joffé and K. S. McLachlan, eds., *Social & Economic Development of Libya* (Wisbech, Cambridgeshire, England: Middle East and North African Studies Press, 1992).

النشاط الاقتصادي التي تصل فيها نسبة القوة العاملة في القطاع الزراعي إلى حوالى ٢٠ بالمئة من إجمالي قوة العمل. وبذلك يمكن تقدير حجم هذه الطبقة بأنه أعلى من ١٠,١ بالمئة، وربما أقل من ٢٥,٣ بالمئة من القوة العاملة[٥٧].

د ـ عودة الملكية الخاصة في ليبيا

في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، اتخذت إجراءات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، وفتح الباب أمام عودة الملكية الخاصة وإتاحة الفرصة للمؤسسات والمشروعات الخاصة. ولكن هذا التحول تم بطريقة غير متناسقة ومن دون سياسات ولوائح واضحة ومحددة، مما سمح لبعض الأفراد بتكوين ثروات طائلة، بحيث أصبحوا نواة لتكوين طبقة عليا في المجتمع الليبي، مما أثر في التركيبة الطبقية في البلاد.

ويشير محمد المغيربي إلى أن البنية الطبقية لم تكن من العوامل التي تؤدي دوراً سياسياً، فالوعي الطبقي منخفض جداً، ولا تزال العائلة والقبيلة تلعب الدور الرئيسي في تشكيل اتجاهات وسلوكيات الأفراد في ليبيا. وعلى الرغم من نمو المراكز الحضرية وانتشار الظاهرة الحضرية، ومحاولة النظام الحاكم إبراز التناقض بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، وتصوير الصراع وكأنه صراع بين طبقة مستغلة وطبقة مستغلة، فإن هذا النوع من الانتماء الطبقي ضعيف جداً في ليبيا. وعلى العكس، فإن الانتماء القبلي يعتبر أهم العوامل المحددة لاختيار أعضاء اللجان الشعبية في مستوياتها المختلفة.

٢ ـ التكوينات الاجتماعية والطبقية في العراق

بقيت التكوينات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ـ في فترة نموها المتصاعد منذ الستينيات ـ معتمدة اعتماداً كبيراً على الدولة. وبكلمات بطاطو[٥٨]، فلم يكن من الممكن لأي رجل أعمال، كبيراً كان أو متوسطاً، أن يزدهر إلا اعتماداً إما على الدولة أو على الرأسمال الأجنبي. وبقيت هذه الحقيقة قائمة حتى مع بدء رحلة الليبرالية الاقتصادية، بما انطوت عليه من خصخصة (Privatization) وفك القيود الحكومية (Deregulation) منذ منتصف الثمانينيات وحتى اليوم[٥٩]. وبقي القطاع الحكومي

---

(٥٧) المغيربي، المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٥٨) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers,* Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

(٥٩) فالح عبد الجبار، **الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**، تقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، [١٩٩٥])، ص ١١٠.

الأبرز من ناحية مؤشرات تكوين رأس المال الثابت، وحجم العمال، وحجم الإنتاج، والاستثمارات ودرجة تمركزها.

لقد نمت الطبقة العليا في الحواضر في ميادين التجارة والصناعة والخدمات نمواً نسبياً ومطلقاً، إلا أنها بقيت ضعيفة وتابعة. وقد لوحظ نمو قطاع المقاولات المتميز باعتماده على الدولة، كما لوحظت عناصر استمرار في تطور هذه الطبقة وعناصر انقطاع. «لا يمكن دراسة هذه التكوينات كمقولات اجتماعية خالصة (طبقة عليا ـ طبقة وسطى ـ طبقة عاملة ـ فئات رثة) من دون النظر إلى السمات النوعية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، أي التوزيع القطاعي ومصادر النشوء وأشكال الانتماء الاجتماعي الحديث الأخرى (الاثني: عربي، كردي، تركماني)، أو أشكال الانتماء الاجتماعي ما قبل الحديث، ومنها الديني (مسلم، مسيحي، يهودي)، أو المذهبي (شيعي، سني)، أو القبلي. . .»[٦٠].

إن المجتمع العراقي المعاصر مر بحربين طاحنتين: أدت الحرب **الأولى** إلى نمو مفرط في عسكرة المجتمع اقتصادياً وثقافياً، وأدت الحرب **الثانية** إلى إرجاع العراق القهقرى إلى ما قبل الصناعة (بحسب تعبير مبعوث الأمم المتحدة). وتبعاً لذلك فمن الصعب تقدير حجم أزمة المجتمع العراقي الراهنة، بيد أن المشاهدات الأولية توحي بأن الأكثرية التي تضم الطبقة العاملة وصغار الفلاحين قد أصيبت في الصميم، وإزاء اقتصاد دولة ريعي/إنتاجي يعاني تبعات العسكرة المفرطة، فالتكوينات الاجتماعية تعاني هي الأخرى صعوبات جمة.

أ ـ الانتقال إلى الإنتاج الحديث

يعود بنا فالح عبد الجبار في دراسته عن العراق إلى فترات التحول الأولى، حيث نما الإنتاج الحديث في العراق، مما أدى إلى قلب الشكل المهيمن للثروة الاجتماعية من الملكيات الزراعية إلى ملكية رأس المال. لقد كانت الأرض هي الشكل المهيمن للملكية والثروة في لحظة تأسيس الدولة العراقية (عام ١٩٢١) وحتى أواخر الخمسينيات. في هذه الحقبة كانت الدولة أيضاً أكبر مالك منفرد للأرض (الأراضي الأميرية)، بيد أن الدولة على رغم امتلاكها السدود ومنظمات الري الأخرى، بقيت مالكاً زراعياً، ولم تغد منتجاً زراعياً بالمعنى الدقيق للكلمة. وكان بيع ألقاب الملكية (حقوق التصرف في الأراضي) والعشور المفروضة على غلة الأرض هي مصدر دخلها الزراعي. وكانت النخب السياسية والعسكرية ذات الأصول غير المالكة تتحول إلى

(٦٠) المصدر نفسه.

نخب مالكة (تمليك الوزراء والنواب والأعيان والضباط أراضيَ زراعية)[٦١]. ومع نمو الإنتاج الحديث ـ الحضري قلب هذا الاتجاه بالتدريج، وبدلاً من أن تندفع الثروة الحضرية إلى الريف، بدأت الثروة المتراكمة في الريف بالاتجاه نحو المراكز الحضرية، وبدل التاجر/المالك أو الموظف/المالك، سيظهر المالك/التاجر أو المالك الصناعي[٦٢].

إن هذا التداخل، سمة مميزة للفترة الانتقالية، وخلال ذلك نما القطاع الرأسمالي الخاص نمواً واضحاً (١٩٤٤ ـ ١٩٥٣). فمثلاً ارتفع عدد الشركات الخاصة من ٤٠ إلى ٥١ شركة، ونما دخلها الخاضع للضريبة من ٦٠٢ ألف دينار إلى مليون و١٦٠ ألف دينار.

وظل هذا الميل مستمراً بقدر ما يتعلق الأمر بالقطاع الرأسمالي الخاص الكبير والصغير. وعلى رغم تأميمات عام ١٩٦٤ في عهد عبد السلام عارف، والتي شملت عدداً من الصناعات وشركات التأمين (٤٢ بالمئة من الرأسمال الخاص)، فإن القطاع الخاص واصل النمو ليس على الرغم من تدخل الدولة، بل «بفضل هذا التدخل».

إن معطيات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات قدمت صورة نمو متصل في حجم الرأسمال الخاص في مجال الصناعة والتجارة والخدمات (تاركين الزراعة جانباً) ودوره في استيعاب قوة العمل وحجم الناتج المحلي وتكوين رأس مال ثابت وغير ذلك من المؤشرات. ولكن المعطيات تدل على نمو الحجم المطلق لا النسبي في مجالات، وعلى نمو مطلق ونسبي في مجالات أخرى. وبموازاة ذلك كان الرأسمال الحكومي ينمو هو الآخر بوتيرة متصلة وبقفزات، إن صح التعبير، لا تخطئ العين ارتباطها بوفرة العوائد النفطية في تواريخ معروفة وبخاصة بعد عام ١٩٧٣. إن نمو الرأسمال الحكومي لم يكن يعرقل نمو القطاع الخاص أو يتعارض معه لا في فترة اعتماد سياسة المشروع الحر، أي اقتصاد السوق، ولا في فترة التحول إلى الاقتصاد الأوامري (Command Economy)، ولا في فترة الخصخصة[٦٣]. وتجمع الدراسات الاقتصادية والسوسيولوجية على أن نمو الرأسمال الخاص اعتمد بقضه وقضيضه على الدولة كمستهلك وممول وراع. وبصرف النظر عن الأسماء الايديولوجية التي تعلق على هذه الظاهرة، فإنها أعطت صورة عن وجود اتجاهين متلازمين: نمو الرأسمال الخاص، ونمو الرأسمال الحكومي، إلا أن الأخير كان أضخم حجماً، وبدا في

---

(٦١) Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*, foreword by A. H. Hourani (London; Boston, MA: Kegan Paul International, 1982).

(٦٢) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ١١١.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١١٢.

التناسب الكمي وكأن الأول في ضمور. ويختلف الحال في الزراعة بعض الشيء، فالملكية الكبيرة ضربت، ولكن الملكية الخاصة بقيت.

إذا وصلنا إلى عقد الثمانينيات، وهو عقد الحرب العراقية ـ الإيرانية، فإن هذه الفترة ستشهد توسيع المساحة التي يحتلها الرأسمال الخاص. ولقد شرع القانون رقم (١١٥) لعام ١٩٨٢ وقانون رقم (٣٦) لعام ١٩٨٣ لرفع سقف الاستثمارات الخاصة من ٢٠٠ ألف دينار إلى مليوني دينار للشركات المحدودة، وإلى ٥ ملايين دينار للشركات المساهمة، وفتح باب الاستثمار العربي. وكانت هذه الإصلاحات تتوخى دفع القطاع الخاص نحو الصناعة بدل اندفاعه المفرط إلى قطاع التجارة والخدمات(٦٤)، واقترن ذلك بإجراءات محدودة من الخصخصة في مجال الزراعة. إن انخفاض العائدات النفطية، وضخامة الإنفاق الحربي المفهومة تماماً في هذه الفترة، دفعت إلى إجراء ما أسمي بـ «الثورة الإدارية» عام ١٩٨٧، وكانت في الواقع عمليتين في آن: عملية خصوصية (Privatization) من جهة، وعملية إزالة للقيود القانونية والإدارية (Deregulation) المعيقة لنمو الرأسمال الخاص، أي فك آليات الاقتصاد الأوامري.

بتعبير آخر، جرى فتح المجال لآليات السوق (تعديل قوانين العمل، ورفع ضوابط الأسعار... الخ) من جانب، وتوسيع السوق نفسها من جانب آخر. ولقد أدت هذه الانتقالات إلى ترسيخ مواقع الرأسمال الخاص بلا مراء، وإفساح المجال لآليات السوق بالعمل، على رغم حصول ارتكاسات وتدخلات معاكسة. ولكن إلى أي حد تغير توازن الثروة في المجتمع؟

هناك اتجاهات لبعض الدارسين لاعتبار قوة القطاع الخاص قائمة منذ السبعينيات، ورأى سبرنغ بورغ (Spring Borg) أن اتساع القطاع الخاص هدد سلطة حكم «الحزب». وقد استنتج ذلك من بعض المؤشرات الكمية الخاصة بنمو هذا القطاع(٦٥).

على رغم ذلك، فإن فتح المجال أمام قوى السوق، ومع الأخذ في الاعتبار

---

(٦٤) Marion Farouk-Sluglett, «The Meaning of Infitah in Iraq, 1992,» (Unpublished Paper), p. 79, and Tim Niblock, «International and Domestic Factors in the Economic Liberalization Process in Arab Countries,» in: Tim Niblock and Emma Murphy, eds., *Economic and Political Liberalization in the Middle East* (London; New York: British Academic Press, 1992).

(٦٥) كاظم حبيب، «ساعة الحقيقة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضة،» في: حسين أبو رمان [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي**، إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ص ١٦٤ ـ ١٧١.

علاقات التوازن بين الدولة والمجتمع بصفتهما مالكاً ومنتجاً، فإن هذه المحاولات لم تؤد إلى خلق طبقة من رجال الأعمال «مستقلة عن الدولة». فالدولة بقيت محتفظة بالثقل نفسه سواء في مجال الاستثمارات الصناعية الضخمة أو من ناحية التدخل في آليات الأسعار، وبذلك فإن اقتصاد السوق بقي مقيداً، وبقي الجبروت الاقتصادي للدولة هائلا[٦٦].

ب ـ الطبقة العليا

أدت هذه التطورات إلى نمو الطبقة العليا التي راكمت رساميل ضخمة أتاحت لها التجاوب مع الانتقال إلى اقتصاد السوق. ونلاحظ نمو هذه الطبقة مع اتساع المنظمات المهنية لطبقة رجال الأعمال على اختلاف مراتبها. فاتحاد الصناعيين الذي كان يضم قرابة ١٦٠ عضواً عام ١٩٥٩، صار في عام ١٩٨٥ يضم ٦٠٠٠ عضو. أما أعداد المقاولين، فقد تزايدت، وتضاعف العدد أكثر من ٣ مرات بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥، ثم وصل إلى ٣٣٢٩ في عام ١٩٨٩. ويعد هذا القطاع المرتع الأول لعلاقات «الراعي ـ العميل» (Patron-Client)، وعلاقات القرابة، وميدان صعود العناصر الرثة الجديدة إلى مدارج الثروة والنفوذ. إن توزيع المقاولات على الأقوياء والأتباع لتخريج رجال أعمال أثرياء على وجه السرعة لموازنة ثقل الجماعات الأخرى في ميدان الصناعة والتجارة، هو عامل سياسي أمني وارد. ويدخل في دائرة ما يسمى بخلق مجالات للعشيرة/ الطبقة أو اتباع/ طبقة عبر المقاولات الحكومية على غرار «تخريج دورات سريعة من الضباط الموالين».

كما تنامى عدد التجار، أما الصناعة، فمعروف أنها تنقسم إلى ثلاثة أصناف: الكبرى والمتوسطة والصغيرة، والتي يمكن إدراجها في مرتبة الطبقة العليا، هي المصانع الكبرى والمتوسطة وتبلغ نحو ٦٤٨ مؤسسة (عام ١٩٩٢)، كما بلغ عدد المقاولين من الدرجات العليا ٨٩ (عام ١٩٨٥) و٢٢٦ (عام ١٩٨٩).

ولا شك في أن تعيين الفئات العليا في قطاع المقاولات ينطوي على صعوبة كبيرة، غير أنهم بإجماع الدراسات الاقتصادية هم الفئة التي غنمت نصيب الأسد خلال فترة التنمية، فكان نصيبهم في السبعينيات يقدر بـ ٦ مليارات دينار (أكثر من ١٨ مليار دولار). وهناك تمركز شديد للرأسمال في هذه الشريحة، ويضيف عبد الجبار إلى هذه الشرائح صنفاً جديداً يطلق عليه «البنوك الخاصة»[٦٧]. فقد شهد

---

(٦٦) Robert Springborg, «Agrarian Transformation and the Growth of the Private Sector,» *Middle East Journal*, vol. 40 (1986), pp. 33-52.

(٦٧) عبد الجبار، **الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**، ص ١١٧.

عام ١٩٩١ إنشاء البنك التجاري العراقي برأسمال قدره ١٥٠ مليون دينار، وبنك بغداد برأسمال قدره ١٠٠ مليون دينار، تبعتهما ثلاثة بنوك أخرى هي البنك الإسلامي للاستثمار والتنمية، وبنك الشرق الأوسط للاستثمار، وبنك الاستثمار العراقي. وبلغ حجم رأسمال هذه البنوك الخاصة ملياري دولار. وأفادت التقارير أنها حققت عام ١٩٩٢ أرباحاً بقيمة ٣٧٠ مليون دولار.

على كل، فإن التقديرات الإجمالية للطبقة العليا تشير إلى وجود ٥٠ عائلة كبرى من ملاك الأراضي، و٢٣ مليونيراً عشية ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨، وصلوا إلى ٨٠٠ مليونير عراقي عام ١٩٨٠ (أي أن عدد أصحاب الملايين باستثناء ملاك الريف تضاعف ٣٤ مرة).

أما ملامح الصورة في نهاية الثمانينيات، فكانت كالآتي:

ان الطبقة العليا في القطاع الخاص ضمت قرابة ٣٠٠٠ عائلة في عموم البلاد، وتركزت الصناعة بيد حفنة من العوائل الصناعية باستثناء ٢٠٠ من أساطين المقاولين الذين يغزون قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة.

أما بالنسبة للملكيات الزراعية الكبيرة، وبخاصة تلك التي تقع بين ١٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ دونم، فقد اختفت تحت وقع الضربات المتلاحقة للإصلاحات الزراعية وتعديلاتها، إلا أن الأربعة آلاف مالك (٢ بالمئة من مجموع ٢٥٣ ألف مالك عام ١٩٥٨) الذين كانوا يحوزون ١٠٠٠ دونم (٦٠ بالمئة من الأراضي) لم يختفوا. وهناك تقديرات، أفادت وجود ٤٧٠ ألف حيازة زراعية (أي ضعف عددها عام ١٩٥٨ نتيجة تفتت الملكيات الكبيرة منها)، ١,٩ بالمئة تتراوح مساحتها بين ١٠٠ ـ ٨٠٠ دونم، و٠,٥ بالمئة تزيد على ٨٠٠ دونم. ويشكل هذان الصنفان معاً ٢,٥ بالمئة من مجموع الاستثمارات، وتقع بيد ١١,٧٥٠ مالكاً متوسطاً وكبيراً[٦٨].

من أهم السمات الأساسية في الطبقة العليا في العراق: السمة **الأولى** هي الاعتماد الشديد على الدولة كفاعل اقتصادي. وتتنوع أشكال هذا الاعتماد بحسب نوع العلاقات التي ترتكز عليها، وبخاصة علاقات القرابة والمصاهرة التي تولد ما يسمى بالعشيرة/ الطبقة، علاوة على علاقات الرعاية/ التبعية، وعلاقات التعامل التجاري[٦٩].

أما السمة **الثانية** فهي أنها، أي الطبقة العليا، غير متجانسة اقتصادياً، كما أنها

---

(٦٨) حبيب، «ساعة الحقيقة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضة،» ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

(٦٩) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ١١٩.

ضعيفة التركيز والتمركز بالقياس إلى المشاريع والمؤسسات الحكومية. ثم إنها في النهاية لا تتمتع بالتجانس الاجتماعي، فهي تتحدر من عائلات ملاك زراعيين أو تجار أو فئات وسطى أو حتى الفئات الرثة، أو من أوساط التكنوقراط والعسكريين، وسواء من طبقة عليا قديمة أو قطاعات جديدة صاعدة معتمدة على علاقات القرابة أو المصاهرة مع النخبة الحاكمة. وهذه الطبقة أيضاً غير متوازنة من ناحية مكوناتها الدينية، المذهبية والاثنية، وذلك نتيجة عمليات الإقصاء المكشوفة أو المستترة. فمثلاً هناك كتلة كبيرة من التجار والصناعيين الكبار والمتوسطين من الشيعة قد أقصيت عام ١٩٨٠، في حين لم يفتح مجال اندماج وصعود أعداد محدودة من رجال الأعمال الأكراد من القبائل الموالية للحكومة (السورجية، والهيركية)، في الوقت الذي لم تحظ فيه قطاعات أخرى من بقية القبائل والمناطق بفرص مقاربة، مما يعني وجود تركز إثني/ديني/ طائفي للطبقة العليا في المثلث السني/العربي. والمحصلة لذلك أن تلاحم هذه الطبقة كمجموعة مالكة كبرى ضعيف نسبياً، على الأقل في ما يتعلق بمدى ثقلها الموازي للدولة. ويترسخ هذا الضعف أكثر مع معرفة أن الدولة تهيمن على الأطر التنظيمية التي تجمع مالكي رأس المال، أي اتحاد غرف التجارة واتحاد الصناعيين، وهي المؤسسات التي تشكل في دول أخرى «هيئة أركان الطبقة العليا»، فهي تخضع لإشراف الحكومة مباشرة ورقابتها المشددة. وعلى كل فإن الدور السياسي لهذه الطبقة عموماً يتم في أضيق الحدود، حيث انها لا تشارك في الوزارات أو الهيئات الحكومية المقررة. ومع ذلك فإن «قوى السوق تتولى بالنيابة دوراً في التأثير على السياسة كقوى عمياء».

وتصل دراسة عبد الجبار إلى أن هناك شطراً حكومياً من الطبقة العليا يتمثل في مجموعة القيادات العسكرية/التكنوقراطية التي تهيمن اليوم على الصناعات الكبرى: البتروكيميائيات، والصناعات الضخمة، والصناعات العسكرية، وغير ذلك من المؤسسات الصناعية التي تملكها الدولة. ولقد قامت الدولة بدمج الصناعات الحكومية المدنية والعسكرية ووضعتها تحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري (مجمع صناعي/عسكري)[٧٠]، معظم مدرائه من العسكريين، كما وضعت قوة العمل في هذا القطاع تحت إمرة العسكريين مباشرة بعد أن جردت من إطارها الحكومي والنقابي. ولقد أدت هذه الإجراءات إلى تشكيل طبقة العسكري/الصناعي، مثلما أدى بيع المقاولات وإجازات الاستيراد إلى خلق طبقة من صفوف القبائل والعائلات الحليفة لتخريج ما يمكن أن يطلق عليها العشيرة/الطبقة.

---

(٧٠) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers.*

وخلاصة القول ان الطبقة العليا تدعمت عبر التحالفات العشائرية/الأسرية، واستناداً إلى الريوع النفطية ومشاريع الاستثمار والتشييد الخاصة بالدولة؛ هذا في الوقت الذي جرت فيه احتفالية مكافأة الجناح العسكري بدمجه في الطبقة العليا لإشراكه في كعكة النفط كأمر ضروري لموازنة التقاسم الاجتماعي للثروة والسلطة.

ج ـ الفئات الوسطى

تنقسم الطبقات الوسطى في الغالب إلى قسمين رئيسيين: الفئة المعتمدة على الراتب (Salaried)، والفئة المعتمدة على الملكية (Propertied)، وسيلة للدخل. ويغلب على الفئة الأولى تعليمها العالي، وتضم مهنيين ومدراء وإداريين وعسكريين، بينما يغلب على الفئة الثانية النشاط السلعي أو التوزيعي: صغار تجار، صغار مقاولين، صغار صناعيين، حرفيون، مالكو عقارات... الخ.

كذلك يمكن تقسيم الفئات الوسطى من زوايا أخرى: الحضري والريفي، إلى جانب التقسيم القطاعي (قطاع السلع، قطاع التوزيع، قطاع الخدمات)، أو تقسيم مراتبي: فئات وسطى، وفئات وسطى متدنية، تبعاً لمستوى الدخول.

على كل، فإنه من حيث المقياس العددي العام، سعت دراسة عبد الجبار إلى تقديمها كما يلي[(٧١)]:

بلغ عدد السكان النشيطين اقتصادياً ٣,٩٥٦,٣٤٥، أي قرابة ٤ ملايين عام ١٩٨٧، منهم ٢,٨٩٤,٥٢٦ في الحواضر، وتوزع النشطون في الحواضر على عشرة مجالات مهنية (اختصاصيون، تشريعيون، موظفون، عاملون في البيع، عاملون في الخدمات، عاملون في الإنتاج)، وبلغ حجم الفئات الوسطى بناءً على هذه التقديرات ١,٤٦٦,٧٥٠ شخصاً.

أما من حيث سمات الطبقة الوسطى، فهي غالباً غير متجانسة من ناحية مستوى التعليم، أو المهنة أو الدخل، وكذلك من ناحية التوجهات السياسية. وإذا كانت قد استفادت عموماً من الفورة النفطية إلا أن منافعها في هذا الشأن لم تكن أيضاً على درجة واحدة من الاتساق. ولقد تركز الحكم الحالي في مراحل صعوده الأولى على هذه الطبقة ساعياً إلى استيعابها والسيطرة على مفاصل تنظيماتها ووسائل عيشها، ويمكن أن نفترض أن نسبة كبيرة من المليون ونصف المليون عضو ونصير ومؤيد في الحزب الحاكم يتحدرون من هذه الطبقة. وهي على العموم في حالة حراك

(٧١) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

متصل سواء في طور الازدهار (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢)، أو في طور الانحدار والأزمة.

ويمكن القول ان الشرائح الدنيا من هذه الطبقة قد تدهورت تدهوراً خطيراً بعد حرب الخليج، وإن كتلاً كبيرة منها تحولت إلى فئات رثة. وبوجه عام، فإن الطبقة الوسطى شهدت عملية إفقار واسعة قد لا يسهل تقديرها كاملة الآن.

د ـ طبقة العمال الأجراء

شهدت الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠) نمواً متصلاً في أعداد طبقة العمال الأجراء، وتغيرات متواصلة من حيث تركيبها وخصائصها النوعية. ثم نمت هذه الطبقة في الفترة اللاحقة في إطار المؤسسات الصناعية. ومع ذلك فقد بقيت الطبقة العاملة ضعيفة نسبياً بالقياس إلى الفئات الوسطى. وقد توزعوا على ميادين يغلب عليها الطابع الحرفي حتى في قطاع الصناعة، ناهيك عن البناء والنقل والخدمات. واستناداً إلى الإحصاءات الرسمية، فإن عدد العمال الأجراء المنضوين في اتحاد نقابات العمال العراقيين لعام ١٩٨٦ توزع كما يلي: الصناعة ٥٣٦,٢٤٥؛ الخدمات ٤٧٦,٦٢١؛ الزراعة ١٥٠,٩٦٧؛ المجموع ١,١٦٣,٨٣٣؛ منهم في المدن ١,٠١٢,٨٦٦[٧٢]. ومع ذلك فيجب ملاحظة اتجاه العراق مؤخراً إلى استجلاب قوة عمل خارجية عربية وأجنبية تركت أثرها في سوق العمل العراقي (ثلث قوة العمل المصرية العاملة في البلدان العربية تركزت في العراق)، وهناك تقديرات حول هذا العدد، تقدره بـ ١,٢١٧,٠٠٠ شخص، وعموماً فإن أغلب التقديرات تجعل هذا العدد متراوحاً بين مليون، ونصف المليون تقريباً).

إن حركة الإصلاحات الاقتصادية ذات الطابع الليبرالي التي نفذت بعد عام ١٩٨٧ أدت إلى عدة تغييرات بالنسبة لطبقة العمال، ومن ذلك[٧٣]:

(١) ان كتلة كبيرة من عمال المؤسسات الصناعية والخدمية الحكومية قد انتقلوا إلى القطاع الخاص (عمال نحو ٨٠ مؤسسة).

(٢) في عام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ اتخذ قرار بدمج الصناعات المدنية والعسكرية تحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري.

(٣) إلغاء لقب العامل في قطاع الدولة واستبداله بلقب نصف موظف، وهو تدبير أدى إلى القضاء على وجود النقابات في القطاع الحكومي، كما تم تحويل نسبة

---

(٧٢) *The Middle East and Africa* (London: Europa Publications, 1993), p. 499.

(٧٣) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

من الموظفين والمستخدمين من الأعمال الإدارية إلى الأعمال الإنتاجية.

هـ ـ الفئات الرثة المهمشة

على الرغم من آثار الفورة النفطية وتغيرات سوق العمل منذ عام ١٩٧٤، فإن تقديرات عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ أفادت أن حجم البروليتاريا الرثة وأشباهها في المناطق الحضرية وحدها تراوح بين ٣٥٠ إلى ٤٠٠ ألف شخص. ويمكن أن نسلم بالفرض القائل بأن حجم هذه الفئات يتغير بالزيادة أو النقص مع ما يستجد من ظروف سياسية وعسكرية (فبعد توقف الحرب مع إيران، ازداد عدد هذه الفئة بعد أن تم الاستغناء عن أعداد كبيرة كانت مستوعبة في العديد من الأعمال أثناء الحرب).

وفي أواخر الثمانينيات، أفادت التقارير أن حجم العاطلين والفئات غير المبينة من ناحية العمل بلغ ٣٤٢,٤٦٦ شخصاً بينهم ٢٥٤,٥٤٠ في المدن. وبعد تسريح عدد من العسكريين زادت نسبة من في هذه الفئة، ثم جرى إطلاقها مرة أخرى (انخفض الجيش العراقي من زهاء المليون في عام ١٩٩٠ إلى ٣٨٥ ألفاً عام ١٩٩٢)[٧٤].

لقد نتج من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ دمار شامل للاقتصاد العراقي، بقواه البشرية والمادية، ببناه الارتكازية ومؤسساته الاقتصادية، بمرتكزاته العلمية وهياكله الإنسانية، مما أعاد العراق فعلاً إلى مرحلة ما قبل التصنيع، كما سبق أن هدد من قبل. ولكن مؤشراً معيناً قد يشير إلى مستقبل الاقتصاد العراقي في أعقاب تلك الحرب المدمرة، وهو الرجوع إلى ما انتهى إليه هذا الوضع المفجع بعد سنوات معدودة، حين استطاع العراق، بقدرته الإنسانية الذاتية، وما تيسر له من موارد محلية أو باقية من خزينة الاستراتيجي السابق للحرب، أن يعيد بناء معظم مرتكزاته الأساسية، من طرق وجسور وموانئ ومخازن ومطارات، بالإضافة إلى مرافقه العامة من ماء وكهرباء واتصالات ومنشآت نفطية على رغم الحصار والشحة، ولو بكلفة عالية تمثلت بالتضخم الهائل الذي تعرض له الاقتصاد الوطني، والذي قضى على الطبقة المتوسطة وأنهك الفئات ذات الدخول المنخفضة أو الثابتة، وخلق فئات طفيلية ومبتذلة تتمتع الآن بغنى فاحش لم يسبق أن تمتعت به فئة اجتماعية من قبل... ومع ذلك ألا يمكن أن تعتبر تجربة إعادة البناء الناجحة بعد الحرب دليلاً على مستقبل متفائل بالنسبة للاقتصاد العراقي؟[٧٥].

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٧٥) عبد المنعم السيد علي، «الاقتصاد العراقي: إلى أين؟ تأملات وتطلعات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٨)، ص ٦٩.

و ـ الاقتصاد العراقي في ظل الحصار الاقتصادي

يعاني الاقتصاد العراقي أساساً شحة سلعية واسعة تسببت عن الحصار الاقتصادي الذي أوقف تصدير النفط من ناحية، وحدّ بشكل خطير من استيراد السلع والخدمات الضرورية من ناحية أخرى. ولعل من بين أهم مكونات تلك الاستيرادات هو مستلزمات الإنتاج ذات المنشأ الأجنبي والتي تشكل نسباً مهمة من مستلزمات الإنتاج الصناعي عموماً تتراوح غالباً بين ٤٠ بالمئة و٩٠ بالمئة وتصل أحياناً إلى أكثر من ذلك، وهو معوق خطير لعودة الصناعة إلى مستوياتها الإنتاجية التي سادت في عقد الثمانينيات. وكذلك ترجع شحة السلع إلى شحة النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستيرادات الإنتاجية والاستهلاكية على السواء، واتساع ظاهرة تهريب سلع الاستهلاك والسيارات والأغنام إلى خارج العراق، مما يعد إهداراً لثروة العراق القومية.

كذلك يعاني الاقتصاد العراقي تدهوراً خطيراً في سعر صرف الدينار في سوق الصرف الأجنبي، وتنامي الدين العام، وتفاقم العجز المالي بصورة لم يسبق لها مثيل (لأسباب عسكرية وأسباب تتعلق بإعادة الإعمار، وقد ترتب على ضآلة الإيرادات الحكومية لجوء الحكومة إلى الجهاز المصرفي لتمويل العجز، مما تسبب عنه توسع نقدي شديد). فضلاً عن ذلك، هناك ذيلية السياسة النقدية، والتي أصبحت تابعاً، بل أسيرة للسياسة المالية التوسعية، توفر لها كل سبل التوسع وتيسر لها كل إمكانات التمويل المصرفي للعجز، بل تقف مكتوفة الأيدي أمام متطلبات السياسة المالية من دون أن تستطيع كبح الآثار الاقتصادية التضخمية الناتجة منها. لقد أصبحت السياسة النقدية تكييفية (Accommodating)، أي تتكيف مع السياسة المالية في اتجاهاتها العامة من دون أية محاولة منها لكبح جماح آثارها التضخمية الواسعة.

ومن صعوبات الوضع الاقتصادي أيضاً، توقف عملية التنمية إلا في بعض أجزائها المحدودة، كما في شق الأنهار والمباني وحلول عمليات إعادة الأعمار مكانها، وهي عمليات برهنت على قدرات عراقية ذاتية متميزة، وعلى أهمية الحوافز المادية والمعنوية في دفع الإنسان العراقي نحو عمل أكثر إنتاجية وأعمق أثراً.

ومع ذلك، فلا شك في أن الظروف التي تواجه البلاد أدت إلى تعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية في الصناعة بسبب عدم توفر مستلزماتها من المواد الأولية وقطع الغيار[٧٦].

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٧٦.

أما في القطاع الزراعي، فقد لعب الدعم الحكومي والحوافز والأسعار دوراً أساسياً في زيادة الإنتاج الزراعي، ولكن معظم التوسع، إن لم يكن كله، كان أفقياً وليس عمودياً، أي تمثل في زيادة في الإنتاج وليس في نمو الإنتاجية. أما عن ظاهرة التشوه، فهي من الجوانب المؤثرة في أكثر من اتجاه، فهناك تشوهات في:

الهيكل الاقتصادي، وسعر الصرف، ونظام الضرائب، والأسعار، وتشوهات توزيع الدخل والثروة. وهناك أيضاً تشوهات هيكلية متمثلة في: سيادة القطاع النفطي، وتراجع القطاع الزراعي، وتزايد أهمية قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية.

وبالجملة، يتميز الاقتصاد العراقي حالياً بتفاوت كبير جداً في توزيع الدخل والثروة. وقد أدت العوامل المختلفة المشار إليها، وبخاصة منها الإنفاق الحكومي الواسع والتضخم والشحة السلعية، إلى تلاشي الطبقة الوسطى عملياً وتنامي الفئات ذات الدخل العالي جداً، والفئات ذات الدخل الحقيقي المنخفض. كما تركزت الثروات لدى طبقة محدودة ومعدودة من الأفراد سواء بشكل أراضٍ أو عقارات أو عملات أجنبية أو معادن ثمينة، في حين تآكلت ثروات الآخرين وشحت دخولهم وتدنت مستويات معيشتهم إلى حد الفاقة والحرمان[٧٧].

٣ ـ التكوينات الاجتماعية والطبقية في سوريا

نموذج «الخروج من العصر الزراعي»

حاول النظام الحاكم آنذاك في سوريا توسيع شبكة التأييد الشعبي له بنوع من الانفتاح الاقتصادي، اقتصرت على شريحة ذات أصول فقيرة من الفلاحين والعمال. وبهذا شكلت هذه الحركة قطيعة مع اشتراكية «متكلسة» قادها الثنائي نور الدين الأتاسي وصلاح جديد. ومع ذلك ظل الاقتصاد موجهاً بشكل أساسي من قبل القطاع العام تاركاً دوراً صغيراً للقطاع الخاص، وأساساً في مجال التجارة الخارجية. ومن جهة أخرى وبدءاً من عام ١٩٧٣، أي بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر، حصلت سوريا على مساعدات مهمة من الأقطار العربية، وبخاصة الخليجية بصفتها دولة مواجهة مع إسرائيل. وقد بدأت آثار هذين التغيرين معاً تظهر مع منتصف

---

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧؛ عبد المنعم السيد علي، «دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية: دراسة في أثر ثلاثي (الأيديولوجيا والسياسة والاقتصاد) في العراق والسعودية وتونس،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٥ (ربيع ١٩٩٦)، وحبيب، «ساعة الحقيقة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضة».

السبعينيات، فارتفع الإنتاج الداخلي الخاص بمقدار ٧,٣ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٦، بينما زاد متوسط دخل الفرد ٤,٤ بالمئة سنوياً (من ٨٠٠ إلى ١٤٠٠ ليرة سورية في عام ١٩٧٦). وبالنسبة للاستثمارات التي تلعب دوراً مهماً في النمو، فقد ارتفعت من ١٣,٥ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٨، حيث شكلت ٢٥ بالمئة من الإنتاج الداخلي الخام(٧٨).

إن هذه المعطيات الإيجابية لا يمكن اعتبارها مؤشراً على وجود تطور متوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث توجهت السياسة الاقتصادية آنذاك إلى تطوير الخدمات وبناء المساكن والطرق، وإلى إقامة بعض المشاريع المائية مثل سد الفرات، بينما أهمل القطاع الزراعي الذي انخفضت نسبة إسهامه في الإنتاج الداخلي الخام إلى ١٨,٢ بالمئة مقابل ٣٠,١ بالمئة في سنة ١٩٦٣. وكان هذا الإهمال مقصوداً بسبب شعار «الخروج من العصر الزراعي»، بينما تميز الجزء الغالب من المشاريع الصناعية بعدم الجدوى الاقتصادية، عاكساً بذلك طبيعة الاقتصاد السوري المعتمد بشكل أساسي على المصادر غير الإنتاجية كالمساعدات العربية (اقتصاد ريعي)، وبالتالي لم تكن هناك سياسة اقتصادية محددة، واعتمدت على خيارات عرضية من دون استراتيجية واضحة.

على الصعيد الطبقي، سنجد أن سنوات السبعينيات تميزت بظهور برجوازية بيروقراطية جديدة من كبار الموظفين والعسكريين الذين استفادوا من مواقعهم في أجهزة الدولة، للقيام بعمليات تجارية، ولكن قلة خبرتهم الاقتصادية دفعت بهم إلى التحالف مع البرجوازية التجارية، حيث تقدم الأولى التغطية الإدارية والتسهيلات الجمركية لعمليات التصدير والاستيراد، بينما تقوم الثانية بتأمين الخبرة اللازمة لمعرفتها بطبيعة السوق المحلية والخارجية. وهكذا تقدم الأولى الخدمة مقابل الطاعة والولاء من الثانية، ويكون لهذه العلاقات الشبكية الشكل الاقتصادي.

ولكن مع بداية ظهور إرهاصات الأزمة الاقتصادية، بدأت تبرز في الصحف مقالات عن الفساد الإداري والسياسي، وعن الثراء الفاحش لفئة محدودة من المسؤولين المتسمة بحبها للترف الاستهلاكي. ولتطويق الوضع وتبرئة الصورة، شكلت السلطة لجنة ضد الكسب غير المشروع، ووضعت بعض رموز هذه البرجوازية في السجون لمدد محدودة(٧٩).

---

(٧٨) جورج بيرة، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا**، تقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، [١٩٩٥])، ص ٥١.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٥٢.

ثم تشكلت طبقة أخرى أخذت الطابع الصناعي، وتألفت من بقايا البرجوازية القديمة التي استطاعت البقاء على رغم إجراءات التأميم. ومع بداية الثمانينيات، بدأت تظهر جلياً أزمة اقتصادية مواكبة لتحديث متردد للبنى الإدارية والاجتماعية. وكان من أبرز مؤثرات هذه الأزمة: نقص المساعدات العربية والتبعية المتزايدة للخارج، وزيادة تضخم القطاع العام وعجز الميزانية، ووصول التضخم إلى ٣٠ بالمئة، وزيادة الدين الخارجي ونقص المواد الأولية. وأمام هذا الوضع الاقتصادي، اتجهت السلطة منذ منتصف الثمانينيات إلى دخول مرحلة جديدة من الانفتاح. ويعتبر القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ العمود الفقري لهذا الخط الجديد، حيث تمكن المستثمرون، بموافقة مجلس الاستثمار، من استيراد الأجهزة والمعدات مع الإعفاء الجمركي، وفتح حساب بالقطع الأجنبي في البنوك السورية من دون أن يخضع ذلك للسعر المحدد من قبل الدولة، فخرج رأس المال المستورد بعد خمس سنوات من بدء المشروع. ومع إعلان هذا القانون تم تقديم أكثر من ٣٧٠ طلباً لإنشاء مؤسسات صناعية تجارية أو خدمية بمبلغ إجمالي قدره ١٧٢ مليار ليرة سورية (بحدود ٣,٤ مليار دولار). وتعتبر الخصخصة الجزئية لوسائط النقل الداخلي آخر إجراء اتخذته الحكومة تاركة بذلك أثراً ملموساً لدى المواطنين. أما الزراعة التي أهملت سابقاً، فلقد ازدهرت من جديد في إطار القطاع المشترك الحكومي والخاص، ولو أنها بقيت رهينة الظروف المناخية المتغيرة.

ولقد سمحت قوانين اللعبة مرة أخرى بتغيير اجتماعي وسياسي مهم تمثل في بروز فئة جديدة من البرجوازية المتميزة بأخلاقيات جديدة في إطار أكثر استقلالية سياسياً واجتماعياً، وبعض الدراسات تطلق اسم (الطبقة الوسطى الجديدة) على هذه الفئة.

وعلى كل، فإن الانفتاح الاقتصادي لم تستفد منه كل الطبقات وتأثرت الفئات المحدودة الدخل والفقيرة بخاصة بعد ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وظهر ما يعرف باسم «الفقراء الجدد، الوجه الآخر للأغنياء»[(٨٠)].

٤ ـ المجتمع الآخر: مجتمع التهميش (الجزائر)

قد تكون الكلمة قاسية، ومبالغاً فيها، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بوصف الأغلبية الساحقة من المجتمع. مثلاً في الجزائر، ماذا يمكن قوله إذا عرفنا أن

(٨٠) المصدر نفسه، و Volker Perthes: «A Look at Syria's Upper Class: The Bourgeoisie and the Ba'th,» *Middle East Report*, vol. 21, no. 170 (May-June 1991), and «The Syrian Economy in the 1990's,» *Middle East Journal*, vol. 46, no. 1 (Winter 1992).

الإحصاءات الرسمية تقول ان ١٤ مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية ـ بحسب المقاييس الرسمية ـ بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية التي قررتها الحكومة بدءاً من شهر نيسان/ابريل ١٩٩٢ تحت ضغط تعليمات صندوق النقد الدولي؟ ومن ضمن الملايين الأربعة عشر يوجد أربعة ملايين ونصف مليون يصنفون عند الحد الأدنى للدخل. والإحصاءات الرسمية نفسها تتحدث عن فروق اقتصادية واجتماعية رهيبة عرفها المجتمع الجزائري، وتتراوح بين ١ إلى ١٢ من حيث مقاييس الاستهلاك الفردي الذي يقدر سنوياً لكل فرد بالنسبة لأفقر الفئات ذات الدخل بـ ٢٤٢١ ديناراً جزائرياً، في حين يصل الاستهلاك لأغنى ١٠ بالمئة من الجزائريين إلى ٢٩,٠٠٠ دينار جزائري. والأرقام نفسها تؤكد كذلك أن العشرة بالمئة الأغنى يستهلكون ٣٢ بالمئة من الدخل الوطني، في حين أن الـ ٤٠ بالمئة الآخرين لم يستهلكوا من الدخل إلا ٦ بالمئة[٨١].

إن مجتمع التهميش هذا قد ضمت إليه في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى في مجملها، والتي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية ـ الاجتماعية. ففئات مثل المعلمين والأساتذة والأغلبية الساحقة من الموظفين يمكن ان نقول انهم في حاجة الآن إلى مساعدة اجتماعية، وذلك دائماً اعتماداً على المقاييس الرسمية (على رأس هذه المقاييس الدخل الشهري، فكل من لا يتجاوز دخله ٧٠٠ دينار جزائري شهرياً هو في حاجة إلى مساعدة اجتماعية).

كذلك توسعت دائرة عالم التهميش الاجتماعية في الجزائر بسبب البطالة التي أصبحت تمس حالياً فئات اجتماعية جديدة (خريجو الجامعات من أطباء ومهندسين). وهذه الفئات المتعلمة الجديدة بدأت بالالتحاق بالحركة الدينية السياسية، مما كانت له نتائج مهمة على الحركة الاجتماعية في الجزائر، جراء هذا الالتحاق الواسع من قبل الجامعيين المنضمين للأحزاب الدينية. إن مجتمع التهميش إذن سوسيولوجياً يتكون من الفئات البعيدة عن العملية السياسية (العاطلين) والمكونة أساساً من الشباب المتمركزين في المدن الكبرى ذات التأثير السياسي الكبير. لكن التهميش لا يمكن قياسه فقط من خلال المستبعدين من العملية السياسية، بل كذلك المبعدين عن مجالات الإنتاج والاستهلاك، وأغلبهم من فئات السن الصغيرة من الفئات الوسطى والدنيا، وفي

---

(٨١) علي الكنز وعبد الناصر جابي، «الجزائر: البحث عن كتلة اجتماعية جديدة،» في: علي الكنز [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المغرب العربي،** إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ص ٥٢.

العديد من المدن الكبرى (الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران. . . الخ)، والتي تعتمد في جزء واسع من نشاطها على «الاقتصاد الموازي».

وفي تونس، فقد نتج من تطبيق برامج صندوق النقد الدولي زيادة معدلات البطالة إلى مستوى ١٦,٤ بالمئة عام ١٩٨٤. وتكمن الأهمية هنا في انتشار بطالة شباب المدن والحاصلين على الشهادات الجامعية، وكذلك انتشار الفقر وانحسار شريحة البرجوازية الصغرى في المجتمع؛ هذه البرجوازية التي خسرت الكثير من امتيازاتها إبان الثمانينيات. وهكذا لم تسمح برامج التعديل الهيكلي بتجاوز أزمة الاقتصاد التونسي، بل العكس صحيح، فقد نتج من سياسات التعديل تعميق أزمة البطالة، وبالتالي تعميق الأزمة السياسية.

٥ ـ الطبقة العليا في المغرب

تسجل سنوات الثمانينيات تغيراً جوهرياً في الخطاب الاقتصادي للدولة، فأمام تردي الوضع الاقتصادي والأزمة المالية وأزمة المديونية، فإن الهدف الأساسي للسلطة لم يعد التنمية، بل صار دفع الدين الخارجي. ومن هنا أصبح التعديل الهيكلي الخيار الاقتصادي الاستراتيجي للدولة. وقد كان لبرنامج التعديل الهيكلي انعكاسات كبيرة على المستوى الاجتماعي، فقد تراجعت الاستثمارات الاجتماعية، كما أن أسعار المواد الأساسية لم تعد مدعومة، مما نتج منه زيادة حدة الفقر وتدهور الظروف المعيشية للطبقات الدنيا والوسطى. وفي هذه الفترة نفسها ازدهرت الطبقة الرأسمالية وتمتعت بالعديد من الامتيازات، فماذا عن تطور الطبقة الرأسمالية في المغرب؟

في عام ١٩٨٧ وصل عدد «مليارديرات» المغرب إلى ٢٠٠٠ ملياردير، وكانوا عام ١٩٦٠ (٢٠). وقد احتل عدد كبير من هؤلاء مناصب كبرى في الإدارة والقطاع العمومي قبل المرور إلى القطاع الخاص. وتتكون البرجوازية المغربية من مجموعة رئيسية تمتد مصالحها إلى جميع القطاعات تقريباً من الفلاحة إلى التجارة والبناء والبنوك والصناعة. ففي القطاع الفلاحي، يملك أقل من ١٠٠٠ فلاح أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ هكتار، من بينها أكثر من ١٢٠,٠٠٠ هكتار مزروعة ومسقية بطريقة حديثة، ويملك أقل من ١٠٠ فلاح من ٢٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة من الثروة الحيوانية الموجودة في المغرب. ومن الناحية الاجتماعية، ينتمي كبار الفلاحين إلى فئة الخاصة، ويسكن أغلب هؤلاء في المدن الكبيرة كمراكش وفاس والدار البيضاء والرباط. وتتميز العائلات الكبرى في هذه المدن بملكيتها لمنزل كبير أو قصر في المدينة، وضيعة أو جنان في الريف.

والفلاح الكبير هو شخصية قريبة من المخزن من حيث مشاركته في السلطة

السياسية أو القدرة على التأثير في السلطة أو استخدامها لحماية مصالحه. وترتبط مصالح كبار الفلاحين بملكية الأرض.. وقد حاول العديد من الخاصة التواجد في القطاع الفلاحي من خلال شراء الأراضي. وتتميز ملكية الأرض عند كبار تجار فاس باستمراريتها التاريخية. فكبار الضيعات الفلاحية في جهة فاس عام ١٩٦٠ هي نفسها وتنتمي إلى عشرين عائلة منذ نهاية القرن التاسع عشر. وقد توسعت وتدعمت ملكية هذه العائلات بصفة خاصة بعد شرائهم وتقاسمهم لأملاك الفلاحين الأجانب (بعد الاستقلال). وتعمل هذه البرجوازية الفلاحية على استثمار أرباحها من الفلاحة في ميدان السكن والبناء في المدن. وهنا نشير مثلاً إلى أن ٥ بالمئة من كبار فلاحي جهة الرباط يملكون ٥٢,٤ بالمئة من الأراضي داخل المنطقة البلدية.

أما في قطاع السكن، فنلاحظ هيمنة بعض العائلات على هذا القطاع. ففي نهاية السبعينيات، امتلك ٢٣٠ شخصاً ربع العقارات الحديثة، وتمثل الملكية العقارية ما بين ٤٠ بالمئة و٤٣ بالمئة من ثروات البرجوازية المغربية. أما في الميدان الصناعي، فقد حاولت البرجوازية المغربية الانخراط والتخصص في بعض القطاعات كالنسيج والجلد والصناعات الغذائية، وانتفعت من بعض القرارات التي أصدرتها الحكومة والرامية إلى تشجيع الصناعة. ويلاحظ أن «المصرف الشمال ـ أفريقي» الذي يعتبر أهم مؤسسة رأسمالية خاصة في المغرب يسيطر على ٥٠ بالمئة من السوق المغربية للعديد من المواد المصنعة. وهناك صناعات تهيمن عليها عائلات معينة. وترى بعض الدراسات أن هناك ثلاث مؤسسات اقتصادية تهيمن على الحياة الاقتصادية في المغرب هي: «المصرف الشمال ـ أفريقي»، ومؤسسات محمد كريع العمراني، ومجموعة مولاي علي الكتاني، وقد نمت هذه المؤسسات عن طريق حصولها على دعم الدولة، وتمتعت بتخفيضات ضرائبية مهمة[٨٢].

٦ ـ منطقة الخليج

أ ـ التحولات الاجتماعية والاقتصادية

تعيش بلدان الخليج معتمدة على «اقتصادات ريعية»، حيث يمثل عائد النفط المصدر الأساسي لدخولها، كما أنها اقتصادات استهلاكية بالدرجة الأولى لاعتمادها على الاستيراد الخارجي بصورة شبه مطلقة. انها أغنى دول العالم بالنفط وتمتلك أكبر

(٨٢) عبد الغاني أبو هاني، «المغرب: أزمة نمط التنمية وإمكانات التغيير في المستقبل،» في: المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١٢٣.

الاحتياطيات النفطية العالمية. وكان هذا النفط وسيبقى إلى آماد بعيدة من القرن القادم المؤثر الحقيقي في توجيه دفة السياسات والنظم في هذه المنطقة. إن منطقة الخليج العربي تضم ما يقارب ٧٠ بالمئة من النفط العالمي، وفيها ما يصل إلى ٧٠٠ مليار برميل احتياطياً، وليست هناك مجموعة إقليمية في العالم تحتوي على مثل هذا الخزين النفطي الهائل. كذلك فإن خمساً من دول الخليج (هي السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات العربية) هي الأولى في العالم من حيث الاحتياطي النفطي. لقد ارتفع الاحتياطي النفطي الخليجي من ٥٠ مليار برميل عام ١٩٥٠، إلى ١٢٠ مليار برميل عام ١٩٦٠، وإلى ٢٥٠ مليار برميل عام ١٩٧٠، وإلى ٣٧٠ مليار برميل عام ١٩٨٠، ثم إلى ٦٥٠ مليار برميل عام ١٩٩٠، وبلغت ٧٠٠ مليار برميل عام ١٩٩٣. وتدل التوقعات المستقبلية أنه سيبلغ أكثر من ٨٠٠ مليار برميل بحلول عام ٢٠٠٠[(٨٣)].

إن طبيعة حكم الأسر الخليجية الحاكمة (آل السعود، آل الصباح، آل خليفة، آل ثاني، آل نهيان، المعلا، آل مكتوم، القواسم، البوسعيد) يقوم أساساً على مبدأ التضامنيات (Corporations) غير الرسمية التي تعني: تلك القوى الاجتماعية المتضامنة التي لا تعبر عن نفسها إلا ضمن مؤسسة الحكم، وبواسطة رؤساء معينين أو شيوخ محددين تعترف بهم الدولة وبمكانتهم الاجتماعية، ويطرح خلدون النقيب ست تضامنيات رسمية من هذا النوع (عدا الأسر الحاكمة) وهي:

(١) المؤسسة القبلية التي تتألف من شيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومات الخليجية على المستوى المحلي الجهوي.

(٢) المؤسسة التجارية التي تتألف من كبار التجار ورؤساء العائلات التجارية من المحافظين والإصلاحيين، ومن المتنفذين في السوق والمهيمنين على حركته، وتمثلهم عادة غرف التجارة والصناعة.

(٣) المؤسسة الطائفية التي تتألف من قادة الطوائف الدينية كالشيعة والإباضية والسنة والزيدية والتوحيدية والشوكانية والإخوانية.

(٤) المؤسسة الدينية التي تتألف من القادة الدينيين الذين يمثلون الحركات الدينية والخطباء والأئمة والمطاوعة والمشايخ والأنصار (والدعاة الذين ترعاهم السعودية بصورة خاصة) والإخوان المسلمين والسلفيين والأصوليين.

---

(٨٣) سيار الجميل، «الخليج العربي،» في: أبو رمان [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي**، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٥) الطبقات الوسطى التي تشكلها الأسر والعائلات التي غلب عليها الرضا الطوعي بالحكومات القائمة.

(٦) العمال الخليجيون الذين يمتلكون تنظيمات نقابية كونهم من المواطنين[٨٤].

إن التضامنيات الخليجية تتفاوت أهميتها كمستوى للولاء والارتباط. فالتضامنية القبلية هي دوماً المصدر الأساسي للتوظيف في الجيش والشرطة والحرس الوطني وقوى الأمن الداخلي. والقبيلة بذلك تبدو مؤسسة مستخدمة من قبل الدولة ومتكيفة مع الأوضاع السياسية والاقتصادية (وهي بذلك ضمن القوى المعوقة للتطور المؤسسي الديمقراطي القائم على أسس انتخابية).

من ناحية أخرى، فالورقة الطائفية ساهمت هي الأخرى في بلورة التعقيدات الاجتماعية وإشاعة نوع من التفرقة الاجتماعية عوضاً من وجود تنظيمات تقوم أساساً على مبدأ المواطنية. والمحصلة النهائية هي فرض حالة من التجمد والتكلس لدى القوى الاجتماعية، وهي حالة من شأنها الإبقاء على الأوضاع والعلاقات القبلية والطائفية من دون تغيير.

في السنوات الأخيرة، كانت هناك عوامل فعالة أدت إلى بلورة أنماط جديدة في الحياة الخليجية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، تولدت من خلال علاقات التفاعل والتبادل بين الداخل والخارج (كنتيجة للثروة النفطية)، مما أدى إلى بعض الخلخلة في البنى التقليدية والثقافية التي عرفتها المنطقة منذ أزمان بعيدة، وأسفرت هذه التحولات عن وجود أساليب وتحولات (بعضها عشوائي) سياسياً واقتصادياً وقيمياً، ومنها غلبة الاتجاه الاستهلاكي، والاعتزاز بالذات، والتشيؤ التكنولوجي، والمحافظة على الحدود، والنمو المعماري، والبحث عن الحياة العذبة والمتع والترفيه.

وقد اتبعت الحكومات الخليجية إجراءات عدة أطلقت عليها اسم «عوامل الجذب» (Pull Factors)، ومنها:

(١) الإمداد بالماء والخدمات العلاجية من دون مقابل.

(٢) الدعم المالي عند الاستيطان وتأمين مقر للمعيشة.

(٣) تأمين مؤسسات تربوية وتعليمية للصغار والكبار.

(٤) ضمان الحد الأدنى للأجور ومسايرتها المعيشة في المدن.

---

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٥) تفضيل البدو عند شغل أماكن العمل.

(٦) تعهد الشركات الأجنبية بتأهيل المواطنين الخليجيين من البدو على أعمال الحرف والمهن.

(٧) حرية الاختيار عند تحديد منطقة الاستقرار والاستيطان.

(٨) تشييد مساكن للعمال ومناطق إقامتهم في ضواحي المدن الحديثة.

(٩) دفع المنح التشجيعية لمن يربي رؤوس الماشية.

وهذه العوامل أثرت في طبيعة المجتمع الخليجي التقليدي، ولكنها لم تقض على نمط الحياة التقليدية البدوية، بل كانت نتيجة تأثير عوامل الجذب في المدن وعدد سكانها الكبير، والتي تحولت في أجزاء منها إلى مدن شبه بدوية. ويمكننا أن نقف على التغييرات الحاصلة في بنية المجتمع الخليجي المعاصر في مجالات عدة، وهي:

(١) **في المجال الاقتصادي** وتحول الطابع الترحالي إلى الزراعي، ومن الرعوي إلى «تربية المواشي»، وامتلاك الأراضي، واستغلال بعض المحاصيل الزراعية، وتوسيع أعمال الإدارة وقطاع الخدمات، وتأسيس البنوك والصرافة، وغلبة الطابع الاستهلاكي على الطابع الإنتاجي.

(٢) **في المجال المعيشي والإسكاني**، وذلك بنشر الوسائل الترفيهية، وتطوير البنى التحتية، ونشر شبكة من الخدمات الوسطية، واستبدال الأسواق القديمة بأخرى جديدة على الطرز الغربية، والاهتمام بالمستشفيات والحدائق والعمارات ووسائل الترويح.

(٣) **في المجال الاجتماعي والثقافي**، وذلك بنشر المدارس والمعاهد والجامعات، واستقطاب المدرسين والأساتذة، والاهتمام بالحياة الثقافية، والاهتمام بتسهيل سفر الأفراد والرحلات إلى الخارج، وتطور وسائل الإعلام (الإذاعة والتلفزيون)[٨٥].

إن دول الخليج العربي تتميز بنمطية سياسية واقتصادية واجتماعية معينة ساهم النفط في تجسيدها مع تعاظم الدخل العام على مدى العقدين الماضيين، حيث نقل الدول الخليجية من مركزيتها السياسية الاجتماعية في الخمسينيات والستينيات إلى مركزيتها السياسية والاقتصادية في السبعينيات والثمانينيات، ثم إلى افتقاد الاثنتين إبان حرب الخليج عام ١٩٩١ بانتقال مركزية الدول الخليجية إلى ساحة الحرب التي أدارها الحلفاء بالكامل، وتتحول اليوم إلى «رأسمالية الدولة التابعة»، وتشير إلى عمليات تحول إنتاجية (اجتماعية واقتصادية) تشمل المجتمع كله، نظراً إلى توسع بيروقراطية الدولة

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٥.

المركزية لتغدو بعد ذلك تابعة لاقتصاد السوق بفعل مكانتها في النظام الدولي المتشكل.

ب ـ النفط ـ المجتمع ـ بدائل المستقبل

كما ذكرنا سالفاً، فإن النفط هو أكبر مكون لناتج الداخل المحلي، وأضخم مصدر لعائدات كل دولة خليجية، وبالتالي لا عجب أن يكون له دور مهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل منطقة منذ سنوات عديدة. كما أن حقوق النفط تمتلكها هذه الدول، وعائدات النفط تذهب بصورة مباشرة من شركات النفط العالمية إلى خزائن هذه الدول. وفي النتيجة، فإن الصناعة النفطية قد ركزت مبالغ هائلة من الثروة الاقتصادية والقوة السياسية في أيدي الحكومات. وقد قادت هذه الموارد المالية الضخمة إلى ولادة مفهوم «الدولة الريعية» (Rentier State)[٨٦] التي يتضح منها التمايز الكبير بين «الدولة المنتجة»، حيث تأتي مصادر الدخل أساساً من الضرائب، و«الدولة الموزعة» التي تأخذ قدراً كبيراً من مجمل دخلها القومي من المصادر الأجنبية في هذه الدولة (وهي في مثل هذه الحالة شركات النفط العالمية). وقد لعب تركز مصادر الدخل المالي الفائض في أيدي الأسر الحاكمة دوراً مهماً في فرض شروط «العقد الاجتماعي» بينها وبين رعاياها من مواطني هذه الدول منذ أوائل السبعينيات، حيث يحصل المواطنون على منافع مادية جيدة مقابل ولائهم السياسي لهذه العوائل، أو على الأقل قبولهم «المهادنة السياسية» معها. فخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات امتلكت دول الخليج المقدرة والإرادة معاً لمنح مواطنيها التعليم المجاني أو شبه المجاني والرعاية الصحية والخدمات الإسكانية، ودعم البضائع الاستهلاكية، إضافة إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى. وكانت هذه السياسة بمثابة الرسالة البينة والواضحة للناس العاديين، ومفادها أن الخير الذي ينعمون به مرتبط بوجود الأنظمة السياسية القائمة، كما أن دول الخليج لم تر ضرورة لفرض أية ضرائب أو رسوم مالية على مواطنيها في إشارة واضحة وصريحة إلى أن الأنظمة التي لا تقوم بجمع الضرائب من مواطنيها لا حاجة إلى مساعدتها أو فرض أية رقابة شعبية على سياساتها[٨٧].

---

(٨٦) Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State*, Nation, State, and Integration in the Arab World (London; New York: Croom Helm, 1984), and Giacomo Luciani, «The Oil Rent, the Fiscal Crisis of the State and Democratization,» in: Ghassan Salamé, ed., *Democracy without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World* (London; New York: I. B. Tauris Publishers, 1994), pp. 130-156.

(٨٧) John Waterbury, «Democracy without Democrats?: The Potential for Political Liberalization in the Middle East,» in: Ibid., pp. 23-48.

إن الثروة الطائلة التي جمعتها دول الخليج في السبعينيات وأوائل الثمانينيات مكنتها من «تحقيق أهدافها وإنجاح صفقتها السياسية مع مواطنيها»، وذلك من خلال جعلهم راضين أو على الأقل غير مستائين. والعمود الفقري الذي ارتكزت عليه هذه الدول في تحقيق ذلك هو العائدات النفطية، الأمر الذي أدى إلى تأثر هذه السياسة وبشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في مراحل لاحقة.

والمعروف أنه على الرغم من أن سوقي العرض والطلب، إضافة إلى المعطيات السياسية التي وقعت (الثورة الإيرانية، الحرب الإيرانية ـ العراقية، السياسة السعودية عام ١٩٨٦، حرب الخليج الثانية)، فإن حقيقة الانتعاش وارتفاع الأسعار النفطية في مطلع التسعينيات قد انتهت، حيث استقرت أسعار النفط عند أخفض مستوى لها وأدناه عن الأسعار السابقة. ولو أخذنا معدلات التضخم في منتصف التسعينيات بعين الاعتبار، فإننا نرى أن أسعار النفط في نهاية عام ١٩٩٤، مثلاً، لم تكن سوى أعلى بقليل مما كان عليه الوضع أثناء الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣[٨٨]. ومن أجل مكافحة هذا الركود في الأسعار، جمدت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إنتاج أعضائها إلى ٢٤,٥ مليون برميل منذ عام ١٩٩٣[٨٩]. وعاجلاً أم آجلاً، فإن العقوبات المفروضة على العراق بسبب غزو الكويت سترفع، وسيسمح لبغداد بإعادة تصدير نفطها بالقدر الكامل. عندئذٍ ستعاني دول الخليج تدني الأسعار من جهة، وفقدانها الأسواق النفطية من جهة أخرى، وأخيراً فإن التوقعات المتعلقة بأسعار النفط في الأعوام من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠ يشاهد فيها ارتفاع تدريجي في العقد الأول من القرن القادم، الأمر الذي سيعني ضآلة احتمالات ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة، كما حدث في السبعينيات[٩٠].

وقد أدى هبوط أسعار النفط منذ بداية الثمانينيات إلى تراجع كبير في عائدات النفط، وبالتالي انخفاض مقدرة الفرد الشخصية على تحقيق متطلباته والتزاماته على المستوى الاجتماعي. ففي مثل هذه الدول الريعية، فإن أي هبوط أو انخفاض في الدخل الفردي يكون له وقع الزيادة الضريبية (Tax Increase)[٩١] وأثرها نفسه. ومن

---

(٨٨) Philip Shenon, «Oil Prices Are Unruffled by OPEC Output Limits,» *New York Times*, 23/11/1994, p. C2.

(٨٩) Agis Salpukas, «OPEC Move May Spur Sharp Rise in Oil Prices,» *New York Times*, 24/11/1994, p. C5.

(٩٠) جودت بهجت وحسن جوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٣٨.

(٩١) Augustus Richard Norton, «The Challenge of Inclusion in the Middle East,» *Current History*, vol. 94, no. 588 (January 1995), p. 9.

الجدير بالذكر هنا أن دول الخليج هذه ليست بالفقيرة، والكثير منها يود أن يحافظ على وضعه المالي الحالي. وهذا ما يفاقم الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي الآثار الأساسية المترتبة على تراجع القوة الشرائية، خصوصاً للشريحة الواسعة من مواطني الطبقة الوسطى[٩٢].

ومنذ بداية التسعينيات، أدركت دول الخليج أن السياسات التقليدية المتمثلة بـ «العمل كما العادة» (Business as Usual) قد غدت غير مجدية. ولكي تتلافى هذه الحكومات النتائج السلبية لمثل تلك السياسة، فقد بدأت بالبحث عن بدائل عديدة يتم تنفيذها في آن واحد، حيث يركز أحدها على الاعتماد على الاحتياطيات المتراكمة في البنوك الأجنبية من العائدات النفطية لسنوات الوفرة النقدية في السبعينيات وبداية الثمانينيات. وكان من بين البدائل الأخرى، الاقتراض من الأسواق العالمية، الأمر الذي أثقل كاهل الدول الخليجية بالديون الخارجية لأول مرة منذ استقلالها تقريباً، حيث قدرت الديون المترتبة على كل من الكويت والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٥ بمبالغ تتراوح ما بين ٣٢,١٧٨، و٨,٥٥٠، و١٠,١٠٠ مليون دولار أمريكي على الترتيب[٩٣]. وبالإضافة إلى الاستدانة من الدول الأجنبية، فقد لجأت دول الخليج إلى سياسة الاقتراض الداخلي، وذلك من خلال بيع سندات الخزانة والسندات الحكومية. وتجلت هذه السياسة الاقتصادية، بالتحديد في العربية السعودية، حيث بلغت المبالغ المتعامل بها هناك بهذه الطريقة من صفر عام ١٩٨٧ إلى ما مقداره ٨٤ مليار دولار أمريكي عند نهاية عام ١٩٩٤[٩٤].

وبرهنت سياسة الخصخصة (Privatization) منذ مطلع التسعينيات على أنها حل جذاب لمعالجة العجوزات المالية في دول الخليج، إذ إنها توفر البديل المقبول من سياسة فرض الضرائب لحل مشاكل الميزانية. وقد اشتملت الإجراءات الحكومية في هذا الصدد على تشجيع المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتوفير الحوافز المالية لإنجاز مثل هذه المشاريع الجديدة، وذلك من خلال إلغاء الضرائب، وتقديم المنح المالية والقروض بفوائد مخفضة، وخلق أسواق للسندات والأوراق المالية. ففي عام ١٩٩٤ أعلن الملك فهد في العربية السعودية أن الحكومة قد خططت لبيع الممتلكات العامة للخطوط الجوية السعودية، ومؤسسة الهاتف. وتقوم الكويت بأكثر برامج الخصخصة طموحاً، وذلك من خلال وضع معظم القطاعات الاقتصادية تحت تصرف القطاع الخاص، كما أن دولاً خليجية أخرى قد اتبعت خطى الدولتين السابقتين. ومن

---

(٩٢) بهجت وجوهر، المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٩٣) *MEED* (Middle East Economic Digest) (23 December 1994), pp. 21-40.

(٩٤) بهجت وجوهر، المصدر نفسه.

ناحية أخرى، فمن الجدير بالذكر أن الحكومات الخليجية قد حافظت على خط حذر ومتدرج في مجال التخصص الاقتصادي مدركة أن الانتقال إلى نظام القطاع الخاص قد يسمح بتطور المجتمع المتحضر ويخفف من القيود الاقتصادية بين أيدي الحكومات.

لقد قاومت الحكومات الخليجية المجازفة بتمزيق شبكة الأمن الاجتماعي التي تعزز استقرارها السياسي. ولكن كملاذ أخير، كان عليها في نهاية المطاف تخفيض نفقاتها العامة. ففي عام ١٩٩٤ بلغت نسبة الاقتطاع في الميزانية العامة السعودية ١٩ بالمئة، وفي الكويت ٢٥ بالمئة، وفي كل من عمان وقطر ١٠ بالمئة. كما جمدت الإمارات العربية المتحدة ميزانيتها الفدرالية منذ عام ١٩٩٣، وإن مثل هذا الخفض في الإنفاق الحكومي يعني بطبيعة الحال زيادة العبء الاستهلاكي على المواطنين متمثلة في ارتفاع أسعار الماء والكهرباء والنقل مروراً ببقية الخدمات الاجتماعية الأخرى.

ج ـ أسواق العمل في الخليج العربي

إن مسألة أسواق العمل في بلدان الخليج تتعدى أهميتها المعتادة، وتكتسي أحياناً ثوب الخطر نظراً إلى صلتها الوثيقة بأمور جوهرية مثل التركيبة السكانية وانعكاساتها على الثقافة والمجتمع، بل السياسة، فضلاً عن النواحي الاقتصادية. ولعل أحدث مثال على ذلك هو القرار الذي اتخذته الإمارات والذي ترتب عليه ترحيل نحو مائتي ألف عامل وافد بشكل غير قانوني، غالبيتهم الساحقة من الآسيويين، في غضون أسابيع قليلة، والتضييق على اصطحاب المعولين، بما قد يؤدي إلى استبعاد عدد ضخم من المقيمين. وتضمنت الإجراءات توقيع عقوبات على أصحاب الأعمال المشغلين لهؤلاء العمال. وكان يمكن أن يترتب على ذلك هزات اجتماعية واقتصادية بسبب اتخاذ قرارات اقتصادية مفاجئة.

على كل، فإن المشكلة في ما يتعلق بدراسة وضع أسواق العمل في الدول الخليجية تتصل ـ كما ذكر نادر فرجاني ـ بندرة المعلومات، حيث ان مجرد حجم السكان، أو الجنسيات «يكاد يكون سراً محمياً»[٩٥]. ومع ذلك، فإنه يمكن التوصل إلى نقاط عامة تبلور حقائق الوضع في أسواق العمل في دول الخليج، ومنها رصيد متدن من رأس المال البشري، على بعدي الكم والنوع، يتدهور بالمقارنة بالبلدان النامية الآخذة في التقدم، واستشراء البطالة، السافرة والمستترة. والنتيجة المباشرة لهذا التوصيف هي تردي الإنتاجية وتباطؤ نمو الناتج الكلي، مما يرتب انخفاض مستوى

(٩٥) نادر فرجاني، «أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٦ (شباط/فبراير ١٩٩٧)، ص ٥٠.

الرفاه الاجتماعي. والواقع أن ضمان مستويات ملائمة ومتزايدة من الرفاه الاجتماعي، يتطلب أن تواجه الدول الخليجية ثلاثة تحديات أساسية في ميدان سوق العمل: تكوّن رصيد كبير ومتنام من رأس المال البشري الراقي النوعية، وتوليد فرص عمل على نطاق يكفي لتقليل البطالة إلى حد مقبول، وتوظيف رأس المال البشري المتاح بشكل يحقق تزايداً مطرداً في الإنتاجية.

وإذا كان من خصوصيات منطقة الخليج، وجود وفرة مالية لها آثارها الاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه الوفرة المالية تتأثر وتتقلب بحسب أوضاع سوق النفط العالمي، وأيضاً بسبب النزاعات الداخلية بين بعض البلدان ومع دول الجوار العربية، وأعباء الحماية الأمريكية. لذلك قد يقال إن بعض أغنى بلدان الخليج تتعرض لمظاهر «فقر» غير معتادة (استدانة، تأخير المدفوعات الواجبة للموردين)، وهو ما يبدو وكأن دور الوفرة المالية، كقناع تجميلي لمجتمعات النفط، بدأ يتشقق عن مظاهر للتناحر الاجتماعي تضاعفه علامات التمييز بين المواطنين والوافدين، أو بين المواطنين، وبدأت تنتشر صور للعنف لم تكن متصورة قبلاً.

ولقد بدأت دول الخليج في تقليل بعض مزايا الرفاه (الخدمات الاجتماعية) أو إلغائها بالنسبة للوافدين، وفرض الضرائب والرسوم الجمركية. ولقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أكبر البلدان الخليجية من قرابة العشرة آلاف دولار في النصف الثاني من السبعينيات إلى أقل من ستة آلاف دولار في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات[٩٦].

والمعروف أنه من خصوصيات الوضع الخليجي أيضاً استيفاد العمال من الخارج على نطاق واسع، مع الإصرار على الصفة المؤقتة للعمالة الوافدة، ومعروف أيضاً اطراد الزيادة في نسبة غير العرب بين العمالة الوافدة. غير أنه قد تمخضت عن سلسلة الأحداث التي بدأت بغزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠ آثار ضخمة في سوق العمل في بلدان الخليج، حيث ضاق سوق العمل بدرجة واضحة، وتغيرت تفضيلات البلدان الخليجية تجاه تقليص حجم السكان الكلي، ونصيب الوافدين من السكان وقوة العمل، مع زيادة نصيب غير العرب من قوة العمل الوافدة واستبعاد مواطني البلدان التي لم تنضم إلى التحالف الذي قاده الغرب في حرب الخليج.

وبصفة عامة، فإن من أهم سمات سوق التشغيل في المنطقة، تدني المستوى المهني والمهاري لقوة العمل عامة، وانتشار الفنون الإنتاجية الكثيفة العمل (وهو ما لا

---

(٩٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦)، ص ٣.

يستقيم في مجتمعات خفيفة السكان)، ووجود فوارق في ظروف التشغيل والمزايا المترتبة عليه بحسب الجنسية والمستوى المهني. كذلك ساد تعيين المواطنين بصورة شبه تلقائية في الجهاز الحكومي وضمان استمرار تشغيلهم بغض النظر عن إنتاجيتهم، مما أدى إلى تركز المواطنين المشتغلين في الإدارة الحكومية والقطاع العام، وفي المهن الكتابية ومهن الخدمات، وتدني المستوى التعليمي للعمالة الحكومية وقلة خبرتها. وما كان لاستيعاب المواطنين في الخدمة المدنية أن يدوم، وبخاصة مع بداية أفول عصر الوفرة المالية، وقد بدأ التخفف من التزام الحكومة بتعيين المواطنين، على حين لا يقدم القطاع الخاص حالياً بديلاً فعالاً لتشغيل المواطنين الأعلى تكلفة والأقل طواعية والأدنى إنتاجية من نظرائهم الوافدين، فلاحت معالم البطالة السافرة بين المواطنين، وبخاصة النساء.

وتخلص بعض الدراسات[٩٧] إلى أن السياسات والأنماط الحالية في دول الخليج ستؤدي في مجملها إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما أن في حال غياب حزمة من السياسات الشاملة والطويلة الأجل لتستهدف إعادة هيكلة الاقتصادات وتحقيق التنمية المطردة، فإن أية سياسة ضريبية تتوخى زيادة دخل الحكومة وتقليل العجز في الميزانية، ستنتج آثاراً سلبية في النمو الاقتصادي، ومستوى رفاه المواطنين، وهيكل الناتج المحلي الإجمالي، وقوة العمل.

د ـ حدود المستقبل: التصور الشامل

من الثابت أن عناصر متعددة تتشابك من نسق الاقتصاد السياسي لإنتاج خصائص المجتمع ونسق العمل في الدول الخليجية. ولهذا تتفاقم المشكلات، مما يجعل من الصعوبة بمكان حلها في السياق الاجتماعي السياسي الراهن، وهو ما يؤكد على شرط وجود تشكيلة اجتماعية مؤاتية للفعل التنموي بعامة. وفي إطار تصور «مفاتيح مستقبلية» لعبور الموقف الحالي، فإن أهم ما يمكن التأكيد عليه هو ضرورة تضافر العناصر كحزمة كلية لتحقيق شرط التكامل في ما بينها. ويثير نادر فرجاني إشكالية «المسكوت عنه في بلدان مجلس التعاون الخليجي»، مشيراً إلى قضية «تقليل الحماية المطلقة من المنافسة، والتي توفر حالياً لمواطنين في مجالي التعليم والعمل، وتوفير عناية أعلى من السائدة حالياً للوافدين في الخليج». وبالنسبة للنقطة **الأولى**، فإن مثل هذه الحماية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الإفساد. **أما الثانية**، فيمكن التوقع بأن العائد المحتمل على الإنتاجية وعلى سلامة البنية الاجتماعية يفوق بمراحل ما يمكن تصوره

---

(٩٧) «Human Resource Development and the Structure of Oil Economies: Critical Issues with Illustrations from Kuwait,» (ERF Working Paper; 9518).

من تكلفة مادية. فتوفير رعاية أفضل للوافدين الذين يدخلون البلاد بطريق شرعي ويساهمون في الإنتاج فيه، لا بد من أنه سيرفع من إنتاجيتهم، وسيؤدي إلى رفع إنتاجية المواطنين في إطار المنافسة الشريفة والموضوعية. ولا خلاف في أن المجتمعات التي توفر درجة عالية من المساواة لقاطنيها تمثل مثلاً إنسانياً سامياً تسعى إليه البشرية وتثمنه غالياً، كما أن التفرقة بين الفئات الاجتماعية داء لا يسلم منه أحد وله مخاطره على السلامة الاجتماعية[٩٨].

٧ ـ نموذج المجتمع الخليجي: تكوينات اقتصادية واجتماعية في البحرين

يتجاوز عدد سكان البحرين نصف مليون نسمة (٥٠٨,٠٣٧) بحسب تعداد عام ١٩٩١، ويشكل الأجانب ما نسبته ٣٦,٦ بالمئة وينقسمون طائفياً إلى سنة وشيعة، وتوجد قلة من المسيحيين واليهود، كما ينقسمون إثنياً إلى سنة من أصول قبلية، وسنة ينتمون إلى عائلات عربية غير قبلية، وسنة «هولة» ترجع أصولهم إلى الساحل الفارسي وهم يتكلمون العربية، وسنة متحدرين من أصول أفريقية، وشيعة عرب، وشيعة إيرانيين يتكلمون الفارسية إلى جانب العربية. ويشكل السكان الشيعة من أصول عربية وفارسية ما نسبته ٧٠ بالمئة من مجموع السكان، بينما يشكل السنة بمختلف أصولهم حوالى ٣٠ بالمئة من المجموع. وقد كان الشيعة يشكلون ما نسبته ٥٢,٥ بالمئة من السكان في إحصاء عام ١٩٤١، إلا أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن اختل التوازن الطائفي لصالح الطائفة الشيعية، وارتفعت نسبتهم حتى وصلت إلى أكثر من ثلثي السكان. ويرجع السبب في ذلك إلى كون القرى والمناطق الريفية في مجملها شيعية، ومن عادة سكان تلك المناطق الزواج المبكر، كما يكثر تعدد الزوجات وترتفع نسبة خصوبة المرأة الريفية إلى درجة أعلى بكثير من نسبتها لدى المرأة المدينية. ولكل تلك الأسباب أصبحت الطائفة الشيعية متفوقة عددياً على الطائفة الأخرى، إلا أننا لا نستطيع هنا أن نستخدم حجم الطائفة كمعيار لتحديد كونها أقلية، فالمعيار العددي الكمي ليس له وزن في تعريف مفهومي الأقلية والأغلبية، والذي يجعل من جماعة إثنية معينة أقلية هو أنها معدومة الحقوق أو تحتل منزلة أدنى في المجتمع.

إن صغر مساحة البحرين وبناء شبكة الطرق السريعة التي تربط مختلف المناطق من قرى ومدن بعضها ببعض، قد أديا إلى تأريخ التفاعل بين تلك الفئات البشرية. فالقرية لم تزحف إلى المدينة وإنما حدث العكس، فقد زحف سكان المدن إلى القرى

(٩٨) فرجاني، «أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل،» ص ٦٩.

القريبة والبعيدة، وازدحمت القرى الفقيرة بالمجمعات السكنية الحديثة الفخمة التي أقيمت وسط البساتين المنتشرة في الريف، والتي تملكها الصفوة. ويقطن سكان المدن والموظفون الأجانب تلك المجمعات مع ما تمثله لسكان القرى الشيعية المحافظة من تهديد لقيمها الدينية، وبخاصة بالنسبة للشباب العاطل الذي يخضع لسيطرة مؤسسات دينية تقليدية. إن انهيار العزلة ما بين سكان المدن والقرى، وما بين الطائفتين، قد خلق حالة من عدم الرضا والمقارنة المستمرة بين حالهم وحال الآخرين، إلا أننا نستطيع القول ان هناك وعياً إثنياً وطائفياً متزايداً قد بدأ يطفو على السطح، وبخاصة في السنوات الأخيرة، بسبب انتشار التعليم بين جميع الفئات، وبالتالي انتشار الوعي بالحقوق ومحاولات إبراز الهوية العرقية والطائفية. كما أفرز التعليم والثراء النفطي، وارتباط النظام الاقتصادي بالنظام الاقتصادي العالمي الحديث، والانفتاح الإعلامي والثقافي والتجاري مع الغرب؛ كل ذلك أفرز تغييرات عميقة في التكوينات الاجتماعية والاقتصادية في البحرين. وستتحدث عن هذه التكوينات[٩٩].

أ ـ الطبقة العليا

تتكون من عدة شرائح مختلفة، على رأسها العائلة الحاكمة، ثم العائلات التجارية التقليدية، والأغنياء الجدد للمرحلة النفطية. وتستحوذ تلك الفئة على قدر من الثروة يفوق وزنها في المجتمع، كما تتحكم في الإدارة الحكومية بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي أيضاً تحتكر القرار السياسي. وقد وسعت العائلات التجارية مجالاتها في التجارة والاستيراد، كما أن مصالح تلك الطبقة التجارية قد تطابقت بعد الاستقلال إلى درجة كبيرة مع مصالح العائلة الحاكمة، حيث شارك أفراد من العائلة الحاكمة عناصر تجارية في مجال التجارة. وكذلك تركزت استثماراتها في المجال العقاري ومشاطرة رأس المال الأجنبي داخلياً وخارجياً في ظل الأموال النفطية. يذكر أحد الباحثين أنه تشكلت في سائر المنطقة الخليجية شريحة رأسمالية عليا (برجوازية) قوامها المصدرون والمستوردون والمقاولون والمضاربون العقاريون وكبار المسؤولين الذين يتقاضون عمولات مقابل تسهيل إتمام الصفقات[١٠٠]. ويصف الباحث تلك الطبقة الرأسمالية الناشئة في البلدان النفطية بأنها أقرب ما تكون إلى طبقة من السماسرة الذين

(٩٩) منيرة أحمد فخرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، تقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، [١٩٩٥])، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(١٠٠) محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

يتوسطون بين الدولة للحصول على عقود المقاولات وتراخيص الاستيراد والبناء من ناحية، وبين الشركات ودوائر الأعمال الأجنبية التي تقدم لهم المظلة الواقية في مجال الخبرة الفنية والتنفيذية والإدارة والتسويق من ناحية أخرى. ويطلق على تلك الطبقة «رأسمالية» وسيطة وسمسارية.

وتنقسم هذه الطبقة سياسياً إلى فئتين: فئة مستنيرة تؤمن باقتصاد السوق الحديث وما يتبعه من توسع إقليمي أو عربي وإنشاء الشركات الاستثمارية، والتشجيع على التعليم؛ وفئة تقليدية تنادي برفض الاتجاه الليبرالي وتعادي القوى الجديدة في المجتمع[١٠١].

وتنتمي تلك الطبقة حالياً إلى الشريحة العالمية التي لديها حسابات وأرصدة في مصارف مختلفة خارج البلاد، وهي تحتكر جميع وكالات الشركات الأجنبية، كما أصبحت الوسيط بين المستهلك المحلي والمنتجين لتلك السلع في العالم الصناعي. ومعظم أفراد تلك الطبقة تمتلك أكثر من مسكن خارج بلادها. وغالباً ما تحمل أكثر من بطاقة مالية. كما أن من أهم صفاتها أنها تغادر البلاد في حالة حدوث اضطرابات داخلية، وهي تستطيع تأمين معيشتها خارج البلاد. وكمثال على تزايد نفوذ تلك الطبقة في الآونة الأخيرة هي نسبة التجار وأصحاب الأعمال في تشكيل مجلس الشورى الحالي، حيث يشكلون ١٨ عضواً من مجموع ٣٠ عضواً. وتتمتع تلك الطبقة بحرية واسعة في جلب العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة من دون مساءلة[١٠٢].

ب ـ الطبقة المتوسطة

تتميز بتمتعها بقدر من التعليم العالي ومرتبات متميزة نسبياً في المؤسسات الحكومية، وتنتمي مجموعات من موظفي الدولة والقطاع العام والتكنوقراط وصغار التجار إلى تلك الطبقة. ويؤكد الرميحي على أن مصطلح الطبقة المتوسطة هو مصطلح عام، وغير محدد في مجتمعات الخليج، حيث يضم طائفة غير متجانسة في الدخل والمستوى التعليمي والثقافي. فهو يمكن أن يضم موظفي الحكومة والشركات الأهلية والأجنبية وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة. وتضم الطبقة من الناحية النظرية ذوي الدخول المحدودة. وتستفيد شرائح منها بشكل جيد من الخدمات الاجتماعية المتوفرة في الدولة كالتعليم والخدمات الصحية والإسكان. كما أنها تتجه إلى تكوين

---

(١٠١) محمد غانم الرميحي، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** (الكويت: دار السياسة، ١٩٧٧)، ص ٢٤.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

الأسر الصغيرة، ويختلف مستوى التعليم في أجيالها من تعليم بسيط في الجيل السابق إلى متعلمين تكنوقراط في الجيل الحديث. وتزود هذه الطبقة مراكز العمل الحكومية والأهلية بالقوى العاملة، كما أن تطلعاتها المصلحية الذاتية كبيرة(١٠٣).

ج ـ الطبقة العاملة

تشكلت الطبقة العاملة في البحرين مع تدفق النفط في بدايات الثلاثينيات من هذا القرن، وأخذت الحركة العمالية شكلاً تنظيمياً منذ بداية عام ١٩٣٨، حينما بدأت إضراباً في شركة نفط البحرين (بابكو) لتحسين أوضاعها وزيادة أجرها. كما نفذت إضرابات في الأعوام التالية أهمها عامي ١٩٥٦ و١٩٦٥ وبداية السبعينيات، حيث صاحبها ظهور الحركات السياسية. والشيء المميز للحركات العمالية هو إصرارها على تشكيل تنظيمات نقابية خاصة بها، الأمر الذي لم تحصل عليه حتى استقلال البحرين وإقرار الدستور عام ١٩٧٣. بعد ذلك نجح العمل بتشكيل عدة نقابات، ولكن لم يتم إشهارها في حينه. ولكن بقيت النقابات تمارس العديد من الأنشطة لمدة سنتين حتى تاريخ حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥.

وقد اقترنت الحركات العمالية خلال العقود الستة الماضية بتحركات سياسية شملت كافة المجتمع. وجميع الحركات السياسية التي شهدتها البحرين كانت تسبقها تحركات ومطالب عمالية، ولهذا السبب سعت السلطات إلى تحجيم العمالة المحلية، وإلى جلب عمالة أجنبية من منطقة الشرق الأقصى وشبه القارة الهندية، أو ما يطلق عليه العمالة الآسيوية، كوسيلة لكسر شوكة العمالة المحلية سياسياً والاستغناء عنها في حالة القيام بأي إضراب، حتى وصل حجم العمالة الأجنبية عام ١٩٩١ إلى ما نسبته ٦٣,٦ بالمئة من المجموع(١٠٤).

د ـ الطبقة الدنيا

البروليتاريا الرثة بتعبير الماركسية، وهي الطبقة التي تعيش على هامش المجتمع، وتندرج فئات متعددة تحت هذا المسمى، وأهم تلك الفئات العاطلين عن العمل، ويقدر عددهم بحوالى ٣٥ ألفاً، معظمهم من الشباب دون سن العشرين، والذين لم يحصلوا إلا على تعليم بسيط. ومما زاد في استفحال مشكلة هؤلاء هو ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية، وتفضيل أصحاب العمل لها، وبخاصة ما يطلق عليها «العمالة ذات التأشيرة الحرة» (Free Visa) التي انتشرت بصورة واسعة ومنظمة في السنوات

---

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٠٤) فخرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، ص ٧٦.

الأخيرة. وهي تنافس فئات كثيرة في أرزاقها وتحدث أضراراً في مصالحها، مثل صيادي الأسماك وماسحي السيارات والحمالين، حتى تحولت تلك الفئات إلى طبقة معدمة لا تملك شيئاً. وهناك فئة اجتماعية تندرج تحت تلك الطبقة ونعني بها فئة «البدون»، ومن الصعوبة حصر أعدادهم بسبب التعتيم الرسمي على قضيتهم. ويفترض أن عددهم يتجاوز الخمسين ألفاً، وترجع أصول معظمهم إلى سواحل إيران، كما نزحت قلة منهم من اليمن وأفغانستان والهند. وقد استقر معظم هؤلاء في البحرين منذ ثلاثينيات هذا القرن، إلا أنهم لم يحصلوا على الجنسية البحرينية، ولم يستطع أبناؤهم وحفدتهم بالتالي الحصول على تلك الجنسية. هذه الفئة تشكل أقلية ليس لها حقوق على الإطلاق، وهي لا تستطيع التعبير عن مطالبها خوفاً من المساءلة الرسمية، كما أنها لا تستطيع السفر والتنقل إلا بورقة رسمية صالحة للسفر مرة واحدة. وتجدر الإشارة إلى أن عدم حصول تلك الفئة على الجنسية يرجع إلى عوامل سياسية، بحيث تبقى تلك الفئة دائماً تحت سيطرة الأجهزة الأمنية، فتصبح مأمونة الجانب لا تشكل تهديداً سياسياً. وبطبيعة الحال، فتلك القضية تتضاعف آثارها وتهدد بالانفجار بسبب تزايد أعداد البدون مع مرور الزمن[١٠٥].

هـ ـ النخبة

يتحدث الرميحي عن النخبة باعتبار أنها تلعب دوراً مهماً وحيوياً، ولو أنها ليست طبقة بالمعنى الكلاسيكي. والنخبة تمثل شريحة من المثقفين التي أتاح لها التعليم النهوض لتشكيل الجهاز الوظيفي للدولة، وهي تتولى الوظائف العامة ونتيجة لاحتياج الدولة إلى متعلمين في مختلف المجالات (الجيش، الشرطة، المؤسسات المالية والتعليمية). وهكذا تكونت هذه النخبة. ويرى البعض أن أزمة مجتمعات الخليج تكمن أساساً في «أزمة النخبة»، حيث انها نتيجة لوضعها التعليمي والثقافي تعرف جيداً النقائص الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتها، ولكن نتيجة لتشبثها بالسلطة الوظيفية والامتيازات الشخصية، فهي تتعامى عن هذه العلل والأمراض أو تفلسفها لصالح الوضع الراهن. وهي تشكل بحسب قول الباحث ما يمكن أن يسمى بـ «القبلية الجديدة». وهذه الروح القبلية الجديدة في النخبة تواجهها شرائح صغيرة مضادة، وهي نخبة رافضة لهذا الوضع، إلا أن حجم هذا الرفض يبدو غير مؤثر في الوقت الراهن.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٧٧.

الفصل الرابع

أهم ظواهر اللاتكافؤ في المجتمع العربي

نستطيع أن نقول من دون مبالغة ان ما يحدث في الأقطار العربية حالياً هو نوع من «تطوير اللاتكافؤ»[1] بين الاقتصادات العربية، على أن هذه العملية لا تتم مصادفة، وإنما وفقاً لمشروع مقصود هدفه تعزيز منحى تطوير أقاليم التجزئة حتى يتم ضمان انتقالها من حالة «الإقطاع الشرقي العسكري» إلى حالة «الرأسمالية الإقليمية التابعة» التي تتناقض مع كل الثوابت القومية. فتطوير اللاتكافؤ يتناقض مع الفهم العصري والعمل من أجل القومية والوحدة العربية، هذا الفهم المؤسس على اعتبار العروبة انتماء، والوحدة هي المشروع القومي العربي لمصلحة الطبقات الوطنية الشعبية من أجل حياة كريمة.

إن الأنظمة العربية تقوم حالياً بإخضاع مقتضيات الاقتصاد القومي، ممثلاً في: مصالح الغالبية من الطبقات الشعبية، للطبقي ممثلاً في: رأس المال الإقليمي من التابع، ومن هنا سر تمسك «الإقليميين والتجزيئيين» بالسلطة السياسية باعتبارها العنصر الأساسي للقبض على «عنق الاقتصاد».

الانقسام الأول: الجبهة الحاكمة

انقسمت الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي في مسارها العملي حيال القومية والوحدة والاستقلال الاقتصادي والاجتماعي إلى جبهتين: الجبهة الحاكمة، والجبهة الكامنة.

إن الجبهة الحاكمة تمثلت في القوى الاجتماعية التي حكمت، وما زالت، والتي

---

(١) عادل سمارة، «مقالة في «تطوير» اللاتكافؤ في الوطن العربي: المواجهة مستمرة بين القومية الحاكمة والقومية الكامنة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٧ (تموز/يوليو ١٩٩٥)، ص ١٦.

بدأت بالارتباط بالأجنبي منذ نهايات الاستعمار العثماني، وبشكل أوضح خلال مرحلة الاستعمار، حيث تم تعليمها وتدريبها لتشكل جهاز السلطة في دولة ما بعد الاستعمار، وينطبق هذا على الفئات التي تسلمت السلطة من الاستعمار، واستمر دورها ليصبح أبناؤها العناصر الرئيسية في الأجهزة التكنوقراطية العربية.

لقد تطور البناء السياسي لهذه الأنظمة مع حدود التغير والانتقال الاقتصادي أو تحديداً «الشكل الذي اتخذه تمفصل أنماط الإنتاج في تلك التشكيلات أو الأجزاء من التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في تلك الأقطار»(٢).

لكن الآليات الداخلية لم تكن هي وحدها التي تحدد مسار التغيير، فبعد التفكك الذي حدث أثناء فترة الاستعمار، تمت عملية إعادة تجزئة الوطن العربي وفقاً لما تقضي به مصالح الاستعمار الجديد. لقد كان التفكيك المقاطعاتي متناسباً مع الربط المباشر بالسلطة العثمانية المركزية في الآستانة، وهي سمات نمط الإقطاع العسكري الشرقي، مع لزوم التوضيح أن السلطة العثمانية الحاكمة لم تكن إقطاعاً عسكرياً شرقياً بحكم محلي، كما كان شأن الصين مثلاً، وإنما كان «أي الاستعمار العثماني» سلطة استعمارية، وهو ما يفسر شدة النهب وتحويل الفائض إلى المركز العثماني بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يقود إلى تراكم أو إتلاف الفائض. أما في فترة الاستعمار الغربي الحالية، فقد أصبحت الكيانية الإقليمية أكثر اتفاقاً مع مصالح الإمبريالية، فهي حالة وسط بين الارتباط الاندماجي والاستقلال الشكلي الذي يخدم طبقة ذات مصالح في الانفصال.

الانقسام الثاني: الجبهة الكامنة

مقابل القوى الاجتماعية الحاكمة هناك القوى الاجتماعية الكامنة، وهي الطبقات الشعبية التي خضعت للحكم والاستغلال، والتي يؤخذ أغلب فائض عملها لمصالح الأجنبي.

هذه القومية الكامنة هي صاحبة المصلحة في الوحدة على اعتبار أن السوق القوية هي السوق الواسعة، وأن الاقتصاد القوي الكبير وآفاق التطور مرتبطة بوجود دولة كبرى موحدة، وأن تبديد الثروات العربية يحتم وجود الوحدة إذا كان الهدف الإنساني هو حماية هذه الثروات وتحقيق التطور.

إن تجزئة الوطن العربي إلى كيانات على يد الاستعمار، وقيام أنظمة حكم بنيت

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

منذ اللحظة الأولى على تركيز التجزئة والحيلولة دون قيام دولة مركزية قد وضعت الأساس لمؤسسة وتطوير اللاتكافؤ بين الأقطار العربية. لقد وجدت كل طبقة حاكمة في الكيانات العربية مصالح محددة لها ومحدودة بها، في الاستمرار في الارتباط فرادى بالنظام العالمي. وقد لعب هذا الارتباط المنفرد والتابع دوراً بارزاً في فك الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، وهو الانفصال الذي ساعد على حدوثه تدخل الإمبريالية ودورها في المنطقة ووجود إسرائيل كعامل تفكيك إضافي فيها.

إن هدف البرجوازية العربية من «التوجه الانتحاري» نحو تطوير اللاتكافؤ هو الوصول بالبنية العربية إلى حالة «الاكتمال الإقليمي والتجزيئي»، بما يتجاوز ضرورة الوحدة العربية، مع ملاحظة أن النظام العالمي يقف وراء المساعي الرامية لاستكمال التجزئة مع عدم إعطاء الفرصة لتطور الكيانات المجزأة[٣].

لنتناول الآن أهم ظواهر تكريس اللاتكافؤ في المجتمع العربي: **الفجوة الغذائية، الفقر.**

أولاً: الفجوة الغذائية في المجتمع العربي

لقد أصبح الأمن الغذائي من الأهمية بمكان، حيث لا يقل أهمية عن مواضيع الأمن الأخرى، كالأمن الداخلي، والأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، والأمن الصحي، ولا سيما أن الغذاء هو المصدر الرئيسي للحياة. ولا يخفى أن الأقطار العربية تعتمد اعتماداً كبيراً في تجارتها الخارجية على الاستيراد، بحيث يمكن القول ان الأقطار العربية تتميز بانكشاف خطير للخارج، وما يؤدي إليه ذلك من تبعية اقتصادية وسياسية، وما يشكله الاعتماد على الاستيراد من أعباء على موازين المدفوعات واستنزاف للاحتياطيات العربية من العملات الأجنبية[٤]. وينصرف المقصود بالأمن الغذائي إلى قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، سواء بإنتاجها محلياً أو توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي. وهناك من يرى أن الأمن الغذائي هو ضرورة توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية، خصوصاً في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة في العالم. وهناك من يرى أيضاً أن الأمن الغذائي هو توافر الفرص لكل الناس، في كل

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠، وفلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠).

(٤) خليل حماد ومحمد نصر، «الفجوة الغذائية والأمن الغذائي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٩٤.

الأوقات، للحصول على غذاء كاف لحياة صحية ونشيطة، أو هو ضرورة توفير المستوى الغذائي الملائم كماً وكيفاً(٥).

إن السبب المباشر لأزمة الغذاء في العالم، هو الفارق بين وتائر النمو في الطلب على الغذاء والإنتاج الزراعي المحلي الذي أخذ يتنامى منذ النصف الأول لعقد السبعينيات، واستمر حتى منتصف هذا العقد. فخلال عقد السبعينيات حقق الإنتاج الزراعي على مستوى الوطن العربي ككل نمواً بمتوسط ١,٨ بالمئة سنوياً، بينما نما الطلب بمتوسط ٤,٦ بالمئة سنوياً. وفي السنوات العشر (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤)، وعلى رغم تحسن أداء القطاع الزراعي، حيث حقق نمواً بمتوسط ٢,٥ بالمئة سنوياً، قفزت وتائر الطلب إلى ٦ بالمئة سنوياً، أي بفارق ٣,٥ بالمئة.

ونتيجة لهذه الاتجاهات، وهي زيادة الطلب على الغذاء بوتائر أعلى من الإنتاج المحلي، اتسعت الفجوة الغذائية في الوطن العربي، وزادت من حوالى ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ما يزيد على ١٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠. ولقد أصبح الوطن العربي نتيجة لهذه التطورات أكثر مناطق العالم الرئيسية اعتماداً على مصادر الغذاء الأجنبية، ونتيجة لذلك فإن مستوى الاكتفاء الذاتي الإجمالي في الوطن العربي تدنى حتى بلغ ٦٠ بالمئة فقط في عام ١٩٨٤، كما أن خطورة هذا الوضع لا تقتصر على التبعيات المالية، إذ ان معظم الواردات الزراعية العربية هي سلع غذائية أساسية كالقمح والسكر والزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية الغذائية، على عكس الصادرات العربية التي يسودها القطن والفواكه والخضر ومنتجاتها. ومن هنا فإن مشكلة الأمن الغذائي العربي تحولت إلى أزمة بكل ما يعني ذلك من تبعات(٦).

بلغت الفجوة الغذائية العربية حوالى ١٣ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٠، وهي الفرق بين قيمة المستوردات الغذائية البالغة ١٤,١٠٢,٨٤ مليون دولار أمريكي والصادرات العربية الغذائية البالغة ١,٠٥٣,٢٨ مليون دولار أمريكي. وبالمقارنة بقيمة الفجوة الغذائية في عام ١٩٧٥ نجد أن قيمة الفجوة الغذائية قد زادت بنسبة ٥٥,٢ بالمئة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠. وإذا دل ذلك على شيء، فإنما يدل على تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية واتساعها مع مرور الزمن. أما الفجوة الغذائية من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٠، فقد تراوحت بين ١٢,٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٧ و١٤,٨ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٩. أما على مستوى الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية،

---

(٥) محمود منصور عبد الفتاح، «التعاونيات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٥٧ (آذار/مارس ١٩٨٩)، ص ٧٣.

(٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٢٣٤.

فنلاحظ أن قيمة الفجوة الغذائية للحبوب بلغت حوالى ٦ مليارات دولار في عام ١٩٩٠، أي ما يعادل ٤١,٣ بالمئة من إجمالي الفجوة الغذائية العربية خلال عام ١٩٩٠، وتعزى هذه النسبة الكبيرة في فجوة الحبوب إلى سلعة القمح، حيث بلغت قيمة الفجوة الغذائية في سلعة القمح حوالى ٣,٥ مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل ٦٠ بالمئة تقريباً من الفجوة الغذائية للحبوب، وما يعادل أيضاً ٢٥ بالمئة من الفجوة الغذائية العربية الإجمالية في ذلك العام(٧).

١ ـ العوامل المؤثرة في الطلب على الغذاء

لا شك في أن أهم العوامل التي تؤثر في زيادة الطلب على الغذاء هو النمو في عدد السكان، فكلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الغذاء لأنه عصب الحياة. وقد قدر عدد سكان الوطن العربي في عام ١٩٨٧ بحوالى ٢٠٧ ملايين نسمة. ومن المتوقع أن يصل العدد إلى حوالى ٢٩٠ مليوناً عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى عامل السكان، فهناك مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في زيادة الطلب على الغذاء. ومن أهم هذه العوامل ارتفاع مستويات الدخول لأنها تزيد من القوة الشرائية للأفراد. ومن الطبيعي أن زيادة الدخول تؤدي إلى زيادة الطلب على الاستهلاك، أي أن العلاقة بين الدخل والطلب على الغذاء علاقة طردية نظراً إلى أن السلع الغذائية، بصفة عامة، هي سلع اعتيادية (ليست رديئة)، كما أن الطلب على السلع الغذائية يتناسب نظرياً، بشكل عكسي مع أسعار تلك السلع. وقد أجريت دراسات عديدة على العلاقة بين الطلب على الغذاء والعوامل الآنفة الذكر للعديد من دول العالم. وقد أظهرت هذه الدراسات أهمية هذه العوامل في تحديد الطلب على الغذاء.

وفي ما يتعلق بالدراسات القياسية للعوامل المؤثرة في الطلب على الغذاء في الوطن العربي تجدر الإشارة إلى دراستين: **أحدهما** دراسة عن العراق للباحث سالم النجفي، **وأخرى** دراسة عن الأردن للباحث خليل حماد وعبد الرازق بني هاني. وقد أكدت هاتان الدراستان أهمية عوامل السكان والدخل القومي والأسعار النسبية للغذاء في تحديد حجم الطلب على الغذاء. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن إشارة جميع معاملات المتغيرات كانت كما هو متوقع لها بحسب النظرية الاقتصادية. فالدخل القومي وعدد السكان يؤثران إيجابياً في زيادة الطلب على الغذاء، بينما الأسعار النسبية تؤثر سلبياً في الطلب على الغذاء(٨).

---

(٧) حماد ونصر، «الفجوة الغذائية والأمن الغذائي العربي،» ص ٩٩.

(٨) سالم توفيق النجفي، **القياس الاقتصادي لإنتاج واستهلاك الحبوب في العراق والأردن: دراسة مقارنة في الأمن الغذائي** (١٩٩٢)؛ خليل حماد وعبد الرزاق بني هاني، «تقدير دوال الطلب والإنتاج =

إن مشكلة الفجوة الغذائية الناتجة من زيادة الطلب الإجمالي على الناتج المحلي من الغذاء تطرح مسألة تقدير العوامل المؤثرة في إنتاج الغذاء، بحيث يمكن استخدام النتائج لتضييق الفجوة الغذائية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية. ومن العوامل التي تؤثر في كمية الإنتاج من الغذاء مساحة الأرض المزروعة، والإنفاق الرأسمالي على الزراعة، والأسعار النسبية للمواد الغذائية، والأحوال المناخية، والتقانة المستخدمة في الإنتاج الزراعي.

فمن الطبيعي أنه كلما زادت مساحة الأرض المخصصة للزراعة، زادت كمية الإنتاج الغذائي، أي أننا نتوقع وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين. كما أن زيادة الاستثمارات الرأسمالية في الزراعة، واستخدام المزيد من المكننة في قطاع الزراعة، يؤديان إلى زيادة الإنتاج الغذائي أيضاً. أما بالنسبة إلى الأسعار النسبية للسلع الغذائية، فهي تشكل حافزاً للمنتجين، فكلما ارتفعت هذه الأسعار وانخفض تذبذبها أدى ذلك إلى تشجيع المزارعين على الإنتاج، وبالتالي فإننا نتوقع أن تكون العلاقة بين الأسعار النسبية وكمية الإنتاج هي أيضاً موجبة. ولا شك في أن الإنتاج الزراعي يتأثر كثيراً بالعوامل المناخية، مثل نسبة هطول الأمطار وموجات الصقيع والحرارة والفيضانات وغيرها. ويختلف تأثير هذه العوامل في الإنتاج الزراعي بحسب المحصول والموسم ونسبة هذه العوامل أو درجتها. وأخيراً، فإن تأثير التطور التقاني المستخدم في الزراعة يؤثر في إنتاجية الأرض والعمالة الزراعية بصورة كبيرة، كما دل على ذلك العديد من الدراسات.

٢ ـ التبعية الغذائية

لقد تطورت التبعية الغذائية بشكل خطير خلال السنوات الأخيرة في الأقطار العربية، وترتب عليها انعكاسات سلبية على مستويات غير متكافئة[٩] في مجال الحصول على الغذاء، بحيث يترتب عليها تنامي العجز الداخلي، وتزايد اعتماد البلد التابع على المصادر الخارجية للغذاء في معظم المحاصيل التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان، وخضوعه للتأثيرات السلبية الناتجة من ممارسات الدول المحتكرة والمصدرة للغذاء.

= والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني،» **أبحاث اليرموك**، السنة ٩، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ٢٣٣ ـ ٢٦٩، و Centre for Agricultural and Rural Development, *World Food Production, Demand and Trade* (Ames, IA: Iowa State University Press, 1943).

(٩) ابراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة. آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٧.

إن الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية للغذاء في تلبية الاحتياجات المتنامية له انعكاسات سلبية كثيرة على نواح عديدة متزايدة من التبعية الغذائية، مما أدى إلى تعميق درجة التبعية المالية، فتزايدت الديون بشكل خطير وأصبحت تشكل نسبة مهمة من الناتج القومي الإجمالي (٥٣ بالمئة في الجزائر، ٦٢ بالمئة في تونس، ٩٧ بالمئة في المغرب، ٢٢٧ بالمئة في موريتانيا)، وارتفعت معدلات خدمة الدين وأصبحت تستقطع نسبة مهمة من حصيلة الصادرات. وقد أثرت هذه الوضعية الغذائية والمالية بشكل سلبي في اقتصادات الدول العربية، فتزايدت تبعيتها من سنة إلى أخرى بمقدار ذلك التزايد في العجز الغذائي، وذلك التطور في حجم الديون. وهذا السلوك الاقتصادي في استغلال الموارد الاقتصادية والتعامل الاقتصادي مع الدول المتقدمة أصبح غير مبرر من الناحية السياسية والاقتصادية والحضارية. ولا بد من إعادة النظر في المنهج الاقتصادي والسياسي من أجل تحقيق الأمن الغذائي بشكل خاص، والأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بشكل عام.

لقد أصبح الغذاء سلاحاً تستعمله الدول المتقدمة للضغط على الشعوب المستوردة لتطبيق سياساتها أو تأييدها أو السكوت عن ممارساتها في العالم. وأصبحت مجموعة من الشركات الكبرى في الدول المتقدمة تهيمن على نصيب معتبر من التجارة العالمية للغذاء، حيث تمارس نوعين من الاحتكار: **الأول** احتكار المشتري للصادرات الزراعية، **والثاني** احتكار البائع للسلع الغذائية، وتحصل على أرباح خيالية، بحيث يدفع إليها مستهلكو البلدان المتقدمة أكثر من ٢٠٠ مليار دولار على مواد مستخدمة من الصادرات الفلاحية للدول النامية التي لا تستلم مقابلها سوى ٣٠ ملياراً سنوياً. وإذا أخذنا الوطن العربي كمثال، نجد أن ٧٠ بالمئة من وارداته تأتي من الدول المتقدمة، الأمر الذي يجعله لا يسلم من التأثيرات السلبية والشروط السياسية المرتبطة بالمعونات الغذائية، والتي تعمق التبعية الغذائية التي تحمل في طياتها بذور التبعية السياسية. ويقول خالد تحسين «إن التبعية الغذائية إضافة إلى استنزافها المستمر المتصاعد للموارد الاقتصادية تحمل ولا شك في طياتها مخاطر التبعية السياسية»[١٠].

إن تزايد هامش الفقر وسوء التغذية الذي يترافق مع تزايد العجز الغذائي للأقطار العربية يجعلها غير قادرة على مواجهة الانعكاسات السلبية للآثار الناجمة عن ذلك، مثل: الأمراض المختلفة الناتجة من سوء التغذية، وضعف الإنتاجية الاجتماعية للإنسان، وعدم القدرة الذاتية على مواجهة الأزمات المحتملة كالمجاعات، أو نقص

(١٠) خالد تحسين علي، «الأمن الغذائي العربي.. هل أصبح أسطورة؟،» **العربي**، العدد ٣٠٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٤٥، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

المخزونات الاستراتيجية في بعض البلدان وما يرافقها من اضطرابات اجتماعية. كما أن هذا الاستيراد المتوالي للغذاء كوّن عقلية الاعتماد على الغير، حيث إن المعونات الغذائية التي تمنحها الدول المحتكرة للغذاء أدت إلى استسهال الحصول عليه من الخارج على حساب استهجان عملية بذل الجهد لتحقيق الأمن الغذائي(١١).

وفي هذا السياق لا نستطيع أن نتجاهل عدداً من الأسباب والسياسات التي تؤدي إلى تفاقم المشكلة، ومن ذلك على سبيل المثال: انحراف قنوات توزيع الثروات وآلياته على فئات المجتمع، وعدم القدرة على إحداث التوازنات الجهوية والإقليمية بتفضيل المدينة على الريف بالمرافق والخدمات المتنوعة، وتفضيل الصناعة على الزراعة وسياسات تعويض الأعمال ومكافأة الجهود المبذولة في المجتمع، والتأثيرات السلبية للقوانين والتشريعات الارتجالية المتعلقة بالملكية الفلاحية وأثرها في إيجاد نوع من الظلم الاجتماعي والاقتصادي، سواء في الدول التي تركت المجال مفتوحاً للقطاع الخاص بلا حدود مرشدة وضوابط موجهة، أو في الدول التي أممت الملكيات وصادرت الحريات الاقتصادية وركزت على القطاع العام، فانتشر الظلم بين الناس في أموالهم وأعمالهم، فأضعف حافز العمل وبذل الجهد عندهم، فانخفضت إنتاجيتهم. قال العلامة ابن خلدون: «أعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها.. وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب»، وغيرها من المؤثرات السلبية التي أدت إلى ترك العمل الزراعي واستهجان النشاط الفلاحي والنزوح والهجرة إلى المناطق الصناعية والخدمية.

أما الأثر السلبي للمناهج المطبقة على عملية استخدام الموارد الزراعية، فيظهر من خلال القصور الواضح في استغلال الثروات المتاحة، وهناك موارد كثيرة عاطلة. كذلك هناك واقع عدم وضوح سلم الأولويات بشكل محدد وموضعي يتم على أساسه توجيه الأموال إلى تلك الفروع ودعمها. ويظهر ذلك في تهميش القطاع الزراعي في مجمل الاستثمارات المخصصة للتنمية الاقتصادية وسوء توجيه المخصص منها، فضلاً عن عدم القدرة على الاستفادة من منجزات العلوم الحديثة وتطبيقاتها في المجال الزراعي، فلم يتم التحكم في التقانة الزراعية وتطويعها وإعادة إنتاجها(١٢).

---

(١١) صالحي صالح، «التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الأقطار المغاربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ١٠٥ ـ ١٢٨.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣؛ «الملف الإحصائي (٦٨): مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، ص ١٤٧ ـ ١٤٨؛ ابراهيم الراوي، «احتياجات الجسم من التغذية اليومية،» **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، العدد ٩٢ (١٩٨٩)، ص ٣١، ومحمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، سلسلة عالم =

ثانياً: الفقر ومواقف وسياسات الجماعات المهيمنة

استخدم الدارسون عدداً من المفاهيم للتمييز بين الجماعات المهيمنة. فهناك من أطلق عليها اسم «طبقة» أو «نخبة» سياسية، وهناك من ربطها بالطبقة البيروقراطية أو الحاكمة. وعلى الرغم من تعدد الآراء والمواقف واختلاف وجهات النظر حول مضمون هذه المفاهيم ومدى اقترابها من مضمون الجماعة المهيمنة، فهناك أمر لا جدال فيه، وهو أن هذه الجماعة تسيطر على مراكز القوة وتلعب دوراً أساسياً في حجم أو إثارة المسائل التي تزيد إثارتها. وإلى هذه النتيجة تقريباً انتهت مغنية الأزرق في دراستها عن «الطبقة» المهيمنة في المجتمع الجزائري، حيث صاغت جملة من المؤشرات للتعبير عن الوجود الموضعي لهذه الطبقة. ومن هذه المؤشرات(١٣):

١ ـ السيطرة على ملكية وسائل الإنتاج.

٢ ـ الدور المهيمن في التشذيب الأيديولوجي.

٣ ـ الدور المهيمن في التنظيم والتوزيع الاقتصاديين لفائض القيمة.

٤ ـ الدور المهيمن في صنع القرار.

ونستطيع أن نجد تأييداً لهذا الموقف في بعض الدراسات الحديثة التي اهتمت بالبلدان النامية. فلقد أوضح لويد في دراسته **أكواخ الأمل** *(Slums of Hope)* أن الجماعات المهيمنة تراقب بناء القوة وتتحالف مع الرأسمالية العالمية، وغالباً ما تملك وتراقب المؤسسات المحلية الصغيرة. وتتم عملية المراقبة هذه من خلال الاتحادات والسيطرة على أجهزة الدولة. ولعل أهم ما قدمه لويد في دراسته هو تفسير مواقف الجماعات المهيمنة نحو الفقراء، حيث أوضح أنه مهما كان إيمانها وولاؤها السياسي أو الأيديولوجي، فإن مواقفها تميل إلى أن تكون سلبية وازدرائية(١٤).

وفي هذا السياق، أثار الانتقال من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال السياسي آمالاً عريضة لدى الفئات الاجتماعية الدنيا لتحقيق مزيد من الرقي والتقدم، لكن ظروف الاستقلال الاقتصادية والاجتماعية، وتولي السلطة السياسية نخبة محلية متسلطة زادا من حدة تراكم المشاكل وتدهور أوضاع الفئات التي تشغل قاع السلم المهني

= المعرفة؛ ٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ١٠٧.

(١٣) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٨.

(١٤) Peter Lloyd, *Slums of Hope?: Shanty Towns of the Third World* (Middlesex, England: Penguin Books, 1949), pp. 53-56.

وتعيش على هوامش الاقتصاد وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش. ولقد ذهب غاري (Gerry) أبعد من ذلك حينما أقر حقيقة استقاها من عدد من دراساته الإمبريقية مفادها أن السياسات التي توجه إلى تحسين أوضاع الفقراء تميل إلى أن تنحرف عن مسارها، ولا تحقق النتائج المرجوة منها، كما أن الاهتمام المتزايد بظاهرة الفقر الحضري لا ينبع فقط من الاعتبارات الإنسانية، لكن أيضاً من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وسعي الأنظمة الحاكمة إلى لفت الانتباه إلى منجزاتها التنموية، وخوف بعضها من إشعال الفقراء فتيل الثورة. فمنذ سنوات قليلة أدى الخوف من الراديكالية إلى العناية بمشاكل الطبقة الوسطى من الشباب الذين يجدون أنفسهم بعدما يتخرجون أعضاء جدداً في سوق العمل غير المحمي. وبالطريقة نفسها، هناك اليوم وعي متزايد بأن الجماهير الفقيرة يمكن أن تثور ضد تلك القوى التي تتحمل مسؤولية فقرها. ويبدو أن الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض مدن البلدان النامية، ومواقف الجماعات الفقيرة منها، قد دفعت بعض الدارسين إلى تحليل المضمون السياسي للفقر الحضري.
هذا وقد زاد بروملي (Bromly) وجهة نظر غاري وضوحاً حينما كشف في دراسة حديثه له أنه من دون التغيير الراديكالي للاقتصاد ككل، فإنه يصعب الحديث عن تحسين ظروف الفئات المدنية الدنيا التي كشفت بعض الدراسات عن تزايد الاتجاه نحو تهميشها وكبحها بوسائل خفية أو معلنة، فضلاً عن عرقلة أي برنامج ثوري يهدف إلى تغيير أوضاعها.
وبهذا الخصوص نكاد نلمح إجماعاً بين الدارسين المهتمين بالفقر الحضري على أن هناك طريقتين أساسيتين لتفسير هذه الظاهرة: **الأولى** فكرتها المحورية ومؤداها أن الفرص متاحة للفقراء ليحسنوا ظروفهم لكنهم لا يستطيعون أو بالأحرى لا يدركونها إدراكاً تاماً بسبب المواقف والقيم التي يؤمنون بها والمشتقة أساساً من فقرهم الراهن أو من موروثهم الثقافي. إنهم يعتقدون عدم قدرتهم على تحقيق الأهداف المتاحة. أما **الثانية** فتتضمن الاعتقاد بوجود الإرادة وغياب الفرص المتاحة لهم. ففي الحالة الأولى يكمن الحل في تعليم الفقراء وتغيير مواقفهم، في حين تتطلب الطريقة الثانية إعادة هيكلة المجتمع لكي يتحقق التوزيع العادل للفرص.

وعلى الرغم مما يبدو من الأهمية النسبية لهاتين الطريقتين، فإن لويد يعتقد أن الحل الأول يفضله أعضاء الجماعات المهيمنة، على اعتبار أن الحل الثاني يهدد مكانتهم المحظوظة. وهذا يتماشى مع التصور الغربي الذي يميز بين الفقراء الذي يستحقون المساعدة أو العقاب. فالفئة **الأولى** تقبل القيم المسيطرة في مجتمعها، وتتطلع إلى تحسين أوضاعها في ظل النظام السائد. أما الفئة **الثانية** فترفض النسق القيمي المسيطر، وتعمل على تغيير واقعها المتردي. وعلى أي حال ينطوي مفهوم «موقف» الجماعات المهيمنة على الأسلوب المتبع لتصنيف الفقراء وتفسير أسباب فقرهم، والعملية التي من خلالها ينشأ الفقر أو يتدعم، آخذين بعين الاعتبار الأصول الاجتماعية للجماعات

المهيمنة واهتماماتها الاقتصادية وفهم احتياجاتها واحتياجات الأمة وطبيعة الظروف المحيطة. وفي ضوء ذلك، تتغير سياسات الدول نحو الفقراء الذين ما زالوا يتعرضون للقهر والاستغلال والمحاصرة واللامساواة والظلم عبر البنى الاجتماعية.

١ ـ الفقـر الحضـري

يكاد يتركز معظم الجدل الدائر في النظرية الحضرية المعاصرة على واقع الفئات المدينية الدنيا التي تشغل مساحات ومناطق واسعة ضمن الخريطة الطبقية لمدن البلدان النامية المعاصرة، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش والاستغلال.

وقد كانت الأنثروبولوجيا الاجتماعية سباقة إلى تشخيص الواقع الفعلي للفقراء في البلدان النامية، ليس فقط من خلال دراسة المجتمعات الفلاحية، لكن أيضاً من خلال تركيز جديد على العلاقات الاجتماعية في المجاورات الحضرية المنخفضة الدخل. وفي إطار هذه المحاولات تبرز كتابات هلمان (Helman) ولويس (Lewis) ومانجين (Mangin) وتارنر (Turner) وماير (Mayer) التي تؤكد في مجملها على محدودية الدراسات الحضرية المبكرة التي تناولت ظاهرة الفقر الحضري وضيق نطاقها. ولذلك يسهل الحديث عن محتوى هذه الدراسات الذي يدور في عمومه حول شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط فقراء الحضر واستيعاب المهاجرين الريفيين في البيئة الحضرية والاعتماد على النفس في توفير الإسكان غير المخطط[١٥].

ومن ناحية أخرى، يشير غاري إلى انحياز الانثروبولوجيا نحو دراسة «الثقافات غير الغربية» (Non Western Cultures) والقيم التقليدية (Traditional Values)، وتركيزها على علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر والمكونات المحلية. ولقد أوضح غاري بعد ذلك فشل هذه الدراسات في ربط مشاكل الفقر المحدودة (انحلال بناء الأسرة، القيم الأخلاقية، البطالة، المرض. . . الخ) بالظواهر الكلية الواسعة الانتشار، خصوصاً تلك المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية للعمالة والتراكم. . ومن ثم يبدو جلياً أن تجسد الارتباط الواقعي لمظاهر الفقر الناجمة عن مشاكل العمالة، ومظاهر العمالة المرتبطة بمشاكل الفقر قد تم من خلال الانتقال التدريجي فقط من مستوى الدراسات الميكروسكوبية لأكواخ مدن أمريكا اللاتينية إلى مستوى التحليلات الميكروسكوبية للهامشية. ولكي يدلل غاري على ذلك أوضح بأن ما حققه الباحثون الأوائل أمثال: مايهو (Mayhew) وماركس (Marx) وبوث (Both)، يشبه ما حققته

---

(١٥) اسماعيل قيرة، «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ٤٩.

مدرسة الهامشية، فالأولون حللوا ظاهرة الفقر في نطاق البروليتاريا الأوروبية التي كانت في طور التشكيل خلال القرن الماضي، في حين حولت الثانية اهتمامات العلم الاجتماعي المعاصر من التناول الضيق النطاق والبحث الميكروامبريقي لظاهرة الفقر إلى تناولها من منظور شمولي للإجابة عن مشاكل الجماهير الفقيرة وتطلعاتها(١٦).

وبهذا الخصوص تشير الدراسات الحديثة إلى ظهور بدائل نظرية جديدة تركز على توسيع العمالة، وإعادة توزيع الدخل والثروة واتساع نطاق المشاركة والاعتماد على النفس، إلى جانب القضاء على الفقر في سياق التحضر السريع الذي تخبره أغلبية البلدان النامية. ولو أردنا التأريخ الدقيق لهذه البدائل لقلنا ان الحوار الأكاديمي قد ازداد حولها ابتداء من عام ١٩٧١ حينما ابتكر كايث هارت (Keith Hart) مفهوماً جديداً، جذب اهتمام الدارسين أكثر من سواه، وكان له تأثير استثنائي، إذ قدم أملاً جديداً لوكالات دولية تصارع من دون نجاح لتنمية العالم الثالث. ويرتبط هذا الأمل باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة تولد دخلاً يساعد الفقير على العيش من دون أي تهديد للغني، فضلاً عن اقتناعها بأن أثر سياسات التنمية لم ينفذ إلى الفئات الأكثر فقراً، الأمر الذي يتطلب تحديد جماعة القطاع الحضري غير الرسمي (The Urban Informal Sector) كجماعة مستهدفة، نظراً إلى ما يحققه هذا الإجراء من تحولات كبيرة في الحياة الحضرية كترقية العمالة، وتطوير الإنتاج، وتحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد(١٧).

على أن أهم الجهود النظرية والإمبريقية جاءت بعد منتصف السبعينيات وأخطرها كانت تلك التي قدمها أصحاب النظرية الثنائية المحدثة والمنظرين الراديكاليين بالنظر إلى أهمية هذا الحوار في إثارة قضايا الفقر الحضري ومدة ارتباطه بالبناء الاجتماعي.

يثير الجدل الذي ما زال مستمراً في الدراسات الحضرية حول مفهوم الفقر الحضري قضيتين أساسيتين: **الأولى** تتعلق بأهمية المفهوم، **والثانية** بغموضه نظراً إلى استخدامه في سياقات متباينة وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة، فما نعتبره نحن فقراً يعتبره غيرنا شيئاً آخر. لذلك نجد تنوعاً في استخدام المؤشرات لتحديد هذه الظاهرة التي لخص ميلر (Miller) مضامينها في الفقر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في آن واحد، وحدد ورسلي (Worsley) أشكالها المتعددة في الأنواع المهنية التالية(١٨):

---

(١٦) C. Gerry, «Petty Production and Capitalist Production in Dakar: The Crisis of the Self-employed,» *World Development*, vol. 6, nos. 9-10 (1978), pp. 1147-1148.

(١٧) قيرة، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(١٨) بيتر ورسلي، **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ج ٢، ص ٥٧ ـ ٥٨.

- الفقراء الحضريون الذين يعملون في صناعة السلع.
- عمال الورش التي لا تستطيع التنافس إلا بدفع أجور منخفضة لعمالها.
- بيع الإنتاج المنزلي.
- الحرفيون المستخدمون ذاتياً.
- المشاريع المنزلية التي تستخدم عمل العائلة.
- الباعة الجوالون (باعة الأرصفة والشوارع).
- الخدمة الشخصية (الخادمات والبوابون).
- عمال الأجر العرضيون (الحمالون وغاسلو السيارات... الخ).
- المجرمون وأصحاب المهن المنحرفة الأخرى.
- الشحاذون والعاطلون عن العمل وجامعو القاذورات.

وليس هناك من شك في أن مئات الملايين من الناس من هذه الأنواع من المهن فقراء حقاً. فما يزيد على ٧٦ بالمئة من سكان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يوسمون بأنهم فقراء جدياً و٣٩ بالمئة كمشردين. وعلى الرغم من أن فقراء الحضر يمثلون نسبة ضئيلة إذا ما قورنوا بفقراء الريف، إلا أنهم يتزايدون بوتيرة عالية تحت ضربات الرأسمالية المتخلفة، ففي عام ١٩٧٥ قدر البنك الدولي عدد الفقراء الذين يقل دخلهم عن ٣٠ سنتاً في اليوم بحوالى ٩٠٠ مليون (٧٠٠ مليون في المناطق الريفية، و٢٠٠ مليون في المناطق الحضرية)، كما وضع تنبؤات تتعلق بتزايدهم وتزايد تدني أوضاعهم خلال الخمس والعشرين سنة القادمة[١٩].

ولذا يتعين علينا تحديد بعض المحكات التي استخدمها الباحثون لتحديد مضمون الفقر الحضري ونطاقه على النحو التالي[٢٠]:

(أ) المحكات المالية، على رغم أهمية طريقة استخدام المحكات المالية (الدخل، وتحديد خط الفقر) في تحديد نطاق الفقر، إلا أنها تنطوي على مزالق متعددة وتخضع للتغير المستمر. وبهذا الخصوص يؤكد بعض الدارسين على أن المواد غير العملية

---

(١٩) T. G. McGee, «The Poverty Syndrome: Making out in the Southeast Asian City,» in: Ray Bromley and Chris Gerry, eds., *Casual Work and Poverty in Third World Cities* (Chichester, Eng; New York: Wiley, 1979), p. 45.

(٢٠) قيرة، «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً،» ص ٥١.

(المالية) التي تساهم في تحسين ظروف الأسرة الفقيرة غالباً ما تستبعد، كما أن ميزانية بعض الأسر المنخفضة (وبخاصة مصاريف الطعام) تعتمد على مساعدات الأقارب القاطنين في المناطق الريفية من ناحية، وعلى ما ينتج ذاتياً من ناحية أخرى. ومهما يكن من أمر الاختلاف بين الدارسين حول أهمية هذا المؤثر، إلا أن خط الفقر يبقى يشكل جزءاً ضرورياً لتحديد نطاق الفقر. بيد أن المسألة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار هي أن هذا المؤشر سريع التغير ومرتبط بالظروف والأحوال المجتمعة. فالتضخم السريع الذي يشهده العديد من البلدان النامية يؤدي بالضرورة إلى التغير المستمر في تعريف خط الفقر، فضلاً عن الصعوبات التي يطرحها هذا المحك عند إجراء المقارنات بين هذه المدن.

(ب) الحرمان.

(ج) نقص البناء السوسيو ـ اقتصادي الحضري وعدم الاندماج فيه.

(د) ضعف قوة المساومة وتعدد أنماط الاستغلال.

(هـ) الخصائص النموذجية لثقافة الفقر.

(و) الظروف غير الملائمة.

(ز) الأحياء المتخلفة.

وهنا تبرز أهمية التفرقة بين محددات الفقر ومؤشراته؛ فالأولى تشير إلى ربط الفقر بنمط إنتاجي محدد هو النمط الرأسمالي، بينما تعبّر الثانية عن التواكل، والقدرية وكثرة النسل... الخ. وينعكس هذا التمييز في بعض التحليلات السوسيولوجية التي استندت في تعريفها للفقر إلى بعض المؤشرات الكمية أو الكيفية. هناك من نظر إليه في ضوء عيش الكفاف (الدخل والحاجات المطلوبة اجتماعياً) أو الحرمان النسبي (النقص في بعض موارد العيش مثل الغذاء، وظروف المعيشة، وأسباب الراحة المتعارف عليها... الخ)[٢١]. وهناك من عرفه على أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي، أو ظاهرة معتلة ترتبط في غالب الأحيان بالمناطق المتخلفة في المدينة. ولقد شكلت هذه المناطق محور اهتمام الدارسين من ناحية النسق القيمي لسكانها وأنماط سلوكهم وأوضاعهم الطبقية في ضوء المؤشرات الديمقراطية (تركيب السكان)

---

(٢١) المصدر نفسه، وأندرو ويبستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، ترجمة حمدي حميد يوسف؛ مراجعة قيس النوري، سلسلة المائة كتاب (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ص ٢٦.

والاقتصادية (الدخل) والاجتماعية الثقافية (التنشئة الاجتماعية) أو من ناحية القضايا العامة التي تهم هذه المناطق[٢٢].

ويكاد لا ينفصل التصور السوسيو ـ اقتصادي التقليدي لمفهوم الفقر الحضري عن الاستخدامات الحديثة. فعبد الباسط عبد المعطي عرف الفقر على أنه حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة، والتميز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي، وتحديد الأمور بناءً على ذلك. ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك، والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فيه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع[٢٣].

أما بروملي وغاري فيقران أن الفقر حالة نسبية تعبر عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الصادقة، في حين يرجع ويد (Wade) هذه الحالة إلى عملية تفقير راهنة و/أو ماضية يتم بموجبها نقل الموارد، والفرص، وفائض القيمة من الأفراد الذين هم حالياً فقراء و/أو من أسلافهم. وعلى رغم أهمية التصور المتعلق بإمكانية انتقال الفقر، إلا أنه لا يشكل تبريراً كافياً لأطروحة لويس حول ثقافة الفقر على اعتبار أن الفقراء ليسوا مجتمعاً أو ثقافة منفصلة.

وكذلك ليسوا مجتمعاً فرعياً أو ثقافة فرعية، بل ان فقرهم هو نتيجة عمليات مجتمعية وليس من صنعهم. ولهذا فنحن نضع في اعتبارنا حقيقة مهمة، هي أن فهم الوضع المتدني لفقراء المدن يتطلب «النظر إليه في ضوء العلاقة غير المتكافئة بين الفقراء والأغنياء من ناحية، وفي ضوء ارتباطه بالنظام المجتمعي الأشمل من ناحية أخرى»[٢٤].

٢ ـ الحلقة المفرغة للفقر

هناك بعض التحليلات السوسيولوجية تعزو الفقر في أسوأ حالاته إلى الحرمان المطلق الذي يتجلى في نقص و/أو سوء التغذية. فالفرد الذي يعاني نقص التغذية أو سوءها غالباً ما يستهلك مأكولات ملوثة، ويعاني أمراضاً وطفيليات يصعب علاجها،

---

(٢٢) محمود الكردي، **التحضر: دراسة اجتماعية، القضايا والمناهج** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦)، الكتاب الثاني: **الأنماط والمشكلات**، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

(٢٣) عبد الباسط عبد المعطي، **توزيع الفقر في القرية المصرية** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩)، ص ٢٠.

(٢٤) قيرة، «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً،» ص ٥٢.

وفي غالب الأحيان لا يستطيع توفير المال اللازم لذلك. كما أنه يعيش في ظروف طبيعية صعبة تؤثر سلباً في صحته وأمنه وطاقته. وهذا ما تؤكده أغلب التعاريف التقليدية للحاجات الأساسية والمستوى الأدنى الضروري. وهذا يعني أن الأفراد الأكثر فقراً هم الأفراد الذين يعيشون ظروفاً سكنية متردية ويعانون سوء الأحوال الصحية والمعيشية... الخ. وبطبيعة الحال، تؤدي هذه الأنماط من الحرمان إلى تقليل مردودية العمل ومدة الحياة، وتساعد في الوقت نفسه على إدامة الفقر واللامساواة وخلق «الحلقة المفرغة للفقر»(٢٥).

وفي المقابل، يؤكد بعض الباحثين أن الفقر ليس حالة مادية فقط، لكنه أيضاً مركب من المواقف التبعوية ونقص الاعتماد على النفس، وحتى فقدان الاحترام الذاتي. وفي هذا السياق يرد لومنيتز (Lomnitz) الفقر إلى الوضع غير المناسب للفقراء على مستوى سوق العمل، سواء من حيث فرص التعليم والتدريب المهني السيىء، أو الوضع الاجتماعي المتدني، وقنوات التعامل الصعبة التي لا تتيح لهم الحصول على فرص دخل أكثر استقرارية وربحية. وترتبط هذه المناقشة بنقطة بالغة الأهمية، وهي أن الفقراء غالباً ما يشكل فقرهم الشديد معوقاً يحول دون تدعيم دخولهم عن طريق الاستثمار أو الإرث أو الكسب السريع. ومن هنا يتضح أن الفقراء يميلون إلى أخذ الأعمال الأقل ربحية والأكثر تقلباً، آخذين بعين الاعتبار أهمية ميكانيزمات القرابة والجيرة في توفير بعض الضمانات ضد البطالة والفقر المدقع. بيد أن هذه المخاطر تستمر في التهديد، الأمر الذي يجعل الحصول على دخل قضية مصيرية ترتبط باستمرارهم وبقائهم على قيد الحياة.

٣ ـ الفقراء عاجزون عن التغير

ما هي العلاقة بين ظاهرة الفقر ومدى قوة المساومة لدى الفقير؟ الواقع أن عدداً من الباحثين يرون أن ظاهرة الفقر تسمح بتعدد أنماط استغلال الفقراء، حيث تتعمق تبعيتهم للمستخدمين والمزودين والمستلمين (Receivers) والمتعاقدين والمقرضين والرسميين، وكذلك الإدماج في النظام السوسيو ـ اقتصادي في ظل معايير غير إيجابية. وبهذا الخصوص نشير إلى أن هذا الإدماج المفروض يجعل الفقراء جزءاً من النظام الكلي، لكنهم في حقيقة الأمر لا يملكون أي رقابة عليه ولا يقدرون على تغييره، فهم منشغلون في توفير لقمة العيش الضرورية وليس لديهم الوقت أو القدرة على التنظيم أو التجنيد. إنهم ضحايا الاستغلال واللامساواة، والأدهى من ذلك، هو

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

أن السعي وراء النمو الاقتصادي وتشجيع الاستهلاك الجماهيري في سياق التفاوتات الاجتماعية الصارخة، قد يزيد تبعية الفقراء للمستويات العليا من النظام السوسيو اقتصادي، وخصوصاً للقيم المادية ووسائل اتصال ذلك النظام. وهنا يقر غاري صراحة أن ظاهرة الفقر في فنزويلا لا تختلف عما هو شائع في البلاد النامية، على رغم أن العديد من فقراء حضرها يملكون الهوائيات التلفزيونية فوق سقوف أكواخهم. ونضيف ملحوظة بأن هذه الظاهرة نفسها موجودة في بعض الأحياء الفقيرة في القاهرة، في مناطق ساكني القبور، حيث حرص البعض على اقتناء الدش (Dish) على رغم عدم توفر مساكن لائقة أو مياه شرب نظيفة... الخ.

وكما يوضح غاري، فإن البعض يعطي الأولوية لاقتناء أجهزة مدنية على حساب التغذية أو التعليم أو الصحة، بل إن كثيراً ما تتفاقم مشكلة التغذية عندما تستجيب الأسر الفقيرة لضغط وسائل الإعلام لاستهلاك المواد المصنعة، وتعويض النمط الريفي للغذاء بالنمط الحضري. وبناءً على ما تقدم يبدو جلياً أن فقراء الحضر هم جماعة اجتماعية تحتل المواقع الدنيا في النظام الإنتاجي الاجتماعي للمدينة وتعمل على هوامش الاقتصاد الحضري، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش. ويرتبط بهذا الوضع المتدني عدد من المؤشرات، كانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الأمية وكثرة النسل والقدرية والاستسلام.

٤ ـ فقراء المدينة العربية

يشغل قاع المدينة العربية المعاصرة شريحتان اجتماعيتان مختلفتان متباينتان داخلياً: **أولاهما** تمارس نشاطها بطريقة غير شرعية تتعارض والنسق القيمي السائد، **وثانيهما** أصبحت حياة البؤس بالنسبة إليها هي القاعدة العامة في معيشتها، لكنها تحاول على هوامش الاقتصاد الحضري أن تمتهن أنشطة «هامشية» لمواجهة مختلف الضغوط الحياتية والنظامية[٢٦]. تشكل الشريحة **الأولى** المرحلة العميقة من الانفصال الطبقي وتتكون من عصابات وزمر لصوصية، مثل ممارسة الدعارة والاحتيال والقمار والسرقة والتبطل والاتجار في المخدرات والسلع المسروقة والمستوردة بطريقة غير قانونية... الخ.

أما الشريحة **الثانية**، فهي آخذة في النمو المحسوس في الحجم المطلق أو الوزن النسبي بسبب النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء.

وثمة أدلة وافية توحي بتزايدها في مختلف مدن البلدان العربية. وهناك شواهد عديدة تشير إلى اتساع نطاق المهن الهامشية، والمسماة حديثاً «المهن غير الرسمية»،

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٧.

وتغلغلها في قطاعات الاقتصاد الحضري كافة.

ونظراً إلى تعدد الأنشطة الهامشية وتنوعها، والتي تمتهنها هذه الفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل المنظم، فقد ركز الباحثون العرب على أكثرها ظهوراً وأهمية في حياة المدينة، مثل البيع المتجول والحرف والمؤسسات الصغيرة التي لم تحسب على أنها مؤسسات من دون أن يغفلوا توصيف واقع الحثالة الاجتماعية المتكونة من اللصوص والمنحرفين ومن لف لفهم.

وبالنسبة إلى الاهتمام بهذه الفئة الأخيرة، نجد سهير سلطي التل في دراستها عن المجتمع الأردني تشير إلى أن قاع المدينة عالم واسع، يمتد عبر الشرائح الاجتماعية المختلفة، وينتشر في أماكن متعددة، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي. ثم ذهبت الباحثة إلى أبعد من ذلك حين كشفت عن أن السمة العامة للفئات الهامشية المبحوثة هي اختراق منظومة القيم السائدة من جهة، واستغلالها هذه المنظومة من جهة أخرى.

وهنا نجد التل تقر بناءً على معطياتها الامبريقية أن هذه الفئات تكون لذاتها منظومتها القيمية ولغتها ونمطها المعرفي وثقافتها. وكل ذلك ينعكس على جملة من مواقفها من المجتمع المدني بمؤسساته السياسية والدينية والاجتماعية، بحيث تصبح في النهاية خارج هذا المجتمع ورافضة إياه. ويتجلى هذا الرفض بوضوح لدى أولئك الذين ينتشرون في الخرابات والأزقة والأحياء الشعبية(٢٧).

ولا شك في أن أساليب الضبط والقهر التي يمارسها النظام العاجز عن توفير العمل لمواطنيه والتسهيلات الضرورية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، قد جعلت بعض الدراسات العربية تكشف عن وجود نمط من الرقابة المتصلة للتحكم في مسار الفقراء العاملين الذين يمارسون أنشطة توجد على هامش تقسيم العمل الرسمي. ولقد دفعهم هذا إلى القول بأن أغلبية الفئات المدينية الدنيا تزداد أوضاعها سوءاً في ظل التفاوت الذي يزداد هو الآخر يوماً بعد يوم. وإلى جانب هذا، أوضحت هذه الدراسات أن أسباب اقتصار عمل المرأة في القاهرة وتونس والرباط على الأعمال الدنيا يرتبط بصعوبات السوق والاتصالات التجارية والنقل والحراك الجغرافي الخاضع للتقاليد والحوافز الاجتماعية.

وهناك محاولات أخرى وصلت إلى نتائج مشابهة مثل دراسات عادل عازر واسحق ثروت حول الفئات المهمشة في المجتمع المصري، حيث أوضحا أن الباعة

---

(٢٧) سهير سلطي التل، «قاع المدينة: بحث ميداني حي في بعض نماذج الفئات الهامشية في الأردن،» جدل: **كتاب العلوم الاجتماعية**، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ١٦٩.

الجوالين وعمال التراحيل ما زالوا يتعرضون لظروف اجتماعية واقتصادية متدنية، وتتعدد مستويات القوى المسيطرة على مقدراتهم من تجار الجملة ذوي النفوذ الاقتصادي والسياسي، وأجهزة الدولة الأمنية والتنظيمية والسماسرة الذين يتدخلون في الصفقات، وتتلقى القوى المسيطرة ـ المستغلة أفراد الفئة الدنيا المهمشة بعد أن أعدوا لاحتلال أوضاع متدنية في سلم التدرج الاجتماعي، وبعد أن أنهكهم الحرمان وجردهم من القدرة على المقاومة. ويتم توظيف المهمشين لخدمة القوى المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً. وتجدر في هذا المجال الإشارة إلى أن استغلال المهمشين موجود في كثير من الدول[٢٨].

وكشف عبد المعطي ما أسماه «التناقض الكمي للفقر» في بعض محافظات مصر التي توجد فيها الصناعة والتجارة والزراعة. فضلاً عن ذلك، فقد أوضح أن المسألة السكانية تفضي إلى المزيد من الزيادة في أعداد الفقراء وتدني أحوالهم[٢٩].

وفي هذا السياق لفت بيترسن (Petersen) الأنظار في دراسته عن الفلاحين في القاهرة إلى أن حوالى ٢٥ بالمئة من المهاجرين الريفيين يعملون في النشاطات الخاصة، وعلى الأخص البيع المتجول، كما أشار مكي عزيز إلى أن نسبة عالية من المهاجرين الريفيين إلى مدينة بغداد يعملون في أعمال البناء والتشييد والمهن الهامشية، مثل تنظيف الشوارع وحمل البضائع وتوصيل السلع.

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال مناقشة بعض الدراسات مسألة الطبقة الحضرية الدنيا في مجتمعات الشرق الأوسط. وعلى الرغم من اختلاف الدارسين حول نشأتها، ومكوناتها، وحدودها، وعلاقاتها ببقية طبقات المجتمع، إلا أنهم حينما يستخدمون هذا المفهوم يقصدون الإشارة إلى خصائص بنائية معينة بالذات، مثل الارتفاع الملحوظ في معدلات المواليد والوفيات، والانخفاض الشديد في معدلات الدخول، وارتفاع نسبة الأمية. وضمن هذا الإطار، يرى الحسيني أن هذه الطبقة لا تتألف فقط من العمال غير المهرة والخدم أو البائعين الجوالين، بل تتألف أيضاً من فئات أدنى مكانة تضم في ما تضم الذباحين، وغاسلات الملابس، وفقراء الحلاقين، وخدم المساجد والأماكن العامة، واللحادين، ودباغي الجلود، والزبالين، وناقلي آبار المجاري والغجر[٣٠].

---

(٢٨) عادل عازر وثروت اسحق، **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧)، ص ١٥٦.

(٢٩) عبد المعطي، **توزيع الفقر في القرية المصرية**، ص ١٠٨.

(٣٠) السيد الحسيني، **المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٢٢.

هذا وقد اهتم الباحث الروسي لاندا بأيديولوجية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية وبنيتها، حيث أوضح أن المعدمين يمتازون من الفقراء بأنهم يعيشون تحت خط الفقر ويقتربون بمستوى دخلهم ونمط حياتهم من العناصر الرثة التي لا يفصلهم عنها إلا احتفاظهم بالقدرة على العمل والأمل بالخروج من قاع المدينة والسعي إلى تحقيق هذا الأمل[٣١]. وتأييداً لذلك تشير بعض الدراسات الحضرية التي أجريت في السودان والصومال إلى أن أفراد الأسرة الفقيرة، صغاراً وكباراً، يعملون للحصول على بعض الدخل، ويمارسون أنشطة متنوعة. والجدير بالذكر أن بعض العائلات ترتفع لديها درجة الإعالة وتلجأ في بعض الظروف إلى سحب أطفالها من المدارس، واستيعابهم في الأنشطة غير الرسمية، كما يحاول بعض الأفراد القيام بعملين أو ثلاثة لتدعيم دخولهم. وفضلاً عن ذلك، أقرت هذه الدراسات لجوء بعض الفقراء إلى الاقتراض لتلبية الاحتياجات الأساسية، على أن أفقر الفقراء قلما يلجأ إلى مثل هذا العمل لأن لا أحد يثق بهم[٣٢]. وفي السودان ظهر في السنوات الأخيرة ما يعرف بقرى الكرتون يسكنها المهاجرون إلى المدن ويشيدونها على أطراف خاصة في بورسودان، بعد أن وصل عدد الأحياء السكنية المتخلفة إلى نصف مساكن المدينة[٣٣]. إن نسبة الاستخدام في هذه الأحياء مرتفعة، وبخاصة في القطاع الحضري غير الرسمي الذي يضم أكثر من ٤٠ بالمئة. وعلى رغم أن دخولهم، كجميع الفقراء تصرف على الطعام، إلا أنهم يملكون بعض النقد في متناول اليد.

على أن عدداً من الدراسات التي أجريت في بعض بلدان المغرب العربي قد كشفت عن جوانب أخرى من الموضوع حينما أشارت إلى الدعم الذي تتلقاه بعض الأسر من أقربائها العاملين في فرنسا. بيد أن الدراسات اللاحقة التي شملت فقراء الأحياء القصديرية في مراكش والجزائر وتونس وقسنطينة وسكيكدة، تؤكد جميعها تزايد درجة البؤس والظلم وانتشار ظاهرة القلق والتذمر. ففي تونس تشير بعض الإحصاءات إلى أن أكثر من ٢٥ بالمئة من سكانها يعيشون في الأكواخ ظروفاً اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس. وعلى رغم انسحاب هذه النتيجة على أغلبية المدن المغاربية، إلا أن حدة الفقر والحرمان وطبيعة الضغوط النظامية تختلف من مرحلة إلى أخرى ومن نظام إلى آخر[٣٤].

---

(٣١) لاندا، «ايديولوجية وبنية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية،» جدل: **كتاب العلوم الاجتماعية**، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ٣٠٣.

(٣٢) قيرة، «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً،» ص ٧٠.

(٣٣) السيد حنفي عوض، **علم الاجتماع الحضري** (القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٦٨.

(٣٤) قيرة، المصدر نفسه.

٥ ـ الفقر الحضري والعمل المؤقت

توصل قيرة في دراسته التي أجراها في نهاية الثمانينيات عن واقع الباعة الجوالين وإسكافيي الأرصفة في المدينة الجزائرية المعاصرة إلى جملة من النتائج تدور في مجملها حول المعاناة اليومية والظلم الاجتماعي، والتبعية والاستغلالية. وبهذا الخصوص أكدت هذه الدراسة أنه على رغم تنوع وتعدد احتكاك الباعة الجوالين وإسكافيي الأرصفة بمختلف فئات المجتمع الحضري، إلا أن علاقاتهم على العموم تشغل حيزاً ضيقاً نظراً إلى طبيعة عملهم وخوفهم من دخول بيئات اجتماعية، الأمر الذي جعل أغلبهم يحافظ على استمرار العلاقات السابقة في المجال الحضري. ويتجلى هذا في الأفراح والأتراح وتبادل الزيارات وطلب المساعدات، فما يزيد على ٢١,٤ بالمئة من إجمالي العينات (٥٠٠) استلفوا من أقاربهم لبدء عملهم الحالي، ونحو ١٧,٥ بالمئة حلوا بعض مشاكلهم بتدخل أقاربهم. وهذا يدل دلالة واضحة على أن ميكانيزم القرابة ما زال يقوم بدوره في حماية الفرد سواء في حياته اليومية أو ضد أشكال الانحدار الاجتماعي الناجمة عن المرض والشيخوخة وتقلبات الزمن. وضمن هذا المنظر، تبين أن أفراد هاتين الفئتين لا يشكلون قوة عمل حضرية سلبية. فهم على دراية بما يجري حولهم ويساهمون في الحياة الحضرية. مع ذلك فهم يشكلون من ناحية ثانية فئة اجتماعية مظلومة ومهانة ويتعرضون لأبشع استغلال من طرف المزوّدين بالسلع والمواد الأولية والوسطاء[٣٥].

ثم اهتم قيرة بعد ذلك بدراسة العمال المؤقتين اللانظاميين القاطنين في الأحياء المختلفة لمدينة سكيكدة الصناعية التي عرفت مع بداية السبعينيات نزوحاً كبيراً من سكان القرى والأرياف من أجل البحث عن عمل. وكان أول عائق في وجه هؤلاء النازحين إلى المدينة هو إيجاد مأوى لهم، فاستنجد البعض بالحمامات، والآخر بالأقارب، وبذلك تضاعف عددهم. وأمام قلة السكن شرع هؤلاء في بناء بيوت من الطين في الأحياء الشعبية المترامية على حافات المدينة، مثل حي بوعباز، وحي لوزاط، وبرج حمام، والزفزاف، وصالح بو الكروة، وعلي الحداد (حي قصديري هدم وأعطيت لسكانه شقق في عمارات، وأعيد بناؤه مع الانتخابات التعددية وأصبح اليوم من أكبر الأحياء المتخلفة القريبة من وسط المدينة).

ومن الحقائق التي أخذت تتشكل لدى دارسي أشكال الفقر الحضري، استجابة العمال المؤقتين لقبول عمل ما، فهي استجابة فردية ـ دفاعية، لأنهم يحتلون في الواقع

---

(٣٥) اسماعيل قيرة، «الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١)، ص ٣٧.

مواقع لا تسمح لهم بالقيام بأي فعل جماعي أو إدراك لمشكلة عامة يشكلون هم جزءاً منها. فهم ينتقلون بين العمالة المؤجرة والتشغيل الذاتي والإنتاج الصغير والخدمات والتجارة المحدودة النطاق. ففي النمطين الأخيرين، يمكن القول انها نتاج العلاقات التبادلية المعقدة بين مثل هذه الأنشطة الصغيرة وتلك الأنماط من الإنتاج والتوزيع التي تسيطر على الاقتصاد المتخلف.

ومن اللافت للنظر أن أكثر الارتباطات أهمية بين الصناعة والتجارة الرأسمالية والإنتاج الصغير والخدمات والعمل المؤقت، هو الدور الذي يلعبه هذا الأخير كاحتياطي لا ينضب وسوق للعمل الرخيص، وكذلك دور الأنشطة غير المحمية في استيعاب الفقراء العاملين الذين يشكلون فائضاً بالنسبة إلى متطلبات القطاع المحمي الذي يستخدم على نحو منتج. ومن الأمور التي تستحق الذكر هنا أن العامل المؤقت ووضعه المعاش وحالته الراهنة هي نتاج الاقتصاد الذي يحاول في نطاقه توفير وسائل عيشه والمجتمع الذي يعيش فيه. إنه ليس هامشياً وليس عضواً في تشكيلة اقتصادية غير رسمية، بل إنه مندمج في النظام الحضري والوطني. لكن هذا الاندماج يتم على أسس مؤقتة ومتقطعة واستغلالية.

هؤلاء العمال أبدوا موقفاً عدائياً من السلطات المحلية التي تعتبر في نظرهم المسؤول الأول عن تشردهم وفقرهم. وغني عن البيان أن السمة العامة لمجتمع العمال المؤقتين هي عدم الاستقرار اقتصادياً واجتماعياً.

- أظهرت الدراسة أن ٣٧ بالمئة من إجمالي العينة يمكن تصنيفهم كمهاجرين جدد.

- انتهت الدراسة إلى أن ٤٨ بالمئة أميون ويعيلون ما بين ٧ و٩ أفراد.

- يعيش ٧٤ بالمئة بمفردهم أو مع عائلاتهم.

- أقر ٤٧,٥ بالمئة من إجمالي العينة عدم قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأسرية المتزايدة.

- يعمل أفراد العينة في المتوسط ١٩ يوماً في الشهر، وبخاصة في العمالة غير المحمية.

- أوضح ٢١ بالمئة أن حصولهم على عمل يتم من خلال الأقارب والأصدقاء، وكما تبين فإن ٣٣ بالمئة لم يسجلوا في مكاتب اليد العاملة.

- أبدى ٤٣ بالمئة عدم رضائهم عن الوضع الراهن.

وبناء على ما تقدم، فإن إدماج قوة العمل التي تعيش على هامش الحياة، وعلى

هامش تقسيم العمل الرسمي في سياق عمليات التنمية الشاملة، هو مطلب ضروري وأساسي بهدف تحقيق التقدم والمساواة. وينطوي هذا المطلب على ضرورة إعادة النظر في النظام الاجتماعي ككل، مع الاهتمام باتجاهات عملية الصراع الجارية لإعادة توزيع السلطة سعياً إلى خلق النظام الذي يعبر عن الواقع بصورة أكثر توازناً وعدلاً. ويقول غاري «إن تشخيص الأوضاع الواقعية للفئات المدينية وتغييرها تكمن في إطار الصراع الطبقي، وليس التنظير الأكاديمي وسن السياسات المختلفة»[٣٦].

٦ ـ دور الجمعيات لمساعدة الفقراء

تنشط الجمعيات الأهلية في الأقطار العربية، إما لخدمة قطاع محدد (أعضاء المنظمة فقط أو فئات من السكان مثل المعاقين)، أو لخدمة المجتمع ككل ومن يحتاج إلى المساعدة أو الدعم، (التركيز على مساعدة الفقراء أو الفئات الأقل حظاً (Disadvantaged People))، أو تقديم خدمات صحية ورعاية اجتماعية لكل من يستحقها. وهناك منظمات تتوجه نحو قضايا معينة وتدافع عنها، مثل منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات البيئة، والمرأة. ومن هنا يمكن القول ان الجمعيات يمكن أن تعمل في مجال أو أكثر من المجالات التالية: العمل الخيري، فئات المعاقين، المسنون، الأحداث والمشردون، الطفولة، الأمومة، رعاية الأسرة، مجالات الثقافة والآداب والفنون والترويج والمرأة والبيئة وحقوق الإنسان والإعانة والتنمية المحلية[٣٧].

وتشترك أغلب الأقطار العربية في الوزن الذي تحتله المنظمات الأهلية العاملة من أجل تحقيق أهداف خيرية، وبالتالي فإن إحدى الجماعات الأساسية المستهدفة هي: الفقراء.

وهذه النتيجة، هي محصلة طبيعية عن الوازع الديني الذي يؤثر في نشأة وتطور القطاع الأهلي (الجمعيات الأهلية). والجدير بالذكر أن مصطلح الجمعيات الخيرية المستخدم للتعبير عن الجمعيات الأهلية، يشير إلى الارتباط بين هذه المنظمات والأهداف الخيرية. ومن ناحية أخرى، فإن السمة الدينية التي ترتبط بكثير من هذه المنظمات أدت إلى أن يكون العمل الخيري مجالاً حيوياً لها حتى وإن تبنت أهدافاً أخرى تعليمية أو اقتصادية.

---

(٣٦) اسماعيل قيرة، **العمل اللاانتظامي: الواقع والآفاق** (الجزائر: جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، ١٩٩٣)، ص ١٧ ـ ٢٣.

(٣٧) أماني قنديل، **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية** ([د.م.]: منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، [د.ت.])، ص ٥٨ ـ ٥٩.

يوضح الجدول التالي صورة حية لوزن المنظمات التي تستهدف مساعدة (الفقراء مادياً وعينياً) في إطار النزعة الخيرية:

نسبة الجمعيات التي تستهدف مساعدة الفقراء إلى إجمالي الجمعيات في بعض الأقطار العربية

القطر	النسبة المئوية للجمعيات التي تستهدف مساعدة الفقراء
لبنان	٤٥
الأردن	٣٧,٦
سوريا	١٩,٦
فلسطين	٦٣,٩
مصر(*)	٣١,٤
تونس	٩,٨
الكويت	٧٨,٢
البحرين	٣٣,٣
الامارات العربية المتحدة	٣٠,٨
اليمن	٤٢,٦

(*) تنسب هذه النسبة إلى ما يعرف بجمعيات الرعاية الاجتماعية والتي تشكل ٧٥ بالمئة من إجمالي الجمعيات في مصر، بينما تنسب الجمعيات الخيرية إلى إجمالي الجمعيات في مصر وتبلغ ٢٢,٨ بالمئة.

المصدر: بيانات تجميعية من كل قطر، وأماني قنديل، **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية** ([د. م.]: منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، [د. ت.])، ص ٥٩.

ويلاحظ أنه في حالة لبنان التي ترتفع فيها نسبة جمعيات مساعدة الفقراء إلى ٤٥ بالمئة من إجمالي المنظمات، ارتبطت هذه النسبة المرتفعة بأحداث الحرب الأهلية والتدمير الذي تعرضت له، إذ أثرت هذه الأحداث في الفقراء الذين ازداد فقرهم نتيجة غياب مورد الرزق أو الهجرة أو تدمير المسكن. وقد أفرز ذلك نسبة عالية من المنظمات العاملة في هذا المجال.

أما في أقطار الخليج العربي التي يشكل فيها وزن هذا النوع من المنظمات ما يقرب من ٥٤,٨ بالمئة، فإن الكويت على وجه الخصوص تشهد أعلى نسبة (٧٨,٢ بالمئة)، وهو ما يرتبط بطبيعة المنظمات في الكويت وعلاقتها بالوازع الديني والعمل الخيري من ناحية، والمحددات القانونية والاجتماعية والسياسية على نشاط المنظمات

الأهلية من ناحية أخرى[٣٨].

يلاحظ أيضاً ارتفاع وزن الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات للسكان الفقراء في فلسطين إلى ٦٣,٩ بالمئة، وهو ما يفسر بطبيعة الظروف السياسية الاستثنائية من جانب، وتأثيرها في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان من جانب آخر (فقدان عائل الأسرة، فقد العمل، غياب الرعاية الاجتماعية).

وفي حالة مصر التي يكاد يصل فيها هذا النمط من الجمعيات إلى حوالى الثلث، فإنها في الواقع أعلى من ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن الجمعيات الدينية في الإحصاءات الرسمية تظهر ضمن فئة الجمعيات الثقافية والدينية، وليس ضمن المساعدات الاجتماعية. ومن المعروف أن أحد نشاطات الجمعيات الدينية في مصر (الإسلامية والمسيحية) يتجه إلى العمل الخيري.

وإذا كان الفقراء يمثلون جماعة أساسية مستهدفة من خلال العمل الخيري التقليدي، فإن اقترابات أخرى غير تقليدية تستهدف الشريحة نفسها في الأقطار العربية. ويعتمد هذا الاقتراب الحديث على توفير فرص تدريب وعمل لأفراد الأسر الفقيرة، بعد تأهيلهم لهذا العمل، وهو ما يعني توفير مصدر دخل ثابت لهم من ناحية، والإسهام في التنمية من ناحية أخرى. وسوف نشير إلى بعض الأمثلة التي تعكس هذا الاقتراب الحديث، ففي مصر حيث ترتفع نسبة عدد السكان تحت خط الفقر إلى ٢٣ بالمئة، وفي الريف إلى ٢٥ بالمئة، وحيث تقدر نسبة البطالة (عام ١٩٨٦) بحوالى ١٤ بالمئة، تتعاون الحكومة مع قطاع كبير من الجمعيات الأهلية في تنفيذ مشروع[٣٩] الأسر المنتجة، وهذا المشروع اجتماعي له صفة اقتصادية يهدف إلى استثمار جهود الأسر بتحويل المنزل إلى وحدة إنتاج تعينها على زيادة الدخل، واستيعاب العمالة المعطلة واستغلال خامات البيئة. ويتم تنفيذ المشروع من خلال آلاف الجمعيات المنتشرة في أنحاء الجمهورية، والتي تسجل عضويتها في منظمة كبرى مركزية تسمى «الجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة». وتقوم هذه المنظمة بإقراض المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط وتوفر لهم المعدات والخامات ورأس المال، ثم تقوم بتسويق منتجاتهم محلياً وعالمياً.

---

(٣٨) انظر: محمد نور فرحات، «ملاحظات على التنظيم القانوني للجمعيات في التشريعات العربية»؛ سرى ناصر، «تاريخ العمل الأهلي الخيري في المشرق العربي»؛ رشيدة عبد المطلب، «الإطار النظري وخطة عمل دراسة العمل الأهلي التطوعي بالسودان،» أوراق قدمت إلى: مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية: مشاركة، عطاء، إنماء، القاهرة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩م، وباقر النجار، **العمل التطوعي في أقطار الخليج العربي** (البحرين: مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربي، ١٩٨٨).

(٣٩) قنديل، المصدر نفسه، ص ٦١.

وقد تطور هذا المشروع بشكل لافت للاهتمام، وحصل على معونات ضخمة من داخل مصر وخارجها، بحيث أصبح عدد الأسر المستفيدة عام ١٩٩٠ أكثر من ربع مليون أسرة بعد أن كان عام ١٩٨٥ حوالى ٧٠٠١ أسرة. وتشير تصريحات المسؤولين إلى أن عدد الأسر المستفيدة عام ١٩٩٣ وصل إلى مليون أسرة.

النموذج الثاني من الأردن، وهو يتشابه في جوانب متعددة مع النموذج المصري السابق الذكر، وهو «المشروع الوطني لتطوير الحرف اليدوية والتقليدية». ويشرف على تنفيذ هذا المشروع مؤسسة الملكة نور الحسين، والتي أنشئت عام ١٩٨٥، والهدف منه توفير فرص عمل لفئات المواطنين من ذوي الدخل المحدود مع إحياء الحرف اليدوية والتقليدية. وتقوم المؤسسة بتسويق منتجات هذا المشروع محلياً وعالمياً، وقد بلغ عدد المستفيدين من خدماته عام ١٩٩٢ حوالى ٢٠٠٠ شخص من بينهم ٧٤٠ سيدة في مختلف أنحاء الأردن[٤٠].

النموذج الثالث من اليمن، حيث تأسست «الجمعية الاجتماعية لتنمية الأسرة» عام ١٩٩٠، وتوجهت بشكل أساسي نحو الفقراء وسكان المنازل الصفيح. والمنظمة المذكورة لم تستهدف مساعدة الفقراء من خلال العمل الخيري التقليدي، لكنها اعتمدت على إنشاء مركز للتأهيل والتدريب أسهمت في تمويل نشاطه منظمات دولية، وستقوم بتنفيذ برامج تأهيلية وتدريبية لإعداد هذه الشريحة للعمل، كما قامت بمساعدتهم على الالتحاق بأعمال مختلفة تحتاج إليها سوق العمل.

---

(٤٠) كامل مهنا، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية: **تجربة واقعية** (بيروت: مؤتمر التنسيق بين المنظمات غير الحكومية، ١٩٩٢).

القســم الثانــي

مؤشرات التحول السياسي والديمقراطي
في البلدان العربية

الفصل الخامس

في التحول الديمقراطي والذرائع المعوقة

يعتبر موضوع التحول الديمقراطي واحداً من أهم القضايا المطروحة على قائمة الاهتمامات السياسية في الوطن العربي منذ بداية عقد التسعينيات، حيث كان واضحاً أن التطورات الإقليمية والعالمية التي طرأت منذ ذلك الحين توفر مناخاً إيجابياً من أجل تعزيز عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وعلى الرغم من أن عملية الدمقرطة (Democratization) قطعت شوطاً لا بأس به في العديد من الأقطار العربية خلال عقد التسعينيات، إلا أن هذه العملية شهدت منذ بدايتها العديد من الصعوبات، كان بعضها متعلقاً بعدم توافر بعض أو كل الشروط الداخلية اللازمة للتطور الديمقراطي في الأقطار العربية، مثل الضمانات القانونية والمؤسسية لحماية هذه العملية، أو وجود منظومة قيمية متفقة مع القيم الديمقراطية كالتسامح والمرونة والقبول بالحلول الوسط، أو استقرار خريطة الطبقات والشرائح الاجتماعية، وغير ذلك، في حين كان البعض الآخر من الصعوبات عائداً إلى ازدياد الوزن السياسي لتيارات الإسلام السياسي على نحو مثل تهديداً للنخب الحاكمة في العديد من الدول العربية.

وعلى الرغم من أن عدداً من الأقطار العربية شهد تجارب للديمقراطية في فترات سابقة، إلا أن عملية التحول الديمقراطي تلقت قدراً من قوة الدفع عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وبرز ذلك في كل من الأردن واليمن، في حين أن تجربة الجزائر المحدودة انتكست بشدة على أيدي المؤسسة العسكرية. وعلى أية حال، فإن عدداً من المحللين يبدو متشائماً حيال آفاق عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، لأن هذه العملية تشتمل على صعود وبروز الجماعات الأصولية أو ما يسمى بـ «الأصولية الإسلامية»[١].

---

(١) Nagib Ghadbian, *Democratization and the Islamist Challenge in the Arab World.* State, Culture, and Society in the Arab North Africa (Boulder, CO: Westview Press, 1997), pp. 5-18.

والبعض يطرح تساؤلات مثل: هل تمثل الاندفاعة نحو الدمقرطة وصعود الإسلاميين ظواهر متوازنة أو متعارضة في الوطن العربي؟ فهذان المتغيران يتطوران معاً في مسارات منفصلة، وفي آن واحد معاً، حيث برزت مسألة الدمقرطة في الوطن العربي منذ مرحلة الصراع من أجل إنهاء الاستعمار، إن لم تكن قبل ذلك، كما أن مسألة إدخال الإسلام في الحياة العامة الحديثة تمتلك بدورها تاريخاً يعود إلى فترة اضمحلال الخلافة العثمانية على الأقل. ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن تضغط الجماهير العربية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من أجل الوصول إلى أكبر قدر من محاسبة الحكام وصنع القرار وتحول أكبر نحو الديمقراطية، كما دعت أعداد أكبر من الجماهير إلى بلورة هوية إسلامية للمشكلات المعاصرة، وقد بدا مؤخراً كما لو أن الدمقرطة والأسلمة تمثلان قوى متعارضة، أو على الأقل ان الأسلمة توقف الدمقرطة في كل مرة تحقق فيها الأخيرة قدراً من قوة الدفع. والحقيقة أن هذا لم يحدث بسبب التعارض بين الاثنين من حيث الأفكار، بل على العكس كان ذلك عائداً إلى أنهما ـ الدمقرطة والأسلمة ـ كانتا ناجحتين معاً إلى الدرجة التي دفعت النظم الحاكمة إلى إبقائهما بعيداً بعضهما عن بعض، فهما لم تكونا متوازنتين ولا متعارضتين، ولكنهما كانتا عمليتين متداخلتين، بحيث ان اتحادهما معاً يمكن أن يحدث تغيراً أساسياً في الهوية الجماعية للجماعات السياسية العربية. وفي كل مرة تبدأ فيها حكومة ما عملية دمقرطة، فإن الإسلاميين يكسبون أرضاً جديدة، مما يدفع الحكومات وأقساماً من المجتمع إلى التراجع عن الدمقرطة.

أولاً: مؤشرات التحول الديمقراطي

يشير رصد التطور الديمقراطي في الوطن العربي إلى أن هناك ثلاثة أنماط أو ثلاث مسائل ميزت هذه العملية: **أولها** أن السنة الأولى من عقد التسعينيات شهدت مؤشرات عديدة على الدمقرطة، وحتى أكثر النظم القمعية اضطرت إلى تبني بعض الإجراءات التجميلية. **وثانيها** أن هناك دولاً مثل تونس والجزائر ومصر والأردن واليمن، كانت قد اتخذت خطوات أكثر جدية نحو الديمقراطية. **وثالثها** أن من الصعب إطلاق التعميمات على تطور عملية الدمقرطة في الدول المذكورة بسبب اختلاف الظروف في ما بينها، وإن كانت جميعاً قد شهدت بعد ذلك تدهوراً في سجل حقوق الإنسان. فقد كانت الدمقرطة مدفوعة في هذه الدول بعدد من العوامل المتشابهة، حيث واجهت النخب الحاكمة في هذه الدول ضغوطاً متعددة بما في ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة نتيجة لزيادة السكان والتحضر على مدى عقدين من الزمن، وهو ما ولد مطالب جديدة وتوقعات جديدة لدى الجماهير. كما أن انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الواردات بصورة مستمرة منذ منتصف الثمانينيات

جعل الكثير من الأقطار العربية عاجزة عن دعم السلع الأساسية أو تقديم الخدمات أو خلق الوظائف، كما شهد الكثير من الأقطار العربية أزمات ديون، مما دفعها تحت تأثير توصيات صندوق النقد الدولي إلى رفع أسعار السلع الغذائية، وهو ما تسبب في وقوع اضطرابات في عدد من الأقطار العربية، وأبرزها المغرب ومصر والسودان وتونس والجزائر والأردن.

ويتمثل العامل **الثاني في** أن المجتمع المدني نما في الكثير من الأقطار العربية، حيث كانت جماعات المعارضة بما في ذلك الحركات الإسلامية قد ظهرت بصورة مستقلة عن الدولة. وعندما فشلت الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان، فإن بعض هذه الجماعات قفزت لملء هذا الفراغ.

أما العامل **الثالث** فيتمثل في أن الطبقات التي تم إقناعها بالتضحية بالحرية السياسية من أجل أفكار، مثل العدالة الاجتماعية ومناهضة الاستعمار والقومية العربية، خابت آمالها بسبب النتائج البائسة التي تحققت في تلك الصعد، ولم تعد مثل هذه الشعارات جذابة للطبقات الوسطى والعاملة التي ظهرت بعد الاستقلال، مما جعل الخطاب الجديد في أوساط المثقفين العرب يركز على التعددية والحرية والديمقراطية[٢]. وكان هناك أيضاً عامل ضغط آخر تمثل في الأثر الكبير للتغيرات التي جرت في أوروبا الشرقية وأماكن أخرى من العالم أواخر الثمانينيات، حيث شجعت هذه التغيرات على دفع التحول الديمقراطي في الوطن العربي، كما لعبت الثورة الهائلة في مجال الاتصالات دوراً مهماً في هذا الصدد. وقد أدت هذه الضغوط إلى إقناع النخب الحاكمة بأنها يجب أن تطبق قدراً من الليبرالية على نظمها حتى يمكن أن تبقى على سدة الحكم، ومن ثم فإن التحول الديمقراطي الليبرالي كان تكتيكياً للبقاء، إلا أن النظم الحاكمة سرعان ما تراجعت عن ذلك بعدما بدا لها أن هذا التحول سوف يمكن المعارضة الإسلامية من الاقتراب بدرجة خطيرة من السلطة (مصر، والجزائر، والأردن)، ولا سيما أن الجماعات الإسلامية كانت قد حققت نجاحات مهمة في العديد من الدول (مصر، والسودان، والكويت، ولبنان، وتونس، واليمن، والأردن، والجزائر).

في هذا السياق، فإن الحركة الإسلامية لا تمثل ردة فعل مناهضة للحداثة من جانب شعوب متخلفة، كما أن قادة تلك الحركة ليسوا من المتعصبين الذين تتناقض معتقداتهم مع الديمقراطية. فالحركة الإسلامية هي «حركة اجتماعية سياسية هادفة، لها بعض الأجنحة الراديكالية، ويتبلور وعيها في صورة اتجاهات نقدية للسلطة ونظم الحكم القائمة». وهي تضم اتجاهات تنشد التغيير من خلال اشتقاق إسلامي يمثل

(٢) المصدر نفسه.

منحاها الأيديولوجي. وعلى الرغم من أن تلك الجماعات والأفراد التي تنتظم في الحركة الإسلامية قد تختلف في الطرق والمناهج والأساليب وبعض المسائل الأخرى، إلا أنها تتفق على القيمة الإيجابية للإسلام ومرجعية مفاهيمه وقيمه الأساسية. وبطبيعة الحال، فإن الجماعات الأكثر أهمية هي التي تدعو إلى إقامة دولة إسلامية باعتبار ذلك واجباً دينياً وضرورة عملية معاً، وهي الجماعات التي ظهرت أساساً مع نشأة جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٧ على أيدي حسن البنا، وتميزت هذه الحركة من سابقاتها في أنها أقامت تنظيماً حركياً واسع الانتشار، وفي أنها تبنت نظرة شاملة للإسلام باعتباره يشمل جميع أبعاد النشاط الإنساني، كما ركزت على العمل السياسي الهادف لإقامة دولة إسلامية.

ثانياً: الديمقراطية. . . الرهان القديم ـ المشروع المؤجل

عقبات في مسار التجارب العربية

إن الديمقراطية في الوطن العربي رهان قديم لم يستنفد من جدول أعمال المجتمعات العربية، ويبدو تحقيق الديمقراطية مشروعاً مؤجلاً حيناً ومعاقاً أحياناً كثيرة. واليوم بعد توالي الانهيارات؛ انهيار نظريات وتجارب سياسية، أصبح السؤال يستحق المجازفة المشروعة بصيغته: «أي ديمقراطية مطلوبة عربياً»؟[٣].

لقد توالت وتنوعت التجارب السياسية في الأقطار العربية، وتباينت هذه الدول في تعاملها مع الديمقراطية، ولم يكن هذا من موقع تجارب السلطات والحكومات فقط، ولكن أيضاً من موقع الحركات السياسية، إلا أن المتتبع لهذا المسار يمكنه أن يرصد أطروحات لها مغزاها، فهناك الدول التي تبنت مسلكاً لإقامة ديمقراطية ليبرالية تقوم على السلطات الثلاث: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، محكومة في عملها بمنطق الاستقلال ويتحكم فيها الشعب عبر الانتخابات.

وهناك «تلك التي دعت إلى إقامة ديمقراطية شعبية يوجهها «الحزب البروليتاري» أو «تحالف القوى الوطنية الشعبية»، وهذه التجربة (أو الدعوة) كانت تنطلق من موقع اعتبارها «هي الممثل الموضوعي للشعب»[٤].

---

(٣) عبد الله ساعف، **تصورات عن السياسي في المغرب: المجتمع والسلطة، دراسات اجتماعية**، ترجمة محمد معتصم (الرباط: دار الكلام للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٧٦.

(٤) أحمد جزولي، «دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظرياً والمشاركة سياسياً. . . مطافات التحول وحقيقة الرهان،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٥٠ ـ ٥١.

أما الديمقراطية، من منظور السلط السياسية، فقد تراوح موقفها بين من أقر باعتبارها «أسلوباً حضارياً للحكم»، ومع ذلك أدى عدم نضج الشعوب لاستيعابها، ومن اعتبرها «آفة» وأعلن ضرورة حماية الشعب منها، ثم هناك من اعتبرها «ناقصة» من حيث تمليك السلطة للشعب وأعلن «نموذجه الخاص».

ومهما تعددت المسالك والتجارب، فالحقيقة المؤكدة هي أن روح المواطنة ظلت مستبعدة من إدارة الحكم، فلا الحاكم يعتبر نفسه مواطناً مسؤولاً أمام مواطنيه، بما يعني أنه يجب أن يلتزم «بتاريخ محدد لتقديم الحساب»، ولا يتم اعتبار المواطن جوهراً للتشريع أو عدم تشريع الحكم من خلال التصويت الحر النزيه غير الموجّه. هذا على رغم ما يسجل من حالات «انفراج سياسي» في بعض الأحيان.

إن ما نجده من تجارب ديمقراطية عربية ما هي إلا محاولات «على طريق تجسيد النموذج الليبرالي»، وهي ما تزال في حاجة إلى كثير من التحولات في مقدمتها تثبيت المواطنة بكل دلالاتها كحق لأفراد المجتمع. أما تجربة الديمقراطية الشعبية، فلم يكتب لها التجسد إلا في فترات محدودة من تاريخ بعض الأقطار، منها اليمن الديمقراطي، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية وغيرها، وهي تجارب جسدت الكثير من المطامح، منها المطامح الاقتصادية بهدف بناء اقتصاد وطني يشكل قطيعة مع الرأسمال التبعي[٥].

لقد كان مرد خلفية اقتناع فئات عريضة من المثقفين والسياسيين العرب بمشروعية تطبيق «النموذج الشعبي» إلى ضخامة الإنجازات التي حققتها التجربتان السوفياتية والصينية في مجالي التنمية وتعميق الإحساس بالهوية الذاتية، خصوصاً في مواجهة العالم الغربي مجسداً بنوع خاص في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ومما عمق هذا الإحساس عربياً تبني الولايات المتحدة وبريطانيا المشروع الصهيوني، واغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨، وتشريد شعبها. هذا السلوك السياسي عموماً يعتبر في حقيقته بمثابة إلغاء لفردانية المواطن، وحتى عندما أقرت الديمقراطية الشعبية بالفرد، اشترطت الاعتراف بوجوده بدمجه في إطار الجماعة، إذ لا يتحقق وجوده خارجها، وكأن الجماعة كتلة هلامية. ويصبح هنا عدم الاعتراف بالتعددية الفكرية والسياسية إقراراً بتناسخ الأفراد وإلغاء الاختلافات بينهم.

أما النموذج الليبرالي، فقد ظل في الوطن العربي رهاناً تحديثياً لم يتحقق براجمياً،

(٥) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

بل ظل حبيساً بين النخبات السياسية والثقافية، وبخاصة بعد افتضاح أمر الوجه الاقتصادي الوحشي لليبرالية.

ثالثاً: الديمقراطية.. شروط أساسية

إن حرية التصويت بما تعنيه من حق المواطن في الانتخابات أو الترشيح للانتخابات، وإفراز النتائج النزيهة، تشكل بحق جوهر كل ديمقراطية مؤسساتية تقوم على السلطات الثلاث: القضائية، والتشريعية، والتنفيذية، مع ضرورة وجود قضاء مستقل كشرط حاسم وملح. وهذه الديمقراطية مشروطة بوجود قوانين معمول بها في كل المجالات، بدءاً من الدستور إلى كل القوانين الأخرى التي تنظم حياة المجتمع والعلاقات بين الأفراد، بشرط احترام هذه القوانين من قبل السلطات الثلاث[٦].

تدعي بعض الحكومات في الوطن العربي تبني هذا النموذج، وعلى الرغم من الترسانة الكبيرة من القوانين التي تراكمت، فإنها تبقى بعيدة عن الممارسة الديمقراطية، حتى وإن كانت هذه القوانين مع التطبيقات الجزئية للممارسة السياسية تعد مكسباً مهماً للشعوب، إلا أنه مع ذلك يجب القول ان الممارسة غير مكتملة، وبخاصة أن الفعل الانتخابي لا يستطيع أن يضمن التحول، إذ ان أغلب الانتخابات تكون محل طعن ومشكوكاً في نزاهتها. وتكمن مع ذلك النقطة الإيجابية في أن هذه الانتخابات باتت تمارس وفق نظام تعددية الأحزاب السياسية، حيث يقع التنافس بين العديد من الأطراف لإقناع الرأي العام بمشروعية التصور الذي يتبناه كل طرف، ولكن ما يفسد هذه الصورة هو وجود ممارسات بعيدة عن الديمقراطية، مما يعطي نتائج سلبية في النهاية.

١ ـ المشاركة السياسية

المشاركة بالمعنى الشامل هي «كل عمل إداري ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفرض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير في اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيار الحكام على المستويات المحلية أو الوطنية»[٧].

وهذا التحديد يجعلنا نلحق بالمشاركة السياسية أشكال المعارضة المتعددة، بدءاً من

---

(٦) جزولي، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٧) Bertrand Badie et Jacques Gerslé, *Sociologie politique*, lexique (Paris: Presses universitaires de France, [1979]), p. 84.

التعبيرات السلمية المضادة للحكومات، إلى ممارسة العنف، كما يمكن إلحاق ممارسة الحكم بالمفهوم نفسه.

ويأتي التركيز على السلوك الانتخابي والأدوات السياسية الفاعلة فيه من موقع تأكيدنا أن السلوك الانتخابي سلوك جماعي إحصائي يمكن للمرء من خلال تحليله التعرف إلى اتجاهات الناخبين ومستوى انتشار الأحزاب، وسلوك الأحزاب نفسها. وخلافاً للدول الغربية، لا يعد تدني مستوى التعليم أو الأمية بالضرورة عنصراً مؤثراً نحو الابتعاد عن المشاركة في الانتخابات، بل العكس صحيح، إذ نجد نسبة المشاركة أكبر في القرى مقارنة بالمدن، على رغم ارتفاع نسبة الأمية في الأولى، وهذا يكون مرده إلى رغبة الإنسان القروي في مساندة مرشح ما بدافع الولاءات القبلية والعشائرية، أو التقرب من السلطة والولاء لها إذا كان المرشح من الموالين لها. وهذا يقلل من ممارسة المحاسبة من قبل الناخبين لمنتخبيهم، وغالباً ما يتكرر ترشيح الشخص نفسه لمرات عدة في الدائرة الانتخابية نفسها، وهو ما لا يحظى به حتى الرؤساء في النظم الجمهورية(٨).

ولم يسجل في الوطن العربي أن انتخابات ما أدت إلى تغيير جذري في السلطة، بل غالباً ما يحاط حصول المعارضة على مقعد أو مقعدين أو مقاعد إضافية مقارنة بدورات سابقة بكثير من التحايلات التي (تفرغ قوة المعارضة)، ومع ذلك تصور هذا التطور على أنه تحول عميق في الممارسة السياسية، على رغم أن تلك المقاعد غالباً ما لا تحمل في طياتها أي تأثير ممكن في القرارات السياسية للهيئة المنتجة.

وفي داخل الأحزاب، لا نجد اختلافاً، حيث تتم عملية تولية الزعامات السياسية بشكل شبه أبدي، ولا تحمل المؤتمرات التي غالباً ما تتعادل مع الانتخابات العامة إلا تغييرات طفيفة في القيادات على رغم تغير البرامج في الكثير من الأحيان أو إلحاق تعديلات جوهرية بها. وغالباً ما يكون الانتماء الحزبي، كانتماء إلى الحياة السياسية النشطة، باعثاً على مشاركة سياسية أكثر نشاطاً خلافاً للمواطنين غير المنتمين سياسياً، إذ تبدأ مشاركة النشطاء الحزبيين بالدعاية والتحريض السياسيين من أجل استمالة الرأي العام قبل أن تكون المشاركة ممارسة فردية في إطار ممارسة حق التصويت.

٢ ـ درجات التحول والذرائع المعوقة

استمرت خلال عام ١٩٩٧ السمات الأساسية لموقف الحكومات العربية من ممارسة الحق في التنظيم، والتي تتراوح بين الحظر المطلق كما في معظم بلدان الخليج

(٨) جزولي، المصدر نفسه، ص ٥٥.

وبعض البلدان العربية الأخرى، أو التقييد الصارم كما هو الحال في بلدان عربية أخرى، أو فرض قيود نسبية أو انتقائية في الدول التي تأخذ بالتعددية الحزبية من الناحية القانونية. وقد انصبت معظم القيود على تنظيمات التيار الإسلامي، فاستمرت المواجهة القانونية في مصر خلال عام ١٩٩٧ بخصوص حزب الوسط بعد أن رفضت لجنة الأحزاب تسجيله في عام ١٩٩٦، كما استمر تصعيد السلطات ضغوطها تجاه جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وتم اعتقال المزيد من أعضائها خلال العام، وتركيز الانتقادات عليها. كذلك استمر حظر حزب النهضة في تونس وملاحقة المشتبه في انتمائهم إليه أو ملاحقة أفراد أسر منتسبيه، وفي الجزائر استمر حظر جبهة الإنقاذ الإسلامية واحتجاز بعض قياداتها وأعضائها. كما صدر قانون جديد للأحزاب يحظر استخدام الانتماء الديني أو الجهوي أساساً لتشكيل الأحزاب. وفي المغرب استمر حظر جماعة العدل والإحسان وفرض الإقامة الجبرية على زعيمها. وفي اليمن ضغطت السلطات باتجاه إقصاء الجناح العقائدي في حزب التجمع اليمني للإصلاح عن دخول المجلس النيابي، وتحقق لها ما ذهبت إليه. وفي الأردن ردت الحكومة على مقاطعة التيار الإسلامي للانتخابات النيابية بحرمانه من التمثيل في مجلس الأعيان(٩).

وقد شملت القيود أيضاً عدداً من التنظيمات ذات الاتجاه اليساري، فاستمرت الضغوط على الحزب الاشتراكي اليمني، كما استمر في تونس حظر أعضاء حزب العمال الشيوعي التونسي وملاحقتهم، وكذلك إثارة الشقاق داخل حركة الاشتراكيين الديمقراطيين التي انتقلت منازعات أجنحتها إلى ساحات القضاء، وتعرض زعيمها محمد مواعدة إلى فرض الإقامة الجبرية عليه، مما اضطره إلى إعلان إضراب مفتوح عن الطعام للتعبير عن احتجاجه.

أما المسار الديمقراطي الذي يمثل لب الأزمة على الساحة العربية، فقد شهد إجراء انتخابات رئاسية في بلد واحد وهو موريتانيا، وسبع عمليات انتخابية لانتخاب مجالس نيابية في خمسة أقطار عربية هي: الجزائر واليمن والأردن والمغرب وجيبوتي، بينها اثنتان أجرتا انتخابات غرفة ثانية للبرلمان استحدثت لأول مرة، وهما الجزائر والمغرب، كما أجريت انتخابات محلية في ثلاثة أقطار هي مصر والجزائر والمغرب. وصدر بعد جدل شديد تشريع جديد لإجراء انتخابات بلدية في لبنان، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٦٣، كما اكتمل إعداد قانون جديد لإجراء انتخابات بلدية للمجلس البلدي المركزي في قطر لأول مرة في تاريخ البلاد.

---

(٩) «حال الأمة ١٩٩٧: تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر الثامن،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٢ (حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ١١٥ ـ ١١٦.

وعلى رغم كثرة هذه العمليات الانتخابية، وتعددها، وتباين مستوياتها، وظروف إجرائها، فقد ظلت تعاني العيوب التي شابت العمليات الانتخابية السابقة على الساحة العربية من قبل، فباستثناء تجربة لم تكتمل ملامحها في المغرب بشأن تناوب السلطة، ظلت العمليات الانتخابية تمثل تطبيقاً شكلياً لاستحقاقات دستورية منبتة الصلة عن إعمال الحق في المشاركة أو مبدأ تداول السلطة، وعانى معظمها هيمنة الحزب الحاكم حتى وإن كان قد تأسس قبل أشهر من إجراء الانتخابات شأن ما جرى في الجزائر، وتدني تمثيل المعارضة أو المشاركة السياسية للمرأة، بل غاب تماماً في بعض الأحيان على نحو ما جرى في الأردن، كما تعرض معظم هذه الانتخابات لاتهامات جدية بتدخل الإدارة وتزييف إرادة الناخبين بشكل مباشر أو باتخاذ مواقف سلبية من التدخلات.

وإجمالاً، لم يظهر تطور قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي تقدماً، بل على العكس زادت الانتهاكات حدة وتعمقاً في بعض الحالات وفي بعض المواقع، ولا يمكن للحكومات والسلطات المحلية المسؤولة تبرير هذا الواقع باعتبارات خارجة عن الإرادة أو المقدرة مثل أعمال العنف والإرهاب مثلاً، حيث إن بعض الحكومات شريكة بسياستها، في ما وصلت إليه الأمور من تدهور. كما أن بعضها يواجه الانتهاكات بانتهاكات أفدح ووفق استراتيجيات تطيل أمد المنازعات. وبالمثل، فإنه لا يمكن إلقاء تبعة الجمود والتدهور في بعض القضايا، مثل قضية المشاركة السياسية للمرأة، على عاتق الأعراف والتقاليد الاجتماعية والاستسلام إلى الأمر الواقع وانتظار التفاعل التاريخي والتطور الاقتصادي الاجتماعي لزيادة الوعي، حيث يظل هناك العديد من البدائل التي تستطيع الحكومة أن تختار من بينها لدعم هذه الحقوق إن رغبت في ذلك، حتى في ظل الواقع الاجتماعي الرافض، مثل نظام الحصص ودور الأحزاب الحاكمة في تطوير هذه المشاركة.

وكانت العوامل الخارجية أيضاً شديدة الوطأة في تعميق انتهاك الحقوق الأساسية في بعض الأقطار العربية، وبخاصة تجاه القضايا المركزية، مثل حقوق الشعب الفلسطيني والحصار الاقتصادي على الشعب العراقي، لكن يظل من الثابت أيضاً أن ثمة عوامل داخلية وإقليمية أخرى من الممكن أن تدعم قدرات الأمة العربية في مواجهة مثل هذه الحالات الحادة والشاذة. فإقليمياً مثلاً كان بوسع الحكومات العربية حتى في ظل ظروفها الراهنة المعروفة الضغط لرفع الحصار الذي أصبح يمثل بحق «جريمة العصر» بقضائه على نحو مليون مواطن عراقي معظمهم من الأطفال والشيوخ بسبب نقص الغذاء والدواء. وكان بوسعها أيضاً دعم جهود الشعب الفلسطيني بشكل أفضل، إن لم يكن بالمساندة الفعلية، فعلى الأقل بعد الاندفاع في إجراءات غير مبررة تجاه الجاليات الفلسطينية في بلدانها. أما في المجال الداخلي، فقد كان بوسع

الحكومات في البلدان المنكوبة ممارسة أداء أفضل في إعمال الحقوق الأساسية. ومهما كانت الذرائع التي بررت بها هذه الحكومات لنفسها ارتكاب ما وقع من انتهاكات، يعجز الفهم عن إدراك مسوغ إعدام العديد من الأشخاص، وفق تجريم متفرد، ووفق محاكمات سرية ومبتسرة في بلد يعاني محنة شديدة الوطأة. كما يعجز الفهم أيضاً عن إدراك مسوغ اعتقال وجلد محاميات واستاذات جامعيات ومحاكمتهن أمام محكمة خاصة واستثنائية قرب منتصف الليل، بسبب مشاركتهن في مسيرة محدودة ضمت بضع عشرات من الأمهات طالبن بعدم الزج بأبنائهن في حرب أهلية في بلد يعاني تربصاً خارجياً شديداً. كما يعجز الفهم كذلك عن إدراك مسوغ تعذيب عشرات من المواطنين وبعضهم حتى الموت في بلد يعاني انتهاك حقوق أبنائه الجماعية وانتهاكات مماثلة من جانب احتلال أجنبي لبلاده.

إن في بلداننا العربية ـ كما في غيرها من جهات المعمورة ـ أنظمة تعمد قصداً إلى تعطيل الممارسة من جانب مواطنيها، لبعض الحقوق المدنية وللكثير من حرياتهم السياسية. ويتسلط هذا الحظر بالدرجة الأولى على حرية التعبير والرأي، وعلى حرية الصحافة والنشر وتداول المنشورات، وعلى حق تكوين الأحزاب السياسية وحرية الاجتماع، وقد يشمل الحظر أحياناً حرية التنقل والسفر. وتتعلل هذه الأنظمة لتبرير هذا السلوك بأنه تعطيل استثنائي إلى أجل محدود، لخدمة مصلحة عامة يعطيها المجتمع أولوية كبرى على ما سواها من مصالح، وان ذلك الاستثناء من القاعدة هو من باب الضرورة التي قد توجب حظر المباح، وهو من جنس ما يعرف عند أنظمة الديمقراطية الشعبية بالخرق المشروع لحقوق الإنسان، وبمقولة الاعتقال السياسي المشروع. بدأ هذا الاستثناء غداة الاستقلال الوطني ولم يزل إلى اليوم معتمداً في التعامل بين الحاكمين والمحكومين في الكثير من البلاد الإسلامية على رغم طول المدة المنقضية وتعاقب الأجيال، وعلى رغم تطور الأوضاع في المحيط السياسي الداخلي والخارجي. نقتصر في توضيح هذا السلوك على ثلاثة مبررات لم تزل تتردد في الخطاب السياسي في أوطاننا، وبخاصة من جانب الأحزاب الحاكمة، ونعني بها ذريعة النضج السياسي في عامة الأوساط الشعبية لا في مستوى النخبة وحدها، ثم ذريعة الوحدة الوطنية وهاجس العداوات العشائرية والطائفية والخلافات السياسية، وأخيراً ذريعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تتطلبه من تجاوز حرب الطبقات وتنافر المصالح.

أ ـ ذريعة النضج السياسي

الديمقراطية بوصفها اللفظ الجامع لحقوق الإنسان وحرياته الدال على نظام الحكم الضامن لممارستها هي في أوطاننا العربية مكسب ثمين، حديث العهد، هش البنية، معقد التركيب، يتأتى ثمنها من النضال الطويل الذي خاضته الجماهير الشعبية

ولا تزال تخوضه في سبيلها بما يستوجبه هذا النضال من تضحيات. وتعزى هشاشة بنيتها إلى حداثة عهدنا بها، وإلى قيامها في بيئة جديدة لم تبلغ فيها درجة كافية من التأقلم مع خصائصها. والديمقراطية معقدة التركيب لأن مضامينها متعددة شاملة لمجالات مختلفة من حقوق الأفراد والجماعات في ما بين الإنسان وضميره، وفي ما بين الناس بعضهم إلى البعض الآخر، وفي ما بين الحاكمين والمحكومين. ولقد تصنفت الديمقراطية في الواقع التاريخي أصنافاً مختلفة في ديمقراطية سياسية، وأخرى اجتماعية، واقترنت بالعلمانية عند قوم، وبالمرجعية الدينية عند أقوام آخرين. وأكبر آيات تعقيدها وأخطرها شأناً مترتب عما تعنيه الديمقراطية من نوعية نظام الحكم وخصوصية علاقة المجتمع بالدولة. غير أن الديمقراطية لا تعني هذا فحسب، ولا يقف مضمونها عند الإطار السياسي من شكل نظام الحكم ومن توفر المؤسسات الدينية، بل ان لها من وراء ذلك مضموناً أخلاقياً يستمد مرجعيته من منظومة المبادئ والقيم المشتركة، يصدر عنها سلوك الأفراد والجماعات ويحكم نوعية تصرفهم في هذا المكسب الثمين، وكيفية تعاملهم مع المؤسسات. من أجل ذلك يتحدث المفكرون السياسيون عن ثقافة ديمقراطية وعن بيئة ديمقراطية(١٠).

وتذهب النخب السياسية في أوطاننا إلى القول بوجوب صيانة «الديمقراطية» من أن تقع في أيدي «العابثين والرعاع الأميين» أو تحت تصرف «السذج والسفهاء الغافلين»، فيزيفون قيمته، ويفسدون معدنه. كما يرى رجال الحكم أن ممارسة الديمقراطية تقتضي توفر شرط الأهلية قبل الترشيح لها، وأن الأهلية هي وليدة النضج السياسي، وبناءً على ذلك يتأجل المشروع الديمقراطي حتى استكمال النضج السياسي لدى الجماهير العربية. ويكون التساؤل المطروح هنا هو: كيف يحصل النضج السياسي إذا ظلت الجماهير معزولة عن التجربة، محرومة من الممارسة؟

ب ـ ذريعة الوحدة الوطنية

رأت النخب السياسية التي كانت مسؤولة عن قيادة الكفاح التحريري أن ممارسة الحرية في ميادين الرأي والتعبير مضيعة للوحدة، وقد كانت الوحدة هي السلاح الأساسي زمن النضال الوطني، وأصبحت الأساس أيضاً في بناء الدولة بعد الاستقلال. وقد تكون ممارسة الحرية في مجتمع قريب العهد بنظام العشائر مدعاة لانتعاش النزعات العشائرية والفروق الطائفية، وقد تسفر حرية الانتخابات عن قيام

---

(١٠) مصطفى الفيلالي، «نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٧٨ ـ ٩٠.

مجالس نيابية فاقدة لشمولية التمثيل الوطني ومبنية على خريطة الانقسامات الاجتماعية الموروثة تتغلب فيها رعاية المصالح الفرعية والجهوية على المصلحة الوطنية المشتركة. من أجل ذلك تتذرع النخب الوطنية في الحزب الحاكم، وفي دوائر السلطة بواجب الحفاظ على الوحدة، فتعهد إلى تعطيل العديد من الحريات السياسية، وفي مقدمتها حرية الرأي وتكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف المعبرة عنها. ولعل الخوف من «التصدع الاجتماعي» و«تفرق الكلمة» هو الذي يبرر، من وجهة نظر السلطة، ما تأخذه من مواقف إزاء هذه الحريات.

ولقد دلت التجارب في العديد من الأقطار العربية على أن هذه «الوحدة المنشودة» لم تصمد طويلاً في وجه التحولات الاجتماعية والنزعات الاستقلالية، وأن كثيراً من أحزاب المعارضة تولدت انشقاقاً عن الحزب المركزي المستأثر بالسلطة، مثلما حصل في تونس بالنسبة إلى الحزب الحر الدستوري، وفي المغرب بالنسبة إلى حزب الاستقلال، ويحصل اليوم في الجزائر بالنسبة إلى جبهة التحرير الوطني، وأن السبب الرئيسي لهذا التصدع هو فقدان «أهلية الحوار وحرية الرأي داخل الحزب الواحد، وتحجر البنية الهيكلية واحتكار القيادات التاريخية لمقاليد الحزب والدولة على مدى الحياة»؛ كل هذا باسم الوحدة الوطنية وبقصد صيانتها بمعزل عن رياح التجربة ومنزلقات الممارسة.

لقد تعددت الدراسات[(١١)] حول «الوحدة» وعلاقتها بممارسة الحريات. ونؤكد مع الكثير من المحللين أن إقصاء الشعوب عن المشاركة في صنع القرارات المصيرية، وإلجام الضمائر عن الإفصاح وكبت الحريات، هما من أكبر العراقيل المحبطة لبناء المستقبل المشترك على صعيد الأمة. إن غيبة دولة الوحدة نقص في كفاءة الديمقراطية كأسلوب لحل المشكلات الاجتماعية في كل دولة إقليمية على حدة، وفيها جميعاً من دون استثناء، ذلك لأنها تقصر المساهمة في معرفة المشكلات وحلولها والعمل تحقيقاً لها، على جزء من الشعب العربي، فتحرمه من ناحية من مساهمة باقي الشعب العربي خارج دولته في اكتشاف الحلول الصحيحة لمشكلاته.

ج ـ ذريعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يتذرع المعطلون للحقوق والحريات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها ضرورة وأولوية لفائدة الجماهير الشعبية، وفريضة على السلطة الحاكمة لتوفر للمواطنين

---

(١١) عصمت سيف الدولة، «الديمقراطية والوحدة العربية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤).

احتياجاتها الأساسية من غذاء وسكن وعلاج وعمل وتعليم، وهي حاجات لها أولوية في ترتيب الحقوق قبل غيرها، كالحقوق السياسية. ويتم رسم السياسات الإنمائية وتوسيع قاعدة العمل. وترى النخب الحاكمة أنه لا بد لتحقيق هذه الأهداف من تسخير كل القوى وحشد كافة الطاقات، حتى لو أدى ذلك إلى تعطيل بعض الحقوق مثل حق الإضراب عن العمل، وحق الاجتماع، وحق النقد والاحتجاج، ومثل الحق في بعض الامتيازات القانونية. إذن فالحقوق السياسية تكون هي أولى ضحايا البرامج التنموية، وفي رأيهم أنه لا معنى للحرية مع الفقر، ولا لحقوق يعجز أغلب الناس عن ممارستها بسبب الأمية والجوع والحرمان، وينفرد بالتمتع بها نفر قليل من المتعلمين الموسرين[١٢].

وقد جاء في كتاب شارل عيساوي بعنوان **الجذور الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية بالشرق الأوسط** قوله: «إن لم يزدد الدخل الفردي في الشرق الأوسط إلى الضعفين أو الثلاثة أضعاف مما هو عليه الآن، فإن الجماهير ستبقى مشغولة بحاجاتها اليومية، وسوف تتابع اللحاق بكل قائد ديماغوجي يعدها بالتسهيل من أمورها». وتلك هي بعض مبررات السياسة الذرائعية التي سار على تطبيقها أصناف عديدون من الحاكمين في أوطاننا العربية عقب الاستقلال.

يقول نادر فرجاني: «.. إن المشاركة الفاعلة في تسيير شؤون المجتمع، والمشاركة العادلة في ثمار النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي هي أيضاً شروط للتنمية التي تعني إنشاء بنيان اجتماعي ـ اقتصادي إنساني كفء ومتطور»[١٣].

والحقيقة أن هذه الذرائع كلها وغيرها مما لم نتعرض له كخطر القوى الأجنبية المناوئة للدولة إنما هي ذرائع يتعلل بها أفراد النخب التي تستأثر بالحكم والسياسة والتفوق الاقتصادي، لتعطيل الحقوق والحريات: «هكذا أجلت الديمقراطية في الوطن العربي طول الخمسينيات والستينيات والسبعينيات بدافع إعطاء الأولوية للقضية الوطنية تارة، ولمسألة التنمية تارة أخرى، وللقضية القومية مرة ثالثة». وفي جميع الأحوال كان الحزب الوحيد أو التعددية الشكلية أو العصبية هي أساس الحكم في الوطن العربي[١٤].

---

(١٢) الفيلالي، المصدر نفسه، ص ٩٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٤، وتعقيب نادر فرجاني على بحث: بسام الطيبي، «البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٩٥.

(١٤) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٦. قضايا الفكر العربي؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

رابعاً: سمات العملية السياسية في البلدان العربية

ثمة حقيقة أساسية هي أن العملية السياسية لأنظمة بعض الأقطار العربية بوجه عام إما مغلقة أو شبه مغلقة أمام مطالب المشاركة السياسية، على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فلم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسات العامة أو الاقتراب منه، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي، مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة، وحملات انتخابية جوفاء، ومناقشات بيزنطية داخل المجالس النيابية، وليبرالية صحفية غير مجدية، إذ على الرغم من ذلك كله ما زالت العملية السياسية بعيدة عن متناول القوى الشعبية، بسبب خضوعها لهيمنة السلطة الشخصية للرؤساء. وفي ظل هذا النمط من العملية السياسية، فإن قدرة المشاركة السياسية تتعطل أو تتضاءل أو تنعدم كلية[١٥]. وفي ظل هذا النمط أيضاً، فإن المؤسسات التمثيلية ـ كالبرلمان ـ لا تكون بالمستوى القادر على إتاحة إمكانية مساهمة القوى الشعبية في العملية السياسية، وذلك لعدة أسباب منها:

١ ـ هشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات، فهي مجرد أشكال صورية هيكلية لتحسين وتجميل صورة هذه النظم والتستر على القوى المسيطرة فيها والمتنفذة عليها، وليست بقادرة على تمثيل الشعب وتمكينه من المشاركة السياسية.

٢ ـ فشل هذه المؤسسات في القيام بوظيفة بلورة المصالح وتجميعها، مما ينعكس على دور البيروقراطية، حيث يأتي التأثير في قدرتها على الإدارة المسؤولة المحايدة، فيجعلها تميل لأن تصبح متعددة الوظائف، حيث تتولى بنفسها بلورة وتجميع المصالح، وعندئذٍ تتحول من جهاز خدمة إلى جهاز حكم[١٦]. أما المؤسسات الوسيطة الأخرى من أحزاب سياسية وجماعات ضغط وجماعات مصالح، فهي ليست أحسن حالاً من سابقتها، حيث إنها عاجزة عن القيام بوظائفها في توصيل وتمرير مطالب القوى التي تمثلها، كما أنها معزولة تماماً عن العملية السياسية. فعلى الرغم من أنها تبدو من

---

(١٥) جلال عبد الله معوض، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١١، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٨٣)، ص ١٣٧ ـ ١٥٠، و

Joseph LaPalombara and Myron Weiner, «The Origin and Development of Political Parties,» in: Joseph LaPalombara and Myron Weiner, eds., *Political Parties and Political Development*, Studies in Political Development; 6 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966), p. 4.

(١٦) عبد الغفار رشاد، «تبقرط العملية السياسية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٨، العدد ١ (نيسان/ابريل ١٩٨٠)، ص ٢٥.

الناحية الرسمية ممثلة لمصالح معينة، لكنها من الناحية الواقعية ليست سوى أدوات للحكومة أو الحزب الحاكم، ولا تتمتع إلا بدور هامشي في رفع وتوصيل المطالب الشعبية لأنها مكرسة أصلاً لكسب التأييد للنخب الحاكمة وممارسة عملية التعبئة لصالحها، مما يدلل على كونها عديمة الفاعلية وضعيفة التأثير كقنوات اتصال مع جهاز صنع واتخاذ القرارات السياسية. كذلك هناك سمة مهمة من سمات العملية السياسية في بعض الأقطار العربية، وهي أن التفاعلات السياسية تتم خارج نطاق القواعد الدستورية المقننة والمنظمة لعملية إصدار القرارات في إطار نظام الحكم، أي أن العملية السياسية تتم من دون قواعد محددة للعبة السياسية. إن النخب الحاكمة، مع حرصها شكلياً على أن تبدو النظم وكأنها تمتلك المؤسسات والدساتير والقوانين لتسيير العملية السياسية، إلا أن هذه النخب لا تعرف بوجود أي ضوابط أو قواعد تحد من سلطاتها وصلاحياتها في إصدار القرارات على أي مستوى وفي أي مجال. إنها تميل دائماً للممارسة بعيداً عن الأطر المؤسسية وخارج القواعد، حتى وإن بدت شكلاً تابعة لهذه الأطر والقواعد.

ولا شك في أنه مما يساعد على ذلك أن توزيع القوة في أي مجتمع عربي يميل إلى تركيز مركز الثقل لدى النخب الحاكمة، فالقادة والرؤساء والملوك والأمراء يمتلكون النفوذ والقوة والسطوة والثروة، وهو ما يمنحهم القدرة على ممارسة السلطة السياسية دون الخضوع لأي قواعد أو اتباع آليات تحد من سلطاتهم في اتخاذ القرارات. ومن هنا كان طابع اللانظامية واللامؤسسية، وبالتالي لاديمقراطية العملية السياسية في بعض الأقطار العربية. في هذا السياق، قد يلعب نمط الشخصية الكاريزمية للقادة أو الرؤساء دوراً فاعلاً في التحرر من القيود الدستورية وعدم الالتزام بالحدود التي يقيمها الدستور لسلطاتهم وصلاحياتهم، فهم يجعلون من أنفسهم وممارساتهم مصدراً تستمد منه أنظمة الحكم شرعيتها، وكذلك شرعية القرارات التي تصدر عنهم. ومن الطبيعي في ظل هذا النمط من الشخصية القيادية ألا يعود هناك مجال لتطبيق قواعد الدستور، فتكثر الخروقات لقواعد الشرعية أو يجري التغافل عنها في أقل تقدير.

وعندما تسير العملية السياسية من دون الالتزام بقواعد محددة، وحينما يكون الاختلاف شاسعاً بين ما تقرره القواعد الدستورية والأسلوب الذي تتم به عملية اتخاذ القرارات، فإن المحصلة لذلك تكون ممثلة في غموض آلية اتخاذ القرارات وعدم وضوحها، وبالتالي عدم تصور الإمكانية التي يمكن بها أن تشارك الجماهير والقوى السياسية في صنع السياسة.

فمثلاً على الرغم من أن دساتير بعض الأقطار العربية تقرر الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات إلا أنها من الناحية العملية تلغي هذا المبدأ تماماً، حيث يجري تركيز

السلطة، مما يدفع نحو تبلور «آلية جديدة» في اتخاذ القرارات غير ما هو منصوص عليه في الدساتير والقوانين، فيعمد القادة والرؤساء ومن بيدهم الأمر للالتفاف على القواعد، وبخاصة تلك المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. وفي هذه الحالة، فإن «الآلية الجديدة» لاتخاذ القرارات تصبح مجرد وسيلة للهيمنة والتسيير وفقاً لغايات ومصالح النخب الحاكمة وإبعاد القوى الشعبية عن جوهر العملية السياسية. والأهم من ذلك، أن يجري إلزام المؤسسات الرسمية والشعبية بتنفيذ ما يتخذ من قرارات من دون مناقشة أو معارضة، فالمناقشة «تحد» لسلطاتهم والمعارضة «تمرد» على النظام، فلا مساءلة أو رقابة، فتخمد المعارضة وتستسلم لأي قرار تتخذه السلطة لأنها تخشى بدورها بطش وقمع هذه السلطة أو على الأقل فقدان الامتيازات الجزئية التي قد تكون ممنوحة لها.

في هذا الإطار العام، فإن الشخصانية تمثل الطابع الأكثر تميزاً للعملية السياسية لأنظمة بعض الأقطار العربية، فيتم الاستعاضة من دور المؤسسات السياسية بالدور الذي تلعبه الشخصيات، ويتولى القادة والرؤساء اتخاذ القرارات الاستراتيجية أو التكتيكية في إطار ضيق من العلاقات الشخصية؛ هذا الإطار يقتصر على القادة والمقربين والأتباع، من دون ترك أي مجال للمشاركة من جانب أي قوى أخرى، ومن ثم فإن العملية السياسية إذ تتم وفقاً لهذا الأسلوب، فهي تدخل في دائرة الأنظمة «الأبوية» لأن السلطة الشخصية للقادة والرؤساء هي امتداد لمعطيات الزعامة الكاريزمية وحصيلة واقعية لتراكم كثيف من الممارسات السلطوية لحكمهم الأبوي الذي يتكرس في ظل الضعف والانحطاط المؤسسي.

وهنا تحرص الزعامة الفردية على القيام بالوظيفة التي كان يجب أن تقوم بها القنوات التنظيمية من جمع للمعلومات، ودراسة الأوضاع، ومزج التخصصات، وتحديد الأهداف، ورسم السياسات، وإيجاد الحلول للمشكلات، واتخاذ القرارات. فالرئيس الزعيم الفرد هو مصدر التحريك وقوة الدفع، والعملية السياسية تبدأ وتنتهي به. والزعامة هي القوة الأساسية وكل ما عداها يدور في فلكها، ويستمد وجوده منها، ويتحرك بدافع من «توجيهاتها»، ويضعف دور كل ما عداها ليصبح مجرد تابع وملحق بها(١٧).

---

(١٧) عبد الحميد متولي، **نظرات على أنظمة الحكم في الدول النامية وبوجه خاص في مصر: مع المقارنة بأنظمة الديمقراطيات الغربية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥)؛ سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، ط ٢ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢)، وهشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

يشير لوسيان باي (Pye) إلى أن متابعة العملية السياسية للدول النامية يفترض تحليل طبيعة التفاعلات بين الجماعات الصغيرة والأجنحة والشكل والعلاقات الشخصية. إن طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية، وشخصية الممارسة السياسية، يجعل للعناصر والولاءات الشخصية والأسرية والقبلية دوراً حاسماً في عملية صنع القرارات السياسية، ويجعل القادة يمارسون السلطة استناداً إلى هذه العناصر الشخصية من دون تدخل من جانب تنظيمات ومؤسسات رسمية. ويأتي ذلك من كون الغلبة للعنصر الشخصي والعلاقات الشخصية على حساب النواحي السياسية، مما ينزع عن العملية السياسية طابعها السياسي[١٨]. وعلى الرغم من هيمنة القادة على العملية السياسية في بعض الأقطار العربية، يتمتع أعضاء الدائرة الضيقة المحيطة من المقربين والأتباع بنفوذ كبير يجعلهم متميزين من غيرهم من المسؤولين. أما مصدر نفوذهم، فهو علاقة القرابة أو الانتماء الواحد الذي يربطهم بالقادة ويربط في ما بينهم، حيث يرتبط بطغيان وقوة العلاقات والولاءات الضيقة انتشار مفهوم «العائلة الممتدة»، فنتيجة لعلاقات القربى ولتأثير الالتزام بالانتماءات والولاءات الضيقة يصبح لولاء الأقارب والأتباع مواقع قريبة من مركز صنع القرارات السياسية واتخاذها، حيث يشركهم القادة في عملية صنعها من خلال إبداء الرأي أو الاستشارة، مما يجعل العملية السياسية تعبر عن مفهوم «السياسة العائلية». وهذا بحد ذاته يدلل بشكل حاسم على فساد هذه العملية وتخلفها.

وإجمالاً، فإن السمات الرئيسية للعملية السياسية في بعض الأقطار العربية هي[١٩]:

١ ـ سلطوية عملية صنع القرارات السياسية واتخاذها.

٢ ـ حرمان القوى السياسية من حقها في تمثيل الشعب والتعبير عن مصالحه.

٣ ـ إلغاء مسوغات وجود المؤسسات والتنظيمات السياسية كقنوات تمكن الشعب من المشاركة السياسية وبلورة مطالبه وحاجاته.

٤ ـ إشاعة ثقافة الخضوع بين أفراد المجتمع، مما يعني سلب امتيازات المواطنة منهم وتحويلهم إلى مجرد رعايا تابعين لهذه النظم.

---

(١٨) Lucian W. Pye, «The Non-western Political Process,» in: Harry Eckstein and David E. Apter, eds., *Comparative Politics: A Reader* ([New York]: Free Press of Glencoe, [1963]), p. 659.

(١٩) جلال عبد الله معوض، «الفساد السياسي في الدول النامية،» **دراسات عربية**، السنة ٢٣، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٣ ـ ٣٠.

الفصل السادس

لمحات من نماذج نظم الحكم العربية

أولاً: نموذج دولة الحزب/الأسرة في العراق

يمثل هذا النموذج نمط بناء السلطة في العراق، حيث أدت حاجة الدولة المركزية الى عناصر تلاحم تتجاوز هشاشة النخب العسكرية والعسكرية/المدنية المعرضة لانقسامات سريعة، ومنها أيضاً الأنشطة الاجتماعية والدينية في المجتمع المدني والتي تشكل عامل تحد للدولة ذاتها بمعناها كدولة قومية، ومنها أيضاً حدة التحديات الخارجية. هذه الحاجة ولدت النزوع الى السيطرة على الثروة النفطية مثلما أن السيطرة على هذه الثروة وفرت للنخبة الحاكمة أدوات تعزز إنماء الدولة وتقويتها. لقد بدأ زحف الدولة، على ميادين إنتاج الثروة النفطية، وانتقل تباعاً الى ميدان الصناعة والتجارة والزراعة[1].

وبموازاة ذلك استمر زحف الدولة على ميادين إنتاج وتوزيع الثقافة، ثم تأميم المدارس والمعاهد ومؤسسات القطاع الخاص، وتأميم الصحافة، وتوسيع أجهزة الإعلام. ثم اقترن ذلك بزحف الدولة على التنظيمات الاجتماعية: النقابات العمالية، الجمعيات، الحياة الحزبية. . . الخ.

في إطار ذلك تتم داخل الدولة عمليتان متماثلتان نحو سيطرة جماعة قرابية. . .

(١) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), p. 1120.

من الناحية الإثنية والمذهبية، ونمو سيطرة الحزب الواحد[٢]. إن هذه العملية مرت بثلاث مراحل:

١ ـ مرحلة التشارك (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣): سيطرة الحزب والتنازع العسكري ـ المدني. إن فرض السيطرة المدنية على العسكرية خلق جيلاً جديداً من العسكر في إطار ما يعرف بـ «الجيش العقائدي».

٢ ـ مرحلة نمو السيطرة القرابية بلا منازع.

٣ ـ مرحلة نمو السيطرة العائلية: الأشقاء ـ الأبناء ـ أبناء العمومة كنواة قيادة للجماعة القرابية الأكبر.

إن تمركز القرار بيد النخبة العائلية، وتمركز مفاصل السلطة بيد الجماعة القرابية الأوسع، وهيمنة الحزب على الدولة كلها، إنما جرى على خلفية خلل كامل في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وتمثل ذلك في أمور معينة:

١ ـ تحول الدولة الى أكبر مالك/ ومنتج في ميادين الصناعة والتجارة والمصارف.

٢ ـ استيعاب الدولة لأكبر نسبة من قوة العمل الوطني.

٣ ـ استقلالية الدولة في مواردها عن المجتمع المدني استقلالاً تاماً[٣].

وقد شكل الصعود الثاني للحزب الى السلطة في عام ١٩٦٨ تكراراً لصعوده الأول عام ١٩٦٣، أي الانقلاب الذي يعتمد على مجموعة من الضباط من خارج الحزب ومن داخله، وقد تولت الفئة الأولى عملية الاستيلاء على السلطة. هذا التحالف العسكري/ المدني سيعطي للعسكريين مركز الثقل في أول مجلس لقيادة الثورة. كما سيكون التوازن العسكري/ المدني واحداً من أهم محاور الصراع في بلد يتسم بسيطرة العسكريين، ومع وجود حزب يتميز بحساسية خاصة تجاه عسكرييه، فهناك اعتماد شبه مطلق عليهم في اختراق معاقل السلطة والاستيلاء عليها، ثم قلق متصل من احتمال أن «يمتطي ثلاثة ضباط دبابة» ليستولوا على السلطة[٤]. ثم تم خلق الجيش العقائدي عن طريق ضخ أعضاء الحزب في المؤسسة العسكرية، وتنظيم دورات

---

(٢) فالح عبد الجبار، **الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**، تقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، [١٩٩٥]).

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٤) Samir Al-Khalil, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq* (Berkeley, CA: University of California Press, 1989), pp. 24-26.

عسكرية سريعة، ولَمّ شمل الضباط الحزبيين، الأمر الذي ساعد على نمو الحزب من بضع مئات عام ١٩٦٨ الى عشرة آلاف، مما وفر القدرات البشرية والتنظيمية الهائلة، والسيطرة على مفاتيح الدولة ومراكزها الرئيسية: مؤسسات الأمن، والقوات المسلحة.

ثم كان التغلغل والإشراف يمتدان من قاعدة هرم أجهزة الدولة الى قمة هذا الهرم في بناء موازٍ، وينتهي التنظيمان (الحزبي والحكومي) الى قمة هرم واحد حيث قيادة الدولة هي قيادة الحزب، والعكس صحيح.

ثم بلغت عملية التعبئة الحزبية مداها بوصول الجهاز الحزبي الى ١,٥ مليون شخص عام ١٩٨١.

إن دمج الحزب بالدولة، وهيمنة الحزب على المؤسسة العسكرية، عن طريق الإشراف عليها عبر المكتب العسكري التابع للقيادة القطرية، أو عن طريق التخريج السريع للضباط العسكريين، أبقى مسألة السيطرة على جهاز «السيطرة» مفتوحة تماماً ومقلقة أيضاً في نظر الطاقم القيادي من الصف الأول. إن مركزة الحزب موارد وقراراً لا يحل المشكلة، بل يخلق مشكلة الميول المضادة[٥].

ولأن الاعتماد على شبكة العلاقات الحزبية أثبت أنه غير كاف، فقد بدأ الارتكاز الى نوعية العلاقات القرابية، وبخاصة بعد عام ١٩٧٣. فكان الحضور القرابي قوياً منذ البداية في مجلس قيادة الثورة وبدرجة أقل في قيادة الحزب.

لقد تركزت مجالات النفوذ القرابي بادئ الأمر على بعض المواقع في المكتب العسكري، وعلى أجهزة الحماية الشخصية، إلا أنها سرعان ما تكثفت بعد ١٩٧٣ في أجهزة الأمن وقوات الحماية الخاصة والقوات المسلحة والصناعات العسكرية، كما احتلوا أهم مناصب الحزب والدولة: الدفاع، أمن بغداد، قيادة القوة الجوية، قاعدة الحبانية، اللواء المدرع للحرس الجمهوري، ولن يكون من باب المبالغة القول إن الجماعة القرابية تحكم بواسطة الحزب[٦]. وتنامى الميل لتجاوز الجماعة القرابية الأوسع الى الجماعة القرابية الأضيق، واكتسب هذا الميل أقصى أشكاله المتطرفة بعد حرب الخليج ١٩٩١.

إن الارتباط بين نظام الحزب الواحد، ونظام الأسرة الواحدة أدى الى اندماج التراتب البيروقراطي والتمركز البطرياركي، وأضفى ذلك على النخبة الحاكمة تماسكاً

(٥) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٦) Batatu, *the Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, p. 1085.

قوياً، وأكسبها قوة استثنائية. ومع ضيق القاعدة الاجتماعية لهذه النخبة، فإنها عوضت ذلك عن طريق توسيع قاعدة الحزب، واستخدام الأيديولوجيا الشعبوية وتجنيد الشعارات القومية، والاشتراكية والدينية لتوسيع قاعدة الولاء الى أقصى درجة ممكنة[٧].

إن اندماج النخبة القرابية بالدولة، وحصول الدولة على موارد مستقلة من المجتمع المدني سهل على الدولة اختراق مؤسسات وتنظيمات المجتمع، وقواهما السياسية والمسلحة، والحركات الطلابية، وتنظيمات العمال.

ولما كانت الجماعة [القرابية] بطرياركية القيم، فإن النساء مستبعدات تماماً من الظهور في الحياة الاجتماعية، ناهيك عن المشاركة السياسية. وعليه فإن وجود من ١٢ الى ١٣ ألف نشط في أجهزة الدولة من هذه الجماعات ليس تقديراً بعيداً عن الواقع. وهناك مصاهرات وتحالفات وجماعات قرابية أخرى في جهاز الدولة، وبالأخص مراكزه المهمة: الأمن والمخابرات والجيش...[٨].

إن وجود جماعة قرابية وتحالفات ومصاهرات مع هذه الجماعات، مقروناً بوجود حزب جماهيري منظم على أسس ايديولوجية ووفق هياكل حديثة، يدفع الى بحث توصيف العلاقات داخل الدولة والحزب.

هناك التفسير الذي يجعل العراق مثل الدول داخل الشرق الأوسط في إطار نظام الراعي ـ العميل (Patron-Client)، وهو يقوم على العلاقة الشخصية بين التابع والمتبوع، حيث يقدم التابع الولاء والخدمات مقابل حصوله على الحماية والنقود. وإن هذا النمط يختلف عن العلاقات القانونية (Law-abiding) في الجهاز البيروقراطي الإداري.

ويتفق هاينه مع مدرسة فيبر ـ غلنر على أن ثمة ثنائية ثقافية (Cultural) تتقابل فيها العلاقات الشخصية (راع ـ عميل) بإزاء العلاقات اللاشخصية للنظام البيروقراطي ـ القانوني الحديث. إن هذين القطبين بحسب هذا الفهم ليسا في حالة تقابل، بل أيضاً في حالة إقصاء متبادل، حيث حضور الواحد ينفي أو يلغي الآخر. فإما هذا وإما ذاك.

وكما يرى فالح عبد الجبار، إن علاقات التبعية الشخصية لا تقتصر بالضرورة

(٧) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ٨٦، و Amatzia Baram, «Mesopotamian Identity in Baathi Iraq,» *Middle Eastern Studies*, vol. 19, no. 4 (October 1983), pp. 25-55.

(٨) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ٨٩.

على الولاء مقابل الحماية، كعلاقات نفعية مباشرة، فهناك علاقات تبعية شخصية ناجمة عن القرابة، بما هي قرابة. زد على ذلك، ان مقولة الولاء ـ النقود غير كافية لتعيين علاقة شائكة من هذا النوع. وعلى ذلك، فانه يمكن القول إن ثمة أنماطاً عديدة من العلاقات في حالة تداخل وتراكب، فالروابط في الدولة والحزب تختلف عن الروابط داخل الجماعة القرابية أو بينها وبين الجماعات الأخرى.

إن هذه الروابط تنقسم الى:

١ ـ روابط إدارية داخل الدولة.

٢ ـ روابط حزبية في الجهاز الحزبي.

٣ ـ روابط قرابية داخل العشيرة.

٤ ـ روابط الراعي ـ العميل ـ أو تابع متبوع (الولاء الشخصي).

١ ـ الروابط في الدولة تقوم على التراتب البيروقراطي (مكافآت، وارتقاء، ورتب، ومراتب، ونظم عقوبات، وضوابط هيكلية)، وخضوع كامل للمراتب الأعلى وفق نظام تسلسل وتقسيم العمل. وهذا الخضوع يرتكز على علاقات سلعية ـ نقدية، أي تقديم خدمات معينة مقابل مكافآت نقدية[٩].

٢ ـ أما الروابط الحزبية الحديثة، فإنها تحمل الكثير من سمات الروابط الإدارية، لكنها لا ترتكز على علاقات خدمة ـ نقد، أو ليس عليها وحدها، بل على علاقات أيديولوجية/سياسية، وهي تتضمن بدورها تقسيماً للعمل وضوابط له. كما تتضمن نظام خضوع كاملاً من الهيئات الدنيا الى الهيئات العليا وفق ضوابط تنظيمية طوعية (مفهوم المركزية الديمقراطية)[١٠].

٣ ـ تقسيم الروابط القرابية بكونها تنطوي على تراتب هرمي طبيعي/اجتماعي (بيولوجي/سوسيولوجي) يولد عبر تبعية الأبناء للآباء والأصغر سناً للأكبر سناً، وفق نظام القيم القبلي، علاقات خضوع كاملة من الأبناء للآباء ومن الأصغر للأكبر سناً.

٤ ـ تتولد علاقات التابع/المتبوع (الراعي/العميل) عن توازن قوة تتمركز فيه سلطة النقود و/أو سلطة العنف (الحماية) عند طرف قادر على مبادلتها لقاء ولاء/خدمات عند طرف آخر[١١].

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩١.

إن تداخل هذه الروابط يضفي على التراتب في الدولة والحزب طابعاً خاصاً ينطوي على مكامن قوة خاصة ومكامن ضعف خاصة بالمثل.

إن مجرد ارتباط عدة أنماط من التراتب والخضوع يولد مزيجاً من الأجهزة التنفيذية على مستوى القمة مثلما ينتج مزيجاً خاصاً من القائد/ الأب/ الرئيس/ الراعي[١٢].

١ ـ السلطات الثلاث في العراق

تخضع إدارة الدولة والمجتمع لضوابط الدستور المؤقت الصادر في عام ١٩٧٠ وتعديلاته اللاحقة. ويعد هذا الدستور المؤقت الثالث منذ عام ١٩٥٨. فقد صيغ الدستور المؤقت الأول عقب الإطاحة بالملكية عام ١٩٥٨، وصيغ الثاني عقب إسقاط مسقطي الملكية عام ١٩٦٣، ودام هذا الأخير بدوام حكم الأخوين عارف (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨).

خلافاً لدستور ١٩٢٥، تمتاز هذه الدساتير الثلاثة بأنها لا تنص على مبدأ الفصل بين السلطات، بل تجميع السلطات التنفيذية والتشريعية بيد هيئة واحدة هي مجلس الوزراء (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨) ومجلس قيادة الثورة (١٩٦٨ ـ الآن).

صيغت الدساتير المؤقتة الثلاثة على يد جماعات اختصاص حكومية ولم تخرج عن مجلس منتخب خلاف الدستور لعام ١٩٢٥ الذي كان ثمرة مجلس من هذا النوع.

احتلت السلطة التنفيذية منذ عام ١٩٥٨ وحتى اليوم مركز الثقل في الحياة السياسية، محتكرة حق التشريع والتنفيذ ومستمدة التفويض من واقع وصولها الى السلطة ومسوغة هذا الوصول باسم أيديولوجيا «ثورية».

احتكر الحزب الحاكم الهيئة الأولى في الجهاز التنفيذي التشريعي أسوة باحتكاره المطلق للقوات المسلحة وأجهزة الأمن، ولم يسمح لأي طرف خارج الحزب الحاكم بدخول هذه الهيئات منذ عام ١٩٧٠، على رغم أن أطرافاً سياسية أخرى أشركت في مجلس الوزراء في فترات مختلفة. وقد أعطي لهذا الاحتكار صفة قانونية، حيث

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٩١؛ Sami Zubaida, «Community, Class and Minorities in Iraqi Politics,» in: Robert A. Fernea and W. Roger Louis, eds., *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited* (London; New York: I. B. Tauris, 1991), pp. 197-210; Peter Heine, *Political Parties, Institutions and Administrative Structures in Iraq: Power and Society*, pp. 46-49, and O. Bengio, «Baathi Iraq in Search of Identity: Between Ideology and Praxis,» *Orient*, vol. 28, no. 4 (1987), pp. 511-518.

أشارت المادة (٣٧) من الدستور المؤقت الصادر في ١٩ تموز/يوليو ١٩٧٠ إلى إعطاء حزب البعث الدور القيادي في الدولة والمجتمع فيما نصت المادة رقم ٢٠٠ من قانون العقوبات والتعديلات المضافة إليها على تحريم العمل السياسي في القوات المسلحة وحصره في حزب البعث.

إن تركز صلاحيات التشريع في مجلس قيادة الثورة وتمركز القرار بيد رئيس المجلس يضفيان مع هذه الهيئة طابعاً شبه مطلق...

يتولى مجلس قيادة الثورة الحكم بالمراسيم التي تحمل إما قوانين جديدة أو قرارات تنفيذية، وترتكز جميعاً على الصلاحيات المسندة الى رئيس مجلس قيادة الثورة بموجب الفقرة (أ) من المادة ٤٢ من الدستور المؤقت.

ويتمتع رئيس مجلس قيادة الثورة بصلاحيات واسعة فهو: رئيس الجمهورية، ورئيس مكتب الأمن القومي، والقائد العام للقوات المسلحة، وأمين سر القطر، أي زعيم الحزب الحاكم، أي أنه يشرف على الدولة والحزب...[١٣].

السلطة التشريعية

غاب وجود البرلمان منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٨٠. وبين هذين التاريخين حكم العراق ٢٢ عاماً بالمراسيم من دون أشكال مؤسساتية لتمثيل المصالح المختلفة. وفي عهد عبد الكريم قاسم أنشئت لجنة دستورية في أيار/مايو ١٩٦٠ لإعداد مشروع قانون الانتخابات، ثم فشل المشروع.

خلال الفترة الأولى من حكم الأخوين عارف جرت محاولة لمحاكاة التجربة الناصرية، وإقامة برلمان يرتكز على الحزب الواحد، أي إنشاء «اتحاد اشتراكي» عام ١٩٦٤ وفتح أبوابه للأحزاب. وبين عامي ١٩٦٦ و١٩٦٨ شهد العراق محاولة عبد الرحمن البزاز لإضفاء الليبرالية على الحكم، إلا أنه اصطدم بمقاومة كتلة الضباط التي أقصته، وجسد المشهد تصادم الشرعية المدنية/البرلمانية والعسكرية/النخبوية، وميل العسكريين اما للسيطرة على التعددية السياسية أو وأدها تماماً. وبعد عام ١٩٦٨ أرسى غياب المؤسسات التشريعية التمثيلية على قاعدة الأيديولوجية المؤسساتية، ونص الدستور المؤقت (المادة ٢٦) على ضمان حرية الرأي والاجتماع وتأسيس الأحزاب، كما أشار الدستور الى صيغة إنشاء مجلس وطني عن طريق التعيين في ختام الفترة الانتقالية.

---

(١٣) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ١٠٤.

حدد حزب البعث مفهومه لنظام التمثيل في التشريع الحديث على أنه يقوم على «مبادئ الديمقراطية الشعبية»، أي «رفض الطريق الليبرالي.. ورفض دكتاتورية البروليتاريا»[١٤].

عبر هذا المسار عن رفض النزعة البرلمانية/ الدستورية ومن منطلق الخصوصية الثقافية، واعتماد صيغة تمثيل «الجماهير الشعبية» عبر مؤسساتها بنقابات العمال، وجمعيات الفلاحين، ومنظمات الطلبة والشباب، واتحاد النساء، واتحادات الكتاب والمهنيين، وبالطبع الحزب الحاكم. أما القوى الأخرى (الأحزاب) فتحصل على التمثيل عبر توزيع حصص من القيادة العليا للجبهة الوطنية التي يحتل فيها حزب البعث مركز الثقل. وظل البعث يرفض فكرة الانتخابات كفكرة برجوازية (كما وضح في مناقشات الحزب الشيوعي، والبعث في آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٧٨). وفي عام ١٩٨٠ جاء في تقرير المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث: «إن المسألة الديمقراطية هي من أكثر المسائل تعقيداً في العالم الثالث والعراق جزء من العالم الثالث... وهو من أكثر الأقطار العربية افتقاراً الى التقاليد والممارسات الديمقراطية، ويجمل التقرير أسباب ذلك كما يلي:

(١) ظروف المنطقة الشمالية أثناء التمرد وبعده، أي الحرب مع الأكراد (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥).

(٢) العلاقات مع الحزب الشيوعي.

(٣) الأوضاع العربية بعد.. كامب ديفيد.

وكما ذكر التقرير، فإنه لم يكن ممكناً إجراء انتخابات في الشمال، كما لم يكن ممكناً إعطاء «منبر جديد يمكن أن تستخدمه قيادة الحزب الشيوعي للطعن بالحزب والثورة».

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، وجدت القيادة أنه من المناسب مناقشة قانون «المجلس الوطني»، وتم إقرار هذا القانون ليشكل المجلس من ٢٥٠ نائباً (مقعد لكل ٥٠ ألف عراقي)، يرافق ذلك انتخاب مجلس تشريعي لمنطقة الحكم الذاتي بحسب قانون الحكم الذاتي. وفي ضوء تحريم وحظر كل الأحزاب العلمانية والدينية لم تحصل

---

(١٤) Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, «Iraqi Ba'thism: Nationalism, Socialism, and National Socialism,» in: Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq [CARDRI], *Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?*, Third World Books (London: Zed Books, 1986), pp. 80-112.

أية ترشحيات من خارج حزب البعث ومنظماته المهنية والنقابية.

أجريت أول انتخابات في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٠، أما انتخابات المجلس التشريعي لكردستان فتمت في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، حيث حصل حزب البعث على ٧٥ بالمئة من المقاعد، وحرمت من المشاركة قوى المعارضة.

أما انتخابات المجلس الوطني الثاني فجرت في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، وشارك فيها بحسب المعطيات الرسمية ٧ ملايين و١٧١ ألف مقترع، وحصل حزب البعث على ٧٣ بالمئة من الأصوات، واحتل ١٨٣ مقعداً من أصل ٢٥٠ مقعداً.

أما المجلس الوطني الثالث، فقد أجريت انتخاباته في ١ نيسان/ إبريل ١٩٨٩ وشارك في الانتخابات ٨ ملايين ناخب، وحصل حزب البعث على الأغلبية. ولا يتمتع المجلس الوطني بأية صلاحيات تشريعية أساسية، فهذه الصلاحيات تتركز بيد مجلس قيادة الثورة. ويتولى المجلس مناقشة الاقتراحات والقوانين ورفع التوصيات الى مجلس قيادة الثورة الذي يصدر المراسيم التي تقوم بمنزلة التشريع الناسخ لما قبله.

يلاحظ هنا أن كل أعضاء القيادة القطرية هم أعضاء في مجلس قيادة الثورة، في حين أنه لا يوجد في المجلس الوطني سوى عضو واحد من القيادة القطرية.

ويلاحظ أيضاً أن المجلس الوطني يقع في منزلة التابع لمجلس قيادة الثورة من حيث تسلسل السلطات في الدولة[١٥].

ولم يشارك المجلس الوطني في اتخاذ أو مناقشة القرارات المهمة (مثل إعلان الحرب)، إلا أن أهمية المجلس تتركز في بناء شبكات قاعدية مع الفئات الشعبية. . . .

ثانياً: النموذج الليبي الخاص: الشرعية الثورية

شهدت ليبيا في بداية عام ١٩٧٧ تغيرات سياسية وراديكالية. فمنذ الثاني من آذار/ مارس ١٩٧٧، تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تماماً تحت اسم «سلطة الشعب». ولقد نص

---

(١٥) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩؛ غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠، و Amatzia Baram, «The June 1980 Elections to the National Assembly in Iraq: An Experiment in Controlled Democracy,» *Orient*, vol. 22, no. 3 (September 1981), pp. 393-400.

إعلان سلطة الشعب على أن «السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية». فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه. ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها.

وبحسب تصورات الرئيس الليبي والتي صاغها في **الكتاب الأخضر**، والنظرية العالمية الثالثة، فإن الجماهيرية تكون هي أساس إزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية. ورفض **الكتاب الأخضر** الأحزاب السياسية والديمقراطية النيابية وسيطرة الأفراد على وسائل الإنتاج وتراكم الثورة الفردية[١٦].

ومنذ عام ١٩٧٩، تم إدخال تغييرات جوهرية في نظام القيادة في ليبيا، وأعلن الرئيس الليبي في خطاب في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ أنه سيتوقف عن ممارسة السلطة وتولي أمانة مؤتمر الشعب العام، وأنه سيكرس نفسه للعمل الثوري والدعوة لاستمرار الثورة، وحماية سلطة الشعب، والسعي لتحقيق المجتمع الاشتراكي والوحدة العربية، والدفاع عن فلسطين والتضامن الإسلامي!!.

وفي عام ١٩٧٩ تم تشكيل اللجان الثورية في كل مكان، وهي تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين لأفكار الرئيس الليبي، ولعبت هذه اللجان دوراً مهماً في العمليات السياسية في ليبيا خلال الثمانينيات. فالسلطة في ليبيا إذن تتوزع بين المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام. وهي تقوم بتسيير أمور الدولة الإدارية والسياسية.

١ ـ عملية صناعة القرار في ليبيا

من الناحية الرسمية، فإن المنصب الوحيد الذي يشغله الرئيس الليبي هو منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية، ولكن من الناحية العملية فإن تأثير الرئيس الليبي في عملية صنع القرار قوي وملموس وفعال، ويبرز هذا الدور في جميع جوانب وأبعاد صنع القرار في ليبيا، سواء كان ذلك يتعلق بالمبادرة باقتراح القرارات والسياسة العامة، أو في ما يتعلق بالإشراف على عملية تنفيذ القرارات والسياسة العامة والرقابة عليها وتوجيهها.

---

(١٦) محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، تقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع؛ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥)، ص ٥٩.

ويستند الرئيس الليبي في ممارسة نفوذه إلى شرعية الثورة وإلى حقه كقائد للثورة. هذا الى جانب أن المؤتمرات الشعبية الأساسية في دوراتها المختلفة تقرر عادة اعتبار توجيهات الرئيس الليبي منهاجاً عملياً تسير عليه المؤتمرات الشعبية.

وعلى هذا الأساس، فالرئيس الليبي يقوم بترشيد وتوجيه المؤتمرات الشعبية واللجان الثورية حول اتجاهاته السياسية العامة وقرارات السياسة الداخلية والخارجية. وعادة يقوم الرئيس الليبي قبل المؤتمرات الشعبية السنوية بمناقشة جدول الأعمال عن طريق الإذاعة والتلفزيون، ويقوم بشرح أفكاره حول طبيعة واتجاه القرارات والسياسات الواجب إقرارها. وفي معظم الحالات، فإن المؤتمرات الشعبية الأساسية تحول آراء وتعليمات واتجاهات الرئيس الليبي الى قرارات وسياسات وقوانين ملزمة.

٢ ـ إجراءات اقتصادية

لتحويل ليبيا الى مجتمع اشتراكي وفقاً للـ **كتاب الأخضر**، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات وإقرار سلسلة من القوانين الاقتصادية التي نتج منها تقييد، ثم إلغاء، القطاع الخاص في المجال الاقتصادي. فصدر القانون رقم (٤) لعام ١٩٧٨ لتحديد الملكية العقارية وحظر تأجير العقارات، وتمت مصادرة جميع العقارات، مما أدى الى القضاء على أحد المصادر الرئيسية والمهمة للاستثمار والثروة الفردية. ثم تم إلغاء الملكية الخاصة في قطاع الصناعة، وتحول العمال الى «شركاء لا أجراء». ثم تعرضت التجارة الخاصة للتقييد والإلغاء التدريجي من خلال مجموعة من القوانين والقرارات والإجراءات. وأصبحت التجارة الداخلية والخارجية بالكامل تحت سيطرة الدولة والقطاع العام[١٧].

من ناحية أخرى، حظرت جميع النشاطات المهنية الخاصة، وأصبح المحامون موظفين في أمانة (وزارة) العدل، والأطباء يمارسون مهنتهم في مستشفيات الدولة. وهكذا في باقي المهن، مما أسفر عن توجيه ضربة قاصمة للطبقة المتوسطة، فضلاً عن النمو الضخم لعدد العاملين في القطاع الحكومي والقطاع العام اللذين استوعبا ٧٥ بالمئة من القوى العاملة الليبية.

---

(١٧) محمد أبو سنينة [وآخرون]، **أنماط الاستهلاك في ليبيا** (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ١٩٨٧)؛ أجوستين، **سكان ليبيا**، ترجمة خليفة التليسي (ليبيا: دار الكتاب العربي، ١٩٩٠)؛ O. El-Fathaly, «The Prospects of Public Political Participation in Libyan Local Government,» (Ph. D. Dissertation, Florida State University, 1975), and Majid Khadduri, *Modern Libya: A Study in Political Development* (Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, 1963).

٣ ـ المعارضة في ليبيا

نتيجة للإجراءات الاقتصادية السابقة، غادر ليبيا آلاف من السكان، وبخاصة مع حلول عام ١٩٨١، واندرج بعضهم في جماعات المعارضة، ونالت هذه الجماعات تأييداً مادياً ومعنوياً من بعض البلدان العربية وتشاد، وهي التي كانت معارضة للنظام الليبي ونشاطاته الثورية. وعلى الرغم من عدم فاعلية جماعات المعارضة في الخارج بصفة عامة بسبب الخلافات بين عناصرها وعدم وجود تأييد منظم وفاعل لها داخل ليبيا، إلا أنها كانت مصدر قلق للنظام الليبي.

ومنذ عام ١٩٨٠ اتخذت القيادة الليبية قراراً بالحد من نشاطات جماعات المعارضة في الخارج الى حد كبير. كما ساعد على إضعاف المعارضة بدرجة أكبر عدم تمكنها من الحصول على قواعد آمنة ودائمة للانطلاق منها بسبب تغير العلاقات والتحالفات العربية، وتغير طبيعة علاقات ليبيا مع الدول المجاورة لها بين فترة وأخرى[(١٨)].

وجاءت أخطر تحديات المعارضة للنظام الليبي في أيار/مايو ١٩٨٤، حيث تسللت مجموعة من عناصر المعارضة الى ليبيا في محاولة لزعزعة استقرار النظام الثوري، ولكن تم اكتشاف المحاولة وقتل بعض العناصر واعتقال الآخرين.

٤ ـ عودة النشاط الخاص للاقتصاد الليبي

بعد عام ١٩٨٧، وكنتيجة للصعوبات الاقتصادية في الثمانينيات، والتي سببها فشل القطاع العام في إدارة الاقتصاد، تم اتخاذ مجموعة الإجراءات الاقتصادية والسياسية التي دخلت في إطار إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الليبي، وتخفيف القيود على حرية وحركة الأفراد.

وفي عام ١٩٨٩، صاغ مؤتمر الشعب العام القانون رقم (٨) الذي منح الليبيين فرصة ممارسة جميع أنواع النشاط الاقتصادي من جديد في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، بأنفسهم أو بمشاركة آخرين، كما سمح بممارسة المهن وفتح العيادات والمستشفيات الخاصة، وأدى ذلك الى عودة النشاط الاقتصادي الخاص بصورة ملموسة.

ولأن هذه الإجراءات هي أساساً لا تتفق مع توجهات الرئيس الليبي، فإنه ربما

---

(١٨) المغيربي، المصدر نفسه، ص ١٧٧، و Natasha Beschorner and Andrew Smith, *Libya in the 1990's: Can Its Resources Be Salvaged?*, Special Report; no. 2134. EIU Economic Prospects Series (London; New York: Economist Intelligence Unit, 1991).

يكون قد سمح بها تحت ضغط الأزمة الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى تحت ضغط إلحاح من الدول المجاورة، وبخاصة مصر وتونس اللتان تتخذان خطوات متقدمة في مجال إعادة هيكلة الاقتصاد نحو مزيد من حرية السوق.

والواقع أن محاولات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي في ليبيا تجد معارضة من جانب اللجان الثورية التي تطالب بالعودة الى مقتضيات النظام الاشتراكي، كما يعارضها مدراء المؤسسات الاقتصادية العامة خشية فقدانهم للمزايا والمصالح التي كان يوفرها لهم الوضع السابق.

على صعيد آخر، فإن توسيع مجال النشاط الخاص يجد تأييداً من جانب التكنوقراط والخبراء والاستشاريين الاقتصاديين والماليين، وهو ما ينبئ بأن الاتجاه نحو المزيد من الإصلاح الاقتصادي سوف يستمر في ليبيا ولو بصورة بطيئة.

٥ ـ الانفراج السياسي المحدود في ليبيا

منذ عام ١٩٨٨، تم اتخاذ العديد من إجراءات الانفراج السياسي في ليبيا، ومن ذلك: إعلان الرئيس الليبي أمام مؤتمر الشعب العام في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ أن الأجهزة الأمنية واللجان الثورية ليست فوق القانون أو فوق المساءلة، كما تم إطلاق سراح عدد من المسجونين السياسيين الذين بلغ عددهم نحو ٤٠٠ مسجون، فضلاً عن رفع القيود على سفر الليبيين الى الخارج. وأعلن أنه سيتم إلغاء المحاكم الثورية وضمان تحقيق العدالة أمام محكمة الشعب التي أنشئت بالقانون رقم (٥)، وتم إلغاء المحاكم الأخرى. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٨ صاغ مؤتمر الشعب العام ما سمي بـ «الوثيقة الخضراء» لحقوق الإنسان في ليبيا، والتي تضمنت مجموعة من ضمانات ممارسة الحريات الشخصية، وتحريم العقوبات التي تمس كرامة الإنسان، مثل الأشغال الشاقة والتعذيب وضمان حق التنقل والإقامة واستقلال القضاء والمحاكمة العادلة، وتم تضمين كل هذه الأحكام ضمن نصوص القانون رقم (٢٠) لعام ١٩٩١ بشأن تعزيز الحريات.

والواقع أن هذه الترتيبات ساهمت بالفعل في تقليص نشاط اللجان الثورية والأجهزة الأمنية، إلا أن الأسس التي قام عليها النظام الليبي لم تتغير، ومن ذلك استمرار العداء نحو مفهوم الديمقراطية الليبرالية، واستمرار تحريم الأحزاب السياسية بدعوى أنها تؤدي الى الفوضى وعدم الاستقرار، ونص قانون تعزيز الحرية في مادته الثانية على أن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي أداة الحكم في ليبيا من دون نيابة أو تمثيل. كما أكد القانون على أن الأفراد أحرار في التعبير عن وجهات نظرهم وآرائهم فقط في المؤتمرات الشعبية الأساسية أو من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية

المملوكة للمجتمع (المادة ٨). كذلك فقد ظلت قدرة الأفراد على الوصول والحصول على المعلومات مقيدة وتخضع لسيطرة المجتمع المدني ضمن هيكلية الدولة وخاضعة لسيطرتها.

٦ ـ الدولة والمعارضة

يتسم سلوك الدولة تجاه المعارضة بالعنف، وبخاصة تجاه الحركات الأصولية الإسلامية التي تعرضت عدة مرات لانتقادات الرئيس الليبي وهجومه في آب/ أغسطس ١٩٩١. فقد وصف الرئيس الليبي مختلف الجماعات الإسلامية بما فيها الاخوان وجماعات التكفير والهجرة والدعوة والجهاد بأنها مجموعة من الزنادقة، وعملاء للاستخبارات المركزية الأمريكية والصهيونية العالمية. وفي عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ تم إلقاء القبض على عدد من الأصوليين بتهمة القيام بنشاطات مضادة للثورة.

وهكذا يلاحظ أنه بينما سمح النظام الليبي باتخاذ العديد من إجراءات الليبرالية والتعددية الاقتصادية، إلا أنه ما زال يرفض الليبرالية السياسية، حيث إن القوة المضادة ضد التعددية ما تزال قوية، وتأتي المعارضة للتعددية السياسية بشكل رئيسي من جانب الرئيس الليبي نفسه[١٩].

ثالثاً: نموذج مؤسسة الأسرة الحاكمة في الكويت

إذا طرح التساؤل حول سبب الحكم الأسري في دول متعددة في الوطن العربي، فإن البعض يرد على هذا التساؤل بأن دور الأسرة والفرد المنتمي لأسرة لها «جذور وأدوار سياسية تاريخية» يبرز بسبب غياب المؤسسات السياسية والاقتصادية المتطورة، ونسب التعليم العالية. ويجد أصحاب هذا الرأي أنه «من الطبيعي» في مثل هذه المجتمعات الانتقالية أن يتعزز دور الأسرة، لأنه يصبح السبيل الأمثل لـ «إبقاء حالة الوحدة» بين الطوائف والفئات والقبائل غير المتجانسة[٢٠]. وان الشرعية العامة للأسرة تتحول الى مؤسسة متكاملة للحكم تعوض نسبياً غياب التجانس الاجتماعي،

---

(١٩) المغيربي، المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨٢، و E. G. H. Joffé and K. S. McLachlan, eds., *Social & Economic Development of Libya* (Wisbech, Cambridgeshire, England: Middle East and North African Studies Press, 1992).

(٢٠) شفيق الغبرا، **الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع**، تقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع؛ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥)، ص ٧٤.

وغياب المجتمع المدني، وضعف المؤسسات السياسية الفعالة[٢١].

وبالطبع، فإن هذا المسار، طبقاً لهذا المنطق، يفضل ما حل بالآخرين الذين «سقطوا» تحت الشرعيات العسكرية الأكثر ضجيجاً والأقل قدرة على إدارة البلاد، كما أنه يفضل ظروف المجتمعات التي «انقلبت» على أنظمتها الأسرية، والتي تحولت الى «حكومات أسرية وشبه ملكية بوجه جمهوري»، حيث طغت شرعية النمط الاشتراكي الذي أمم الأرض والأوقاف، وغير العلاقات وضرب التجارة (مع ما رافق ذلك من قمع ومركزية). على كل، خلافاً لذلك، فإن الأسرة الحاكمة في الكويت تمكنت عبر سياسة التوازنات بين الأسر والقبائل، وعبر تشجيع القطاع الخاص وتوفير الخدمات الاقتصادية من تعزيز شرعيتها للحكم[٢٢].

إنها الشرعية التقليدية «المعدلة» والتي تحولت مؤسسة الحكم بمقتضاها الى بناء «مؤسسة حاكمة» عبر المزيد من المشاركة والقوانين والمؤسسات الحديثة، حيث سارت الدولة في الكويت من حكم الأقلية في البداية الى توسيع الدائرة عن طريق مشاركة أفراد من الأجنحة الأقل نفوذاً في الأسرة الحاكمة، والتي لا تنتمي الى ذرية الشيخ مبارك الكبير مؤسس الكويت الحديثة. ثم تعزز هذا التغير بالانفتاح على بقية المجتمع الكويتي بدءاً بالتجار وانتهاء بالقبائل من مختلف الفئات.

أن تاريخ الكويت الحديث هو تاريخ الانتقال من الحكم التقليدي البسيط والمركزي الى الحكم الحديث من دون الإخلال بأسس وإطار الحكم التقليدي.

إن المعادلة السياسية في الكويت تقوم على المحافظة على مؤسسة الأسرة الحاكمة مع بذل الجهود لتحديد حقوقها وتنظيم دورها. وقد بدأ الشيخ عبد الله السالم بإنشاء الدوائر الحكومية في الكويت في أوائل الخمسينيات (دائرة المعارف، ودائرة الأشغال، وثالثة للشؤون الاجتماعية. . . الخ)، وعين على كل دائرة فرداً من أفراد الأسرة الحاكمة، وكانت هذه أول مرة تساهم في شؤون الدولة فئة أكبر من الأسرة الحاكمة. وقد أنشأ الشيخ مجلساً للتنسيق بين هذه الدوائر أطلق عليه اسم «المجلس الأعلى»، وكان ذلك قبل الاستقلال، وقد شكل المجلس من «شباب الأسرة الحاكمة»، ثم حولت الدوائر الى وزارات وحكومة. وفي البداية كانت الحكومة كلها من الأسرة الحاكمة، ثم توسعت دائرة المشاركة، حيث أصبحت الحكومة تتكون من ١٥ وزيراً،

---

(٢١) James A. Bill and Robert Springborg, *Politics in the Middle East*, HarperCollins Series in Comparative Politics (New York: HarperCollins Publishers, 1990), pp. 85-177.

(٢٢) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), pp. 230-280.

منهم أربعة مع رئيس الوزراء فقط من الأسرة الحاكمة.

ومنذ استقلال الكويت وأبناء الشيخ مبارك يحتلون أهم المواقع الحكومية التي تؤهلهم لأهم مراكز السلطة، مثل وزارات الخارجية، والدفاع، والداخلية، والإعلام، وأيضاً رئاسة الوزراء. وقد جرت العادة أن يكون ولي العهد دائماً رئيساً للوزراء، واعتبر ذلك تقدماً لأن الأمير لم يكن ليقبل أن يشاركه أحد في السلطة. إن الفرعين الرئيسيين المتحدرين من أسرة الشيخ مبارك، وهما «السالم» و«الجابر»، أصبحا بحكم الواقع الفرعين اللذين يتناوبان على حكم البلاد من حيث موقع الأمير وولي العهد. ولكن من جهة أخرى، حصل تغير نسبي على المعادلة من خلال إشراك العديد من أبناء الأسرة الحاكمة الآخرين في الشؤون الإدارية، مما وسع قاعدة «الأسرة الحاكمة». ومع وجود بعض الخلافات بين أعضاء الأسرة، إلا أنهم يحاولون حصرها في أضيق نطاق(٢٣).

ومن الأمور التي تقتصر على أبناء الأسرة المشاركة بالوزارة عبر التعيين، فأعضاء الأسرة الحاكمة غير مسموح لهم بالترشيح، لكن يسمح لهم بالانتخاب لمجلس الأمة، وبالتالي غير مسموح لهم بمنافسة الكويتيين على مقاعد هذا المجلس.

وشهد تاريخ الكويت إقدام الأمير مرتين على حل مجلس الأمة للفترتين (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) و(١٩٨٦ ـ ١٩٩٢).

ومع وجود التسلسل العمري والجيلي في الأسرة الحاكمة في الكويت، فإنه قد يصعب على الجيل الجديد من الأسرة والأكثر انفتاحاً، تولي مقاليد السلطة، وسوف يتطلب ذلك فترة من الزمن. فالجيل الحاكم اليوم هو جيل العشرينيات. ونجد أن أبناء السالم والجابر اليوم، وكذلك ذرية مبارك، أصبح عددهم كبيراً، ويتكونون من عشرات الشيوخ. وقد يؤدي هذا في المستقبل الى الحاجة الى نص دستوري لم يمارس بعد، وهو قيام الأمير بتزكية ثلاثة مرشحين لولاية العهد، يقوم على أثرها مجلس الأمة بمبايعة أحدهم. ومن المتوقع مع زيادة النضج السياسي للكويتيين أن يواجه الجيل الجديد من شباب الأسرة الحاكمة بمطالب شعبية لزيادة المشاركة السياسية. ويمكن أن يؤدي ذلك الى تغيير الكثير من الأمور التي كانت تعد من التقاليد الراسخة المتعارف عليها في الدولة الكويتية(٢٤).

وقد يكون من أسباب الاستقرار في النظام الكويتي حتى الآن وجود إجماع بين

---

(٢٣) غانم النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت** (الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٦٠ ـ ٦٤، وحسن علي الإبراهيم، **الكويت: دراسة سياسية**، ط ٣ (الكويت: مؤسسة دار العلوم، ١٩٨٠)، ص ٦٥ ـ ٧٣.

(٢٤) الغبرا، **الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع**، ص ٨٠ ـ ٨١.

أبناء المجتمع والنخبة السياسية والمثقفة على دور الأسرة الحاكمة وشرعيتها، وبهذا أمن النظام الكويتي شر الانقلابية، إلا أن ذلك لا ينفي أن قضية الشرعية قضية متغيرة، وتتطلب عناية سياسية، وتتغير من مرحلة إلى أخرى[٢٥].

١ ـ مؤسسة الأمير

الأمير هو رمز البلاد ويستمد شرعيته من دور أسرته التاريخي. وللأمير صلاحيات مباشرة وأخرى غير مباشرة. ومن صلاحياته المباشرة إصدار «أوامر أميرية»، وهي قرارات يمارسها الأمير بشكل منفرد، وحسب المادة ٥٤ من الدستور، فإن الأمير «ذاته مصونة لا تمس»، وهو فوق العملية السياسية. وفي الظروف الاستثنائية يوسع الأمير صلاحياته (حل البرلمان). والأمير هو المرجع النهائي للقوانين التي لا تصبح قوانين إلا بعد موافقته. فالقوانين المقدمة من قبل مجلس الأمة وفقاً للمادة (٧٨) من الدستور يجب أن تحمل توقيع الأمير لتصبح نافذة المفعول. ومع ذلك بإمكان مجلس الأمة وفق المادة (٦٦) إصدار قانون لا يوافق عليه الأمير، وذلك عن طريق الحصول على ثلثي الأصوات أو إعادة التصويت في دور انعقاد تال وإن رفضه الأمير، وحينئذ تكفي موافقة الأغلبية ليتحول القانون الذي رفضه الأمير الى قانون ملزم يوقعه الأمير. إلا أن إقرار قانون رده الأمير لم يحصل حتى الآن في النظام السياسي الكويتي.

الدستور الكويتي وصف الأمير بأنه له «ذات مصونة لا تمس»، أي لا يتعرض للنقد أو المساءلة أو المحاسبة أو المسؤولية عن أي خطأ. ولا يمكن مخاصمة الأمير باسمه أمام المحاكم، إذ يعين الأمير من يترافع أثناء غيابه عنه في المحاكم. فالأمير إذن خارج لعبة السياسة والخلافات وتعدد وجهات النظر، لذلك فإن المسؤولية لممارسات العملية السياسية تقع على عاتق رئيس الوزراء وولي العهد. فولي العهد ضرورة من ضرورات استقرار النظام السياسي الكويتي بهدف تجنب فراغ السلطة والاختلاف (بخاصة بعد وفاة الأمير). فولي العهد هو أمير المستقبل، وهناك تساؤلات حول صلاحيات ولي العهد ومهامه. ووفقاً للممارسة السياسية الفعلية، فإن ولي العهد هو رئيس الوزراء الدائم، ويعاد تعيينه في هذا المنصب مع كل تشكيل وزراء جديد. ولهذا ومنذ إقرار ولاية العهد يمارس ولي العهد دور رئيس الوزراء، فإن التطور الحاصل في النظام الكويتي (خلافاً لدول الخليج الأخرى) هو الفصل بين منصب الأمير ومنصب رئيس الوزراء، إلا أن ولي العهد هو الشخص الذي يكلفه الأمير بعد

---

(٢٥) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons; edited with an introduction by Talcott Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 324-358.

كل انتخابات لمجلس الأمة بتشكيل الوزارة ورئاستها. ومن ثم دأب الأمراء على إعطاء رئيس مجلس الوزراء صلاحيات موسعة. وبعد الغزو العراقي للكويت طرحت القوى السياسية، إسلامية وليبرالية، الفصل بين رئاسة الوزراء وولاية العهد، إلا أن دواعي التوازنات بين الدولة والمجتمع ووجود فئات خشيت من غياب الأسرة الحاكمة عن رئاسة مجلس الوزراء بأنه قد يؤدي الى إخلال بالتوازنات العائلية القبلية والاجتماعية، منعت من تغيير الأمر الواقع. وعلى كل فإن هذه القضية تقع ضمن قضايا النقاش السياسي لمستقبل النظام السياسي الكويتي(٢٦).

٢ ـ البرلمان الكويتي

مع التصديق على الدستور وافتتاح أول برلمان كويتي عام ١٩٦٣ نشأ تناقض واضح بين نصوص الدستور الجديد والواقع السياسي، فالدستور لم يميز بين الجنسية أو بين الطبقات أو المواطنين. أما الواقع السياسي فقد تضمن أموراً حجمت النشاط السياسي، ومنحت هيئات الحكومة ومؤسساتها سلطات غير محدودة، كما ساعد العدد المحدود لنواب المعارضة بين الأعضاء الخمسين للبرلمان، ومشاركة الوزراء (وهم عادة ١٦ وزيراً) في عضوية المجلس وفي التصويت على قراراته، على تمرير قوانين تحد من حق التجمع وتقلص من حرية الصحافة. ونتيجة لأوجه التضارب بين القوانين والدستور شهد كل مجلس أمة منذ الاستقلال أزمة دستورية كبرى، وأدت أزمتان الى حل المجلس عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦(٢٧). وللبرلمان الكويتي صلاحيات رقابية وتشريعية متعددة، ومنها على سبيل المثال أن يصوت البرلمان على عدم الثقة بأي وزير من الوزراء طبقاً للمادة (١٠١) من الدستور، كما أن بإمكانه انتهاج سياسة عدم التعاون مع رئيس الوزراء طبقاً للمادة (١٠٢)، وبالتالي يوفر إمكانية أمام أحد احتمالين: إما استقالة الحكومة أو صدور مرسوم مسبب موقع من قبل الأمير ورئيس مجلس الوزراء، بحل البرلمان(٢٨).

---

(٢٦) عادل الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها، العوامل المؤثرة فيها**، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية؛ ١٤ (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٠٨ ـ ١١٤.

(٢٧) Jill Crystal, *Kuwait: The Transformation of an Oil State*, Westview Profiles. Nations of the Contemporary Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1992), pp. 7-15.

(٢٨) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ عبد الله فهد النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر** (لندن: دار طه للاعلان، ١٩٧٨)، وعبد الفتاح حسن، **مبادئ النظام الدستوري في الكويت** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٨).

في عام ١٩٨٥ كانت المعارضة هي صاحبة الأغلبية، وحاولت وضع بعض الصلاحيات الرقابية للبرلمان موضع التنفيذ، فقدمت استجواباً الى وزير العدل في ذلك الوقت، وهو أحد أفراد أسرة الصباح ثم طرحت اقتراحاً بعدم الثقة. ووافق على الاقتراح ٤٤ نائباً من النواب الخمسين، مما أدى الى استقالة الوزير قبل التصويت على الاقتراح. ثم سعى البرلمان بعد ذلك لاستجواب وزراء آخرين، وكان تلك هي المرة الأولى التي يستخدم فيها مجلس الأمة الكويتي مثل هذه الصلاحيات في ما يتعلق بتصرفات الوزراء والحكومة. ونتيجة لذلك التوتر واستمراره بين السلطة التشريعية والتنفيذية، قام الأمير بحل البرلمان عام ١٩٨٦، كما قام بتجميد أهم مواد الدستور، بما في ذلك المادة (١٠٧) التي تنص على وجوب الدعوة الى انتخابات جديدة خلال شهرين من حل البرلمان[٢٩].

ويمكن هنا طرح ملاحظتين أساسيتين:

أولاً: أن الشارع السياسي في الكويت عبّر عن استياء بالغ إزاء تكرار عملية حل البرلمان، وكان يفضل حل الخلافات في إطار «ديمقراطي».

ثانياً: أن الحكومة الكويتية، اتسمت بالحساسية الشديدة تجاه النقد والمعارضة، وأنه نتيجة لمسلك الحكم والمعارضة ومخاوف الطرفين، فإن الخاسر الأكبر لذلك لم يكن سوى «الممارسة الديمقراطية».

(٢٩) كمال المنوفي، **الحكومات الكويتية** (الكويت: شركة الربيعان، ١٩٨٥).

الفصل السابع

تحليل بعض نماذج الممارسات السياسية في البلدان العربية

أولاً: مصر: الأحزاب والمعارضة والأداء البرلماني

في ظل مرحلة «الانفتاح الديمقراطي» في مصر، بعد اغتيال السادات، في عام ١٩٨١ وتولي حسني مبارك الحكم، شهدت مصر ضمن سياق تجربتها الديمقراطية معركتين انتخابيتين مهمتين، هما انتخابات عام ١٩٨٤ وانتخابات ١٩٨٧، حيث لعبت فيهما المعارضة السياسية دوراً كبيراً، ليس فقط في الشارع الانتخابي، كما حدث في انتخابات سابقة في عام ١٩٧٩، وإنما أيضاً في داخل أروقة مجلس الشعب.

وإذا تحدثنا عن انتخابات عام ١٩٨٤، نجدها جاءت في ظل تحالف حزب الوفد مع الإخوان المسلمين، وأبرزت هذه الانتخابات حجم الرهان الذي أبداه البعض على عودة حزب الوفد الى الساحة السياسية من جديد كحزب معارض، ونجاحه بتعبئة قطاع مهم من الشارع السياسي خلف مقولاته السياسية وشعاراته الانتخابية.

أما انتخابات عام ١٩٨٧، فقد مثلت أقوى صور التعبئة السياسية المعارضة في الشارع الانتخابي وفي البرلمان، وفي إطار شعار «الإسلام هو الحل» الذي رفعه التحالف الإسلامي المعارض والذي ضم حزبي العمل والأحرار مع الإخوان المسلمين. وقد نجحت هذه المعارضة بنقل الجدل السياسي الى البرلمان، وأبرزت نوعاً من المواجهة الحادة بين الحكومة والمعارضة. وإبان ذلك كانت هناك فرصة سانحة أمام المعارضة لإثبات قوتها بثقل وصل الى مائة مقعد في البرلمان، وإن كانت لم تقترب من الخط الأحمر الذي يجب ألا تتجاوزه في ظل التعددية المقيدة.

ثم جاءت انتخابات عام ١٩٩٠ التي خاضتها كل أحزاب المعارضة الرئيسية

باستثناء حزب التجمع، وإبان ذلك قادت أحزاب المعارضة تياراً شعبياً طالب بضمان نزاهة الانتخابات. أما في انتخابات ١٩٩٥، فقد تراجع دور المعارضة بالمعنيين السياسي والانتخابي على السواء، حيث عجزت عن إحداث أي تعبئة حقيقية في الشارع الانتخابي، هذا في الوقت الذي عرفت فيه أقل نسبة تمثيل لها في البرلمان منذ عام ١٩٧٦[١].

١ ـ أداء المعارضة السياسية في انتخابات ١٩٨٧

كما ذكرنا آنفاً، فقد شهدت هذه الانتخابات نوعاً من المواجهة الأيديولوجية الحادة بين الحكومة والمعارضة، وكان للبرنامج الشامل الذي طرحه «التحالف الإسلامي» بريق خاص في اكتساب المؤيدين، ثم حصل التحالف الإسلامي المتمثل في حزبي العمل والأحرار، إضافة الى الإخوان المسلمين على ٦٠ مقعداً، منهم ٣٥ نائباً ينتمون الى الإخوان المسلمين. كما حصل حزب الوفد على ٣٤ مقعداً، والمستقلون على ٥ مقاعد. ووصل إجمالي نواب المعارضة، إضافة الى النواب المستقلين ذوي الميول المعارضة الى ٩٩ نائباً. وقد أرجع البعض هذه النتائج الى إجراء الانتخابات بالقوائم الحزبية المطلقة، مما أعطى أحزاب المعارضة فرصة أكبر للوصول الى مجلس الشعب. وأرجعها البعض الآخر الى كون التحالف قد تبنّى برنامجاً تميز ببعد سياسي وأيديولوجي في ظل شعار «قومي»، هو «الإسلام هو الحل» كأساس للتعبئة الانتخابية لمرشحي التحالف، وأن الدعاية الانتخابية للتحالف نجحت بصورة فاقت كل القوى الأخرى، بإبراز أهمية المشاركة السياسية، وبخاصة التصويت الانتخابي، وفي إدماج هذه الدعوة للمشاركة في صلب مفهوم الحل الأيديولوجي الإسلامي، وعلى وجه التحديد قدمت المشاركة في الانتخابات كواجب ديني[٢].

أما بالنسبة للحملة الانتخابية لحزب الوفد، فقد تميزت هي الأخرى بطرح برنامج سياسي متماسك نجح بتعبئة قطاع مهم من الناخبين حول بنوده، حيث أولى قضية الإصلاح السياسي عناية خاصة، إضافة الى اهتمامه بالعديد من القضايا الأخرى، والتي شملت:

ـ اختيار رئيس الجمهورية ونائبيه عن طريق الانتخاب الشعبي العام المباشر من بين عدد من المرشحين.

---

(١) عمرو الشوبكي، «البيئة السياسية والأداء البرلماني،» **قضايا برلمانية**، السنة ١، العدد ٩ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٦ ـ ٧.

(٢) المصدر نفسه، وأسامة الغزالي حرب، **الحملة الانتخابية، انتخابات مجلس الشعب، ١٩٨٧: دراسة وتحليل** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، ص ٣٣.

ـ تخفيف القيود الدستورية الواردة على إمكانية سحب مجلس الشعب الثقة من الحكومة.

ـ منح مجلس الشعب سلطة كاملة في شأن الموازنة العامة وعدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل في الحكومة والقطاع العام.

ـ إلغاء المادة (٧٤) من الدستور التي تخول رئيس الجمهورية في حالة قيام خطر ضد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو مؤسسات الدولة، أن يتخذ إجراءات سريعة لمواجهته.

ـ ترسيخ كافة مقومات الديمقراطية ورفض نظام القائمة المطلقة أو النسبية.

ـ منح سلطات تشريعية لمجلس الشورى.

ـ تأكيد استقلالية السلطة القضائية.

ـ إلغاء القوانين الاستثنائية.

ـ إلغاء القيود على حرية الصحافة.

وكما نرى، ففي انتخابات عام ١٩٨٧ لعبت «الطموحات الحزبية» دوراً حاسماً في اختيارات الناخبين، كما عبّرت برامج أحزاب المعارضة تعبيراً شاملاً عن مختلف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع المصري.

إذا انتقلنا الى نوعية أداء «النواب» في الفصل التشريعي الخامس، سنجد أنه في الدور الأول لهذا الفصل التشريعي الذي بدأ في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٧ وانتهى في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٨، أثار نواب «التحالف الإسلامي» مجموعة من القضايا ذات الصلة بإطارهم الايديولوجي وخطابهم الانتخابي، إلا أنهم مع ذلك أثاروا مجموعة أخرى من القضايا العامة، وقد اختلفت معالجتهم لهذه القضايا في مجموعها، نسبياً، عن أسلوب طرحها في المنشورات السياسية والانتخابية.

من أمثلة القضايا التي أثارها الإخوان: الاعتراض على بعض المواد الإعلامية غير المتفقة مع التقاليد الإسلامية، والبرامج الدينية في مناهج التعليم، وحق أعضاء مجلس الشعب في التنقل والاجتماع بالجماهير، وبعض قرارات وزارة الداخلية، والاعتراض على بعض الاتفاقيات التي لا تتفق مع مصلحة الاقتصاد القومي، وقضية التعذيب ضد المعتقلين السياسيين. وتميزت الاستجوابات التي قدمت ببعد سياسي واضح، ومست قضايا قومية عامة تتجاوز بها كثيراً من الأسئلة وطلبات الإطاحة ذات الطابع المحلي والجزئي.

أما نواب حزب الوفد، فقد تركزت القضايا التي أثاروها حول القضايا الاجتماعية (خدمات اقتصادية)، وقضايا المخدرات وسبل مواجهتها، أي قضايا جزئية وذات طابع خدمي. أما في دور الانعقاد الثاني الذي بدأ في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ (وانتهى في ٥ تموز/ يوليو ١٩٨٩)، فإن القضايا التي أثيرت تناولت: الوحدة الوطنية، ومشكلة المديونية، ومشكلة المخدرات، وتطوير التعليم، وتطبيق الشريعة الإسلامية، ودعم الهيئة القضائية، ومشكلة التلوث، ودور الشرطة في حماية الأمن، وبناء جسور الثقة بين رأس المال والقنوات الشرعية للإدخار والاستثمار. أما مطالب نواب المعارضة، فقد تركزت على وجه التحديد في المطالبة بتعديل قوانين الانتخاب، وضمان حرية تكوين الأحزاب، ووقف العمل بقانون الطوارئ، ومهاجمة سياسة البذخ والإسراف من قبل الحكومة، وإدانة ممارسات الشرطة وسياسة وزير الداخلية، وأوضاع شركات تلقي الأموال، وضرورة ضمان حقوق المودعين وقضية البطالة، والمطالبة بعدم الخضوع لقرارات وتوصيات صندوق النقد الدولي.

أما القضايا التي كانت موضع اتفاق بين المعارضة والحكومة فهي:

١ ـ السياسة الخارجية للحكومة على المستويين العربي والدولي.

٢ ـ بعض قضايا العمل الوطني مثل إعادة النظر في قانون الانتخاب.

٣ ـ إعادة النظر في بعض القوانين لتتمشى مع الشريعة الإسلامية.

٤ ـ المطالبة بإلغاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة.

ومن الجوانب التي تحسب للمعارضة آنذاك نجاحها بتخصيص جلسة كاملة لمناقشة ممارسات وزير الداخلية (زكي بدر)، حيث تم فيها النظر في خمسة أسئلة (ثلاثة من الحزب الوطني، واثنان من التحالف الإسلامي)، كما نظرت في ثمانية طلبات إحاطة (أربعة من الحزب الوطني وأربعة من التحالف الإسلامي)، وأربعة استجوابات كانت جميعها من نصيب أحزاب المعارضة[٣].

٢ ـ انتخابات ١٩٩٥

يقال إن انتخابات ١٩٩٥ مثلت صورة معكوسة لكل ما سبق.

لقد خاضت كل أحزاب المعارضة بكافة فصائلها وتياراتها الانتخابات التشريعية في عام ١٩٩٥، ومع ذلك لم تحصل إلا على نسبة «هزيلة» أدت الى ضعف تمثيلها

(٣) الشوبكي، المصدر نفسه، ص ١١.

داخل البرلمان وبصورة لم تحدث من قبل. وعلى رغم هذا التنوع الأيديولوجي والسياسي الذي عرفته الساحة الانتخابية، إلا أن هذا التنوع لم يكن مثمراً. «لقد مثلت انتخابات ١٩٩٥ الى حد كبير الإعلان المحلي عن تفريغ الانتماء للمعارضة من الدلالة الأيديولوجية والكفاحية التي شهدتها على سبيل المثال انتخابات الأعوام ١٩٧٩ و١٩٨٤ و١٩٨٧».

ويلاحظ أن المشهد الانتخابي في عام ١٩٩٥ شهد تجاوزات وانحرافات من جانب رموز ومرشحي أحزاب المعارضة لم تختلف كثيراً عن تجاوزات رموز ومرشحي الحزب الحاكم. في الوقت نفسه تراجعت حدة الخلافات الأيديولوجية بين أحزاب المعارضة نفسها (التجمع والوفد) والحكومة، إضافة الى عدم ثبات الموقف من جانب حزبي الناصري والعمل، مما أفقد المعارضة «بريقها أو جاذبيتها الأيديولوجية»، وفقدت المعنى الكفاحي الذي سبق أن امتازت به.

إن المنافسة الحقيقية في انتخابات عام ١٩٩٥، بعد استبعاد تيار الإخوان المسلمين، تركزت في الحزب الوطني الديمقراطي (٤٣٩ مرشحاً)، ثم المنشقين عن الحزب (١٤٠٠ مرشح)، وثالثاً المستقلين (١٧٠٠ مرشح).

وأسفرت الانتخابات عن حصول الحزب الوطني الحاكم على ٣١٧ مقعداً، قبل انضمام ما يقرب من ١٠٠ نائب مستقل الى صفوفه، أي ما نسبته ٧١,٥ بالمئة من إجمالي المقاعد البالغ عددها ٤٤٤ مقعداً. أما حزب الوفد فقد حصل على ٦ مقاعد، والتجمع ٥ مقاعد، كما حصل العمل والناصري، والأحرار على مقعد واحد لكل منها، أي أن مجموع المقاعد التي حصلت عليها أحزاب المعارضة لم تزد على ١٤ مقعداً. وعلى رغم هذا التنوع الحزبي الواسع الذي شهدته انتخابات عام ١٩٩٥، فقد حدث انسحاب شبه كامل لـ «الخطاب الأيديولوجي» لصالح الوعود الخدمية وخدمة منطق التحالفات العائلية والقبلية.

٣ ـ الأداء البرلماني

إذا نظرنا الى نوعية الأداء البرلماني لهذا الوجود الحزبي المتنوع، فإنه من خلال ٥٢ مشروع قانون، و١٧٩ مشروع قانون لموازنات وحسابات ختامية، و٣١ اقتراحاً بمشروع قانون وقراراً جمهورياً، وإحدى وأربعين اتفاقية دولية، فقد أنجز منها: ٢٣٢ مشروعاً، منها ٢٣١ مشروع قانون مقدماً من الحكومة، واقتراح واحد بقانون مقدم من نائب وفدي. والملاحظة العامة لكل ذلك تتركز في انحسار الدور التشريعي لنواب البرلمان، بعد ضم مشروعات القوانين من الأعضاء الى مشروعات القوانين من الحكومة المرتبطة بها من حيث الموضوع. أيضاً من الأسباب الأخرى لتعطيل الدور

التشريعي للنواب، لائحة المجلس الداخلية التي تحول الاقتراح بمشروع قانون مقدم من النائب للجنة الاقتراحات والشكاوى، بينما يحال المشروع المقدم من الحكومة للجنة المختصة مباشرة. كذلك لا تعبر عملية التصويت عن اتجاهات المناقشات داخل المجلس في كثير من الأحيان، ومثال ذلك مناقشات المجلس بشأن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمنح والهبات، حيث اتجهت المناقشة لمهاجمتها بسبب مخالفتها للدستور ولأنها تتضمن مساساً بالكرامة الوطنية، وبعضها يتعارض مع المصالح المصرية. ومع ذلك تمت الموافقة عليها جميعاً عند التصويت، على الرغم من استمرار الاعتراضات التي طرحت بشأنها.

أما الجانب الذي يشوب عمل المجلس بصفة خاصة فهو السرعة الفائقة في صدور بعض التشريعات على الرغم من خطورتها، مما لا يتيح فرصة للدراسة المتأنية، كما حدث مع قانون الصحافة الذي كان يمكن تأجيله الى الدورة القادمة مع إعادة العمل بالمادتين ٣ من قانون الإجراءات الجنائية و ٦٧ من قانون نقابة الصحفيين. لذلك فلقد امتنع عن التصويت ثلاثة من حزب الوفد والهيئة البرلمانية لحزب التجمع ونائب حزب الأحرار، بالإضافة الى خمسة من المستقلين.

لقد قام مجلس الشعب في غضون ثلاث جلسات بالنظر في ١٦ قانوناً اقتصادياً، كما تم إلغاء مادة من قانون النقد الأجنبي في ٣٥ ثانية، وتعرضت بعض التشريعات الصادرة عن المجلس في الدورة محل الدراسة لانتقادات على أساس أنها تفتح الباب للسيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري[(٤)].

وفي الجملة، فقد بدا هذا الفصل التشريعي في عمومه منسجماً مع البيئة السياسية التي جرت في إطارها الانتخابات، حيث تراجعت المناقشات والاستجوابات ذات الطابع الأيديولوجي التي عرفها مجلس عام ١٩٨٧ وبدرجة أقل مجلس عام ١٩٩٠، وعلى رغم وجود المزيد من القضايا السياسية التي اختلف حولها أعضاء المعارضة تبعاً لانتماءاتهم الحزبية والسياسية ـ كقانون إعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية ـ إلا أن هذه القضايا تميزت على عكس غيرها في الدورات السابقة بأنها رد فعل لأحداث جارية فرضت نفسها على نواب المعارضة ولم تصنعها هي أو على الأقل لم تساهم في صنعها[(٥)]. من ناحية أخرى، فإنه من أهم

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٥) عمرو الشوبكي، «المعركة الانتخابية ظواهر جديدة،» في: هالة مصطفى، محرر، **الانتخابات البرلمانية في مصر، ١٩٩٥** ([القاهرة]: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، [١٩٩٧])، ص ٦٢.

الملاحظات التي يمكن ابرازها بشأن سلوك المعارضة في المجلس أن تناولها للقضايا التي نوقشت، وعلى وجه الخصوص بيان الحكومة الذي عرضه كمال الجنزوري رئيس الوزراء في كانون ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، اتسم بالهدوء الشديد وغابت المواجهة أو حالات المعارضة الحادة التي ميزت موقف المعارضة في مجلس عام ١٩٨٧، بل إن ملاحظات وتعليقات أعضاء المعارضة تميزت بالعمومية الشديدة في تناولها لمختلف القضايا، وعلى سبيل المثال، فقد جاءت تعليقات نواب التجمع مشابهة لتعليقات نواب الحزب الوطني في ما يتعلق بضرورة مراعاة البعد الاجتماعي في برنامج الخصخصة، وبالتالي يمكن القول ان تعليقات المعارضة السياسية في مجلس عام ١٩٩٥ أوضحت نوعاً من التسليم الضمني بالخيارات الأساسية التي تعلنها الحكومة وتتمسك بها في العديد من القضايا، مما يدل على وجود درجة كبيرة من «التراضي العام» أو «التوافق غير المعلن» بين الحكومة والمعارضة بصورة ربما لم يشهدها المجلس من قبل. لقد فرضت الحكومة «أجندتها السياسية» على نواب المجلس، واستأصلت جذور الخلاف مع المعارضة، وتم بذلك تمرير أغلب القرارات التي تتفق وتوجهات الحزب/ الحكومة.

لقد اقتصر نشاط مجلس الشعب في مصر على قيام الحكومة بتقديم مشروعات القوانين أمام المجلس وتمريرها من دون تعديلات، مستغلة بذلك الأغلبية الكاسحة والأوتوماتيكية لأعضاء الحزب الوطني. أما بالنسبة الى مبادرة أعضاء المجلس باقتراح القوانين، فقد اتسم بالندرة الشديدة على رغم أن مهمة التشريع، وهي إحدى مهمتي المجلس، لا تقتصر على مناقشة التشريعات فقط، بل الأهم من ذلك تقديم هذه التشريعات أمام السلطة التشريعية. وقد كانت أكبر مؤشرات القصور في هذا الشأن مطالبة أعضاء مجلس الشعب أنفسهم للحكومة بتقديم مشروعات قوانين الى المجلس تعالج القصور في نواح معينة. صحيح أن الدستور ولائحة المجلس والإجراءات العملية تتحمل جميعها مسؤولية هذا القصور بوجود بعض المصاعب في طريق تمرير مقترحات الأعضاء بقوانين داخل المجلس، مقارنة بمشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة، إلا أن عدم إصرار معظم الأعضاء على تجاوز هذه القيود، كما كان يفعل القليل منهم، يدل على تراخي الأعضاء أنفسهم في أداء دورهم التشريعي.

أما في ما يتعلق بمضمون العملية التشريعية، فقد تعددت القيود المفروضة من قبل السلطة التنفيذية على عملية الإصلاح السياسي، بل إن الحكومة سعت الى تحميل مجلس الشعب أمام المواطنين مسؤولية العديد من التصرفات التي كانت تعني الخرق الفاضح للحريات العامة، وذلك من خلال الإيعاز لأعضاء المجلس من أنصار الحزب الوطني بتبني بعض مقترحات القوانين المقيدة للحريات، إضافة الى تبنيها بنفسها البعض الآخر. وفي هذا الشأن قامت الحكومة عبر المجلس بتشريع العديد من

القوانين المقيدة للحريات العامة، منها القوانين التي تمنح التفويضات الى رئيس الجمهورية لإصدار تشريعات لها قوة القانون، ومنحه التفويض لإصدار قوانين في مجال الإنتاج الحربي. وعلى الرغم من أن نقد منح هذه التفويضات لا يعني على الإطلاق النيل من نزاهة رئيس الدولة، إلا أن منح التفويض في حد ذاته يحد من سلطات المجلس الرقابية، وبخاصة على الشؤون المالية، وهي الوظيفة الرئيسية التي نشأت البرلمانات تاريخياً من أجلها. إضافة الى ذلك، فقد أقر المجلس قانوناً بتعيين العمد والمشايخ بدلاً من انتخابهم كما كان معمولاً به حتى ابان الحقبة الناصرية. كما صدر قانون بتعيين عمداء الكليات بدلاً من انتخابهم أيضاً، ووضع تشريع موحد خاص للنقابات المهنية أدى الى إصابة بعض النقابات بالشلل التام، وذلك انتقاماً من محاولات التيار الإسلامي القيام بنشاط موسع فيها. كذلك استجاب المجلس لمطالب السلطة التنفيذية بتعديل قانون الأحزاب في النصف الأول من التسعينيات، وذلك بعد تعديلات عديدة سابقة مقيدة للعمل الحزبي[٦].

وقد وضع التعديل الأخير لفرض مزيد من القيود على ممارسة أحزاب المعارضة لأي نشاط خارجي، وذلك نتيجة للدور الذي حاولت أن تلعبه في تسوية أزمة الخليج الثانية، ناهيك عن استمرار إقرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام ١٩٨١ وحتى هذا التاريخ (١٩٩٨). وعندما سعت القيادة السياسية الى إبراز حسن نياتها تجاه مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال قيام حوار وطني تشارك فيه القوى والأحزاب السياسية في منتصف عام ١٩٩٤، لم تعط هذا الدور الى المجلس الذي كان يجب أن تناط به أو يشارك في هذه المهمة، بل بادرت بنفسها الى تحديد المشاركين في الحوار والمستبعدين منه، واتخذت بموجب الحوار قرارات بإلغاء وتعديل بعض القوانين المقيدة للحريات، والتي كانت مجمدة أصلاً وغير معمول بها منذ مجيء الرئيس مبارك الى الحكم عام ١٩٨١. وعلى الرغم من أنه كان مأمولاً على الأقل أن يلعب المجلس دوراً في مناقشة هذه القرارات، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث، إذ اتخذ الرئيس مبارك بشأنها قرارين بقانون في غيبة المجلس بموجب صلاحياته التي تخوله إياها المادة (١٤٧) من الدستور التي تعطيه حق إصدار قرارات لها قوة القانون عند الضرورة، وفي غيبة مجلس الشعب. وهذه القرارات لا يملك مجلس الشعب تعديلها، بل يقوم إما بقبولها أو رفضها. ولما كان هذان القراران قد صدرا قبل أيام من افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة من الفصل التشريعي السادس للمجلس (١٩٩٤/ ١٩٩٥)، وأن كافة الشواهد كانت تؤكد عدم توافر حالة الضرورة، فمن ثم يصبح الغرض من صدورها

---

(٦) عمرو هاشم ربيع، «مجلس الشعب وقضية الأداء: دراسة حالة الاتفاقيات الدولية،» **قضايا برلمانية**، السنة ٢، العدد ١٣ (نيسان/ابريل ١٩٩٨)، ص ٧.

في شكل قرارات بقانون هو عدم تعديلها. خلاصة الأمر أن القرارين الديمقراطيين من حيث المضمون صدرا بشكل غير ديمقراطي.

وإذا انتقلنا من التشريعات الى إجراءات الرقابة البرلمانية، تتضح صورة أداء المجلس في النظام السياسي المصري، فقد تخلى المجلس عن سلطاته الرقابية في مواجهة السلطة التنفيذية. وفي هذا الشأن يلاحظ:

أ ـ عدم اهتمام الحكومة بمتابعة الدور الرقابي للمجلس على نشاطها السنوي السابق واللاحق المتمثل في برنامج الحكومة، وذلك من خلال تقاعسها عن حضور الوزراء الى المجلس لمتابعة مناقشة الأعضاء للبرنامج. وفي هذا الصدد يشار، على سبيل المثال، الى أن نسبة حضور الوزراء لمتابعة مناقشات الأعضاء للبرنامج كانت خلال الدورات الخمس من الفصل التشريعي السادس (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) للمجلس: ٣٤,٥ بالمئة، و٣٥ بالمئة، و٢٣ بالمئة، و١٩,٢ بالمئة، و١٨,٣ بالمئة.

ب ـ أقرت لائحة المجلس التي وضعها أعضاؤه قيداً جوهرياً على الممارسة الرقابية عندما أشارت الى عدم أحقية قيام الأعضاء بتوجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات وطلبات المناقشة العامة الى الحكومة إلا بعد أن تطرح برنامجها على المجلس. وعلى الرغم من استناد واضعي اللائحة في هذا الشأن الى أن البرنامج ربما يجيب عن بعض ما تثيره طلبات الرقابة البرلمانية المزمعة، إلا أن تلك الحجة تفترض تطرق الحكومة في بيانها الى ما يمكن أن يدينها عبر طلبات الرقابة البرلمانية. وحتى مع افتراض صحة هذه الحجة، إلا أن ما يؤكد إمعان الحكومة في تعطيل المهمة الرقابية للمجلس هو قيامها بإلغاء البيان بعد مدة من افتتاح الدورات البرلمانية المتعاقبة، الأمر الذي يسلب المجلس سلطاته الرقابية طيلة هذه المدة. والجدير بالذكر أن الحكومة قد قدمت برنامجها أمام مجلس الشعب خلال الدورات الخمس من الفصل التشريعي السادس للمجلس (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) والدورتين الأولى والثانية من الفصل التشريعي السابع (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧) بعد مرور ٤٦، و٤٧، و٤٧، و٣٤، و٥٢، و٤٥، و٤٦ يوماً على الترتيب، وذلك من بداية الدورات البرلمانية السبع. ويعد ذلك مخالفة دستورية واضحة بنص المادة (١٣٣) التي تؤكد على إلغاء الحكومة بيانها عند افتتاح الدورة البرلمانية.

ج ـ إن أعضاء المجلس من الحزب الحاكم يحبذون عادة بعض طلبات الرقابة البرلمانية مقارنة بطلبات رقابية أخرى. وفي هذا الشأن، يلاحظ كثرة الأسئلة أكثر من طلبات الإحاطة والاستجوابات.

د ـ انتهاء عشرات الاستجوابات التي ناقشها المجلس منذ تطبيق التعددية الحزبية الى لا شيء، حيث اتخذ المجلس بشأنها القرار بـ «الانتقال الى جدول الأعمال».

وخلاصة القول ان مجلس الشعب لا يقوم بدور حقيقي، باعتباره السلطة التشريعية، في دفع عملية التغيير الديمقراطي من ناحية، وتقاعس الأعضاء عن القيام بمهمتهم التشريعية والرقابية على الوجه الأكمل من ناحية أخرى.

وفي أحد اجتماعات المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، اعترف أحد الأعضاء بأن مجلس الشعب فقد صدقيته أمام نفسه وأمام الرأي العام، بسبب تجاهل الحكومة تنفيذ توصياته، وفرضها رقابة صارمة تمنع الأعضاء من كشف السلبيات، وإجبارهم على الموافقة على الموضوعات المطروحة من دون دراسة أو مناقشة كافية وتوزيعها عليهم قبل بدء الجلسة بلحظات. وقد رصد أحد التقارير أن نحو ٢٥ عضواً من أعضاء المجلس خلال الفصل التشريعي السادس (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) لم يتفوهوا بكلمة واحدة طيلة مدة عضويتهم بعد حلف اليمين. هذا الى جانب خلو قاعات المجلس من الأعضاء في غالبية الجلسات، كما أشار بعض الأعضاء الى أنه لو أتيح لهم القيام بدورهم الرقابي لما وقع العديد من المخالفات والانحرافات على المستوى العام(٧).

٤ ـ الدور السياسي لرجال الأعمال

تمثل جماعات رجال الأعمال في مصر الشرائح العليا من الطبقة البرجوازية، كما تضم أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي معاً. ويتراوح عدد أعضاء كل جماعة بين ٣٠٠ عضو و٦٠٠ عضو. وتتسم العضوية في هذه الجمعيات بأنها عضوية انتقائية، بمعنى أنها تمنح لكبار رجال الأعمال. فضمن شروط العضوية مثلاً لإحدى هذه الجماعات أن يكون العضو قد باشر عملاً متصلاً بالنشاط الاقتصادي لفترة لا تقل عن عشر سنوات بصفته مالكاً أو رئيساً لمجلس إدارتها أو عضواً منتدباً في الإدارة أو مديراً عاماً أو من له الحق في اتخاذ القرار النهائي.

وتعكس العضوية في جماعات رجال الأعمال طبيعة الشرائح البرجوازية الجديدة في مصر، فهي لا تضم أصحاب الأعمال في القطاع الخاص فقط، ولكنها تضم أيضاً أصحاب النفوذ والمؤثرين في صنع القرار وأصحاب المناصب العليا في القطاع العام وبنوك الدولة. فهي اذن تضم الى جانب الشرائح ذات الثقل في المجال المالي، الشرائح ذات النفوذ في المجال السياسي والاقتصادي كالوزراء والوزراء السابقين.

أما بالنسبة للمجالات التي يعمل فيها أعضاء جماعات رجال الأعمال في مصر، فهي التوكيلات التجارية، والصناعات الغذائية، والغزل والنسيج، وفي قطاع السياحة

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

والنقل ومستحضرات التجميل، واستصلاح الأراضي الزراعية، ومجال البنوك الوطنية والأجنبية.

هذه التوليفة الاجتماعية والاقتصادية تدعو بالطبع الى المشروع الخاص والضغط نحو الإسراع بتنفيذ سياسات التحرير الاقتصادي. وبالنظر الى طبيعة أعضائها واستقلالها المالي والإداري، فإن جماعات رجال الأعمال تتسم بالفاعلية والقدرة على التأثير في عملية صنع القرار.

إذا انتقلنا الى الغرف التجارية والصناعية ـ والتي تضم ما يقرب من ثلاثة ملايين عضو ـ نجدها تعكس مصالح القاعدة العريضة من أصحاب الأعمال، والمنتمين الى الطبقة الوسطى (الوسطى والدنيا). ولأن العضوية في هذه الجماعات إجبارية كشرط لممارسة المهنة، فإن التكوين الاجتماعي والاقتصادي في الغرف التجارية والصناعية لا يكون متجانساً، وبالتالي فهناك فرصة في هذه الحالة لتضارب المصالح وتعدد الاتجاهات، الأمر الذي كان ولو بدرجة نسبية وراء اتجاه كبار أصحاب الأعمال لإنشاء الجماعات الخاصة بهم لتكون أكثر استقلالاً وتجانساً، وأكثر تعبيراً عن مصالحهم المتقاربة. وعلى رغم أن الغرف التجارية والصناعية تقع ضمن التنظيمات الخاضعة للدولة، فقد انتخب لرئاستها في عام ١٩٩٣ محمد فريد خميس، رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان، وكان أول رئيس من رجال الأعمال ومستقل عن الحكومة. وتصدر الغرف التجارية والصناعية صحيفة **مصر** ذات الاتجاه الليبرالي والتي تنادي بتغيير الدستور المصري.

جماعات رجال الأعمال

اسم الجماعة	تاريخ التأسيس	الوضع القانوني
المجلس المصري الأمريكي	١٩٥٧	قرار رئيس الجمهورية
جمعية رجال الأعمال المصريين	١٩٧٧	القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤
غرفة التجارة الأمريكية في القاهرة	١٩٨١	قرار رئيس الجمهورية
اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال في الإسكندرية	١٩٨٣	فرع الغرفة التجارية في الإسكندرية
جمعية المستثمرين في العاشر من رمضان	١٩٨٦	القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤
جمعية المستثمرين في السادس من أكتوبر	١٩٨٦	القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤

المصدر: سعد الدين ابراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٣** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

يحتضن النظام السياسي العديد من التجمعات، قد يأخذ بعضها شكل الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول الى السلطة، وبعضها الآخر يأخذ شكل جماعات مصالح مثل «رجال الأعمال»، وتستهدف هذه الجماعة التأثير في الحكومة، والتجمعات بما تباشره من أعمال وما تؤديه من وظائف تكسب النظم السياسية ديناميكية وحيوية. فهي تمثل قلب العملية السياسية وهمزة الوصل بين الحاكم والمحكوم، وهذا في ظل ظروف معينة(٨).

وبدراسة ما تؤديه جماعة رجال الأعمال المصرية من وظائف وأعمال، وتأثيرها في عملية صناعة القرار، يتأتى لنا أن نعرف معلومات غزيرة بخصوص مراكز القوى في المجتمع، وكيفية تعبيرها عن مصالحها، ودورها في الحياة السياسية. فجماعة رجال الأعمال قد تمارس الضغط من أجل الحصول على مكاسب مادية معينة لأعضائها، وقد تعارض سياسة ما أو قانوناً أو قراراً ترى أنه يضر بمصالحها. وبالطبع فإن لكل جماعة مصالح تدافع عنها. وبالتالي فإنه ليس من المنتظر أن يدافع رجال الأعمال عن مصالح المجتمع ككل، وهنا يكون من واجب الحكومة أن توفق بين مختلف المصالح لتحقيق التوازن في المجتمع. وعلى كل فإن جماعات رجال الأعمال موجودة في كل مجتمع وبالتالي فإن إغفال دورها في العملية السياسية يعني إغفال قطاع مؤثر ومهم في المؤسسات السياسية. قد يقال ان جماعات رجال الأعمال وليدة المجتمع الحديث، إلا أن الثابت أن جذورها ضاربة في تاريخ كل المجتمعات الحضرية المعروفة، ففي مجتمعات العصرين القديم والوسيط وجدت دائماً، كما في تاريخ مصر القديم، والصين واليونان، عائلات أو قبائل أو جماعات تجارية أو دينية تسعى للتأثير في جماعات القرار من أجل الحصول على مكاسب معينة على حساب الغير، وفي بعض الحالات شكلت هذه «القوى» جزءاً من بنية السلطة، أي شاركت في الحكم.

بهذا المعنى، لا نعتبر أن «جماعة رجال الأعمال في مصر» ظاهرة حديثة ظهرت للوجود في هذه الآونة فقط مع توفر الظروف السياسية والاقتصادية التي تسمح بذلك، فجماعة رجال الأعمال في مصر يرجع ظهورها الى فترة تطور المجتمع حضارياً وصناعياً، حيث وجدت الجماعات التي تدافع عن مصالح تجارية وصناعية معينة. وهناك عناصر أثبتت دوراً بارزاً ومشرفاً في الحياة السياسية والوطنية من أمثال طلعت حرب، ومحمد فريد، وحيث كانت طبيعة المرحلة التاريخية تفرض نوعاً من التلاحم بين رجال وقطاعات الشعب المصري من أجل نصرة قضايا الاستقلال، مما

---

(٨) فخري الهواري، «دور رجال الأعمال في النظام السياسي،» **قضايا برلمانية**، السنة ١، العدد ٤ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، ص ٤١.

ساهم في إفراز نوع من رجال الأعمال الوطنيين.

٥ ـ ظروف تكون جماعات المصالح

هناك آراء تتناول ظروف نشأة رجال الأعمال في مصر حديثاً في الإطار العام لتكون جماعات المصالح بوجه عام. وتفصيل ذلك يأتي كما يلي:

في **حالة المعارضة**: حيث يقوم الأفراد الطامحون الى تولي الزعامة السياسية، ويسمون بالنخب المضادة، بتكوين جماعات مصلحة، حيث يكون الناس داخل المجتمع مادة جاهزة للإضراب أو التظاهر أو المقاطعة أو التصويت في اتجاه معين. ونظراً لأنهم لا يتسمون بالإيجابية اللازمة أو بسبب ضآلة معارفهم السياسية، فإنهم لا يبادرون بتشكيل الاتحادات أو الجمعيات، ليقوم بهذه المهمة «جماعات» تتولى قيادتهم وتوجيه تحركاتهم، وبالتالي تصبح الجماعات المصلحية سلاحاً حاسماً في عملية الصراع السياسي بين النخب.

في **حالة التنفيذ**: حيث تقبل الحكومات بتكوين جماعات المصلحة لما لها من أهمية في عملية وضع وتنفيذ السياسة العامة. وبيان ذلك أن الحكومة تحتاج لرسم وإدارة السياسة العامة الى معرفة احتياجات الناس وردود أفعالهم على سياستها. وهنا يمكن أن تقدم جماعة رجال الأعمال مساعدة كبيرة، من حيث إنها تعمل كقناة للمعلومات والدعم للسياسة الحكومية في المرحلة الراهنة. وهذا هو تفسير ظهور رجال الأعمال المصريين، حيث إنها تصنف حالياً الى نوعين:

أ ـ رجال الأعمال الذين تربطهم بالحكومة علاقة أشبه بعلاقة «الكفالة»، أي أن رجال الأعمال يكونون هنا بمثابة وكلاء أو «حلفاء» يسعون لخلق علاقات وطيدة مع فروع الحكومة (لصالح الطرفين).

ب ـ رجال أعمال تربطهم بالحكومة علاقة أشبه بعلاقة الدم أو النسب، أي أن هناك نوعاً من «القرابة» السياسية أو الرابطة العائلية بين جماعة رجال الأعمال والحكومة[٩].

في الحالة المصرية نجد النوعين من رجال الأعمال، وذلك في إطار:

(١) النظام السياسي المعتمد على حزب واحد مسيطر.

(٢) إمكانية وصول بعض الجماعات الى عضوية الحزب الحاكم واستعداد الحزب

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٢.

للتعاون معها أو حتى نيابة عنها، والدليل على ذلك أن الحزب في عضويته أبرز أعضاء جماعة رجال الأعمال، وهم موجودون أيضاً في لجانه المتخصصة، وهم على قائمته الانتخابية في مكان الصدارة.

والسؤال الآن هو: كيف يتأتى لجماعة رجال الأعمال التأثير داخل النظام السياسي؟

إن هذا التأثير يعتمد على عدة عوامل:

أ ـ الموارد المالية المتوفرة لدى جماعة رجال الأعمال أياً كان حجمها أو مصدرها، فالقاعدة العامة تقول انه كلما كانت هذه الموارد متوفرة، زاد تأثير جماعة رجال الأعمال في التوجهات السياسية للنظام، وهو ما نشاهده في حالة مصر.

ب ـ طبيعة التكوين الاجتماعي لجماعة رجال الأعمال، والخلفية الاقتصادية والثقافية لهذه الشريحة، وهو ما يحدد الى حد كبير درجة التجانس بينها وتوجهاتها نحو دعم أو تعزيز مصالح النظام السياسي.

ومن الملاحظ أن العديد من رجال الأعمال المصريين ينتمون الى عائلات مصرية كبيرة وعريقة، مما يدعم نفوذها في الدفاع عن مصالحها.

ج ـ في هذه المرحلة التي يوجه فيها النظام كل جهده وإمكانياته لتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي، وإعطائه القطاع الخاص فرصة الوجود على الساحتين السياسية والاقتصادية، فإن نفوذ جماعة رجال الأعمال يتعاظم بالنظر الى اتفاق مصالح الطرفين وأهدافهما في هذا الشأن.

د ـ يعتمد تأثير جماعة رجال الأعمال في النظام السياسي على درجة استقلال الجماعة عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى. وبصفة عامة، نجد أنه كلما كانت الجماعة أسيرة للدولة، تصبح مجرد أداة لتنظيم وتعبئة المساندة للنظام. وفي كل دول العالم الثالث ليس لجماعات المصالح بوجه عام أي استقلال عن الحكومة، وتكمن مهمتها الأساسية في حشد التأييد الشعبي للنظام وسياسته. أما كانت مرتبطة بحزب ما، فإن وزنها السياسي وتأثيرها يتوقفان بدرجة كبيرة على ما للحزب من نفوذ. وفي الديمقراطيات الغربية تتمتع الجماعات باستقلال عن الأحزاب من دون أن يعني ذلك عدم وجود تعاون في ما بينهما. ولكن هناك حالات ترتبط فيها الجماعات بالأحزاب، مما يقيد حركتها، ويقلل من استقلاليتها، فالنقابات العمالية التابعة للأحزاب الشيوعية يصعب عليها النفاذ الى دوائر صنع القرار. وفي حالات أخرى يكون الحزب ذاته أسيراً للجماعة أو ذراعاً سياسياً لها، كما هو شأن الكنيسة في علاقاتها بالأحزاب المسيحية في بعض الدول الأوروبية. وهنا نجد الجماعة في وضع

ممتاز، من حيث التأثير في السياسة العامة إذا ظفر حزبها بالسلطة، والعكس صحيح، وبالتالي فإن جماعة رجال الأعمال في مصر غير مستقلة كلياً عن الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي بصفة خاصة، ونتيجة لطبيعة الظروف الراهنة وتوجه الحكومة نحو إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص. وكل ذلك يكمن وراء زيادة نفوذ وأهمية رجال الأعمال على الساحة في المرحلة الحالية، وبخاصة أن الإطار السياسي يسمح لهم بعرض مطالبهم ووجهات نظرهم من خلال المؤسسة التشريعية (مجلس الشعب) ومجلس الشورى واللجان المتخصصة. كما أنه ليس من المستبعد أن هناك صلات بين هذه الجماعات والوزارات وكبار المسؤولين بما يسمح بدور أكبر في عملية إقرار السياسة العامة والمحافظة على مصالحهم.

٦ ـ أساليب رجال الأعمال

تتعدد أساليب جماعات الضغط والمصالح ومنها جماعة رجال الأعمال، في التأثير في صناعة القرار السياسي، ومن هذه الأساليب:

أ ـ الدعاية والمعلومات

يستخدم رجال الأعمال هذا التكتيك عن طريق توجيه حملات الدعاية الى الجماهير على اعتبار أن إقناع الجماهير أو إثارة اهتمامها بفكرة أو سياسة ما سوف يدفعها الى التأثير في جهاز صنع القرار. وحقيقة الأمر أنه في مصر تم تحييد هذه القناعة ليس من منطلق عدم قدرة هذه الوسائل في التأثير في السياسة العامة، بل العكس صحيح، فقد تم استخدامها في دعم التصورات والاتجاهات الموجودة بالفعل، والتي تحظى برضاء الحكومة. وساعد على هذا توافر ثلاثة عوامل:

(١) تلاشي درجة الاستقلالية لرجال الأعمال المصريين، ومن يستخدمون هذه الوسيلة عن الحكومة والحزب الوطني بصفة خاصة.

(٢) سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، والتي تستخدم كوسائل دعاية، وهي الأكثر انتشاراً، مثال التلفزيون والإذاعة وكبرى الصحف والمجلات.

(٣) حالة الشعور بالعرفان للحكومة، وهذا راجع الى سياسة الاحتواء عن طريق الكفالة. فالحكومة يرجع إليها الفضل في بزوغ رجال أعمال وتأمينهم في مقابل دعم الاتجاهات الحالية للحكومة والنظام.

أما عن تقديم المعلومات الى صانعي القرار، فيعد أمراً بالغ الأهمية، حيث يضع رجال الأعمال معلوماتهم ووجهات نظرهم أمام اللجان الوزارية أو التشريعية أو لجان الحزب الوطني الديمقراطي وغيرها من لجان الحكومة. وقد أتاح لهم ذلك عدة أمور،

أهمها علاقاتهم الخاصة بالحكومة. وهم بذلك أضحوا أطرافاً في عملية صنع القرار، حتى ولو لم يؤخذ برأيهم. ويهدف رجال الأعمال من هذا إلى أن يزودوا صانعي القرار بالمعلومات المطلوبة عبر فترات زمنية طويلة. ولا شك في أنهم يحصلون في مقابل ذلك على مزايا أكبر، بالإضافة الى توطيد علاقاتهم بالنظام بصورة تجعل نفاذهم أو تمثيلهم داخل المؤسسة التشريعية أمراً ممكناً.

ب ـ خلق علاقات خاصة مع الأحزاب السياسية وغيرها

بصفة عامة، يسعى رجال الأعمال الى إنشاء أنواع من القرابة السياسية مع حزب أو أكثر، والنظم الديمقراطية تعرف هذه العلاقات. ومن أهم صور هذا الأسلوب خلق كتل تشريعية داخل حزب أو أكثر.

ففي فرنسا، نجحت مصانع الخمور بتكوين كتلة تشريعية من أكثر من حزب. وفي اليابان نجح رجال المال والصناعة بخلق كتلة قوية داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي. وفي الولايات المتحدة استطاع اتحاد المزارعين أن يكوّن كتلة تمثل وتدافع عن مصالح المزارعين داخل الحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي. وفي مصر نرصد ظاهرة أخرى، علاوة على ما بين الحزب الوطني الديمقراطي ورجال الأعمال من علاقات خاصة، حيث إن عدداً من رجال الأعمال استطاع أن يستخدم علاقاته بتنظيمات أخرى غير سياسية لدعم العلاقة مع الحزب الوطني. وعلى سبيل المثال: العضوية في مجلس الرئاسة المصري ـ الأمريكي[(١٠)].

ج ـ المساندة الانتخابية

وهو تكتيك موسمي، أي يستخدمه رجال الأعمال في أوقات الانتخابات بهدف مساعدة مرشح ما على الفوز وإسقاط مرشح آخر. وقد تكون المساندة بالمال أو الرجال أو الدعاية أو الثلاثة معاً سواء في الانتخابات البرلمانية أو المحلية أو بعض المناصب النقابية. وفي مصر ليس صعباً رصد هذه الممارسة في الانتخابات البرلمانية (عام ١٩٩٥) المحلية والنقابية. والهدف من هذه المساندة هو أن تتهيأ لرجال الأعمال حرية النفاذ الى صانعي القرار أو خطب ودّهم.

د ـ المساومات المستترة

بصفة عامة، يستخدم هذا التكتيك في شتى النظم السياسية، ويستخدمه بصورة

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٤.

خاصة رجال الأعمال، ولكن في ظل توافر الإمكانية للوصول الى مراكز صنع القرار حتى يستطيعوا أن يساوموا. ومن جهة أخرى، فإن رجال الأعمال بصفة خاصة يفضلون استخدام ذلك الأسلوب لسببين:

- الخوف من أن تؤدي العلانية الى تفاقم التناقض الاجتماعي.
- الطبيعة السرية للنشاط الاقتصادي الخاص.

هـ ـ التمثيل المباشر

وهو موضوع الساعة الآن، أي اختيار رجال الأعمال هذا الأسلوب بصورة واضحة في ظل ظروف ساعدت على ذلك، حيث سعى رجال الأعمال الى التمثيل المباشر في أجهزة صنع القرار، ومنها المؤسسة التشريعية المصرية، علاوة على الاتحادات الصناعية والنقابات المهنية والغرف التجارية والمجلس الرئاسي (المصري ـ الأمريكي).

وحقيقة الأمر أن هذا لم يحدث في مصر وحدها، بل هناك سوابق في بلدان عدة، حيث نجد أن البرلمان الياباني (الدايت) ما هو إلا جمعية لممثلي جماعات المصالح المترابطة. وفي إيطاليا وفرنسا وهولندا يتنافس النقابيون العماليون والمسؤولون في الاتحادات الزراعية وممثلو المنظمات الدينية على المقاعد التشريعية على المستويين القومي والإقليمي.

ويعتبر الجهاز الإداري مكاناً آخر تسعى جماعة رجال الأعمال الى أن يكون لها وجود فيه. ففي ألمانيا نجدها ممثلة في المجالس الاستشارية للأجهزة الإدارية، وفي بريطانيا أصبح التشاور بين الإدرايين وقيادات هذه الجماعات شكلاً أساسياً لصنع القرار وتنفيذ السياسة العامة. وحقيقة لا بد من أن نذكر أن نفوذ وتمثيل رجال الأعمال المباشر في مصر في الأجهزة المختلفة لصنع القرار يعتبر من أهم التحولات التي تشهدها مصر. ونرى أن هناك عاملين قد دفعا الى حدوث مثل هذا التحول:

(١) تعقد المشاكل التي تواجه الإدارة الحكومية واحتياجها الى المساعدة من جانب الخبراء والمتخصصين الذين يقدمهم رجال الأعمال، فضلاً عن توليهم إدارة المشروعات التي سبق وفشلت الجهات الإدارية الحكومية في إدارتها، أو التي تديرها الحكومة الى أن يتولى رجال الأعمال إدارتها في صورة تصفية مشروعات القطاع العام.

(٢) الرغبة في إشاعة الديمقراطية الإدارية، بحيث تصبح أكثر تجاوباً مع الجماهير وأكثر إنسانية في التعامل معهم، علاوة على مواكبة التطورات والمتغيرات العالمية الراهنة، والتي تعطي مساحة أكبر للاقتصاد نظراً لتأثيره في السياسة، بل في غيرها.

ثانياً: اليمن: انتخابات ١٩٩٧
ومؤشرات التطور السياسي

كانت انتخابات ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٧ في اليمن الأولى منذ الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد في عام ١٩٩٤، كما أنها الثانية منذ الإعلان عن قيام دولة الوحدة في أيار/ مايو ١٩٩٠، ونظراً للأهمية التي تمثلها هذه الانتخابات بالنسبة لواقع ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن، فإننا سنحاول رصد بعض من ملامح الظروف التي واكبتها في محاولة للتوصل الى بعض الدلالات التي تفسر حقيقة عمليات التحول السياسي الجارية حالياً في اليمن. وبداية يمكن القول ان هناك أهمية خاصة لعنصر الانتخابات بالنسبة للتطور الديمقراطي.

صحيح أن الديمقراطية بمعناها الحديث هي أوسع من مجرد إجراء انتخابات دورية، إلا أن الصحيح أيضاً أن الانتخابات في حد ذاتها تتضمن عناصر عديدة منها: كفالة حرية تأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان بمعناها الواسع، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتأسيس ثقافة سياسية ديمقراطية، واستقلال المجتمع المدني عن الدولة. فالانتخابات الدورية والنزيهة تعتبر ركناً أساسياً من أركان الممارسة الديمقراطية(١١). وكما يقال، فإنه لا يمكن الحديث عن تطور ديمقراطي حقيقي وجاد من دون أن تكون هناك انتخابات تتسم بالحرية والشفافية ليتمكن المواطنون من خلالها من ممارسة حق الاختيار بين أكثر من شخص، وأكثر من حزب، وأكثر من برنامج سياسي. وتزداد أهمية هذا الأمر في الدول التي تمر بمرحلة انتقال أو تحول من صيغة سياسية غير ديمقراطية الى أخرى ديمقراطية أو على الأقل تتسم بدرجة من درجات الديمقراطية. وتعتبر اليمن واحدة من هذه الدول، وفي هذا الإطار فإن الانتخابات البرلمانية التي جرت في نيسان/ ابريل ١٩٩٧، أعطت إشارات واضحة عن واقع خريطة القوى والتوازنات السياسية والاجتماعية، كما كشفت عن العديد من القضايا والمشكلات التي تشغل الرأي العام، فضلاً عن كونها مؤشراً على مدى جدية عملية التحول الديمقراطي(١٢).

---

(١١) صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب؛ مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين ابراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ الصفاة، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣)، ص ٦٨.

(١٢) حسنين توفيق ابراهيم، «الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

والمعروف أن الانتخابات اليمنية تمت في إطار بيئة داخلية، وأخرى خارجية، تتضمن الكثير من المشكلات والتحديات التي فرضت نفسها على الدولة والمجتمع. فهناك الحرب الأهلية التي اندلعت في عام ١٩٩٤، والتي أعادت صياغة خريطة التوازنات السياسية والاجتماعية، وأوجدت مشكلات وتحديات ألقت بظلالها على العملية الانتخابية وصيغة التفاهم بين الأحزاب السياسية. وبالإضافة الى ما سبق، فهناك جانب آخر يتعلق بكون اليمن هي الدولة الوحيدة في منطقة الخليج والجزيرة العربية التي تسمح بقيام الأحزاب السياسية وتأخذ بنظام حزبي تعددي، كما أنها الدولة الثانية بعد الكويت التي يوجد فيها برلمان منتخب بطريقة مباشرة. وهذا ما يؤكد ضرورة أخذ الأبعاد الإقليمية للتجربة اليمنية في الاعتبار.

١ ـ خصوصية التجربة اليمنية

بدرجة ما يمكن أن تكون للتجربة اليمنية خصوصيتها بالنظر الى الدور المركزي الذي تمثله القبيلة في البنية الاجتماعية والتركيبة السياسية[١٣]. هذا بالطبع الى جانب العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد. ومن هنا فإن الانتخابات البرلمانية طرحت في سياقها ثلاث قضايا، وذلك من منظور مدى التحول الديمقراطي. فهناك **أولاً** العلاقة بين القبيلة كبنية تقليدية والتطور الديمقراطي، حيث من المعروف أن المجتمع المدني الذي يضم القوى والتكوينات والتنظيمات السياسية والاجتماعية الحديثة كالنقابات والأحزاب والجمعيات والنوادي يمثل الركيزة الأساسية للتطور الديمقراطي. وفي هذا السياق يصبح من المشروع التساؤل عن إمكانيات إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في مجتمعات يغلب على هيكلها الاجتماعي والسياسي طابع التكوينات الاجتماعية التقليدية وماهية الدلالات التي تقدمها التجربة اليمنية في هذا السياق؟ وهناك **ثانياً** العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطوير الديمقراطي، وبخاصة مع بروز الجدل الواسع حول أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كشرط للتنمية أو الديمقراطية. فما هو الموقف بالنسبة لليمن وهي من أفقر الدول العربية؟ ثم هناك **ثالثاً** معضلة بناء الدولة اليمنية (سياسياً ومؤسسياً) ووجود قوى تقليدية قبلية تمثل تحديات حقيقية لسلطة الدولة من حيث كونها كيانات شبه مستقلة داخل الدولة. لذلك يثور التساؤل حول مدى التعارض بين عملية بناء الدولة من ناحية، وعملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى؟[١٤].

---

(١٣) محمد محسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦).

(١٤) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٥٨.

٢ ـ ظروف الانتخابات

بصفة عامة يمكن القول بأن الانتخابات اليمنية قد جرت في ظل بيئة داخلية وخارجية (إقليمية ودولية) تتضمن الكثير من المشكلات والتحديات التي أثرت في ديناميات العملية الانتخابية. فعلى الصعيد الداخلي هناك التداعيات التي ترتبت على حرب الخليج الثانية، ثم الحرب الأهلية التي جرت في اليمن عام ١٩٩٤، فقد ترتب على الحرب الأولى وموقف اليمن منها عودة وإعادة عشرات الآلاف من اليمنيين العاملين في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة الكويت والسعودية، كما تقلص الدعم الذي كان تتلقاه اليمن من دول المجلس، وهو ما أسهم في زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. أما الحرب اليمنية، فقد ترتب عليها خروج، أو بالأحرى إخراج، الحزب الاشتراكي من الحكم الى صفوف المعارضة، وخلق بؤر جديدة للتوتر والتأزم بين الحزب الاشتراكي والسلطة الحاكمة، وبخاصة بعد أن قامت الأخيرة بمصادرة مقار الحزب ومكاتبه ووثائقه. هذا الى جانب التخريب الذي لحق بالبنية التحتية للبلاد من جراء الحرب، وهي أصلاً بنية تتسم بالضعف والهشاشة(١٥). على الصعيد الاقتصادي، هناك مظاهر البطالة والتضخم والمديونية، وعجز ميزان المدفوعات، وانخفاض معدلات النمو ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ثم هناك الأزمات الاجتماعية ممثلة في تزايد حدة مشكلات التعليم والصحة والإسكان، وتدهور أوضاع الطبقة الوسطى، وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية(١٦).

أما من الناحية السياسية، فقد جرت الانتخابات في ظل مناخ سياسي مشحون بالكثير من عناصر التأزم، وهو ما انعكس على ديناميات العملية الانتخابية. فالعلاقة بين حزبي الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح) لم تسر على وتيرة واحدة وتراوحت بين التقارب والصراع تارة بسبب الخلافات الشخصية، وتارة أخرى بسبب الخلاف على العديد من القضايا والسياسات الداخلية والخارجية. وقد بلغ التأزم ذروته خلال الفترة السابقة على الانتخابات مباشرة، وبخاصة بعد أن انهارت كافة اتفاقيات التنسيق بين الحزبين. أما علاقة الحزب الاشتراكي الذي خرج من الحكم الى المعارضة على أثر الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ ـ علاقته بكل من المؤتمر والإصلاح ـ فقد اتسمت عموماً بالتوتر لأسباب متداخلة، وإن كان كل من حزبي

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**، ص ٢٠ ـ ٢٦، و**الوسط** (٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

الائتلاف الحاكم قد حاول استخدام ورقة التقارب مع الحزب الاشتراكي للضغط على الطرف الآخر. هذا الى جانب انقسام أحزاب المعارضة، فشارك البعض في الانتخابات وقاطعها الآخرون، وهو ما يعكس غياب الاتفاق العام حول قواعد واضحة ومحددة للعبة السياسية، وهو ما يشير الى أن العلاقة بين أطراف العملية السياسية تتسم أساساً بالتوتر والاحتقان[١٧].

بالإضافة الى ما سبق، هناك ظواهر ومشكلات أخرى يجب عدم إغفال آثارها في المجتمع عموماً، وفي العملية الانتخابية بصفة خاصة، ومن ذلك تنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري، وبخاصة في بعض الأجهزة الحكومية والقطاع العام والمحليات، وفي الأحزاب. وهناك أيضاً مشكلة انتشار الأسلحة النارية بين المواطنين كجزء من تقاليد المجتمع اليمني، وهو ما يلقي بتأثيراته السلبية على الأوضاع الأمنية في البلاد، ودعم نفوذ بعض القبائل على حساب قبائل أخرى[١٨].

وعلى الرغم من كل هذه الظروف وتداعياتها، فإن السلطات في اليمن حاولت، من خلال إجراء عملية الانتخاب، توجيه رسالة الى العالم الخارجي (الدول الغربية، ومؤسسات التمويل) بأن اليمن تتمتع بالاستقرار السياسي والأمني، وأنها تسير في طريق إرساء وتدعيم الممارسة الديمقراطية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، والحصول على قروض ومعونات وتسهيلات لاستكمال برامج الإصلاح الاقتصادي.

٣ ـ الإطار القانوني للانتخابات

يمكن القول بأن الإطار القانوني والدستوري الذي جرت في ظله انتخابات ١٩٩٧، يتمثل في تعديل الدستور، وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في آب/أغسطس ١٩٩٥، وإصدار قانون جديد للانتخابات العامة آب/ أغسطس ١٩٩٦.

وقد جاء إجراء التعديل الدستوري الموسع في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ على خلفية الآثار السياسية لحرب ١٩٩٤، وبخاصة في ما يتعلق بإعادة صياغة التوازنات الحزبية في البلاد، حيث تم إخراج الحزب الاشتراكي من الحكم ومصادرة أمواله ووثائقه وممتلكاته، وإبعاد عدد من كوادره وأعضائه من وظائفهم في بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها. ومن أبرز ما تضمنه التعديل الدستوري هو تعديل صيغة رئاسة الدولة من مجلس رئاسة الى رئيس جمهورية، مما أفسح في المجال ليتولى الرئيس علي

---

(١٧) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٨) **الخليج** (الإمارات)، ٣٠/ ٤/ ١٩٩٧، و**الحياة** (لندن)، ٣٠/ ٤/ ١٩٩٧.

عبد الله صالح رئاسة الجمهورية، فضلاً عن توسيع سلطات الرئيس وصلاحياته، مما عزز من مكانته ودوره في العملية السياسية. وبموجب التعديل أصبحت الشريعة الإسلامية مصدراً لجميع التشريعات[١٩]. أما بالنسبة للائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، والتي صدرت في آب/أغسطس ١٩٩٥، فقد ترتب عليها إعادة صياغة الخريطة الحزبية في اليمن. ومن ضمن شروط اللائحة، اشتراط التقدم بطلبات تسجيل الأحزاب الجديدة الى لجنة شؤون الأحزاب، للتأكد من استيفائها للشروط المنصوص عليها وللترخيص لها بممارسة العمل السياسي. ومن أهم النتائج التي ترتبت على ذلك، انخفاض عدد الأحزاب في انتخابات عام ١٩٩٧ الى ١٢ حزباً، بينما شارك في انتخابات ١٩٩٣ (٢٢) حزباً وتنظيماً سياسياً.

وبخصوص قانون الانتخابات الجديد (القانون رقم (٢٧) لعام ١٩٩٦ بشأن الانتخابات العامة)، فقد جاء ليحل محل القانون رقم (٤١) لعام ١٩٩٢، وقد تضمن القانون تحديداً وتقنيناً لمختلف العناصر. فقد كفل القانون حق الانتخاب لكل مواطن يبلغ من العمر ١٨ سنة، كما تضمن نصاً بشأن قيام اللجنة العليا للانتخابات باتخاذ الإجراءات التي تشجع المرأة على ممارسة حقوقها الانتخابية (المادة الخامسة). وخول القانون الناخب حق الطعن في قرارات اللجنة المخولة إعداد ومراجعة الجداول أمام المحكمة الابتدائية. وتضمن القانون تعديلاً لطريقة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، بحيث أصبحت تتكون من سبعة أعضاء، وليس لرئيس الجمهورية الحق في زيادة أعضائها خلال السنة الانتخابية كما كان الحال في القانون السابق. كما نظم القانون شروط وقواعد الدعاية الانتخابية، فتضمن استخدام كافة المرشحين لوسائل الإعلام لعرض برامجهم الانتخابية، وحظر الإنفاق على الدعاية من المال العام، ومنع استخدام المساجد والجوامع والكليات والمدارس ودوائر الحكومة لغايات انتخابية. ونظم القانون في بابه الخامس إجراءات انتخاب مجلس النواب الذي يتألف من ثلاثمائة عضو وعضو واحد يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري العام المباشر، ويمثلون ٣٠١ دائرة انتخابية (نائب عن كل دائرة) متساوية تقريباً من حيث عدد السكان. كما ينظم هذا الباب أيضاً إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية وإجراءات الاستفتاء العام. ويخول القانون كل ذي مصلحة حق الطعن في نتائج عملية الاقتراع والفرز أمام المحكمة العليا، ولكن سلطة المحكمة بهذا الخصوص تقتصر على إبداء الرأي في صحة الطعون المقدمة الى المجلس وموافاة المجلس بنتائج تحقيقاتها خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إحالة الطعن عليها. ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر من مجلس النواب بأغلبية ثلثي أعضائه. وهكذا فإن المجلس هو المختص بالفصل في صحة عضوية أعضائه. وجدير

---

(١٩) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٦١.

بالذكر أن المشرع المصري أخذ بنص مماثل عندما حصر اختصاص محكمة النقض في التحقيق وإبداء الرأي في الطعون المقدمة بشأن صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب، فيما خول المجلس سلطة الفصل في صحة العضوية. وقد أكدت التجربة البرلمانية المصرية أن هذا النص الدستوري يمثل عاملاً معوقاً للتطور الديمقراطي، ففي حالات عديدة انتهت محكمة النقض في تحقيقاتها الى إقرار عدم صحة عضوية بعض أعضاء المجلس المطعون في صحة عضويتهم، إلا أن المجلس دأب على تجاهل نتائج تحقيقات المحكمة بدعوى أن المجلس «سيد قراره». لذلك تطالب المعارضة بتعديل هذا النص الدستوري لجعل سلطة الفصل في صحة عضوية أعضاء المجلس من اختصاص محكمة النقض فقط[٢٠].

٤ ـ أطراف العملية الانتخابية

بلغة الأرقام، بلغ إجمالي المسجلين في كشوف الناخبين ٤,٦٣٧,٧٢٨ ناخباً وناخبة موزعين على ٣٠١ دائرة، وذلك من أصل ٦,٩٧٦,٠٤٠ لهم حق المشاركة في الانتخابات (السن القانوني للمشاركة هو ١٨ سنة فأكثر) من إجمالي سكان اليمن البالغ عددهم طبقاً لتقريرات عام ١٩٩٦ حوالى ١٦ مليوناً و٤٨٤ ألف نسمة، وكان من بين المسجلين في كشوف الناخبين ٣,٣٣٣,١٧٨ من الرجال و١,٣٠٤,٥٥٠ من النساء.

وقد تأثرت نسبة المشاركة في الانتخابات لأسباب متعددة منها: ارتفاع نسبة الأمية وبخاصة بين النساء، وتدني مستوى الوعي السياسي، وضعف الثقة في العملية الانتخابية، وتواضع مستوى أساليب وإجراءات تسجيل الناخبين.

وهناك مشكلة عامة ممثلة في الفجوة بين عدد الذي يحق لهم المشاركة في الانتخابات من ناحية، وعدد المقيدين فعلاً في كشوف الناخبين من ناحية أخرى، وهي ليست حكراً على اليمن، بل تعرفها دول أخرى مثل مصر وموريتانيا ولبنان، وتكون معالجة هذه المشكلة من خلال تشجيع من لهم حق التصويت من الرجال والنساء على قيد أسمائهم في كشف الناخبين، والاهتمام بتنقية هذه الكشوف وتدقيقها بصورة دورية، وهو من متطلبات دعم التطور الديمقراطي.

بلغ عدد المرشحين الحزبيين ٧٥٤ مرشحاً من إجمالي عدد المرشحين البالغ عددهم ٢٣١١ مرشحاً، ونظراً لأن عدد الأحزاب التي شاركت في الانتخابات هو ١٢ حزباً

---

(٢٠) **تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية، ١٩٩٥** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥)، ص ٣٩.

من الـ ١٥ حزباً المصرح لها قانوناً، فقد كان توزيع المرشحين بحسب هوياتهم على الحزبين كما يلي:

المؤتمر الشعبي العام ـ ٢٣٢ مرشحاً.

التجمع اليمني للإصلاح ـ ٢٠١ مرشح.

التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ـ ٧٩ مرشحاً.

حزب الحق ـ ٢٦ مرشحاً.

حزب البعث العربي الاشتراكي ـ ٢٤ مرشحاً.

حزب البعث القومي ـ ٥٧ مرشحاً.

الحزب الناصري الديمقراطي ـ ٢٣ مرشحاً.

تنظيم التصحيح الناصري ـ ١٦ مرشحاً.

الجبهة الوطنية الديمقراطية ـ ٥٧ مرشحاً.

حزب الرابطة اليمنية ـ ١٦ مرشحاً.

الحزب القومي الاجتماعي ـ ١٤ مرشحاً.

جبهة التحرير ـ ١١ مرشحاً.

وبالمقارنة بانتخابات عام ١٩٩٣، فقد انخفض عدد المرشحين الحزبيين في انتخابات ١٩٩٧ عما كان عليه عددهم في عام ١٩٩٣ بـ ٤٥٩ مرشحاً[٢١].

ويلاحظ أن حزبي الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح) قدما العدد الأكبر من المرشحين الحزبيين باعتبارهما أكبر الأحزاب اليمنية، أما بقية الأحزاب فهي أحزاب صغيرة تتسم بالضعف نظراً لمحدودية قواعدها الاجتماعية وعدم تبلور أطرها الفكرية والسياسية، فضلاً عن أن بعضها يعبّر عن تشرذم التيارات السياسية في اليمن. فهناك ثلاثة أحزاب تعبر عن التيار الناصري، وحزبان يعبران عن التيار البعثي، وعدة أحزاب تعبر عن التيار الإسلامي[٢٢]. ولعل النتائج التي حققتها هذه الأحزاب باستثناء المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني

(٢١) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٦٥، وعفاف الزين، «خريطة اليمن السياسية بعد الانتخابات،» **المجلة** (٤ ـ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٧).

(٢٢) حسن أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٥٠ وما بعدها.

للإصلاح تعتبر خير دليل على ذلك، حيث لم يتمكن سوى حزبين فقط من الحصول على تمثيل محدود جداً في البرلمان، وهما التنظيم الوحدوي الناصري (٣ مقاعد) وحزب البعث العربي الاشتراكي (مقعدان). وهكذا لم تتمكن ثمانية من الأحزاب الإثني عشر التي شاركت في الانتخابات من الحصول على أي تمثيل في مجلس النواب.

الى جانب المرشحين الحزبيين، هناك عدد كبير من المرشحين المستقلين، فهناك فئة من المستقلين رشحوا أنفسهم استناداً الى مؤهلاتهم وخلفياتهم الأكاديمية والثقافية، وهناك مستقلون خاضوا الانتخابات اعتماداً على خلفية انتماءاتهم العائلية العشائرية والقبلية. وبالإضافة الى ذلك، فإن بعض الأحزاب دفعت عدداً من أعضائها الى الترشيح كمستقلين كجزء من المناورات الانتخابية، ومن بين المرشحين المستقلين أيضاً كانت هناك فئة من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح، والذين انشقوا على الحزب ورشحوا أنفسهم كمستقلين، ثقة في إمكانيات فوزهم، أو رغبة في مساومة الأحزاب التي ينتمون إليها، أو للحصول على مكاسب مقابل انسحابهم لحساب مرشحين رسميين للأحزاب، ويعتبر المؤتمر الشعبي العام أكثر الأحزاب معاناة من هذه الظاهرة. والجدير بالذكر أن ظاهرة المنشقين من أعضاء الأحزاب الذين يرشحون أنفسهم كمستقلين في الانتخابات إنما تدل على ضعف وهشاشة الانتماء الحزبي، وأن هذا الانتماء تحكمه اعتبارات تتعلق بالمصالح الشخصية والعائلية أكثر مما تحكمه اعتبارات الاقتناع بفكر الحزب وبرنامجه السياسي. كما أن هذه الظاهرة ليس حكراً على اليمن، بل تعرفها العديد من الأقطار العربية الأخرى التي تشهد انتخابات برلمانية، وعلى سبيل المثال، ففي انتخابات عام ١٩٩٥ في مصر، بلغ إجمالي عدد المرشحين ٣٨٩٠ مرشحاً كان من بينهم أكثر من ألف مرشح من أعضاء وكوادر الحزب الوطني الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين وضد مرشحي الحزب الرسميين، نظراً لعدم ترشيحهم على قوائمه[٢٣]. وبعد إعلان نتائج الانتخابات سارع ٩٩ من أعضاء الحزب الذين فازوا في الانتخابات كمستقلين بالانضمام الى هيئته البرلمانية، مما أدى الى زيادة عدد مقاعده في البرلمان الى ٤١٧ مقعداً من إجمالي المقاعد التي يتم شغلها بالانتخاب، والبالغ عددها ٤٤٤ مقعداً. وفي موريتانيا شهدت الانتخابات العامة التي جرت في عام ١٩٩٦ تنافساً كبيراً بين مرشحي «الحزب الجمهوري الديمقراطي» الحاكم الذي يتزعمه رئيس الدولة معاوية ولد الطايع ومرشحين مستقلين انشقوا عنه في العديد من الدوائر، وبالأرقام فقد كان هناك أكثر من ٥٠ قائمة انتخابية مستقلة تنافس نحو ٥٢ قائمة شغلها الحزب على مستوى

---

(٢٣) حسنين توفيق ابراهيم، «الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥): العنف الانتخابي وثقافة العنف،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٦)، ص ٩.

الدولة، وعلى رغم أنه في الحالتين (مصر وموريتانيا) اتخذت قرارات بشأن معاقبة المنشقين وإسقاط عضويتهم، إلا أنها لم تطبق بصورة جدية من الناحية العملية.

أما بالنسبة للمرأة، فإنه بمقارنة انتخابات عام ١٩٩٣ مع انتخابات عام ١٩٩٧ في اليمن، يلاحظ أن عدد المرشحات انخفض في الانتخابات الأخيرة، ففي الانتخابات الأولى بلغ عدد المرشحات ٤٢ مرشحة، منهن ١٦ مرشحة حزبية والأخريات مستقلات. وفي انتخابات ١٩٩٧ بلغ إجمالي عدد المرشحات ١٧ مرشحة، منهن ٧ مرشحات حزبيات والأخريات مستقلات. وعلى رغم أن الدولة اليمنية قد بادرت إلى تقديم بعض الدعم والتسهيلات الى جميع المرشحات بغض النظر عن انتمائهن الحزبي والسياسي، وبخاصة في ما يتعلق بدعم الحملات الانتخابية لهن، إلا أن النتائج التي حققتها المرأة في الانتخابات كانت محدودة، كما أن المشاركة الفعلية للمرأة في عملية التصويت لم تكن في مستوى مشاركتها في التسجيل في الجداول الانتخابية[(٢٤)].

٥ ـ معضلة الرقابة على الانتخابات

هناك دول تسير في طريق التحول الديمقراطي تسمح إدارتها بقيام هيئات شعبية غير حكومية، بمراقبة الانتخابات، كما تسمح لهيئات دولية بالإشراف والرقابة على سير العملية الانتخابية، في محاولة «لإبراء ذمتها أمام العالم» وإثبات نزاهة وشفافية الانتخابات. ونظراً للأجواء المتوترة التي سبقت إجراء الانتخابات اليمنية، ومقاطعة بعض الأحزاب للانتخابات، والإعلان مسبقاً من قبل البعض بعدم الاعتراف بنتائجها، واتهام بعض الأحزاب للمؤتمر الشعبي العام بالإعداد لتزوير الانتخابات، رحبت القيادة السياسية اليمنية بقيام مجموعة من المستقلين، بينهم شخصيات سياسية بارزة بتشكيل وإشهار لجنة للرقابة على الانتخابات، وذلك خلال آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. من ناحية أخرى، قام نحو ٥٠٠ مراقب دولي عربي وأجنبي ممثلين عن العديد من الحكومات والمنظمات العربية والدولية بتنظيم لجان للرقابة الانتخابية في دوائر ومراكز الاقتراع. ومن هذه الهيئات على سبيل المثال: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمعهد الديمقراطي الأمريكي. كما قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون والتنسيق مع مكتب رئاسة هولندا للاتحاد الأوروبي، والمعهد العربي الديمقراطي ومقره اليمن، بتشكيل أمانة مشتركة لتقديم الدعم والمساعدة لبعثات

---

(٢٤) حوار أجراه حسنين توفيق ابراهيم مع محسن محمد العلفي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات؛ **الوسط** (٣١ آذار/مارس ١٩٩٧)، ص ٣٠ ـ ٣١، وعبد الوهاب المؤيد، «الانتخابات اليمنية: رقابة ومقاطعة، النتائج محسومة،» **الوسط** (١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٧)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

المراقبين الدوليين بما يمكنهم من أداء مهمتهم على نحو مرضٍ.

وهذا الموقف من جانب حكومة اليمن اعتبر خطوة متقدمة في محاولة لإثبات حسن النية أمام العالم الخارجي. وبالمقارنة مع دول أخرى، فإن الموقف يختلف، ففي الانتخابات البرلمانية المصرية عام ١٩٩٥ رفضت الحكومة فكرة قيام أي لجنة أو جهة خارجية بالرقابة على الانتخابات بدعوى رفض الوصاية على سير العملية الانتخابية، مع تأكيد الحكومة أن الانتخابات تخضع بالكامل للإشراف القضائي لمنع أي تزوير أو تلاعب. وعلى رغم ذلك فقد قامت عدة هيئات ومراكز بتأسيس «اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات»، وقد مارست اللجنة عملها على الرغم من الصعوبات الشديدة التي واجهتها، وسجلت في تقريرها الكثير من التجاوزات والانتهاكات الخطيرة التي ألقت بلا شك ظلالاً كثيفة من الشكوك حول صحة وشرعية الانتخابات[٢٥] والمجلس الذي تمخض عنها. أما بالنسبة للرقابة الدولية، فإن الحكومة المصرية ترفض مثل هذا الأمر رفضاً قاطعاً بحجة أن الديمقراطية المصرية قد بلغت سن الرشد، وأن هذه الرقابة تناسب فقط الدول التي ما تزال في المراحل الأولى للتحول الديمقراطي.

وفي لبنان تم تشكيل جمعية أهلية باسم الجمعية اللبنانية من أجل مراقبة الانتخابات، وذلك قبيل بدء أولى مراحل العملية الانتخابية في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، إلا أن وزارة الداخلية اللبنانية رفضت الترخيص للجمعية بممارسة نشاطها قانوناً بدعوى أن الجمعية تسعى للحلول محل الدولة في مراقبة نزاهة الانتخابات. وقد استمرت الجمعية في عملها وأصدرت بيانات وتقارير ضمنتها الكثير من المخالفات والخروقات التي شابت الانتخابات[٢٦].

٦ ـ مقاطعة الانتخابات

قاطعت أربعة أحزاب معارضة الانتخابات اليمنية في عام ١٩٩٧، وهذه الأحزاب هي: الحزب الاشتراكي اليمني، التجمع الوحدوي اليمني، حزب رابطة أبناء اليمن، واتحاد القوى الشعبية. ويعتبر الحزب الاشتراكي اليمني أهم الأحزاب المعارضة بحكم ثقله السياسي في المجتمع اليمني، وخصوصية علاقاته بحزبي المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح. وعلى الرغم من أن الحزب الاشتراكي اليمني كان شريكاً لحزب المؤتمر الشعبي العام في انجاز الوحدة عام ١٩٩٠، إلا أن الخلافات دبت بين الحزبين لأسباب عديدة أفضت في النهاية الى تقارب حزبي المؤتمر

(٢٥) **تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية، ١٩٩٥**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٢٦) ابراهيم، «الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن،» ص ٧٠.

الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح على خلفية خلافاتهما مع الحزب الاشتراكي اليمني.

وبعد الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤، تم إخراج الحزب الاشتراكي من السلطة الى المعارضة، وإبان التفاعلات السياسية التي صاحبت انتخابات ١٩٩٧ كان الحزب الاشتراكي اليمني طرفاً رئيسياً في هذه التفاعلات. فمن ناحية أولى عمل الحزب في إطار مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، وذلك بهدف الدفع في اتجاه تحقيق «مصالحة وطنية شاملة، وقد وقعت أحزاب المجلس في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ ما سمي بـ «وثيقة الضمانات السياسية والقانونية للانتخابات»، وتضمنت الوثيقة عدة مطالبات منها: رفع القيود عن نشاط الأحزاب السياسية، ووقف حملات التخوين والتكفير، وتعديل قانون الانتخابات من خلال الحوار بين الائتلاف والمعارضة، وتوفير ضمانات ومعايير حياد اللجنة العليا للانتخابات ومؤسسات الدولة والإعلام الرسمي في العملية الانتخابية.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ أصدر «مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة» وثيقة أخرى بعنوان «آلية تنفيذ الضمانات السياسية والقانونية لانتخابات حرة نزيهة». وتضمنت الوثيقة الثانية المطالبة بإجراء حوار وطني وإعلان عفو شامل وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات[٢٧]. في الوقت نفسه، بدأ الحزب الاشتراكي اليمني حواراً عاماً مع التجمع اليمني للإصلاح من ناحية، ودفع عجلة التفاهم بين التجمع ومجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة من ناحية أخرى. وكانت محصلة هذه الجهود أن وقع الطرفان (التجمع ومجلس التنسيق) في آب/ أغسطس ١٩٩٦ وثيقة مشتركة بعنوان «البرنامج التنفيذي لضمان انتخابات حرة نزيهة»، وطالبت الوثيقة أيضاً بإعادة تشكيل اللجنة السياسية، وضمان حيادها، كما طالبت بوضع الضمانات الكفيلة بتحقيق نزاهة مشاركة العسكريين في الانتخابات حتى لا يتم استغلال الجيش لحساب حزب معين. وعلى كل فإن هذه «التحالفات» كانت جزءاً من المناورات السياسية والتحركات التكتيكية لـ «الإصلاح» ومساومته أكثر مما كانت التزاماً مبدئياً بالتنسيق مع المعارضة.

على صعيد ثالث، دخل «الحزب الاشتراكي اليمني» في حوار ثنائي مع «المؤتمر الشعبي العام» وبالمشاركة مع بعض أحزاب المعارضة الأخرى، وهنا يذكر أن إقدام المؤتمر على إجراء هذا الحوار كان يتم بدافع تحجيم فرص التقارب بين الاشتراكي

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٧١، وعبد الوهاب المؤيد، «اليمن: وثيقة أحزاب المعارضة تعيد الخلاف إلى نقطة البداية،» **الوسط** (٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

والتجمع. ونظراً لأن الاتصالات التي أجراها الاشتراكي لم تسفر عن نتائج عملية لتوفير ضمانات لنزاهة الانتخابات، فقد حدث انقسام داخله. وفي هذا الإطار برز تياران في صفوف الحزب، طالب **أولهما** بمقاطعة الانتخابات نظراً لعدم ضمان نزاهتها، وتزعم هذا التيار علي صالح عباد، الأمين العام للحزب. أما التيار **الثاني** الذي كان من أبرز رموزه جار الله عمر، عضو المكتب السياسي، فقد كان يرى ضرورة المشاركة في الانتخابات على رغم كل الظروف المحيطة بها حتى لا يضع الحزب نفسه خارج الملعب السياسي، ثم أصدرت اللجنة المركزية للحزب بياناً أعلنت فيه مقاطعة الانتخابات، وبررت ذلك باستمرار السيطرة على مقار الحزب وممتلكاته، وكثرة المخالفات التي شابت العملية الانتخابية خلال مراحل القيد والتسجيل. كما اعتبر الحزب أن اللجنة الانتخابية العليا لا تتصف بالحياد والنزاهة، وبالطبع فقد كان قرار المقاطعة سبباً في إبعاد الحزب عن ديناميات العملية السياسية وتفاعلاتها.

ولا شك في أن ظاهرة قيام أحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات والتي تشهدها العديد من الأقطار العربية، هي ظاهرة تستحق الدراسة[٢٨]، ففي مصر قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية، باستثناء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٠. وفي لبنان قاطعت أغلب القوى والطوائف المسيحية، وبخاصة الموارنة، انتخابات عام ١٩٩٢. وفي موريتانيا قاطعت أحزاب المعارضة الانتخابات البرلمانية التي جرت في آذار/مارس ١٩٩٢ احتجاجاً على قيام السلطة بتزوير الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام نفسه. وبالطبع، فإن الأحزاب التي تقرر مقاطعة الانتخابات، تتبنى هذا الموقف في ظل مبررات أو أسباب قد تكون لها بعض الصدقية، إلا أن موقف المقاطعة في حد ذاته يضرها أكثر مما يحقق لها أية منفعة، لأنه يعزلها عن مجرى الحياة السياسية، كما أنه يقلل من فرص التلاحم والتفاعل مع قواعدها الجماهيرية. وعموماً فإنه في كل الحالات تقريباً لم يؤد سلاح المقاطعة الى تغيير مجرى العملية الانتخابية بالصورة التي تحقق الهدف من هذه المقاطعة، ولم يحدث أن راجعت حكومة ما موقفها إزاء سير العملية الانتخابية. وعلى العكس فإن الموقف كان يتطور في نهاية الأمر الى تشكيل برلمانات من دون معارضة حقيقية، وهو ما يسمح للسلطة بتمرير ما تراه من قوانين أو تشريعات بسهولة ومن دون عقبات تذكر.

وفي حالة اليمن، فإن اتخاذ الحزب الاشتراكي قراره بمقاطعة الانتخابات سمح

---

(٢٨) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٧٢.

بأن يتهمه الآخرون بأنه يتخذ سياسات «تعرقل التطور الديمقراطي»، وأنه لا يسعى إلا لـ «تولي السلطة». ويتبقى بعد ذلك أن نعرض بصورة عامة لسلوك أحزاب المعارضة، ومدى تمسكها بمواقفها، فعلى الرغم من أن مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة (وقد تكوّن من ثمانية أحزاب وترأسه عبد الملك المخلافي، أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري) قد أصدر عدة وثائق بشأن الضمانات السياسية والقانونية التي يرى ضرورة توفيرها لتحقيق نزاهة الانتخابات، وعلى الرغم من أن الأحزاب المشاركة في المجلس قد علقت مشاركتها في الانتخابات على استجابة الحكومة لمطالبها، إلا أنها لم تستطع الاستمرار في التمسك بموقف موحد من الاستحقاق الانتخابي، وهو ما أدى في النهاية الى حدوث انقسام داخل المجلس، حيث قامت أربعة من الأحزاب المشاركة فيه بمقاطعة الانتخابات، وهي الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع الوحدوي اليمني، ورابطة أبناء اليمن، واتحاد القوى الشعبية. وقد اتخذت هذه الأحزاب قراراتها بصورة منفردة، وليست جماعية. وبالمقابل، فقد شاركت ثلاثة أحزاب من أعضاء المجلس في الانتخابات، وهي التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الحق، أما العوامل التي كانت وراء انقسامات مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، فهي عديدة منها: ضعف وهشاشة أغلب الأحزاب المشاركة، ووجود انقسامات داخلية في كل حزب ما بين مؤيد للمشاركة في الانتخابات ومن يطالب بالمقاطعة، فضلاً عن تمكن حزبي الائتلاف من استقطاب عدد من الأحزاب المنضوية في المجلس وتشجيعها على خوض الانتخابات.

٧ ـ البرامج الانتخابية

لا نبالغ إذا قلنا انه في كل الأقطار العربية التي تشهد انتخابات في ظل التعددية الحزبية، لا تجرى هذه الانتخابات وفقاً لاعتبارات تتعلق بالبرامج الانتخابية للأحزاب، وإنما تجرى استناداً الى قضايا وتوازنات واعتبارات لا علاقة لها بالبرامج الانتخابية. وبالطبع فقد يكون من الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض مستويات الثقافة السياسية والوعي السياسي، وعدم نضج «الظاهرة الحزبية» في الأقطار العربية عموماً، وغلبة طابع التركيبات القبلية في بعض المجتمعات العربية، إضافة الى تغليب التوازنات العائلية والعصبية على أي اعتبارات أخرى في العمليات الانتخابية. ومن ناحية، فإن الإطار السياسي والقانوني الذي تجري في ظله المنافسات الانتخابية يمكن أن يساهم الى حد كبير إما في بلورة البرامج الانتخابية للأحزاب، أو إضافة المزيد من الصعوبات على عمليات الصياغة الخاصة بهذه البرامج. وفي السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، فإن العناصر التي أصبحت تحكم عمليات الترشيح والمفاضلة غلبت عليها اعتبارات المكانة الاجتماعية والنفوذ المالي والقبلي، أكثر من

الاهتمام بسياسات الأحزاب أو برامجها الانتخابية. وفي هذا الإطار العام، نجد أن برامج الأحزاب اليمنية في انتخابات عام ١٩٩٧، قد تشابهت الى حد كبير في تحديد الأهداف والأولويات والتوجهات العامة، وحتى في التقسيمات الداخلية لهذه البرامج. ومن أبرز القضايا التي ركزت عليها البرامج الحزبية اليمنية ما يلي: الحفاظ على الوحدة اليمنية، وتدعيم المسيرة الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وتحقيق التنمية الشاملة، وبناء مؤسسات الدولة العصرية، ومحاربة الفساد المالي والإداري، والنهوض بالتعليم، والقضاء على الأمية، والاهتمام بالطفولة والمرأة والشباب، وتدعيم علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، ودعم نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة، وإحياء دور الجامعة العربية، ودعم التضامن العربي[٢٩].

وفي هذا السياق، استحوذت القضايا الداخلية على النصيب الأكبر من اهتمامات البرامج الحزبية بصفة عامة، ولم تتخلف برامج أحزاب المعارضة عن باقي البرامج إلا في ما يتعلق بتركيزها على الانتقادات الموجهة للحكومة الائتلافية واتهامها بالعجز والتقصير عن تنفيذ برامج جادة للإصلاح الشامل، وبسبب تفشي ظواهر وممارسات الفساد الإداري والمالي، وتراجع هيبة الدولة والقانون في ظل الائتلاف. وقد طالب أكثر من برنامج بتشكيل تقاسم السلطة بين المؤتمر والإصلاح وتكرار خبرة ما قبل الانتخابات.

أما بالنسبة للبرامج الانتخابية للمرشحين المستقلين، فقد اتسمت بطابع محلي الى حد كبير، وركز المرشحون على القضايا التي تهم الناخبين، مثل توفير المرافق والخدمات وغير ذلك من أمور الحياة اليومية.

وعلى الرغم من غلبة سمة التشابه بوجه عام على البرامج الحزبية، إلا أن هناك اختلافات جزئية بين هذه البرامج. ومن ذلك مثلاً أن برامج الأحزاب ذات التوجه الناصري والبعثي مثل «حزب البعث العربي الاشتراكي القومي» و«تنظيم التصحيح الشعبي الناصري»، اتسمت بمسحة دينية (ظاهرة التطعيم بآيات قرآنية، المعاني والدلالات الدينية، والمساواة والعدل الاجتماعي. . . الخ).

وفسر ذلك بأنه من أجل مخاطبة المشاعر الدينية لدى الناخبين، ومواجهة الاتهامات التي توجه إليها بالعلمانية والبعد عن الدين.

أما أهم الاختلافات التي يمكن إبرازها بين البرامج الانتخابية، فتتمثل في التوجهات الاقتصادية، فالبرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام طالب بانتهاج سياسة

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٢.

آلية السوق والحرية الاقتصادية وتشجيع المبادرة الفردية. أما البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، فقد طالب بعدم الاستسلام لشروط صندوق النقد الدولي المجحفة واعتبار الخصخصة «مولوداً مشوّهاً للنظام الدولي الجديد» لضرب القطاع العام وتوسيع دائرة الفقر والبطالة وخلق شرائح تحتكر السلطة والثروة. وفي مقابل هذين الموقفين، فإن البرامج الانتخابية للعديد من الأحزاب الأخرى لم تعبر عن اختيارات محددة بشأن السياسة الاقتصادية وأكدت على مقولات عامة مثل: التنمية الشاملة ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والنهوض بالزراعة والصناعة.

٨ ـ المال والعنف والانتخابات(٣٠)

لقد كان دور المال ملحوظاً في الانتخابات اليمنية، لكن دور العنف كان بصفة عامة محدوداً وأقل مما هو متوقع، وبخاصة في ضوء انتشار الأسلحة على نطاق واسع في اليمن. وقد ظهرت مظاهر الإنفاق المالي في الدعاية الانتخابية، وبخاصة من قبل حزبي المؤتمر والإصلاح، وكثير من المرشحين كانوا من التجار ورجال الأعمال والوجهاء والأعيان الذين يتمتعون بالثراء ويحظون بدعم قبلي ومناطقي كبير. والجدير بالذكر أن جانباً من الموارد المالية التي أنفقتها الأحزاب، قد جاء من ميزانية الدولة طبقاً للقوانين والقواعد المنظمة لتمويل الأحزاب السياسية. ونظراً لأن حزبي المؤتمر والإصلاح هما أكبر الأحزاب، فقد أنفقا أكثر من غيرهما خلال الانتخابات، وبخاصة أن إمكانياتهما المالية تعتبر جيدة بالمقارنة بالأحزاب الأخرى.

أما بالنسبة لدور العنف في الانتخابات، فقد كان بصفة عامة أقل مما هو متوقع، وبخاصة مع انتشار الأسلحة النارية بأنواعها في المجتمع اليمني، وزيادة حدة الانقسامات والتنافسات بشأن الانتخابات، وتمثلت أبرز مظاهر العنف الانتخابي في حدوث بعض المناوشات والاشتباكات المسلحة بين أنصار بعض المرشحين في عدد من الدوائر، وهو ما ترتب عليه وقوع عدد من القتلى والجرحى. وتركزت الأحداث في محافظة أبين وذمار ومأرب ولحج. ومع ذلك، فإنه بالمقارنة بما شهدته الانتخابات المصرية عام ١٩٩٥ سنجد أن أحداث اليمن أقل اتساعاً، حيث شكل العنف ملمحاً رئيسياً للانتخابات المصرية، كمياً وكيفياً، ومورس العنف في أغلب محافظات مصر، وبين أنصار مختلف الأحزاب بما فيها الحزب الوطني، ووصلت في بعض الدوائر الى حد اقتحام اللجان الانتخابية، وتقفيل الصناديق، والتهجم على بعض مراكز الشرطة، والاعتداء على المنشآت، وانتشار ظاهرة البلطجة. وكانت المحصلة ٥١ قتيلاً، وعشرة

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٧.

أمثال هذا العدد من المصابين[٣١].

٩ ـ مغزى النتائج الانتخابية

استناداً الى النتائج النهائية لانتخابات ١٩٩٧ في اليمن، جاء توزيع المقاعد كما يلي:

المؤتمر الشعبي ـ ١٨٧ مقعداً.

التجمع اليمني للإصلاح ـ ٥٤ مقعداً.

الحزب الاشتراكي اليمني.

حزب البعث العربي الاشتراكي ـ مقعدان.

التنظيم الوحدوي الناصري ـ ٣ مقاعد.

حزب الحق.

الحزب الناصري الديمقراطي.

تنظيم التصحيح الشعبي الناصري.

المستقلون ـ ٥٣ مقعداً.

دوائر تعاد انتخاباتها ـ مقعدان.

الإجمالي ـ ٣٠١ مقعد.

وبعد إعلان النتائج انضم عدد كبير من المستقلين للهيئتين البرلمانيتين للمؤتمر والإصلاح، حيث انضم ٣٩ نائباً مستقلاً الى هيئة المؤتمر، وبذلك وصلت حصيلته من مقاعد البرلمان الى ٢٢٦ مقعداً بزيادة ١٠٣ مقاعد عن مجلس عام ١٩٩٣. أما بالنسبة للتجمع، فقد انضم الى هيئته في مجلس عام ١٩٩٧ ١٠ نواب مستقلين، مما أدى الى زيادة عدد مقاعده الى ٦٤ مقعداً بزيادة مقعدين عن عدد مقاعده في مجلس عام ١٩٩٣. وبحصول حزب المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية المريحة في البرلمان (٧٥ بالمئة) من مجموع المقاعد، فإنه أصبح قادراً على تشكيل الحكومة بمفرده، مما جعله صاحب الثقل الرئيسي في البرلمان، وهو ما انعكس على أداء المجلس في شقيه التشريعي والرقابي.

---

(٣١) ابراهيم، «الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥): العنف الانتخابي وثقافة العنف،» ص ٤ ـ ٢٢.

والمعروف طبعاً أن الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية يتولى رئاسة حزب المؤتمر الشعبي العام، أي أنه «حزب الدولة»، والتصويت له هو تصويت لرئيس الدولة، كما أن تربع رئيس الدولة على قمة الحزب يفتح الباب لتوظيف المال وأجهزة الدولة ومؤسساتها والإعلام الرسمي لحساب مرشحي الحزب، ولو بصورة جزئية أو بطريقة غير مباشرة. وهذه الظاهرة أي «حزب رئيس الدولة» ليست حكراً على اليمن، بل تعرفها أيضاً مصر، وموريتانيا، وتونس، وسوريا، والعراق، والجزائر. ففي انتخابات عام ١٩٩٥ في مصر حصل الحزب الوطني الديمقراطي الذي يترأسه الرئيس مبارك على ٤١٧ مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها ٤٤٤ مقعداً، ولم تحصل أحزاب المعارضة إلا على ١٣ مقعداً كانت موزعة، كما يلي: الوفد الجديد ٦ مقاعد، والتجمع الوطني التقدمي ٥ مقاعد، والعربي الديمقراطي الناصري مقعد واحد، والأحرار مقعد[٣٢]. أما في موريتانيا، فقد ترتب على الانتخابات البرلمانية التي أجريت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، والتي شارك فيها الى جانب الحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم الذي يتزعمه رئيس الدولة معاوية ولد الطايع، خمسة عشر حزباً سياسياً وأكثر من ٥٠ قائمة مستقلة معظمها انشق عن الحزب الحاكم. وقد فاز الحزب الحاكم بـ ٧٩ مقعداً. وفي تونس ظل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي يرأسه رئيس الدولة زين العابدين بن علي محتكراً كل مقاعد البرلمان خلال الدورات التشريعية المتعاقبة منذ الاستقلال، ولم تتمكن أحزاب المعارضة من الحصول على تمثيل في البرلمان للمرة الأولى إلا في انتخابات آذار/مارس ١٩٩٤، وذلك بعد أن بادرت السلطة إلى إدخال تعديلات على القانون الانتخابي بما سمح لأحزاب المعارضة أن تمثل في البرلمان بـ ١٩ مقعداً من أصل ١٦٣ مقعداً[٣٣].

على صعيد آخر، وبالنسبة لتمثيل المرأة في البرلمان، فإنه من بين ١٦ مرشحة في الانتخابات اليمنية عام ١٩٩٧، فإنه لم تتمكن سوى مرشحتين فقط من الفوز في الانتخابات، والمرشحتان هما د. أوراس سلطان وألوف باخبيرة، وهما المرشحتان الوحيدتان اللتان رشحهما المؤتمر الشعبي العام على قوائمه في دائرتين بمحافظة عدن، وبالتالي لم يطرأ أي تغيير على تمثيل المرأة داخل مجلس عام ١٩٩٧ مقارنة بمجلس عام ١٩٩٣، حيث كانت هناك عضوتان فقط داخل المجلس السابق. وهكذا فإنه على الرغم من ظاهرة إقبال المرأة اليمنية على القيد في سجلات الناخبين، فإن هذه الظاهرة لم تترجم على أرض الواقع بزيادة عدد ممثلي المرأة اليمنية في البرلمان. وثمة عوامل عدة

---

(٣٢) Mona Makram-Ebeid, «Egypt's 1995 Elections: One Step Forward, Two Back?,» *Middle East Policy*, no. 3 (March 1996), pp. 119-136.

(٣٣) ابراهيم، «الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن،» ص ٩٢.

تفسر هذا الوضع، ومن ذلك ما يتعلق بالخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع اليمني، وبعضها الآخر يرتبط بديناميات وآليات المعركة الانتخابية، فالمجتمع اليمني يتسم عموماً بتزايد تأثير بعض النزعات القبلية والدينية المحافظة التي ترسخ نظرة دونية للمرأة في مسألة مشاركتها في العمل العام، وهناك أيضاً الفتوى التي أصدرها الشيخ عبد المجيد الزنداني بشأن عدم أهلية المرأة لدخول مجلس النواب وتولي المناصب القيادية.

وعلى كل، فإن ضعف تمثيل المرأة في البرلمان هو ظاهرة عربية عامة، ففي انتخابات عام ١٩٩٣ في الأردن حصلت مرشحة واحدة على مقعد برلماني من إجمالي مقاعد مجلس النواب وعددها ٨٠ مقعداً. وفي انتخابات عام ١٩٩٥ في مصر حصلت المرأة على ٥ مقاعد من إجمالي ٤٤٤ مقعداً. وفي موريتانيا، فازت مرشحة واحدة بمقعد في انتخابات عام ١٩٩٦ من إجمالي ٧٩ مقعداً. وهكذا فإن ضعف تمثيل المرأة برلمانياً هي ظاهرة عربية مستمرة[٣٤].

١٠ ـ رؤية عامة

هناك ظاهرة مستمرة تصاحب تقريباً كل التجارب الانتخابية التي تجري في الدول العربية، وهذه الظاهرة هي الجدل حول مدى نزاهة العملية الانتخابية، ومدلولها بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي الحقيقي في الدول التي تجري فيها. وهناك أيضاً سمة أساسية، حيث لا بد من أن تكون نتائج الانتخابات موضوع خلاف وتشكيك واتهام بالتزوير من جانب أحزاب المعارضة، هذا في الوقت الذي تصر فيه الأحزاب الحاكمة، أي الفائزة في الانتخابات، على أن هذه الأخيرة اتسمت بأكبر درجة من الحرية والنزاهة والشفافية.

حدث هذا في انتخابات مصر عام ١٩٩٥، وانتخابات اليمن عام ١٩٩٧، وغيرها من الانتخابات في الأقطار العربية الأخرى. وهنا لا يسعنا إلا أن نلتمس بعض الحقائق لدى تقارير المراقبين الدوليين، والهيئات التي اقتربت من سير العملية الانتخابية، ففي الانتخابات اليمنية، جاءت تقارير اللجنة الشعبية العليا لمراقبة الانتخابات، والمعهد العربي الديمقراطي، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمجموعة المشتركة للمراقبين الدوليين، متفقة تقريباً على أن الانتخابات اليمنية في مجملها اتسمت بقدر كبير من التوازن، والنزاهة والحرية، على رغم المخالفات والخروقات التي حدثت

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٩٤.

في بعض المراحل من العملية الانتخابية، ولم يكن لها تأثير ملموس فيها[٣٥].

وقد رأى حسنين توفيق إبراهيم أن الانتخابات اليمنية بذلك قد اختلفت عن انتخابات ظاهرة الـ ٩٩,٩ بالمئة التي تعرفها الأقطار العربية، ويكفي أنها شهدت درجة معقولة من الرقابة والإشراف من جانب العديد من الهيئات والشخصيات الدولية، وأتاحت هامشاً من حرية الصحافة، جعلت العديد من أحزاب المعارضة توجه انتقادات الى المؤتمر الشعبي العام الذي بادرها هو الآخر بانتقادات مقابلة. ومع ذلك، فإن المردود السياسي للعملية بمجملها تدخلت فيه عوامل أخرى، منها التوازنات والتحالفات السياسية والمصالح الحزبية، هذا إضافة الى خصائص مجتمعية منها: غلبة الظاهرة القبلية، ونسبة الأمية العالية، والسيطرة الطبيعية للدولة على وسائل الإعلام، وهو ما أسهم بدوره في توجيه المسار العام للأحداث المتعلقة بالعملية الانتخابية في اليمن. فإذا ما تذكرنا أن انتخابات عام ١٩٩٧ هي الثانية منذ قيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠، وأن تجربة التعددية السياسية لا تزال في مراحلها الأولى، فيمكن القول ان هذه الانتخابات تمثل خطوة على طريق دعم التحول الديمقراطي. هذا إضافة الى أن الانتخابات اليمنية على وجه الخصوص أثبتت إمكانية إنجاز خطوات ديمقراطية في مجتمعات يغلب على تركيبها الاجتماعي الطابع التقليدي، فالقبيلة اليمنية لم تحل دون إجراء انتخابات ديمقراطية حتى وإن كانت آثارها بادية بطريقة ما.

ولا يقلل من قيمة ما سبق كون التجربة اليمنية تعاني أيضاً تبعات ظاهرة الحزب المسيطر أو المهيمن، وهو الدور الذي يقوم به حزب المؤتمر، وهي الظاهرة التي تنتشر، كما سبق أن ذكرنا في عدد من الأقطار العربية، وترجع جزئياً الى ضعف وهشاشة باقي الأحزاب السياسية. وإذا كانت المسؤولية في تغيير هذه الوضعية تقع في جانب منها على السلطة، إلا أنه لا بد من أن تعي الأحزاب دورها ومسؤوليتها للخروج من أزمتها الراهنة، وذلك عن طريق إعادة النظر في خطابها الفكري وبرامجها السياسية وهياكلها التنظيمية وأنماط العلاقات والتفاعلات في ما بينها، وعلاقاتها بقواعدها الجماهيرية.

وفي ضوء كل ما سبق، فإن عملية التطور الديمقراطي في اليمن، تبقى ممكنة بشرط إنجاز مهمات نرى أنها أساسية لدفع التحول الديمقراطي الحقيقي في البلاد،

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٩٥؛ **الخليج**، ٩/٥/١٩٩٧؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٧)، وفيصل مكرم، «الانتخابات اليمنية انتهت في غير صالح المعارضة،» **الحياة**، ١٤/٥/١٩٩٧.

ومن ذلك ضرورة إنجاز عملية بناء الدولة كـ «مفهوم في الذاكرة الجماعية»، وكهياكل ومؤسسات راسخة وفعالة، وكإطار قانوني وحقوق يشمل الجميع من دون إقصاء أو استبعاد، إضافة الى ذلك، ضرورة تطوير وتوسيع مجال تنمية المجتمع المدني وإحياء تنظيماته باعتبار أنها ركيزة مهمة للتطور الديمقراطي، وحتى لا تكون قوة الدولة معناها قدرتها على التسلط والقمع، وإنما تعني فاعلية مؤسساتها ورسوخ شرعيتها واستقلالها عن شخص الحاكم وهيبة مؤسساتها. أما بالنسبة للقضايا والمشكلات التي يتعين على النظام اليمني مواجهتها، فمنها ضرورة التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري، واستكمال برامج الإصلاح الاقتصادي بما يضمن زيادة معدل النمو وتوسيع الطاقة الإنتاجية وخلق فرص العمل وعدالة التوزيع، وتفعيل عملية واسعة للإصلاح السياسي من خلال دعم التعددية السياسية وإفساح المجال لمشاركة المرأة في الحياة العامة وفي العملية السياسية، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من ظاهرة انتشار الأسلحة والقات، وبذل جهود موسعة لتطوير وتحديث التعليم. وخلاصة القول إن انتخابات عام ١٩٩٧ في اليمن أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن عملية التطور الديمقراطي، ماضية في طريقها حتى وإن كانت لا تزال تعاني العديد من العراقيل والمشاكل، وأن الطريق الى التحول الديمقراطي الحقيقي ليس سهلاً، وليس بالطبع مفروشاً بالورود.

ثالثاً: الأردن: دلالات التحول الديمقراطي

في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٧ أجريت الانتخابات البرلمانية الأردنية، وقد شارك فيها نحو ٥٢٥ مرشحاً من بينهم ١٧ من السيدات، مقابل ٥٣٤ مرشحاً في انتخابات عام ١٩٩٣. وكانت هذه الانتخابات هي الأولى التي تجري عقب التوقيع على معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وهي الثانية التي تجري في ظل التعددية السياسية بعد صدور قرار السماح بتأسيس الأحزاب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ثم هي الانتخابات الثالثة التي يشهدها الأردن خلال الربع قرن الأخير بعد انتخابات عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣، وهي خطوات مهمة في مسار عملية التحول الديمقراطي في الأردن.

والواقع أنه منذ صدور قرار إلغاء الأحزاب السياسية في الأردن عام ١٩٥٧، وحتى أواخر الثمانينيات، لم يشهد النظام السياسي الأردني هزات عنيفة تهدد استقراره، فعلى مدار هذه الفترة، ظل النظام السياسي مرتكزاً على «الشرعية التقليدية» متمثلة في الولاء العشائري والقبلي للعائلة المالكة. ولم يتم تغيير هذا الأساس التقليدي للولاء، وساعد على ذلك المستوى الاقتصادي المرتفع الذي عاشت فيه البلاد طوال هذه الفترة، إلا أنه في أواخر العقد الماضي، تغيرت الظروف ولم يكن بإمكان النظام

الحاكم استيعاب الطبقات الجديدة من أصحاب الرؤى الحديثة بالآليات القديمة نفسها التي كانت تستند الى مفاهيم عشائرية وقبلية. إضافة الى ذلك، باتت البلاد مع نهاية الثمانينيات تعاني تبعات تدني مستويات الدخول وانخفاض الناتج القومي، وبدأ الاقتصاد الأردني يدخل مرحلة الانكماش الشديد منذ نهاية عام ١٩٨٨ بعد توقف المعونات العربية للأردن والتي كانت تصل الى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، والتي واكب انتهاؤها نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية، فضلاً عن اندلاع حرب الخليج الثانية وتناقص أعداد الأردنيين العاملين في بلدان الخليج، مما أدى الى ظهور آثار سلبية في الاقتصاد الأردني. وكانت الاضطرابات التي شهدها الأردن في نيسان/إبريل ١٩٨٩ دليلاً على المشاكل التي بات يواجهها النظام في تعامله مع قوى المجتمع الأردني، مما طرح قضية الإصلاح السياسي بقوة على الساحة السياسية، ثم كانت انتخابات ١٩٨٩ إحدى البدايات المهمة للإصلاح في نظر البعض، حيث كانت أول انتخابات تشهدها البلاد منذ نحو ٢٢ عاماً[٣٦]. وهذه الانتخابات اعتبرت من أهم النماذج الواعدة للتحول الديمقراطي في المنطقة، حيث أسفرت عن حصول المعارضة السياسية على أكثر من نصف مقاعد البرلمان، وتوزعت كالتالي: الحركة الإسلامية ٣٧ بالمئة، المعارضة اليسارية والقومية ١٠ بالمئة. والأهم من ذلك هو ما شهدته البلاد عقب إجراء هذه الانتخابات، حيث قامت الحكومة بسلسلة من إجراءات الإصلاح السياسي، فقد قرر مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلغاء صلاحيات المحاكم العرفية والعسكرية للنظر في بعض الجرائم، وإعادة اختصاص التقاضي فيها الى المحاكم المدنية، مثل الجرائم المتعلقة بالانتساب الى أحزاب سياسية محظورة، والشيوعية، والاعتداء على موظفي الدولة أثناء تأدية أعمالهم. وقرر مجلس النواب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ إلغاء قانون مكافحة الشيوعية الصادر في عام ١٩٥٣، وتم الإفراج عن معتقلين ومسجونين سياسيين كانوا يقضون عقوبة السجن، وتم تخفيف القيود المفروضة على الصحف، والسماح للصحفيين الممنوعين من الكتابة بمزاولة نشاطهم، وتم أيضاً إلغاء قرار حل رابطة الكتّاب الأردنيين. وشهدت الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢ استمرار هذه الانفراجة، حيث تم إصدار الميثاق الوطني الأردني الذي عدّ بمثابة آلية مهمة لتطبيق بنود الدستور وتنظيم مرحلة التعددية وإصدار قانون الأحزاب السياسية. وقبل النظام أن يتولى أحد نواب الحركة الإسلامية رئاسة البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، عندما فاز على مرشح الحكومة بفارق صوت واحد. كما دخل ستة من أنصار الحركة الإسلامية كوزراء في الحكومة الأردنية في كانون

---

(٣٦) أحمد منيسي، «الانتخابات الأردنية: انتكاسة الديمقراطية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

الثاني/يناير ١٩٩١ باعتبارهم ممثلين لهذه الحركة وليس كأفراد، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها حركة إسلامية في حكومة دولة عربية.

لكن التجربة الوليدة سرعان ما سارت في طريق الانتكاسة مع انطلاق قطار مدريد للتسوية السياسية في الشرق الأوسط في خريف عام ١٩٩١ بسبب تباين مواقف الحكومة المعارضة من عملية السلام. وفي ضوء إصرار الملك على مواصلة مشاركة الأردن في هذه العملية بصيغة مدريد اتسعت حدة الخلاف بين الطرفين، وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وجه الملك حسين خطاباً جاء فيه «أن أية محاولة للتشويش على توجه الأردن في عملية السلام يعتبر تهديداً للأمن الوطني الأردني» وقام الملك بإسناد رئاسة الحكومة المكلفة بالإعداد لانتخابات ١٩٩٣ الى الدكتور عبد السلام المجالي الذي كان رئيساً للوفد الأردني في مباحثات مدريد، وأسند إليه أيضاً حقيبتي الخارجية والدفاع، ثم أصدر قراره بحل مجلس النواب قبل نهاية دورته بأحد عشر يوماً. وهنا تأزمت المشكلة وبلغت ذروتها[٣٧]. وقد قامت الحكومة بتعديل قانون الانتخابات، حيث تم الأخذ بنظام الصوت الواحد، بمعنى أن يختار الناخب مرشحاً واحداً في الدائرة التي يدلي بصوته فيها بعد أن كان يختار عدداً من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة في المجلس. وكان هذا التعديل ضاراً بالمعارضة لثلاثة أسباب:

أ ـ أنه فرض عليها التقدم بأقل عدد من المرشحين في كل دائرة حتى لا تشتت أصوات ناخبيها بين عدد كبير يسقط بعضهم بعضاً، ويؤدي ذلك بالتالي الى قلة عدد الفائزين، وهو ما حدث بالفعل.

ب ـ أنه حرم المعارضة من إقامة تحالفات انتخابية قوية لأن أنصارها باتوا مقيدين بأن ينتخب كل منهم مرشحاً واحداً.

ج ـ أنه حرم بعض قوى المعارضة ذات النفوذ القبلي، وبخاصة الحركة الإسلامية من أصوات الناخبين القبليين المتعاطفين معها بسبب التزامهم بمرشحي قبائلهم.

وقد اتخذت الحكومة إجراءات تقيدية شديدة جرت في ظلها العملية الانتخابية، ففرضت قيوداً على حرية الصحافة وحظرت إقامة مهرجانات على غرار السيناريوهات العربية الشهيرة في هذا الصدد[٣٨]. وكان من نتائج هذا الوضع أن فازت جبهة العمل

---

(٣٧) مصطفى الحمارنة، **الأردن**، تقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع؛ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥)، ص ١٣٧ ـ ١٥٤.

(٣٨) منيسي، المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

الإسلامي بستة عشر مقعداً مقابل ٢٢ مقعداً في انتخابات عام ١٩٨٩، كذلك فاز الإسلاميون المستقلون بستة مقاعد مقابل ١٦ مقعداً في انتخابات عام ١٩٨٩.

١ ـ انتخابات عام ١٩٩٧

قد لا تكون هناك مبالغة كبيرة إذا قلنا ان أغلب الانتخابات العربية تجري في ظل أجواء من التوتر والشد بين الحكومة والمعارضة. ويمكن عرض الحالة الأردنية كنموذج لذلك، فقد جرت الانتخابات في ظل حالة التوتر بين الحكومة الأردنية من ناحية، والمعارضة ممثلة في التيار الإسلامي والقوى القومية والشيوعية من ناحية أخرى. وكانت هذه الأجواء امتداداً للاضطرابات العنيفة التي شهدتها الأردن في آب/ أغسطس عام ١٩٩٦، وامتدت أحداثها في أربع محافظات جنوبي البلاد، وهي: الكرك والطفيلة ومعان والمزار، والتي كانت تكراراً لأحداث عام ١٩٨٩ (مظاهرات الخبز)، كما وصلت الأحداث الى عمان في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه. وتمثلت أهم محاور الخلاف في:

أ ـ استمرار رفض المعارضة لمعاهدة السلام مع إسرائيل (وبخاصة بعد محاولة المخابرات الإسرائيلية اغتيال أحد قادة حركة حماس في عمان).

ب ـ المطالبة بإلغاء قانون الصوت الواحد.

ج ـ رفض التعديلات التي أدخلت على قانون المطبوعات في أيار/ مايو ١٩٩٧ والتي أضافت قيوداً جديدة على حرية الصحافة، حيث نصت على رفع رأس مال الصحيفة اليومية من ٥٠ ألفاً الى ٦٠ ألف دينار، وزيادة رأس مال الصحيفة الأسبوعية من ٧٥٠٠ دينار الى ٣٠٠ ألف دينار، وهو ما وصفته المعارضة بأنه يهدد غالبية الصحف الأسبوعية البالغ عددها ٢٤ صحيفة، وهذا ما حدث بالفعل، حيث أغلقت أكثر من ١٠ صحف أسبوعية بعد ٣ أشهر من صدور القانون. واشترطت هذه التعديلات أن يكون رئيس تحرير الصحيفة قد مارس المهنة عشر سنوات على الأقل متفرغاً. وزادت التعديلات من الغرامات المالية بصورة مبالغ فيها، حيث وصلت في بعض الأحيان الى ٥٠ ألف دينار (ربع مليون جنيه مصري). وطالب القانون في صورته الجديدة جميع الصحف بترتيب أوضاعها خلال هذه المدة أو يسحب ترخيصها، وقد تجاوز القانون في منح السلطات لوزير الإعلام بإعطائه الحق المطلق في السماح بإعادة إصدار الصحيفة المغلقة وفرض الشروط والضمانات وفقاً لرؤيته الخاصة.

من ناحية ثانية، أجريت الانتخابات في إطار ظواهر وأحداث عدة، ومن ذلك أنها أول انتخابات تجري بعد توقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، وبينما استند مرشحون الى رفع شعارات لمعارضة هذا التطور، ارتفعت أصوات أخرى للمطالبة

بعدم تسييس الدعاية الانتخابية. ومن ذلك أيضاً أن دعوات مقاطعة الانتخابات لم تلق استجابة بين الجماهير، ولم تضعف الإقبال على الترشيح. ومن الملاحظ إبان هذه الانتخابات بروز وجوه جديدة استفادت من غياب وجوه أخرى (من الغائبين: طاهر المصري، وحمدي الطباع، وفارس النابلسي)، مما أعطى انطباعاً بالتجديد، بصرف النظر عن مضمون التجديد. أما الظاهرة اللافتة للانتباه، فهي مشاركة سبع عشرة سيدة منهن المعارضة توجان الفيصل التي رشحت الى جوار شقيقة لها هي ليلى الفيصل (كان عدد المرشحات في انتخابات عام ١٩٩٣ سبع مرشحات).

أما السمة العامة لانتخابات عام ١٩٩٧ الأردنية، فهي غلبة الترشيح العشائري، وهي بالطبع ظاهرة قديمة كانت سائدة قبل قرار الصوت الواحد وبعده، مما يثبت النفوذ الكبير للتشكيلات الاجتماعية في العملية الانتخابية.

وللمرة الأولى منذ عودة الحياة النيابية الى الأردن في عام ١٩٨٩، يخوض الانتخابات عدد كبير من المخيمات الفلسطينية، ويرجع ذلك الى لقاءات رئيس الوزراء آنذاك عبد الكريم الكباريتي مع زعماء المخيمات ودعوتهم الى ممارسة حقهم الدستوري في الترشيح والانتخاب. والواقع أن قطاعاً كبيراً من الأردنيين يبدي تحفظاً على مشاركة الأردنيين من أصل فلسطيني على أساس أن ذلك يؤدي (من وجهة نظرهم) الى تشويه الهوية الوطنية للأردنيين، ولا يتوافق مع مصالحهم، فالأردنيون من أصل فلسطيني (بحسب وجهة النظر هذه) يشكلون نسبة عالية من عدد السكان، كما أن النكبات التي أصابت الفلسطينيين ساهمت في توحيد مشاعرهم الوطنية حتى أصبح لديهم انضباط والتزام بالقرار الفلسطيني، وهو «ما يؤهل الأردنيين من أصل فلسطيني لرسم معالم البرامج السياسية التي تحكم الشارع الأردني»[٣٩]، وهو ما قد يؤدي في اعتبارهم الى «تعطيل فاعلية الصوت الأردني» تحت وطأة قلة عدد الأصوات وتشرذمها وما يسمى بـ «إرهاب الاتهام بالإقليمية والعنصرية»[٤٠].

٢ ـ المسار الانتخابي: القوى السياسية

كان في مقدمة القوى السياسية التي شاركت في المعركة الانتخابية «الحزب الوطني الدستوري» القريب من خط الحكومة، والذي تشكل من اندماج ثمانية أحزاب تمثل اتجاه الوسط، وهي: العهد، والنهضة، والتقدم والعدالة، والجماهير، والوطن، والوحدويون، والتجمع الوطني، والعربي الديمقراطي. وبينما تشكلت خريطة

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

الأحزاب من تسعة عشر حزباً سياسياً، أعلنت سبعة أحزاب مقاطعة العملية الانتخابية، وذلك في مؤتمر عام عقدته في ٣٠ آب/أغسطس، أي قبل إجراء الانتخابات بحوالى شهرين، وفي مقدمتها حزب جبهة العمل الإسلامي، الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وحزب الجبهة العربية الأردنية الدستورية، وحزب الشعب الديمقراطي، وحزب الأنصار العربي الأردني، وحزب جبهة العمل العربي، وحزب المستقبل، وحزب العمل القومي، وقد اتفقت هذه الأحزاب خلال انعقاد المؤتمر على «إعداد برنامج للانقاذ الوطني».

والأكثر إثارة للجدل كان مقاطعة «جبهة العمل الإسلامي» الممثلة لجماعة الإخوان المسلمين، نظراً لما يحظى به التيار الإسلامي في الأردن من قاعدة جماهيرية عريضة. وكانت قيادات في حزب جبهة العمل الإسلامي قد عارضت فكرة المقاطعة، ومنهم د. اسحق الفرحان، الأمين العام للحزب، إلا أن مجلس شورى الحزب اتخذ قرار المقاطعة في ٢٤ تموز/يوليو بأغلبية ٨٠ عضواً مقابل ١٦، فيما تغيب ٢٤ عضواً. وقد جاء القرار بعد ٢٤ ساعة فقط من صدور المرسوم الملكي بإجراء الانتخابات، وبعد يومين من إطلاق مبادرة من جانب الحكومة تستهدف إقامة حوار من الحركة الإسلامية لدفعها للعدول عن موقفها، وذلك خلال اجتماعين: **الأول** ضم رئيس الديوان الملكي عون الخصاونة، والشيخ عبد المجيد ذنيبات، المراقب العام للإخوان المسلمين، والاجتماع **الثاني** بين عبد السلام المجالي، رئيس الحكومة، وزينيات. غير أن الحوارين فشلا نظراً للخلاف حول قضايا الحوار وأولوياته، ففي حين اعتبرت المعارضة الإسلامية مطالبها المعلنة شروطاً أساسية للمشاركة في الانتخابات، نظرت الحكومة إليها كقضايا محسومة يصعب النقاش بصددها، وأن معظمها اكتسب صفة قانونية لا مجال لإلغائها، مثل: قانون المطبوعات وقانون الانتخابات. وقد صاحب فشل هذا الحوار عدة تطورات جسدت توتراً كبيراً بين الطرفين، منها اعتقال أحد إعلاميي المقاومة الإسلامية (حماس).

وبالنسبة للقوى المعارضة، فيمكن التفرقة بين جماعة الإخوان التي اتخذت قرارها بعد رفض السلطات لمطالبها بشأن ضمان نزاهة الانتخابات وإعادة النظر في معاهدة السلام مع إسرائيل، وبين أحزاب وقوى أخرى شجعها موقف الإخوان لتسير على الدرب نفسه، وهي: جبهة العمل الإسلامي، وحزب العمل القومي (حق)، والجبهة العربية الدستورية، والأنصار، والشعب الديمقراطي (حشد)، وحزب الوحدة الشعبية.

والى جانب الأحزاب والقوى السياسية، جاء موقف النقابات المهنية المقاطع للانتخابات ليضيف قوة للقوى المعارضة، بمعنى اتساع مساحة المعارضة وعدم الرضا،

كما انضم الى تكتل المقاطعة عدد من الشخصيات البارزة: حوالى ٨٠ شخصية، منها اثنتان من رؤساء الوزارات السابقين، هما أحمد عبيدات، وطاهر المصري بالإضافة، العديد من الوزراء السابقين، مثل محمد فارس الطراونة، وسليم الزعبي، وعمر النابلسي، وهاني الخصاونة.

والواقع أنه يمكن القول ان أحزاب المعارضة، لم تستطع أن تبلور تكتلاً متماسكاً يوازي تكتل الحكومة إبان المعركة الانتخابية على رغم أن ثمانية أحزاب منها اتخذت موقفاً موحداً بالمقاطعة، ثم قررت أربعة أحزاب خوض الانتخابات، وأعلنت استعدادها للتوسط بين القوى الحزبية الإسلامية والحكومة حتى تتراجع الأولى عن مقاطعتها للانتخابات. وهذه الأحزاب هي: البعث الاشتراكي الموالي للعراق، والبعث التقدمي الموالي لسوريا، والشيوعي، وحزب الأرض العربية، بعد أن كان هذه الأحزاب قد أعلنت عن عزمها عدم خوض الانتخابات. وهذا التراجع كان احدى الظواهر المحيرة التي حفلت بها الساحة الأردنية في فترة الإعداد للانتخابات، ولا سيما أن هذا التراجع لم يرتبط باستجابة الحكومة لأي من شروطها المسبقة، والمتمثلة في إلغاء قانون المطبوعات والنشر، وإلغاء قانون الصوت الواحد.

أما القوى التي شاركت في الانتخابات، فإن قطاعاً كبيراً منها مثلته القوى العشائرية، وهي السند الرئيسي للحكومة، حيث إن العديد من الرموز الحزبية قد خاض الانتخابات استناداً الى ثقله العشائري وليس الحزبي، وفي مقدمتهم الأمين العام للحزب الوطني الدستوري عبد الهادي المجالي. كما تجب الإشارة الى أن قرار حزب جبهة العمل الإسلامي بمقاطعة الانتخابات كان قراراً حاسماً، حيث قامت الجبهة بفصل الأعضاء المنتمين إليها، والذين لم يلتزموا بقرار المقاطعة. في الوقت نفسه لم تستجب الجبهة لعدد من مبادرات حسن النية التي تبنتها الحكومة، مثل التأكيد على استمرار ترخيص جماعة الإخوان المسلمين، وعدم اتخاذ إجراءات عقابية، والإعلان عن حيادها وعدم انحيازها لأي من القوى والأحزاب السياسية، والاستخدام المتساوي لجميع المرشحين لأجهزة الإعلام الرسمي للدعاية الانتخابية، الى جانب زيادة عدد صناديق الاقتراع ووقف التعيينات الجديدة في مختلف أجهزة الدولة حتى نهاية عام ١٩٩٧ تجنباً لأية انحيازات. وعلى رغم أن الحكومة كانت تراهن على عدول الجبهة عن قرار المقاطعة على غرار ما حدث في انتخابات عام ١٩٩٣، فإن التوتر بين الحكومة والمعارضة الإسلامية استمر على أشده، الأمر الذي انعكس بدوره على مسيرة النظام السياسي الأردني بصورة عامة. وعلى الرغم من مقاطعة التيار الإسلامي واليساري للعملية الانتخابية، إلا أن هناك ٣٢ إسلامياً و١٧ يسارياً قد خاضوا الانتخابات، إضافة الى ٦٠ من أحزاب الوسط والمستقلين الذين يعتبرون في عداد المعارضة.

٣ ـ النتائج الانتخابية والدلالات السياسية

بلغت نسبة المقترعين حوالى ٥٤,٦٣ بالمئة من إجمالي المقيدين في الجداول الانتخابية، وهي نسبة متقاربة مع نظيرتها في انتخابات عام ١٩٩٣. ودلالة ذلك أن قوى المعارضة التي قاطعت الانتخابات لم تستطع أن تجند الشارع السياسي الأردني وراء قرار المقاطعة، ولعل هذا يعكس استمرار سيطرة الطابع العشائري التقليدي على سير الانتخابات الأردنية، فنسبة كبيرة ممن الذين أدلوا بأصواتهم قد مارسوا حقهم الانتخابي انطلاقاً من أسس عشائرية وليست حزبية[٤١]. وهذا أدى من ناحية أخرى الى تشكيل برلمان جديد تحظى فيه العشائر بوجود قوي، فنسبة كبيرة ممن وصلوا الى قبة البرلمان تقف خلفهم عصبيات عشائرية كبيرة.

من ناحية أخرى، أسفرت الانتخابات عن فشل كل السيدات اللاتي خضن المعركة الانتخابية، وكانت المفاجأة فشل توجان الفيصل التي كانت عضواً في البرلمان في الفصل التشريعي السابق. ويعزى هذا الفشل الى الطابع العشائري التقليدي الذي ما زال يسود الأردن وما ينتج من هذا الوضع من نظرة متدنية الى الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في الحياة العامة. أما فشل توجان الفيصل التي كانت النائب الأكثر جدلاً في البرلمان السابق، فإنه يعزى الى الهجوم اللاذع الذي شنته ضد التيار الإسلامي في مقابلة تلفزيونية قبيل الانتخابات، الأمر الذي جعل الإسلاميين يصوتون ضدها. أيضاً كانت من أهم مفارقات النتائج الانتخابية انهيار الحزب الوطني الدستوري، حيث كانت التوقعات ترجح فوزه بنحو ٢٠ مقعداً، ولم يفز سوى أمينه العام عبد الهادي المجالي في محافظة الكرك، والرجل الثاني في الحزب عبد الرؤوف الروابدة في محافظة إربد، كما أن المجالي حل في المرتبة الثالثة في دائرته بعد أمجد المجالي الذي ينتمي الى العشيرة نفسها، وحل ثانياً بعد خالد الطراونة مرشح أكبر العشائر في المحافظة.

وقد ضم المجلس الجديد ثمانية إسلاميين مستقلين مقابل ١٦ في انتخابات عام ١٩٨٩ و٦ في انتخابات عام ١٩٩٣، منهم القيادي السابق في حركة الإخوان د. عبد الله القبايلة عن محافظة الطفيلة، وزميله محمد الأزايدة عن محافظة مأدبا، وكلاهما فصل من عضوية الحركة بسبب مشاركته في الانتخابات[٤٢]. وتعكس هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً في عضوية الإسلاميين المستقلين بالمقارنة مع نسبتهم في انتخابات عام

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٤١؛ علي محافظة، **الفكر السياسي في الأردن** (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٢)، وموسى شتيوي وأمل الداغستاني، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية** (عمان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٤).

(٤٢) منيسي، المصدر نفسه، ص ٢٤١.

١٩٩٣، ولكنها تكشف تراجعاً عن النسبة التي تحققت في انتخابات عام ١٩٨٩.

على صعيد آخر، كشفت النتائج عن تمثيل قوي للأردنيين من أصل فلسطيني في البرلمان الجديد، حيث تمكنوا من الحصول على ١٦ مقعداً من إجمالي عدد المقاعد البالغ عددها ٨٠ مقعداً، وهو أمر صعد من قلق الأردنيين الذين يخشون تنامي الدور السياسي لهذه الفئة، وما يمكن أن يحمله هذا الوضع من آثار سلبية في تماسك المجتمع الأردني.

لا شك في أن الانتخابات الأردنية كانت احدى المحطات الجديدة في مسار الصراع بين الحكومة والمعارضة، حيث إن العلاقات بين الجانبين أخذت في التدهور منذ اتجاه الأردن للتوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل. ثم تصاعد الصراع بين الجانبين مع أزمة أسعار الخبز. كما كانت الانتخابات في الوقت نفسه «مناسبة» شهدت تراجع الحكومة على صعيد التحول الديمقراطي، فالانتخابات أجريت في ظل إجراءات تقييدية استهدفت الحد من نفوذ المعارضة وتقليل عدد المقاعد التي يمكن أن تحصل عليها في البرلمان. وكان من نتيجة هذا الأمر أن اندلعت مظاهرات كثيرة في مدن أردنية عدة احتجاجاً على نتائج الانتخابات. أما في ما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة والتيار الإسلامي، فقد تأثرت بالطبع بكون البرلمان الذي تشكل كان خالياً من المعارضة الإسلامية المنظمة التي كانت تتمتع بأغلبية في البرلمان السابق. ولئن كان من الواضح أن هذه العلاقة محكومة سلفاً بالوضع القانوني الذي تتمتع به الحركة الإسلامية كحزب علني وشرعي، كما أنها تستند الى تاريخ طويل من التفاهم المشترك بلغ في بعض المراحل حد التحالف، إلا أن التطورات في المنطقة والتغيرات التي وقعت في صفوف «الحركة الإسلامية» نفسها أثارت علامات الاستفهام حول الطريقة التي سوف يتم التعامل وفقاً لها مع غياب تمثيل الإسلاميين عن المنبر التشريعي[٤٣].

٤ ـ نقاط تحول المسار الديمقراطي الأردني: الميثاق الوطني

في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٠، اعترف العاهل الأردني بأن أحداث نيسان/ أبريل ١٩٨٩ (الاحتجاج الشعبي الموسع لأسباب اقتصادية وسياسية) أوحت له بـ «بضرورة تجديد العقد الاجتماعي» بسبب ما أسماه «حالة التوتر الاجتماعي والاقتصادي» التي سبقت الأحداث، ولكن إقرار الحكم بالحاجة الى هذا العقد الاجتماعي الجديد اقترن

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٤١، وحسين أبو رمان، «تطور الحياة السياسية في الأردن،» في: حسين أبو رمان [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي**، إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ص ٣٧ ـ ٦٧.

بتصور عام للمحددات التي ينبغي أن تحكم هذا التحول. وهذه الإشكالية صاغها الملك قائلاً: «إن دخولنا معركة المشاركة البرلمانية ونحن نحمل قناعات متناقضة أو متباعدة حول المرتكزات الأساسية والثوابت التي تقوم عليها الدولة كان بالتأكيد سيشل قدرتنا على حل مشكلاتنا، وعلى مواجهة التحديات والأخطار الكبيرة التي نواجهها»(٤٤). وبعد ذلك أعلن الملك تشكيل «لجنة ملكية» لصياغة «الميثاق الوطني» بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٠ من ٦٠ عضواً برئاسة أحد رؤساء الوزارة السابقين. وقد تراوحت ردود الفعل على موضوع «الميثاق الوطني» بين الرفض والتأكيد، ولكن القوى المستهدفة أكثر من غيرها بخطاب الميثاق الوطني، وهي التنظيمات اليسارية والإسلامية، اتخذت موقفاً حذراً ربطت فيه الموافقة على الميثاق بعدد من المطالب تتعلق بآليات إعداد الميثاق وإقراره، بخاصة في ظل «إشاعات ترددت بأن صيغة الميثاق جاهزة وتنتظر التوقيع». وبعد مداولات بين مختلف الأطراف انتهى الأمر الى عقد مؤتمر وطني لمباركة الميثاق من فعاليات ذات صفة تمثيلية من مختلف مؤسسات البلاد ومناطقها (لجنة الميثاق، ونواب، وأعضاء مجالس بلدية، ونقابات عمالية ومهنية وأندية).

في ٩ حزيران/يونيو ١٩٩١ عقد المؤتمر الوطني، وتم إقرار «الميثاق» في أجواء رسمية شبه محايدة. في هذا السياق، ربما يحسن تذكر أجواء ما قبل الدخول في مرحلة «الميثاق الوطني»، حيث شهدت هذه الفترة الهجوم على الدور الوطني للنقابات المهنية، وحل رابطة الكتاب الأردنيين، وتأسيس اتحاد رسمي للكتاب إثر ذلك، وحل مجالس إدارات الصحف اليومية الثلاث، وتعيين لجان رسمية بدلاً منها على رغم أنها صحف شبه رسمية تشارك الحكومة بحصة مهمة من رأسمالها. ويرتبط أيضاً بأجواء هذه الفترة اتخاذ الحكومة الأردنية قرارها بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في ٣٠/٧/١٩٨٨، تفادياً من جهة للاصطدام مع مطلب الاستقلال الوطني الذي رفعته الانتفاضة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، والذي كان سيصطدم عاجلاً أو آجلاً بالسيادة الأردنية القانونية على الضفة الغربية، وانسجاماً من ناحية أخرى مع قرارات القمة العربية الطارئة في الجزائر عام ١٩٨٨، والتي كرست الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. هذا في حين أن الأردن ظل على رغم اعترافه بقرار القمة في الرباط عام ١٩٧٤ بشأن شرعية ووحدانية تمثيل منظمة التحرير الشعب الفلسطيني، ظل يراهن على دور ما في استعادة الضفة الغربية بالاستناد الى القرار رقم (٢٤٢) أو ما كان يعرف بالخيار الأردني. وكانت قمة الجزائر عام ١٩٨٨ آخر محاولة يبذلها الملك حسين لإقناع الزعماء العرب

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٨.

بإمكانية استعادة الضفة الغربية إذا ما تم تفويضه بذلك.

وفي اليوم التالي لقرار فك الارتباط، أي في ١٩٨٨/٧/٣١، أعلن الملك حسين حل البرلمان الأردني.

وفي ظل هذه التطورات كان لسان حال الحركة الشعبية يرى أنه أما وقد تم تجاوز العقبة الفلسطينية التي كانت تستخدم «ذريعة لإعلان الأحكام العرفية وتعطيل الحياة النيابية»، فقد آن الآوان لاستعادة الحريات، وفي مقدمتها انتخابات نيابية نزيهة، وعلى رغم أن حل مجلس النواب بعد قرار فك الارتباط قد اقترن بالإعلان عن قرب إجراء الانتخابات في وقت قريب، إلا أن الحكومة كانت تتفادى الالتزام بإجرائها، الأمر الذي أثار التوتر السياسي بدرجة ما.

ثم توالت مسيرة الأحداث كما تناولناها مسبقاً، وتم إقرار الميثاق الوطني، فماذا عن هذا التطور وتأثيره في الحياة السياسية على الساحة الأردنية؟

الواقع أنه على الرغم من أهمية الميثاق الوطني، إلا أنه افتقد أي مرجعية ترعى تنفيذ توجهاته، هذا فضلاً عن كونه لا يحتل أية مرتبة من مراتب التشريع، في الوقت الذي شكل بما تضمنه من مبادئ ومفاهيم أحد مصادر التشريع الرئيسية. وفي الواقع العملي اقتصر مفعول الميثاق على صعيد التشريع على إصدار قانون الأحزاب السياسية وقانون المطبوعات والنشر، علماً بأن هذين القانونين تضمنا العديد من البنود التي تعارضت مع روح الدستور والميثاق الوطني، ومع ذلك فقد مثل الميثاق صيغة متقدمة بمقاييس الحالة الديمقراطية والوضع الاقتصادي والاجتماعي التي كانت سائدة. وكان الامتحان الأول للميثاق في رفض مجلس الأعيان الذي يعينه الملك الأخذ بمدأ إخضاع القرار بإعلان حالات الطوارئ ومدة سريانها الى رقابة مجلس الأمة (الأعيان والنواب)، في حين أن الميثاق نص على ذلك. كذلك عطل مجلس الأعيان صدور قانون الكسب غير المشروع، وكانت السلطة التنفيذية قد تقدمت بمشروع هذا القانون تحت ضغط المطالبة الشعبية بمحاربة الفساد والسطو على المال العام(٤٥).

كما عطل مجلس الأعيان أيضاً صدور قانون نقابة المعلمين باللجوء الى مجلس التفسير العالي لإصدار فتوى بعدم دستورية تأليف نقابة المعلمين بحكم كونهم موظفين في الدولة، على رغم أن جميع المهنيين العاملين في أجهزة الدولة ينتسبون الى نقاباتهم المهنية مع زملائهم العاملين في القطاع الخاص. هذا فضلاً عن أنه على الرغم من مرور سنوات عدة على إعلان الميثاق الوطني، فإن ملف تحديث الدستور وإنشاء محكمة

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٥١.

دستورية ما زال معلقاً.

كل هذا يشير الى تراجع مكانة الميثاق الوطني في الحياة السياسية الأردنية إلى حد التلاشي، وباتت الأمور تبدو كما لو أن الحكم قد استنفد الغرض من الميثاق لجهة مقايضة ترخيص الأحزاب السياسية وصحافتها مقابل التسليم بشرعية الحكم والعمل ضمن سقف الدستور. ويرتبط التجميد غير المعلن للميثاق بتراجع حالة الانفراج الديمقراطي. ومن هنا، فإن تفعيل دور الميثاق بات يتوقف على قدرة الحركة الشعبية في تغيير موازين القوى العامة في البلاد لصالح عملية التحول الديمقراطي، هذا التغيير الذي كان يمكن أن ينطلق من إعمال مبادئ الميثاق الذي تضمن «أسس دولة القانون والتعددية السياسية، ومرتكزات الإجماع الوطني، وتكييف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والإعلامية، والعلاقات الأردنية مع العالم العربي» كأسس عامة تحكم مسيرة البلاد مستقبلاً.

٥ ـ ملاحظات حزبية

في الفترة الممتدة ما بين دخول قانون الأحزاب السياسية الجديد حيز التنفيذ في ١/١٠/١٩٩٢ وحتى ١/١٠/١٩٩٤ حصل ٢٢ حزباً سياسياً على الترخيص، منها خمسة أحزاب خلال الشهر الأخير من عام ١٩٩٢، و١٥ حزباً عام ١٩٩٣، واثنان خلال الربع الأول من عام ١٩٩٤. وتلتقي نصف الأحزاب المرخصة في كونها ذات جذور تاريخية وخلفية فكرية شمولية، وكانت تمارس، ضمن تكوينات سياسية أقل عدداً، نشاطاً حزبياً في عهد الأحكام العرفية. أما النصف الثاني من هذه الأحزاب، فهو يلتقي في سمته الوسطية ويتراوح في خياراته البرنامجية ما بين اتجاه محافظ وآخر ليبرالي، وهذا بغض النظر عن أن بعض قيادات أو كوادر هذه الأحزاب كان ذا انتماء سابق لفئة الأحزاب الأولى. وتتخذ أوساط الرأي العام الأردني موقفاً نقدياً للأحزاب السياسية، فهناك شعور عام بأن هذا العدد من الأحزاب (٢٣ حزباً) يعد أكبر من طاقة الساحة السياسية في الأردن، وبخاصة أنه ليس هناك ما يشير الى أن العضوية الفعلية لأغلبية هذه الأحزاب تتجاوز عدد مؤسسيها. وهناك استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الأردن قبل أشهر عدة كانت نتيجته أن ١ بالمئة من السكان فقط لديهم انتماءات حزبية. ولذلك فإن هناك من يرى أن هذا التعدد الحزبي ربما يعود الى الذاتية، وحب الزعامة، وبخاصة مع ما تشهده الأحزاب من انقسامات داخلية قبل الترخيص وبعده. ولا ريب في أن التجربة الحزبية في الأردن، كما في العديد من الأقطار العربية، تمر بفترة انتقالية، ولذلك فإنه من أهم سماتها عدم الاستقرار، وضعف صلتها بالقاعدة الجماهيرية.

٦ ـ آفـاق مستقبليـة

إن الأردن يمتلك فرصة كبيرة لمواصلة التقدم على طريق التحول الديمقراطي من حيث توفر: الأساس الدستوري، والميثاق الوطني، والمؤسسات السياسية كإطار عام للحياة السياسية، إلا أن عملية التغيير الديمقراطي ليست سهلة، لأن ما يناسب دوائر الحكم هو إبطاء حركة التغير الديمقراطي وضبطها عند مستوى معين يتم فيه إبقاء مظاهر الحياة النيابية والوجود الحزبي، ولكن بشرط «تقييد المشاركة الحقيقية في إدارة دفة الحكم». إن تأمين مشاركة شعبية حقيقية ومستقرة في الحكم يتطلب إصلاحات ديمقراطية جوهرية على النظام السياسي، وهي إصلاحات تحتاج الى تعديلات دستورية وقانونية بهدف ضمان توازن السلطات (تنفيذية وتشريعية وقضائية) وتعزيز استقلالية كل منها في إطار تكاملي، وبحيث يتم تحصين مجلس النواب من الحل، وحصر صلاحية الحكومة في أضيق نطاق، وضمن شروط تكفل استمرار الحياة النيابية. ومن ناحية أخرى، فإنه من الضروري اعتماد نوع جديد من التعددية الحزبية الإيجابية والفعالة على الساحة السياسية وفقاً لقانون حزبي عصري، وبحيث تتحمل الدولة مسؤوليتها في رعاية التطور الحزبي وضمان تقدمه وفاعليته.

إن تقدم الحركة الشعبية على هذا الطريق أمر ممكن، ولكنه مشروط بتوفر عدد من العوامل أهمها:

أ ـ تجديد البنية الفكرية والسياسية والتنظيمية لقوى الحركة الشعبية، وفي مقدمتها قوى التيار الديمقراطي بمكوناته القومية واليسارية والوطنية.

ب ـ إنهاء التشرذم في صفوف التيار الديمقراطي بمكوناته الشعبية المختلفة وتوحيد قواه الرئيسية في إطار موحد يأخذ بمنهج التعددية، ومن دون ذلك لا يمكن لقوى هذا التيار أن تكتسب صدقية جماهيرية. وتتعمق القناعة في أوساط هذا التيار، وبخاصة قواه المستقلة عن التدخلات الإقليمية، بأن لا سبيل الى الخروج من مأزق التهميش الراهن للحركة الشعبية إلا ببناء القطب الديمقراطي الشعبي في مقابل القطب الإسلامي والقطب الحكومي[٤٦].

ج ـ ضرورة أن تستوعب قوى الحركة الشعبية معادلة موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية والتحلي بالواقعية والاعتدال من مواقع المعارضة السياسية بما يمكنها من حماية التحول الديمقراطي، وكل ذلك في إطار توازن شديد في الأولويات البرنامجية لصالح محوره الاجتماعي.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.

رابعاً: المغرب: التجربة السياسية الجديدة

في ١٤ آذار/مارس عام ١٩٩٨ قدم عبد الرحمن اليوسفي رئيس الوزراء المغربي قائمة حكومته للملك الحسن الثاني عاهل المغرب، بعد تكليف الملك لليوسفي بتشكيل الحكومة الجديدة على أثر نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في المغرب في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والتي أسفرت عن فوز أحزاب «الكتلة الديمقراطية» المعارضة بأكبر عدد من مقاعد البرلمان[٤٧].

الإطار السياسي العام

على الرغم من أن الدستور المغربي (دستور عام ١٩٧٢) هو الدستور العربي الوحيد الذي يحظر بصورة واضحة نظام الحزب الواحد، إلا أن التجربة السياسية المغربية، تميزت خلال السنوات الثلاثين الماضية ـ أي منذ الاستقلال ـ بسيطرة اتجاه سياسي واحد على مجمل العملية السياسية، هو اتجاه اليمين ممثلاً في أحزاب الوفاق ومتحالفاً في بعض الأحيان مع تيار الوسط، الأمر الذي أدى بالنظام السياسي المغربي لأن يكون ضمن أنظمة «التعددية المقيدة» وليس ضمن أنظمة «التعددية المفتوحة». ولقد اختلف الأسلوب المغربي في الانتقال من التعددية المقيدة الى التعددية المفتوحة عن الأساليب التي اتبعت في عدد من بلدان العالم الثالث، وكان أغلبها يعتمد مرحلة واحدة للانتقال في وقت لم تكن الثقافة السياسية ولا التشكيلة السياسية والاجتماعية مهيأة لمثل هذا الانتقال، الأمر الذي سبب العديد من الأزمات في بعض هذه البلدان، ولعل من بينها أزمات ما زالت مستمرة حتى الآن، كما هو الحال في الجزائر. أما الأسلوب المغربي فقد اتبع منهجاً تدريجياً بدأ في عام ١٩٩٢، واستمر بعد ذلك من خلال العديد من التعديلات الدستورية المحدودة والمتوالية، والتي وصلت الى فتح الباب أمام تداول السلطة.

وكان الملك الحسن الثاني قد طرح فكرة التناوب على السلطة لأول مرة في يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ خلال الدورة الأولى لمجلس النواب المغربي حينما أعلن عزمه على استدعاء ممثلي المعارضة «الكتلة الديمقراطية» ليبحث معهم إمكانية المشاركة في الحكومة. وفي يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه طرح الملك في خطابه بمناسبة ذكرى استرجاع الصحراء موضوع التناوب من جديد، حيث استعرض بالتفصيل فلسفة الفكرة كما هي مطبقة في الديمقراطيات الغربية، ثم كشف العاهل

---

(٤٧) أحمد دياب، «الانتخابات التشريعية المغربية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٨)، ص ١٩٣.

المغربي أنه انطلاقاً من أن هناك فرصة للتداول، استدعى الأحزاب السياسية وعلى رأسها «الكتلة الديمقراطية» المعارضة، وطرح عليها المشاركة في الحكومة بشرط تحقيق مهام محددة تتمثل في تقليص العجز في الميزانية ومراقبة التضخم وايجاد فرص للعمل مع الاحتفاظ بحق الملك في تعيين كل من رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والداخلية والعدل، في مقابل تأكيده بأن يضمن لحكومة المعارضة هذه «راحة سياسية» قد تصل الى ست سنوات، وذلك بأن يطلب من أحزاب الوفاق صاحبة الأغلبية في البرلمان ألا تسحب منها الثقة، وأن تمنحها التأييد لمدة ثلاث سنوات على الأقل. كما كشف الملك عن أن أحزاب الوفاق أبدت موافقتها على هذا الطرح، وكذلك كان جواب حزب التجمع الوطني للأحرار من مجموعة الوسط. وأعلن الملك أنه باستثناء حزب التقدم والاشتراكية الذي دافع عن التناوب باعتبار أن هدف أي حزب سياسي هو ممارسة السلطة، فإن بقية أحزاب الكتلة قالت إنها في حاجة الى الرجوع الى قواعدها لتأخذ موافقتها. وبعد فترة أعلنت أحزاب المعارضة أن قبول هذا العرض سيشكل سابقة في الاجتهادات السياسية، وأن التناوب تضبطه صناديق الاقتراع. ثم أصدر العاهل المغربي عفواً سياسياً شاملاً عن المعارضين المنفيين، وصدرت عن أحزاب المعارضة إشارات إيجابية ترحب بهذه المبادرة التي توجت بوضع دستور معدل حول تقسيم البرلمان المغربي الى مجلسين، وصوتت لصالحه غالبية الأحزاب المغربية، بينما أجاز البرلمان قوانين على قدر كبير من الأهمية، أبرزها إلغاء القوانين التي كانت تحد من الحريات العامة، وأخرى لها علاقة بالملفات الاقتصادية والاجتماعية(٤٨).

وقد ساهمت في إحداث هذه النقلة النوعية في مسيرة التطور الديمقراطي في المغرب ثلاثة عوامل رئيسية تعبر في الواقع عن التجربة المغربية، وهي:

العامل الأول: عدم وجود انقسام حاد حول القضايا الكبرى، فالتيار الرئيسي في المعارضة المغربية يقف في منطقة الوسط ويسار الوسط من الخريطة السياسية. ومن الطبيعي أن يصبح شقه الليبرالي أكثر اقتراباً من نظام الحكم كلما زادت معدلات التحول الديمقراطي، كما أن شقه اليساري بات أكثر ميلاً الى النزعة الإصلاحية - لا الراديكالية - خصوصاً في أعقاب انهيار الأيديولوجية الشيوعية والتجارب الاشتراكية على الصعيد الدولي. وقد لمس العاهل المغربي هذا الواقع في خطابه يوم ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٣ بقوله: «لا خلاف الآن مع أي حزب سياسي معارض في الطروحات النظرية بعد انهيار الأيديولوجيات»، إضافة الى أن ضعف الحركة الإسلامية في المغرب جعل الساحة السياسية أقل انقساماً منها في بلاد عربية أخرى تأخذ بنظام التعددية

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

الحزبية، كما أن التوافق العام تجاه القضية الوطنية الرئيسية في المغرب (قضية الصحراء) وفر قدراً من الانسجام بين الأحزاب.

العامل الثاني: عدم ارتباط قمة الحكم ممثلة في العاهل المغربي ـ رسمياً أو تنظيمياً ـ بحزب معين من أحزاب الأغلبية التي كانت تشكل ما يمكن اعتباره «الحزام السياسي للسلطة». ويتيح هذه الوضع للملك مرونة وحرية حركة لا تتوافر لدى قمة الحكم في أي من الأقطار العربية الأخرى ذات الأنظمة التعددية، وعلى هذا النحو تتميز الحالة المغربية بوجود مناخ عام يساعد في إعمال قاعدة تداول السلطة في المستوى الحكومي، من دون أن يقود ذلك الى صدام بين الحكومة وقمة الحكم. كما يتيح هذا المناخ أن يقوم الملك بدور المحكم بين الأحزاب والقوى السياسية، وقد تمكن الملك عبر هذا الدور من حل خلافات كثيرة ظهرت بين أحزاب المعارضة التي تجمعت في إطار «الكتلة الديمقراطية» وأحزاب الأغلبية في البرلمان السابق، وأصبح من المعتاد أن تلجأ المعارضة الى تحكيم الملك، وأن يكون تدخله منصفاً لها ـ ولو بقدر ـ في كثير من الأحوال.

العامل الثالث: أن الدستور الجديد في المغرب أعطى صلاحيات أكبر لرئيس الحكومة. وإذا كان هذا الدستور لا يلزم الملك باختيار رئيس الوزراء من الحزب الحائز على أعلى الأصوات، ولا ينص صراحة على انتسابه الى الغالبية البرلمانية، فهو يشترط موافقة البرلمان على برنامج الحكومة ويمنحه الحق في سحب الثقة منها بالغالبية المطلقة فقط (٥٠ بالمئة + ١)، ومعنى ذلك أنه لا يمكن ـ عملياً ـ تأليف حكومة لا تتمتع بمساندة هذه الأغلبية، وهو ما أكده التزام العاهل المغربي بأن يكون تشكيل الحكومة وفقاً لنتائج الانتخابات.

وبموجب الدستور الجديد أصبح البرلمان المغربي يتكون من غرفتين: **الأولى** مجلس النواب الذي أصبح كل أعضائه يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب المباشر بعد ما كان يتم اختيار ثلثيهم فقط مباشرة عن طريق الناخبين، والثلث الآخر بطريقة غير مباشرة من بين وعن طريق أعضاء المجالس البلدية والقروية والغرف الصناعية والمهنية. أما الغرفة **الثانية** فهي مجلس المستشارين الذي يتم انتخاب أغلب أعضائه بطريقة غير مباشرة وله صلاحيات سحب الثقة من الحكومة.

ولعل أهم المستجدات التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية المغربية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، هي فوز أحزاب «الكتلة الديمقراطية» المعارضة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والاستقلال، والتقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي) بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان والبالغ عددها ٣٣٣ مقعداً، حيث حصلت هذه الأحزاب مجتمعة على ١٠٢ مقعد. أما أحزاب كتلة

الوفاق اليمينية (الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والحزب الوطني الديمقراطي)، فقد جاءت بعدها مباشرة بالحصول على ١٠٠ مقعد، في حين حصلت أحزاب الوسط (التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية) على ٦ مقاعد أغلبها كان من نصيب التجمع الوطني للأحرار، على حين توزعت مقاعد المجلس بين المستقلين والأحزاب الهامشية الصغيرة التي تحالف واحد منها مع الحركة الإسلامية واستطاعت من خلاله أن يكون لها ممثلون في المجلس لأول مرة في التاريخ المغربي.

وعلى ضوء هذه النتائج كلف العاهل المغربي عبد الرحمن اليوسفي زعيم الاتحاد الاشتراكي بتشكيل الحكومة الجديدة. ويعد هذا التكليف حدثاً تاريخياً على الصعيدين المغربي والعربي. فعلى الصعيد المغربي يعد اليوسفي أول زعيم يساري معارض يتولى رئاسة الحكومة المغربية منذ أكثر من ثلاثين عاماً عن طريق انتخابات برلمانية شرعية، وليس عن طريق شرعية مقاومة الاحتلال الأجنبي، أي منذ أن تولى عبد الله إبراهيم زعيم الاتحاد الوطني للقوى الاشتراكي رئاسة الحكومة في بداية استقلال المغرب لفترة قصيرة.

أما على الصعيد العربي، فيعد اليوسفي أول رئيس وزراء معارض ينتقل الى المنصب عن طريق التداول السلمي، الأمر الذي يكتسب أهمية استثنائية، وإذا كان البعض قد رأى أن تولي اليوسفي رئاسة الحكومة كان في الواقع إرادة ملكية بالدرجة الأولى على اعتبار أن قرار العاهل المغربي لم يأت من ضرورة ملزمة من الناحية الدستورية، فقد كان بإمكان الأحزاب الأخرى الممثلة في كتلتي الوسط والوفاق القريبة من بعضها عقائدياً وسياسياً أن توفر الأغلبية البرلمانية لتشكيل الحكومة، إلا أن محللين آخرين يرون أن الأمر يتجاوز رغبة أو إرادة الملك على اعتبار أن هذا التطور الإيجابي في مسيرة الديمقراطية المغربية قد جاء على خلفية متغيرات عدة، داخلية وإقليمية ودولية.

على كل هناك نقاط يجب الالتفات إليها في هذا السياق، ومن ذلك أن الملك الحسن الثاني أراد في حقيقة الأمر تلافي حدوث أي فراغ سياسي في الشارع المغربي على غرار ما حدث في الجزائر ونتجت منه مضاعفات ألقت بظلالها على مسار الحياة السياسية فيها منذ تكريس خطة التعددية والانفتاح السياسي، كونها جاءت متسارعة وفي خضم مظاهر كبت سياسي تولد منه انفجار الأوضاع على مستويات عدة، بسبب عدم استيعاب هذا التحول بقدر كاف من النضج والتقبل، مما دفع الملك الى حض الأحزاب السياسية على ضرورة ترسيخ تقاليد الممارسة الديمقراطية وتجميع الصفوف للحيلولة دون تشتت الجهود وحدوث انفلات سياسي.

أما النقطة الأخرى، فتتعلق أساساً بالمؤثرات الخارجية ودورها في بلورة هذا

التطور الإيجابي الجديد، مثل ضغوط البنك الدولي والمديونية الثقيلة والتزام المغرب المتوسطي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما أفضى الى الشعور بضرورة إدخال إصلاحات جذرية في المجالين السياسي والاقتصادي، كما في الإدارة والتعليم لخلق «منطقة للتبادل الحر سنة ٢٠١٠» تمهيداً لتحقيق طموحات المغرب في الانتساب الى الاتحاد الأوروبي. هذا إضافة الى التحديات الكبرى التي تطرح على المغرب سياسياً ولغوياً وثقافياً، وكلها اعتبارات وعوامل أملت على الحكم تغليب منطق المشاركة والانخراط في تحمل المسؤولية في إطار تصالح تاريخي بين المؤسسة الملكية والمعارضة. وهذه الاعتبارات جعلت من قضية تشكيل التناوب في المغرب، أي الانتقال بالمعارضة الى الحكم، بمثابة عناوين بارزة لسمات المرحلة منذ عام ١٩٩٣ باعتبارها تلبية لرغبة ملكية وحاجة شعبية(٤٩).

خامساً: الخليج العربي: خصوصية التجارب البرلمانية

إذا اعتبرنا أن برلمانات بلدان الخليج العربي تعبر عن خصوصية معينة، فإن مرجع ذلك يمكن أن يرد لعدة أسباب: **أولها** حداثة التجربة البرلمانية في بلدان منطقة الخليج. **وثانيها** طبيعة «تشكيل» هذه المؤسسة الحديثة في المنطقة. **وثالثها** التعدد والتباين في وجهات نظر من يتصدى لتقييم هذه التجربة، إذ انه بينما يعتبرها البعض بداية مهمة في سياق عملية التحديث السياسي، فإن هناك من ينظر إليها باعتبارها مجرد «تطور شكلي» من دون مضمون حقيقي بشأن تغيير آليات النظم السياسية التي شهدت تشكيل مؤسسات برلمانية.

ولا شك في أن معيار الحكم على أي تجربة برلمانية، في أي دولة، إنما يستند إلى الصورة النموذجية الخاصة بما يجب أن يكون عليه «البرلمان»، وذلك في ما يتعلق بالتشكيل عبر آليات الاقتراع العام المباشر، وبالنسبة للممارسة الاختصاصات والدور المطلوب منه في التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية. فإذا طبقنا هذا المعيار على «برلمانات» بلدان الخليج، فإننا نجد اختلافات واضحة بين تجربة وأخرى وفقاً للظروف الخاصة المواكبة لكل منها، ومدى عمق عملية التحول الديمقراطي وتطوير الممارسة السياسية في كل حالة على حدة.

ففي الكويت على سبيل المثال بدأت التجربة البرلمانية في عام ١٩٢١ بإنشاء أول مجلس نيابي. وقد كان هذا المجلس أول إرهاصات تطور المؤسسة التشريعية الكويتية. وجاء تأسيسه مع التدهور الاقتصادي لقطاع تجارة وصيد اللؤلؤ وبطء خطوات التنظيم

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

داخل الجهاز الإداري. وهنا بدأت المطالبة بالمشاركة السياسية كسبيل للإصلاح، وتبنت الكتلة الوطنية هذه المطالبة. وهو ما تمخض عن تشكيل المجلس المشار إليه، وكان مجلساً منتخباً من قطاعات محدودة من المجتمع، وتشكل من ١٢ عضواً برئاسة عبد الله السالم الصباح، ولكن المجلس تم حله بعد تصادمه مع الحكومة. وفي عام ١٩٣٨ تشكل مجلس آخر، ولكن تم حله أيضاً للسبب نفسه واعتقال جميع أعضائه. ومنذ ذلك الوقت تعثرت التجربة البرلمانية الكويتية حتى مطلع الستينيات، حيث تشكل مجلس نيابي جديد في عام ١٩٦٣ بعد أن تم وضع الدستور الكويتي عام ١٩٦٢. وقد أجريت الانتخابات لتشكيل المجلس الذي سرعان ما اصطدم مع الحكومة بسبب سياسة إنفاق عائدات البترول، وبعد عدة تطورات تم تشكيل مجلس آخر في عام ١٩٧١، ولكن ظل مسلسل الاصطدام مع الحكومة مستمراً، مما عرقل الحياة النيابية في الكويت الى حد كبير. فبخلاف المجلس الثالث الذي أكمل مدته الدستورية (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) لم تكمل المجالس التالية مدتها الدستورية، فالمجلس الرابع (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) لم يمض أكثر من عام على انتخابه حتى أدت أزمة سياسية الى حله. أما المجلس الخامس (١٩٧٩ ـ ١٩٨٨) فلم يتغير مصيره، وللسبب نفسه، حيث أصرت الحكومة على بعض السياسات التي رأى فيها المجلس التفافاً على اختصاصاته الدستورية(٥٠).

وقد أدت هذه الظروف الى تعطيل الحياة النيابية وغياب سلطة تشريعية منتخبة حتى قبيل الغزو العراقي للبلاد في عام ١٩٩٠. وقد شهدت الكويت تجربة ما سمي بالمجلس الوطني الذي دعت الحكومة الى تشكيله لمراجعة الحياة النيابية في البلاد، وقد تشكل من ٥٠ عضواً بالانتخاب، إضافة الى ٢٥ بالتعيين، ولكن كافة قوى المعارضة قاطعت المجلس الجديد. وبعد تحرير الكويت، دخلت التجربة البرلمانية مرحلة جديدة بعد إعادة العمل بدستور ١٩٦٢ الذي كان قد تعطل. وأعيد مجلس الأمة وفقاً للشروط التي حددها الدستور وأجريت الانتخابات لتشكيل المجلس في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ لتستأنف التجربة البرلمانية في الكويت من جديد بعد أن أدركت الأسرة الحاكمة أنه ضماناً لاستقرار الحكم فإنه لا بد من إعمال نوع من «الآلية الديمقراطية» بعد أن انتقدت المعارضة عودة الحكومة الى العمل بنظام المجلس الوطني.

إذا انتقلنا الى التجربة السعودية، فإنه يمكن العودة الى عام ١٩٢٤، حيث تشكل أول «مجلس شورى». وقد حصرت اللائحة التأسيسية للمجلس الهيئة الناخبة

---

(٥٠) أحمد منيسي، «برلمانات الخليج العربي: رؤية مقارنة،» **قضايا برلمانية**، السنة ٢، العدد ١٠ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٣٠ ـ ٣١.

في ثلاث فئات: الأعيان، والعلماء، والتجار، على أن تقوم كل فئة منها بانتخاب عدد معين مع وجوب تصديق الملك على نتيجة الانتخاب، وأن يعين بنفسه رئيس المجلس. وفي عام ١٩٢٤ أيضاً أصدر عبد العزيز آل سعود قراراً بتأسيس مجالس استشارية في كل من مكة والمدينة وجدة وينبع، والطائف، لتقوم بانتخاب مجلس شورى عام يتكون من ١٣ عضواً. وفي عام ١٩٢٥ تم تشكيل مجلس جديد من ١٥ عضواً. وفي عام ١٩٢٨ صدر نظام جديد لمجلس الشورى الذي ظل ذا اختصاصات استشارية ومن دون تطوير حتى عام ١٩٥٢، وهو العام الذي تجمد فيه المجلس بعد انشاء مجلس الوزراء في عام ١٩٥٣ والذي شملت صلاحياته صلاحيات المجلس نفسها. وقد ظلت السعودية منذ ذلك الوقت من دون بنى شرعية حتى أوائل التسعينيات.

بعد حرب الخليج، وفي إطار المتغيرات العالمية والإقليمية التي صاحبتها، فإن انعكاساتها على منطقة الخليج تمثلت في بروز الدعوة لإجراء تغييرات في الآليات السياسية لأنظمة المنطقة وتوسيع مساحة المشاركة السياسية. ومن هنا جاء قرار الملك فهد بن عبد العزيز بإنشاء مجلس الشورى عام ١٩٩٢[٥١].

وفي باقي دول الخليج: قطر، والبحرين، والإمارات، وعمان، شكلت مجالس وطنية أو استشارية، في غضون فترة السبعينيات والثمانينيات، ولكنها لم تمثل نماذج لبرلمانات حقيقية.

١ ـ طبيعة التكوين

تختلف آليات تشكيل المؤسسة التشريعية من دول خليجية إلى أخرى، وإن كان يغلب عليها طابع «التعيين». في السعودية يتشكل «مجلس الشورى» من ٩٠ عضواً يقوم بتعيينهم الملك بمرسوم ملكي، ومدة العضوية في المجلس أربع سنوات. وفي الإمارات لم يحدد الدستور طريقة معينة لاختيار شاغلي مقاعد المجلس الوطني (٤٠ مقعداً). وقد استفاد حكام الإمارات من عدم التحديد، وجعلوا سلطة اختيار الأعضاء منوطة بهم، واستخدموها لكسب الولاء بين الفئات الاجتماعية في إماراتهم. وتوزع مقاعد المجلس بشكل نسبي على الإمارات المنضوية في الاتحاد كالتالي: ٨ مقاعد لكل من أبو ظبي ودبي، ٦ مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة، ٤ مقاعد لكل من عجمان والفجيرة، ومدة العضوية في المجلس سنتان.

وفي قطر، أعطى الدستور للأمير حق تعيين أعضاء مجلس الشورى

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣٠ مقعداً)، فيما أتاح للمجلس فرصة انتخاب رئيسه ونائب الرئيس، وفي البحرين أيضاً يعين الأمير أعضاء «مجلس الشورى» (٣٠ عضواً).

أما في الكويت، فإن مجلس الأمة يتشكل عبر آلية الاقتراع العام لاختيار أعضاء المجلس البالغ عددهم ٥٠ عضواً. وقد شهدت الانتخابات الأخيرة للمجلس التي أجريت عام ١٩٩٢ نصراً كبيراً للمعارضة (حصلت على ٣١ مقعداً).

وفي عمان يجمع نظام تشكيل مجلس الشورى بين آلية الانتخاب والتعيين، حيث تجري العملية الانتخابية على ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى يتم تحديد المرشحين من قبل الأعيان والشيوخ في الولاية التي ينتمي إليها هؤلاء المرشحون. ثم يتم الانتخاب بواسطة جمهور ناخبين محدد أيضاً في كل ولاية من قبل أعيانها. وبعد عملية الانتخاب هذه يقوم السلطان باختيار أعضاء المجلس (٨٠ عضواً) من بين الناخبين[٥٢].

٢ ـ الأداء البرلماني

بداية، يمكن القول إن هناك هيمنة واضحة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتتضح أولى معالم هذه الهيمنة في حق السلطة التنفيذية في تعيين أعضاء البرلمان، وحقها في إعفائهم من مناصبهم. أما في ما يتعلق باختصاص التشريع لدى هذه البرلمانات، فإن الواقع الفعلي ينبئ بأن دور أي برلمان في أي دولة خليجية لا يتعدى دائرة «الاستشارة»، وهو ما يدل عليه المسمى الذي يطلق عليها، أي أنها «مجالس للشورى»[٥٣]. فمهمتها هي: الاستشارة، ومناقشة القوانين قبل صدورها من جهات الاختصاص، أي رأس الدولة (ملك ـ أمير ـ سلطان). ففي السعودية، نصّت اللائحة التأسيسية لمجلس الشورى لعام ١٩٩٢ في المادة (٥١) على أن للمجلس حق إبداء الرأي في السياسات العامة التي تحال عليه من

(٥٢) الشوبكي، «البيئة السياسية والأداء البرلماني».

(٥٣) Husain M. Albaharna, *The Legal Status of the Arabian Gulf States: A Study of Their Treaty Relations and Their International Problems* (Manchester: Manchester University Press, 1968); Calvin H. Allen (Jr.), *Oman: The Modernization of the Sultanate,* Profiles. Nations of the Contemporary Middle East (Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1987); J. E. Peterson, *Oman in the Twentieth Century: Political Foundations of an Emerging State* (London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1978), and

منيرة أحمد فخرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، تقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، [١٩٩٥]).

قبل رئيس الوزراء، وعلى وجه الخصوص مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية. كما نصت المادة (١٧) على أن ترفع قرارات المجلس الى رئيس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهة نظر المجلسين صدرت هذه القرارات بشرط موافقة الملك، وإن تباينت فللملك إقرار ما يراه. وإذا كانت المادة (٢٣) قد أعطت الأعضاء الحق في المبادرة باقتراح أنظمة جديدة فإنها قيدت هذا الحق بموافقة الملك الذي يصدق في النهاية على القرارات جميعها، وإلا لن يكون بالإمكان إصدارها من قبل «مجلس الشورى» بمفرده.

وفي الإمارات ينحصر الدور التشريعي للمجلس الوطني الاتحادي في مناقشة مشاريع القوانين والتصويت عليها، ثم رفعها الى المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليها. ولا تكون هذه المشاريع بمبادرة من أعضائه، وإنما تحال عليه من قبل مجلس الوزراء. وفي كل من قطر وعمان والبحرين، فإن مجلس الشورى لا يتعدى دوره نطاق الاستشارة: «الأمير يصدر القوانين بناء على اقتراح مجلس الوزراء بعد أخذ مشورة مجلس الشورى».

٣ ـ اختصاص الرقابة

تقوم برلمانات السعودية والإمارات وعمان وقطر والبحرين بدور رقابي محدود على أعمال السلطة التنفيذية، وقد أشارت اللائحة التأسيسية لمجلس الشورى السعودي الصادرة عام ١٩٩٢ الى أن للملك حق حل المجلس وإعادة تكوينه، وحق الفصل في المنازعات التي تنشب بين مجلس الشورى والوزراء، ولا يجوز لرئيس مجلس الشورى طلب حضور أي مسؤول حكومي جلسات المجلس إلا بعد موافقة الملك. كما أن ميزانية المجلس تعتمد من قبل الملك. كذلك فإن تنظيم الشؤون المالية في المجلس والرقابة على الحساب الختامي تتم وفقاً لقاعدة خاصة تصدر بأمر ملكي، ولا يستطيع المجلس وفقاً لنص المادة (٣٠) تعديل نظامه الأساسي. هكذا فإن ثمة اختلالاً كبيراً في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأخيرة ممثلة أساساً في الملك[٥٤].

وفي قطر وعمان لا نجد اختلافاً كبيراً، فقد أعطى النظام الأساسي المؤقت لقطر عام ١٩٧٢، حق الهيمنة التامة للأمير على المجلس التشريعي، فله حل المجلس بالإرادة المنفردة متى توصل الى اقتناع بذلك «انطلاقاً من مقتضيات المصلحة العامة»،

(٥٤) سعد الدين ابراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، سلسلة دراسات الوطن العربي، ط ٢ (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨).

ولم يطلب منه سوى أن يشفع بيان الحل بالأسباب الدافعة له، وليس للمجلس أية أدوات رقابية على السلطة التنفيذية. وفي عمان يسيطر السلطان على مجلس الشورى بحيث أصبحت اختصاصاته الرقابية مجرد أمر شكلي(٥٥).

أما التجربة البرلمانية في كل من الإمارات والبحرين، فقد خطت، في سبيل تقرير اختصاصات رقابية للمؤسسة التشريعية، خطوات ملموسة مقارنة مع حالة السعودية وقطر وعمان. ففي الإمارات منح الدستور المجلس الوطني الاتحادي في المادتين (٩٢) و(٩٣) أعضاء المجلس بعض الأدوات الرقابية، وهي: الأسئلة، وطلب مناقشة الموضوعات العامة، وكذلك إبداء التوصيات. ولكن هذا الدور الرقابي لا يمتد الى طرح الثقة بوزير ما عبر الاستجواب الذي هو أداة غير مقررة أصلاً للأعضاء. وتشير المعلومات المتاحة الى أن عدد الأسئلة الموجهة للحكومة من قبل أعضاء المجلس خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٩٠) بلغ ٦٦ سؤالاً فقط، وهو ما يدلل على الضعف الشديد للدور الرقابي للمجلس. وإذا كان الدستور قد أعطى المجلس حق الرقابة المالية في المادة (١٢٩) والمادة (١٣٥)، حيث تنص المادة الأولى على وجوب إحالة مشروع الموازنة الاتحادية على المجلس لمناقشتها، لكن هذه الإحالة ليست بغرض التصديق وإنما الاستشارة فقط. إضافة الى ذلك، إن هذا النص لم يعمل به إلا مرات معدودة، كما تنص المادة الأخرى على تقديم مشروع الحساب الختامي للإدارة الاتحادية عن السنة المالية المنقضية الى المجلس الوطني لإبداء الملاحظات.

وفي البحرين، فإن مجلس الشورى الحالي الذي تم تعيينه في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، يتمتع باختصاصات رقابية ضعيفة، وتمثل هذه الاختصاصات تراجعاً عما كان مقرراً في هذا الإطار للمجلس الوطني الذي تم حله في عام ١٩٧٥، حيث كان لهذا المجلس وفقاً لنصوص الدستور حق الرقابة السياسية على الحكومة من خلال السؤال وطرح موضوع عام للمناقشة بناء على طلب موقّع عليه من قبل خمسة أعضاء على الأقل، وتأليف لجنة تقصي حقائق واستجواب، مما يمكن أن يقود الى حد طرح الثقة بالوزير.

٤ ـ التجربة الكويتية

لمجلس الأمة الكويتي حق ممارسة مهمتي التشريع والرقابة بصورة أكثر فعالية وتتجاوز دائرة الاستشارة، كما هو الحال في برلمانات الدول الخليجية الأخرى. فبالنسبة لمهمة التشريع من حق أعضاء المجلس تقديم مشروعات القوانين ومناقشة

(٥٥) منيسي، «برلمانات الخليج العربي: رؤية مقارنة،» ص ٣٣.

المراسيم بقوانين يصدرها أمير البلاد ويمكن له أن يرفضها بأغلبية الأعضاء، كما يشترك المجلس مع الأمير في تعديل الدستور وفقاً لنص المادة (١٧٤) من الدستور، والتي تنص على أن للأمير وثلث أعضاء المجلس حق اقتراح تعديل الدستور. وعند موافقة الأمير وأغلبية أعضاء المجلس على مبدأ التعديل وموضوعه تتم مناقشة المشروع المقترح، وحتى يصبح التعديل نافذاً لا بد من موافقة ثلثي أعضاء المجلس وتصديق الأمير عليه.

أما بالنسبة للمهمة الرقابية، فقد أعطى الدستور للمجلس عدة أدوات رقابية مثل الأسئلة ولجان التحقيق، والاستجواب الذي يعد من أهم الأدوات، حيث نصت المادة (١٠٠) على حق أي عضو في توجيه استجوابات الى رئيس الوزراء أو أحد الوزراء. وقد يصل المجلس الى حد طرح الثقة بالوزير، وإذا كان الدستور الكويتي لا يأخذ بمبدأ المسؤولية التضامنية للوزراء، فإنه يطرح أسلوباً بديلاً في نص المادة (١٠٢) التي تقرر مبدأ عدم إمكانية التعاون مع الوزراء، والذي يقرره المجلس بأغلبية الأعضاء في أعقاب استجواب مقدم الى رئيس الوزراء، ولا يؤدي ذلك الى عزل رئيس الوزراء، وإنما يرفع الأمر الى الأمير الذي له أن يحل المجلس أو يقيل رئيس الوزراء. فإذا أصر المجلس مجدداً على عدم إمكانية التعاون مع رئيس الوزراء، اعتبر معزولاً من منصبه وتشكل وزارة جديدة.

ولمجلس الأمة دور رقابي مهم في الرقابة المالية على الحكومة، حيث أوجب الدستور إنشاء ديوان للمراقبة المالية حتى يقوم بمراقبة تحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات في حدود الميزانية، وتقديم تقرير سنوي عن أعماله إلى المجلس. كما أنه من حق المجلس مناقشة الميزانية، وإن كانت التعديلات التي يقترحها لا تصبح نافذة إلا بموافقة الحكومة[٥٦].

٥ ـ تقييم عام

باستثناء تجربة الكويت التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تطوير مؤسستها التشريعية، فإنه هناك تعثراً حقيقياً في التجارب البرلمانية لباقي دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ما زالت هناك برلمانات بشكل أو بآخر بعيدة عن مفهوم البرلمان

(٥٦) A. Al-Sabah, *Socialization in Kuwait: A Study of Values and Social Change* (Beirut: American University of Beirut, 1976); Emile A. Nakhleh, *Bahrain: Political Development in a Modernizing Society* (Lexington, MA: D.C. Heath, 1975), and

إيف شميل، **بلدان الخليج العربية ومسألة التحديث من القاضي إلى الكادي**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٢).

الحقيقي الذي يقوم بدوره التشريعي والرقابي كاملاً.

سادساً: عُمان: تجربة التحديث البنيوي

١ ـ التحـديث البنيـوي

يؤكد مؤيدو المنهج البنائي ـ الوظيفي (Structural Functionalism) من أمثال غابرييل ألموند (Gabriel Almond) وج. بنغهام باول (G. Bingham Powel) وفرد رغز (Fred Riggs) وديفيد آبتر (David Apter) على ما بينهم من اختلاف، على أن عملية التحديث البنيوي للنظام السياسي بما تحدثه من تحولات في توزيع المهام والأعمال، تقود الى تطوير وتنمية الأنظمة السياسية في الدول النامية. وحيث إن مفهوم النظام السياسي لدى أصحاب هذا المنهج يتجاوز المفهوم التقليدي لمجموعة الهيئات الحكومية التنفيذية والتشريعية والقضائية ليشمل أيضاً مؤسسات الأفراد السياسية من أحزاب وجماعات مصالح مهنية وغيرها، فإن الإصلاحات البنيوية كعملية تنموية في مجال تطوير الأبنية السياسية الحكومية وغير الحكومية تسهم في تقسيم الأعمال والوظائف بين الأبنية الحكومية من جهة، والأبنية الحكومية ومؤسسات الأفراد السياسية من جهة أخرى.

وبالتالي، فإن عملية التحديث البنيوي خلال مسيرتها التفاعلية يمكن أن تفرز تعدداً في الأجهزة الحكومية، كما تزيد من دور مؤسسات الأفراد السياسية لتقلل من تركز السلطات وتضعف من التوجهات الفردية في الحكم. إن تحولات بهذا النسق والاتجاه ـ كما يرى أصحاب المنهج البنائي ـ الوظيفي ـ حدثت في تجربة تطور عدد من النظم الملكية الأوروبية وقابلة للتكرار في تجربة تحديث دول العالم الثالث[٥٧].

وعلى رغم الانتقادات التي وجهت الى المنهج البنائي ـ الوظيفي بصفة عامة في تحليل تطور الأنظمة السياسية وظاهرة التحديث والتنمية السياسية، فلا تزال لإسهامات ألموند وباول، وبخاصة اللتان نشرتا في عامي ١٩٦٦ و١٩٧٨، أهمية في تحليل تصنيف الأنظمة السياسية. ويعتقد أن أهمية تلك الإسهامات تنبع من الاقتراحات التي قدمها الباحثان لقياس درجة تحديث وتسلط الأنظمة السياسية. ففي الدراسة الأولى

---

(٥٧) David E. Apter, *Political Change: Collected Essays* (London: Cass, 1973), pp. 194-195, and Gabriel A. Almond, «The Development of Political Development,» in: Myron Weiner and Samuel P. Huntington, eds., *Understanding Political Development: An Analytic Study*, Little, Brown Series in Comparative Politics (Boston, MA: Little, Brown, 1987), pp. 439-440.

التي نشرت لهما في عام ١٩٦٦ ركزا على أهمية التمايز البنيوي والثقافة العلمانية كمعيارين لتصنيف وتحليل تطور الأنظمة السياسية، ثم في الدراسة الثانية التي نشرت لهما عام ١٩٧٨ أبرزا، بالإضافة الى أهمية التمايز البنيوي والى حد أقل الثقافة العلمانية، أهمية درجة استقلالية الأبنية التحتية في دراسة ومقارنة وتطور الأنظمة السياسية(٥٨).

ونحن حين نلحظ إسهامات ألموند وباول المشار إليهما نجد أنهما لم يهدفا أساساً من خلالها إلى وضع نظرية تفسر العلاقة بين التحديث البنيوي وتوزيع الاختصاصات أو تطور الأبنية السياسية التحتية، ولا الى علاقة ذلك كله بإضعاف سلطة «الحكم»، بقدر ما سعى الباحثان الى تقديم منهج جديد «بنائي - وظيفي» يستخدم معايير لدراسة ومقارنة الأنظمة السياسية.

إن مفهوم التحديث البنيوي يستخدم للتعبير عن التغييرات التي تطرأ على بناء ومؤسسات وهيكل النظام السياسي، وتتمثل تلك التغيرات في ظهور أجهزة سياسية حكومية - تنفيذية وتشريعية وقضائية، وأجهزة غير حكومية وأحزاب سياسية وجماعات مصالح منظمة - خلال مسيرة تطور النظام السياسي. وهذا التحديث البنيوي قد يأتي استجابة لزيادة التخصص والتغير في الوظائف والأدوار القديمة وتحويلها الى أجهزة ومؤسسات جديدة، وما يتبع ذلك من تغير في العلاقة بين الأجهزة القديمة، إن وجدت، ووظائفها. وقد يأتي نتيجة لزيادة دور الدولة الوظيفي، وما يصاحب ذلك من ظهور أدوار ووظائف جديدة تتطلب تكيف الأبنية القديمة مع بعض الوظائف الجديدة أو بروز مؤسسات وأجهزة جديدة للقيام بعضها بالبعض الآخر(٥٩).

إن أهم نتيجتين مصاحبتين لعملية التحديث البنيوي هما تنامي التمايز البنيوي والتوزيع الوظيفي داخل الأبنية الحكومية من جانب، ثم بينها وبين الأبنية غير الحكومية من جانب آخر، وتنامي استقلالية الأبنية السياسية التحتية غير الحكومية. ونقصد بتنامي التمايز البنيوي والتوزيع الوظيفي هو أن يؤدي التحديث بنيوياً الى زيادة تعقد بناء الأجهزة والمؤسسات في النظام السياسي بما يشمله من هيئات حكومية تنفيذية وتشريعية وقضائية ومؤسسات سياسية غير حكومية. كما يقود التحديث وظيفياً

(٥٨) عبد الكريم حمود الدخيل، «التحديث السياسي في عُمان: دراسة في أثر التحديث البنيوي على سلطة الحاكم،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٢١، العدد ٨٢ (صيف ١٩٩٦)، ص ٢٢٣ - ٢٢٥.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٧، و Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell (Jr.), *Comparative Politics: A Developmental Approach,* Little, Brown Series in Comparative Politics (Boston, MA: Little, Brown, [1966]), pp. 42-72.

الى زيادة توزيع الأدوار والمهام والأعمال على أسس من التخصص الوظيفي بين الأجهزة الحكومية من جانب، ثم بينها وبين الأبنية غير الحكومية والأحزاب وغيرها من جانب آخر.

والذي يهمنا هنا أنه بتزايد التمايز البنيوي، تتنامى استقلالية الهيئات الحكومية المختلفة، وذلك في ظل المحافظة على وحدة السلطة العامة للنظام الحاكم. وسبب حدوث ذلك هو أن تقسيم الأعمال والأدوار على أسس مبدأ التخصص الوظيفي بين هيئات حكومية ذات أجهزة متمايزة، سيمنح تلك الهيئات حرية ذاتية أوسع للقيام بأعمالها المتخصصة، الأمر الذي يفضي الى تعزيز استقلالية تلك الهيئات الحكومية، مع الإبقاء على نوع من التوازن في العلاقة بين تلك الهيئات.

وعلى هذا النحو تنطوي عملية تنامي استقلالية الهيئات الحكومية ـ وبخاصة الهيئة التشريعية ـ على آثار مهمة في إضعاف وتقييد السلطة الفردية، حيث ينتج من تنامي استقلالية الهيئات الحكومية على أسس من التخصص وتقسيم العمل في أجهزة مختلفة نوع من فصل السلطات (قد يكون مرناً أو جامداً)، وبالتالي وفي ظل حالة فصل السلطات، وبخاصة مع وجود جهاز برلماني منتخب يقوم بوظائف وأعمال الهيئة التشريعية بما فيها من رقابة على الجهاز التنفيذي، يمكن أن تفرض هذه الهيئة البرلمانية قيوداً من داخل النظام الحاكم لتحد من ظاهرة السلطة الفردية في الحكم.

وعلى الجانب الآخر، نقصد بزيادة استقلالية الأبنية السياسية التحتية ـ غير الحكومية ـ هو أن يؤدي التحديث البنيوي في مسيرة تطوره الى بروز مؤسسات الأفراد السياسية والاجتماعية المنظمة كالأحزاب وجماعات المصالح ومؤسسات الرأي العام كأبنية تحتية مستقلة، لتقوم بوظائف وأعمال سياسية متخصصة، مثل التجميع والتعبير عن المصالح وتمثيل الفئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة على نحو مستقل عن الأبنية الحكومية (تنفيذية وتشريعية وقضائية)، وعلى أن لا يؤدي ذلك الى أن تكون تلك المؤسسات مركز انشطار مواز ومنافس لمركز سلطة النظام الحاكم على نحو يحول دون الوحدة البنيوية للسلطة العامة في الدولة. وانسجاماً مع تحليلنا السابق لأثر التحديث في زيادة التمايز البنيوي، والتوزيع الوظيفي في استقلالية الأبنية الحكومية، فإن بروز الأبنية التحتية كمؤسسات سياسية بنيوياً مستقلة عن الأجهزة الحكومية، ووظيفياً تقوم بأعمال محددة مستقلة عن الأعمال التي تقوم بها الأجهزة الحكومية، من شأنه أن يرسخ من وجود هذه الأبنية كمؤسسات سياسية شعبية وجزء من النظام السياسي، وبالتالي في الوقت الذي تلعب فيه دوراً محورياً للتعبير عن المطالب، كذلك تدافع عن حقوق الأفراد والفئات الاجتماعية والسياسية في مقابل السلطة السياسية الحاكمة. وبهذا يمكن أن تشكل المنظمات الحزبية وجماعات المصالح ووسائل الرأي

العام قيوداً رقابية ـ من خارج الأبنية الحكومية ـ على سلطة الحاكم.

تأسيساً على ما سبق نستنتج أن عملية التحديث البنيوي بما يصاحبها من تغيرات وظيفية غالباً ما تفضي الى حدوث تحولات في طبيعة النظام السياسي على نحو يحد من السلطة الفردية في الحكم. فزيادة التمايز البنيوي، وبخاصة التعقد البنائي للجهاز الحكومي، وما يقترن به وظيفياً من زيادة في توزيع الأعمال والوظائف، يمكن أن يخلق قيوداً على مباشرة الحاكم لجميع الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما أن ذلك يمكن أن يفضي الى ظهور قيود بنيوية داخل الأبنية الحكومية، وبخاصة في حالة وجود هيئات نيابية برلمانية منتخبة تقوم بدور رقابي شعبي على سلطة الحاكم. علاوة على ذلك يمكن أن يقود تنامي استقلالية الأبنية السياسية التحتية الحزبية وجماعات المصالح ومؤسسات الرأي العام المختلفة، الى خلق قيود بنيوية خارج نطاق الأجهزة الحكومية لتمارس أدواراً رقابية على السلطات الحاكمة بما في ذلك الحاكم الفرد. وفي المحصلة النهائية ينتج من تنامي التمايز البنيوي والتوزيع الوظيفي، وكذلك استقلالية الأبنية السياسية التحتية، مخرجات للتحديث السياسي وإضعاف سلطة الحاكم الفرد[٦٠].

٢ ـ التحديث البنيوي في عُمان

مثلت عملية التحديث البنيوي خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٤ في عُمان نقلة كبيرة في تطوير أبنية النظام الحاكم، ممثلاً في الأجهزة الحكومية. فعلى رغم أن الفترة الزمنية التي شهدت تلك التغيرات لم تتجاوز ربع قرن، إلا أن حجم وطبيعة التحولات كان سريعاً. وإذا كانت عملية التحديث البنيوي تركزت على إكمال تطوير وتحديث الأبنية التنفيذية، وبخاصة خلال السبعينيات، فإن عملية التحديث شملت أيضاً الأبنية القضائية، والى حد أقل الأبنية التشريعية خلال الثمانينيات والتسعينيات.

وقد يكون من الملائم الإشارة الى بعض العوامل الموضوعية التي أسهمت في الإسراع بعملية التحديث البنيوي للنظام السياسي في عُمان، والتي كان من أهمها تحديات وضغوط حركة ثورة ظفار (والتي استمرت بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٥) وما طرحته من مطالب مشروعة تدعو الى إخراج عُمان من حالة التخلف والعزلة عبر القضاء على نظام الحكم المطلق الذي تمثل في السلطان سعيد بن تيمور. ثم ظهور العامل الثاني والذي تجسد في اعتلاء السلطان قابوس للحكم في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠، وذلك بعد إزاحة والده ذي النزعة المحافظة الرجعية، فضلاً عن تسلطه

---

(٦٠) الدخيل، المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

السياسي. وفي الوقت الذي حاول فيه السلطان قابوس سحق ثورة ظفار عسكرياً، كان يعمل على تنفيذ فصول من مطالب حركة الثورة في القضاء على حالة التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث عمل سياسياً على تحديث نظام الحكم وتوجيه الدعوة الى قادة المعارضة للمشاركة والمساهمة في الحكم عبر تولي المناصب الوزارية والحكومية. بالإضافة الى العاملين السابقين، فقد أدى تحسن الظروف الاقتصادية والمالية بعد عام ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط، وما صاحب ذلك من الشروع في برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي زيادة دور الدولة ومؤسساتها، الى ضرورة توسيع الأجهزة الحكومية ـ بخاصة التنفيذية ـ للقيام بالأعباء والأعمال والوظائف الجديدة من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية.

بالنسبة لتحديث الأبنية التنفيذية، فقد تمثلت في إنشاء ثلاثة أنواع من الأبنية التنفيذية وتطويرها وشملت المديريات والهيئات العامة والأجهزة الوزارية، ثم المجالس المتخصصة. ولقد هيمنت على النوع الأول من هذه الأجهزة الصبغة الإدارية، في حين شملت طبيعة الأجهزة الوزارية والمجالس المتخصصة الصبغتان السياسية والإدارية ليعطى لها أهمية أكبر في عملية التحديث البنيوي. على مسار آخر، شملت عملية التحديث تطوير الأبنية القضائية، فظهرت المحاكم الشرعية وأدخل نظام المحاكم الجنائية الحديثة وأنماط من الهيئات القضائية التجارية.

أما على صعيد الأبنية التشريعية، فقد جاء إنشاء مجلس الشورى في عام ١٩٩١ ليمثل البداية الحقيقية لتطويرها، وذلك بعد إرهاصات ومحاولات لتطوير آلية إصدار القوانين وإنشاء أبنية شبه متخصصة تنفيذية أو استشارية تساعد في صياغة ومراجعة الأنظمة والتشريعات التي تصدر في عُمان[٦١].

إن أول المحاولات لتنظيم العملية التشريعية كانت في عام ١٩٧٥، حين تقرر أن تصدر القوانين بمراسيم سلطانية بعد مراجعتها من ديوان التشريع الذي أنشئ وألحق بمجلس الشؤون المالية في العام نفسه، فاستناداً الى المادة الثانية من قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة رقم ٢٦ لعام ١٩٧٥ «تصدر القوانين والمراسيم من جلالة السلطان، وتكون هذه القوانين والمراسيم قانون البلاد، وتنشر في الجريدة الرسمية للدولة، وتكون سارية من تاريخ نشرها أو من أي تاريخ لاحق محدد فيها وتكون ملزمة من تاريخ نفاذها».

ثم تضمنت المادة (٢٢) من القانون نفسه إنشاء ديوان التشريع كمديرية عامة يتبع لمجلس المالية، ومن بين اختصاصاته مراجعة القوانين والمراسيم السلطانية قبل

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

إصدارها، إلا أنه في عام ١٩٧٩ نقلت تبعية ديوان التشريع الى وزارة الشؤون القانونية، وبالتالي نقلت اختصاصات ديوان التشريع الى الوزارة لتتولى مهمة مراجعة القوانين والمراسيم السلطانية قبل إصدارها. وتنبع أهمية إنشاء ديوان التشريع ثم وزارة الشؤون القانونية، على رغم أنها أبنية مرتبطة بالجهاز التنفيذي للدولة، في أنهما مثلاً من أولى المحاولات لتأسيس أبنية تضم متخصصين في الجوانب الفنية القانونية، وبالتالي يتولى هؤلاء المتخصصون مراجعة صياغة القوانين والأنظمة والتأكد من حالة الانسجام وعدم التضارب في التشريعات والتنظيمات العامة، إلا أنه لم يقترن بإنشاء هذه المؤسسات تقليص لسلطة السلطات في مجال التشريع وإصدار القوانين.

ثم تلا ذلك المجلس الاستشاري للدولة في عام ١٩٨١ ليمثل خطوة انتقالية وتمهيدية نحو تأسيس أبنية مستقلة يمكن أن تمارس اختصاصات تشريعية. ولقد نصت المادة الأولى من المرسوم السلطاني رقم (٨٤) لسنة ١٩٨١ والخاص بإنشاء المجلس الاستشاري للدولة على «أن ينشأ مجلس استشاري ذو نفع عام يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري»، ولهذا منح المجلس بعض ملامح الاستقلالية عن الجهاز التنفيذي، وبخاصة الاستقلال المالي والإداري[٦٢].

بيد أن تجربة المجلس الاستشاري للدولة بما منح من صلاحيات وسلطات خلال الفترة من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩١ لم تؤد الى ظهور نمط من أنماط المجالس التشريعية البرلمانية، وذلك لعدد من الأسباب أهمها:

أ ـ لم يكن للمجلس اختصاصات فعلية، حيث حددت المادة السابعة من مرسوم الإنشاء عدداً من الصلاحيات ذات الطابع والمضمون الاستشاري لتشمل حقه في إبداء الرأي وتقديم التوصيات في الإجراءات الحكومية في المجال الإنمائي أو في ما تعرضه عليه الحكومة من سياسة عامة في تلك المجالات، أو أي موضوعات أخرى يحيلها السلطان على المجلس. ولذلك لم يكن لاختصاصات أو آراء أو توصيات المجلس سلطة أو قوة إلزامية على الحكومة أو السلطان، ويعتبر رأي المجلس استشارياً بحتاً.

ب ـ وعلى نحو أكثر تحديداً، لم يخوّل للمجلس صلاحيات فعلية في مجال سن القوانين، حيث أسند إليه دور محدود جداً في إبداء الرأي في القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في عُمان، والتوصية بما يرى المجلس تطويره منها لمواجهة ما طرأ من متطلبات التنمية[٦٣]، وبالتالي ليس للمجلس صلاحيات لاقتراح القوانين أو

---

(٦٢) عمان، المجلس الاستشاري للدولة، **المجلس الاستشاري للدولة خلال ثماني سنوات، ١٩٨١ ـ ١٩٨٩** (مطرح: المطبعة الشرقية، ١٩٨٩)، ص ١٦١.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

سلطة إقرارها قبل الإصدار، ولذلك اقتصر دوره على إبداء الرأي وتقديم التوصيات الاستشارية. وفي المجال التشريعي اقتصر دوره على الموضوعات التي تتعلق بالقوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة دون سواها.

إذن فالسلطة التشريعية ظلت بيد السلطان. ووفقاً للقانون رقم (٢٦) لعام ١٩٧٥ وتعديلاته تصدر القوانين والمراسيم من السلطان وتصبح قوانين البلاد، وذلك بعد مراجعتها من قبل «ديوان التشريع في وزارة الشؤون القانونية».

ومع مجيء مجلس الشورى في عام ١٩٩١، اعتبر ذلك بداية بروز أبنية تشريعية متخصصة ومستقلة في عُمان. لقد منح المجلس العديد من الصلاحيات التشريعية، علاوة على تمتعه بالاستقلالية المالية والإدارية على نحو مشابه للمجلس الاستشاري للدولة. وأكد المرسوم رقم (٩٤) لعام ١٩٩١ في مادته التاسعة على تمتع المجلس بصلاحية مراجعة مشروعات القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تعدها الوزارات الخاصة قبل اتخاذ إجراءات استصدارها. كما حددت المواد رقم (٢) و(٦٠) و(٦١) و(٦٢) من اللائحة الداخلية للمجلس حقه في إدخال التعديلات على مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة، ثم في حالة إقرار تلك المشروعات مع التعديلات، ترفع في صورة توصيات الى السلطان لاستصدارها كقوانين.

وعلى الرغم من منح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية، فإنه يمكنُ ملاحظة بعض النواحي السلبية والتي من أبرزها:

أ ـ أن المجلس لم يمنح سلطة إقرار جميع القوانين قبل صدورها، فلم ينص مرسوم الإنشاء على أن جميع القوانين لا تصدر إلا بعد إقرار المجلس لها، وهذا ما جرى العرف عليه في منح المجالس البرلمانية التشريعية سلطة إقرار القوانين قبل صدورها. فمثلاً ينص الدستور الكويتي في مادته رقم (٧٩) على أن «لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير»[٦٤]، فالمراسيم والقوانين أو الأنظمة التي يصدرها السلطان بإرادة منفردة وليست من إعداد الوزارات المختصة ليست بحاجة لمراجعة أو إقرار المجلس لها.

ب ـ ليس للمجلس صلاحية المبادرة في اقتراح القوانين، حيث سلطته في مراجعة ومناقشة وإقرار القوانين الاجتماعية والاقتصادية المقترحة والمعدة من الوزارات أو التوصية بتعديل قوانين اجتماعية واقتصادية نافذة في عُمان.

ج ـ أن دور المجلس في العملية التشريعية مقيد بموافقة السلطان على ما يقره

---

(٦٤) الكويت، المجلس التأسيسي، **دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب** (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، [د.ت.])، ص ٢٦.

المجلس، فقد تضمنت المادة الثانية من اللائحة الداخلية للمجلس على أن ترفع قرارات المجلس كتوصيات الى السلطان، وهذا يعني أن للسلطان حق الاعتراض على اقتراحات وتوصيات المجلس سواء تعلق الأمر بمشروعات القوانين الاجتماعية والاقتصادية المعدة من الوزارات أو المطبقة في البلاد، وبالتالي للسلطان إصدار تلك التوصيات أو إهمالها. وعلى رغم من الملاحظات السابقة على جوانب الضعف في تجربة مجلس الشورى في النطاق التشريعي، فإن تلك التجربة تمثل بداية جيدة لتطور أبنية الهيئة التشريعية المستقلة، حيث إن إنشاء المجلس بصلاحياته المقررة له تمثل المرحلة الأولى من سلسلة مراحل وتطورات يجب أن تتوالى لتوسع من دور المجلس كمؤسسة تشريعية حديثة. ولا شك في أن منح المجلس سلطة مراجعة أو حق إدخال التعديلات على مشروعات القوانين الاجتماعية والاقتصادية أو حق اقتراح التعديلات عليها قد انطوى على تنامي بعض القيود والضوابط البنيوية في مجال التشريع، واقترن ذلك بتقليل تفرد السلطان، وإضعاف للسلطة المطلقة في إصدار القوانين.

على صعيد آخر، لم يقترن بالتحديث البنيوي للأبنية الحكومية توسع في إنشاء مؤسسات الأفراد السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستقلة عن الأجهزة الحكومية، مثل الأحزاب وجماعات الضغط المنظمة ومؤسسات الرأي العام المستقلة. فباستثناء إنشاء غرفة تجارة وصناعة عُمان في عام ١٩٧٣، يلاحظ غياب شبه كلي للمؤسسات والمنظمات المعبرة عن مصالح الأفراد والفئات المختلفة في المجتمع العُماني. ولقد صاحب إنشاء غرفة التجارة والصناعة منح الفئات التجارية وقطاع رجال الأعمال حق تشكيل مؤسسة غير حكومية تقوم بتجميع مصالح الفئة التجارية والتعبير والدفاع عنها مقابل المؤسسات الحكومية، كما خولت المادة التاسعة من النظام العام للغرفة أنه من حق الغرفة تقديم الآراء والاقتراحات والمشورة الى الحكومة في ما يخص القضايا المتعلقة بالشؤون التجارية والصناعية. فضلاً عن ذلك تتمتع الغرفة باستقلال مالي وإداري عن الأجهزة الحكومية، وتتمتع بقدر لا بأس به من الحرية والاستقلالية في اختيار مجلس إدارتها. ولكن على الرغم من الإقرار بحق الفئة التجارية في تنظيم نفسها، عبر الغرفة التجارية والصناعية، والدفاع عن مصالحها عبر وسائل الاتصال والتأثير والمساومة وإبداء الرأي وتقديم الاقتراحات للأجهزة الحكومية، نلاحظ أن النظام الحاكم كان شديد الحساسية حيال أن توظف الغرفة في أعمال سياسية مباشرة، بمعنى أن تمارس طبقة التجار العمل السياسي المنظم من خلال الغرفة. لذلك حظر النظام العام ممارسة العمل السياسي بالنسبة للغرفة (المادة ١٧) وقصر ممارسة عملها على الأمور ذات العلاقة بالشؤون التجارية والصناعية فقط. وهكذا نجد الفصل بين ما هو سياسي عن الأمور الاقتصادية والتجارية على رغم أهمية الارتباط الطبيعي بين المجالين.

فالاتصال بالأجهزة الحكومية للتأثير فيها في قضايا الضرائب والتعريفة الجمركية أو في موضوعات مشروعات القوانين والأنظمة التجارية هو بلا شك عمل السياسة، ولقد قصد من حظر تعاطي الأمور السياسية منع المظاهرات والاضطرابات أو التجمعات السياسية.

وبوجه عام، فبالنسبة للتحديث البنيوي في عُمان، فإنه خلال الفترة بين عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٩٤ لم تظهر منظمات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية باستثناء غرفة تجارة وصناعة عُمان.

وحقيقة، فإنه على الرغم من تنامي التمايز البنيوي والتوزيع الوظيفي مع تطور الأبنية التنفيذية وبروز الأبنية القضائية والتشريعية، إلا أن سلطة السلطان لم تقل أو تضعف كثيراً. فهو يسيطر على الأبنية التنفيذية، ويجمع سلطات رئيسي الدولة، ورئيس الوزراء والشؤون المالية والدفاع والخارجية، ويترأس جميع المجالس المتخصصة، كما أنه يعتبر «السلطة النهائية» في مجال إصدار القوانين(٦٥).

٣ ـ الانتخابات العمانية: الخبرة المتدرجة

جاءت انتخابات مجلس الشورى العُماني في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٧ متوافقة مع حالة التطور السلمي المتدرج التي يشهدها النظام العُماني، وبخاصة في ما يتعلق بالنخبة السياسية واستكمال البناء المؤسس للدولة. فمنذ صدور النظام الأساسي للحكم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والساحة العُمانية تشهد العديد من الأحداث والتفاعلات المحددة لمستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وبالنظر الى الخبرة العُمانية في مجال المشاركة الشعبية والشورى، نجد أننا أمام خبرة تتسم بالتدرج في الوقت الذي تخلو فيه من الضغوط والصدمات الداخلية المؤثرة، وهو ما انعكس بدرجة ما على حالة الاستقرار العامة للنظام السياسي(٦٦). فهناك المجالس الاستشارية النوعية (الزراعة والأسماك والصناعة) عام ١٩٧٦، ومجلس الخدمة المدنية، ومجلس الشؤون المالية (وهي محطات للانتقال من مجتمع تقليدي الى مجتمع محدث) من دون أن يعني ذلك إلغاء الأنماط القديمة، وبخاصة ما يمثل منها مصادر لشرعية النظام. وكما ذكرنا اتسعت هذه الدائرة من خلال المجلس

---

(٦٥) الدخيل، «التحديث السياسي في عُمان: دراسة في أثر التحديث البنيوي على سلطة الحاكم،» ص ٢٦٥ ـ ٢٧٢.

(٦٦) أيمن السيد عبد الوهاب، «الانتخابات العمانية وخصوصية التجربة،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٢٤٢.

الاستشاري، كنموذج للتطور السلمي والاستجابة لاحتياجات المجتمع العُماني. أما من حيث تركيب النظام السياسي، فهي مرتبة كالتالي:

أ ـ السلطان.

ب ـ ديوان البلاط السلطاني.

ج ـ شؤون مكتب القصر.

د ـ السلطة التنفيذية. ويندرج تحت السلطة التنفيذية:

(١) السلطة (رئيس الحكومة).

(٢) مجلس الوزراء.

(٣) سكرتارية مجلس الوزراء.

هـ ـ المجالس المتخصصة.

و ـ مجلس الشورى.

ز ـ المحافظات والولايات.

وعلى رغم هذا الترتيب، فإن دور السلطان محوري وأساسي، فهو المسؤول الأول عن أداء مؤسسات الدولة لدورها، بالإضافة الى أن كافة الأجهزة التنفيذية والإدارية تخضع للمساءلة من جانب السلطان، فقد طبعت شخصيته على مدى سبعة وعشرين عاماً سمة خاصة على مسار العملية السياسية. ولا جدال في أن تنظيم عملية انتقال السلطة في حالة اختفاء السلطان، كما جاءت في النظام الأساسي، هي واحدة من أبرز القضايا التي أثارت نقاشاً واسعاً، إذ حددت المواد من الخامسة وحتى الثامنة مواصفات من يتولى المنصب بكونه من ذرية تركي بن سعيد بن سلطان، وكيفية انتقال الحكم في حالة شغوره، وذلك بالنص على أن يقوم مجلس العائلة الحاكمة خلال ثلاثة أيام بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم، فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان البلاد يقوم مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته الى مجلس العائلة. وكان قد صدر مرسوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بتشيكل مجلس الدفاع برئاسة السلطان، بحث يضم المجلس الجديد قادة الجيش والأمن الداخلي.

٤ ـ المستجدات الانتخابية

تعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في عُمان، هي التجربة الانتخابية الثانية التي تشهدها البلاد منذ قيام حكم السلطان قابوس، حيث جرت التجربة الأولى عام ١٩٩٤. وما بين التجربتين يمكن رصد عدة تطورات:

أ ـ شهدت التجربة الثانية تطوراً نوعياً على المستوى الإجرائي، حيث تم لأول

مرة إعداد كشوف للناخبين، وعمل بطاقات تصويت تصلح لدورتين انتخابيتين، كما تم نقل مقار اللجان الانتخابية من مقار الولاة الى ساحات عامة، كذلك تم توفير الإشراف القضائي وإعطاء حق الطعن للمواطنين.

ب ـ تم توسيع دائرة المشاركة الشعبية عددياً، وذلك بتحديد جمهور الناخبين بواحد وخمسين ألف مواطن، وذلك استناداً الى قاعدة حسابية تأخذ في الاعتبار أن يمثل مواطن واحد كل خمسة وثلاثين مواطناً في العملية الانتخابية، وبحيث لا يزيد جمهور الناخبين على ثلاثة آلاف في الولايات ذات الكثافة السكانية الأقل. والجدير بالذكر أن إجمالي عدد سكان عُمان هو حوالى مليون ونصف مليون نسمة.

ج ـ فتح باب الترشيح على مستوى عُمان أمام المرأة العمانية لأول مرة، حيث اقتصرت مشاركتها في التجربة الأولى على ولايات العاصمة الست التي شهدت قدراً أكبر من مشاركة المرأة في الحياة العامة، وقد بلغت نسبة تمثيلها حوالى ١٠ بالمئة من إجمالي عدد الناخبين في معظم ولايات عُمان البالغ عددها ٥٩ ولاية، وإن ظلت مساهمتها محدودة، فقد اقتصر عدد المرشحات على ٢٧ امرأة من إجمالي ٧٣٦ مرشحاً، أي بنسبة ٣,٦٦ بالمئة.

د ـ تراجع معيار التوفيق والتراضي ـ الى حد ما ـ وهو الذي اتبع في الماضي كأسلوب لاختيار ممثلي الولاية في مقابل تزايد الاتجاه الداعي لاستيعاب أعداد أكبر من النخبة العُمانية الجديدة التي ترغب في المشاركة السياسية والتعبير عن مصالحها من خلال مجلس الشورى الذي أعطي صلاحيات تشريعية محدودة.

وبالنظر للمستجدات السابقة، نجد أنها تتوافق مع الخطاب الداعي للتطوير المتدرج، والدعوة لتمثيل كافة التركيبات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تمثيل نيابي يراعي التوزيع السكاني لولايات عُمان، وهو ما تبرهن عليه مسألة زيادة أعضاء مجلس الشورى عبر جولاته الثلاث (٥٩ عضواً في مجلس عام ١٩٩١)، و(٨٠ عضواً في مجلس عام ١٩٩٤)، و(٨٢ عضواً في مجلس عام ١٩٩٧)[٦٧].

كما تشير آلية الانتخابات الى تطور ملحوظ واكب التجارب المتتالية في الأعوام ١٩٩١، و١٩٩٤ و١٩٩٧، فعلى الرغم من تماثل المراحل بوجه عام، إلا أن التجربة الأخيرة عكست توافقاً مع المنظور الديمقراطي بدرجة أكبر، إذ اختير معظم المرشحين للعضوية عن طريق الاقتراع السري لتجاوز مرحلة الاختيار التوفيقي التي اتسم بها مجلس عام ١٩٩١، حيث شكل بالتعيين المباشر من قبل السلطة العليا، كما شهدت

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

المرحلة الأولى الخاصة بتحديد جمهور الناخبين وضع شروط أكثر عملية وتوافقاً مع دور المجلس من حيث توفير الكوادر المطلوبة. وشهدت انتخابات عام ١٩٩٧ توسعاً في جمهور المشاركين، حيث شمل القبائل والأعيان ورجال الأعمال والمفكرين والشخصيات العامة والمرأة في كل ولاية. كما نلحظ دخول عناصر جديدة في النخبة العُمانية، فقد تم اختيار المرشحين في كل ولاية وفقاً للتوزيع الجغرافي والديمغرافي، حيث جرت عملية الانتخابات لتجديد أربعة مرشحين في ٢٣ ولاية (يزيد عدد سكانها على ٣٠ ألف نسمة) ومرشحين اثنين في ٣٦ ولاية. واحتفظت السلطات العُمانية بحقها في اختيار أعضاء المجلس من بين المرشحين الفائزين استناداً الى منطق توفير تركيبة متكاملة ومتجانسة من الأعضاء في الاختصاصات والمجالات كافة التي يتطلبها المجلس.

وتكمن خصوصية التجربة العُمانية في فلسفة الشورى التي ينطلق منها النظام الحاكم، وهو ما عبر عنه رئيس مجلس الشورى عبد الله القتيبي في سياق تصنيف المجلس، وما إذا كان مجلساً تشريعياً أم مجلساً استشارياً، بقوله «إن الشورى تطلب من أهل الرأي المؤهلين ومن أصحاب الحل والعقد، وممن يحملون البيعة لولي الأمر ويمثلون مجتمعاتهم المحلية». وبهذه الشروط حدّد رئيس المجلس طبيعة عمله واختلافه عن النظم الحزبية، وهي الشروط التي يمكن على أساسها تفهم مبررات التدخل الحكومي في تحديد جمهور الناخبين، وترتيب صلاحيات المجلس.

واتساقاً مع هذه الرؤية، فإن الصيغة التي يطرحها مجلس الشورى تكون قد رسمت أحد ملامح الديمقراطية في إطار «الشورى الإسلامية»، وبالتالي فإن تطوير هذه الصيغة يبقى مرتهناً بفرص الجمع بين المحافظة على «نصوصية التجربة» العُمانية من ناحية، وما تفرضه عملية بناء الدولة المعاصرة من ناحية أخرى. هذا إضافة الى تفعيل مساحة الحراك الاجتماعي والسياسي في المجتمع العُماني. وفي السنوات الأخيرة اتضحت عدة ملامح لها دلالاتها في هذا السياق، ومن ذلك: تنويع النخبة السياسية والاقتصادية، وتجاوز شرط الانتساب للأسرة الحاكمة لشغل المناصب العليا، ولو بدرجة نسبية.

وتشير تجربة إدخال المرأة العُمانية الى مجلس الشورى الى سمة مميزة للتجربة العُمانية من باقي المجتمعات الخليجية (لاحظ مع وجه التحديد تجربة الكويت الرافضة لذلك قطعياً حتى الآن)، على رغم تغلب مؤثرات المجتمع التقليدي، إذ تشير نتائج انتخابات ١٩٩٧ الى فوز عضوتين فائزتين بعضوية المجلس السابق للمرة الثانية على التوالي، واختيارهما من قبل السلطات العُمانية، استناداً الى النهج الحكومي بزيادة مساحة المشاركة السياسية، وبخاصة أن التعداد السكاني (عام ١٩٩٣) يشير الى أن

الوزن السكاني للمرأة يقترب من نسبة النصف (٤٩ بالمئة) من عدد السكان(٦٨).

سابعاً: السودان: الدستور الجديد

أثار الدستور السوداني الجديد، وما أدخلته الحكومة عليه من تعديلات، جدلاً واسع النطاق داخل السودان بين الجبهة القومية الإسلامية من جهة، وممثلي الأحزاب المحظورة والليبراليين المستقلين وبعض جماعات الحركة الإسلامية غير المنضوية تحت مظلة الجبهة من جهة أخرى، حول ما إذا كان هذا الدستور يمثل تطوراً ملموساً في الجانب المؤسسي والقانوني للنظام السياسي يؤهل البلاد للعودة للعمل بنظام التعددية الحزبية الذي تم حظره منذ وصول الفريق عمر البشير الى السلطة في حزيران/ يونيو ١٩٨٩، أم أنه مجرد إجراء شكلي اضطرت الحكومة إليه في ظل الضغوط التي تعرضت لها من دون أن تكون متجهة فعلاً الى اتخاذ إجراءات للتحول الديمقراطي القائم على تعددية سياسية حقيقية وانتقال سلمي للسلطة، وذلك في ضوء موقف الجبهة المعادي لمبدأ التعددية الحزبية، والظروف التي تواجهها البلاد ممثلة في استمرار الحرب في المناطق الجنوبية، وزيادة تفاقم الأزمة الاقتصادية(٦٩).

وكان الرئيس السوداني عمر البشير قد شكّل لجنة قومية تضم ٥٠٠ عضو لوضع مشروع الدستور الدائم، وأنجزت اللجنة مهمتها بعد عمل استمر خمسة أشهر، ثم أدخل عليه الرئيس بعض التعديلات وأحاله على المجلس الوطني لمناقشته وإقراره، ثم إجراء استفتاء عام عليه. وبالفعل، تمت دعوة الناخبين للاستفتاء على الدستور الجديد. وقد نشطت دوائر المعارضة في الدعوة الى رفض الاستفتاء ومقاطعته استناداً الى أن مشروع الدستور لم يتم إعداده في إطار من الإجماع السياسي، ودعا الإخوان المسلمون أنصارهم الى رفض مشروع الدستور لأنه باعتبارهم، جاء خالياً من السمات الإسلامية من أجل إرضاء الجنوبيين، مشيرين الى أن الدستور نوه الى الإسلام في خمسة مواضع غامضة المعنى ضبابية المضمون، ولم يحدد هوية البلاد أو يحسم أمر الدولة الإسلامية. كما أعطى الديانات الأخرى شرعية دستورية في أول سابقة من نوعها في السودان.

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٤. انظر أيضاً: محمد الرميحي، «الصيغ التقليدية المعاصرة للتعبير عن التعددية السياسية،» ورقة قدمت إلى: **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمّان، ٢٦ ـ ٢٨/ ٣/ ١٩٨٩**، تحرير وتقديم سعد الدين ابراهيم، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)، ومنيسي، «برلمانات الخليج العربي: رؤية مقارنة».

(٦٩) عبد الله صالح، «الدستور الجديد ومستقبل الديمقراطية في السودان،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ١٩١.

١ ـ ملامح الدستور الجديد

أهم ما جاء به الدستور السوداني الجديد في ما يتعلق بالتوجه الديمقراطي، مادتان مهمتان في الباب الذي يتناول الحقوق والحريات، تنص **أولاهما** على أن للمواطنين الحق في التجمع وإنشاء التنظيمات السياسية والثقافية والنقابية والعلمية، وتنص **المادة الثانية** على أن يمارس هذا الحق وفقاً للتدابير القانونية السليمة. وقد أدخلت الرئاسة السودانية على هاتين المادتين تعديلاً اعتبره الكثيرون جوهرياً، فيما أكد أنصار حكومة الإنقاذ أن التعديل شكلي ويتعلق بالصياغة ولا يمس الجوهر.

وقد شكك البعض في مغزى عبارة «وفقاً للتدابير القانونية السليمة» على الرغم من وضوحها. وعلى الرغم أيضاً من أن تجمع المعارضة السودانية في وثائق أسمرا عام ١٩٩٥ ووثائق لندن عام ١٩٩٢ ومقررات الأمانة العامة للحزب الاتحادي الديمقراطي، كلها نصت على صدور قانون لتنظيم الأحزاب والمطبوعات والنشر، بل إن وثيقة الصادق المهدي التي قدمها مؤخراً لتطوير «التجمع الوطني الديمقراطي» نصت في البند الرابع على قانون تشكيل الأحزاب، بحيث تكون ديمقراطية ومفتوحة لكافة المواطنين ومتمشية مع النظام الدستوري للبلاد ومعرضة للمحاسبة على أية تجاوزات، وفي داخل البلاد، لأن لجنة تابعة للجنة الفكر الوطني، حددت مهمتها في وضع قانون لتنظيم الأحزاب[٧٠].

وفي مجال الحقوق الأساسية ركز مشروع الدستور على حق المواطنة، إذ اعتبرها أساساً للحق والواجب. هذا الحق تضمنته بصورة مجملة المادة (١٧) من الدستور الانتقالي لعام ١٩٨٥، إذ نصت هذه المادة في البند الثاني منها على أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وفي فرص العمل والكسب، وذلك من دون تمييز بسبب المولد أو العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي، كما ساوت هذه المادة بين المواطنين أمام القانون، فنصت على أن جميع المواطنين في جمهورية السودان سواسية أمام القانون. وقد توسع الدستور الجديد في هذه المادة وجعلها أكثر تحديداً، وذلك بالنص على أن «تحترم الدولة الحقوق المنصوص عليها في الدستور وتكفل هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، من دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي، سياسياً كان أو غير سياسي، أو الأصل أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب، ولذلك فإن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات».

وعلى الرغم من أن الدستور الانتقالي لعام ١٩٨٥، تضمن الكثير من المضامين

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

الممتازة للحريات، إلا أن بعض مواده تضمنت بعض القيود من تعديلات دستور عام ١٩٧٣ والمتعلقة بحماية الخصوصية الشخصية. وجاء الدستور الجديد ليتجاوز هذه القيود بالنص على أنه «لا يجوز تعرض أي شخص على نحو تعسفي لأي تدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو أي مهمات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته».

وتضمن الدستور الجديد أيضاً مفاهيم متجددة في نصوصها ومحتواها، تحرم التعذيب أو المعاملة القاسية للإنسان أو إجراء التجارب الطبية على الأشخاص، وأقر كذلك حقاً دستورياً لكل شخص في المستوى المعيشي الكافي له ولأسرته الذي يوفر ما يفي باحتياجاته من الغذاء والكساء والمأوى، كما نص على حماية الحقوق والحريات بأن «توفر الدولة سبيلاً فعالاً للتنظيم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المدنية والسياسية المعترف بها في الدستور حتى ولو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية»، كما نص أيضاً على أنه «يجوز لكل شخص متضرر أن يعترض على قانون أو قرار يتعارض مع الدستور، وذلك أمام المحكمة الاتحادية العليا». كما تضمن الدستور الجديد مضامين في الحرية والحقوق الأساسية تجاوزت في سعتها الإرث الدستوري السوداني في الدساتير الديمقراطية المؤقتة السابقة، ولا تشوبها شائبة سوى الغموض الذي صاحب المادة (٢٧ ـ ٢)، وما أدخل عليها من تعديل في رئاسة الجمهورية، مضافاً إليها مبدأ الفصل التام بين السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون، وهي مضامين كان مجرد الحديث عنها يعد من المحرمات. وعلى رغم أن الدستور الجديد لم يشر من قريب أو بعيد الى القوانين الرئاسية المقيدة للحريات، إلا أن تطبيق الدستور الجديد سيجب ما قبله ويبطل مفعول كل الأوامر الدستورية المؤقتة.

٢ ـ التطوير الديمقراطي: مخاطر وتحديات

قد يكون الاتجاه نحو إقرار الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين خطوة في طريق التحول الديمقراطي، إلا أن معوّق اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الطريق لا يزال أكبر من أن يتم تجاوزه، وبخاصة في إطار موقف شريكي الحكم: حسن الترابي، ممثل الجبهة الإسلامية، وعمر البشير، قائد انقلاب ١٩٨٩، من فكرة التعددية السياسة، فالترابي يتمسك بموقف متشدد رافض للتعددية، في حين يتخذ البشير موقفاً أقل تشدداً.

ففي لقائه مع عدد من ممثلي الأجهزة الإعلامية، قال الترابي «إن ما يحدث في السودان باسم التعددية.. هو أقرب الى الديماغوجية»، معتبراً أن «التحزب أو التشيع يؤدي الى الفرقة والشتات ضد عقيدة الأمة على المستويين القطري والقاري، ويقود الى

الحروب والمنازعات التي يستفيد منها أعداء الأمة الإسلامية»[٧١].

لقد كان التزام الجبهة القومية الإسلامية بالديمقراطية قبل ذلك من قبيل الخطط التكتيكية التي تمكنها من حرية العمل السياسي الذي يضمن وصولها الى السلطة، ومن هنا عملت على تخريب الديمقراطية من الداخل أو « وأد الديمقراطية باسم الديمقراطية». فمنذ البداية وخلال انتخابات عام ١٩٨٦ مارست الجبهة قدراً كبيراً من الأساليب المؤثرة في الانتخابات، فقد كانت الجبهة هي الحزب الأغنى والأكثر مالاً ونفوذاً، حيث استطاعت بعد مصالحة عام ١٩٧٧ أن تسيطر على القطاع المصرفي، كما كان للجبهة قدرة أكبر على التحرك على ٥١ مقعداً في انتخابات عام ١٩٨٦، لتحتل بعد ذلك الموقع الثالث في الخريطة البرلمانية، في حين حصل حزب الأمة على ١٠١ مقعد، والحزب الاتحادي الديمقراطي على ٦٣ مقعداً. وقد عمل نواب الجبهة الإسلامية داخل البرلمان على تعطيل القرارات بقصد اتهام الجمعية التأسيسية بالعجز، من خلال الغياب المتعمد وطرح نقاط النظام ثم تطويل النقاش. ومن جهة أخرى، سيطرت الجبهة الإسلامية بإمكانياتها المادية الهائلة على الصحف، وبدأت في العمل على تهيئة الأجواء للانقلاب، ثم استولت على السلطة بنجاح في صباح ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩، وبدأت خطوات الحفاظ على السلطة، فعطلت قوانين الأحزاب والنقابات والصحافة، وحلت كل التنظيمات القائمة، وتم اعتقال كل السياسيين والنقابيين القياديين، وركز الخطاب الإعلامي على أن الديمقراطية والتعددية الحزبية لا يصلحان للسودان، وكأن عجز الأحزاب التقليدية يعادل فشل الديمقراطية كطريقة حكم وثقافة أيضاً.

إن زعيم الجبهة د. حسن الترابي يغلق الباب تماماً أمام العودة إلى العمل بنظام التعددية الحزبية، أما البشير فإن انتقاده الأساسي ينصب في إطار محدد هو تجربة التعددية السابقة على عام ١٩٨٩، والتي شهدت البلاد في ظلها تدهوراً كان الانقلاب إحدى نتائجه. ومع ذلك فهو مدرك أن شرعيته لا يمكن أن تستمر في الاعتماد على القوة، ولذلك أعلن في المرسوم الدستوري الخامس في نهاية عام ١٩٩١ عن إنشاء المجلس الوطني الانتقالي، وهو بمثابة برلمان للنظام، واستمر هذا الوضع حتى آذار/ مارس ١٩٩٦، حيث قرر إجراء انتخابات ولكن من دون أحزاب. وقاطعت الأحزاب والقوى السياسية هذه الانتخابات التي فازت بها عناصر الجبهة الإسلامية، وتم اختيار د. حسن الترابي رئيساً للمجلس الوطني، ولكن هذا المجلس لا يملك أية صلاحيات، حيث يمكن لرئيس الجمهورية إلغاء قراراته حتى بعد الموافقة عليها من

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

جانب النواب. وعلى رغم ذلك، فقد اعتبر النظام هذه الخطوات بمثابة انتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، ولكن النظام يستعمل تبريرات النظم العسكرية نفسها، حيث يقوم بقمع الحريات ورفض التعددية الحزبية، وإن كان يسمح بالتعددية الفكرية في حدود معينة.

وعموماً، فإنه ليس من السهل علينا إغفال أثر الضغوط الداخلية والخارجية لدفع النظام الحاكم في السودان لاتخاذ الخطوات التي قرر السير فيها ضمن عملية محدودة للتحول الديمقراطي، من دون أن يعني ذلك الاقتناع الحقيقي من جانب السلطة بجدوى هذا التحول، ومن ثم فإن أقصى ما سمح به النظام هو قدر محدود من التعددية الشكلية والمقيدة.

القســـم الثالـــث

علاقات التفاعل والصراع
في المجتمع العربي

الفصــل الثامــن

المعارضة وتفاعلات العملية السياسية في المجتمع العربي

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول التعرف على علاقات التفاعل والصراع التي تعتمل في ثنايا المجتمع العربي، بمعنى التعرف على السمة التي تميز العملية السياسية في ظل النظم العربية القائمة. والسؤال الذي يلح علينا في هذا الإطار هو: كيف تتم عملية المراجعة أو الضبط أو إعادة تقويم «حركة المجتمع»، وما هي خلفية وصورة التفاعلات التي تتم في سياق هذه العملية؟ ونرى أن نبدأ هذا الجزء بعرض نظري حول المعارضة في التحليل السياسي والاجتماعي، كتأصيل نظري مرجعي في هذا الموضوع.

أولاً: المعارضة في التحليل السياسي والاجتماعي المعاصر

اهتمت أدبيات النظم السياسية المقارنة بتقديم تصنيفات متعددة للنظم المعاصرة التي وفقاً لها تتحدد طبيعة هذه النظم ودرجة تطورها، وتبعاً لهذه التصنيفات يتم تعريف وتصنيف دور المعارضة السياسية. وتعد أعمال روبرت دال من أبرز الإسهامات الحديثة في مجال دراسة المعارضة السياسية.

ولقد وضع دال عدة شروط لتحقيق التنمية السياسية[١]، وهي: تحقيق الحد

---

(١) Robert A. Dahl and Charles E. Lindblom, *Politics, Economics and Welfare: Planning and Politico-economic Systems Resolved into Basic Social Processes* (New York: Harper and Row, 1975), p. 294.

الأدنى من الاتفاق، والوصول الى درجة كافية أو مناسبة من التعددية الاجتماعية، وتواتر النخبة، ثم تحقيق درجة عالية من المساواة في توزيع الثروة والتعليم. ويربط دال بين تحقيق هذه الشروط والوصول الى حالة معينة من الرخاء الاقتصادي، وعند دال فإن التعددية ليست أكثر من الإطار السياسي الذي يحكم المجتمع الصناعي الحديث.

وتثير قضية التنمية مسألة الكفاءة أو القدرة (Capacity)، وكل مجتمع ترتبط فيه الممارسة السياسية بدرجة التنمية التي يصل إليها. ففي حالة ضعف التعددية الاجتماعية، وهبوط مؤشر المساواة، واتساع فجوة توزيع الثروة والتعليم، تضعف درجة المنافسة السياسية. وللتأخر الاقتصادي والاجتماعي تأثير سلبي في درجة الممارسة الديمقراطية(٢). وتحقيق التنمية السياسية يساعد في زيادة القدرات والكفاءات، كما يسهل من عملية الممارسة الديمقراطية. وفي دراستنا موضوع المعارضة في التحليل السياسي والاجتماعي المعاصر، نبدأ بافتراضات نراها صحيحة ونوافق عليها:

١ ـ ليست هناك حكومة تتمتع بتأييد كل مواطنيها، وذلك نظراً لأن أفضليات الأفراد تختلف وفقاً لرؤية كل منهم وتقييمه لمصالحه(٣).

٢ ـ أن هذه الأفضليات يترتب عليها موقف الأفراد من الحكومة.

٣ ـ أن الحكومات، وهي تحاول تحقيق الاستقرار، فإنها تخلق وتحدد الأدوات والوسائل التي يمكن من خلالها أن تستجيب لهذه الأفضليات. وهنا يمكن مواجهة عدة احتمالات:

أ ـ فقد تستجيب الحكومة لمطالب قلة فقط وتهمل مطالب الآخرين.

ب ـ وقد تستجيب الحكومة لمطالب الجميع بشكل متساو، أي تحقق العدالة الكاملة.

ويعترف دال بعدم وجود هذين النمطين.

٤ ـ أن كل النظم السياسية تضع قيوداً بدرجات متفاوتة على حرية التعبير، وبالتالي لا بد من وجود «معارضة ما» لكل نظام سياسي.

---

(٢) هالة مصطفى، **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٩٦)، ص ٢٤.

(٣) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), p. 203.

٥ ـ أن حجم المعارضة ودرجة شدتها يختلفان وفقاً للقيود المفروضة على فرص التعبير والتنظيم والتمثيل، أي أشكال التعبير عن المصالح السياسية[٤]. بناء على ذلك، يشير دال الى أن هناك بعدين أساسيين لتصنيف النظم السياسية تبعاً لموقفها من المعارضة السياسية: **الأول** هو حرية المنافسة العامة أو الليبرالية (وتعني وجود مؤسسات مفتوحة أو عامة أمام المعارضة)، **والآخر** هو المشاركة (Participation)، وتقاس بنسبة السكان الذين لهم حق المشاركة بشكل متساو في معارضة سلوك الحكومة.

ووفقاً لذلك يصنف دال النظم السياسية في ثلاثة أنماط:

أ ـ النظم التي تتسم بالتقييد الشديد لحرية التعبير، حيث يواجه الأفراد قيوداً شديدة على التعبير عن مصالحهم وايديولوجياتهم وهي نظم الهيمنة (Hegemony).

ب ـ النظم التي تضع قيوداً محدودة على حق التنظيم السياسي والأفضليات السياسية، وتتيح للأفراد حق المعارضة من دون لجوء للعنف، وهي النظم التعددية (Polyarchies).

ج ـ نظم مختلطة بين الحرية والتقييد، أي تتبع خطاً وسطاً بين الهيمنة والتعددية، ويسميها دال الأوليغاركية المتنافسة (Competitive Oligarchy).

١ ـ تصنيف أشكال المعارضة السياسية[٥]

يحدد دال أربعة معايير لتصنيفات المعارضة السياسية:

أ ـ درجة تركيز المعارضة.

ب ـ درجة تنافسيتها.

ج ـ الأهداف السياسية للمعارضة.

د ـ استراتيجية المعارضة.

أ ـ تركيز المعارضة (Concentration)

تعرف المعارضة درجات مختلف من التماسك التنظيمي (Organizational Cohesion)، أي قد تتركز في تنظيم واحد وتتفرق الى مجموعة من التنظيمات التي

(٤) مصطفى، المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٣١، و Robert A. Dahl, «Introduction,» in: Robert A. Dahl, ed., *Regimes and Oppositions* (New Haven, CT: Yale University Press, 1973), pp. 1-4.

تعمل كل منها بصورة مستقلة عن الأخرى، ويرى دال أنه ليس هناك نظام ديمقراطي تتركز فيه المعارضة في تنظيم واحد، وبالتالي فهو يرى استخدام مفهوم «الأحزاب السياسية» لأن الحزب هو التنظيم المناسب للتعبير عن «المعارضة السياسية» في النظم الديمقراطية، فمدى تركيز المعارضة يعتمد على النظام الحزبي، وفي نظم الحزب الواحد المهيمن تتوزع المعارضة بين عدة أحزاب صغيرة أو تكون من خلال عدة أجنحة داخل الحزب المسيطر. وأعلى درجات تركيز للمعارضة توجد في النظم ذات الحزبين، خلافاً للنظم السياسية التعددية التي تتفرق فيها المعارضة بين الأحزاب المختلفة(٦).

ب ـ تنافسية المعارضة (Competitiveness)

تعتمد درجة تنافسية المعارضة على مدى تركيزها، وفي هذه الحالة لا ترجع درجة المنافسة بين المعارضة الى التوجهات السياسية لمختلف الفاعلين السياسيين، وإنما ترتبط بحسابات الربح والخسارة الخاصة بالمنافسين السياسيين على مستوى الانتخابات والبرلمان.

وتزداد حدة المنافسة في النظم ذات الحزبين على عكس النظم التعددية، حيث تكون فيها حدة المنافسة أقل، إلا إذا استطاع أحد الأحزاب تشكيل أغلبية كبيرة(٧).

ج ـ أهداف المعارضة (Goals)

لكل الفاعلين السياسيين أهداف طويلة المدى، وأخرى قصيرة المدى، إلا أن الأهداف القصيرة المدى تتحكم في اختيار استراتيجية الجماعة على حساب الأهداف الطويلة المدى. وعلى كل، فإن الأهداف هي الغايات التي تسعى المعارضة للوصول إليها من خلال تغيير سلوك الحكومة، أما الاستراتيجية، فتمثل الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها.

والمعارضة يمكن أن تسعى الى التغيير أو مقاومة تغيير محتمل من خلال أربعة مستويات: الأشخاص، والسياسات، وبنية النظام السياسي، والبنية الاقتصادية الاجتماعية(٨).

---

(٦) مصطفى، المصدر نفسه، ص٣٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٨) Robert A. Dahl, «Patterns of Oppositions,» in: Robert A. Dahl, ed., *Political Oppositions in Western Democracies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1955), pp. 332-347.

د ـ الاستراتيجيات (Strategies)

تختلف الاستراتيجيات التي تتبناها المعارضة بهدف تغيير أو منع تغيير سلوك الحكومة تجاه موضوع ما، إلا أن تحديد الاستراتيجية المناسبة يرتبط بطبيعة النظام السياسي، وبالتالي فإن استراتيجية ما قد تكون مناسبة لنظام معين وغير ملائمة لنظام آخر: فقد تلجأ المعارضة في حالة المنافسة الحادة الى اكتساب أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات والحصول على أغلبية البرلمان. وهذه الاستراتيجية صالحة في النظم السياسية التي تقوم على نظام الحزبين، وتكون المعارضة على درجة كبيرة من التمايز (النظام البريطاني). وفي نمط آخر قد تسعى المعارضة الى اكتساب أصوات إضافية للحصول على أكبر عدد من مقاعد البرلمان، ولكنها لا تستطيع ذلك، وبالتالي، فإنها تلجأ للدخول في ائتلاف حكومي حتى تحصل على أقصى ما تستطيع الحصول عليه. وهذه الاستراتيجية تسود في النظم التي تتشكل من حزبين أو أكثر وتتسم بدرجة عالية من الوحدة الداخلية (فرنسا وإيطاليا).

أما الاستراتيجية **الثالثة**، ففيها تسعى المعارضة لتحقيق أهدافها من خلال المساومات السياسية في المجالات غير الرسمية، وهي تمارس في أنظمة التعدد الحزبي مع وجود قوى لمؤسسات ديمقراطية قوية (نقابات واتحادات وجمعيات) (النرويج ـ السويد).

أما الاستراتيجية **الرابعة**، ففيها تفترض المعارضة أن كسب أصوات البرلمان أو التأييد الشعبي ليس كافياً لتحقيق أغراضها، ومن ثم فإنها تسعى لذلك لدى جماعات المصالح وعن طريق المساومات الداخلية في الأحزاب والمناورات في البرلمان أو حتى الحصول على أحكام قضائية لصالحها، وقد تخلط المعارضة بين هذه الأساليب. وهذه الاستراتيجية تتبع في النظم التي تحول فيها القواعد الدستورية بين المعارضة وتحقيق أهدافها ومع عرقلة الحكومة لذلك.

أما الاستراتيجية **الخامسة** التي تتبعها المعارضة، فيتم خلالها الحفاظ على الكيان السياسي عندما يسود الاعتقاد لدى المعارضة والحكومة بوجود أزمة حادة أو حالة حرب، فعندما يكون التهديد خطيراً أو يمس الكيان السياسي، ترتأي الحكومة أن تدخل المعارضة في دائرة الممارسة السياسية وتبني ما يسمى بالاستراتيجية الاندماجية أو الائتلافية.

في هذه الحالة، فإن المعارضة تسعى للحصول على أفضل النتائج، ووفقاً للشروط التي تحددها بما يكفل لها العودة الى منافسة الحكومة بعد انتهاء الأزمة[٩].

---

(٩) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٦.

أما الاستراتيجية **السادسة** التي قد تتبعها المعارضة، فتتعلق بقوى المعارضة الثورية الساعية الى تحطيم كيان النظام أو تغيير ملامحه الأساسية، وجوهر هذه الاستراتيجية هو استخدام الموارد المتاحة لدى المعارضة لعرقلة العملية السياسية، وإضعاف صدقية النظام والنيل من شرعيته. وبعبارة أوضح فهي تنتهج كل الوسائل التي من شأنها إضعاف الكيان السياسي بهدف السيطرة عليه.

ثانياً: عناصر تحديد موقع المعارضة

يتأثر موقع المعارضة في أي نظام سياسي من خلال عدة عناصر[١٠]:

١ ـ الأبنية الدستورية.

٢ ـ النظام الانتخابي.

٣ ـ المعطيات الثقافية، وخصوصية الأبنية الثقافية الفعلية.

٤ ـ درجة التذمر ضد الحكومة.

٥ ـ حجم الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية.

٦ ـ أنماط الصراع أو الاتفاق في الآراء والسلوك.

٧ ـ مدى التعددية المتاحة.

وفي هذا الإطار، نلاحظ مثلاً أن النظام الدستوري الأمريكي يسمح لتحالف الأقلية أن يهدد السياسات الرئاسية التي تؤيدها الأغلبية في الكونغرس، فالإطار الدستوري يؤثر في إمكانية تحقيق درجة عالية من التركيز لكل قوى المعارضة من عدمه. والنظام الذي يشجع على التنويع والانتشار، ويمنع احتمالات المنافسة الحادة، يشجع استخدام استراتيجيات المساومة.

اذن، فالعوامل الدستورية تنعكس على أنماط المعارضة السياسية، وتلعب دوراً مهماً في توجيه الموارد السياسية (أي مصادر القوى، سواء للسلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، أو على مستوى الوحدات الجغرافية، أي التوزيع الجغرافي للموارد)[١١].

وبالتالي، فإن اختلاف الشروط الدستورية والنظم الانتخابية يمكن أن يؤدي الى

---

(١٠) كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية** (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥)، ص ١١ ـ ٢٤.

(١١) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٣٧.

تبلور نمط أو آخر من أنماط المعارضة السياسية.

من ناحية أخرى، فإن الفصل الدستوري بين السلطات، الى جانب الفدرالية، يؤديان الى تنوع وتعدد البدائل أمام المعارضة، وبالتالي التقليل من احتمالات حصول طرف على أقصى المكاسب مقابل عدم حصول الطرف الآخر على درجة ما من المكاسب في العملية الانتخابية. وهو ما يشجع على تحقيق درجة من اللامركزية في الرقابة على الأحزاب، كما يقلل من التمييز بين المعارضة، ويخفض من احتمالات حدة المنافسة بين الحكومة والمعارضة.

إذن فطبيعة الدستور تحدد نوع المعارضة ونمط الاستراتيجية التي تلجأ إليها.

إذا انتقلنا الى تأثير العوامل الثقافية في تحديد موقع المعارضة، نتبين أن هذا التأثير يأتي من خلال الدور الذي تلعبه الثقافة السياسية في تحديد مواقف الأفراد وتوجهاتهم إزاء النظام السياسي[١٢]، والتي تتراوح بين الولاء أو الجمود أو اللامبالاة. فالعوامل الثقافية تتدخل في تحديد توجهات الأفراد تجاه الجماعات الأخرى، وبالتالي تحديد نمط السلوك السياسي الذي يمكن اتباعه، وتحديد نمط المعارضة السياسية. فهناك ثقافة تشجع على التعاون، ومن ثم تساعد على التوصل الى الآراء عن طريق التوفيق بين المتعارضين. أما بالنسبة لتأثير الأبنية الثقافية فإنها تؤثر في أنماط المعارضة وشكل استجابة النظم لها. ومع زيادة حجم هذه الثقافات فإن عملية الصراع السياسي تتصاعد بدورها. ومن ناحية أخرى، فإن استجابات النظم للمعارضة تتنوع بين القمع أو العنف أو الانفصال.

هناك أيضاً درجة التذمر ضد الحكومة، والتي تتوقف على أسلوب استجابة الحكومة لحوادث المعارضة، أي التذمر والتمرد وما يتوقعه الأفراد من قبل الحكومة في المستقبل.

وأخيراً، يمكننا الإشارة الى الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في النزاعات السياسية، فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية تتضمن موضوعات الطبقة، والمكانة الاجتماعية والمهنة، والدين، واللغة، والجماعات الإثنية، مما يؤثر في درجة الولاء السياسي للأفراد ومواقفهم، وفي هذا السياق قد يمكن القول إن النزاعات السياسية تنطوي على مؤشرات تتعلق بالاختلافات الاجتماعية والاقتصادية، فإذا ما

---

(١٢) كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، و Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), pp. 21- 22.

اتسم السلوك السياسي تجاه الشرائح الاجتماعية المختلفة بالاعتدال، فإن ذلك يقود الى التقليل من أثر الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية التي تفصل بينها. وهذه العناصر في مجملها تشكل محددات عامة لموقع المعارضة السياسية والاستراتيجيات التي تتبعها تجاه النظام، وهي ترتبط بدرجة التطور السياسي والاجتماعي والثقافي السائد، أي أنها تختلف من مجتمع الى آخر، ومن حالة الى أخرى. وتؤثر هذه العناصر في سلوك المعارضة، كما تلعب دوراً مهماً في تحديد درجة استجابة النظام السياسي لمطالب المعارضة، وبالتالي التأثير في استراتيجيته تجاهها[(١٣)].

ثالثاً: الحركات الاجتماعية والتغيير الاجتماعي

تعتبر الحركات الاجتماعية من أدوات التغيير الاجتماعي، وقد أدى الطابع الاجتماعي ـ الاحتجاجي لبعض جماعات المعارضة في النظم السياسية المعاصرة الى اتجاه الباحثين لدراسة هذه الجماعات في إطار مفهوم الحركات الاجتماعية. فيرى هؤلاء الباحثين أن من أهم المظاهر المصاحبة لنشوء الحركات الاجتماعية وجود «سلوك جمعي أولي» يعبر عن أساليب جديدة في الفكر، والعمل الاجتماعي للبحث عن أنماط للتكيف مع التغيرات الاجتماعية بما يتجاوز الأنماط التقليدية. ويتميز هذا السلوك بـ «النمو التلقائي للمعايير وأشكال التنظيم التي تسعى لإعادة تنظيم المجتمع»[(١٤)].

ويرتبط هذا التطور بنشوء حالة من القلق الاجتماعي التي تنطوي على شعور بالتبرم بسبب اختلال أنماط الحياة، وبما يولد حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وقد يكون ذلك سبباً في شعور بعض الجماعات بالقلق الاجتماعي لأسباب دينية أو اقتصادية أو أي أسباب اجتماعية أخرى.

هذا القلق الاجتماعي قد يعبّر عن نفسه في صورة سلوك عشوائي غير منظم، أو ربما يقود الى نشوء حركات اجتماعية تدفع الى مزيد من الإثارة الجماعية التي تدفع الأفراد إلى العمل بشكل جماعي بصورة تلقائية لمواجهة هذا القلق وصياغة نموذج معين للسلوك، مما يمكن أن ينطوي على نوع من «الوعي الذاتي» لدى الجماعة ويميزها من أنماط القيم الأخرى السائدة في المجتمع[(١٥)].

---

(١٣) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٣٨، و Nelson W. Polsby, Robert A. Dentler and Paul A. Smith, eds., *Politics and Social Life: An Introduction to Political Behavior* (Boston, MA: Houghton Mifflin, [1963]).

(١٤) محمد فؤاد حجازي، **التغيير الاجتماعي** (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٨)، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٩.

(١٥) Blumer Herbert, «Collective Behaviour,» in: Alfred McClung Lee, *Principles of Sociology* (New York: Barnes & Noble, 1964), p. 171.

ومع انتشار حالة الإثارة الجماعية، فإن الحركة الاجتماعية تنمو عن طريق ظاهرة «العدوى الاجتماعية» وجذب آخرين للجماعة ممن يقنعهم النموذج أو السلوك الجديد.

ويشير عالم الاجتماع الأمريكي هربرت الى أهمية القلق الاجتماعي باعتباره المدخل الأول لتحطيم الأنماط ونماذج السلوك الاجتماعي السائدة، وهو ما يمهد الطريق لظهور فعل جماعي جديد يتبلور في صورة أشكال من الحركات الاجتماعية التي قد تبدأ غير منظمة ثم تصل الى مراحل متقدمة من التنظيم، وتكون الحركة الاجتماعية بذلك وليدة للتغيرات التي يمر بها المجتمع وتتراكم عبر فترة من الزمن[١٦].

ويمكننا في هذا السياق أن نحدد عدة شروط ترتبط بوجود الحركات الاجتماعية وتحدد طبيعتها وأهدافها، ومن هذه الشروط:

١ ـ أن الحركات الاجتماعية تعبر عن ظواهر جماعية تحتوى على معتقدات وأفعال يتم ترجمتها عن طريق أعضاء الجماعة، ونلاحظ هنا أن التركيز يكون على سلوك الجماعة ككل وليس سلوك الأفراد.

٢ ـ أن الحركات الاجتماعية عند نشأتها وتبلورها تنطوي على ما هو أكثر من الشعور بعدم الرضا، لأنها تصل بأعضاء الجماعة الى الإدراك بوجود سلبيات ينبغي تغييرها من وجهة نظرهم سواء في مجالات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية[١٧].

٣ ـ يبنى على ما سبق أن الحركات الاجتماعية تكون لها مطالب معينة تحرك العمل الجماعي، سواء كان ذلك يتعلق بإحداث تشريعات اجتماعية أو تغيير النظام القائم، وبالتالي فهي ليست مجرد حركة احتجاج، ولكنها محاولة جماعية لتغيير المجتمع. لذلك فهي تمثل «نقطة محورية للصراع الاجتماعي».

٤ ـ الفكرة الرئيسية في نشاط الحركات الاجتماعية هي فكرة التغيير الذي يتجاوز الشعور بعدم الرضا من الوضع القائم. هذا التغيير يتعلق بالنظام الاجتماعي بوجه عام، بمعنى أن المطالبة بالتغيير تتجاوز المطالب الجزئية والأهداف القصيرة المدى لتمتد الى الأهداف الكلية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن موجات الشغب أو التمردات الطلابية تكتسب مغزاها لأنها تكون مقدمات لموجات تغيير اجتماعي أشمل لا بد من

---

(١٦) مصطفى، **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك**، ص ٤٠ ـ ٤١، وحجازي، المصدر نفسه.

(١٧) حجازي، المصدر نفسه، ص ٢٤٦، و Herbert, Ibid., p. 173.

أن تؤخذ كجزء من عملية التغيير، حيث إن الفعل الاجتماعي يثير تحديات سواء للسلطة أو للقوى التي تسعى للإبقاء على الوضع القائم، وهو ما يجعل الفعل الاجتماعي ينمو باطراد، فيدخل في إطار دراسات الحركات الاجتماعية التي تمثل جزءاً من دراسة الصراع والتغيير الاجتماعي[١٨].

من الجوانب ذات الأهمية في دراسة الحركات الاجتماعية بحث الجانب العقائدي لهذه الحركات، بمعنى الايديولوجية التي تقوم عليها نشاطات الجماعة. ويذكر هربرت أن أيديولوجية الحركة الاجتماعية تشتمل على المذاهب والمعتقدات، وأيضاً الهدف من الحركة ومجموعة الانتقادات الموجهة الى البناء أو النظام موضع النقد والمطلوب تغييره، كما تتضمن أيديولوجية الحركة المبررات والسياسات والأساليب الخاصة بها[١٩].

وفي سياق الحركات الاجتماعية الثورية، يتعلق الجانب الأيديولوجي بما يطلق عليه القضية، أي القضية التي تبلور الأهداف الكفاحية للحركة وتؤدي وظيفتها كعنصر ايديولوجي في «الحرب الثورية». وهذه القضية تتضمن العديد من الجوانب، فهي تشبع أقوى الرغبات، وكلما عظمت جاذبيتها، تضاعف تأثيرها في الناس، وانضمّ إليها الكثيرون. وينبغي أيضاً أن تتضمن أفكاراً ونجاحات يصعب على القوى المناوئة لها تبنيها أو إنجاز نجاحات بشأنها، فـ «القضية القوية لدى الثوار، يجب أن تتضمن دعوة متناقضة مع رغبات الطبقات الحاكمة»، غير أن التوصل الى قضية جوهرية ينطوي على تناقض معين، إذ ينبغي أن تكون القضية محددة وواضحة بحيث تلمس مشاعر الأغلبية، كما أنها يجب أن تكون مجردة بحيث يصعب على الحكام الوفاء بها[٢٠].

والآن نطرح تساؤلات عدة نراها ضرورية:

١ ـ هل هناك معارضة حزبية فاعلة في إطار النظم السياسية القائمة في الأقطار العربية؟

٢ ـ هل تنظر النخب الحاكمة الى المعارضة على أنها من مكونات النظام السياسي؟

---

(١٨) حجازي، المصدر نفسه، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢، و Mayer N. Zaled and Robert A. Ash, «Social Movement Organizations: Growth, Decay and Change,» in: Joseph R. Gusfield, ed., *Protest, Reform, and Revolt: A Reader in Social Movements* (New York: Wiley, [1970]).

(١٩) Herbert, Ibid., pp. 210-215.

(٢٠) **مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، ص ٥٥.**

٣ ـ هل هناك تعارض بين استراتيجيات المعارضة (في حالة وجودها) وطبيعة النظام السياسي الذي تمارس نشاطها في ظله؟

٤ ـ هل يتركز هدف المعارضة في تغيير السياسيات أم في إحداث تغيير جذري للنظم القائمة؟

٥ ـ ما هو الطابع الغالب على نشاط المعارضة في الممارسات السياسية في الأقطار العربية؟ هل هو الطابع العلني أم السري؟

٦ ـ هل يمكن اعتبار العنف هو السمة الغالبة على «العملية السياسية»، كما تجري حالياً في المجتمع العربي؟

٧ ـ هل يمكن اعتبار صورة العنف المنفلت حالياً في أكثر البلدان العربية نتيجة مباشرة لحالة القلق الاجتماعي الجماعي الناجم عن سوء توزيع الثروة، وشيوع الفقر والحرمان والظلم الاجتماعي، والإقصاء والتهميش والاستئثار بالسلطة، وانسداد قنوات التعبير وممارسة الحريات؟

٨ ـ هل تمارس «السياسة» في المجتمع العربي بالمعنى المدني للسياسة أم بمعناها الوحشي الأقرب للبدائية؟

رابعاً: في معنى السياسة

حينما يتكلم بلقزيز عن «معنى السياسة»، فإنه يراها تقع «ضمن مجال الفاعليات الاجتماعية المختلفة الخاصة بالنظام الاجتماعي للجماعات الإنسانية». إنها فعالية بسبب كونها تمثل شكلاً من أشكال التعبير عن الوجود، وعن الإرادة بالنسبة الى الفرد والجماعة على السواء، وهو تعبير قد يأتي صريحاً، أي في ممارسة سياسة مباشرة أو غير مباشرة من خلال نقل المطالب السياسية الى جبهة أخرى من جبهات التعبير عن الفاعلية الاجتماعية. وفي الحالين يكون هدف السياسة والممارسة السياسية هو تحقيق المصلحة، أكانت فردية أم جماعية، وتنميتها والدفاع عنها، بصورة تتداخل فيها الجوانب الثلاثة (التحقيق، والتنمية، والدفاع) تداخلاً عضوياً.

وبعيداً عن أحكام الأخلاق المجردة، فما من اجتماع انسيابي لا تتفاعل فيه علاقات المصالح والتناقضات التي تنجم عن التبادل الاجتماعي للقيم، وليس معنى ذلك أن المصلحة تنفي الأخلاق أو تجرد الاجتماع الإنساني من القواعد الخلقية لتنظيم علاقاته، كما ليس معنى ذلك أن السياسة تضاد الأخلاق، والعكس صحيح. إن المصلحة والسياسة تصنعان «أخلاقية اجتماعية» خاصة تناسب طبيعة الاجتماع البشري ونوازع الكسب فيه، وهو ما يعني أن تحقيق المصلحة متوقف على احترام «التزامات»

قد تكون خارج مجال القانون وخارج «اللعبة الاجتماعية» المتعارف عليها، أي خارج الأخلاق العامة[٢١].

إن تحقيق المصلحة، وهو هدف السياسة، يحتاج إلى قوة مزدوجة: مادية ورمزية، تتمثل في أدوات وأفكار (الدولة، وأجهزة السلطة، والأحزاب، والمنظمات السياسية، والقاعدة الشعبية)، ولن يتحقق الهدف، أي هدف السياسة، حتى تنتظم هذه الأدوات في إطار «بنية تحتية تنظيمية» تمدها بعناصر القوة اللازمة لتحويل مطالبها الى واقع مادي، ولكن من دون الاستغناء عن القوة الرمزية، أي الأفكار (التصورات، والبرامج التي يجري على أساسها تعبئة القاعدة المادية للسياسة من أجل تحقيق الهدف).

والسؤال الآن هو: هل تتوسل السياسة لتحقيق أهدافها بوسائل سلمية أم عنيفة، وما هو نصيب الشرعية فيها؟ أي هل تلازمها مع الوسائل السلمية يمنحها الشرعية وتلازمها مع أساليب العنف ينزع عنها تلك الشرعية أم أن خارطة العلاقة أكثر تنوعاً؟[٢٢].

يقدم بلقزيز ما يطلق عليه «المفهوم الوحشي للسياسة».

للسياسة معنى وحشي، أي مفهوم تكون فيه بمثابة عملية نزاعية مجردة من كل قيمة إنسانية، ومن كل قاعدة أخلاقية ترعى مصالح الآخرين أو تحترم حقوقهم، أو حتى آدميتهم في بعض الحالات. وليس مهماً أن يكون هذا المفهوم الوحشي للسياسة واعياً أو غير واع في الفكر، أي أن يكون مدركاً على نحو نظري مجرد، بل المهم أنه عبّر عن نفسه في تاريخ السياسة، وفي تاريخ المجتمعات والدول، وهو في مضمونه استئناف لقائي للغرائزية العدوانية (أي الحيوانية) في السلوك الإنساني، حتى وإن هو جنح الى أنسنة نفسه من خلال ترسانة من النظم والقواعد التي قد يبدو بعضها عقلانياً.

لئن كان مطلب السياسة ـ على وجه الإجمال ـ هو إشباع الحاجة من المصالح المادية، فإنه على وجه التحديد امتلاك السلطة والحفاظ على حق السيطرة عليها. ويعبر هذا الهدف عن نفسه في السياسة الوحشية من خلال منزع تسلطي وعنفي لمختلف الجماعات العاملة في ميدان السياسة. هكذا يبدو في شكل إصرار على الاستئثار بالسلطة من لدن النخبات الحاكمة، واحتكارها على نحو كلي يفضي الى إقصاء أي خصم عن ميدانها بالقمع المنظم والقمع العشوائي، مثلما يبدو في شكل مشروع رديف للاستئثار والاحتكار، على النحو الذي يعبر عنه ميل جماعات معارضة الى ادعاء

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

الحق المنفرد في الحكم، والى تهيئة برنامج للتغيير على أساس من فكرة الحاجة الى تدمير النظام القائم. ولنا في التاريخ القديم والحديث أمثلة عديدة على هذا الضرب من الفهم للسياسة والسلطة. فالدولة التسلطية بمختلف طبعاتها السياسية المتعاقبة (الدولة الدينية القروسطية، والدولة السلطانية، والدولة اليعقوبية، والدولة الفاشية، ودولة العسكر، والدولة الطائفية) تمثل صورة أمنية لهذا الانحراف في وعي السياسة وأهدافها ووسائلها، أو هي تقوم في العادة على ادعاء حق يسوغ لها السيطرة (أي الحق الديني، والحق الوطني، والحق الثوري) من دون أن يكون قد قام أي نوع من أنواع الإجماع على ذلك الحق. ولذلك، وبسبب غياب ذلك الإجماع ومعه غياب قواعد التراضي، تطلق يدها في الحكم، وتذهب بعيداً في ممارسة البطش على شعب لا يبدو لها أكثر من رعية تنقاد بالعصي كالقطيع، أو جماعات من اللصوص يتحين بعضها الفرصة لسرقة ممتلكات الحاكم/السلطة. والشيء نفسه يقال عن الجماعات المعارضة التي بنت في وعيها هذا النوع من المعنى للسياسة والسلطة، فعلى اختلاف سلالاتها (جماعات دينية، أو قبلية، أو طائفية، أو سياسية حديثة) كان الناظم بينها جميعاً إقامة فعل السياسة والتغيير على مقتضى العنف وتسويغ ذلك بادعاء الحق التاريخي أو الشعبي في استلام السلطة. وفي أحشاء المفهوم الوحشي للسياسة تترعرع مشاريع الفتن والحروب الأهلية وتتخلى السياسة عن أن تكون منافسة نظيفة بين جماعات متعايشة لتصبح منازلة بين قوى لا تطلب الواحدة منها أقل من تصفية الأخرى. بهذه الروح الافتراسية المتبادلة تستعيد المدنية تقاليد التوحش وينكسر شيء في الحضارة[٢٣].

في المفهوم المدني للسياسة

في مواجهة المفهوم الوحشي للسياسة، هناك المفهوم المدني للسياسة، والمفهوم الأخير قوامه النظر الى ميدان السياسة بوصفه مجالاً عمومياً للمجتمع لا ملكية خاصة لفريق دون سواه. وليس من شك في أن معنى السياسة هذا معنى حديث لا من حيث الزمن فحسب، بل من حيث المضمون، ونعني به جملة القيم الفكرية والأخلاقية التي يحملها، ذلك أن اعتبار ميدان السياسة مجالاً عاماً يعيد تعريف معنى السياسة من الأساس من حيث هي «حق عام». وغني عن البيان أنها حيث تكتسب هذا المعنى تتحول الى ممارسة طبيعية يضمنها القانون وتحاط بالحماية الرسمية، الأمر الذي ينجم عنه أن تأخذ سلطة الدولة نفسها محتوى مختلفاً عن ذلك الذي تكتسبه في حالة السياسة الوحشية. وهذا بالذات ما يمنح شرعية إطلاق وصف المفهوم المدني للسياسة على هذا المفهوم.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٠.

إن السياسة لا تكتسب هذا المحتوى إلا في فضاء المدنية، حيث تسود قواعد متحضرة لتنظيم الاجتماع الإنساني وتتخلى الغرائزية العدوانية عن التعبير عن نفسها في حقلي السياسة والاجتماع(٢٤).

من أهم مقتضيات المفهوم المدني للسياسة، أنها، أي السياسة، تكون تمثيلاً لمصالح نسبية لا لمصالح مطلقة مزعومة، كما أنها تقوم على وعي تباين المصالح ووجوب مراعاتها، ويصبح ممكناً توزيع السلطة وتقاسمها بين الجماعات المختلفة المكونة للحقل السياسي. وليس من شك في أن قواعد السياسة نفسها تتغير في هذه الحالة تغيراً جوهرياً لتقطع مع أساليب العنف والإقصاء والاحتكار لتحل محلها قيم التنافس السلمي على كسب الشرعية، ولتأخذ بقيم التسوية والتراضي والتوافق والتداول(٢٥).

ويمكن في هذا السياق أن نستنتج حقيقة نؤسس عليها، ألا وهي: إن ظاهرة العنف السياسي تمثل انحرافاً في طبيعة السياسة بمضمونها المدني الحديث، كما أنها تمثل تهديداً للتوازن السياسي والاجتماعي للإجماع الوطني، ومقدمة لكل أنواع الصراعات الوحشية في المجتمع.

خاتمة

نتفق مع عبد الإله بلقزيز في أنه أصبحت هناك حاجة ماسة لفتح ملف حالة الانفلات بين مكونات الحقل السياسي الوطني في مشاهد متلاحقة وغير نهائية من العنف السياسي الى درجة باتت فيها العملية السياسية عاجزة عن أن تكون «طبيعية» كفاعلية تنافسية سلمية لتسيير شؤون المجتمع. لقد أصبح العنف المادي والرمزي هو اللغة الوحيدة التي يتعامل بها الجميع، مما أدى الى تعاظم آثارها السلبية في «نسيج الوحدة الوطنية» والاستقرار السياسي والتوازن الاجتماعي، وهي الحالة التي تطرح سؤالاً جوهرياً: هل هناك حاجة ماسة لعقد إجماع جديد بين جميع القوى المتضررة من

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٥) إن المفهوم المدني للسياسة يتسع ليضم العديد من الموضوعات حول: التراضي، السيادة الشعبية، العدالة، الشرعية، قيم الديمقراطية. لمزيد من التفاصيل، انظر: أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧)؛ جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، ترجمة الياس حنا الياس، ط ٣ (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣)؛ *The Black Encyclopedia of Political Thought* (Great Britain: Oxford Publishing Services, 1987); Roy C. Macridis, *Modern Political Systems* (Boston, MA: Little, Brown, 1986), and Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).

انهيار علاقات المجال السياسي؟ انه إذا صح أن الإجابة بالإيجاب، فإنه لا مفر من محاولة معالجة الظاهرة من خلال الإدراك الصحيح لها ولأسبابها «الحقيقية» و«الجذرية» من دون انحياز أيديولوجي لفريق أو آخر، وبهدف أساسي هو «محاولة الفهم بصورة موضوعية» لهذه الحالة الشاذة. وفي سبيل ذلك نرى أن نقطة البداية لن تكون إلا من خلال الإدانة الكاملة للظاهرة برمتها في المقام الأول(٢٦).

(٢٦) عبد الإله بلقزيز، «العنف السياسي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٧ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٦٨.

الفصل التاسع

نحو محاولة لفهم الأسباب وراء ظاهرة العنف السياسي

في دراسة حسنين توفيق ابراهيم حول «ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية»[1]، حدد اتجاهات عدة للتعريف بمفهوم العنف: الاتجاه **الأول**، العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية، والاتجاه **الثاني**، العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها، والاتجاه **الثالث**، العنف كأوضاع هيكلية/بنائية. وهذا الاتجاه الثالث هو موضوع البحث في دراستنا الحالية.

ينظر هذا الاتجاه الى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولذلك يطلق عليه اسم «العنف الكلي» أو البنائي، ويتخذ أشكالاً عدة منها:

- غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة.
- غياب العدالة الاجتماعية.
- حرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية.
- عدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم والصحة والمأكل) لقطاعات عريضة من المواطنين.
- التبعية على المستوى الخارجي[2].

---

(١) حسنين توفيق ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٤٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Fred R. Von der Mehden, *Comparative Political Violence*, Prentice-Hall Contemporary Comparative Politics Series (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1973]), pp. y-10, and Jean-Marie Domenach [et al.], *Violence and Its Causes*, Insights; 4 (Paris: UNESCO, 1981), pp. 174-176.

وعلى هذا الأساس ولكي يتم الكشف عن أبعاد ظاهرة العنف، يجب تحليلها في السياق الاجتماعي. ويرى ادوارد عازار أن وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي الى وجود الصراعات الاجتماعية الممتدة، وهي صراعات تضرب بجذورها في البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي للمجتمعات، وتتسم بتعدد المشاركين فيها، وتشعب القضايا الفرعية المرتبطة بها، وتداخل أبعادها الداخلية والخارجية، كما تتميز باستمرارية حالة من العداء والتوتر الذي قد ينفجر في شكل أزمات حادة وأعمال عنف مسلحة، وفي حالة الصراع الاجتماعي الممتد لا يبدو أن هناك نقطة أو نقاطاً محددة لانتهاء الصراع(٣).

ولا تقتصر حالة العنف الهيكلي على الاختلالات الكامنة في البناء الاجتماعي داخل الدولة والمجتمع فحسب، بل تشمل كذلك الاختلالات في العلاقات بين الدول، فالاستغلال الذي تمارسه الدول الغنية المتقدمة على الدول الفقيرة المتخلفة بصور وأشكال متعددة، يمثل شكلاً للعنف تعانيه شعوب العالم الثالث.

ويطلق على العنف الهيكلي اسم «العنف الخفي»، وذلك لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات. وفي ذلك تمييز له من العنف الظاهر، وهو الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة(٤). وثمة علاقة وثيقة بين العنف الهيكلي والعنف السلوكي، فوجود الأول ـ أي وجود مجموعة من الاختلالات والتناقضات في البنية الاجتماعية ـ يزيد من احتمالات حدوث الثاني، لأن السعي لتغيير البنيان الاجتماعي، أو الإعلان عن حتمية تغييره، يرتبط بمجموعة من التوترات والاضطرابات التي تتضمن قدراً من العنف.

وعلى كل، فإنه انطلاقاً مما سبق، يتم تعريف العنف باعتباره «كل سلوك ـ فعلي أو قولي ـ يتضمن استخداماً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات، لتحقيق أهداف معينة». وعلى ضوء هذا التعريف، فإن العنف قد يكون سلوكاً فعلياً (باستخدام فعلي للقوة) أو قولياً، أي مجرد تهديد باستخدامها، وممارسة الضغط النفسي والمعنوي بأساليب مختلفة، وأنه يقوم على أساس إلحاق الأذى والضرر والاتلاف المادي والمعنوي بالنسبة الى الأشخاص والممتلكات، وذلك للتأثير في إرادة المستهدفين، أي أنه يتضمن معنى الإكراه والإرغام.

---

(٣) ادوارد عازار، «الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي،» ترجمة حمدي عبد الرحمن حسن، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، السنة ١، العدد ٢ (صيف ١٩٨٨)، ص ٥ ـ ٤١.

(٤) ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ص ٤٥، و Edward E. Azar and Nadia Farah, «The Structure of Inequalities and Protracted Social Conflict: A Theoretical Framework,» *International Interactions*, vol. 7, no. 4 (1981).

كما أن السلوك العنيف قد يكون فردياً أو جماعياً، منظماً أو غير منظم، علنياً أو سرياً، صريحاً أو كامناً. ومن هنا تتعدد صور العنف وأدواته وتتداخل(٥).

ومع ذلك نلاحظ ما يلي:

١ ـ أن العنف السياسي ظاهرة عالمية، تعرفها جميع المجتمعات بدرجات مختلفة ولأسباب متعددة، ويتمثل الاختلاف بين المجتمعات في الأسباب الحقيقية للعنف السياسي، وفي وجود آليات وأساليب فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة من عدمه، وبالتالي فهو ليس سمة لصيقة بمجتمع معين أو بشعب معين من دون غيره. كما أن العنف السياسي ظاهرة مركبة، أشكالها متعددة، وأسبابها متداخلة.

٢ ـ أن العنف السياسي ليس ظاهرة سلبية أو مرضية على الدوام، بل في بعض الأحيان يكون ضرورة تاريخية. وفي هذا الإطار يمكن فهم التحولات الثورية الكبرى في تاريخ الإنسانية التي لم تكن لتحدث لولا وجود درجة من العنف. وهكذا يظل العنف السياسي أحد أساليب، بل ربما الأسلوب الوحيد، للتغيير السياسي والاجتماعي عندما لا توجد مسالك سلمية وفعالة للتغيير. ومن هنا فإن قبول أو رفض العنف السياسي ليس قضية أخلاقية فحسب، ولكن يتوقف على الموقف والموقع من النظام السياسي، وإذا كانت الدولة تحتكر حق الاستخدام الشرعي للقوة، فإن هذا الحق لا بد من أن يكون في إطار القانون والدستور حتى لا تجور الدولة على حقوق وحريات المواطنين.

وكثيراً ما تتجاوز الدولة، وبخاصة في بلدان العالم الثالث، هذه الضوابط. لذلك يقوم الحكام والمؤسسات والأجهزة الرسمية برفض وإدانة العنف السياسي واعتباره خروجاً على المشروعية، بينما قد تراه القوة المعارضة للنظام والراغبة في التغيير السياسي والاجتماعي أسلوباً شرعياً لتحقيق التغيير المنشود، وكذلك يعتبر العنف السياسي عملاً شرعياً للحصول على الاستقلال والتحرر من المستعمر الأجنبي. وهنا يتمثل الفرق بين النضال الذي تمارسه حركات التحرر الوطني ضد السلطة المستعمرة وبعض أعمال العنف التي يمكن إدانتها أخلاقياً وقانونياً. وفي مثل هذه الحالات (نظام لسياسي مستبد، أو اختلالات اقتصادية واجتماعية حادة، أو مستعمر

---

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: بيير فيو، «العنف والوضع الإنساني،» في: **المجتمع والعنف**، ترجمة الياس زحلاوي وأنطون مقدسي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، وخليل أحمد خليل، «سوسيولوجيا العنف،» **الفكر العربي المعاصر**، العددان ٢٧ ـ ٢٨ (خريف ١٩٨٣).

أجنبي) يكون العنف السياسي الشعبي رد فعل عنيفاً لعنف آخر هيكلي أو بنياني ومادي تمارسه السلطة المستبدة أو النظام المستعمر(٦).

أولاً: العلاقة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي

من أهم المفاهيم التي تستخدم للإشارة الى ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وقطاعات أي مجتمع، هي أزمة التوزيع، والحرمان الاقتصادي، والخلل الاقتصادي والاجتماعي، وعدم العدالة الاجتماعية، والحرمان النسبي، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

ولا شك في أن أهمية العملية التوزيعية ترجع أساساً الى كونها وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية التي تعد المدخل لتلبية المطالب التوزيعية، وهي بالطبع «جوهر العملية السياسية» باعتبارها عملية التخصيص السلطوي للقيم(٧).

إن القرارات السياسية هي قرارات «توزيعية» تتضمن تكريساً لنوع معين من القيم على حساب قيم أخرى، أما عملية التخصيص فتتضمن معنى حرمان أشخاص أو فئات اجتماعية معينة من قيم يمتلكونها أو حرمانهم من الحصول على بعض القيم التي يرغبون في امتلاكها، وتمكين فئات أخرى من الحصول على قيم لم تمتلكها من قبل مقابل حرمان الآخرين من هذه القيم والمزايا(٨).

وفي حالة وجود مشكلة «عدم العدالة التوزيعية»، فإن ذلك يعني أن هناك خللاً في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويظهر هذا الخلل في صورة «فجوة» بين المطالب بالتوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب آخر. ويأتي هذا الخلل من مصدرين: **أولاً** النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، أي في القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع، وهنا تأتي أهمية التنمية الاقتصادية. **وثانياً** عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع، نظراً

---

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Ernest Van den Haag, *Political Violence and Civil Disobedience*, Harper Torchbooks (New York: Harper and Row, 1977), and Sandra J. Ball-Rokeach, «The Legitimation of Violence,» in: James F. Short (Jr.) and Marvin E. Wolfgang, *Collective Violence*, Law in Action (Chicago, IL: Aldine-Atherton, 1977).

(٧) ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ص ٢٣٧.

(٨) David Easton, *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science* (New York: Knopf, 1953), pp. 129-134.

لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى. وهنا نصبح أمام حاجة ماسة الى إعادة النظر في أسس التوزيع[٩].

١ ـ مواقف النظم السياسية من الأزمة التوزيعية

أما مواقف النظم السياسية إزاء مصادر الأزمة التوزيعية، فهي تتنوع بين:

أ ـ نظم تركز على زيادة الإنتاج كمدخل لحل الأزمة.

ب ـ ونظم تركز على عدالة التوزيع.

ج ـ ونظم ثالثة تتجاهل المشكلة وتلجأ إلى أساليب القوة والإكراه لـ «ضبط المطالب التوزيعية» التي تثيرها بعض فئات المجتمع.

يمكن القول ان الاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد أن عدم العدالة التوزيعية، وما يصاحبه من تفاوت اقتصادي واجتماعي يولد «العنف السياسي». وقد أكد أرسطو أن الظلم أو عدم المساواة هو سبب الثورة، وانتهى ماركس الى أن الاستغلال الذي تمارسه طبقة مسيطرة على أدوات الإنتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوة عملها هو سبب الثورة متى وعى المستغلون حقيقة مستغليهم وقدرتهم على تغيير هذه الأوضاع.

ومن الدراسات التي سارت في هذا الاتجاه دراسة رسيت التي صدرت في عام ١٩٦٤، والتي أجراها على ٤٧ دولة حول العلاقة بين عدم المساواة في توزيع ملكية الأرض وعدم الاستقرار السياسي، وانتهى من خلالها إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) قوية بين الإثنين، أي أن الدول التي شهدت درجة عالية من عدم المساواة في توزيع الأرض، شهدت أيضاً درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي (تزايد العنف السياسي)، والعكس صحيح. وكذلك استنتج تانتر وميدلارسكي أن الحركات الثورية الناجمة خلال الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٦٠) وقعت في مجتمعات عرفت درجة عالية من عدم المساواة في ملكية الأرض[١٠].

---

(٩) محمود عبد الفضيل، «أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥،» في: **أنماط التنمية في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥**، ٢ ج (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠)، ج ٢: **أنماط الإنفاق العام والاستهلاك والتوزيع، الدخول في الوطن العربي**، ص ٢٤٦.

(١٠) ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ص ٢٤٠، و Bruce M. Russet, «Inequality and Instability: The Relation of Land Tenure to Politics,» *World Politics*, vol. 16, no. 3 (April 1964), pp. 442-452.

أما دراسة ميلر عام ١٩٨٥ عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والقهر الحكومي والعنف السياسي في ٥٦ دولة خلال فترتين مختلفتين (١٩٥٨ ـ ١٩٦٧) و(١٩٦٨ ـ ١٩٧٧)، فقد انتهت الى تأكيد العلاقة الطردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل والعنف السياسي الجماعي. كما خلص ميدلارسكي من دراسته عن العلاقة بين الندرة وعدم المساواة من جانب، والثورات الشعبية من جانب آخر، الى أن احتمالات العنف الثوري تتزايد في الدول التي تعاني ندرة الأرض الزراعية وعدم المساواة في توزيعها، مع ملاحظة أن مشكلة عدم المساواة تتفاقم مع تزايد عدد السكان[(١١)].

وانتهى الى النتيجة نفسها فاروق يوسف أحمد في دراسته عن العلاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، والتي طبقها على مصر وإيران، فأكد وجود علاقة طردية (إيجابية) بينهما، لكنها غير مباشرة، إذ تتوسطها عوامل أخرى كوعي الحرمان، وضعف سيطرة النظام الحاكم على أجهزة القمع ووجود مسهلات اجتماعية أخرى. وقد صاغ النتيجة التي انتهى إليها في الشكل التالي:

حرمان اقتصادي + وعي اجتماعي ← اضطراب اجتماعي.

اضطراب اجتماعي + مسهلات الوضع الاجتماعي ـ الضبط الحكومي ← ثورة[(١٢)].

٢ ـ المتغيرات الوسيطة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي

أما عن المتغيرات الوسيطة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي، فتتمثل في:

أ ـ الوعي بالحرمان، بمعنى إدراك الجماعات التي تعاني الحرمان حقيقة الأوضاع، ومدى قدرتها على تغييرها. وهنا تبرز أهمية الايديولوجيات، والجماعات التي يمكن أن تعبئ الجماهير ضد النظام وترسم صورة المستقبل أمام الفئات التي تعاني الحرمان.

---

(١١) Manus L. Middlarsky, «Scarcity and Inequality: Prologue to the Onest of Mass Revolution,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 26, no. 1 (March 1982).

(١٢) Farouk Youssef Ahmed, «Economic Deprivation and Political Instability with Comparative Study of Egypt and Iran,» (Ph. D Dissertation, Cairo University, Faculty of Commerce, 1972), pp. 177-179.

ب ـ وجود التنظيمات السياسية كالاتحادات والجمعيات والنقابات والخلايا التي يمكن أن تنظم حركة الجماهير.

ج ـ مدى قدرة النظام على استخدام أجهزة القمع للقضاء على أعمال العنف.

د ـ مدى توفر الدعم الخارجي (المادي والمعنوي) للنظام.

٣ ـ عدم العدالة ومشكلة عملية التوزيع في النظم العربية وعلاقتها بالعنف

خلل عمل التوزيع: من خلال ملاحظة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الأقطار العربية، يمكن القول إن ثمار معدلات النمو المرضية التي حققتها أغلب هذه الأقطار خلال العقود الثلاثة الماضية لم توزع بصورة عادلة، فعمليات النمو تجري على نحو يزيد فيه دخول الفقراء بمعدل أبطأ بكثير من التوسط، ومحصلة هذا الاتجاه أن الظلم يزداد ولا ينقص، وهو نمط يستمر في أغلب الظن ما لم يتم التصدي له بسرعة وشمول. وانتهى أحد الباحثين من دراسة عن توزيع الدخل في بعض البلدان الشرق أوسطية الى نتيجة مماثلة مفادها أنه في الوقت الذي يتزايد فيه متوسط دخل الفرد في بلدان المنطقة بصفة عامة، فإن دخول الفقراء لم تتغير كثيراً، وبالتالي فإن مستوى معيشتهم لم يتحسن كثيراً(١٣).

وإذا نظرنا الى درجة تركز الدخل في بعض البلدان العربية، يمكن القول إن فئة ٥ بالمئة في قمة التوزيع تستحوذ على ٢٠ بالمئة من الدخل، كما هو الحال في مصر والسودان، وتزيد تلك النسبة لتصل الى ٢٤ بالمئة في حالة تونس، وترتفع الى أكثر من ٣٤ بالمئة في حالة لبنان، في حين تنخفض بصورة ملحوظة في حالة ليبيا، حيث لا تزيد هذه الحصة على ١٣ بالمئة. ومن ناحية أخرى، يمكننا القول إن فئة العشرين بالمئة في قمة التوزيع تستأثر بصفة عامة بحوالى نصف الدخل أو أكثر، كما تشير الى ذلك بيانات مصر والسودان، في حين أنها تزيد على ذلك في حالة تونس ولبنان، وتنخفض في حالة ليبيا. غير أننا نجد في المقابل أن فئة الـ ٣٠ بالمئة الوسطى تحصل على نسب أعلى في مصر والسودان وليبيا (٣٠ بالمئة تقريباً)، في حين تنخفض نسبة هذه الفئة من الدخل في كل من لبنان وتونس. أما فئة الأغلبية في قاع المجتمع، ونعني بها فئة الـ ٥٠ بالمئة في أسفل التوزيع، فإن نصيبها من الدخل لا يتجاوز

---

(١٣) محمد هشام خواجكية، «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٠ (آب/ اغسطس ١٩٨١)، ص ٤٠ ـ ٧١، وعادل الجبار، **سياسات توزيع الدخل في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣).

٢٠ بالمئة في حالة مصر والسودان، في حين تنقص تلك النسبة في حالة تونس ولبنان الى ١٧ بالمئة فقط، ولكنها ترتفع الى ٣٢ بالمئة في حالة ليبيا[١٤].

وهناك أشكال أخرى من عدم العدالة التوزيعية تعرفها الأقطار العربية تتمثل في التفاوت في توزيع الدخول بين الحضر والريف، وكذلك التفاوت داخل كل من الريف والحضر في مجال الخدمات والمرافق الأساسية، كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء وخلافه. فالمؤكد أنه في العديد من البلدان العربية تتركز أغلب هذه الخدمات في المدن، وتتدهور، بل لا توجد أحياناً في الريف، وفي بعض أحياء المدن الكبرى، مثل القاهرة والجزائر وتونس والدار البيضاء وبغداد، ويظهر ذلك بوضوح في الأحياء الهامشية العشوائية التي تشكل أحزمة للفقر تحيط بالمدن الكبرى[١٥].

ومن مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي أيضاً إخفاق العديد من النظم العربية في إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات كبيرة من المواطنين، وهي تضم في الأساس فئات السكان الأقل دخلاً. ومن الصعوبة بمكان الحصول على بيانات وإحصاءات دقيقة حول المؤشرات المتعلقة بإشباع الحاجات الأساسية (المادية والمعنوية)، مثل متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من الاستهلاك الضروري، ونسبة السكان الذين لا تبلغهم المياه النقية الى إجمالي السكان ومتوسط عدد الأشخاص في الحجرة في المدن، ونسبة الوفيات من الأطفال الرضع لكل ألف من المواليد، وعدد الأطباء والأسرة في المستشفيات لكل ألف من السكان، والنسبة المئوية للذين يعرفون القراءة والكتابة الى إجمالي السكان، ونسبة البطالة الظاهرة والمقنعة الى إجمالي قوة العمل[١٦].

وتلخيصاً لما سبق، يشار الى أن متوسط نسبة السكان تحت خط الفقر، كما قدرته الأمم المتحدة في عدد من البلدان حتى عام ١٩٨٥، تصل الى ٤٠ بالمئة في الحضر، و٧٠ بالمئة في الريف في الصومال، يليها السودان حيث بلغت النسبة في الريف ٨٥ بالمئة، وفي مصر ٢١ بالمئة في الحضر، و٢٥ بالمئة في الريف، وفي تونس ٢١ بالمئة في الحضر، و١٥ بالمئة في الريف، وفي الجزائر ٢٠ بالمئة في الحضر، والأردن ١٤ بالمئة في الحضر، و١٧ بالمئة في الريف.

---

(١٤) ابراهيم العيسوي، «تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر،» **مصر المعاصرة** (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة)، العدد ٣٨٠ (نيسان/أبريل ١٩٨٠).

(١٥) Elias H. Tuma, «The Rich and the Poor in the Middle East,» *Middle East Journal*, vol. 34, no. 4 (Autumn 1980), pp. 413-474.

(١٦) ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ص ٢٤٥.

وخلاصة القول إن تعثر النظم العربية في حل المشكلة التوزيعية يرجع في الأساس الى نمط التنمية الذي اتبعته هذه النظم والأساليب التي اتخذتها من أجل تحقيق العدل الاجتماعي. وتعكس هذه الإشكالية طبيعة تحولات السلطة والمجتمع في الوطن العربي، وطبيعة التحالفات السياسية والطبقية المسيطرة على جهاز الدولة، ومدى ارتباطها بمصالح المواطنين وقضاياهم.

من خلال القراءة التحليلية المباشرة لأحداث العنف السياسي في النظم العربية، يلاحظ أن أعمال العنف التي مارستها قطاعات وشرائح من العمال، سواء اتخذت شكل اضرابات أو تظاهرات، قد ارتبطت أساساً بقضية العدل الاجتماعي، إذ تبلورت بصفة أساسية حول المطالبة بتحسين الدخول والأوضاع الاجتماعية والصحية. كما أن العنف الذي مارسه الطلبة وبعض الجماعات الإسلامية وبعض القوى اليسارية في أغلب الأقطار العربية ارتبط في جانب منه بالاحتجاج على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، والمطالبة بالعدالة في توزيع الثروات والدخول بين فئات المجتمع المختلفة وقطاعاته. ولعل هذه القوى عبرت عن مطالب قطاعات عريضة من مجتمعاتها، ربما لا تمتلك القدرة على التعبير عنها بشكل صريح ومباشر. كما أن العنف الذي مارسته الأقليات في بعض البلدان العربية ارتبط في جانب منه بقضية العدالة التوزيعية في الثروة والسلطة.

يلاحظ كذلك أن أحداث العنف الجماهيري التي اتخذت شكل تظاهرات وأحداث شغب عامة، والتي عرفتها مصر والسودان وتونس والمغرب والأردن والجزائر، ارتبطت أساساً بقيام حكومات هذه البلدان برفع أسعار السلع الأساسية. ويعكس هذا بعداً مهماً في قضية العدل الاجتماعي، فالفئات والشرائح الاجتماعية الوسطى والدنيا هي الأكثر تأثراً بمثل هذه القرارات، إذ يترتب على ارتفاع الأسعار تدهور القيمة الشرائية لدخولها، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مستوى معيشتها. ومن هذا المنطلق تقوم بالانخراط في أعمال العنف الجماهيري للتعبير عن رفضها لهذه السياسات(١٧). ونتيجة لما سبق نستنتج أن هناك ارتباطاً موجباً بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي، أي أنه كلما زاد عدم العدالة، زاد العنف، والعكس صحيح، ذلك أن سوء عملية التوزيع يساهم في توسيع الهوة بين الطبقات وتضخم التناقضات الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية في المجتمع، الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى إحباط على المستوى الفردي، والسخط العام على مستوى الجماعة، وبذلك تخلق بؤر التوتر والصراع التي تنذر بالانفجار إذا توفرت الظروف المناسبة لذلك.

ولا شك في أن توافر عنصر الوعي، بمعنى إدراك المواطنين مظاهر عدم العدالة

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

التوزيعية، ومعرفتهم مصادر وقوى الاستغلال، وإحساسهم بالحرمان والظلم الاجتماعي، وقدرتهم على تغييره، تعد عوامل مهمة في دفع بعض الفئات الاجتماعية للانخراط في أعمال العنف، وهنا يبدو الفرق بين القوى الاجتماعية التي تعي وتدرك أبعاد المشكلة التوزيعية وتلك التي لا تعيها. فالأولى تكون أكثر استعداداً للرفض والاحتجاج والمطالبة بتغيير الأوضاع الظالمة، بينما الثانية تكون أكثر ميلاً الى القناعة والهدوء وعدم الاستياء من الأوضاع المتردية، والقبول ببعض التفسيرات الثقافية أو الدينية لعدم المساواة.

ثانياً: ظاهرة التهميش كعامل من عوامل خلق بيئة العنف السياسي

إذا كانت صفة المواطن تتأثر بظاهرة اللاتجانس، فثمة ظاهرة أخرى تؤدي الى إسقاط الصفة تماماً، وهي ظاهرة التهميش. والحديث عن هذه الظاهرة يقترن بعملية الهجرة من الريف الى المناطق الحضرية والمدن وتكوين ما يسمى بظاهرة «الفقر الحضري»، حيث يتزايد الإحساس بالتفاوتات الاجتماعية. وقد تواصل هذا النمط من الهجرة طوال تاريخنا المعاصر، وإن كان يتزايد في بعض الفترات دون غيرها. وتأخذ قضية التهميش الآن أبعاداً جديدة، وبخاصة مع اتساعها لتشمل فئات اجتماعية عديدة من المتعلمين وغيرهم من أبناء الفئات الدنيا والوسطى، وهي ظاهرة لها أثرها المباشر في المناخ السياسي القائم الآن. وترى بعض الدراسات أن عمليات تهميش فئات اجتماعية واسعة في مجتمعات العالم الثالث تأتي تحت تأثير الليبرالية الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، وهو ما يؤدي في التحليل النهائي الى بروز الأيديولوجيات المعادية للديمقراطية، «فالعرقية والقبلية والأصولية الدينية ظواهر تتزامن على المستوى السياسي والثقافي مع مخططات إعادة الهيكلة المفروضة على بلداننا»[١٨].

ويتسع مفهوم التهميش إذا أضفنا الى الهامشية الاقتصادية، التهميش السياسي والثقافي. فالنظام السياسي القائم بما فيه من أحزاب وتنظيمات.. إلخ، يحرم فئات اجتماعية واسعة من الدخول برأسمالها السياسي والثقافي في عمليات التفاعل المجتمعية، ولا يكفل لها أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية، فنجد أن المهاجرين الى المدن يفضلون البقاء على روابطهم التقليدية، كما يقول أحمد صادق سعد عن

(١٨) يسرى مصطفى، «المجتمع المدني في ظل التكيف الهيكلي،» في: محمود عبد الفضيل [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: مصر**، إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ١٦٠.

المهاجرين الى القاهرة، أي أنهم يفضلون الاحتفاظ بعلاقاتهم بالريف لأنها تعينهم على المعيشة وتشكل لهم نوعاً من الحماية الاجتماعية، وبخاصة أن التنظيمات النقابية والاجتماعية لا تلعب دوراً يذكر في تنظيم أو حماية هؤلاء المهاجرين.

ومن المنظور السياسي، نجد أن المهمشين لا تتوافر لهم القدرة ولا الفرصة للتمثيل السياسي أو تفويض الآخرين للتعبير عن مصالحهم، كما أن عالم «التهميش» يرتبط بإسقاط الصفة القانونية عن المهمشين بوتيرة سريعة لتصبح علاقاتهم مع النظام موسومة بالعداء وعدم الثقة والخروج على القانون والشرعية.

إن عزوف المهمشين عن الاهتمام بالسياسة وعالمها ومؤسساتها شأنهم في ذلك شأن فئات اجتماعية أخرى، مرجعه أن عالم السياسة كعالم الاقتصاد يقوم على مؤسسات تعتمد على من يمتلكون أدوات الإدراك والتعبير الملائمة، والمتمرسين على استخدام هذه الأدوات بالطرق التي تضمن عدم الاصطدام بالشرعية السياسية... وهكذا يتولد الانفصام بين عالم المهمشين، والنخب السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يولد علاقة الإقصاء والامتناع بين العالمين، بحيث لا يتم أي احتكاك بينهما إلا بصفة مؤقتة ونفعية كما في وقت إجراء الانتخابات.

وتتحدد ردود أفعال المهمشين في حالات الانحراف الفردي أو في أشكال من التمرد الجماعي (أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ في مصر) أو الارتباط بحركات الاحتجاج الديني.

إن ظواهر اللاشرعية والجنوح هذه تبرز حقيقة الأزمة السياسية للمؤسسات الحديثة حتى تلك التي تعلن دائماً أنها تعبر عن الواقع الاجتماعي والطبقي (الأحزاب، والنقابات، والجمعيات)، فحقيقة الأمر أن هذه المؤسسات يتحدد دورها في رسم حدود النظام الحاكم من خلال التزامها بشرعية متغيرة تحددها السلطة، فتطوع برامجها وأهدافها وخطابها السياسي وفقاً لما هو مرسوم ومقرر. ولعل أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ توضح ذلك، فكل المؤسسات عموماً تعلن انتماءها للنظام وتتمحور حول الدول. وفي هذا الصدد تذكر إحدى الدراسات أن «الصفة السائدة للحكومة في العقد ونصف العقد من السنين الأخيرة هي وجود جماعة سياسية واحدة»، وعدم وجود مجال للتناوب أو المعارضة التي تتعرض للتصفية أو التشتيت ولا تشترك بأي صورة في الحكم. إنها تستخدم وهي تقبل مثل هذا الاستخدام لسبب ما هو توقعها أن تجد نفسها في السلطة في المرة القادمة سواء عن طريق الانتخاب أو غيره[١٩]. وهذا النمط من الاستخدام وهذه الرغبة في قبوله هما أهم أسباب عزلة

---

(١٩) وليم زارتمان، «المعارضة كدعامة للدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٨ (شباط/فبراير ١٩٩٨).

الأحزاب والهياكل السياسية الأخرى.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن اتساع ظاهرة التهميش تمثل في حقيقتها تهديداً للنظام القائم ولا تستطيع السلطة مواجهته إلا من خلال الإجراءات القمعية. وفي ظل استمرار الأمر على ما هو عليه، فليس هناك ثمة إمكانية للتواصل بين المهمشين والمؤسسات السياسية، ومع احتدام الأزمة يزداد الانفصال عن الواقع ليدور الطرفان دوماً في محيط مأزوم ينتظر الحل[٢٠]. إن ظاهرة التهميش تستحق اهتماماً فائقاً على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية كافة، وبخاصة في ظل وضع عالمي سيكون فيه التهميش مضاعفاً: تهميش للمجتمع وتهميش للطبقات داخل هذا المجتمع، كما يجب الوعي بأن الخطر الحقيقي لهذه الظاهرة يكمن في أن القوى التي يلقى بها خارج إطار الحياة الاجتماعية والإنتاجية تصبح بدرجة أو أخرى مشوهة سياسياً وثقافياً، الأمر الذي ينعكس على طبيعة ممارستها بصورة عامة وعلى قدرتها في الانتظام ككتلة للمقاومة، وهذا في حد ذاته أحد المشاكل الرئيسية أمام القوى الشعبية الراغبة في المقاومة.

إن أشكال المقاومة متعددة، ويقول فوكو: «هناك المقاومات الممكنة والضرورية، وغير المحتملة، والتقليدية، والمتوحشة، والمنعزلة، والمدبرة، والمستكينة، والضعيفة، والمتضاربة، والميالة الى الصلح والهادفة الى مصلحة، وتلك التي لا تتوخى هدفاً بعينه، وهذه المقاومات لا يمكن أن توجد تحديداً إلا في حقل استراتيجي لعلاقات القوى».

وهكذا، فإن أحد الرهانات الأساسية هي القدرة على «إدارة هذه المقاومات» لخلق استراتيجية هادفة ومتجانسة وتراكمية. وفي النهاية لا يسعنا إلا أن نقول ما قاله جيل دولز: «لا داعي للخوف أو للأمل، بل يتعلق الأمر بالبحث عن أسلحة جديدة».

---

(٢٠) مصطفى، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

الفصل العاشر

الجماعات الإسلامية والعنف

أولاً: المدخل السياسي والاجتماعي لتفسير ظهور جماعات العنف الديني

على الرغم من وجود مداخل عديدة لتحليل ظاهرة العنف لدى الجماعات الإسلامية المعاصرة كظاهرة سياسية اجتماعية، وكمظهر من مظاهر التحدي الذي يواجه أغلب النظم السياسية في المنطقة العربية ـ الإسلامية، فسوف يتم التركيز على المدخل الخاص بالتحديث (Modernization)، إذ انه يقدم إطاراً تحليلياً للمرحلة الانتقالية التي تمر بها هذه النظم، وهو ما ينطبق على النظام السياسي المصري، وبخاصة في مرحلة السبعينيات التي شهدت تغيرات واسعة في توجهات النظام وسياساته، وهي تعتبر من المراحل الانتقالية التي عادة ما تصاحبها مشكلات عديدة في عمليات التحول السياسي والاجتماعي[(١)].

ويرجع كثير من المحللين السياسيين ظهور جماعات العنف الى إخفاق النظام السياسي في قيادة وتوجيه عملية التحديث، ومن ثم ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها صورة من صور الرفض الناتجة من هذا الإخفاق. ويرى مايكل هدسون في دراسته **الإسلام والتنمية: الدين والتغيير السياسي الاجتماعي** أن ظاهرة الإحياء الدينية على المستوى السياسي هي نوع من الارتداد على التحديث أو كما يسميها ألموند وباول «التنمية السياسية السلبية»، إذ انه وفقاً للمعايير الغربية لتحديث النظام السياسي تعتبر العلمانية (Secularization) معياراً أساسياً وجوهرياً في عملية التنمية السياسية، وبالتالي

---

(١) هالة مصطفى، **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٩٦)، ص ٢١٩.

فإن الإخفاق في التحول نحو هذا الاتجاه يعد نوعاً من أنواع الارتداد على مجمل عملية التنمية من المنظور التحديثي[٢].

وقدمت إسهامات عديدة من كثير من علماء السياسة لتحليل الإشكالية الخاصة بالعلاقة بين «الإسلام» كنظام أساسي للقيم في المجتمعات العربية والإسلامية والعلمانية كمفهوم من مفاهيم التنمية السياسية، ورأى البعض إمكانية التحول من التقليدية الى الحداثة من خلال التغيير التدريجي في الاتجاه المعرفي السائد، ومن ذلك ما قدمه دونالد سميث عن الإسلام كدراسة حالة لإمكانية التغيير القيمي بما يتوافق واحتياجات المجتمعات الحديثة.

وفي الدراسة المهمة التي صدرت عام ١٩٦٣ تحت عنوان **سياسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** يشير مانفريد هالبرن الى الأثر المزدوج الذي تحدثه عملية التحديث. فمن ناحية قد يتم إدماج الدين والقيم التقليدية تحت تأثير التحولات الهائلة لعملية التحديث وتحت ضغط متطلبات «الطبقة الوسطى الجديدة»، كما يسميها هالبرن، ويفترض فيها أن تقود عملية التحديث، ولكنه في المقابل يشير الى أن هناك احتمالاً آخر بأن تؤدي العملية نفسها الى رد فعل عكسي، يفتح المجال لظهور الحركات الاجتماعية الشمولية التي تعبر من وجهة نظره عن نوع من الإحباط الاجتماعي والنفسي في مواجهة التغيرات التي تستلزمها عملية التحديث. ومن هذا المنظور يرى هالبرن أن الحركات الدينية الشعبوية هي رد فعل على هذه العملية، وأنها من الزاوية الاجتماعية تعبر عن أزمة الطبقة الوسطى[٣].

وقدم هالبرن تحليلاً متميزاً عن الطبقة الوسطى في بلدان الشرق الأوسط، حيث اعتبر أن السلطة في هذه البلدان تقود الى الثروة أكثر مما تقود الثروة الى السلطة. ووفقاً لهذا المنظور أشار الى أن الطبقة الوسطى في هذه المجتمعات لم تأت كما حدث في الغرب، حيث وجدت بعد عمليات التحديث، وبالتالي دافعت عن النظام القائم، وإنما على العكس وصلت الطبقة الوسطى في بلدان الشرق الأوسط الى السلطة قبل أن تؤكد مكانتها الاجتماعية، ومن ثم استخدمت سلطتها ليس للدفاع عن النظام ونمط الملكية وتوزيع الثروة السائدة، ولكن لخلقهما وخلق أدوات السلطة معهما[٤].

---

(٢) Michael C. Hudson, «Islam and Political Development,» in: John L. Esposito, ed., *Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change*, with contributions from Hossein Askari [et al.], Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, NY: Syracuse University Press,1980), pp. 3-7.

(٣) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٤) Asaf Hussain, *Political Perspectives on the Muslim World* (London: Macmillan, 1984), pp. 1-20.

وفي إطار معالجة الموضوع نفسه يرجع جيمس بسكاتوري أسباب حركات الإحياء الإسلامي الى أزمة التنمية التي تشهدها معظم المجتمعات العربية والإسلامية، والتي سببت من وجهة نظره ضغطاً على نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أدى الى الارتداد الى الرموز التقليدية في المجتمع، وأهمها الرموز الدينية. ويركز بسكاتوري في هذا الإطار على أزمة عملية التحضر وما أدت إليه من تناقضات حادة بين الريف والمدينة، وبخاصة على مستوى القيم الحاكمة للمجتمع بسبب التقليدية الشديدة لمنظومة القيم السائدة في الريف، والتي تقود الى ارتباط وتناقض على مستوى القيم الحاكمة للمجتمع ككل من جراء عملية الهجرة الواسعة من الريف الى المدينة(٥).

أما دكمجيان، فيثير القضية من زاوية أزمة الشرعية التي يتعرض لها النظام أثناء عملية التحديث، فيشير الى أن عملية بناء «الشرعية» تعتبر واحدة من أهم العوامل في بناء «الدولة الحديثة». ووفق هذا المنظور اعتبر أن انتشار الجماعات الإسلامية المعاصرة بمثابة نوع من رد الفعل على إخفاق النخبة السياسية في بناء نظام عام يحظى بالشرعية(٦).

وكان بسكاتوري في معرض تحليله لأزمة الشرعية، قد أرجعها الى الضعف المؤسسي لأغلب هذه النظم، وهو ما جعلها في كثير من الأحيان تبتعد عن المصادر العقلانية للشرعية وميلها الى تبني المصادر التقليدية، وأهمها الدين، وهو ما جعل الإسلام بدوره مصدراً أساسياً للشرعية في المجتمع سواء لإضفاء الشرعية السياسية على النظام أو للتعبير عن المعارضة، كما ظهر في حركات الاحتجاج الاجتماعي ذات الطابع الديني. وأشار بسكاتوري أيضاً الى أزمة الهوية أو الانتماء التي أطلق عليها دانيال بيل عبارة «الشكل الجديد للتوحد الذي يربط حاضر الفرد بالجماعة والتاريخ». وانتهى التحليل إلى القول بأن الجماعات الإسلامية المعاصرة تعبّر في أحد جوانبها عن البحث عن الانتماء بالرجوع الى الماضي والتاريخ، حيث تنطوي مسألة الهوية على معان رمزية وروحية وحضارية جماعية تعطي الفرد إحساساً بالانتماء إليها، وتجاوز الحدود الجغرافية للوطن الذي يعيش فيه. ويضيف سعد الدين إبراهيم أن هذه الوظيفة الرمزية ـ الروحية الحضارية للهوية تقل أهميتها في حالة فعالية الدولة والنظام الحاكم في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وعلى العكس

---

(٥) James P. Piscatori, *Islam in a World of Nation-states* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1986), pp. 34-35.

(٦) Richard Hrair Dekmejian, «The Anatomy of Islamic Revival: Legitimacy Crisis, Ethnic Conflict and the Search for Islamic Alternatives,» *Middle East Journal*, vol. 34, no. 1 (Winter 1980), pp. 1-12.

تزداد في حال انخفاض أداء النظام ونقص فعاليته[٧].

ومن هنا، فإن أزمة الهوية ترتبط بالتغيرات الجذرية التي تحدثها عملية التحديث، والتي تؤدي الى إعادة تشكيل المجتمع وزيادة التشابك في العلاقات بين الجماعات والأفراد. وكما أشار سبنسر، لم تعد العلاقات الأساسية في الحياة محدودة وضيقة، كما كانت في المجتمعات التقليدية. ويتواكب ذلك مع سرعة عملية الحراك الطبقي وانتقال الفرد أو الجماعة من طبقة الى أخرى، وهو ما يخلق وضعاً من عدم الاستقرار، قد يدفع الفرد أو الجماعة الى الشعور بالاغتراب، ويصبح هناك الحاجة الى إعادة تعريف الذات، وهو أحد ملامح أزمة الهوية. وقد يؤدي ذلك إلى وصول الأفراد والجماعات الى حدود جديدة لتعريف الهوية، وتنشأ جماعات جديدة بهذا المعنى، أو يظل الحراك والتغير مستمرين بشكل يسمح للمؤسسات السائدة في المجتمع أن تستوعبه مثل النقابات والأحزاب، أو في المقابل يحدث ميل للتجمع على أساس عرقي أو ديني خارج هذا الإطار. ولهذا عرفت مجتمعات عديدة في مراحل التحديث مسألة إعادة تعريف الهوية[٨].

ثانياً: الجماعات الإسلامية في المجتمع العربي

تركز قائمة اهتمامات الإسلاميين على أن فشل الدولة القومية بأشكالها العلمانية قد عمق المشكلات القائمة، «وأصبح الإسلام وحده هو الحل الأصيل لمعالجة هذه المشكلات»، وتسعى كل الجماعات الإسلامية الى سيادة المنظور الإسلامي في شؤون المجتمع كافة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الحركات الإسلامية ترفض الأفكار الحديثة، فهي قد أظهرت مرونة في تبني التكنولوجيا الغربية، وهي ترى أن المعارف والقيم الغربية يمكن تبنيها بعد «أسلمتها»، أو بعد تحديد أي العناصر منها متوافق مع الإسلام. وهناك نقطة ثانية في اهتمامات الإسلاميين تتمثل في أنهم يشتركون في الكثير من وجهات النظر مع الحركات القومية العربية على رغم انتقاداتهم للأيديولوجيات القومية. وتختلف الجماعات الإسلامية في الأقطار العربية في الأساليب التي تستخدمها لتحقيق أهدافها المعلنة، والأساليب التي تؤمن بها لتحقيق

---

(٧) سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٠٣ ـ ٤٣١.

(٨) Metta Spencer, *Foundations of Modern Sociology*, with the editorial collaboration of Alex Inkeles, Prenctice - Hall Foundations of Modern Sociology Series, 2nd ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1979).

مهمة التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبينما توجد بعض الجماعات الإسلامية التي تعتنق العنف لتحقيق الأهداف السياسية، فإن أغلبية التنظيمات الإسلامية تسعى الى تحقيق أهدافها بصورة سلمية باستخدام طائفة متنوعة من الأساليب الإصلاحية.

وترى الجماعات المتطرفة أن الصراع من أجل الإطاحة بالحكومات «الفاسدة وغير الشرعية» يعتبر واجباً دينياً، ويرى البعض أن «العنف يعتبر هنا أداة مشروعة من وجهة نظر الضعيف والمضطهد»، حيث يمثل العنف أداة لإثبات الوجود على الخريطة السياسية، وللانتقام من أجهزة الأمن بسبب قتل وقمع أعضاء تلك الجماعات، ولإظهار عدم الاستقرار السياسي للنظم وإضعافها. وهناك ثلاث نقاط مهمة لتفسير هذا الاتجاه: **أولها** أن معظم تلك الجماعات اتجهت نحو العنف نتيجة للقمع الشديد الذي تعرضت له من جانب النظم الحاكمة، **والثانية** أن الجماعات الإسلامية الراديكالية تميل الى تبني برنامج واضح حول ما تريد أن تحققه، **والثالثة** أن هناك أوجه تشابه في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء الجماعات الإسلامية المتطرفة، كما أن هذه الجماعات تكون ضعيفة.

وتتجه غالبية الجماعات الإسلامية في الوطن العربي نحو تغير التناقضات الاجتماعية من خلال العمل من القاعدة، أي عبر البدء بالعمل على المستوى الشعبي، ومن خلال الوسائل السلمية استناداً الى فكرة أن المسلمين الأفراد يجب أن يصلحوا أنفسهم بأنفسهم. وهؤلاء المسلمون المصلحون يمكنهم العمل على إصلاح عائلاتهم ورفع الوعي الإسلامي في مجتمعاتهم، عندما يكون المجتمع مستعداً لقبول الإسلام بحرية، فإنه يمكن إصلاح الدولة من خلال المبادئ الإسلامية. ويعتبر إسلاميو التسعينيات بمثابة الجيل الثالث النشط في حركة الإصلاح الإسلامية، وينظرون الى أنفسهم باعتبارهم «تيار الوسط»، وهم تحديثيون في خبراتهم ونظرتهم، ويركزون على استخدام وسائل مثل: الدعوة وبناء مؤسسات اقتصادية كالبنوك الإسلامية، وتقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية كالرعاية الصحية المجانية، والضغط على الحكومات لتطبيق الشريعة، والعمل على ممارسة نفوذ أكبر في مؤسسات متعددة من المجتمع المدني مثل الاتحادات الطلابية والمهنية، ودخول العملية السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات متى كان ذلك مسموحاً به.

ويعتبر الموقف من الديمقراطية واحداً من مجالات الاختلاف بين الإسلاميين المتطرفين والمعتدلين سواء في النظرية أو في ما يتاح لهم من الممارسات الديمقراطية المحددة، فهناك قلة من الجماعات المتطرفة ترفض الديمقراطية بوصفها مستوردة، أي

أنها تمثل نظرية غير إسلامية للحكم، بينما أظهر العديد من الجماعات الإسلامية ميلاً إلى المشاركة في العمليات الديمقراطية في الوطن العربي عندما أتيحت لهم الفرصة لذلك، وبالتالي فإن هناك اختلافات بين الإسلاميين بشأن وسائل تحقيق أهدافهم المتمثلة في تحويل المجتمع نحو القيم الإسلامية، إلا أن المشكلة تتمثل في أن النخب الحاكمة والعلمانية تتعرض لتحديات خطيرة من جانب كل من الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين على حد سواء، لأن مطالب الإسلاميين تمثل تحدياً، إن لم يكن تهديداً، للدولة وللنخب المتمتعة بالمزايا في معظم الأقطار العربية تقريباً، مما يدعوها الى مقاومة الجماعات الإسلامية بنوعيها، وذلك من خلال طائفة متنوعة من التكتيكات تتراوح بين التعاون والقمع الشديد.

ثالثاً: نموذج للعلاقة بين الدمقرطة والمعارضة الإسلامية: مصر ـ الأردن

الإسلاميون والدولة: علاقات التفاعل والصراع

تمثل حالتا مصر والأردن نموذجاً مهماً للعلاقة بين الدمقرطة والتحدي الإسلامي، فقد تأثرت الدمقرطة في مصر على مدى العقدين الأخيرين بجهود النظام الرامية الى احتواء المعارضة الإسلامية.. ومنذ منتصف السبعينيات كان الإسلاميون يعتبرون القوة الأكثر شعبية المعارضة لنظام الحكم، كما استغلوا الزيادة المتواضعة في هامش الحرية الممنوح لهم من جانب النظام وتسامحه الظرفي مع العناصر المعتدلة من الحركة الإسلامية لتحقيق مكاسب لهم. ومن جانب النظام نفسه، كان هناك من التصميم على استبعاد الإسلاميين من نطاق المشاركة السياسية، وكان ذلك مصحوباً بمزيج من القمع والاحتواء. وقد استخدمت الدولة قدرتها القمعية من أجل استئصال الإسلاميين المتطرفين، بينما سمحت لغالبية الإسلاميين بالعمل، ولكن في إطار قيود تحد من مشاركتهم السياسية. وقد أدت سياسة استبعاد الإسلاميين الى حدوث تراجع عن عملية الدمقرطة، كما كان هناك رفض عنيف لفكرة «الحل الإسلامي»، وهو ما كان انعكاساً للخلاف الحاد بشأن مسألة الهوية الجماعية. ويتمثل الإطار الاجتماعي الاقتصادي لهذا الصراع في أن مصر تمتلك موارد فقيرة وعدداً ضخماً من السكان، وبحكم أن مصر ليست دولة عربية هامشية، ولكنها حليف رئيسي للولايات المتحدة والقواعد الأوروبية، وبالتالي فإن هذه القوى ألقت بثقلها من أجل مساعدة الحكومة. وأدت هذه العوامل الى زيادة حدّة الاستقطاب في الصراع على من الذي يمكن إدخاله أو استبعاده من العملية السياسية في مصر.

وقد مثلت الحركات الإسلامية التحدي السياسي الرئيسي للدولة المصرية في الثمانينيات من زاويتين، فالجماعات الإسلامية المتطرفة مثلت من ناحية تهديداً أمنياً للدولة، كما أن الإسلاميين المعتدلين الذين بنوا قاعدة شعبية بصورة مستمرة قد طوروا من ناحية أخرى مؤسسات مستقلة، وبدأوا في إقامة فضاء سياسي لأنفسهم في العملية السياسية، وشكلوا تهديداً قد يسمح بتغيير السلطة. وقد ردت الدولة على التهديد الأول بإجراءات قمعية بسيطة، في حين أن الدولة واجهت التهديد الثاني من خلال المراوحة بين الإجراءات القمعية والتسامح الانتقائي الرامي الى تقليص دور الإسلاميين في السياسة. ومن ناحية أخرى، فإن الاتجاه الإسلامي في مصر، كانت له مظاهر عديدة يتمثل **أولها** في المظاهر المتزايدة للتدين بين أفراد الشعب خلال العقدين الأخيرين، بينما يتمثل **ثانيها** في حقيقة أن معظم الأحزاب السياسية قبلت بدرجات متفاوتة الدور المركزي للإسلام كمصدر للهوية وكإطار للمرجعية بما في ذلك النخبة الحاكمة.

وخلال فترة التسعينيات، استخدمت الحكومة استراتيجية مزدوجة لقمع المتطرفين والتسامح مع المعتدلين في الهامش الضيق من الحرية. ويتمثل المكون **الأول** في القمع الشديد للجماعات المتطرفة باستخدام قانون الطوارئ وإعطاء أجهزة الأمن سلطات موسعة في القبض والاعتقال، كما سن مجلس الشعب في تموز/يوليو ١٩٩٢ قانوناً لمكافحة الإرهاب، بالإضافة الى استخدام المحاكم العسكرية للتأكد من سرعة المحاكمة والإدانة للإسلاميين المتطرفين. أما المكون **الثاني** لهذه الاستراتيجية المزدوجة، فيتمثل في اتجاه الحكومة نحو احتواء الظهور المتزايد للإخوان المعتدلين، إلا أن حملة الحكومة لم تهدأ قط ضد الإخوان ولم تتوقف حملات القمع والاعتقالات حتى في فترة شهر العسل بين الجانبين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وبعدما اتضح للإخوان أن الحكومة ليست راغبة في السماح لهم بالفوز في أي انتخابات حرة، ركزوا طاقاتهم من أجل الفوز في انتخابات الجمعيات والاتحادات المهنية، والمنظمات التطوعية، واستخدموا سيطرتهم على هذه المؤسسات لتحقيق ما لم تنجح الحكومة بالقيام به، وهو تقديم المساعدة الى الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع، والتي تعيش في القاهرة والصعيد، وبالإضافة الى تقديم خدمات أفضل الى أعضاء الجمعيات المهنية التي انتخبوا فيها.

بالنسبة لمصر عموماً، فإن التطورات التي اعتبرت رجوعاً عن الدمقرطة تمثلت في استمرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام ١٩٨١، والتدخل في شؤون النقابات لاحتواء شعبية الإسلاميين وانتخاب الرئيس مبارك لفترة ثالثة، ورفضه إدخال إصلاحات سياسية، ومنع أحزاب المعارضة من الحصول على أي تمثيل مهم في انتخابات عام ١٩٩٥.

أما في الأردن، فإن عملية التحول الديمقراطي جعلت الأردن في عام ١٩٩٣ الدولة الأكثر انفتاحاً من الناحية الديمقراطية، حيث أصبح مستوى المشاركة السياسية الحقيقية المتاح للمواطنين الأردنيين الأعلى بالنسبة للشعوب العربية الأخرى، كما أصبحوا يتمتعون بهامش واسع من حرية الصحافة والخطابة والتجمع بأكثر مما هو مسموح به في أي دولة عربية أخرى بدرجات واضحة. وعلى الرغم من أنه جرى الحفاظ على استمرارية عملية الدمقرطة، إلا أنه تم تغيير قانون الانتخاب(٩) من أجل تخفيض قوة المعارضة، وهو ما وضع قيوداً على التجربة الديمقراطية الأردنية.

وما زالت هذه التجربة تحتاج الى توفير شرطين بالغي الأهمية: **أولهما** إعطاء السلطة الكافية للبرلمان لتعيين وتغيير رئيسي الوزراء والحكومة. **وثانيهما** أن السلطة التنفيذية يجب أن تكون في أيدي رئيس الوزراء وحكومته، وليس في يدي الملك، وعندها فقط يمكن أن تصبح الأردن ملكية دستورية حقيقية، إلا أن هناك العديد من الاعتبارات التي تحد من إمكانية نقل السلطة من الملك الى البرلمان والحكومة أهمها: رفض الملك التخلي عن بعض سلطاته، ووجود جماعات عديدة منتفعة من الوضع الحالي، وتفضيل القوى الخارجية التعامل مع الملك حسين. ومع ذلك فإنه على رغم محدودية التجربة الديمقراطية في الأردن، إلا أنها تعتبر مفيدة من ناحيتين: **أولهما** أنها قدمت بديلاً سلمياً للاستقطاب والعنف الذي ميز تعامل النظم العربية مع المعارضة، **وثانيهما** أنها نجحت بإدخال الإسلاميين في النظام السياسي.

رابعاً: دراسة نماذج من حالات الصراع المجتمعية بين الدولة والجماعات الإسلامية

١ ـ مصر

إن نظام عبد الناصر مارس درجة كبيرة من العنف الرسمي ضد جماعة الإخوان المسلمين نظراً لاتهام الجماعة بتدبير بعض أعمال العنف ضد النظام وقيادته، ولكن السبب الأهم هو أن الجماعة مثلت بديلاً فكرياً وسياسياً لنظام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، ومن ثم كان الصدام حتمياً بين نظام ثوري علماني يتخذ الدين كمصدر للشرعية السياسية والتعبئة الاجتماعية، وبين جماعة ترفع الدين الإسلامي كنظام شامل

---

(٩) حسين أبو رمان، «تطور الحياة السياسية في الأردن،» في: حسين أبو رمان [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي**، إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ص ٣٧ ـ ٦٧.

يغطي مختلف جوانب الحياة. وقد حدث خلال عهدي السادات ومبارك تطور على مستويين(١٠):

في المستوى الأول: اتجهت جماعة الإخوان المسلمين الى المزيد من الواقعية، واندرجت في إطار المعارضة السلمية للنظام، واتخذت مجال الدعوة والاعتصام كمنبرين للتعبير عن رأيها في قضايا المجتمع وسياسات النظام الداخلية والخارجية. وانخرطت الجماعة أكثر في إطار النظام القائم، فتحالفت مع حزب الوفد الجديد وخاضت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤، ودخل عدد من أعضائها البرلمان وتحالفت مع حزب العمل والأحرار في انتخابات عام ١٩٨٧ ودخل بعض الإخوان البرلمان.

في المستوى الثاني: برزت بعض الجماعات الدينية المتشددة مثل: «حزب التحرر الإسلامي»، واصطلح على تسميته إعلامياً بـ «جماعة الفنية العسكرية»، و«جماعة المسلمين»، واصطلح على تسميتها إعلامياً بـ «التكفير والهجرة»، وتنظيم «الجهاد» وغيرها من التنظيمات الدينية. وكان أعضاء هذه الجماعات في الغالب من القطاعات الشابة والمتعلمة التي تنتمي اجتماعياً الى الطبقات الوسطى والدنيا. أما اتجاهاتها الفكرية، فتمركزت حول تكفير الدولة، وهناك جماعات كفرت الدولة والمجتمع معاً ونادت بالعزلة وعدم الانخراط في مؤسسات الدولة والمجتمع. كذلك تبنت هذه الجماعات فكراً انقلابياً يقوم على أساس بناء الدولة المسلمة والمجتمع المسلم عن طريق استخدام القوة، وذلك للإطاحة بالنظم الكافرة وفتح الباب أمام الجماعات المؤمنة لتطبق شرع الله. وانتقدت هذه الجماعات المؤسسة الدينية الرسمية في مصر (الأزهر) واعتبرتها أداة للنظام لتبرير سياساته وممارساته دينياً. كذلك مثلت تجاوزاً لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى الفكر والسلوك، وإن كان بعض هذه الجماعات قد خرج من تحت عباءة الإخوان. وتمثل كتابات المودودي وسيد قطب المصادر الفكرية الأساسية لهذه الجماعات، وإن كانت بعض أفكارهما قد أسيء فهمها واستغلالها. هذا الى جانب كتابات وفتاوى بعض قيادات هذه الجماعات، مثل صالح سرية، وعبد السلام فرج، وعمر عبد الرحمن. واتجهت هذه الجماعات الى ممارسة العنف السياسي المنظم ضد النظام (حادث الفنية العسكرية عام ١٩٧٤، واختطاف وقتل الشيخ الذهبي عام ١٩٧٧، واغتيال السادات وأحداث التمرد في أسيوط عام ١٩٨١)، وبذلك شكلت تحدياً خطيراً للنظام(١١).

---

(١٠) حسنين توفيق ابراهيم، «ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية، مقارنة، ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)، ص ٤٨.

(١١) أحلام محمد السعدي فرهود، «التيار الديني والسياسة المصرية تجاه إسرائيل: دراسة تحليلية لمجلة الدعوة المصرية، ١٩٧٧ ـ ١٩٨١،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).

مع تزايد دور هذه الجماعات في مصر وفي غيرها من البلدان العربية والإسلامية، اتجه الكثيرون من الباحثين المصريين والأجانب لتحليل هذه الظاهرة ودراسة أسبابها. وتعددت المسميات لهذه الظاهرة، ومن هذه المسميات «الإحياء الإسلامي» و«اليقظة الإسلامية» و«البعث الإسلامي» و«التطرف الديني» أو «العنف الديني»، كما تعددت تفسيراتها، فأرجعها البعض الى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر خلال السبعينيات، والتي انتهت بمجموعة من الآثار السلبية كان من شأنها زيادة حجم التناقضات والإحباطات في المجتمع، وأرجعها آخرون الى غياب القنوات السياسية الشرعية التي تمكن القوى المختلفة من التعبير عن نفسها بشكل سلمي والاتجاه نحو محاصرة التيار الديني باستمرار، وممارسة التعذيب ضد الإخوان في السجون. وهناك من فسر هذه الظاهرة بالأزمة الحضارية وأزمة الهوية في المجتمع المصري، وبخاصة في ما يتعلق بموجة التغريب، واهتزاز نظام القيم في المجتمع وفشل الأيديولوجيات الوافدة، والاتجاه نحو الدين كمصدر للهوية. وهناك من ركز على هزيمة عام ١٩٦٧ كسبب أساسي لبروز هذه الجماعات. وهناك من أرجع هذه الظاهرة الى بعض الاختلالات السيكولوجية التي يعانيها بعض الشباب، والتي تدفعهم الى الغلو والتطرف. وهناك من أرجعها الى حيوية الدين الإسلامي، وهناك من قال بأثر الثورة الإيرانية في دفع حركة الإحياء.

وجميع التفسيرات السابقة تتضمن بعض جوانب الصحة، ولا ينفي بعضها بعضاً. لكن يبقى السؤال: لماذا يتجه الشباب الى الانخراط في الجماعات الدينية الرافضة أو الكفاحية، كما يسميها البعض، أكثر من انخراطه في التنظيمات اليسارية أو الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة؟ ويمكن تفسير ذلك من عدة منطلقات(١٢):

أ ـ هناك ظاهرة التدين التي تشكل إحدى خصائص الطابع القومي للمصريين، ومن ثم سهولة استقطاب الشباب في الجماعات التي تطرح الدين كنظام شامل للحياة.

ب ـ عدم وجود بيئة مناسبة حالياً لنمو التيارات اليسارية في مصر، لأسباب

---

(١٢) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٤٩. لمزيد من التفاصيل، انظر: يوسف القرضاوي، **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف**، كتاب الأمة؛ ٢ (الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ١٩٨٢)؛ خالد محمد خالد، «أسباب أربعة للتطرف،» **العربي**، العدد ٢٧٨ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، و Gilles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh*, translated from the French by Jon Rothschild (Berkeley, CA: University of California Press, 1984).

تتعلق بالمجتمع المصري ذاته، حيث عمق الوازع الديني، ولأسباب تتعلق بالتيارات اليسارية وصعوبة التغلغل في صفوف الجماهير، ولذلك ظلت التيارات اليسارية مقتصرة على المثقفين والطلبة.

ج ـ إخفاق جميع الأيديولوجيات والتجارب السياسية السابقة، سواء الليبرالية أو الاشتراكية، وتزايد الإحساس، وبخاصة من قبل الفئات والطبقات المسحوقة، بأن الإسلام هو الخلاص، وبخاصة أن الخطاب الديني يقدم إجابات سهلة وبسيطة للمشكلات المجتمعية.

كيف تعامل النظام السياسي في مصر مع ظاهرة العنف السياسي؟

هناك سمات عدة ميزت تعامل النظام السياسي خلال عهود عبد الناصر والسادات ومبارك مع هذه الظاهرة:

أ ـ التقليل والتهوين من شأن أحداث العنف السياسي الشعبي وعدم الوقوف على الحجم الطبيعي للظاهرة في المجتمع. وهنا تبرز مسميات أطلقت على القوى والعناصر التي انخرطت في أعمال العنف السياسي، مثل «القلة المشاغبة» أو «القلة المنحرفة» و«القلة المتطرفة»... إلخ.

ب ـ التأكيد على مقولة المؤامرة الداخلية، وذلك بأن هناك بعض العناصر الحاقدة التي لا تريد الاستقرار لمصر، ومن ثم تحرض على أعمال العنف، وكثيراً ما أشارت أصابع الاتهام الى الشيوعيين والملحدين الذين يشكلون «العناصر المدسوسة» في القاعدة الطلابية أو العمالية والى «بعض الشباب المهووسين».

ج ـ التأكيد على مقولة المؤامرة الخارجية، حيث تكون أحداث العنف الداخلي بفضل تحريك قوى خارجية لها مصالح في ضرب الاستقرار والتنمية في مصر، وقد أشارت أصابع الاتهام، وبخاصة في عهدي السادات ومبارك، إلى ليبيا وإيران.

د ـ التحرك عقب وقوع الأحداث وانفجار الموقف، وهو ما يكشف عجز النظام السياسي خلال العهود الثلاثة عن معالجة بؤر القلق والتوتر داخل النظام قبل أن تنفجر، وهو ما يؤكد عدم التعمق لفهم الأسباب الحقيقية والكامنة وراء الأحداث والتركيز على ما يمكن أن يثار باعتباره الأسباب المباشرة فقط.

وفي ضوء الملاحظات السابقة اتجه النظام السياسي في عهد كل من عبد الناصر والسادات ومبارك الى التعامل مع ظاهرة العنف السياسي من خلال التوليف بدرجات متفاوتة بين ثلاثة مسالك هي:

أ ـ **المسلك الأمني ـ المباحثي**، حيث تترك مهمة مواجهة أعمال العنف السياسي

الشعبي لقوات الأمن، ويتم استخدام المزيد من قوة القهر للتعامل مع أحداث العنف. وفي هذا الإطار يمكن فهم حملات الاعتقال والتعذيب التي عرفتها العهود الثلاثة بدرجات متفاوتة. ولقد أكدت الخبرة أن العنف الرسمي يولد المزيد من العنف الشعبي. وهكذا يدخل المجتمع في دائرة مفرغة من العنف والعنف المضاد.

ب ـ **المسلك القانوني**، حيث يتم اللجوء الى وضع المزيد من القوانين التي تجرم أحداث العنف وتعاقب عليها. وفي هذا السياق يمكن فهم ترسانة القوانين الاستثنائية التي تشكل في التحليل النهائي قيوداً على حريات وحقوق المواطنين.

ج ـ **المسلك السياسي/الاقتصادي/الاجتماعي**، وهو الذي يقوم على أساس بحث الجذور الاجتماعية والأسباب الاقتصادية والسياسية للعنف، مع طرح حلول جذرية لها. وعلى الرغم من أن هذا المسلك هو أفضل المسالك للتعامل مع الظاهرة، إلا أنه لم يتم اللجوء إليه بشكل فعال خلال العهود الثلاثة، وإن كانت استجابة نظام عبد الناصر لأحداث العنف عقب هزيمة ١٩٦٧ تندرج في هذا الإطار، حيث اتجه الى إضفاء المزيد من الديمقراطية على النظام السياسي، وصدر **بيان ٣٠ مارس**، إلا أن تطورات ما بعد عام ١٩٦٧ حالت دون إنجاز هذا الهدف، وغالباً ما اتسمت استجابة نظام السادات لأحداث العنف الشعبي بالمزيد من العنف الرسمي (الأمني والقانوني). أما نظام مبارك، فالى جانب استخدام العنف الرسمي لمواجهة العنف الشعبي، فهو يتجه بخطى متعثرة نحو تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل كمدخلات للعنف السياسي، ولكن يظل المسلكان الأمني المباحثي والقانوني هما الأساس في تعامل النظام السياسي خلال العهود الثلاثة مع ظاهرة العنف[١٣].

ظاهرة العنف: حدود الاستمرارية والتغير في النظام السياسي المصري

من خلال التحليل السابق يمكن الانتهاء الى أن هناك جوانب للاستمرار والتغير في ظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة.

ومن أبرز ملامح الاستمرار في الظاهرة أن العنف الجماهيري الذي يأخذ شكل المظاهرات المحدودة وأحداث الشغب المحدودة استمر كأكثر أشكال العنف انتشاراً خلال العهود الثلاثة، وغالباً ما ارتبطت ممارسة هذا العنف ببعض أماكن التجمع كالجامعات والمصانع وخلافه، وأن العناصر الشابة من الطلبة والعمال هي القوى الأساسية التي تمارس العنف السياسي خلال العهود الثلاثة، وذلك لأن هذه العناصر

(١٣) ابراهيم، «ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية، مقارنة، ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧،» ص ٥٦.

تمثل الأعصاب الحساسة في المجتمع، ومن ثم فإن قدرتها على رد الفعل أكبر، وأن الأزمة المجتمعية الممتدة كانت هي السبب الرئيسي لظاهرة العنف خلال العهود الثلاثة بغض النظر عن بعض الأسباب المباشرة التي تفجر أحداث العنف. كذلك يلاحظ أنه خلال العهود الثلاثة كان من الأساليب الشائعة في التعامل بين النظام السياسي والقوة المناوئة له، استخدام الاغتيال السياسي وأحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، كما انخرط الجيش جزئياً في أعمال العنف الداخلي، وإن كان بقي في الأساس «القلعة الأخيرة» لحماية النظام. كما أن الأسلوب الأمني والأسلوب القانوني شكلا أساس التعامل بين النظام السياسي والقوة السياسية، ولم تتغير خلال العهود الثلاثة نظرة النظام الى أحداث العنف، من حيث التهوين من شأنها، والتقليل من شأن القائمين بها، وتفسيرها بالمؤامرة الداخلية أو الخارجية.

أما ملامح التغير، فتتمثل في أن هناك زيادة كمية في أحداث العنف السياسي خلال عهدي السادات ومبارك عنها في عهد عبد الناصر، كذلك برزت قوى جديدة مارست العنف خلال عهدي السادات ومبارك لم تكن بمثل هذا الوضوح في عهد عبد الناصر، وهي الجماعات والتنظيمات الدينية المتشددة، وبرز كذلك بقدر من الوضوح دور المهمشين اجتماعياً في أحداث العنف، وذلك نظراً لتبلور ظاهرة التهميش الاجتماعي خلال السبعينيات نتيجة لتدفق موجات الهجرة من الريف الى المدينة وإخفاق الجهاز الإنتاجي والخدمي في المدن في استيعاب القادمين الجدد. ويلاحظ أن جماعة الإخوان المسلمين، التي مارست أو اتهمت بممارسة بعض أحداث العنف الداخلي خلال العهد الناصري، اتجهت خلال عهدي السادات ومبارك للانخراط في الحركة السياسية السلمية المعارضة للنظام، وكثيراً ما رفضت وأدانت بعض أحداث العنف التي مارستها بعض التنظيمات الدينية. وواضح أن التغير في ظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة شمل أساساً حجم الظاهرة وطبيعة القوى التي تمارس العنف السياسي الشعبي.

ويمكن ـ وفقاً لتحليل حسنين توفيق ـ تفسير الاستمرارية في بعض ملامح ظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة بالاستمرارية في بعض سمات النظام السياسي خلال الفترات الثلاث (وحتى الوقت الحالي من عهد مبارك)، ومن ذلك استمرار ظاهرة التفرد بالسلطة، حيث تتعاظم بحكم الدستور سلطات رئيس الدولة على قمة «الهرم السياسي» وغلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وعدم فاعلية التنظيمات الوسطية كالأحزاب السياسية، واستمرار ظاهرة الحزب الحاكم المسيطر، وكذلك ضعف فاعلية التنظيمات الأخرى كالنقابات والجمعيات والاتحادات، وعدم قيامها بالدور المنوط بها، كقنوات اتصال بين الحاكم والمحكوم، في تعميق المشاركة السياسية لدى المواطنين، وتعاظم دور الدولة من دون قدرتها على الوفاء بالحاجات

الأساسية للمواطنين كالمسكن والتعليم والمواصلات.

وبالجملة، فإن التحولات السياسية الداخلية التي حدثت في عهد السادات، واستمرت بدرجات معينة في عهد مبارك، لم تعكس تحولاً أساسياً في طبيعة النظام السياسي القائم على أساس أو بسبب شخصانية السلطة وإجهاض فاعلية القوى والتنظيمات الوسطية، وأن تجربة التعدد الحزبي المقيد التي تشهدها مصر منذ عام ١٩٧٦ تمت محاصرتها بسياج من القوانين والإجراءات التي أفرغتها من أي مضمون حقيقي، مما جعل البعض يتحدث عن «الاستبداد الديمقراطي في مصر»[١٤].

وتعكس التغيرات التي حدثت في حجم ظاهرة العنف السياسي خلال عهدي السادات ومبارك، وفي طبيعة القوى التي تمارس العنف السياسي، آثار التحولات التي حدثت في البناء الأيديولوجي والاجتماعي والسياسي لمصر خلال السبعينيات وفي السنوات التي تلت ذلك، حيث تم تغيير أسس المشروع القومي برمته، فحلت التبعية الصريحة محل الاستقلال الوطني، وحل الانفتاح الاقتصادي محل التنمية المخططة، وألقى النظام بثقله الى جانب فئات اجتماعية محدودة ارتبطت مصالحها بالخارج، واتجه النظام للصلح مع إسرائيل على حساب العزلة عن الوطن العربي والخروج من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وحل التشويه الحضاري والتغريب محل الأصالة الحضارية والثقافية. وهكذا غاب المشروع القومي وانخرط النظام في ممارسة العنف الرسمي ومارست بعض القوى الاجتماعية العنف السياسي المضاد.

ونشير هنا الى ملاحظتين ختاميتين:

أ ـ انه من خلال مفهوم العنف السياسي يمكن إثارة العديد من القضايا المرتبطة بتحليل النظام السياسي في شموليته كالقيادة السياسية والأيديولوجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ب ـ انه ثمة اتفاق عام بين أغلب القوى والتيارات السياسية في مصر على أن مواجهة أعمال العنف والبيئة التي ينمو فيها العنف لا تكون إلا من خلال تبني مشروع قومي يستند الى عدة أسس هي:

(١) الديمقراطية مقابل الاستبداد.

(٢) العدالة مقابل الظلم.

(٣) الاستقلال مقابل التبعية.

---

(١٤) عصمت سيف الدولة، **الاستبداد الديمقراطي**، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

(٤) الدور القومي الفعال والنشط في الوطن العربي مقابل العزلة والانكفاء على الذات.

(٥) الأصالة الحضارية المستندة الى تراث العروبة والإسلام مقابل عمليات المسخ والتشويه الحضاري.

ويتطلب الأمر العمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحويل هذا المشروع القومي النهضوي الى واقع عملي[١٥].

خامساً: العنف: أزمة المجتمع

انتفاضة ١٩٨٨ في الجزائر كنموذج للأزمة المجتمعية

عندما يحاول المنصف وناس تحديد السياق الذي يمكن في إطاره قراءة انفجار تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ في الجزائر، فإنه يقدم ذلك في إطار فرضيات متعددة نرى في مقدمتها ما يتعلق بالعلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع منذ ما يناهز القرنين، فهو يرى أن هذه العلاقة اتسمت بطابع عدائي متبادل امتد طوال مائة وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي المباشر، وثلاثين سنة من عمر الدولة الوطنية في الجزائر. وقد تحول العنف المتبادل الى قانون فاعل في الحياة السياسية وأسلوب عمل الدولة والمجتمع من دون أن يكون فعلاً أهوج عديم المعنى، ولذلك وجب التأكيد أنه عنف مخطط ومنظم يندرج في إطار علاقات الفعل والفعل المضاد، ولأن العنف ظاهرة عميقة وممتدة تاريخياً، فإنه يمكن أن نخرجها من إطار الفعل العفوي وإدخالها في دائرة الظاهرة ذات الطابع البنيوي[١٦].

إن النظر الى ظاهرة العنف في هذا السياق تقتضي أن نتناولها من أعمق وأدق زواياها، والمتمثلة في حقيقة الأزمة بين الدولة والمواطن، والتي يعكسها الرفض العميق لنموذج العلاقات القائمة بين الدولة كـ «مؤسسات» والمواطنين كـ «أفراد». ويدلل على ذلك حجم التخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها إبان تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ للتعبير عن حجم العداء المختزن طوال سنوات عديدة، فقد شمل العنف المدمر طوال يومين قطاع المؤسسات العمومية مثل أسواق الفلاح، ومقرات جبهة التحرير الجزائرية، وممتلكات الدولة وسيادتها، ومساكن رموز

---

(١٥) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(١٦) المنصف وناس، «الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ١٠٤ ـ ١٠٦.

السلطة[١٧]، ولا يمكن إنكار علاقة هذا العنف بسياسة الدولة.

لقد شكل انفجار تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ قطيعة مع الممارسات السياسية كلها، وفتح الباب لمجتمع مدني قوي وضاغط على الدولة تشكل من داخل إخفاقات الدولة وضعف مشروعيتها المؤسسية وفشل عملها السياسي والاقتصادي والثقافي. لقد أدت الممارسة الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الى استنزاف جهاز الدولة الوطنية واهتزاز رمز الدولة في الخيال الشعبي، كما يعود هذا الاهتزاز الى عمق الفجوة بين المعايير الثورية التي تبناها الخطاب السياسي وأعلنتها الوثائق الرسمية، ولكن النخبات الحاكمة لم تترجمها في ممارساتها، مما أدى لاضطراب العلاقة بين الدولة والنخبات نتيجة غياب أي تصور واضح لدور هذه النخبات. لقد اهتم الحزب الحاكم بتسيير تناقضاته الداخلية وتشديد قبضته على هياكل الدولة من أجل منافع معينة، ولذلك كان الضعف مزدوجاً لأنه شمل النخبات السياسية والمثقفة ودواليب جهاز الحكم، الأمر الذي أثر سلباً في مشروعية الدولة وتقبل الجماهير لمشاريعها التحديثية، مما أدى في النهاية الى انفجار تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨[١٨].

كانت الأحداث شرخاً عميقاً في صلب المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة وصراع بين الدولة الحزب والمجتمع المدني من جهة، والجماعات الإسلامية من جهة أخرى، كما عمقت الانتفاضة الهوة بين مجتمعين متناقضين ومزدوجين بحكم اختلاف الاستفادة من توزيع الثروات المتأتية من الطاقة النفطية والغازية. وإذا كانت الشرعية التحريرية كونت الغطاء الأيديولوجي لاشتراكية الجزائر، فإنها ما استطاعت تأدية دور الشرعية في مرحلة ما بعد البومدينية. ونتيجة الإخفاقات تآكلت الشرعية الوطنية لتستبدلها الفئات الشابة بشرعية دينية شديدة التسييس، ومن ثم فقد كانت الانتفاضة أزمة المجتمع برمته وشهادة ميلاد للجماعات الإسلامية التي «أطرت الانتفاضة الشعبية»[١٩]. فكيف تم ذلك؟ إن هذا التساؤل يعود بنا الى حقيقة الإخفاق الاجتماعي لمشروع التحديث الجزائري. إن الاشتراكية الجزائرية اقترنت بعدة نجاحات، إلا أنها اقترنت أيضاً بحركة عميقة من الإحباط والإخفاق والتهميش الاجتماعي والثقافي التي تحولت تدريجياً الى حالة مستمرة من الرفض لمشروع التحديث

---

(١٧) نفس هذه الظواهر تكررت في أحداث الأمن المركزي في مصر في عام ١٩٨٦، حيث عمد جنود الأمن المركزي أنفسهم إلى تخريب الفنادق والسيارات.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(١٩) عروس الزبير، «الدين والسياسة في الجزائر: انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ نموذجاً،» ورقة قدمت إلى: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٤٩٣ ـ ٥١٤.

القائم في الجزائر منذ عام ١٩٦٥. فقد تنامت في «الحواشي» شرائح المعارضة مكونة من المحبطين والمحرومين المهمشين الذي اصطفوا قبالة المشروع الوطني الاشتراكي، فثمة شرائح واسعة من المجتمع الجزائري بقيت في وضع الهامشية في مختلف معانيها.

وعلى رغم تعدد الإخفاقات، فقد استمر الإسلام مؤثراً في بنى المجتمع العميقة، وكان المرجعية الوحيدة السائدة طالما أن المرجعيات الأخرى تراجعت وانحسرت وأخفقت. وهنا نجد أن الجماهير بعد تعدد حالات الإخفاق لم تجد أمامها إلا أقرب مرجعية ممكنة ألا وهي الإسلام الذي استطاع استيعاب وتأطير التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وساعد ازدياد الضغط في مختلف مستوياته وبروز تيارات «إسلاموية» في التخوم على انزلاق المرجعية السائدة (الطقوس، والقيم، والتصورات، والممارسات اليومية) تدريجياً باتجاه إسلام سياسي عنيف تمثلت انتقاداته للدولة في:

أ ـ أسلوب التسيير السياسي والتنظيمي الذي يعاب عليه «تأوربه» وعلمانيته وابتعاده عن الجماهير.

ب ـ أسلوب توزيع الثروة ودرجة الانتفاع الجماهيري من «الديمقراطية» التي يعاب عليها أنها «فئوية ومحدودة».

ج ـ أسلوب المحالفات الدولية واتجاهات السياسة الخارجية المتقاربة مع قوة معادية للإسلام.

وأمام اهتراء الخطاب الديني للدولة وتراجع صدقيته، نجح الخطاب الإسلامي من ناحيته، وبخاصة في التخوم والهوامش، مستخدماً لغة تركز على إخفاقات الدولة وفشلها في مجالات عديدة، وظهور العديد من التوترات التي سكنت قلب النسيج الاجتماعي الثقافي في الجزائر.

إن «أسلمة» الجزائر على هذا النحو المتشدد الذي نراه حالياً، لم ينشأ من فراغ، بل كان امتداداً لتراكم تاريخي ساعدت أجهزة الحكم على بلورته منذ أواسط السبعينيات، ذلك أنها أبدت تسامحاً كبيراً تجاه الإسلاميين، بل إن نجاح جبهة الإنقاذ الإسلامية (سابقاً) يعد امتداداً لأطروحات الشق الإسلاموي في جبهة التحرير الجزائرية. فقد شكلت إخفاقات الحزب الحاكم الأرضية التي انبنت عليها مشروعية القوى الإسلامية. ومهما كان حجم الاختلافات بين التنظيمين السياسيين، فثمة ما يؤكد مبدأ الاستمرارية التاريخية بحكم ما نشأ في الجزائر من اختلالات كبرى. ولقد توزعت هذه الاختلالات بين:

ـ اختلال الشرعية التاريخية النضالية التحررية (حرب أهلية، صراع القيادات التاريخية).

ـ اختلال التوازن التقليدي الثقافي الذهني والرمزي (إعلان الاشتراكية من دون توطينها في النسيج الاجتماعي والثقافي).

ـ اختلال العلاقة بين دولة/ إسلام، ودولة/ مجتمع مدني.

ومع تراكم هذه التوترات احتقنت الجزائر ووصلت الى حد الانفجار العنيف المستمر مع غياب الوسائط[٢٠].

ـ وسائط ثقافية (مشروع ثقافي حضاري).

ـ وسائط تعليمية (مشروع تعليمي عقلاني منفتح).

ـ وسائط سياسية (حياة سياسية تعددية وبنية مؤسساتية تنظيمية).

ـ وسائط دينية وروحانية (مشروع عقلنة الإسلام وإدماجه في روح العصر).

ويرى عبد الحميد مهري[٢١] أن الأزمة الجزائرية «وليدة مطلب للتغير نابع من المجتمع ومن التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري»، ونتيجة لرفض التغير من قبل من لا يدركون أهمية التغير لأنه لا مصلحة لهم في تحقيقه[٢٢].

المعروف أن أحداث تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٨ في الجزائر كانت إيذاناً بنهاية مرحلة «جبهة التحرير الوطني» بعد أن وصل النظام الجزائري الى طريق مسدود، مما فتح الباب على مصراعيه لمطلب التغيير ممثلاً في ضرورة السماح بالتعددية الحزبية والانتقال الى نظام ديمقراطي والخروج من إطار النظام الاقتصادي «المخطط». وهذه المطالب كان يمكن إنجازها بسلام في ظل ثلاثة شروط كانت ضرورية لذلك: **أولها** قبول جبهة التحرير الوطني بمبدأ التغيير ونتائجه. **وثانيها** قبول الجيش للتغيير ومقتضياته والخروج من دائرة الدور الذي مارسه الجيش في ظل الحزب الواحد، مما أدى الى الإخلال بمؤسسة عسكرية كان يناط بها الحفاظ على وحدة الشعب وحماية الدستور. **وثالثها** كان يجب أن تدرك المعارضة «العلمانية والإسلامية» أن التغيير الهادف للإصلاح يتطلب قدراً أكبر من الحكمة والحوار، إلا أن هذه الشروط لم تتحقق، فجبهة التحرير الوطني حاولت أن تتبنى بعضاً من الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية ثم انتهت الى الفشل، أما الجيش فقد رفض التغيير ولم يتلاءم معه، وكان

---

(٢٠) وناس، المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٢١) الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني الجزائري، والأمين العام للمؤتمر القومي العربي حالياً.

(٢٢) عبد الحميد مهري، «الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٤.

الأداة الأساسية التي وقفت ضد تيار التغيير. أما أحزاب المعارضة، فقد كان دورها سلبياً وخطابها ديماغوجياً، ومع أن الحركة الإسلامية كانت الأكثر قرباً من الجذور الشعبية، الا أنها لم تحقق الإنجاز الذي كان مأمولاً منها.

وعندما بدأت التجربة الفريدة في الانتخابات البلدية في عام ١٩٩٠، ثم الانتخابات التشريعية في عام ١٩٩١، ظهرت «القوى» التي تقف في وجه التغيير، وكان إيقاف هذه المسيرة في أوائل عام ١٩٩٢ ضربة قاسية. وإبان ذلك، كانت القوى الإسلامية المعارضة تضم فريقين متعارضين: **الأول** وهو أقلية كان يرى أن الجهاد وحده هو الأسلوب الكفيل بإحداث التغيير وإقامة الدولة الإسلامية، والفريق **الآخر**، أي الأغلبية، يرى أن التغيير يجب أن يتم بقبول التحول الديمقراطي، أي عن طريق الانتخابات.

وعندما أجهضت التجربة بإلغاء نتائج الانتخابات، كان ذلك إيذاناً ببدء أصعب موجة تطرف في الجزائر، وتدعمت مقولة أن «الديمقراطية هي لعبة في أيدي الأنظمة، وأن الأنظمة تلغي الديمقراطية إذا لم تكن في صالحها[٢٣]».

ومن هنا بدأت موجة التشدد والعنف، واستطاعت الأقلية المتبنية للعنف أن تحتل الساحة بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسجن قيادتها. ثم تطور هذا العنف أمام السلطة التي لم تجد سبيلاً للخروج منه إلا بـ «الاستئصال» ومواجهة العنف بالعنف، علماً بأن «عنف السلطة» لم يقف عند حدود القانون ولم يبال بالدستور، وارتكب تجاوزات جعلت آثاره السياسية والاجتماعية والنفسية تمس كل شرائح الشعب الجزائري.

لقد كانت استراتيجية السلطة في مواجهة العنف ترتكز على أن يقتصر دور الأحزاب والمجتمع عموماً «على شجب» العنف فقط، ثم ترك مهمة المواجهة للسلطة لتنفيذ مخططها ضد العنف عن طريق الوسائل الأمنية وغير الأمنية. ومع اتساع «رقعة العنف» لجأ المسؤولون الى تجنيد المدنيين والميليشيات في مواجهة العنف، هذا مع قيام السلطة بإبعاد أي قوى سياسية تطرح بدائل للحل الأمني. وتمادت السلطة في معاداة «التيار الإسلامي» الى حد صدور حكم قضائي بحل حزب أحمد بن بله «الحركة من أجل الديمقراطية» بسبب رفضها حذف فقرة من قانونها الأساسي، وبخاصة في ما يتعلق بالتمسك بالقيم العربية والإسلامية.

أما الإعلام، فقد انيطت به مهمة التبشير بأن الجزائر بخير، مما أدى الى اتساع

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦.

الهوة بين الشعب والسلطة بسبب تهوين الأخيرة من حجم الأزمة ووصفها بأنها «أزمة عادية». وبينما تقع المذابح ويسقط المئات من الضحايا، يرى المواطن الجزائري وسائل إعلامه تهون أو تخفي الأمر كله، مما ولد لدى الجميع إحساساً بالإحباط واليأس. أما الإعلام الموجه الى الخارج، فإنه لا يسمح إلا بما ترضى عنه السلطة تمادياً في «إخفاء الحقائق».

إن الاستئصال والإقصاء وتوجيه الإعلام، كلها وسائل استخدمت في محاولة الخروج من الأزمة، لكنها لم تحقق أي نجاح، ومع اللجوء الى سلسلة الحوارات، سواء مطالب الحوار من جانب أحزاب المعارضة أو من جانب السلطة، فإنها استخدمت سلبياً. فقد كانت السلطة تدعو الى حوارات تستبعد فيها «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وتغرق الأحزاب في طرح عددي وإحصائي لوجهات النظر، ثم يتم طرح مشروع السلطة الذي يحظى بموافقة أغلبية الحاضرين. وهكذا نظمت سلسلة الحوارات التي لم تركز على مواجهة القضية الأساسية، وهي الأسباب الحقيقية للتطرف والعنف، وأنتجت هذه الحوارات مؤسسات مؤقتة، ثم محاولة لإقامة مؤسسات منتخبة، لكن الإقصاء كان هو الهدف من حل المؤسسات المنتخبة (استقال رئيس الجمهورية وحل المجلس النيابي، والمجالس الولائية والمجالس البلدية). وفي هذه الأثناء مرت الانتخابات الرئاسية بظروف معقولة لأنه حدث نوع من الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

لقد كانت هناك فرصة حقيقية للخروج من الأزمة عندما عقدت أهم أحزاب المعارضة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ اجتماعاً في روما طرحت من خلاله «أسساً» معقولة للحوار والحل، إلا أن هذه الفرصة قد أجهضت بسبب عدم تعاون السلطة. وفي عام ١٩٩٤ تقدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بطلب للمشاركة في الحوار على أسس مقبولة منها إعلان «الهدنة»، ولكن الطلب رفض من قبل السلطة.

ومع استمرار الأزمة الجزائرية، ضاعت أي فرصة للوصول الى حل سلمي، ووصلت مأساوية الموقف الى حدودها القصوى، إلا أن الخطير في الأمر تمثل أساساً في «صمت السلطة»، علماً بأن بعض المذابح وقع بالقرب من مراكز الأمن وثكنات الجيش. والسؤال الذي يتردد بلا إجابة هو: من وراء هذه المجازر؟ لقد كان يمكن للحكومة الجزائرية أن تقوم بتحقيق علني أو أن تسمح للنواب المنتخبين في المجلس الشعبي بإجراء هذا التحقيق، أو أن تسمح بتحقيق دولي بهذا الشأن[٢٤].

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

سادساً: دراسة حالة: حول الوظيفة العقيدية للأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي في ظل سياسات التحول الديمقراطي

في إطار الموجة الثالثة من التحول الى الديمقراطية في العالم، فقد انتشر المد الديمقراطي الى البلدان العربية مواكباً للتحول في سياساتها الاقتصادية وفقاً لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية في التسعينيات، والتي جعلت من التحول الديمقراطي والليبرالية الاقتصادية شروطاً مسبقة لحصول الدول على المساعدات الاقتصادية. وفي محاولة النظم العربية لتجديد شرعيتها والاستجابة لمتطلبات الواقع السياسي والاقتصادي والمحلي والدولي، اندفعت حكومات العديد من الأقطار العربية على طريق إتاحة مزيد من الحرية السياسية لقوى المعارضة داخلها، وكانت الجماعات الإسلامية على رأس القوى التي أفادت من لجوء بعض النظم العربية الى تخفيف قبضتها على المعارضة واعتماد الانتخابات كأحد وسائل تحديد الشرعية. فلقد أدى مناخ المصالحة مع قوى المعارضة في مصر الى تزايد الوجود المؤثر للإخوان المسلمين، فأصدروا الصحف والمجلات وافتتحوا المدارس وأنشأوا المؤسسات الاقتصادية والمالية. وفي عام ١٩٨٤ خاضوا انتخابات مجلس الشعب بالتحالف مع حزب الوفد الجديد، فحصلوا على اثني عشر مقعداً. وفي عام ١٩٨٧ شكلوا تحالفاً إسلامياً مع حزبي الأحرار والعمل، فزادوا من عدد المقاعد البرلمانية التي حصلوا عليها ووصلوا الى اثنين وثلاثين مقعداً.

وفي الأردن، فاز المرشحون المسلمون الذين خاضوا الانتخابات عام ١٩٨٩ رافعين شعارات مثل «الإسلام هو الحل» و«القرآن دستورنا» بأربعة وثلاثين مقعداً من أصل ثمانين مقعداً في البرلمان الأردني (اثنان وعشرون مقعداً للإخوان المسلمين واثنا عشر مقعداً لمرشحين إسلاميين آخرين). وفي الانتخابات المحلية لمدينة الزرقاء عام ١٩٩٠، فاز الإخوان المسلمون بتسعة من مقاعد المجلس العشرة. وفي حزيران/ يونيو من العام نفسه فازوا بأربعة من المقاعد التسعة لمجلس محلي في مدينة الرصيفة. وفي الشهر نفسه انتخب نائبهم عبد اللطيف عربيات رئيساً للبرلمان، وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ دخلوا الحكومة بخمس وزارات، وفي الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ فاز الإسلاميون بستة عشر مقعداً.

وكان تزايد قبول الحركات الإسلامية بقواعد اللعبة الديمقراطية، كما أفرزتها التجربة الغربية، والذي تمثل في إسهامها في تجربة التعددية الحزبية، وفي مشاركتها في العملية الانتخابية، وخوضها التجربة البرلمانية، مثيراً لسؤال أصبح يطرح بإلحاح وهو: الى أي مدى يحدث التواؤم بين الإسلام والديمقراطية؟ وعلى سبيل التوضيح، فلنطرح السؤال بأسلوب آخر: هل يعني دخول الإسلاميين مجال التجربة الانتخابية

وقبولهم قواعد اللعبة الديمقراطية، تغيراً جوهرياً في مسار عملية الصراع الجارية بين أطراف العملية السياسية؟[٢٥].

تناولت علا أبو زيد هذا الموضوع من خلال دراسة الوظيفة العقيدية لحزبين يشكل الإسلام إطارهما العقيدي، وقد قبلا العمل السياسي التزاماً بقواعد اللعبة الديمقراطية، وهما حزبا جبهة العمل الإسلامي في الأردن، وحزب العمل في مصر.

١ ـ حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن

إن حزب جبهة العمل الإسلامي هو حزب حديث النشأة، حيث حصل على الترخيص القانوني في ١٨/١٢/١٩٩٢، ويعتبر مولده أهم تطور تنظيمي تشهده جماعة الإخوان المسلمين في الأردن. وكانت الفكرة الأساسية وراء إنشاء الحزب هو تشكيل جبهة واسعة تضم العاملين من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، وضمت قائمة مؤسسي الحزب جميع النواب الاثنين والعشرين الممثلين للإخوان المسلمين في برلمان ١٩٨٩، وهو بذلك اعتبر ذراعاً سياسياً للإخوان، يسعى للمواءمة مع متطلبات المرحلة السياسية الجديدة في الأردن، حيث فرضت مرحلة الانفراج الديمقراطي بعد عام ١٩٨٩ قواعد جديدة للعمل السياسي، في مقدمتها السماح بالتعددية السياسية والحزبية واحترام كافة القوى السياسية الفاعلة على الساحة للقواعد الدستورية والقانونية الجديدة للعمل السياسي.

ووفقاً لذلك، فإن حزب جبهة العمل الإسلامي كان عليه التأكيد على التزامه بالتعددية السياسية والفكرية، وأن يلتزم بالدستور والميثاق الوطني وقانون الأحزاب السياسية، بما يرتبه هذا من قيود على «الجماعة» في تطبيق برنامجها العقائدي (عدم الارتباط مالياً أو إدارياً بأي تنظيم خارج الأردن)[٢٦].

وفي محاولة من جانب الأمين العام للحزب لإعطاء وصف محدد لدوره ووظيفته، فقد أكد أن الحزب قام بمحاولة سياسية معاصرة لإيجاد قالب عمل إسلامي مرن وشامل لجميع المواطنين الذي يؤمنون بالفكر والثقافة الإسلامية، كحل للمشكلات والتحديات التي تواجهها أمتنا، والذين ينادون بالعودة الى الذات وهوية الأمة العربية الإسلامية ويبتغون المشروع النهضوي العربي الإسلامي[٢٧].

---

(٢٥) علا أبو زيد، **الوظيفة العقيدية للأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي في ظل سياسات التحول الديمقراطي**، سلسلة بحوث سياسية؛ ١٠٩ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢٧) هاني الحوراني، محرر، **دليل الحياة الحزبية في الأردن، حزب جبهة العمل الإسلامي** (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣)، ص ٦٥.

أما عن وظيفة الحزب، فقد تحددت بأنها العمل على إقامة الدولة ومؤسساتها على أسس مشتقة من العقيدة الإسلامية، إيماناً بالواجب الشرعي في الدعوة الى الله ونصرة الإسلام، والتأكيد على الممارسة السياسية الملتزمة بأخلاق الإسلام وتفعيل الجهود السياسية في التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية.

في الوقت نفسه، حرص منظرو الحزب على التأكيد على البعد الدولي الذي يفرض نوعاً من الترشيد للصحوة الإسلامية كي لا تقع في مطبات العنف المضاد، ومشيراً في الوقت نفسه الى دور الحزب في ترسيخ مسيرة الشورى والديمقراطية داخل الأردن حتى يظهر للعالم الوجه المشرق المعتدل للعمل السياسي الإسلامي.

ومن ثم، فإن البرنامج المعلن للحزب يعتمد خطاباً يؤكد احترام الجبهة للقيم الديمقراطية المنسجمة مع «العقيدة الإسلامية»، ولأساليب سلمية في عمله السياسي الهادف الى تحقيق غاياته العقيدية(٢٨). كذلك فمن ضمن أهداف الحزب العمل على توفير ضمانات لممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير لجميع المواطنين واحترام الرأي المخالف، ويؤكد حتمية استخدام الوسائل السلمية في توصيل الرأي للآخرين مع إدانة العنف والإرهاب الفكري وتوفير الحرية الدينية للآخرين (وكأنه ينفي عن نفسه سمة الحزب الديني الضيق) ومحاربة النزعات الانقسامية بكافة صورها، الطائفية والعرقية والإقليمية والقبلية، هذا إضافة الى التأكيد على معاني العدالة الاجتماعية، واحترام الملكية الفردية، وتكافؤ الفرص، ومحاربة الفساد، واحترام حقوق المرأة وأهمية دورها في المجتمع، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة العامة، مع اشتراط «سياج من الفضائل الإسلامية» عند مشاركتها ومن دون تفصيل لحقيقة ومدى هذه الفضائل. ويلاحظ على الخطاب العام للحزب عدة نقاط لها دلالات مهمة، ومن ذلك:

أ ـ أن هذا الخطاب يحرص على «المصالحة» مع مفهوم الديمقراطية، وهو في بعض الأحيان يقوم بالمزاوجة بين هذا المفهوم ومفهوم الشورى من دون حساسية أو إشارة الى أنه «مفهوم غربي وافد».

ب ـ يحرص خطاب الحزب على تأكيد معاني الوحدة الوطنية ورعاية حقوق الإنسان للمواءمة مع الخطاب الدولي العام في هذا الشأن، مع مراعاة توضيح أن هذه المعاني إنما ترتكز على المرجعية الفكرية الإسلامية، حيث الإسلام هو دين المساواة، ورفض التمييز بين الناس بسبب العرق أو اللون أو العنصر... الخ.

ج ـ مع تأكيد الحزب على «أهمية الجهاد ضد المستعمرين»، وهو ما يعد إشارة

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢١، و«برنامج الحزب،» الحياة، ١٩/١/١٩٩٣.

إلى محورية المواجهة الحضارية بين الأمة الإسلامية والغرب، إلا أنه يحرص أيضاً على التأكيد بأن هذه المواجهة الحضارية ليست أبدية، بل هي وليدة أسباب محددة يمكن بإزالتها بدء عهد جديد للتواصل مع الغرب.

د ـ بالنسبة لأهم وسائل العمل السياسي التي يؤمن بها الحزب، فإنها تتركز في:

(١) العمل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتربوي الذي يستهدف خدمة الجماهير.

(٢) العمل النيابي.

(٣) العمل السياسي سواء من موقع المعارضة أو من خلال المشاركة في السلطة التنفيذية.

هـ ـ على صعيد القضايا الأردنية الداخلية، حرص خطاب الحزب على تركيزها في: العمل على أسلمة القوانين، وذلك بالطرق السلمية وعن طريق الحوار والإقناع، وترسيخ الشورى والديمقراطية ودعم الوحدة الوطنية؛ ثم المحور الاقتصادي ويتناول مشاريع التنمية من منظور إسلامي وتفعيل قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة مع الدول العربية.

و ـ اهتم الحزب اهتماماً خاصاً بتطورات القضية الفلسطينية، مشيراً الى رفض أية تسوية تتضمن الاعتراف بإسرائيل كدولة أو التنازل لها عن أي شبر من أرض فلسطين، ومعتبراً أن الاستجابة للعملية السلمية يعد خطيئة بينة. ومع توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٤، أصدر الحزب بياناً اعتبر فيه يوم التوقيع يوماً أسود في تاريخ الأمة الإسلامية، وأكد اعتراضه التام على المعاهدة ورفضه القاطع للسلام مع «الصهاينة» على أساس عقيدي يتمثل في كونهم يحتلون ويدنسون المقدسات الإسلامية. وأكد الحزب موقفه الثابت أن السلام لن تصنعه المعاهدات، وإنما سيفرضه الحل الجذري المتمثل في استعادة المقدسات الإسلامية.

وعلى رغم معارضة الجبهة لتطورات عملية السلام مع إسرائيل ولموقف السلطة الأردنية، إلا أنها في تعبيرها عن معارضتها لم تتجاوز السقف المشروع، ولقد حرص الناطق الرسمي للحزب على التأكيد في هذا المقام على أن الجبهة هي: «حركة معارضة بناءة تهدف الى خدمة الوطن والالتزام بالدستور»، وأن المعارضة للعملية التفاوضية ستكون بالتزام الطرق القانونية والدستورية، وأن الموقف السياسي للجبهة هو المعارضة السياسية بالوسائل الديمقراطية. وبالفعل تراوحت أساليب عمل الحزب بين إصدار

التصريحات الصحفية، وبيانات المعارضة، وعقد لقاءات مع ولي العهد ورئيس الوزراء. كما شكل الحزب تحالفاً مع الجبهة القومية، على رغم تعارض التوجه العقيدي بينهما، حيث ان الجبهة الأخيرة تتشكل من سبعة أحزاب قومية وبعثية ويسارية، وكانت قد تشكلت أساساً رداً على تأسيس حزب الجبهة الإسلامية في محاولة لخلق توازن في الساحة السياسية. ولقد أعلن حزب الجبهة الإسلامية أن الهدف من تشكيل هذا التحالف هو وضع برامج شاملة وعملية لمقاومة التطبيع والتصدي للمخطط الصهيوني.

ز ـ في إطار ممارسة الحزب للنشاط السياسي كـ «معارضة»، فقد اتهم الحزب الحكومة بممارسة نوع من الديمقراطية المزيفة، حيث تلتف الحكومة على الدور الذي يجب أن يضطلع به مجلس النواب، كما أشارت تصريحات الجبهة الى بعض الممارسات التي تتعارض مع العملية الديمقراطية مثل: إغلاق وسائل الإعلام الرسمية في وجه المعارضة وعرقلة الحق في حرية التعبير وإبداء الرأي، والتوسع في الاعتقالات السياسية، ومحاصرة المساجد ومنع الخطباء من الخوض في المسائل السياسية، وتدخل الحكومة في العمل النيابي بشطب قضايا معينة ذات طابع إسلامي من جداول أعمال الجلسات الاستثنائية لمجلس النواب، واستصدار الحكومات لبيانات موقعة من النواب تؤيد العملية التفاوضية، وتلويح السلطات للنقابات المهنية بإمكانية سن قانون يحاصر نشاطها السياسي والعمل على عدم ممارسة الأحزاب لنشاطها السياسي المشروع في بعض أوجهه مثل الاعتصامات والمسيرات السلمية[٢٩].

٢ ـ حزب العمل

بدلاً من تكوين حزب سياسي (يعبر عن صوت الجماعات الإسلامية، على غرار حزب الجبهة في الأردن)، اختارت جماعة الإخوان المسلمين في مصر إقامة تحالفات مع قوى حزبية قائمة على ساحة العمل السياسي المصري، وذلك بغرض الوصول الى صيغ تنظيمية سياسية جديدة تتناسب مع طبيعة التحديات التي تعمل الجماعة في إطارها. فمنذ عام ١٩٨٤ بدأ الإخوان المسلمون يشاركون في الانتخابات النيابية، ولكنهم لم يدخلوا الانتخابات بوصفهم حزباً سياسياً وانما بالتحالف مع حزب الوفد الجديد، فحصلوا على اثني عشر مقعداً.

ثم شكلوا في انتخابات عام ١٩٨٧ تحالفاً إسلامياً مع كل من حزب الأحرار

(٢٩) أبو زيد، **الوظيفة العقيدية للأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي في ظل سياسات التحول الديمقراطي**، ص ١٣ ـ ١٥.

وحزب العمل، فحصلوا على اثنين وثلاثين مقعداً.

وفي الوقت الذي أكدت فيه قيادات الإخوان أن إقامة هذا التحالف مبرره هو السعي لدخول البرلمان تعبيراً عن قبولهم بمفاهيم التعددية السياسية والحزبية والعمل النيابي كمعالم رئيسية لمرحلة التحول الديمقراطي في مصر، فإن حزب العمل برر تحالفه مع الإخوان على أنه الرغبة في تنسيق العمل معهم بغرض تحقيق غايات كبرى تتمثل في إقامة الدولة الإسلامية[٣٠]. ولقد اعتبر عام ١٩٨٧ عاماً حاسماً في تحديد التحول العقيدي لحزب العمل، حيث أشار التقرير السياسي للمؤتمر الرابع للحزب، إلى ضرورة البدء بتطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك بعد أن تعددت الإشارات من جانب قادة الحزب والدالة على تبينهم شعار «الإسلام هو الحل»، والتأكيد على حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المجتمع.

ثم جاء التأكيد القاطع لهوية الحزب الإسلامية في رد الأمين العام للحزب على ممثلي التيار الاشتراكي بعد أحداث المؤتمر الرابع للحزب في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، عندما أكد أن «حزب العمل لم يعتبر نفسه أبداً من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية على النمط المعروف في أوروبا، وأن اشتراكية الحزب انما تأسست دائماً ومنذ البداية على القيم الروحية والأخلاقية»، وذلك في إشارة واضحة إلى المكون الديني والأخلاقي في عقيدة الحزب.

وهكذا أظهر العمل نهجه الإسلامي، وبعد أن كان شعاره «الله ـ الشعب» تبنى برنامجه الانتخابي لعام ١٩٨٧ بالتحالف مع الإخوان المسلمين شعار «الله أكبر».

إذا انتقلنا إلى الثوابت العقيدية للحزب نجدها تتمثل في:

أ ـ أن سبب المعاناة والمشاكل التي تواجه الأمة الإسلامية حالياً يعود الى غياب القيم الصالحة وانتشار القيم الانهزامية.

ب ـ أن حل هذه المشاكل يكمن في الإيمان الديني والتحلي بالأخلاق والفضائل الكريمة.

ج ـ أن الغاية الكبرى التي يسعى إليها الحزب هي إقامة الدولة الإسلامية، والسبيل الى ذلك هو تطبيق الشريعة الإسلامية وإعلاؤها كنظام حياة للمجتمع.

د ـ ومثلما كان الحال في جبهة العمل الأردنية، فقد تضمن برنامج الحزب الانتخابي لعام ١٩٨٧ المزج بين قبوله لمحتوى الفكرة الديمقراطية وممارساتها، كما

---

(٣٠) الشعب، ـ /٣/١٩٨٧.

صاغتها الخبرة الأوروبية، وبين تأكيد تمسكه بمنطلقاته ووظيفته العقيدية، بل حرصه على الربط بين مختلف القضايا مثل تطبيق الشريعة الإسلامية، وإقامة الديمقراطية الصحيحة، واحترام حقوق الإنسان، ومجابهة المشكلة الاقتصادية بالحلول الإسلامية.

هـ - تضمن برنامج الحزب الانتخابي لعام ١٩٩٢ حلولاً محددة لمشاكل المحليات مستمدة من الشريعة الإسلامية كنوع من التطبيق العملي للغاية التي يؤمن بها. وتأكيداً لمحورية هذه الغاية العقيدية، أكد بيان اللجنة العليا للحزب حول اختيار رئيس الجمهورية لفترة رئاسة ثالثة أن الحزب يرفض هذا الاختيار تأسيساً على أسباب عدة، وضع البيان على رأسها تجاهل الرئيس مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية كنظام حياة[٣١].

و - ركز الحزب في برامجه على بعض مضامين حقوق الإنسان، وبخاصة تلك المتعلقة بالحرية الدينية وحقوق المشاركة السياسية للأقليات الدينية، مؤكداً أن الشريعة الإسلامية وإن كانت عقيدة فإنها قيم حضارية، وهي من هذه الزاوية تعتبر ميراثاً مشتركاً لكل المصريين، مسلمين وأقباطاً، في إشارة واضحة الى المساواة بين المصريين جميعاً في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية.

ز - بالنسبة للمشكلة الاقتصادية، فقد أرجعها برنامج الحزب إلى تقاعس الحكومة عن تطبيق تعاليم الإسلام في مجال الاقتصاد، وكذلك للمخططات الأجنبية الهادفة إلى السيطرة على مفاتيح الاقتصاد المصري واستجابة الحكومة لهذه المخططات وعدم مقاومتها.

ح - عني برنامج الحزب بدور المرأة مؤكداً أن الشريعة الإسلامية تطلب منها أن تكون إيجابية في كل ما يتعلق بأمور دينها وأمتها، علماً بأنه يؤكد على أن مشاركتها في الحياة العامة يجب أن تحدها مسؤوليتها تجاه أسرتها، وهي مسؤوليتها الأساسية، ثم ان هذه المشاركة يجب أن تحاط بسياج من «الآداب الشرعية»[٣٢].

ط - تحتل الديمقراطية حيزاً مهماً من فكر الحزب، وهي كما تصورها أدبيات الحزب أساس الاستقرار والأمن. أما الشمولية والأسلوب الفردي في الحكم، فهما السبب الرئيسي وراء انفجار العنف السياسي[٣٣]. وإذ يعلن الحزب التزامه بقواعد

---

(٣١) «نص بيان اللجنة العليا لحزب العمل حول اختيار رئيس الجمهورية لفترة رئاسة ثالثة؟،» **الشعب**، ١/١٠/١٩٩٣.

(٣٢) «برنامج الحزب،» **الشعب**، ٧/٥/١٩٩٣.

(٣٣) أبو زيد، **الوظيفة العقيدية للأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي في ظل سياسات التحول الديمقراطي**، ص ٢١. انظر أيضاً: وحيد عبد المجيد، «الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية: دراسة مقارنة، ١٩٧٦ - ١٩٨٧،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣).

اللعبة الديمقراطية، فإنه يؤكد أن الإصلاح السياسي المطلوب يتمثل في تغيير الدستور بالطرق الديمقراطية، وتأسيس دستور جديد يحترم مفاهيم حقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وإشاعة مناخ مؤات للعملية الديمقراطية لإحداث التغيير المنشود وتحقيق تعددية حزبية حقيقية وضمان حرية التغيير، وهو ما يتحقق بإلغاء احتكار حزب واحد من دون بقية الأحزاب لأجهزة الثقافة والإعلام، وإنهاء تهميش دور مجلس الشعب وإلغاء القوانين المنافية للديمقراطية مثل قانون الطوارئ، كما دعا الى إطلاق الحريات العامة وضمان نزاهة الانتخابات.

ي ـ إذا انتقلنا الى الأساليب التي ينتهجها الحزب لتحقيق أهدافه، نجدها تنطلق من منظور ديمقراطي وتتركز في العمل الجماهيري من خلال الأنشطة الاتصالية، مثل عقد الندوات والمؤتمرات، أو من خلال صحيفة الحزب **الشعب**، ومجلة **المنار**، والنشرات المركزية والإقليمية. كما يولي الحزب اهتماماً بوسائل الإعلام والتعليم كأدوات مهمة للإحياء الثقافي وتنشئة المواطن «المؤمن المثقف المتدين»، ثم هناك العمل النيابي الذي يمكن الحزب من المشاركة في مهمة الرقابة البرلمانية على الحكومة.

ك ـ بالنسبة لنشاط الحزب كمعارضة سياسية، فإنه على الرغم من تصاعد سياسة الصوت العالي التي انتهجها الحزب مؤخراً في معارضته لسياسات الحكومة، وهو ما أدى الى زيادة التوتر بين الجانبين، وبخاصة بعد لجوء الحكومة الى اعتقال بعض رموز الحزب وكذلك أعضائه، وبخاصة المنتمون منهم الى جماعة الإخوان، إلا أن الحزب يحرص على أن لا يتجاوز «الخطوط الحمراء» في معارضته، وهي سمة المعارضة السياسية الحالية بمختلف تياراتها. فالمعارضة لا تتعدى إصدار البيانات والنشرات وكتابة المقالات وعقد المؤتمرات والندوات العامة المعلن عنها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيان القوي الصادر عن الأمانة المركزية للعمال في الحزب، والذي أكد رفضه القاطع لسياسات الحكومة الاقتصادية، على رغم أنه أعلن صراحة عن اعتزام الحزب العمل الجاد بغرض «إسقاط الحكومة»، إلا أنه عندما حدد السبيل الذي سوف ينتهجه من أجل تحقيق هذا الغرض، نجده يحدد وسائل سلمية مشروعة تتمثل في تشكيل ما أسماه «لجان الدفاع عن القطاع العام وحقوق الأمة» في المواقع الصناعية والتجمعات العمالية للدفاع عن حقوق العمال ومجابهة سياسات الحكومة على ثلاث جبهات: **أولاً** القطاع العام. **ثانياً** جبهة قانون العمل. **ثالثاً** القانون الجديد للنقابات.

أما التغيير المنشود، كما يراه الحزب، فإن تحقيقه يكون عن طريق تأسيس دستور جديد باتباع الطرق الديمقراطية المعروفة(٣٤).

(٣٤) أبو زيد، المصدر نفسه، ص ٢٥.

سابعاً: رؤية تحليلية

يبدو جلياً أن هناك قدراً كبيراً من التوافق والاتفاق بين الحزبين الأردني والمصري يمكن رده الى توحد مصدر التأثير في بنائهما الفكري، أي الاخوان المسلمين، فقد أدى هذا إلى وجود قدر كبير من الاتفاق في «الثوابت العقيدية» للحزبين. وتفصيل ذلك يمكن إيضاحه بالنظر إلى المحور العقيدي الأساسي للحزبين، والذي مؤداه أن الأمة الإسلامية تواجه أزمة حادة على الصعد كافة، وأنها محاصرة ومستهدفة حضارياً، ومن ثم فهما يعلنان أن إقامة الدولة الإسلامية هي غاية كبرى، هذا مع تبني غاية أخرى تتمثل في السعي الحثيث من أجل تعميم تطبيق الشريعة الإسلامية كسبيل لإقامة المجتمع الإسلامي الصحيح، وفي ظل الإيمان بشعار موحد هو «الإسلام هو الحل».

أما النقطة الأخرى التي يتفق فيها الحزبان هي توجيه قدر كبير من الاهتمام لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهما يشتركان في تأكيد ضرورة تسيد الديمقراطية، قيماً وممارسة، ويعلنان تقديرهما لمعاني الدستورية والنيابية والتعددية، ويهاجمان انتهاكات حقوق الإنسان، ويطالبان بأكبر قدر من هذه الحقوق كبعد مهم من أبعاد الفكرة الديمقراطية، كما يظهران وعياً واسعاً بالحقوق الفردية، والحقوق الجماعية، وبخاصة حق تقرير المصير، والحق في السلام والأمن، والحق في التنمية، مع إرجاع أصل هذه الحقوق جميعاً إلى الأصول الإسلامية.

أما بالنسبة لسبل «العمل السياسي»، فنجد أن الحزبين قد اتفقا على إعلان إيمانهما بالأساليب الديمقراطية ممثلة في قنوات العمل الدستورية والحزبية، كما يؤكدان أهمية دور المعارضة البناءة لإرساء المنهج الديمقراطي، ويحددان أساليب المعارضة في الطرق السلمية المشروعة بعيداً عن العنف المادي والإرهاب الفكري، ويعلنان انحيازهما للتغيير الدستوري والتشريعي السلمي عبر القنوات التي تتبع في الديمقراطيات الغربية، كما أنهما، أي حزب العمل المصري والجبهة الأردنية، لم يتجاوزا السقف الدستوري والقانوني المشروع للمعارضة الديمقراطية. ومع ذلك، وكما ترى علا أبو زيد في دراستها، فإنه من الصعب الحكم على مدى إيمان الحزبين بـ «الفكرة الديمقراطية قولاً وعملاً»، ذلك أن أياً من الحزبين لم يخض تجربة فعلية في الحكم وممارسة السلطة والاحتكاك بالواقع المباشر، مما يمكن أن يساعد في معرفة الحقيقة إذا ما تم الاتصال المباشر بين الفكر والواقع.

هذا مع العلم بأن هناك إصراراً من جانب أصحاب هذا التيار المعتدل على أنه لا تعارض بين الإسلام والديمقراطية على صعيدي الفكر والعمل. ومع ذلك، فإنه لا

سبيل إلى انكار حقيقة مهمة أخرى تكون بمثابة المعضلة الرئيسية التي تواجه الأحزاب ذات التوجه الإسلامي. وهذه الحقيقة تتمثل في الإيمان بعدم جواز الفصل بين الدين والسياسة، فهذه الأحزاب تتفق على أن «الحكومة الشورية قيمة إسلامية أساسية»، مؤكدة أن هناك حداً تنتهي عنده إرادة الفرد لتبدأ إراده الله. وبعبارة أخرى، إن «السيادة الإلهية تجبّ السيادة الشعبية»، وانه لا يجوز الاستفتاء على قاعدة شرعية، مع تأكيد حزب العمل تحديداً على أن تبني الشريعة الإسلامية المنزلة دستوراً للبلاد ليس مجالاً للموافقة أو المعارضة، بل يتعين على كل مسلم الاستجابة الى أمر الله تعالى بتحكيم شريعته. وهذا يرقى الى القول بأن مصدر التشريع هو إرادة الله وليس إرادة الشعب، كما يؤكد الحزبان إيمانهما بتداخل الديني والسياسي، وأنه لا فصل بين الدين والدولة، وينص حزب العمل صراحة في برنامجه الصادر عن مؤتمره السادس على أن أي إصلاح سياسي لا يجوز أن يعتمد إلا على أحكام الشريعة.

في هذا السياق، وبهذا المنطق، فالمتصور أنه مع الدمج شبه الكامل بين ما هو ديني وما هو سياسي ستقع هذه الأحزاب ـ إذا ما قدر لها تولي السلطة ـ في مشكلة عدم التوفيق بين متطلبات الثوابت العقيدية المتمثلة في إقامة الدولة الإسلامية واعتماد الشريعة الإسلامية المنزلة دستوراً لها، وبين متطلبات العملية الديمقراطية في أوضح مظاهرها والمتمثلة في القبول الحقيقي بإمكان تداول الحكم والسماح بالتعددية الفكرية كأساس للتعددية السياسية والحزبية.

إن الخلط بين ما هو ديني وما هو سياسي يثير شبهات التعصب والانغلاق الفكري وعدم السماح بالتناوب السياسي، كما تفرض ذلك الفكرة الديمقراطية. ولعل ذلك على وجه التحديد ما يجعل البعض يلوح بأن إعلان الأحزاب ذات التوجه الإسلامي عن قبولها لأفكار التعددية مشكوك فيه برمته لكونه مجرد شعارات لا تعبر عن إيمان حقيقي.

وهنا نجد أن عدداً لا بأس به من المفكرين والمحللين يطالبون هذه الأحزاب، حتى تدلل بصورة أكيدة على صدقية أفكارها، بأن تفض الارتباط الوثيق بين ما هو ديني وما هو سياسي في تكوينها من خلال فض الاشتباك التنظيمي بينها وبين الجماعات الدينية التي عادة ما تكون متداخلة ومسيطرة على توجهاتها العقيدية، وهي إذا ما نجحت بذلك فإنها تصبح أقرب إلى صورة الحزب السياسي الذي يتبنى برنامجاً سياسياً قابلاً للتعديل والمساومة ومواكباً للمتطلبات التي يواجهها، وأن يحل هذا البرنامج المرن محل الثوابت والشعارات الجامدة. أما في الحالة الأخرى، أي إذا فضلت هذه الإحزاب التمسك بالثوابت الأساسية التي ترتكز عليها، فإنها لا بد من أن تطور ما أسمته هي في برامجها وأدبياتها «فقه الواقع»، أي إنزال أحكام الشريعة

على معطيات الزمان والمكان، وأن يضحى لهذا الفقه وزن حقيقي في تشكيل مرجعية الأحزاب وفي ترجمة شعارها «الإسلام هو الحل» إلى واقع عملي يساعد على استيعاب المبادئ الديمقراطية الأصلية المتعلقة باحترام حق الأقلية أياً كان تصنيفها في التعبير والتمثيل وتناوب السلطة[٣٥].

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٣٢؛ إيمان نور الدين، «أثر الانشقاق على الأداء السياسي لحزب العمل،» ورقة قدمت إلى: **التطور السياسي في مصر، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢: أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب، القاهرة، ١٧ ـ ١٩ أكتوبر ١٩٩٣**، تحرير محمد صفي الدين خربوش (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)؛ «برنامج حزب العمل والأحرار والإخوان (التحالف الإسلامي) لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧،» **الشعب**: ١٧/٣/١٩٨٧، و٦/٤/١٩٨٧؛ Philip Robins, «Jordan's Election: A New Era?,» *Middle East Report*, vol. 20, nos. 164-165 (May-August 1990), pp. 55-59, and Lamis Andoni, «The Five Days That Shook Jordan,» *Middle East International* (April 1989).

الفصل الحادي عشر

نحو استراتيجيا لاحتواء ظاهرة العنف

قبل أن نحاول رسم استراتيجية بهدف احتواء ظاهرة العنف، دعونا في البداية نحاول رسم صورة إجمالية للمسؤولية المشتركة للسلطة والمعارضة في خلق بيئة «العنف».

يتمثل دور السلطة في خلق بيئة العنف السياسي في العديد من الخصائص والأساليب التي تميز السلطة في البلدان العربية، ومن ذلك:

١ ـ احتكار المجال السياسي، والاحتفاظ بمصادر القوة وتعميم القمع ونشر أدواته في مجموع النسيج الاجتماعي.

٢ ـ إهدار الحريات الخاصة والحريات العامة والاعتداء على حقوق الإنسان.

٣ ـ فرض القيود على إنشاء الأحزاب والمنظمات السياسية أو حظرها أصلاً والتضييق على التعددية وحق التعبير.

٤ ـ تزوير إرادة الشعب في أي اقتراع انتخابي، وإعداد أو إنشاء مؤسسات دستورية شكلية ومحاصرة الحياة الدستورية أو إبطال العمل بها.

٥ ـ التوسع في حملات الاعتقال ضد المعارضين من أي تيار سياسي، وتلفيق التهم، والتوسع في المحاكمات العسكرية، وتنفيذ أحكام الإعدام مع غيبة الضمانات القانونية الحقيقية لعدالة المحاكمة.

٦ ـ استثناء بعض الأقليات لأسباب عرقية والانتقاص من حقوقهم.

٧ ـ قيام النخبات الحاكمة بتعميم علاقات التفاوت بين حقوق الفئات والطبقات، واحتكار الثروة والامتيازات، واتساع عدد المهمشين والمناطق المهمشة، وانتشار الفقر الذي أصبح في صورة تنال من كرامة وآدمية الإنسان.

إن القاعدة الاجتماعية الأساسية لتنظيمات وحركات الاحتجاج والعنف السياسي تنتمي الى المناطق الريفية، أو مدن الصفيح و«أحزمة البؤس» التي تحيط بالمدن الكبرى، وبمعنى ما يصبح انتشار العنف شكلاً من أشكال الترجمة الاجتماعية للخلل الاقتصادي، وليؤكد الصلة الوثيقة بين الوضع الاقتصادي وهيكل توزيع الثروة في المجتمع العربي. ويرى بلقزيز أن «البنية التحتية للعنف قائمة في كل البلدان العربية ـ على ما فيها من تفاوت درجي ـ لكن صيرورته ظاهرة مادية يومية رهن بتوافر بنية فوقية هي «أيديولوجيا العنف»». وعلى ذلك «فإن في جوف كل مجتمع عربي عنفاً أو شكلاً من العنف، اما جارياً أو مؤجلاً، طالما كان ثمة في القاع الاجتماعي ـ الاقتصادي ما يهيئ له المناخ والأسباب»، وهو لذلك قد يفاجئ أي مجتمع في أي لحظة وعلى غير توقع (الجزائر).

لقد أخفق المشروع التنموي العربي المعاصر بصيغته الاشتراكية، وعندما استفاقت مصر وسوريا والجزائر والعراق وليبيا واليمن على حقيقة التدهور الذي أصاب بناها الإنتاجية وهشاشة قدراتها على الإشباع أو التنافس أمام الطلب والإنتاج الأجنبي، تحولت الى تنفيذ برامج الخصخصة، وتحرير الاقتصاد، واستقالت الدولة من وظائفها الاقتصادية في ظل وهم «اقتصاد السوق»، إلا أن أوهام الاقتصاد الحر ومجتمع الرفاهية تبخرت تحت وطأة قوة الوقائع المادية الدامغة، وتعرضت التوازنات الاجتماعية لخلل جسيم، وغابت المخططات الحكومية للنهوض، وتوسعت البلدان العربية في تنفيذ توصيات المؤسسات المالية الدولية. لقد أدى الإخفاق التنموي العربي الذي جاء بسبب سوء إدارة البرنامج التنموي ذاته، الى جملة من الاختلالات الرهيبة كان من أهم مظاهرها وأخطرها حالة الإفقار الغذائي الشامل، وبروز ما يسمى بالاقتصاد الطفيلي (الاقتصاد: الترانزيت والخدمات)، وتدمير البنى الصناعية والزراعية وإهمال الريف. وكانت الحصيلة النهائية الغلو في سوء توزيع الثروة بين الفئات والطبقات الاجتماعية، وتحول المجتمع العربي إلى صورة طبقية شاذة على قمتها فئات الكومبرادور التي تحتكر الثروة وتعيش في أعلى مستويات البذخ والثراء الفاحش، الى جانب أو على قمة شعوب من الجياع أو أشباه الجياع التي وصلت في بعض الحالات الى أحط وأفقر حالات الفاقة والفقر المهين.

في ظل هذا المشهد المأساوي، وحالات الانسحاق والحرمان والتهميش(١)،

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي الكنز وعبد الناصر جابي، «الجزائر: البحث عن كتلة اجتماعية جديدة،» وعبد الغاني أبو هاني، «المغرب: أزمة نمط التنمية وإمكانات التغيير في المستقبل،» ص ١١٥ ـ ١٤٣، في: علي الكنز [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المغرب العربي**، إشراف سمير أمين (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨).

تتحول بعض فئات المجتمع ومناطقه الى «قنابل موقوتة» قابلة للانفجار وتحطيم السلم المدني عندما تفتقر حتى الى أدنى المستويات للحماية الاجتماعية. فإذا أضفنا الى هذه الفئات، جماعات حملة الشهادات من العاطلين والذين يواجهون الأبواب المغلقة، وهم وقود اجتماعي وثقافي جديد لحالات التوتر المجتمعية، لوجدنا أن تنظيمات العنف السياسي وبؤره تتوزع بين:

- أوساط المهمشين.

- سكان أحزمة البؤس.

- أوساط المتعلمين العاطلين.

- المناطق الريفية المهملة.

٨ - توسع السلطة في استخدام أدواتها ضد المعارضين (حملات إعلامية ضد الخصوم، وشحن الرأي العام في مواجهتهم بهدف إلحاق الهزيمة المعنوية بالمعارضين)، مما يدخل في دائرة العنف الرمزي و«الشحن الأيديولوجي».

٩ - تغليب السلطة لشرعية القوة على شرعية الحق وإمعان الأجهزة الأمنية في تعذيب المعتقلين الإسلاميين والتنكيل بهم، وتعرض الإسلاميين لنوع من البطش الأعمى، مما خلق لديهم دافع الانتقام ورد الكيل انعكاساً لفكرة الثأر (القبلية) وفكرة القصاص (الدينية).

١٠ - إخفاق السلطة بصورة كلية في معالجة حالات الاحتقان الاجتماعي، ويرجع ذلك بصورة أساسية الى أن استراتيجية أي نظام عربي تقوم على مبدأ الاستئصال والإبعاد ورفض الحوار البناء مع القوى المعارضة. وهناك عوامل مساعدة ترتكز عليها السلطة في تطبيق هذه الاستراتيجية. من هذه العوامل: الدعم الذي تحصل عليه من الجهات الأجنبية والولايات المتحدة على وجه الخصوص لتنفيذ مخطط «استئصال الإرهاب الإسلامي»، وتتنوع المساعدة بين المعونات المادية والمعلومات والأسلحة والتغطيات السياسية والإعلامية. من هذه العوامل أيضاً الإيمان بأن مواجهة عنف المعارضة الإسلامية لا يكون إلا بأقصى صور العنف الرسمي. أما العامل الثالث فيتمثل في عسكرة السلطة والاعتماد على نشاط أجهزة الأمن في المقام الأول (مصر، والجزائر، وليبيا). إن السلطة تترك أمر التعامل مع جماعات المعارضة للضباط ورجال الأمن والمخابرات مع استبعاد دور أهل السياسة والفكر ومراكز البحث العلمي، وحتى في حالة القبول جزئياً بمبدأ «الحوار»، فإن ذلك يتم في «الغرف المغلقة»، ومن ثم فإنه لا يتم أبداً التوصل الى الأسباب الحقيقية لممارسة العنف لتستمر الحلقة المفرغة من دون أمل في حل المشاكل حلاً جذرياً.

أولاً: مسؤولية جماعات المعارضة في ممارسة العنف السياسي

لقد تزايدت وقائع العنف السياسي المادي والرمزي في كثير من الأقطار العربية على نحو رهيب، وتفاقمت مشاكل هذه الحالة ومخاطرها على الكيان الوطني والاستقرار الاجتماعي، وشارك الجميع سلطة ومعارضة في مسؤولية الوصول الى هذه الحالة. وإذا كانت الدولة التسلطية قد بذرت بذور العنف في ما أتته من سياسات وما تطبقه من أساليب، فإننا إذا توجهنا الى الجانب الآخر، أي جماعات المعارضة الإسلامية، وفي البلدان التي شهدت تدهوراً أو صراعاً حاداً بين الجماعات والسلطة السياسية (الجزائر، ومصر، واليمن، وليبيا، والبحرين)، نجد الصورة وقد تعددت زواياها في ما يتعلق بمبررات ممارسة العنف: فمن ناحية أولى نجد أن بعضاً من هذه الجماعات يبرر إقدامه على العنف بدعوى الدفاع عن النفس في مواجهة بطش السلطة وجبروت الطاغوت الحاكم، إلا أنه من ناحية ثانية، نتبين من قراءة أدبيات هذه الجماعات، أن العنف ليس أسلوباً وظيفياً تلجأ إليه على مقتضى الجبر والإضطرار، بل هو من صميم عقيدتها السياسية واختيار يرقى الى «مرتبة الفريضة»، أي الجهاد كعقيدة سياسية، وليس مجرد إجراء مؤقت تدعو إليه الحاجة. ويزيد من خطورة هذه الصياغة، أنها توسع أهدافها ومجالها الجغرافي على نحو يهدد بحالة إغراق شاملة، وفي إطار أهداف هذه الجماعات بضرورة تهيئة الظروف أو الشروط التي تمكنها من الانقضاض على النظام وإسقاطه وإقامة «الدولة الإسلامية»، فإن عنف الجماعات التي تميل للتطرف تستهدف وتركز على أجهزة الدولة: الأمن ـ الجيش، وهي في ذلك إنما تتخذ السلطة موضوعاً مباشراً لها بهدف إنهاكها وتقويض تماسكها واستنزاف قدراتها.

وفي مرحلة ثانية من تنفيذ هذا المخطط، فإن عنف هذه الجماعات يستهدف ضرب الاقتصاد ومؤسسات السيادة وأجهزة الدولة. ويرتبط ذلك في وعي هذه الجماعات باعتقاد مفاده أنه لا مجال للفصل بين السلطة والنظام السياسي، وبين الدولة، فهما سواء، بل ان بعضها يذهب الى أن العلة في الدولة، فالدولة الفاسدة هي التي نظمت النظام الفاسد، ولا يكفي استئصال السلطة القائمة، بل ينبغي تدمير الدولة واستبدالها بأخرى(٢).

والحقيقة أننا لا نجد فائدة كبيرة من لجوء البعض للتمييز بين نوعين من هذه الجماعات، باعتبار أن هنالك فريقاً يكتفي بتكفير الدولة دون المجتمع، على شاكلة جماعة «التكفير والهجرة» في مصر، وقسم من قيادات «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في

---

(٢) عبد الإله بلقزيز، «العنف السياسي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٧ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٧٤ ـ ٧٥.

الجزائر. والفريق الثاني يكفر الدولة والمجتمع على السواء مثل «الجهاد الإسلامي» و«الجماعة الإسلامية» في مصر، ثم «الجماعة الإسلامية المسلحة» في الجزائر. فكلاهما في حقيقة الأمر وفي التحليل النهائي يجعل الاجتماع المدني عرضة للقصاص اليومي باسم «قيم عليا» تحتكر هذه الجماعات النطق بها وحدها دون سواها. ولا شك في أن مشكلة هذا النوع من «الإرهاب الاجتماعي» هو أنه يمس شرائح عريضة من المجتمع ويتجاوز كل الحدود لهدر حق المواطنة، وحق الحياة، وذلك من خلال التكفير والإفتاء بالهدر وبسفك الدماء(٣).

ثانياً: مداخل معالجة العنف

لعل المقاربة العملية الأفعل والأكثر تأثيراً لمعالجة العنف السياسي في المجتمع العربي هي التي تنصرف إلى تناول الأسباب التي زرعت الظاهرة في مجالنا السياسي ونمتها حتى وصلت الى ما هي عليه. ولن نكون بعيدين عن الحل الأمثل إذا اعتبرنا أن فتح الملف السياسي برمته هو الخطوة الأولى في طريق المعالجة الصحيحة للمشكلة. إن منظومة السلطة وكل ما يلحق بها في حاجة ماسة للإصلاح والتقويم وإعادة التأسيس، بحيث يمكن توجيهها الى المسار الصحيح الذي ينأى بها عن الممارسات المنحرفة التي تعبر عن نفسها في صورة واحدة هي «العنف». وفي إطار ذلك لا بد من تمهيد الأرضية الصالحة لزرع قيم الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والتخلص من قيم القمع وثقافة التسلط واحتكار السلطة والرأي، وحماية حق الاختلاف وحق التعددية والتمثيل على قدم المساواة، والحق في التداول السلمي للسلطة، أي «دمقرطة المجال السياسي» من خلال تعاقد سياسي جديد بين أطراف العملية السياسية يقوم على احترام النظام الديمقراطي الدستوري وصيانة الحياة التمثيلية والتنافس السياسي السلمي والاحتكام الى الاقتراع الحر المباشر والنزيه وإرادة الشعب(٤).

---

(٣) هالة مصطفى، **النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٩٦)؛ أماني قنديل، «التيار الإسلامي داخل جماعات المصالح في مصر،» **قضايا فكرية**، الكتاب ٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)؛ صالح الورداني، **الحركة الإسلامية في مصر: رؤية واقعية لمرحلة الثمانينيات** (القاهرة: البداية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦)؛ محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)؛ Hamied N. Ansari, «The Islamic Militants in Egyptian Politics,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 16, no. 1 (March 1984), and J. D. Greem, «Islam, Religion, Politics and Social Change: A Review Article,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 27, no. 2 (April 1985).

(٤) بلقزيز، المصدر نفسه، ص ٨٣.

اما المدخل الثاني لمعالجة أسباب العنف السياسي، فيتمثل في إعادة النظر في الفلسفة الاقتصادية الرسمية وخيارات التنمية التي تطبقها النظم العربية. فلا شك في أنه مع إخفاق السياسات التنموية التي أدت الى الإفقار، وفقدان الأمن الغذائي، وتزايد التبعية للخارج، وارتفاع معدلات المديونية، وزيادة الفجوة الطبقية، هذه السياسات في حاجة الى مراجعة شاملة لمعرفة الأسباب التي أدت الى فساد التخطيط. كما أن هناك حاجة لتصحيح أولويات الاستثمار والإنفاق الوطني وسياسات تعبئة الموارد والتوصل الى أسس جديدة للتنمية المالية والبشرية وأوجه التوظيف، وتصحيح العلاقة مع المؤسسات المالية العالمية وأطراف التجارة الخارجية للتغلب على «شروطها القاتلة». وفي الجملة فإن المجال الاقتصادي العربي في حاجة الى وضع أهداف محددة تقوم على أساس تأمين الاحتياجات الأساسية، وتخفيف ضائقة العيش، وفتح القنوات الاجتماعية التي يؤدي انسدادها الى «الانتحار السياسي». وفي إطار ذلك، فإن من أهم الأسس الجوهرية للإصلاح الشامل، هو إصلاح الريف وتوزيع الاهتمام والرعاية بين الريف والمدن بناء على قاعدة العدالة والتوازن الاجتماعي والاقتصادي. إن كثيراً من بذور العنف نتجت من خلل العلاقات الاقتصادية والتي تحتاج في معالجتها الى «اقتلاع جذورها» وليس فقط «كسر أغصانها الخارجية».

إن إنجاز «برنامج تنموي حقيقي» سيكون من شأنه معالجة مشكلة التهميش الاجتماعي التي تطال شرائح اجتماعية واسعة، وبخاصة إذا ارتكز هذا البرنامج على توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين فئات المجتمع لرفع مشاعر الإقصاء والحرمان التي ترفع درجة الاحتقان السياسي وتفتح أبواب التمرد لرفع الظلم.

وضمن المعالجات الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي تأتي دراسة ألان ريتشاردز بعنوان: **الجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط**،(٥). وهي تعكس العلاقة الوثيقة بين مجالي الاقتصاد والسياسة في تحليل الظواهر الاجتماعية، وهو ما أدى الى بروز مفهوم الاقتصاد السياسي ليشير الى هذا النمط من الدراسات «البيئية» التي تسعى الى الاستفادة من مناهج وأدوات تحليل علمي الاقتصاد والسياسة. وتنبع هذه الصلة من أن كلاً من دراسة السياسة والاقتصاد تدور حول ظاهرة «الندرة»، فتتعامل معها الدراسات الاقتصادية من زاوية الأسعار والأسواق والموارد الاقتصادية، ويتناولها علم السياسة من زاوية نمط توزيع السلطة والنفوذ، أو كما يسميه ديفيد أسيتون «علم توزيع القيم والموارد النادرة في المجتمع». وهكذا فإن

---

(٥) Alan Richards, «Economic Roots of Instability in the Middle East,» *Middle East Policy*, vol. 4, nos. 1-2 (September 1995).

السياسة والاقتصاد في واقع الأمر هما وجهان لحقيقة واحدة[٦].

انطلاقاً من ذلك، فإن مؤلف البحث يدرك أن عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة ليس حدثاً عرضياً وإنما هو «ظاهرة مزمنة»، بمعنى أنها استمرت بشكل مطرد وإن اختلفت أشكالها عبر فترة ممتدة من الزمان، مما يدفع البحث في العوامل الهيكلية أو البنائية التي تساعد على تفسير هذه الظاهرة. بعبارة أخرى، فإن اطراد ظاهرة اجتماعية ما يجعل من الضروري تجاوز الأسباب الذاتية أو تلك المرتبطة بظروف وقتية معينة لتحديد الأسباب أو العوامل المتعلقة بالبناء الاجتماعي والمتصلة بتلك الظواهر.

وترجع أهمية منهج دراسة العوامل البنائية أو الهيكلية في تحليل الظواهر الاجتماعية في أنه يتجاوز العوامل الذاتية أو الظرفية المتعلقة بأطراف، أو توقيت حدوث ظاهرة ما للتغلغل في جوهرها والتفتيش في خصائص البناء الاجتماعي الذي يفرزها أو يرتبط بها.

في دراسة العنف كظاهرة اجتماعية، فإن هذا المنهج يتجاوز تحليله كسلوك فردي أو حالة انحرافية للبحث في العوامل البنائية المرتبطة بالهياكل الاجتماعية التي ينتشر أو يسود فيها هذا السلوك.

ومن الناحية المنهجية يكون من التعسف الفصل المطلق بين العوامل السلوكية من ناحية، وتلك الذاتية من ناحية أخرى. ففي كل ظاهرة سياسية على سبيل المثال يقود التحليل الى مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، السلوكية والبنائية، مع اختلاف في الثقل لكل منها من ظاهرة الى أخرى وبالنسبة الى الظاهرة نفسها من وقت الى آخر.

وفي هذا السياق، فإنه بالنسبة للجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط يركز ألان ريتشاردز في دراسته على ثلاثة جذور هي: البطالة، وغياب الأمن الغذائي، ونقص الأموال المتاحة للاستثمار، وهي كلها تصب في: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بما يرتبط به من تدهور لمتوسط دخل الفرد إذا أخذنا في الاعتبار معدلات التزايد السكاني وعدالة توزيع الدخل.

والحقيقة، كما نراها، أن هذه العوامل لا تصلح لأن تكون وحدها إطاراً لتفسير ظواهر عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، فإذا أخذنا ظاهرة الانقلابات العسكرية التي سادت المنطقة في منتصف الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، أو

(٦) علي الدين هلال، «تحليل نقدي لدراسة ألان ريتشارد،» في: كتيب المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية؛ العدد ٣ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٢٧.

ظاهرة الخلافات والتوترات والصراعات بين البلدان العربية، فإنه لا يمكن فهمها أو تفسيرها من دون إدخال عوامل أخرى، مثل تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو التنافس بين القادة والزعماء العرب من أجل المكانة أو الدور أو الهيبة، كما لا يمكن إغفال عنصر «العدوى والتأثير المتبادل» بين المجتمعات العربية، وما يحدث في إحداها، وبالذات في البلدان العربية الكبرى، فكل ذلك كثيراً ما يجد صداه في مجتمعات أخرى، أو عنصر التدخل الخارجي وسياسات الدول الكبرى في المنطقة بقصد تكريس أوضاع معينة أو خلق حالة من عدم الاستقرار لأوضاع أخرى(٧).

وبالمنطق نفسه، فإننا هنا ونحن نتعرض لظاهرة العنف لا يمكن إرجاعها الى عوامل داخلية على سبيل الحصر، بل من الضروري أن ندخل أيضاً «العامل الإقليمي» و«الدولي» في الاعتبار، ومثال ذلك تأثير الثورة الإيرانية ـ على الأقل في فترة بدايتها ـ في قطاعات واسعة من الجماهير العربية. كذلك هناك الآثار التي نجمت عن الحرب الأفغانية التي غدت ساحة لتدريب العناصر الأصولية، والتي مثلت عودتهم لبلادهم مؤشراً لتصعيد درجة العنف وأشكاله، ثم هناك دور أجهزة بعض الدول المؤيدة لهذه الحركات الأصولية في توفير المقومات اللوجستية لعناصرها.

إن مؤدى ذلك كله أن المقومات البنائية في تحليل الظواهر السياسية لا تصلح بمفردها كأساس لتفسير ظواهر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وأن القول بذلك لا يعني على الإطلاق التقليل من شأن هذه المقومات أو التهوين من شأنها، ولكنه يعني أنه من الضروري وضعها في السياق الاجتماعي والتاريخي الأوسع بما يتضمنه من عوامل داخلية (بنائية وذاتية) وإقليمية ودولية.

وبالعودة الى الصلة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد، فإن حل المشاكل الاقتصادية لن يكون إلا من خلال الحلول السياسية، ذلك أنه مع الاعتراف بانخفاض معدلات أداء عدد كبير من الاقتصادات العربية، فإن رفع مستوى هذا الأداء يكمن أساساً في تبني النخب لاختيارات وسياسات تنموية جديدة. وقد نجد في دروس بعض التجارب التنموية في الدول الأخرى معيناً جيداً للاختيار والإفادة منها.

ومن أول الدروس هو ضرورة وجود النظرة الشاملة على المستوى الكلي للاقتصاد والسياسة، وهو ما يعبر عنه بضرورة وجود رؤية سياسية أو هدف قومي يسعى المجتمع الى تحقيقه. ومن هذه النظرة تنبثق الأهداف المتنوعة في مجالات المجتمع المختلفة بشكل مترابط ومتكامل.

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

وثاني هذه الدروس هو بناء المؤسسات ووجود حالة من الانضباط العام سواء على مستوى الدولة أو المجتمع، فمثل هذا الانضباط هو الذي يضبط إيقاع الحركة والنشاط، ويحدد معايير الأداء ويضع قواعد الثواب والعقاب والمحاسبة والمراجعة، ولا يمكن أن يتحقق من دون وجود دور فاعل للمؤسسات أو من دون تطبيقها لأحكام وقواعد قانونية على الجميع.

وثالث هذه الدروس هو اتباع استراتيجية الاستثمار في البشر، وهو ما أدى الى إعطاء التعليم وإعادة التدريب أولوية كبيرة، بحيث يصبح تعليم الشعب وتأهيل الأجيال الجديدة تأهيلاً يتسق مع التطورات الصناعية والتكنولوجية في العالم من أول مستلزمات النمو الاقتصادي ومتطلباته.

ورابع هذه الدروس هو العمل على زيادة عنصر المنافسة بين الوحدات الاقتصادية، إنتاجية أكانت أم خدمية، فالطريق الى المنافسة على المستوى الدولي يبدأ بتحقيقها على المستوى الداخلي، ذلك أن المنافسة هي الطريق الوحيد لتحقيق جودة أفضل بسعر أقل.

ثالثاً: رؤية عقلانية: في منهاجية المعالجة

يتحدث الجابري عن ظاهرة التطرف ـ التي تعد مقدمة للعنف ـ عندما تتجاوز المستوى الطبيعي لتتحول إلى مركز استقطاب وظاهرة تتجه نحو التنمية العامة، مما يكون نتيجته قيام ردود أفعال متطرفة، ويتحول المجتمع إلى «مسرح للعراك بين الأطراف المتطرفة» سواء كانت تنتمي إلى المجتمع المدني أو المجتمع السياسي (الدولة). ففي مثل هذه الحال يتعين التعامل مع التطرف كظاهرة مرضية تستشري وتهدد بالتحول سريعاً إلى نوع من «التدمير الذاتي»، وليس هناك غير المعالجة العقلانية وسيلة لتلافي الانزلاق نحو هذا المصير المفجع، ذلك لأن التطرف في جميع الأحوال هو «من عمل اللاعقل».

المعالجة العقلانية لظاهرة ما تتطلب **أولاً** الاعتراف بها كشيء واقع، وكظاهرة لها أسبابها الموضوعية، وتتطلب **ثانياً** تحليلها للكشف عن أسبابها الحقيقية وآلية عملها. والمعروف أن المعالجة العقلانية للظواهر الإنسانية تتطلب ممن يتصدى للمعالجة إقامة مسافة بينه وبينها كوسيلة لتحقيق نوع من «الاعتراف الحيادي» بالظاهرة، ثم البحث عن جهة أخرى أو عن وسيلة تمكن من الحصول عليها متكررة متنوعة تكرر التجارب العلمية وتنوعها. وهذان الشرطان لا يتحققان إلا باللجوء إلى التاريخ حتى يمكن التعامل مع الظاهرة عبر مسافة زمنية تجعلها قائمة «هناك»، وهو ما يسمح بالتزام الموضوعية والحياد إزاءها، ومعناه من جهة أخرى التعامل مع الظاهرة (بصفتها

متكررة) كتجربة متنوعة. . وبانتهاج هذا الأسلوب يمكن استخلاص ما هو ثابت فيها، أي بمثابة القانون الذي يحكم الظاهرة، والذي من دونه تصعب أو تستبعد إمكانية العلاج.

بهذا المنطق العقلاني يمكننا إجمال ثوابت ظاهرة التطرف والعنف وفقاً للمعطيات التالية:

١ ـ أن التطرف والعنف يرتبطان بوضعية اجتماعية واقتصادية وسياسية تضيق الخناق على فئات اجتماعية يتم استبعادها، والتطرف على وجه الخصوص يظهر كموقف فكري حاد يصدم هدوء الفرد أو الجماعة ويخل بالتوازن على مستوى المعتقدات والرموز.

٢ ـ أن التطرف رد فعل لاعقلاني، لأنه لا يتجه الى الأسباب الحقيقية التي أنتجته، بل انه يلجأ إلى الرأسمال الرمزي الجماعي لينتقي منه سلاحه.

٣ ـ ان التطرف وما يعقبه من مواقف عنف هو «رد فعل تقمصي ميثولوجي» يقوم على «تقمص اسطوري لنماذج يختارها المتطرف أبطالاً ووضعيات» ليقيم مقارنة معها ويحولها إلى نماذج فوق التاريخ تعلو على وضعه الاجتماعي والثقافي الذي يعيشه، ويقاتل المتطرف عن عقيدة يعمل على تعميمها لكسب الأنصار وتعبئة الأتباع[٨].

أما عن أسلوب المعالجة، فإنه يبدأ أولاً كما ذكرنا بالاعتراف بوجود الظاهرة، ثم البحث عن أسلوب تغيير الأسباب الحقيقية وراءها:

إن الظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي هو أهم الأسباب الموضوعية الثابتة وراء كل تطرف وعنف، عندها يتخذ مظهراً جماعياً ويستشري جماهيرياً. ويقول الجابري: «تجنب ردود الفعل اللاعقلانية في معالجة هذه الظاهرة، ذلك لأن المعالجة اللاعقلانية لا تنتج سوى مزيد من ردود الفعل اللاعقلانية. وإذاً لا بد من وسائل عقلانية لمعالجة لاعقلانية التطرف، ولا بد من وضع المتطرف أمام مرآة تضع أمام بصره وجهه ووجه أسلافه المتطرفين. تلك هي الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من التحرر من الشحنات الانفعالية ومن إسار التمويه الايديولوجي والتقمص الميثولوجي»[٩].

---

(٨) الجابري، **المسألة الثقافية**، ص ١٦٠ ـ ١٦٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

ومن هنا، فإن هناك أهمية قصوى للدور الذي يعزى إلى الثقافة والتعليم لمعالجة الظاهرة التي نحن بصددها من خلال توفير مناخ فكري عقلاني نقدي يصنعه التعليم وترعاه الثقافة.

إن آفة التعليم الذي يطبق حالياً في الوطن العربي، إما أنه تعليم تقاني يصنع عقولاً قانونية دوغمائية، وإما تعليم ميثولوجي تلقيني يصنع عقولاً راكدة أسطورية، والقاسم المشترك بين النوعين هو غياب المنهج النقدي.

إن العقل التقاني عقل جامد لا يتجاوب مع الأمور النظرية بما يسمح بتعدد الأسئلة والأجوبة، ولذلك تجده مستعداً لتلقي العقائد الجاهزة، كما يتلقى القوانين العلمية، فليس غريباً أن تكون المعاهد والكليات العلمية من أهم ساحات استقطاب التطرف وأنصاره. أما العقل الأسطوري الذي تنشئه المعاهد والكليات النظرية، فهو يتلقى المعرفة على صورة أساطير وروايات وحقائق جاهزة، ويتلقى الدين كقشور فقهية ومشاهد أخروية، وتضيع فرصة طالب الآداب والحقوق للانفتاح على ثقافات العصر ليبقى كل منهما أسيراً لعالمه، إما عالم العقل التقاني أو عالم العقل الأسطوري. ومع غياب العقل النقدي ينفتح الباب على مصراعيه للتطرف بكل أطروحاته متغذياً بالوصفية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع الى المزيد. ويجمل الجابري شروط العلاج عقلانياً في:

أ ـ تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب ـ التعامل العقلاني المبني على الفهم والتفهم ووضع الأمور أمام مرآة التاريخ.

ج ـ إشاعة الفكر النقدي في الثقافة والعلوم والتعليم.

أما غير ذلك من وسائل المواجهة السلبية، فهي لن تنتج غير المزيد من التطرف والعنف لأن التطرف يسقي التطرف ويقويه وهيهات أن يقضي عليه.

رابعاً: نموذج لمحاولة بحثية لتحليل ظاهرة العنف السياسي والديني في مصر: رؤية شاملة

تعد محاولة «جماعة تنمية الديمقراطية» محاولة رائدة لبحث ودراسة ظاهرة العنف السياسي والديني في مصر، حيث جمعت في مؤتمر عقد في ١٩ ـ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨ نحو مائة وسبعين من الباحثين والمتخصصين من مختلف التيارات السياسية ورجال الديانتين الإسلامية والمسيحية. وناقش المؤتمرون سبعة عشر بحثاً عن قضايا العنف السياسي والديني. ويهمنا هنا أن نركز على شمولية الرؤية التي تضمنتها هذه المحاولة، حيث نظرت إلى الظاهرة من عدة جوانب بما فيها الزوايا التي اعتبرت من

قبل من الخطوط الحمر التي لا يصح الاقتراب منها. ويمكن تقديم محاور الموضوعات التي عولجت بحثياً كالتالي:

١ ـ الإعلام والفنون وظاهرة العنف.

٢ ـ التعليم والمناهج الدراسية وظاهرة العنف.

٣ ـ المؤسسة الدينية وظاهرة العنف.

٤ ـ العوامل الاقتصادية والاجتماعية وظاهرة العنف.

٥ ـ الجمود السياسي وعنف الدولة وأثره في الظاهرة.

٦ ـ الأقباط وقضية العنف.

٧ ـ مستقبل ظاهرة العنف.

وقد طرح هذا المؤتمر مقترحات عدة للمساعدة على احتواء العنف في المجتمع المصري يمكن إبرازها كالتالي:

١ ـ ضرورة تفعيل دور البرامج الدينية وربط عناصر الثقافة الإسلامية بمستجدات العصر وحاجاته، وأن تسهم البرامج الدينية في تكوين رأي عام مستنير يهتم بقضايا وطنه وأزمات مجتمعه.

٢ ـ ضرورة أن تهتم السينما بمكامن العنف من انحطاط مستوى المعيشة والمكان وازدحام وتكدس السكان وعنف الحضارة الحديثة، وأن لا تبرز العنف والجريمة كظاهرة مستقلة عن الاقتصاد والدولة.

٣ ـ ضرورة أن يتناقش المتخصصون في حجم البرامج الدينية في الإعلام، وهل المطلوب زيادتها أو التقليل منها، وأن تناقش قضية الإعلام والسينما، وإلى أي حد يسمح بطرح آراء مخالفة للدولة.

٤ ـ ضرورة أن تتضمن البرامج والمناهج المدرسية قيماً للتسامح مع الآخر دينياً (الأقباط)، وثقافياً (الغرب).

٥ ـ إعادة النظر في ممارسات ودور الكنيسة القبطية (المحاكمات الكنسية، قرارات الحرمان وشل فاعلية المجالس الملية، ومصادرة بعض الكتب والمطبوعات التي تتضمن فكراً ناقداً لقيادة الكنيسة)، وكشف بعض الممارسات، مثل عدم تسامح القيادة الكنسية مع الآراء المخالفة، وبخاصة **مجلة مدارس الأحد**، مما يعبر عن درجة من العنف الداخلي.

٦ ـ ضرورة الاهتمام بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي لظاهرة العنف. وفي هذا الإطار أبرزت الدراسات مظاهر سلبية عدة اعتبرتها عوامل تؤدي لتغذية العنف، ومنها:

أ ـ تحييد الدولة اجتماعياً ونفض يدها من المسؤوليات المفترضة إزاء الجماعات الفقيرة.

ب ـ تهميش الفقراء من خلال انخفاض الدخول والتجميد وانعدام فرص العمل.

ج ـ ان أغلب من استفادوا من الصندوق الاجتماعي كانوا من الأغنياء ولم يتجاوز إنفاقه على الأنشطة الاجتماعية أكثر من ٠,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

د ـ اتساع العشوائيات وضعف أو انعدام ما يقدم لها من خدمات وانتشار الأمية والبطالة وشيوع ظاهرة الحقد الاجتماعي.

٧ ـ عالجت الأبحاث مطالب الأقباط في إلغاء «الخط الهمايوني» وعودة المحاكم الملية وتشديد العقوبات على الدعاة الإسلاميين الذين يستخدمون الإكراه والإغراء في تحويل المسيحيين إلى مسلمين. كما أثارت المناقشات أسئلة مهمة مثل: هل تؤدي كثرة الإلحاح على تطبيق الشريعة إلى عنف لدى الأقباط؟ وهل التفوق في الثروة عند الأقباط يعوض من حرمانهم في مجالات أخرى؟ وهل هناك عزل سياسي حقاً، وهل يشمل الأقباط وحدهم؟

٨ ـ ما هي أدوار الأحزاب السياسية والتيارات الثقافية والسياسية وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني في صياغة رؤية مدنية بديلة للوحدة الوطنية ولمواجهة العنف؟ وهل يمكن صياغة استراتيجية عمل مدنية مستقلة لنزع فتيل العنف والتطرف في الثقافة والإعلام والتعليم والمؤسسات الدينية وأنماط التفكير؟

ومن مجموع الآراء التي طرحت خلال هذه المعالجة البحثية الشاملة لظاهرة العنف السياسي والديني في مصر، نرى أنه يمكن الاستفادة من الخطوط العريضة التي طرحت بهذا الشأن، ومنها:

أ ـ ان معالجة العنف في مصر تبدأ ببرنامج تنموي يضع حداً للتفاوت والحرمان عبر عمل وطني جاد لمحاربة الفقر والبطالة والتهميش.

ب ـ انه لا بد من توسيع نطاق المشاركة السياسية وإتاحة الفرصة للمواطن لأن يلعب دوراً في صنع السياسة العامة وتحديد توجهاتها على المستوى المحلي والمركزي، ووضع برنامج كامل للإصلاح السياسي الديمقراطي، على أن تتضمن إتاحة الفرصة

للجمعيات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني وتأكيد استقلالها وتحررها من سيطرة بيروقراطية الدولة.

ج ـ لا بد من الالتفات إلى سوء إدارة الاقتصاد، واصلاح هذه الإدارة ومحاصرة الفساد بمختلف أشكاله، وتأكيد أهمية المساءلة وآليات الرقابة، وتوفير البرامج الثقافية، واتخاذ اجراءات عاجلة على صعيد الرعاية الاجتماعية، وإعطاء اهتمام أكبر لمحافظات الصعيد، وتحميل الأغنياء وليس الفقراء وأصحاب الدخول الثابتة العبء الضريبي الأكبر، ووضع مشكلة العشوائيات بين الأولويات سعياً إلى حل حقيقي لها.

د ـ لا يمكن الفصل بين ظاهرة العنف كمشكلة مجتمعية وانسداد القنوات السياسية في المجتمع المصري، وعلى ذلك فإن الديمقراطية تصبح هي المدخل الأول لمعالجة مشكلة العنف في المجتمع المصري بمسلميه ومسيحييه. فالأقباط جزء من المجتمع يرتبط مستقبلهم بالإصلاح السياسي الديمقراطي، وإذا استمر الانسداد السياسي الراهن لا يمكن ضمان عدم اتجاه قطاعات من المجتمع الى العنف.

هـ ـ اتفقت الآراء على أهمية إرساء قيم وممارسات ديمقراطية داخل كل من الأزهر الشريف والكنيسة القبطية، وأن قدراً من الديمقراطية ضروري لدعم دور كل منهما في ضمان التطور السلمي للمجتمع ومحاصرة العنف[١٠].

---

(١٠) وحيد عبد المجيد، محرر، **برنامج الوفاق الوطني في مواجهة العنف السياسي والديني: وقائع وتوصيات الحوار بين مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية**، منتدى الحوار؛ ١ ([مصر؟]: جماعة تنمية الديمقراطية، برنامج الحلول من خلال المناقشات، [١٩٩٨]).

خـاتمـــة:
الرؤى الاستنتاجية بين مسارات التغيير ومفاتيح المستقبل

تتميز ردود فعل البلدان العربية عموماً إزاء التحولات العالمية بالإخفاق التام في إدراك حجم هذه التحولات، فضلاً عن عدم الشعور بضرورة الإسراع في التكيف وتغيير الهياكل الوطنية للاستجابة لهذه التحولات. صحيح أن الوطن العربي ليس بعيداً عن مجرى التحولات العالمية، وقد بدأ بالفعل باتخاذ خطوات لتطبيق سياسات جديدة، من ذلك على سبيل المثال تنفيذ غالبية البلدان العربية لسياسات «الانفتاح الاقتصادي»، كذلك هناك دعوة لتكوين «تكتل عربي» ودفع وتيرة التعاون الإقليمي في مختلف المجالات، كما أن هناك دعوة صريحة لتعميم التغيير والاهتمام بحقوق الإنسان. . على رغم كل ذلك، فإن مسيرة الإصلاح الشامل ما زالت متعثرة أو متخبطة ولم تحقق بعد أي تغيير ملموس. فما هو السبب في هذا الإخفاق؟

أولاً: سوسيولوجيا الأزمة العربية

إن الإمة العربية كمجتمعات ودول تعيش أزمة حادة تهدد أسس ومقومات وجودها إن لم يتم تداركها ومعالجتها في الوقت المناسب وبطريقة جذرية. ولعل أهم ما يميز هذه الأزمة أنها متعددة الجوانب والأبعاد، بحيث إن كل واحد منها يكاد يشكل بحد ذاته أزمة قائمة. لذلك فإن محاولة تحديد طبيعة أبعاد هذه الأزمة الشاملة وكشف خباياها، يعتبر خطوة حاسمة وضرورية من أجل صياغة استراتيجية عامة للمواجهة ومعالجة الأسباب الكامنة وراءها.

ويمكننا بداية النظر الى الأزمة العربية المعقدة من خلال تحليلها الى ثلاثة أبعاد أساسية:

١ ـ البعد الاقتصادي.

٢ ـ البعد الاجتماعي والثقافي.

٣ ـ البعد السياسي.

١ ـ البعد الاقتصادي

لقد تجسد الفشل الذي طبع مشروع التنمية العربي في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى. وكانت إحدى نتائج هذا الفشل العجز المالي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية، وتعمق التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق في عدة بلدان عربية على مداخيل الريع النفطي. وقد جرى كل ذلك على حساب إطلاق صيرورة التراكم الاقتصادي الداخلي الذي يقوم على تطوير الصناعات التحويلية بمختلف فروعها، والتركيز على رفع درجة التكامل الاقتصادي، وتفاقم الفشل الاقتصادي بعد انهيار النفط في السوق الدولية تبعاً لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة. وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظراً الى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي انتشر في المجتمعات العربية. إن أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة منذ بداية الثمانينيات هو عدم دفع الاستثمارات المنتجة، وبخاصة في قطاعات الصناعة، إضافة الى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عمليات إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية برمتها، مؤدية الى إضعاف أي فرصة للتنمية والتكامل بين الاقتصادات العربية.

٢ ـ البعد الاجتماعي ـ الثقافي

لعل أهم ما يميز هذا الجانب من الأزمة الراهنة هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظمه بما هو مجموعة من العلاقات ذات الطابع المؤسسي التي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى هذا الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، وفي الوقت ذاته معياراً لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية مقابل نموذج قيمي مثالي، وصولاً الى توزيع الجزاءات المستحقة في كل حالة[١].

---

(١) العياشي عنصر، «سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٨٣ ـ ٨٥.

إن أهم ما يلاحظ هو تدهور قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة، والتي هي عناصر قيمية أساسية للمجتمع من أجل ضمان الاستخدام الرشيد للموارد البشرية والمادية.

وفي إطار الاهتمام بالجانب الاجتماعي الثقافي للأزمة، فإن ذلك يرتبط الى حد كبير بعجز المجتمع عن تحقيق النقلة النوعية من الوضعية التقليدية القائمة على أساس البنى الاجتماعية الخاضعة لروابط الدم والعرق والانتماء لمجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان تحدد هويتها عوامل مثل الدين واللغة، الى مجتمع عصري يقوم على التنوع والتعدد المرتكز على خاصيات مهنية مهارية مرتبطة بدور الأفراد والمجموعات ومكانتهم في البناء الاقتصادي، وهو في الوقت نفسه يخضع لقواعد تحظى باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في إطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي، وطرق تداول السلطة ودوران النخبات، وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة إلى تأسيس الصراع. لم يعد هناك شك في أن الفشل الذي مني به المشروع العربي للتنمية مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة العربية. ولعل من أهم الظواهر المرضية التي انتشرت انعكاساً لحالة التخلف الاجتماعي والثقافي هي: الرشوة، والمحسوبية، والزبونية، وروح الاتكال، والمضاربة؛ وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف والترقية والتعيين في مناصب قيادية في مختلف مؤسسات الدولة، بل أكثر من ذلك تطورت الى ممارسات تجسد «خصخصة الدولة»، وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية الجديدة التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها أفراد مقربون في تحقيق مصالحهم ومطامعهم. ويبدو النظام السياسي على شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يهدفون الى المحافظة على الوضع القائم والامتيازات التي يتمتعون بها[٢].

أيضاً في إطار البعد الاجتماعي للأزمة، يلاحظ فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم، فضلاً عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي تعاني حالة من الاضطراب والاختلال، نظراً الى عمق التحولات التي تواجه المجتمع واستخدامها من قبل السلطة في إنتاج نسق للقيم يعمق من حالة الاضطراب الراهنة. ويرتبط بذلك اتساع الفجوة

---

(٢) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons; edited with an introduction by Talcott Parsons (New York: Free Press, 1964).

بين الشرائح والفئات الاجتماعية، وهي الفجوة التي تقوم على عناصر تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية العظمى في المجتمع (الطبقة العاملة والطبقة الوسطى)، ذلك أن هذا التفاوت ارتبط بالتشكل السريع لثروات ضخمة وتحويل الأموال العمومية، مما أنتج شعوراً بالظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص(٣).

وعن علاقة التفاوت الاجتماعي بانتشار العنف في المجتمع، يقول العياشي عنصر عن هذه الحالة في المجتمع الجزائري: «هكذا أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي كانت خلال مراحل سابقة من تطور المجتمع مرفوضة، حتى على مستوى الخطاب السياسي المتميز بنزعة شعبوية قوية، أصبحت اليوم ميزة جوهرية وسيكون من الصعب التخلص منها أو التخفيف من حدتها. يبدو ذلك واضحاً من ردود فعل القوى الاجتماعية والسياسية المستفيدة من النظام الريعي، حيث لا تزال تدافع عن مواقعها ضمنه. ويتجلى ذلك بخاصة في رفض احداث القطيعة واللجوء الى استخدام العنف الذي تعمل بواسطته قوى التحالف بين أصحاب الثروة غير المشروعة وبعض التيارات السياسية المتطرفة، وكذلك قوى أجنبية لها مصلحة في تعميق الأزمة الراهنة، على إفشال كل محاولة جدية رامية الى معالجتها، ذلك أن هذه المعالجة تقتضي بالضرورة التصدي لتلك المصالح وتصفيتها. ذلك هو ما يحرم قوى سياسية معينة مثل الحركات الدينية المتطرفة والقوى المحافظة في أجهزة الدولة ـ الحزب سابقاً ـ إضافة الى مجموعة أخرى أقل أهمية، يحرمها من القاعدة الموضوعية التي تستند إليها والمتمثلة في إفرازات هذه الأزمة التي تسعى الى تغذيتها بخطاب غامض يتراوح بين العنف والتهديد تارة، وابتزاز عواطف الجماهير الشعبية تارة أخرى»(٤).

٣ ـ البعد السياسي

إذا حاولنا تشخيص البعد السياسي في الأزمة، فإننا نجده ممثلاً في عدة عوامل: اغتصاب السلطة واحتكارها من قبل أقلية أو نخبة مسيطرة تتمسك بمواقعها في أجهزة ومؤسسات الدولة. ثم يضاف إلى ذلك خنق وكبت الحريات الفردية والعامة والتضييق على حرية التعبير، ومنع المبادرة المبدعة ونفي الاختلاف وتأكيد الأحادية المتعسفة، والتحكم في استخدام السلطة واحتكار الامتيازات وتصلب الأجهزة البيروقراطية. وأدى كل ذلك الى اتساع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدان مؤسسات الدولة لصدقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع(٥).

---

(٣) عنصر، المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٨.

إن طبيعة النظم السياسية العربية القائمة تقتضي إقصاء بعض القوى الاجتماعية ذات التوجهات السياسية المغايرة ومنعها من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها، وتكون نتيجة ذلك لجوء هذه القوى الى المقاومة السلبية أولاً، ثم الاحتجاج العنيف ثانياً، بعد أن تكون التناقضات قد بلغت مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واستيعابه.

ويرتبط بالأزمة في بعدها السياسي غياب مفهوم المواطنة كقيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلاً كامل الحقوق ويقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة، ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه الى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني. وفي المقابل يعامل من قبل مؤسسات الدولة وأجهزتها من هذا المنطلق، إذ تجدها حريصة على ضمان حقوقه المدنية والسياسية. أما في مجتمعاتنا، فإن الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجوده المستقل بعيداً عن الأطر التي تحددها له هذه العلاقات، كما تتعامل مع مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه، أي باعتباره عضواً في قبيلة أو عشيرة أو طائفة.

وبالجملة، فإن النظم السياسية العربية تعاني تناقضات عديدة أبرزها التناقض بين طبيعتها التقليدية البالية التي تتمثل في انفراد «الزعيم» بالحكم والرأي وإخضاع الجميع بما في ذلك المحيطون به، وصولاً الى استخدام العنف والتصفية الجسدية لفرض الهيمنة وظهور ردود أفعال مماثلة لمقاومة الحكم الاستبدادي. وفي مقابل هذه الصورة التقليدية، هناك «المظهر العصري» الذي تجسده ممارسات شكلية وطقوسية، كالانتخاب واعتماد أساليب البيروقراطية الحديثة. وهناك أيضاً التناقض بين الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية الضيقة التي تشكل مضمونه الاجتماعي، وتوزيع الثروة الريعية في شكل هبات وإقطاعيات توزع وفقاً لمعايير الطاعة والولاء والتبعية للزعيم وللحكم.

وفي مقابل ذلك، نجد خطاباً ينفي التمايز ويؤكد التجانس ووحدة المصير والمصالح.

ولئن كانت الولادة الديمقراطية عنيفة ودموية، فلأنها تعبّر عن حاجة التجارب العربية إلى النقد الذاتي والمراجعة الدائمين، وإلا تآكلت المشروعية التاريخية والنضالية.

وبعد...

وفي إطار عمليات التغيير الجارية حالياً في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهل يمكن تصور «أساليب معالجة وتطوير» لتصويب عمليات التغيير. لنبدأ في هذا الجزء من الدراسة نوعاً من التصويب للجانب

الاقتصادي، وبخاصة في مجال التحول إلى تغليب القطاع الخاص، وننتقل من ذلك الى «ضرورة التغيير السياسي»، ثم نعالج ما نطلق عليه «مفاتيح المستقبل».

ثانياً: مسارات التغيير: هل تأهل القطاع الخاص العربي لإنجاح سياسات السوق؟

على الرغم من التطور الملحوظ الذي أحرزه القطاع الخاص منذ أواخر الثمانينيات، وعلى الرغم من وجود محاولات جادة من قبل بعض الصناعيين لتطوير هذا القطاع، فإنه ما زال يعاني جوانب ضعف بنيوية تجعله غير مهيأ للعمل في إطار آليات السوق. فالقاعدة الإنتاجية الصناعية للقطاع الخاص ما زالت ضعيفة وغير عريضة، الأمر الذي جعل منتجاته تتسم بالتنوع المحدود، كما أن تقاليد الاستثمار الصناعي الذي يرتكز على التجديد والإبداع ليست منتشرة في القطاع الصناعي الخاص على نطاق واسع، في حين أن عقلية المنشأة الفردية الصغيرة التي تسعى وراء الربح السريع تكاد تكون هي السائدة في هذا القطاع. كذلك فالمنشآت الصناعية للقطاع الخاص ما زالت في غالبيتها صغيرة الحجم وتعتمد على تقانات بسيطة غير متطورة، ولا ترقى جودة منتجاتها الى المستوى المطلوب عالمياً، وذات إنتاجية منخفضة وقيمة إضافية ضئيلة، مما يجعل أسعارها غير تنافسية. إن ممارسة النشاط الاقتصادي في نطاق آليات السوق يتطلب توفر القدرة على الصمود في وجه المنافسة في السوق الداخلي والأسواق الخارجية.

ولكي تكتسب منشآت القطاع الخاص هذه القدرة، فإنه لا بد من تأهيلها على نحو تتخلص فيه من جوانب الضعف التي تعانيها. وإذا كانت هذه المهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق القطاع الخاص، فإن للدولة دوراً مهماً يتوجب عليها القيام به. ومن الخطأ الاعتقاد بأن الاعتماد على آليات السوق يلغي وظيفة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي. كل ما في الأمر أن الدولة تمارس وظيفتها من خلال آليات السوق وليس فوقها، وعبر سياسات مالية ونقدية ومصرفية وليس بقرارات وأوامر إدارية، وبالتعاون مع قوى السوق الفاعلة وليس من خلال الوصاية عليها، فالسوق باعتباره المركز الذي تلتقي عنده مختلف القوى التي تنشط في الحياة الاقتصادية، والتي تضم المنتجين والمستهلكين والوسطاء، هو واقع لا سبيل لتجاهله بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي. ومن خلال التفاعل الذي يتحقق في السوق بين الرغبات والحاجات من جانب، والجهود والتضحيات من جانب آخر، يتم توجيه النشاط الاقتصادي بتأثير عوامل العرض والطلب، وفي إطار المنافسة الحرة. وإذا كانت قوانين العرض والطلب والمنافسة الحرة لا تخلو من بعض الشوائب، فإنها على أية حال توفر

الآليات الأكثر كفاءة وفعالية في توجيه النشاط الاقتصادي على نحو يكفل حسن استخدام الموارد المحدودة. وتتجلى وظيفة الدولة في الحياة الاقتصادية في العمل على توفير المناخ الملائم، من أجل أن تمارس آليات السوق دورها بنجاح في توجيه النشاط الاقتصادي، وفي التدخل من خلال أدوات السياسة الاقتصادية لتصحيح مسارها كلما دعت الحاجة الى ذلك بما يتوافق والأهداف والتوجهات العامة[٦].

ومن هنا تأتي أهمية وجود إطار تخطيط طويل الأجل، يرسم بوضوح الخطوط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحدد الأهداف والتوجهات المستقبلية التي يتطلع المجتمع الى بلوغها. ومن شأن وجود هذا الإطار أن يوفر للقوى الفاعلة في النشاط الاقتصادي الإحساس بالاتجاه، وأن يؤمن لها الاستقرار الذي تحتاج إليه للعمل على المدى الطويل، وليس السعي وراء الربح الآني. كما يساعد هذا الإطار على معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة التنمية من منظور شامل، وليس من خلال ردود أفعال آنية تولد مشاكل أكثر مما تحل. كذلك يساعد وجود هذا الإطار على خلق المناخ لتعزيز صدقية الدولة وبناء الثقة بالحاضر والمستقبل. ولكي تمارس آليات السوق دورها بنجاح لا بد من توفير الاستقرار النقدي والمالي، وذلك من خلال القضاء على التضخم واستقرار سعر الصرف. كما لا بد من أن تسود الشفافية والعلانية في البيئة الاقتصادية، وأن تتوفر المعلومات الاقتصادية السليمة عن مختلف جوانب الحياة بما في ذلك توزيع الدخل القومي والإنتاج والأسعار والأرباح والخسائر، وأن تلغى القيود المفروضة على الحصول على المعلومات.

إن توفر الشفافية والمعلومات ضمن مناخ يتسم بالحرية من شأنه أن يسلط الضوء على الانحرافات التي قد تحصل من قبل أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجاوزات التي قد تحدث من قبل الأجهزة الحكومية، والحؤول دون انتشار الفساد في الحياة العامة.

كذلك تستدعي آليات السوق سيادة القانون وعدم إصدار القوانين لحماية أشخاص أو فئات معينة، واحترام الحقوق الأساسية للأفراد، وعدم تهديد توقعاتهم المشروعة، ووضع حد لظاهرة تضخم القوانين والقرارات، وتعدد جهات الاختصاص، وتوفير الحماية للمستهلك، ومنع الاستغلال، وحماية البيئة، والبت بالمعاملات الاقتصادية ولا سيما في مجال الضرائب من دون تأخير، وإلغاء كل أشكال القضاء الاستثنائي، والاعتراف بأهمية النشاط الاجتماعي لغير أغراض الربح وبأهمية

---

(٦) عبد القادر النيال، «القطاع الخاص بين تدخل الدولة وآليات السوق: دراسة حالة سوريا،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٦٢ ـ ٦٣.

دور منظمات المجتمع المدني[٧].

على أية حال، فإن الفترة الزمنية المتاحة أمام القطاع الخاص للتأهيل هي فترة قصيرة للغاية مقارنة بالمهام المطلوب إنجازها، وما لم يتمكن القطاع الخاص بالتعاون مع الدولة من تكييف أوضاعه مع البيئة الاقتصادية المفتوحة وظروف المنافسة الداخلية والخارجية قبل عام ٢٠٠٥، فإن احتمالات استمراره في البقاء بعد ذلك هي مسألة مشكوك فيها، على أن قضية التأهيل ليست مطروحة على القطاع الخاص فحسب، فالقطاع العام هو بحاجة الى التأهيل أيضاً. وإذا كان القطاع العام قد لعب دوراً مهماً في السابق في توسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية للإقتصاد في غالبية البلدان العربية، فإن أوضاعه الحالية لا تساعده على القيام بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن عملية التنمية هي مهمة وطنية ينوء بحملها قطاع واحد بمفرده، فالمتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية تفرض تحديات بالغة الخطورة تتطلب تضافر جميع الجهود العامة والخاصة لمواجهتها والتعامل معها، وهي تستدعي التحرك السريع لتعزيز إمكانات القطاعين العام والخاص ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة التنمية الشاملة، وبناء على ذلك، فإن الأخذ بآليات السوق في بعض مجالات الحياة الاقتصادية لا ينفي إمكانية أن يظل هناك دور للعملية التخطيطية، وبخاصة في مجال القرارات الاستثمارية الكبرى، وعملية توزيع الموارد في المجالات والمستويات التي تؤثر في المجتمع وفي أجياله القادمة. وبناء على ذلك يمكن البدء بخلق علاقة بين آليات السوق والعملية التخطيطية بوجه عام[٨].

إن عملية طرح برنامج بديل للتكيف الهيكلي تستهدف التوصل الى محاور الحركة التي تضمن الخروج من الأزمة الاقتصادية ودوامة التضخم والبطالة والعجز المستديم لميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، وذلك من خلال منظور للإنماء والعدالة الاجتماعية.

ويرتكز المنظور الجديد على عناصر محددة هي:

١ ـ تحديد القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني لتكون هي القطاعات

---

(٧) حازم البيلاوي، «الجوانب المؤسسة للإصلاح الاقتصادي،» **الأهرام**، ١٩٩٥/٧/٣١.

(٨) انظر برنامج اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في أفريقيا: United Nations, Economic Commission for Africa [ECA], *African Alternative Framework to Structural Adjustment Programmes for Socio-economic Recovery and Transformation: A Popular Version* (Addis Ababa: The Commission, [1991]).

الأولى بالرعاية من حيث تخصيصات النقد الأجنبي وغيرها من عناصر ومستلزمات الإنتاج، لتحقيق عملية التنمية والتحول.

٢ ـ الأخذ بنظام «تعدد أسعار الصرف» كأحد أساليب الإدارة الاقتصادية الفعلية أثناء عمليات التصحيح بدلاً من سياسة تخفيض العملة في برامج «التكيف الهيكلي» عبر كل القطاعات وكل العمليات الخارجية التي عادة ما يوصي بها الصندوق.

٣ ـ الاتجاه الي تحقيق «الاكتفاء الذاتي»، أو أقصى درجة ممكنة منه، في ما يتعلق بالمواد الغذائية من دون التقيد المطلق باعتبارات «المزايا النسبية» (Comparative Advantages) على الصعيد العالمي.

٤ ـ الاهتمام بتحسين «البنية التحتية» في المناطق الريفية للحد من هجرة سكان الريف الى المدن.

٥ ـ الاهتمام بتنفيذ مشروعات التنمية ذات الطبيعة الاستراتيجية.

٦ ـ تحسين توزيع الدخل بين الأفراد والعمل على إشباع قدر أكبر من الحاجات الأساسية (الخدمات التعليمية والصحية) بدلاً من أن يتم استبعاد هذه القطاعات.

٧ ـ الوصول الى موازنة مناسبة لدور كل قطاع (العام والخاص) في بنية الاقتصاد الوطني.

٨ ـ لا مانع من وجود خطة تنمية طويلة الأجل لتحديد طبيعة عمليات التراكم في الاقتصاد الوطني، بحيث تتضمن الخطة أهدافاً مرنة يمكن تحقيقها بنسب تتحدد على وجه التقريب مثل «خفض عجز الموازنة بنسبة معينة، أو خفض عجز الحساب الجاري بنسبة مرنة. . . الخ».

٩ ـ ضرورة تفضيل المرجعية الداخلية في تحديد توجهات السياسة الاقتصادية على ضوء متطلبات الواقع والمستقبل، بحيث يتم الانطلاق من متطلبات النمو الداخلي كنقطة ارتكاز في عملية معالجة أي خلل اقتصادي، وفي إطار الهدف العام، لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وبحيث لا يتم تحقيق هذا الاستقرار على حساب التوازنات الاجتماعية، وذلك لتجنب الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر بصورة سلبية في الاستقرار الاقتصادي في حالة اختلال العلاقة بين الدخول والأسعار. ففي برامج التصحيح الهيكلي التي تعمل على تحرير الأسعار المحلية الى مستوى الأسعار العالمية لا يتم رفع الدخول النقدية لغالبية السكان الى مستوى القوة الشرائية نفسه السائد لدى الشرائح المختلفة. وهكذا يتم تركيز عمليات التكيف على جانب واحد من المعادلة: جانب الأسعار دون جانب التوظيف وزيادة الدخول الحقيقية.

ثالثاً: ضرورة التغيير السياسي

ونصل الى الميدان السياسي، حيث اتجهت البلدان العربية نحو الاعتماد على تعزيز ودعم الإجراءات الأمنية وتضييق هامش الحريات، كما تضاءل الاهتمام بصيانة حقوق الإنسان، مما أدى الى سيادة حالة من «الشلل العام في كل نظام وغياب أي قدرة على المناورة أو الحركة لدى الحكومات العربية»، سواء أكان ذلك باتجاه العالم الخارجي والدول الكبرى، أو باتجاه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال تنتظر الحل.

ومنذ أكثر من ثلاثة عقود، فإن الأنظمة العربية تشهد أنماطاً جامدة من الحكم من دون تغيير جذري، كما عقدت هذه الأنظمة تحالفات وثيقة مع قطاعات الرأسمال العالمي المحلي والعالمي، مما يعني توجيه مسارات البنى السياسية والاقتصادية والسياسات التي تطبقها لمصلحة هذه «الرأسمالية» المحلية والعالمية. وعلى الرغم من مظاهر التعددية السياسية «السطحية» والمشاركة «الشكلية»، فإن العامل الأكثر حسماً في العملية السياسية يتمحور حول القيود والأحكام العرفية المعلنة صراحة أو ضمناً، الأمر الذي يعني استمرار الظروف السياسية من دون تغيير يذكر.

إن الحياة السياسية في الوطن العربي أصبحت مصبوغة بالعنف والعنف المضاد، من جانب السلطة والجماعات المعارضة، «ويكاد الإرهاب المتبادل يكون ملخص هذه الحياة وروحها»[٩]، وهو ما ينعكس على أوضاع حقوق الإنسان.

لقد تفننت النظم العربية في وضع القيود على منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك حظر نشاطها، أو ملاحقة نشطائها، أو محاولة «احتواء» هذه المنظمات وخلق منظمات بديلة موالية لها أو منافسة، ومن ذلك قيام الحكومة السودانية في حزيران/يونيو ١٩٨٩ بحل الرابطة السودانية لحقوق الإنسان. أما المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فإن صراعها مع السلطة ما زال قائماً بسبب إجراءات المحاصرة التي تواجهها.

وعلى الرغم من توقيع بعض البلدان العربية على مواثيق حقوق الإنسان وتعهداتها الدولية، فإنها لم تدخل أي تعديلات جدية على تشريعاتها الداخلية لمواءمتها

---

(٩) برهان غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، سلسلة دراسات وأبحاث (رام الله: مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٣)؛ مسعود ضاهر، **مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي** (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٤)، وهدى ميتكيس، «دور المؤسسات في رعاية التطور الديمقراطي،» **شؤون اجتماعية**، السنة ١٠، العدد ٤٠ (شتاء ١٩٩٣).

مع أحكام هذه الاتفاقيات. وعلاوة على ذلك لا تلتزم هذه الدول بتقديم التقارير الدورية بشأن تطبيق هذه الاتفاقات الى اللجان المختصة في الأمم المتحدة[١٠].

ومع غياب أي معايير واضحة للشرعية وتداول السلطة، فإن ممارسة الحكم لا تخرج عن نطاق «النموذج المقدر المفروض» من دون أي أمل في التغيير أو الانفراج لأن «الاحتفاظ بالسلطة بجميع الوسائل هو حق شرعي مطلق لا يناقش»، وكل أشكال المعارضة أو الاحتجاج أو النقد تتحول الى تمرد وخروج على الشرعية وتهديد للأمن والاستقرار والنظام العام.

بعد كل ما سبق، هل بقي للشعوب العربية أي قدرة على مواجهة المخاطر والتحديات التي تهدد أمنها الوطني والإقليمي؟ إن المعارك الداخلية من أجل البقاء، سواء من جانب النخب الحاكمة التي تستميت للبقاء في الحكم، أو من جانب الشعوب التي تسعى جاهدة لإثبات وجودها؛ هذه المعارك لم تترك للجماهير أو النظم طاقة للرد على التحديات والمخاطر الخارجية، وأحسن تعبير عن هذه المأساة أن البلدان العربية خسرت حتى الآن معركة السلام في «الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، كما خسرت من قبل معركة المواجهة العسكرية مع إسرائيل بسبب العجز عن تحقيق درجة مؤثرة من التضامن العربي، وخوفاً من أن يؤدي تمسكهم بالحقوق العربية المشروعة لفقدان «الحماية» والضمانات التي توفرها لهم الدولة الأجنبية في مواجهة شعوبهم وجماهير بلادهم. لقد وصلت استراتيجية العرب السلمية التي تراهن على الوساطة الأمريكية الى طريق مسدود، واستمرت في الوقت نفسه محاصرة البلدان العربية (العراق، وليبيا، والسودان)، وجزئياً سوريا، والبلدان العربية لا تحرك ساكناً ولا تبدي اعتراضاً، كما يستمر احتلال الأراضي الفلسطينية والجولان وجنوب لبنان، وعادت القواعد العسكرية الأجنبية الى الأراضي العربية، وتوثقت المحالفات بين البلدان العربية والأطراف الخارجية، بينما استمرت المنازعات العربية عنواناً للحياة الإقليمية وشرعة طبيعية للعلاقات العربية.

والمحصلة النهائية هي: «افتقار البلدان العربية لأي تنمية أو أمن وطني أو استقرار سياسي مضمون»، فالاقتصاد العربي يرتبط مع قوى السوق العالمية وفقاً للقواعد الاحتكارية نفسها التي حكمت العلاقة بين الطرفين منذ عقود عدة (تصدير النفط والمواد الاستخراجية)، ولا يزال مصير العلاقات العربية ـ الإسرائيلية مرهوناً بإرادة إسرائيل والولايات المتحدة. أما عن مسار «الاستقرار الداخلي»، فهو رهن

---

(١٠) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

باستمرار سطوة أجهزة الأمن والقهر والمخابرات وقدرتها على فرض الأمر الواقع وشل حركة المجتمع بأسره.

ومع ذلك نسمح لأنفسنا بالتساؤل: أين نقطة البدء؟

لا نبالغ إذا قلنا ان نقطة البدء وفاتحة الطريق لإجراء التغيير المأمول في الأوضاع العربية في مجملها يبدأ بالسياسة، وان كل سؤال جدي يطرح اليوم في الوطن العربي لإجراء إصلاح أو تعديل في أي مجال اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي هو سؤال سياسي في المقام الأول(١١). السياسة في بلادنا هي «مركز التوازن العصبي للهيئة الاجتماعية» أو هي عصب الحياة ومركز التسيير والعقل المدبر لكل الشؤون المجتمعية، لذلك فهي في وطننا العربي «مركز العطب»، ومكمن الخطر في عموم الحركة الاجتماعية. كل شيء في مجتمعاتنا العربية يبدأ أو ينتهي بالسياسة.

إننا إذا فسرنا التأخر والتخلف وسوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي بأسباب ثقافية أو إرث الماضي أو أسباب عقيدية، فإن هذا التفسير ليس شافياً، وهو «جزء من التهرب من المسؤولية أو التغطية على المسؤوليات الحقيقية»، ذلك أن السياسة هي التي تقف وراء تفسير الفشل أو النجاح في تحقيق الأهداف. إن الطبقة السياسية هي التي تتحكم في كل مقدرات وموارد وإمكانات كل بلد عربي، انها هي التي تضطلع برسم السياسات وتحديد الأهداف وتوزيع الموارد والمسؤوليات، وحتى توجيه المجتمع وتكوين عناصره أو مقوماته المادية والأخلاقية. والمجتمعات العربية هي الضحية الحية لفشل هذه الطبقة السياسية وضيق أفقها، ففي بعض الأحيان تبالغ هذه الطبقة في رسم الأهداف أو المطالب لا لسبب إلا للتغطية على مسؤولياتها وفشلها في الإنجاز، وهي إما أن تقلل من الإمكانات المتاحة أو تقضي عليها، وتقوم سياستها على أساس «تعقيم الإنسان العربي» وشل قدراته لخدمة مصالحها.

إن غياب السياسة الصحيحة وغياب الإرادة السياسية، هما أبلغ تعبير عن غياب أي مصلحة لهذه «الفئة» في إنجاز الإصلاح (وليس بسبب عدم القدرة على تحقيق الإصلاح)، فالمنطق المحرك للنظم العربية القائمة يكمن أساساً في الحفاظ على الوضع القائم والمصالح الخاصة لأطول وقت ممكن حتى ولو على حساب النفع العام.

وبناء على ذلك، فإن الحل أو الإصلاح لن يكون إلا بتغيير هذه النظم حتى يمكن أن تنشأ سياسة تضع في اعتبارها «المصالح والنفع العام» في المقام الأول. إن

---

(١١) برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٨)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

نشوء سياسة وطنية لن يتأتى إلا عندما يكون مصير الحكومات والنظم التي تخط السياسات، وتصوغ الأهداف، وتحدد الخيارات، وتوزع الموارد، مرتبطاً مباشرة بإرادة الشعوب ورضاها، ومن خلال التفاعل الحي والمثمر بين الحكم والشعب للصالح العام، وليس لخدمة مصالح جزئية أو فئوية.

إن النظم العربية الجامدة والعقيمة لن تستطيع الاستمرار في المقاومة، لأنها لن تحقق انتصارات في ظل ضغوط المنافسة الاقتصادية العالمية، وستواجه حتماً انتفاضات الغضب الداخلية من أجل المشاركة في العملية السياسية وتحسين الأداء المجتمعي العام. وإذا كانت عائدات النفط قد أطالت في عمر هذه النظم في حقب سابقة، فقد اختلفت الظروف، وأصبح من المحتم أن يتغير الأداء العربي جذرياً في مختلف المجالات، وعلى كافة المستويات، لتحرير الطاقات العربية ودفع عملية النمو حتى يمكن الصمود في وجه المناورات الدولية التي لن تبقي على الساحة إلا من يمتلك أسباب القوة والبقاء.

رابعاً: مفاتيح المستقبل: قوة الدولة العربية طريق الاستقلال الحقيقي

١ ـ قوة الدولة

المقصود بقوة الدولة، أي دولة، هو ما تملكه الدولة من عناصر القوة والنفوذ والتفوق، مقارنة بغيرها من الدول الأخرى. وإن مدى قوة أي دولة يتحدد بمدى ما تملكه من عناصر القوة الرئيسية الستة، والتي تتلخص في:

أ ـ الموقع الجغرافي

يتجلى تأثير العامل الجغرافي في مدى قوة الدولة في مظاهر عدة من أهمها: مساحة الدولة وحجمها الإقليمي، فكلما كبرت مساحة إقليم الدولة، توفر لها عمق استراتيجي وامتلكت مرونة في سبيل الدفاع عن نفسها. ويكون لموقع الدولة ومساحتها تأثير أكبر إذا كان يشغل جانباً استراتيجياً من جوانب الكرة الأرضية، كالإشراف على مضيق مهم أو قناة مهمة للملاحة البحرية الدولية. وكلما تزايدت أهمية موقع الدولة وتوافرت لها بقية عناصر قوة الدولة، زادت قدرتها على التأثير في سير العلاقات الدولية، وفي الوقت ذاته زادت أعباؤها في حماية ترابطها القومي والسيطرة على ما يجري فيه وحوله[١٢].

---

(١٢) صدقة يحيى فاضل، «قياس مدى قوة الدولة: تحديد أولي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٢٥، العدد ٣ (خريف ١٩٩٧)، ص ١٥٢.

ولا نريد أن نتجاوز هذه النقطة الى ما عداها إلا بعد أن نذكّر في هذا الإطار بحقيقة مهمة، وهي: كيف نتصور الزيادة التي يمكن أن تتحقق في «قوة الدولة العربية» إذا كانت مساحتها تمتد من دون حدود أو انقطاع أو معوقات حدودية من الخليج العربي شرقاً الى المحيط الأطلسي غرباً؟

ب ـ كم ونوع السكان

إن كبر حجم السكان لن يكون له الأثر الإيجابي في مدى قوة الدولة ما لم يكن أولئك السكان على مستوى مرتفع من الوعي والتعليم، والتطور الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن تماسكهم الاجتماعي وانصهارهم الوطني وطبيعة عقيدة غالبيتهم. وكلما ارتقى كم ونوع سكان الدولة وعلا انصهارهم الوطني، كانت الدولة أقدر (نسبياً) على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، والعكس صحيح.

ج ـ الموارد الطبيعية

يؤثر نوع وكم الثروات والموارد الطبيعية التي تحظى بتوافرها في إقليم الدولة، بالإيجاب والسلب، في سياستها الخارجية في جانبيها: الأهداف والوسائل، ويرتبط بهذا العامل مدى قدرة الدولة على استغلال مواردها[١٣].

وإذا افترضنا تساوي عناصر القوة الأخرى، فإن الدولة الغنية بالموارد الطبيعية والقادرة على استغلال تلك الموارد بشكل سليم تكون أقدر من غيرها على التأثير في الواقع الدولي وتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

د ـ النظام السياسي الداخلي للدولة

إن مدى الاستقرار السياسي الحقيقي الذي تتمتع به الدولة، ينبع غالباً من وجود نظام دستوري سياسي يحظى بتأييد ودعم غالبية السكان، مما يجعله نظاماً مستقراً بصورة حقيقية وليست وهمية أو مفروضة قسراً، وكلما حظيت الدولة بدرجة عالية من الاستقرار السياسي الحقيقي، تكون، مع تساوي عناصر القوة الأخرى، أكثر قدرة على صنع وتنفيذ سياستها بنجاح أكبر.

هـ ـ القدرات العسكرية

حيث تساهم مدى إمكانيات الدولة (عسكرياً) في التأثير في مدى نجاح أهداف سياستها الخارجية. وبالطبع فإن القوة العسكرية تستخدم كأداة في حالة الهجوم على

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥٣، وصدقة يحيى فاضل، **مبادئ علم السياسة** (جدة: دار النوابغ للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٦.

دولة أو منطقة، أو كأداة للدفاع في حالة تعرض الدولة لهجوم، أو كوسيلة للردع، مع الارتباط بين هذه العوامل كلها.

و ـ الإمكانيات التقنية والصناعية

إن مدى قدرة الدولة التقنية والصناعية يؤثر (سلباً وإيجاباً) في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. فالدول المتقدمة تقنياً وصناعياً تكون أقدر على تحقيق الاكتفاء الذاتي لنفسها، في مجال العديد من السلع والخدمات التي تحتاج إليها الدولة وقت السلم والحرب، وذلك يوفر لها قوة إضافية، تسهم في تدعيم موقفها الدولي وتساعدها في بلوغ مراميها خارج حدودها الإقليمية، بينما تعاني الدول المتخلفة تقنياً وصناعياً عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال العديد من السلع والخدمات التي تكون مهمة للدولة في أوقات السلم والحرب. وذلك يمثل ضعفاً في الدولة يمكن أن يهز موقفها على الساحة الدولية، ويعوق بالتالي سعيها لتحقيق أهداف سياستها الداخلية والخارجية[١٤].

وهكذا، نلاحظ أن مدى قوة ونفوذ أي دولة داخلياً وخارجياً يعتمد على مدى العوامل الستة المذكورة. وهذه العوامل هي نفسها عناصر قوة الدولة، وضعف أي منها يؤثر بالسلب على «قوة» الدولة، والعكس صحيح. كما أن الظروف الدولية، وخصائص النظام العالمي والتحالفات الدولية، في فترة معينة، يمكن أن يؤثر بصورة أو أخرى، في قوة الدول.

وبناء على ذلك، تصنف الدول في «سلم القوة الدولية» وترتب تنازلياً كما يلي: (١) الدولة العظمى، (٢) الدولة الكبرى، (٣) الدولة المتوسطة، (٤) الدولة الصغيرة، (٥) الدولة الصغرى، (٦) الدويلة، بحيث يمكن تحديد «مكانة» كل دولة في العالم على هذا الأساس، فنقول مثلاً ان الدولة (أ) بعد حساب قوتها، تصنف دولة متوسطة أو دويلة، بناء على مجموع ما تحصل عليه من نقاط على «مقياس القوة الدولية».

ولا شك في أن نفوذ الدولة يعتمد على مدى قوتها، ونوعها وموقعها، في سلم القوة الدولية. فالدولة العظمى، يكون نفوذها أكبر من نفوذ الدولة الكبرى، ويكون

---

(١٤) اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط ٤ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٥٠٩ ـ ٥١٥، و Frederic S. Pearson and J. Martin Rochester, *International Relations: The Global Condition in the Late Twentieth Century* (Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1984), pp. 66-163.

للأخيرة نفوذ أكبر من الدولة المتوسطة، وهكذا.

وتتجلى قوة الدولة ويتجسد نفوذها في مدى تأثيرها في الأحداث والوقائع الدولية، أي مدى نفوذها في مجريات العلاقات الدولية، وغالباً ما يكون للدول العظمى النفوذ الأقوى، والتأثير الأكبر في مجريات وسير العلاقات الدولية(١٥).

ومن دون الدخول في تفاصيل طرق القياس لقوة الدولة، والمعادلات الرياضية التي تتم للحصول على نتائج هذا القياس، نذكر في هذا المجال عدة ملاحظات:

(١) إن كل عامل من عوامل القوة التي ذكرت تعطي درجة معينة (تتدرج الدرجات من صفر الى ١٠٠ درجة)، ويعطى وزن (Weight) معين لكل عامل من العوامل الستة.

وهذا المقياس يعطي عامل «النظام السياسي الداخلي للدولة» وزناً أكبر لأنه هو العنصر الذي له الأثر الأكبر في تحديد مدى قوة الدولة وحصولها على ما تحتاج اليه(١٦)، بمعنى أنه لو توافرت مثلاً أعلى درجات العوامل الخمسة الأولى، في دولة ما، ولكن النظام السياسي لهذه الدولة غير دستوري، وغير مستقر (أي يحصل على درجات متدنية)، فإن ذلك سرعان ما يخفض درجة كل من العناصر الخمسة الأخرى، وينزل بالدولة الى مستوى أضعف من القوة، وبالتالي يجعلها في موقع متدن على سلم «القوة الدولية».

إن النظام السياسي هو «القيادة» التي توجه موارد الدولة (أي عناصر قوتها) لما فيه صالح أو طالح الدول، فلا يكفي توفر العناصر الأخرى بدرجات عالية لتتحقق القوة، إذ من دون قيادة أو إدارة عليا كفوءة وجيدة ـ وقادرة على تحقيق الصالح العام، ولديها الإرادة والإخلاص لبلوغ ذلك ـ لا تتحقق النتائج المرجوة. وإجمالاً، فإنه من دون وجود نظام سياسي كفوء ومتطور، فإن الدولة قد تحتل مكانة متدنية في سلم القوى الدولية، ومن هنا تأتي أهمية النظام السياسي(١٧).

(٢) ان هذا المقياس، بوجه عام، أو هذا الأسلوب في قياس قوة الدولة، شأنه شأن كافة الظواهر الاجتماعية والسياسية المختلفة، يحسب على أساس تقريبي جداً،

---

(١٥) فاضل، «قياس مدى قوة الدولة: تحديد أولي،» ص ١٥٤.

(١٦) المصدر نفسه؛ محمد ابراهيم الحلوة، **العلاقات الدولية: دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار** (الرياض: المؤلف، ١٩٨٧)، ص ١٥٣ ـ ١٦٠، ومحمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٢).

(١٧) حسن علي الإبراهيم، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢).

حيث لا يوجد مقياس كامل الدقة لهذه الظواهر. لذاك فإن مقياس سلم القوة الدولية لن يكون ـ حتى في أحسن حالاته ـ إلا تقريبياً.

(٣) إن قوة الدولة هي روحها وحياتها، فمن دون قوة لن توجد الدولة، «والدول توجد في ما يشبه الغابة»[١٨]، أي النظام الدولي، بحيث إن مدى قوتها هو الذي يحدد نفوذها ومكانتها بين الدول، ويحدد ما تحصل عليه من الآخرين من حقوق أو أشياء مادية ومعنوية. ويقال إنه كلما كانت الدولة قوية، قلّت هيمنة الآخرين عليها وانخفضت قدرتهم على استغلالها، والعكس صحيح، كلما كانت الدولة ضعيفة، زادت هيمنة الآخرين عليها وارتفعت قدرتهم على استغلالها.

الدولة العربية ومقياس القوى: لو طبقنا مقياس قوة الدولة على الدول العربية، فلن نجد (ضمن هذه الدول) دولة عظمى أو كبرى أو حتى متوسطة. وهذا يؤكد، ضرورة الاهتمام بعنصر القيادة/ الإدارة، كما يحتم «هدف الوحدة»، فلو اتحدت البلدان العربية، وارتفع وزن عنصر النظام فيها، فربما وصلت الى مرتبة «الدولة الكبرى» فوراً، وإلى مرتبة «الدولة العظمى» بعد مدة ليست طويلة[١٩].

لا نستطيع أن ننكر حقيقة أن القوة «هي هدف رئيسي لكل دول العالم، وأن القوة هي وسيلة الحصول على مزيد من القوة، ويقال إن كل دولة تسعى للحصول من الدول الأخرى على أقصى فائدة ممكنة عبر الهيمنة أو استغلال الأضعف، أو العلاقة غير المتكافئة.

وإذا كان هناك من يرى أن من أهم عناصر قوة الدولة عنصر التوجه العقائدي لسكانها، ووزن الجانب الفكري والروحي لهؤلاء السكان، فإننا لا نعارض هذا الرأي ونضعه ضمن عنصر «كم ونوعية السكان»، إلا أننا نضيف الى ذلك أنه في عالم تحكمه القوة والهيمنة والرغبة في «فرض السيطرة»، وفي عالم تحكمه مقتضيات العولمة، وإزالة الحدود، واختراق كافة المجالات، فإن الاهتمام بعنصر «القوة الشاملة» يصبح ضرورة لا مناص منها.

٢ ـ التعليم

لا نغالي إذا اعتبرنا أنه من منظور مستقبل التقدم بوجه عام لا توجد وسيلة أفضل من «تطوير نسق التعليم»، بحيث يؤدي الى إكساب البشر التوجهات والمعارف

---

(١٨) فاضل، «قياس مدى قوة الدولة: تحديد أولي،» ص ١٥٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

والقدرات التي تتناسب ومقتضيات القرن الحادي والعشرين الذي أصبح على الأبواب من ناحية، والذي يؤذن بقسمة جديدة بين البشر على الأرض بحسب مدى تملكهم لناصية المعرفة والتقانة من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار، فإن الحد الأدنى من الطموح التنموي يتبلور في مجال التعليم في هدفين:

أ ـ النشر الكامل للتعليم الأساسي على مستوى راق يوفر الأساس المتين لبناء معرفي وتقاني دائب التطور.

ب ـ إيجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم، وبخاصة في ما بعد التعليم الأساسي، تكفل تبلور مسار الحداثة والتميز والإبداع في العملية التعليمية كمدخل للإمساك بناصية المعرفة والتقانة الأحدث. ولا يتحقق هذا المنحى إلا ببناء العقلية النقدية التي هي أساس تكوين القدرات الابتكارية.

ويمكن اقتراح العديد من التوجهات التي توفر أساساً لسياسات تحسين التعليم، ومنها:

ـ رفع سن الإلزام بالنسبة إلى محو الأمية.

ـ حظر التوظيف الجديد للأميين.

ـ إعطاء العاملين الحاليين مهلة محددة لمحو أميتهم.

ـ منح تسهيلات للعاملين الملتحقين ببرامج محو الأمية.

ـ توفير قنوات كفء لمحو الأمية على مستوى راق يتعدى مجرد الإلمام بأوليات القراءة والكتابة الى محو الأمية الهجائية والوظيفية والحضارية، والى التعليم المستمر، بالتنوع اللازم لمواجهة تباين ظروف الراغبين.

ـ الاهتمام بالمراحل الأولى من التعليم، أي دور الحضانة ورياض الأطفال ذات الدور الحاسم في تشكيل العجينة البشرية بإنشاء المؤسسات الكفء والكافية.

ـ الاهتمام بالتعليم الفني، حيث توكل إليه مهمة على قدر كبير من الأهمية في المجتمعات في طور النمو، ألا وهي توفير العمالة الفنية. وتكتسب هذه المهمة إلحاحاً واضحاً في المجتمعات التي تعتمد على العمالة الوافدة الى درجة كبيرة.

ـ اعتبار وظيفة المعلم من الوظائف المتميزة في التوظيف الحكومي، وتوحيد مستوى إعداد المعلمين تحت إشراف الجامعات ورفع متطلبات الالتحاق بمعاهد إعداد المعلمين وكليات التربية، ووضع وتنفيذ برنامج كفء للتدريب والتعويض وللتدريب

المستمر الجاد للمعلمين الحاليين.

ـ اعتبار المهن الفنية الوسيطة وتلك التي يلتحق بها خريجو الفروع العلمية للتعليم الجامعي من الوظائف المتميزة في التشغيل الحكومي.

ـ تخصيص جوائز مادية سخية وتكريم معنوي ثمين لعدد كبير نسبياً من العاملين المتميزين بالمهن الفنية والوسيطة والعليا.

ـ تطبيق نظم الامتياز لرعاية الطلبة المتفوقين بما في ذلك من منح مكآفات مالية.

ـ تخطيط القبول في مراحل التعليم المختلفة في إطار استراتيجية للمواءمة بين التعليم وسوق العمل.

وحيث تشكل الجامعة قمة النظام التعليمي، فلا يتصور أن يطمح مجتمع للتقدم من دون مؤسسات تعليم جامعي رصينة تؤسس التطور المعرفي والتقاني عن طريق خريجيها وبحوث هيئتها العلمية. والجامعة فوق ذلك هي منارة للعلم والفكر في المجتمع، وهناك العديد من مجالات تطوير الجامعات، نذكر منها:

ـ ترشيد نظام البعثات الخارجية بقصر مجالاتها على الحقول المطلوبة فقط، وضبط معايير الحصول عليها وتقييم أداء المبعوثين بصورة جادة ومستمرة.

ـ شغل وظائف هيئات التدريب في الجامعات والترقية بين مراتبها على أساس الإعلان العام ووفق معايير صارمة للإنتاج العلمي والقدرة على التعليم، وبعقود موقوتة قابلة للتجديد على أساس المعايير نفسها من دون تفرقة بين المواطنين والوافدين، وإسناد الوظائف الرئاسية الى المواطنين الذين تتوفر لديهم الخبرة والمكانة الأكاديمية.

ـ إنشاء مراكز امتياز في مجالات معينة تتحدد في سياق استراتيجية التنمية لبناء القدرة التنافسية.

ـ دعم اعتماد البحوث في الجامعات وتحقيق الاستقلال لها مالياً وإدارياً وضمان الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي.

هل يمكن أن تحسن خصخصة التعليم تراكم رأس المال البشري؟

لا ريب في أن تحسين تراكم رأس المال البشري يمكن أن يستفيد من وجود نظام تعليمي قوي غير حكومي، ولكن لا يستهدف الربح كمنافس للتعليم الحكومي مع وجود ضمانات قوية للنوعية من خلال نسق مضبوط لضبط الجودة، «وإذا أمكن

نفخ الروح في العمل الأهلي من خلال المنظمات غير الحكومية» لتنشيط دورها في هذا الميدان.

ولكن في ظل السياق المؤسسي الحالي، يستحيل أن يوفر حافز الربح أساساً للوفاء بحاجات الفئات الاجتماعية الضعيفة من التعليم، والتي يتوقع أن يزداد حرمانها منه في سياق التعليم الخاص، فلا يحمل تعليم أبناء الفقراء من هامش ربح يغري على الاستثمار الخاص. والأقرب، وفي الخبرة الفعلية حتى الآن، دليل دامغ أن يتوافر رأس المال الخاص على تقديم تعليم مدلل لأبناء الأغنياء. ولن يجدي حلاً لحرمان جموع أبناء الفقراء أن يسمح لنسبة منهم بالالتحاق بمدارس الأثرياء. وفي هذه الحالة، يصبح التعليم وسيلة لتكريس الفوارق الاجتماعية بدلاً من دوره التنموي المنشود في مساعدة الفقراء على التغلب على ضعفهم، وتمتين اللحمة الوطنية في بلدان تعاني استشراء داء التفرقة.

وإذا أقام مستثمرون ذوو سطوة قطاعاً خاصاً يستهدف الربح في ميدان التعليم، فقد يستحيل أيضاً أن تمارس إدارة حكومية غير كفء وحريصة على اجتذاب الاستثمار الخاص ضبطاً محكماً لمستوى جودة التعليم[٢٠].

٣ ـ حتمية الاهتمام بالبحث العلمي

إذا انتقلنا الى ميدان البحث العلمي والتقني، فإن الأزمة هنا تتجلى في عدم توفر منظومة عربية لنقل المعرفة واستغلالها في دعم التنمية والتطوير التقني.

ويلاحظ أن غالبية الأدبيات التي تتناول مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي تجمع على أمور ثلاثة:

أ ـ انخفاض عدد الباحثين بالمقارنة مع البلدان المتقدمة ومع المعدل الوسطي العالمي نفسه.

ب ـ ضعف البنية المؤسسية العلمية.

---

(٢٠) نادر فرجاني، «أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٦ (شباط/فبراير ١٩٩٧)، ص ٦٣ ـ ٦٤. انظر أيضاً: أنطوان زحلان، **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ولجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، **استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية**، سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

ج - نقص مردودية الباحث العربي[٢١].

وقد قدر أحد الباحثين أن عدد العاملين في مؤسسات البحث العلمي العربية عام ١٩٨٤ كان ٣١,١١٨ عالماً، وإذا أضفنا إليهم عدد الباحثين من الجامعيين ويقدر عددهم بـ ١٠ بالمئة من عدد العاملين في سلك التعليم العالي، حصلنا على ٨١,١١٣، وهو ما يعطي نسبة ٢,٧ باحثاً لكل عشرة آلاف من اليد العاملة، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قوبلت بمثيلتها في الولايات المتحدة وهي ٦٦ بالمئة، واليابان ٥٨ بالمئة، وبريطانيا ٣٦ بالمئة، وهي تمثل ٤٤,٦ عالماً لكل مليون نسمة. وبالنسبة لنوعية مؤسسات البحث العلمي الموجودة في البلدان العربية، فإنه على الرغم من المحاولات الجادة التي قامت بها البلدان العربية لإنشاء وتطوير مؤسسات مركزية ومراكز بحث علمية وتقانية حديثة، لا تزال هذه المؤسسات تواجه مشاكل كبيرة تمنعها من الانطلاق والعمل المنتج. من هذه المشاكل غياب سياسة علمية واضحة ومحددة ومتسعة، فلا يكفي أن تكون هناك استثمارات علمية أو في البحث العلمي، ولكن لا بد من معرفة أنجع السبل للاستفادة من هذه الاستثمارات، وكما يقول انطوان زحلان: «إن السؤال يتعلق بأي علم وبمن ولمن».

والمقصود أن الدول لا تزال غير قادرة في العديد من الأحيان على تحديد أهداف واضحة ومجدية للبحث[٢٢] العلمي بشكل عام وفي مختلف الميادين، كما لا تزال غير قادرة على تحديد وسائل وطرق بناء الأداة البشرية والصناعية لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذه الحالة من الطبيعي أن يسود الوسط البحثي العلمي «جو من التخبط والتردد والافتقار للتراكم والتقدم».

ولا شك في أنه من أهم المشاكل في هذا المجال قلة الموارد المخصصة للبحث العلمي. وتشير آخر الإحصاءات في هذا المجال الى أن حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الوطن العربي قد بلغ عام ١٩٩٢ ٦٠٠ مليون دولار. ولا يزيد هذا المبلغ على ٠,٠١٤ من الناتج القومي الإجمالي، وهو أدنى المعدلات في العالم الثالث

---

(٢١) غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة،» ص ٢٢.

(٢٢) حول هذه الموضوعات، انظر: عدنان مصطفى، «مسائل وسياسات العلم والبحث العلمي العربي الراهنة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦)؛ موسى النبهان وزيدون ممدوح أبو حسان، «البحث العلمي بين الضرورة الإنسانية والحصانة القومية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦)، وأنطوان زحلان، «الإنتاج العلمي العربي،» ورقة قدمت إلى: **تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان** (بيروت: المركز، ١٩٨٥).

نفسه. وتبلغ هذه النسبة حوالى ١ بالمئة بالنسبة للبلاد النامية عموماً، و٣ بالمئة في بلدان منظمة التعاون والتنمية.

من هذه المشاكل أيضاً «ضعف المجتمع العلمي والتقاني، وأحياناً عزلته عن النشاط الوطني»، و«ضعف مراكز المعلومات العلمية، وخدمات التوثيق والمكتبات، وعدم توافر المناخ الملائم للعمل البحثي، وانتشار البيروقراطية وقلة الحوافز، والتبعية العلمية والتقانية للخارج، وضعف البنيات الأساسية».

٤ ـ رفع الإنتاجية

يمثل رفع الإنتاجية محور عملية التنمية البشرية. ويتطلب رفع الإنتاجية بداية زيادة توظيف قدرات المشتغلين. وترجع قلة توظيف قدرات المشتغلين الى عدم تواؤم العمل الذي يقوم به الفرد مع قدراته. ويعود ذلك في الأساس الى الاختلال بين نظام التعليم والتدريب من جانب، واحتياجات العمالة من جانب آخر. ولذلك فإن الحل النهائي لهذه المشكلة يقوم على إعادة الاتساق بين نظام التعليم والتدريب، والاحتياجات المستقبلية من العمالة، عن طريق تخطيط سليم للقوى العاملة في المجتمع.

أما في الأجل القصير، فينبغي اعتماد وسيلتين: تتمثل **الأولى** في إعادة قدر من التوازن بين القدرات واحتياجات العمل عن طريق نقل العاملين في مجالات عملهم الحالية الى مجالات أخرى يتمكنون فيها من توظيف قدراتهم بشكل أفضل. **والثانية** هي التدريب التعويضي لتمكين المشتغلين من القيام بأعمالهم الراهنة على وجه أحسن، إن لم يمكن إيجاد فرص العمل المناسبة لهم مباشرة. ويتطلب رفع الإنتاجية بصورة مطردة إضافة جهد مجتمعي مباشر متكامل في مجالات عديدة بدءاً بهيكل التشغيل وطبيعته، وانتهاء بنسق الحوافز المجتمعي.

وفي مجال التشغيل، يتعين إنهاء التوظيف الآمن بغض النظر عن الإنتاج ومستوى الإنتاجية، وإرساء التعيين والترقي والاستمرار في العمل على أساس الجدارة والإنتاجية طبقاً لنظم تقييم موضوعية ومعلنة، ولا بد من تحديد العائد المادي والأدبي للعمل على أساس الجهد اللازم للتأهل له، والأعباء التي ينطوي عليها القيام به، ومدى الحاجة المجتمعية إليه.

خامساً: ما العمل؟ بناء القوة العربية الشاملة

لا شك في أن الهدف الذي نسعى إليه هو بحث سبل دعم القوة العربية الشاملة على المستويين القطري والقومي، وكذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وطالما أنه لا مفر من العيش في عالم يحكمه الأغنياء ويتحكمون في «قواعد اللعبة» فيه، وبما أن تحسن فرص التعايش مع النظام الاقتصادي العالمي تحتاج الى وقت طويل، فقد تكون هناك فرصة لحصر الخسائر المتوقعة الى أقل حد ممكن، وذلك من خلال الاستناد الى القواعد التالية:

١ ـ **العمل على بناء القوة الذاتية اقتصادياً وتقنياً**، على المستويين القطري والقومي، مع إعادة هيكلة الاقتصادات العربية لتقليل الاعتماد على الخارج، واكتساب مزايا نسبية للتمكن من زيادة حجم الصادرات العربية والحصول على مواقع متقدمة في منظمة تقسيم العمل الدولي.

وحتى يتم ذلك، فمن الضروري أولاً كسر دائرة الوهم التي تفرض علينا، والتي تصور لنا أن الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتنفيذ برامج تحرير التجارة والاستسلام لرياح الانفتاح والتصحيح الهيكلي، سيفتحان لنا آفاق المستقبل الزاهر. فنحن مثلاً نحتاج الى حماية صناعاتنا، والحماية ليست عيباً بل ضرورة، وقد اتبعتها الدول المتقدمة، والدول الآسيوية الجديدة، وعلى رغم تحولها الى مراكز صناعية قوية، فهي لم تفتح أسواقها على مصاريعها، إلا أن المطلوب هو حسن استخدام أسلوب الحماية حتى تحقق أكبر المزايا الممكنة، وذلك بأن تكون مؤقتة وبآجال محددة، ومتدرجة بحيث تحقق الغرض منها، وهو حماية الصناعة ونهضتها. إذن فالحماية ليست مقصودة لذاتها، وإنما لتوفر «المناخ المناسب» لتطوير الصناعات الناشئة.

وهذا بالطبع الى جانب العناصر الأخرى الضرورية لتحقيق النهضة الصناعية مثل: توفير إجراءات وقائية ضد خمول الصناعات المحمية، واشتراط تصدير نسبة معينة من إنتاجها في مرحلة مبكرة نسبياً، وتوفير الدعم الفني والمالي لتمكين إدارة الصناعة الناشئة وعمالها من إتقان التقانة الوافدة وتطويعها وتحسينها في مراحل لاحقة، وإنشاء مؤسسات الأبحاث والتطوير في مجال الصناعات المحمية، وربطها ربطاً محكماً بهذه الصناعات، ومراقبة مدى تلبيتها لاحتياجات التطوير فيها، ودعم التدريب والتطوير داخل الصناعات الناشئة، وتوفير المعلومات عن التقانة والأسواق، ودعم الاستثمار الحكومي في مجال التعليم والتدريب من أجل توفير المهارات اللازمة للنهوض بالصناعات المحمية، والعمل على إيجاد درجة من المنافسة المحلية ما بين المنشآت العاملة في المجال نفسه ما أمكن ذلك.

٢ ـ **تحسين ورفع مستوى أسلوب التعامل مع العالم الخارجي**، بحيث يمكن تحقيق أكبر المكاسب الممكنة:

وهذا يتطلب الفهم العميق لنصوص الاتفاقيات الدولية التي تبرم على نطاق محدود أو في إطار النظام الجديد للتجارة العالمية، ومحاولة تحديد الفرص والإمكانات المتاحة وطبيعة المخاطر والتحديات التي ستقابلها البلدان العربية، والتعرف على

النواحي التي يمكن التمتع من خلالها بمعاملة تفصيلية.

وعلى سبيل المثال، فإنه من المطلوب[٢٣]:

أ ـ التدرج في خفض التعريفات على الواردات الزراعية وطلب فترات أطول للتنفيذ في ما يتعلق بإلغاء بعض القيود على التجارة في السلع الزراعية.

ب ـ المعاملة التفضيلية بالنسبة لما تفرضه الدول الصناعية من إجراءات وقائية على بعض وارداتها.

ج ـ الاستثناء من إلغاء بعض أشكال الدعم المحظور على الصادرات، والدعم المحظور الموجه نحو تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة.

د ـ المدد الأطول المسموح بها لإلغاء القيود التجارية ذات الأثر في الاستثمار، وإمكانية فرض مثل هذه القيود خلال الفترة الانتقالية على بعض المشروعات الجديدة وفترة السماح الأطول للتخلص من القيود التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

هـ ـ اغتنام الفرص المتاحة للضغط من أجل تمديد فترات التمتع بالإعفاءات من تطبيق بعض القواعد ومن أجل الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية في المفاوضات التالية. وهذا يقتضي عملاً جماعياً ليس فقط على المستوى العربي، ولكن على مستوى الدول النامية ومحافلها الإقليمية والدولية.

و ـ المتابعة الدقيقة لمدى التزام الدول الأخرى، وخصوصاً الدول المتقدمة، بالتزاماتها في النظام الجديد، ومدى استجابتها للدعوة المتضمنة في الكثير من الاتفاقات الدولية.

ز ـ الحرص على التمثيل الجيد للبلدان العربية في المحافل الدولية.

٣ ـ **دعم العمل العربي المشترك**؛ وهنا لا ينبغي أن تفضل البلدان العربية التعاملات العالمية على حساب العلاقات العربية التجارية الثنائية والجماعية، كما أنه لا ينبغي أن يصرفنا الاهتمام بالاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية وتوجهاتها نحو الليبرالية الاقتصادية عن متابعة التزايد المستمر في التجمعات الاقتصادية الإقليمية، حيث إن إنعاش العمل الجماعي العربي، وبخاصة في المجالات الاقتصادية والتقانية والمجال التنموي بوجه عام، هو بحق أحد السبل الضرورية لكسر حلقة التخلف والجمود ودفع قدرات البلدان العربية الى مواجهة التحديات والمخاطر التي تحدق بها.

---

(٢٣) ابراهيم العيسوي، «تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية من منظور التنمية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٤ (نيسان/ابريل ١٩٩٥)، ص ٢٢ ـ ٤٢.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، أحمد حسن. **العلاقة بين المالك والمستأجر: العدالة والتنمية في الريف**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧.

الإبراهيم، حسن علي. **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

ـــــ. **الكويت: دراسة سياسية**. ط ٣. الكويت: مؤسسة دار العلوم، ١٩٨٠.

ابراهيم، حسنين توفيق. **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧)

ابراهيم، سعد الدين. **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**. ط ٢. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨. (سلسلة دراسات الوطن العربي)

ـــــ (مشرف). **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٣**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.

أبو رمان، حسين [وآخرون]. **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربي**. إشراف سمير أمين. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.

أبو زيد، علا. **الوظيفة العقيدية للأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي في ظل سياسات التحول الديمقراطي**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦. (سلسلة بحوث سياسية؛ ١٠٩)

أبو سنينة، محمد [وآخرون]. **أنماط الاستهلاك في ليبيا**. بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ١٩٨٧.

أبو طالب، حسن. **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

أبو العز، محمد صفي الدين (مشرف). **مشكلة البطالة في الوطن العربي: دراسة استطلاعية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٢.

أجوستين. **سكان ليبيا**. ترجمة خليفة التليسي. ليبيا: دار الكتاب العربي، ١٩٩٠.

الأزرق، مغنية. **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

أنماط التنمية في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠. ٢ ج.

ج ٢: **أنماط الإنفاق العام والاستهلاك والتوزيع، الدخول في الوطن العربي**.

الأيوبي، نزيه نصيف. **الدولة المركزية في مصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة)

بدر الدين، إكرام [وآخرون]. **الفساد السياسي: النظرية والتطبيق**. تحرير إكرام عبد الرحمن. القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٩٢. (دراسات في نظم الحكم؛ ٣)

بدوي، محمد طه. **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٢.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

ـــــــ. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦**. نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦.

بيرة، جورج. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا**. تقديم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، [١٩٩٥]. (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)

التقرير الإحصائي السنوي عن واقع الطفل العربي. القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية، ١٩٩٢.

تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية، ١٩٩٥. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥.

الجابري، محمد عابد. **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٦. قضايا الفكر العربي؛ ٢)

ـــــــ. **المسألة الثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١)

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢**. تحرير صندوق النقد العربي.

ـــــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**.

الجبار، عادل. **سياسات توزيع الدخل في مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣.

حجازي، محمد فؤاد. **التغيير الاجتماعي**. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٨.

حرب، أسامة الغزالي. **الحملة الانتخابية، انتخابات مجلس الشعب، ١٩٨٧: دراسة وتحليل**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨.

حسن، أحمد صادق. **تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي**. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٧.

حسن، عبد الفتاح. **مبادئ النظام الدستوري في الكويت**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

الحسيني، السيد. **المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري**. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.

الحلوة، محمد ابراهيم. **العلاقات الدولية: دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار**. الرياض: المؤلف، ١٩٨٧.

الحمارنة، مصطفى. **الأردن**. تقديم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع؛ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥. (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)

الحوراني، هاني (محرر). **دليل الحياة الحزبية في الأردن، حزب جبهة العمل الإسلامي.** عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣.

الدوري، عبد العزيز. **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.

الرميحي، محمد غانم. **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة.** الكويت: دار السياسة، ١٩٧٧.

زايد، أحمد. **البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة.** القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.

زحلان، أنطوان. **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي.** ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

زكي، رمزي. **محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث.** القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩١.

ساعف، عبد الله. **تصورات عن السياسي في المغرب: المجتمع والسلطة، دراسات اجتماعية.** ترجمة محمد معتصم. الرباط: دار الكلام للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة)

سوريا، المكتب المركزي للإحصاء. **المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٦.** دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، مكتب الاستثمار.

السيد عبد السلام، محمد. **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٠)

السيد، مصطفى كامل (محرر). **حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية.** [القاهرة]: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

سيف الدولة، عصمت. **الاستبداد الديمقراطي.** ط ٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

شتيوي، موسى وأمل الداغستاني. **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية.** عمان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٤.

شحاتة، ابراهيم. **نحو الإصلاح الشامل**. الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

ــــــ. **وصيتي لبلادي: التحدي الأعظم ـ السكان ـ التعليم ـ انطلاق القطاع الخاص**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥.

شرابي، هشام. **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. نقله إلى العربية محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

الشرقاوي، سعاد. **النظم السياسية في العالم المعاصر**. ط ٢. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢.

شميل، إيف. **بلدان الخليج العربية ومسألة التحديث من القاضي إلى الكادي**. ترجمة حسن قبيسي. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٢.

ضاهر، مسعود. **مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٤.

الطبطبائي، عادل. **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها، العوامل المؤثرة فيها**. الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥. (منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية؛ ١٤)

الظاهري، محمد محسن. **الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

عازر، عادل وثروت اسحق. **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧.

عبد الله، ثناء فؤاد. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

عبد الجبار، فالح. **الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**. تقديم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، [١٩٩٥]. (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)

عبد الفتاح، فتحي. **القرية المصرية: دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٣.

عبد الفضيل، محمود. **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر**. القاهرة: الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ١٩٧٨.

ـــــــ. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

ـــــــ [وآخرون]. **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: مصر.** إشراف سمير أمين. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

عبد المجيد، وحيد (محرر). **برنامج الوفاق الوطني في مواجهة العنف السياسي والديني: وقائع وتوصيات الحوار بين مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية.** [مصر؟]: جماعة تنمية الديمقراطية، برنامج الحلول من خلال المناقشات، [١٩٩٨]. (منتدى الحوار؛ ١)

عبد المعطي، عبد الباسط. **توزيع الفقر في القرية المصرية.** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩.

عمان، المجلس الاستشاري للدولة. **المجلس الاستشاري للدولة خلال ثماني سنوات، ١٩٨١ ـ ١٩٨٩.** مطرح: المطبعة الشرقية، ١٩٨٩.

عوض، السيد حنفي. **علم الاجتماع الحضري.** القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

العيسوي، ابراهيم. **قياس التبعية في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة. آليات التبعية في الوطن العربي)

الغبرا، شفيق. **الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع.** تقديم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع؛ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥. (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)

غليون، برهان. **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

ـــــــ [وآخرون]. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية.** رام الله: مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٣. (سلسلة دراسات وأبحاث)

غنيم، عادل. **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات**

الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦. (المستقبلات العربية البديلة. البنى الاجتماعية السياسية والتنمية)

فاضل، صدقة يحيى. **مبادئ علم السياسة**. جدة: دار النوابغ للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

فخرو، منيرة أحمد. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**. تقديم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، [١٩٩٥]. (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)

الفرا، محمد علي عمر. **التنمية الاقتصادية في دولة الكويت: دراسة تحليلية**. القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى للصحافة، ١٩٨٨.

فرجاني، نادر. **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

القرضاوي، يوسف. **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف**. الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ١٩٨٢. (كتاب الأمة؛ ٢)

قنديل، أماني. **استطلاع رأي عينة من الملاك والمستأجرين حول مشروع قانون تعديل العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، [تحت الطبع].

ـــــ. **عملية التحول الديمقراطي في مصر، ١٩٨١ ـ ١٩٩٣**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥. (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)

ـــــ. **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية**. [د.م.]: منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، [د.ت.].

قيرة، اسماعيل. **العمل اللانظامي: الواقع والآفاق**. الجزائر: جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، ١٩٩٣.

الكردي، محمود. **التحضر: دراسة اجتماعية، القضايا والمناهج**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦.

الكتاب الثاني: **الأنماط والمشكلات**.

الكنز، علي [وآخرون]. **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات**

الرأسمالية الجديدة: المغرب العربي. إشراف سمير أمين. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.

الكويت، المجلس التأسيسي. **دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب**. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، [د.ت.].

لابيار، جان وليام. **السلطة السياسية**. ترجمة الياس حنا الياس. ط ٣. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣.

لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي. **استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي؛ ١)

لوتسكي، فلاديمير. **تاريخ الأقطار العربية الحديث**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠.

متولي، عبد الحميد. **نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية وبوجه خاص في مصر: مع المقارنة بأنظمة الديمقراطيات الغربية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥.

المجتمع والعنف. ترجمة إلياس زحلاوي وأنطون مقدسي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

محافظة، علي. **الفكر السياسي في الأردن**. عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٢.

مصطفى، هالة. **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٩٦.

ـــــ. **النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٩٦.

ـــــ (محرر). **الانتخابات البرلمانية في مصر، ١٩٩٥**. [القاهرة]: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، [١٩٩٧].

المغيربي، محمد زاهي. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**. تقديم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع؛ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥. (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)

مقلد، اسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**.

ط ٤. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان. **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي**. القاهرة: المنظمة، ١٩٩٧.

المنوفي، كمال. **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

ــــــ. **الحكومات الكويتية**. الكويت: شركة الربيعان، ١٩٨٥.

ــــــ. **نظريات النظم السياسية**. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥.

مهنا، كامل. **دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية: تجربة واقعية**. بيروت: مؤتمر التنسيق بين المنظمات غير الحكومية، ١٩٩٢.

مؤشرات الرعاية الاجتماعية في مصر. القاهرة: وزارة الشئون الاجتماعية، ١٩٩٣.

النجار، باقر. **العمل التطوعي في أقطار الخليج العربي**. البحرين: مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربي، ١٩٨٨.

النجار، غانم. **مدخل للتطور السياسي في الكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

النجفي، سالم توفيق. **القياس الاقتصادي لإنتاج واستهلاك الحبوب في العراق والأردن: دراسة مقارنة في الأمن الغذائي**. ١٩٩٢.

النفيسي، عبد الله فهد. **الكويت: الرأي الآخر**. لندن: دار طه للإعلان، ١٩٧٨.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

ــــــ. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة)

هانتنجتون، صامويل. **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة عبد الوهاب علوب؛ مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين ابراهيم. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ الصفاة، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

هوريو، أندريه. **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧.

الورداني، صالح. **الحركة الإسلامية في مصر: رؤية واقعية لمرحلة الثمانينيات**. القاهرة: البداية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

ورسلي، بيتر. **العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية**. ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله. بغداد: وزارة الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧.

ويبستر، أندرو. **مدخل لسوسيولوجية التنمية**. ترجمة حمدي حميد يوسف؛ مراجعة قيس النوري. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦. (سلسلة المائة كتاب)

دوريات

ابراهيم، حسنين توفيق. «الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥): العنف الانتخابي وثقافة العنف.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٦، نيسان/ ابريل ١٩٩٦.

ـــــــ. «الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

ـــــــ. «ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية، مقارنة، ١٩٥٢ - ١٩٨٧.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

أبو النجا، حمدي. «التقانة المناسبة في مواجهة إخفاقات التنمية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

الأخبار: ٥/١١/١٩٩٧؛ ١١/١١/١٩٩٧، و١٨/١١/١٩٩٧.

الأفندي، نزيرة. «تلخيص للتقرير الاقتصادي العربي الموحد.» **الأهرام الاقتصادي**: ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٣.

أمين، سمير. «الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢.

الأهـــــرام: ٢٨/٦/١٩٩٢؛ ١٥/١١/١٩٩٧؛ ١٧/١١/١٩٩٧؛ ٢٠/١١/١٩٩٧؛ ٢٥/١١/١٩٩٧، و٢٦/١١/١٩٩٧.

الببلاوي، حازم. «الجوانب المؤسسة للإصلاح الاقتصادي.» **الأهرام**: ٣١/٧/١٩٩٥.

«برنامج الحزب.» **الحياة**: ١٩/١/١٩٩٣.

ـــــــ. **الشعب**: ١٩٩٣/٥/٧.

«برنامج حزب العمل والأحرار والاخوان (التحالف الإسلامي) لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧.» **الشعب**: ١٩٨٧/٣/١٧، و١٩٨٧/٤/٦.

بلقزيز، عبد الإله. «العنف السياسي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢٠٧، أيار/مايو ١٩٩٦.

بهجت، جودت وحسن جوهر. «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

«تطوير البورصة المصرية.» **ملف الأهرام الاستراتيجي**: السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

التل، سهير سلطي. «قاع المدينة: بحث ميداني حي في بعض نماذج الفئات الهامشية في الأردن.» **جدل: كتاب العلوم الاجتماعية**: العدد ٤، ١٩٩٣.

جزولي، أحمد. «دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظرياً والمشاركة سياسياً... مطافات التحول وحقيقة الرهان.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

«حال الأمة ١٩٩٧: تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر الثامن.» **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٣٢، حزيران/يونيو ١٩٩٨.

حماد، خليل وعبد الرزاق بني هاني. «تقدير دوال الطلب والإنتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني.» **أبحاث اليرموك**: السنة ٩، العدد ٤، ١٩٩٣.

حماد، خليل ومحمد نصر. «الفجوة الغذائية والأمن الغذائي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

«حول تطبيق قانون العلاقات الإيجارية في الأراضي الزراعية.» **قضايا برلمانية**: السنة ١، العدد ٧، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧.

الحياة (لندن): ١٩٩٧/٤/٣٠؛ ١٩٩٧/٦/٤؛ ١٩٩٧/٦/٦، و١٩٩٧/٧/١٤.

خالد، خالد محمد. «أسباب أربعة للتطرف.» **العربي**: العدد ٢٧٨، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

الخليج (الإمارات): ١٩٩٧/٤/٣٠، و١٩٩٧/٥/٩.

خليل، خليل أحمد. «سوسيولوجيا العنف.» **الفكر العربي المعاصر**: العددان ٢٧ ـ ٢٨، خريف ١٩٨٣.

خواجكية، محمد هشام. «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٠، آب/أغسطس ١٩٨١.

الدخيل، عبد الكريم حمود. «التحديث السياسي في عُمان: دراسة في أثر التحديث البنيوي على سلطة الحاكم.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٢١، العدد ٨٢، صيف ١٩٩٦.

«دول الخليج تكتشف البطالة.» **القدس**: ٥/ ٢/ ١٩٩٥.

دياب، أحمد. «الانتخابات التشريعية المغربية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٢، نيسان/ابريل ١٩٩٨.

الراوي، ابراهيم. «احتياجات الجسم من التغذية اليومية.» **مجلة الاقتصاد الإسلامي**: العدد ٩٢، ١٩٨٩.

ربيع، عمرو هاشم. «مجلس الشعب وقضية الأداء: دراسة حالة الاتفاقيات الدولية.» **قضايا برلمانية**: السنة ٢، العدد ١٣، نيسان/ابريل ١٩٩٨.

رشاد، عبد الغفار. «تبقرط العملية السياسية.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٨، العدد ١، نيسان/ابريل ١٩٨٠.

زارتمان، وليم. «المعارضة كدعامة للدولة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٨، شباط/فبراير ١٩٩٨.

الزين، عفاف. «خريطة اليمن السياسية بعد الانتخابات.» **المجلة**: ٤ ـ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٧.

السعيد، راغب. «فلسفة التشريع.» **الأهرام**: ١٩/٩/١٩٩٧.

السقا، محمد ابراهيم طه. «تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٢، صيف ١٩٩٧.

سمارة، عادل. «الحكم الذاتي الفلسطيني: نموذج على السيادة المحتجزة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ـــــــ. «مقالة في «تطوير» اللاتكافؤ في الوطن العربي: المواجهة مستمرة بين القومية الحاكمة والقومية الكامنة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٩٥.

السيد سعيد، محمد. «الريفية: مفارقة العدالة في السياسة الريفية.» **الأهرام**: ١١/٦/١٩٩٧.

ــــــ. «مسئولية الحكومة عن الفلاح.» **الأهرام**: ٢٧/٦/١٩٩٧.

السيد عبد الوهاب، أيمن. «الانتخابات العمانية وخصوصية التجربة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

السيد علي، عبد المنعم. «الاقتصاد العراقي: إلى أين؟ تأملات وتطلعات.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، شباط/فبراير ١٩٩٨.

ــــــ. «دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية: دراسة في أثر ثلاثي (الأيديولوجيا والسياسة والاقتصاد) في العراق والسعودية وتونس.» **بحوث اقتصادية عربية**: العدد ٥، ربيع ١٩٩٦.

السيد النجار، أحمد. «الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية: حالة مصر ـ المغرب ـ اليمن.» **قضايا استراتيجية**: العدد ٣، أيار/مايو ١٩٩٦.

سيرفين، لويز وأندريه سوليمانو. «التصحيح الاقتصادي واستجابة الاستثمارات الخاصة.» **التمويل والتنمية** (صندوق النقد الدولي، واشنطن): السنة ٢٩، العدد ٣، أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

الشوبكي، عمرو. «البيئة السياسية والأداء البرلماني.» **قضايا برلمانية**: السنة ١، العدد ٩، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

شوقي، باهر وسامر سليمان. «تشريح اقتصادي اجتماعي للطبقة الوسطى.» **أحوال مصرية**: السنة ١، العدد ١، صيف ١٩٩٨.

صالح، صالحي. «التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الأقطار المغاربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

صالح، عبد الله. «الدستور الجديد ومستقبل الديمقراطية في السودان.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٣، تموز/يوليو ١٩٩٨.

عازار، ادوارد. «الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي.» ترجمة حمدي عبد الرحمن حسن. **المجلة العربية للدراسات الدولية**: السنة ١، العدد ٢، صيف ١٩٨٨.

عبد الفتاح، محمود منصور. «التعاونيات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٥٧، آذار/مارس ١٩٨٩.

عبد الفضيل، محمود. «الفساد ومضاعفاته في المجتمع الاقتصادي المصري.» **الأهرام الاقتصادي**: العدد ٧٤٣، نيسان/ابريل ١٩٨٣.

ـــــــ. «نظرة جديدة على مستقبل الزراعة والمسألة الزراعية في مصر.» **المحاماة** (القاهرة): السنة ٦٣، العددان ٩ ـ ١٠، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. (عدد خاص عن مؤتمر بناء مصر الاقتصادي، ١٧ ـ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣).

عبد المجيد، وحيد. «قانون الإيجارات الزراعية بين المجتمع الأهلي والجماعة السياسية.» **الأهرام**: ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٧.

العلوان، عبد الصاحب. «أزمة التنمية الزراعية العربية ومأزق الأمن الغذائي.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

علي، خالد تحسين. «أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٣، أيار/مايو ١٩٨٩.

ـــــــ. «الأمن الغذائي العربي... هل أصبح أسطورة؟.» **العربي**: العدد ٣٠٢، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

عنصر، العياشي. «سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «التكيف الهيكلي.. والنظام التعليمي: رؤية اقتصادية ـ اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر.» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**: السنة ٥، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

العيسوي، ابراهيم. «تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر.» **مصر المعاصرة** (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة): العدد ٣٨٠، نيسان/ابريل ١٩٨٠.

ـــــــ. «تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية من منظور التنمية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٩٤، نيسان/ابريل ١٩٩٥.

غالي، سامح. «مشروعات القوانين خلال دور الانعقاد الثاني (٩٦، ١٩٩٧): تحليل عام.» **قضايا برلمانية**: السنة ١، العدد ٧، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧.

غليون، برهان. «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٣٢، حزيران/يونيو ١٩٩٨.

فاضل، صدقة يحيى. «قياس مدى قوة الدولة: تحديد أولي.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٣، خريف ١٩٩٧.

فرجاني، نادر. «أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٦، شباط/فبراير ١٩٩٧.

ـــــ. «الحكومة تحابي الأغنياء ولا تكترث بالفقراء.» **روز اليوسف**: ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧.

الفقير، حسين طه. «العمالة الزراعية ومشكلة التحديث والتشييخ في المقتصد الزراعي المصري.» **قضايا فكرية** (القاهرة): الكتاب ٥، أيار/مايو ١٩٨٧.

فهمي، محمود. «الوضع التشريعي وتشجيع الاستثمار في مصر.» **رسائل النداء الجديد** (القاهرة): العدد ٧.

الفيلالي، مصطفى. «نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٣، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

قنديل، أماني. «التيار الإسلامي داخل جماعات المصالح في مصر.» **قضايا فكرية**: الكتاب ٨، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩.

قيرة، اسماعيل. «من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/مارس ١٩٩٦.

ـــــ. «الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

لاندا. «ايديولوجية وبنية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية.» **جدل: كتاب العلوم الاجتماعية**: العدد ٤، ١٩٩٣.

لطفي، منال ودينا شحاتة. «الطبقة الوسطى والدولة في مصر.» **أحوال مصرية**: السنة ١، العدد ١، صيف ١٩٩٨.

مصطفى، عدنان. «مسائل وسياسات العلم والبحث العلمي العربي الراهنة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦.

المصور: ١٠ ـ ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧.

معتوق، سهير محمود. «سياسات التثبيت الاقتصادي.» **مصر المعاصرة**: كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٩٠.

المعجل، عبد الله حمد. «الصناعة في الوطن العربي: الإنجاز والتحديات.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

معوض، جلال عبد الله. «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١١، العدد ١، آذار/ مارس ١٩٨٣.

ـــــــ. «الفساد السياسي في الدول النامية.» **دراسات عربية**: السنة ٢٣، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٨٧.

مكرم، فيصل. «الانتخابات اليمنية انتهت في غير صالح المعارضة.» **الحياة**: ١٤/ ٥/ ١٩٩٧.

«الملف الإحصائي (٦٨): مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

منيسي، أحمد. «الانتخابات الأردنية: انتكاسة الديمقراطية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

ـــــــ. «برلمانات الخليج العربي: رؤية مقارنة.» **قضايا برلمانية**: السنة ٢، العدد ١٠، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

مهري، عبد الحميد. «الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

موسى، ماهر يعقوب. «المدينة العربية والتنمية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، شباط/ فبراير ١٩٩٨.

المؤيد، عبد الوهاب. «الانتخابات اليمنية: رقابة ومقاطعة، النتائج محسومة.» **الوسط**: ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٩٧.

ـــــــ. «اليمن: وثيقة أحزاب المعارضة تعيد الخلاف إلى نقطة البداية.» **الوسط**: ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

ميتكيس، هدى. «دور المؤسسات في رعاية التطور الديمقراطي.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣.

النبهان، موسى وزيدون ممدوح أبو حسان. «البحث العلمي بين الضرورة الإنسانية والحصانة القومية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦.

النجار، سعيد. «التطورات الأخيرة في النظام المالي الدولي.» **مصر المعاصرة**: أيار/مايو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧.

النشرة الاقتصادية (البنك الأهلي المصري، القاهرة): السنة ٤٨، العدد ٢، والسنة ٤٨، العدد ٣.

«نص بيان اللجنة العليا لحزب العمل حول اختيار رئيس الجمهورية لفترة رئاسة ثالثة؟.» **الشعب**: ١/١٠/١٩٩٣.

النيال، عبد القادر. «القطاع الخاص بين تدخل الدولة وآليات السوق: دراسة حالة سوريا.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٣، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

الهواري، فخري. «دور رجال الأعمال في النظام السياسي.» **قضايا برلمانية**: السنة ١، العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٧.

الوزني، خالد واصف. «الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ٣، خريف ١٩٩٧.

الوسط: ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧؛ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧، و٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

الوفد: ٢٠/١٠/١٩٩٧؛ ٢١/١٠/١٩٩٧؛ ٢٥/١٠/١٩٩٧، و٢٧/١٠/١٩٩٧.

وناس، المنصف. «الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة اكتوبر ١٩٨٨.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

يحيى، بكور. «يمكن للعرب تحقيق الأمن الغذائي إذا استخدموا إمكانياتهم بشكل عقلاني.» **القدس**: ٢٥/١٠/١٩٩٤.

اليعقوبي، حسن حسن. «التحليل المنهجي، الإدارة المنهجية، التطبيق العلمي كما تطبق على التنمية في العالم الثالث.» **العلم والمجتمع**: العدد ٢٥، ١٩٧٦.

ندوات، مؤتمرات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

الاقتصاد الأردني: استقراء الماضي والانطلاق نحو المستقبل. عمان: الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦.

الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق. تحرير مصطفى الحمارنة. عمان: الجامعة

الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، [١٩٩٤].

التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ١٦ ـ ١٨ شباط (فبراير) ١٩٨٧. تحرير سعيد النجار. القاهرة: صندوق النقد العربي، ١٩٨٧.

التطور السياسي في مصر، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢: أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب، القاهرة، ١٧ ـ ١٩ اكتوبر ١٩٩٣. تحرير محمد صفي الدين خربوش. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمّان، ٢٦ ـ ٢٨/٣/١٩٨٩. تحرير وتقديم سعد الدين ابراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩. (سلسلة الحوارات العربية)

تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان. بيروت: المركز، ١٩٨٥.

الدين في المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

سياسة مصر الخارجية في عالم متغير. تحرير أحمد يوسف أحمد. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

المسألة الفلاحية والزراعية في مصر: أبحاث ومناقشات الندوة التي عقدت بالقاهرة، ٢٨ ـ ٢٩ ابريل ١٩٩١. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٢.

مستقبل التخطيط في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس، ٢٠ ـ ٢٢ ابريل ١٩٩٣. تحرير جميل طاهر وصالح العصفور. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، [د. ت.].

مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية: مشاركة، عطاء، إنماء، القاهرة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩م.

ندوة «العلاقات الإيجارية في الأراضي الزراعية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٧.

رسائل، أطروحات

ابراهيم، محمد عبد الحميد. «أثر التحولات الاجتماعية في بنية الطبقة الوسطى في المدن المصرية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٧).

عبد المجيد، وحيد. «الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية: دراسة مقارنة، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٧.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣).

فرهود، أحلام محمد السعدي. «التيار الديني والسياسة المصرية تجاه اسرائيل: دراسة تحليلية لمجلة الدعوة المصرية، ١٩٧٧ ـ ١٩٨١.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdel-Fadil, Mahmoud. *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952-72.* Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press,1980. (Occasional Paper; 52)

Albaharna, Husain M. *The Legal Status of the Arabian Gulf States: A Study of Their Treaty Relations and Their International Problems.* Manchester: Manchester University Press, 1968.

Allen, Calvin H. (Jr.). *Oman: The Modernization of the Sultanate.* Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1987. (Profiles. Nations of the Contemporary Middle East)

Almond, Gabriel A. and G. Bingham Powell (Jr.). *Comparative Politics:A Developmental Approach.* Boston, MA: Little, Brown, [1966]. (Little, Brown Series in Comparative Politics)

Almond, Gabriel A. and Sidney Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Apter, David E. *Political Change: Collected Essays.* London: Cass, 1973.

Badie, Bertrand et Jacques Gerslé. *Sociologie politique.* Paris: Presses universitaires de France, 1979. (Lexique)

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its*

Communists, Ba'thists, and Free Officers. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978. (Princeton Studies on the Near East)

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (eds.). *The Rentier State*. London; New York: Croom Helm, 1984. (Nation, State, and Integration in the Arab World)

Beschorner, Natasha and Andrew Smith. *Libya in the 1990's: Can Its Resources Be Salvaged?*. London; New York: Economist Intelligence Unit, 1991. (Special Report; no. 2134. EIU Economic Prospects Series)

Bill, James A. and Robert L. Hardgrave (Jr.). *Comparative Politics: The Quest for Theory*. Columbus, OH: Merrill, [1973]. (Merrill Political Science Series)

Bill, James A. and Robert Springborg. *Politics in the Middle East*. New York: HarperCollins Publishers, 1990. (HarperCollins Series in Comparative Politics)

Bishop, Matthew, John Kay and Colin Mayer (eds.). *Privatization and Economic Performance*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1995.

The Black Encyclopedia of Political Thought. Great Britain: Oxford Publishing Services, 1987.

Bromley, Ray and Chris Gerry (eds.). *Casual Work and Poverty in Third World Cities*. Chichester, Eng; New York: Wiley, 1979.

Centre for Agricultural and Rural Development. *World Food Production, Demand and Trade*. Ames, IA: Iowa State University Press, 1943.

Chelkowski, Peter J. and Robert J. Pranger (eds.). *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski*. Durham, NC: Duke University Press, 1988.

Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq [CARDRI]. *Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?*. London: Zed Books, 1986. (Third World Books)

Crystal, Jill. *Kuwait: The Transformation of an Oil State*. Boulder, CO: Westview Press, 1992. (Westview Profiles. Nations of the Contemporary Middle East)

Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1971.

——— (ed.). *Political Oppositions in Western Democracies*. New Haven, CT: Yale University Press, 1955.

———. *Regimes and Oppositions*. New Haven, CT: Yale University Press, 1973.

Dahl, Robert A. and Charles E. Lindblom. *Politics, Economics and Welfare: Planning and Politico-economic Systems Resolved into Basic Social Processes.* New York: Harper and Row, 1975.

Domenach, Jean-Marie [et al.]. *Violence and Its Causes.* Paris: UNESCO, 1981. (Insights; 4)

Easton, David. *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science.* New York: Knopf, 1953.

Eckstein, Harry and David E. Apter (eds.). *Comparative Politics: A Reader.* [New York]: Free Press of Glencoe, [1963].

Esposito, John L. (ed.). *Islam and Development: Religion and Sociopolitical Change.* With contributions from Hossein Askari [et al.]. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1980. (Contemporary Issues in the Middle East)

Fernea, Robert A. and W. Roger Louis (eds.). *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited.* London; New York: I. B. Tauris, 1991.

Ghadbian, Nagib. *Democratization and the Islamist Challenge in the Arab World.* Boulder, CO: Westview Press, 1997. (State, Culture, and Society in Arab North Africa)

Gusfield, Joseph R. (ed.). *Protest, Reform, and Revolt: A Reader in Social Movements.* New York: Wiley, [1970].

Heine, Peter. *Political Parties, Institutions and Administrative Structures in Iraq: Power and Society.*

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy.* New Haven, CT: Yale University Press, 1977.

Hussain, Asaf. *Political Perspectives on the Muslim World.* London: Macmillan, 1984.

Ibrahim, Saad Eddin and Nicholas S. Hopkins (eds.). *Arab Society: Social Science Perspectives.* Cairo: American University in Cairo Press, 1985.

International Monetary Fund [IMF]. *Annual Report, 1994.*

———. *Direction of Trade Statistics Yearbook, 1995.*

———. *World Economic Outlook, 1995.*

Joffé, E. G. H. and K. S. McLachlan (eds.). *Social & Economic Development of Libya.* Wisbech, Cambridgeshire, England: Middle East and North African Studies Press, 1992.

Kepel, Gilles. *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh.* Translated from the French by Jon Rothschild. Berkeley, CA: University of California Press, 1984.

Khadduri, Majid. *Modern Libya: A Study in Political Development*. Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, 1963.

Khader, Bichara. *Jordan's Economy, 1952-1989: Past Achievements and Future Challenges*. Belgium: Arab Study and Research Centre, [199-?].

Al-Khalil, Samir. *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq*. Berkeley, CA: University of California Press, 1989.

Kuznets, Simon. *Economic Growth and Structure: Selected Essays*. London: Heinemann, 1996.

LaPalombara, Joseph and Myron Weiner (eds.). *Political Parties and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966. (Studies in Political Development; 6)

Lee, Alfred McClung. *Principles of Sociology*. New York: Barnes & Noble, 1964.

Lloyd, Peter. *Slums of Hope?: Shanty Towns of the Third World*. Middlesex, England: Penguin Books, 1949.

Macridis, Roy C. *Modern Political Systems*. Boston, MA: Little, Brown, 1986.

The Middle East and Africa. London: Europa Publications, 1993.

Myrdal, Gunnar. *Economic Theory and Under-developed Regions*. London: Methuen, 1964.

Nakhleh, Emile A. *Bahrain: Political Development in a Modernizing Society*. Lexington, MA: D. C. Heath, 1975.

Niblock, Tim and Emma Murphy (eds.). *Economic and Political Liberalization in the Middle East*. London; New York: British Academic Press, 1992.

Pearson, Frederic S. and J. Martin Rochester. *International Relations: The Global Condition in the Late Twentieth Century*. Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co., 1984.

Peterson, J. E. *Oman in the Twentieth Century: Political Foundations of an Emerging State*. London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1978.

Piscatori, James P. *Islam in a World of Nation-states*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1986.

Polsby, Nelson W., Robert A. Dentler and Paul A. Smith (eds.). *Politics and Social Life: An Introduction to Political Behavior*. Boston, MA: Houghton Mifflin, [1963].

Ramanadham, V.V. (ed.). *Privatization: A Global Perspective*. London; New York: Routledge, 1993.

Al-Sabah, A. *Socialization in Kuwait: A Study of Values and Social Change.* Beirut: American University of Beirut, 1976.

Salamé, Ghassan (ed.). *Democracy without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World.* London; New York: I. B. Tauris Publishers, 1994.

Shihata, Ibrahim F. I. *Legal Treatment of Foreign Investment: «The World Bank Guidelines».* Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1993.

———. *MIGA and Foreign Investment: Origins, Operations, Policies, and Basic Documents of the Multilateral Investment Guarantee Agency.* Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1988.

———. *The World Bank in a Changing World.* Dordrecht; Boston, MA: M. Nijhoff, 1991-2000. 3 vols.

vol. 1: *Selected Essays.* Compiled and edited by Franziska Tschofen and Antonia R. Parra.

vol. 2: *Selected Essays and Lectures.* Compiled and edited by Margrete Stevens and Sabine Schlemmer-Schulte.

Short, James F. (Jr.) and Marvin E. Wolfgang. *Collective Violence.* Chicago, IL: Aldine-Atherton, 1977. (Law in Action)

Spencer, Metta. *Foundations of Modern Sociology.* With the editorial collaboration of Alex Inkeles. 2nd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1979. (Prentice-Hall Foundations of Modern Sociology Series)

Tarbush, Mohammad A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941.* Foreword by A. H. Hourani. London, Boston, MA: Kegan Paul International, 1982.

United Nations Development Programme [UNDP]. *Human Development Report, 1992.* New York; Oxford: Oxford University Press, 1992.

United Nations, Economic Commission for Africa [ECA]. *African Alternative Framework to Structural Adjustment Programmes for Socio-economic Recovery and Transformation: A Popular Version.* Addis Ababa: The Commission, [1991].

Van den Haag, Ernest. *Political Violence and Civil Disobedience.* New York: Harper and Row, 1977. (Harper Torchbooks)

Vickers, John and George Yarrow. *Privatization: An Economic Analysis.* Cambridge, MA: MIT Press, 1988. (MIT Press Series on the Regulation of Economic Activity; 18)

Von der Mehden, Fred R. *Comparative Political Violence.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1973]. (Prentice-Hall Contemporary Comparative Politics Series)

Warriner, Doreen. *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq.* London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1957].

Weber, Max. *The Theory of Social and Economic Organization.* Translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons; edited with an introduction by Talcott Parsons. New York: Oxford University Press, 1947; New York: Free Press, 1964.

Weiner, Myron and Samuel P. Huntington (eds.). *Understanding Political Development: An Analytic Study.* Boston, MA: Little, Brown, 1987. (Little, Brown Series in Comparative Politics)

Wilson, Rodney (ed.). *Politics and the Economy in Jordan.* London; New York: Routledge, 1991. (Routledge/SOAS Politics and Culture in the Middle East Series)

World Bank. *Private Sector Development in Low-income Countries.* Washington, DC: World Bank, 1995. (Development in Practice)

Periodicals

Andoni, Lamis. «The Five Days That Shook Jordan.» *Middle East International:* April 1989.

Ansari, Hamied N. «The Islamic Militants in Egyptian Politics.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 16, no. 1, March 1984.

Azar, Edward E. and Nadia Farah. «The Structure of Inequalities and Protracted Social Conflict: A Theoretical Framework.» *International Interactions:* vol. 7, no. 4, 1981.

Baram, Amatzia. «The June 1980 Elections to the National Assembly in Iraq: An Experiment in Controlled Democracy.» *Orient:* vol. 22, no. 3, September 1981.

———. «Mesopotamian Indentity in Baathi Iraq.» *Middle Eastern Studies:* vol. 19, no. 4, October 1983.

Bengio, O. «Baathi Iraq in Search of Identity: Between Ideology and Praxis.» *Orient:* vol. 28, no. 4, 1987.

Dekmejian, Richard Hrair. «The Anatomy of Islamic Revival: Legitimacy Crisis, Ethnic Conflict and the Search for Islamic Alternatives.» *Middle East Journal:* vol. 34, no. 1, Winter 1980.

Gerry, C. «Petty Production and Capitalist Production in Dakar: The Crisis of the Self-employed.» *World Development:* vol. 6, nos. 9-10, 1978.

Greem, J. D. «Islam, Religion, Politics and Social Change: A Review Article.» *Comparative Studies in Society and History:* vol. 27, no. 2, April 1985.

Makram-Ebeid, Mona. «Egypt's 1995 Elections: One Step Forward, Two Back?.» *Middle East Policy:* no. 3, March 1996.

MEED (Middle East Economic Digest): 23 December 1994.

Middlarsky, Manus L. «Scarcity and Inequality: Prologue to the Onest of Mass Revolution.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 26, no. 1, March 1982.

Norton, Augustus Richard. «The Challenge of Inclusion in the Middle East.» *Current History:* vol. 94, no. 588, January 1995.

Nye, Joseph. «Corruption and Political Development: A Cost-benefit Analysis.» *American Political Science Review:* vol. 61, 1967.

Perthes, Volker. «A Look at Syria's Upper Class: The Bourgeoisie and the Ba'th.» *Middle East Report:* vol. 21, no. 170, May-June 1991.

———. «The Syrian Economy in the 1990's.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 1, Winter 1992.

Richards, Alan. «Economic Roots of Instability in the Middle East.» *Middle East Policy:* vol. 4, nos. 1-2, September 1995.

Robins, Philip. «Jordan's Election: A New Era?.» *Middle East Report:* vol. 20, nos. 164-165, May-August 1990.

Russet, Bruce M. «Inequality and Instability: The Relation of Land Tenure to Politics.» *World Politics:* vol. 16, no. 3, April 1964.

Salpukas, Agis. «OPEC Move May Spur Sharp Rise in Oil Prices.» *New York Times:* 24/11/1994.

Shenon, Philip. «Oil Prices Are Unruffled by OPEC Output Limits.» *New York Times:* 23/11/1994.

Springborg, Robert. «Agrarian Transformation and the Growth of the Private Sector.» *Middle East Journal:* vol. 40, 1986.

Tuma, Elias H. «The Rich and the Poor in the Middle East.» *Middle East Journal:* vol. 34, no. 4, Autumn 1980.

Conferences

Privatisation and Deregulation in Canada and Britain. Edited by J. J. Richardson. Aldershot [England]; Brookfield: Dartmouth, 1990.

Papers

Farouk-Sluglett, Marion. «The Meaning of Infitah in Iraq, 1992.» (Unpublished Paper).

«Human Resource Development and the Structure of Oil Economies: Critical

Issues with Illustrations from Kuwait.» (ERF Working Paper; 9518)

Theses

Ahmed, Farouk Youssef. «Economic Deprivation and Political Instability with Comparative Study of Egypt and Iran.» (Ph. D. Dissertation, Cairo University, Faculty of Commerce, 1972).

El-Fathaly, O. «The Prospects of Public Political Participation in Libyan Local Government.» (Ph. D. Dissertation, Florida State University, 1975).

El-Sayed, Moustafa Kamel. «Social Inequality, Collective Protest and Political Violence in Some Formation of the Periphery, 1960-1973.» (Ph. D. Dissertation, Université de Genève, 1980).

فهــرس

ـ ب ـ

- ح -

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله

- من مواليد القاهرة.
- حصلت على ماجستير العلوم السياسية في موضوع «قناة السويس في السياسة الدولية».
- حصلت على دكتوراه العلوم السياسية عام ١٩٨٦، في موضوع «اليونان وحلف الأطلنطي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤».
- عضو في الجمعية العربية للعلوم السياسية.
- تساهم بالعديد من الدراسات المتنوعة في مجلة **السياسة الدولية** وفي صفحة الحوار القومي في صحيفة **الأهرام** المصرية.
- تعمل حالياً عضو هيئة رئاسة تحرير الأخبار المركزية بالشؤون السياسية في قطاع الإذاعة باتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري.
- صدر لها عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** عام ١٩٩٧.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb